

الدكتور أبو القاسم سعد الله

تاريخ الجزائر الثقافي

الجزء الخامس

1830 ـ 1954

دار البصائر
الجزائر


تاريخ الجزائر الثقافي

إهــــــــداء ٢٠٠٨

وزارة الثقافة

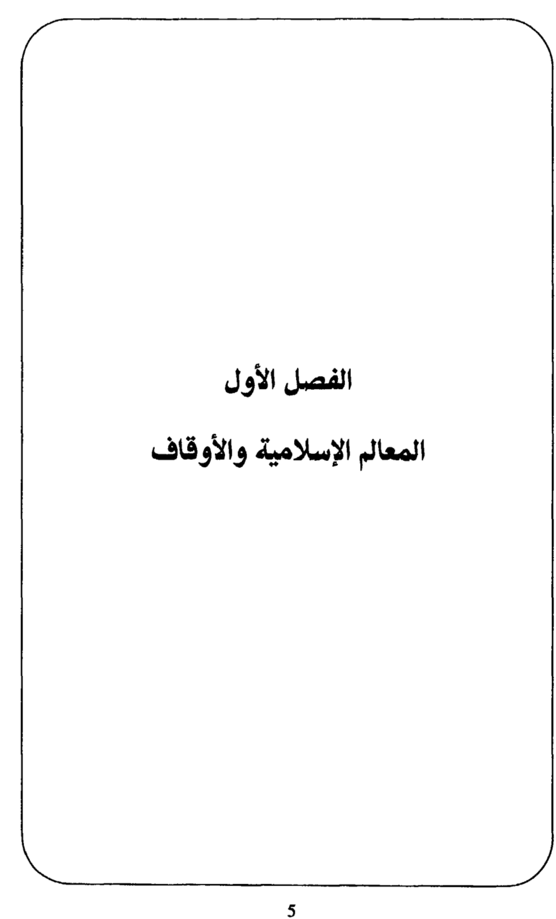
الجمهورية الجزائرية

الدكتور أبو القاسم سعد الله

تاريخ الجزائر الثقافي

الجزء الخامس

1830 ـــ 1954



الفصل الأول

المعالم الإسلامية والأوقاف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

سندرس في هذا الفصل البناءات الإسلامية في العهد الفرنسي، من مساجد وزوايا وأضرحة وجبانات، وندرس أوقافها التي آلت بالمصادرة إلى أملاك الدولة الفرنسية، كما سندرس الأوقاف العامة الأخرى مثل أوقاف مكة والمدينة وسبل الخيرات وبيت المال والعيون والطرقات والأندلس والأشراف، وهي التي كانت قد صودرت قبل أوقاف البناءات الدينية الخاصة كالمساجد والزوايا. أما المدارس فسنكتفي بذكر أسمائها وأوقافها، أما دورها التعليمي والتربوي فسنعالجه في الفصول الخاصة بالتعليم، وكذلك الأمر بالنسبة للزوايا. وهناك مصطلحات لا بد من التعرض إليها قبل التفصيل في النقاط المذكورة، وكذلك مراسيم وقرارات صدرت من السلطات الفرنسية لتحديد الصلاحيات وتبرير المصادرة سنتعرض إليها أيضاً. وقد أنشأت هذه السلطات أجهزة تتولى باسمها تسيير الأوقاف الإسلامية وتقديم المساعدات للفقراء مثل المكتب الخيري الإسلامي والجمعية الخيرية، ونحو ذلك. وكان علينا أن نتتبع تطورها أيضاً ومشاكلها ومعاناة المستحقين لمداخيل الأوقاف. وأثناء ذلك نعرض لرد فعل الجزائريين إزاء هدم المساجد أو تحويلها إلى كنائس أو إسطبلات أو ثكنات أو مسارح، ورد فعلهم من الاستيلاء على الأوقاف وتحويلها عن أغراضها وإعطائها إلى الأوروبيين.

وقد اعتمدنا في كتابة هذا الفصل على عدة مصادر ومراجع. هناك أولاً الأرشيف الذي يضم وثائق عديدة وتقارير حول أوضاع الأوقاف والبناءات الدينية والخيرية الإسلامية. إلى جانب معرفتنا بنظام الوقف في الشريعة الإسلامية، وخلال العهد العثماني، وهو العهد الذي انتظمت فيه طريقة

التسيير لهذا الجهاز (الوقف) الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والذي ورث منه العهد الفرنسي نفس التركة، من وكلاء مجربين ومحاسبات دورية وسجلات محفوظة وهيئة علمية ساهرة ومستفيدة. وبالإضافة إلى ذلك نجد في كتابات بعض الفرنسيين مادة كبيرة سجلت موقف السلطات من أملاك الوقف الإسلامي من البناءات الدينية، هدماً وبيعاً وتحويلاً عن الغرض الديني. ومن الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع ألبير ديفوكس، وأوميرا، وأشيل روبير، وشيربونو، وبروسلار، وفيرو، والإسكندر جولي، وهنري كلاين، ولويس رين، وديبون وكوبولاني.

وفي الكتب المتخصصة بالمناطق والمدن (المونوغرافات) نجد وصفاً مفصلاً أحياناً للمؤسسات الدينية في كل منطقة، وهي الكتب التي ألفها عادة رؤساء المكاتب العربية الذين عملوا في المنطقة طويلاً وخبروها، فجمعوا من تقاريرهم ومذكراتهم وملاحظاتهم كتباً نشروها بعد انتهاء مهامهم أصبحت ذات قيمة بما فيها، وتضم معلومات خاصة ومفصلة. ومن ذلك بعض الكتب المتعلقة بزوايا ومساجد زواوة والأوراس، وبعض المناطق الأخرى مثل تيهرت (تيارت) والمدية ووادي سوف وغرداية. ومن المؤلفات الجزائرية التي تعرضت للموضوع كتاب حمدان خوجة (المرآة)، وكان أول وثيقة تستنكر فعل السلطات الفرنسية من المساجد والأضرحة وعظام الموتى، وأول من رفع صاحبه عقيرته بالاحتجاج بالقلم على ذلك الفعل. ولكن الكِتاب يظل مقتصراً على فترة قصيرة جداً (ثلاث سنوات) من عهد الاحتلال البغيض. ولو عاش حمدان خوجة بعد ذلك في الجزائر وشاهد ما ارتكب في عهد خلفاء كلوزيل، مثل بوجو وراندون وبيليسيه الخ. لما سكت عن أفعالهم ولترك ربما لنا تفاصيل أخرى مفيدة. وهناك كتابات ليست فرنسية ولا جزائرية حول الأسلوب الفرنسي في التعامل مع التراث الديني الجزائري. نذكر منها مؤلفات القسيس بلاكسلي، وبولسكي، وسيتون، ومورقن. وهم رحالة سجلوا ملاحظاتهم على سلوك الاحتلال في عقوده الأولى.

إن على المرء أن يتوقف قليلاً ويتأمل في فعل الفرنسيين في الجزائر

سنة 1830، ويحكم: هل احتلوا الجزائر ليستعمروها أو ليخربوها؟ وهل جاؤوا لينتقموا من الإسلام والمسلمين أو ليقيموا مستعمرة يحلون فيها مواطنيهم ويحمونها بجيشهم ويستفيدون من اقتصادها ومواردها؟ من السهل إعطاء الجواب منذ البداية ولكن على المرء أن يواصل معنا هذه الرحلة الشاقة في تصرفات لا مبرر لها في ظاهر الأمر سوى الحقد والجهل بقيمة التاريخ والغرور الأخرق. وقد لاحظ بعض علماء الفرنسيين أنفسهم الأخطاء التي ارتكبت في هذا المجال وحكموا على أصحابها بأنهم أهانوا بفعلهم ذلك شرف المسلمين الذين لن يغفروا لهم إساءتهم، وقد كان ديفوكس وأوميرا ورين أجرأ مما كنا نتوقع حول الموضوع، ولكن جرأتهم جاءت بعد عشرات السنين من الاحتلال.

وقبل البدء في الفقرة التالية نقول إننا اتبعنا في تصنيف البناءات الدينية جغرافيا ثلاثة أصناف: بناءات إقليم الوسط (الجزائر)، وبناءات إقليم الغرب (وهران) وبناءات إقليم الشرق (قسنطينة)، وهو التقسيم الإداري والتقليدي للقطر الجزائري أثناء الاحتلال وإلى سنة 1954. وطريقتنا في ذلك هي أن نذكر البناية الدينية وحالتها وتاريخها إذا توفرت المعلومات عنها، وأوقافها إذا ذكرت إلى جانبها، ومصيرها بعد الاحتلال. وعندما ننتهي من البنايات الدينية في الإقليم الواحد ننتقل إلى نفس البنايات في الإقليم التالي، وهكذا. وسيلاحظ القارىء بدون شك، عدم التوازن في المادة وفي التعامل بين وضع هذه البناءات في الأقاليم الثلاثة. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى وفرة الكتابات في ناحية دون أخرى، من جهة، وإلى أن السلطات الفرنسية لم تتعامل بنفس الطريقة في مختلف أنحاء البلاد. مثلاً عانت العاصمة أكثر من غيرها من هدم المساجد والزوايا والأضرحة لأنها هي الأولى في الاحتلال وأنها الأولى التي انطلق منها التوسع العمراني الأوروبي على حساب الأحياء المسماة العربية. وكان الفرنسيون قد قضوا فيها على البناءات الدينية تحت دعاوى عديدة، مثل الدفاع عن المدينة، ومدّ الطرقات وفتح ساحة الحكومة (الشهداء حالياً) الخ. وكانت تلمسان من

المدن التي لم تتضرر كثيراً بالأسلوب الذي طبق في العاصمة وبجاية وقسنطينة مثلاً، كما أن زواوة والجنوب لم يدخلهما الاستعمار إلا خلال الخمسينات من القرن الماضي، أي بعد أن اطمأن الفرنسيون على مكاسبهم وخف حقدهم على المعالم، وإن كان قد بقي ضد أهلها.

مساجد العاصمة

نستعمل كلمة المسجد والجامع لنفس الشيء، رغم أن المصطلح الفرنسي يفرق بين الجامع وهو المصلي الذي له منارة أو صومعة، وتصلي فيه الجمعة وتلقي فيه الخطبة ويمتاز بالحجم الكبير والضخامة والاتساع للمصلين. أما المسجد فهو المصلى الصغير الحجم والذي ليس له منارة أو صومعة أو له صومعة صغيرة. ويستعمل المسجد على هذا الاعتبار للصلوات الخمس فقط. وهناك مساجد صغيرة الحجم ولكن كانت مصلى لبعض الخاصة كمسجد الداي. وبعض المساجد الصغيرة كانت تابعة للزوايا أو للقباب (الأضرحة)، كما سنذكر، وستعرف أن المساجد الكبيرة (الجوامع) ذات الصوامع والخطباء والمدرسين مذكورة بهذه الصفة في أوقافها في كثير من الأحيان. ولذلك فقد رأينا أن نحافظ على التسميات التاريخية كما وردت في الوثائق، فإذا كانت البناية مذكورة على أنها مسجد في الوثيقة فلن نعطيها اسم جامع، وإذا كانت مذكورة على أنها جامع فلن نعطيها اسم مسجد، ولو كان هذا الجامع تابعاً لزاوية فقط أو في حجم صغير.

إن أول مسجد وقع عليه الاعتداء بالهدم الكامل هو جامع السيدة. وكان ذلك سنة 1830. وستعرف وصف هدمه بأقلام فرنسية. ثم تلاه توزيع المساجد على الجيش لربط خيوله ووضع عتاده ومراقده ومستشفياته، ثم بدأ تحويل بعض المساجد إلى الكنائس التي سنذكرها وإلى إقامات للجمعيات الدينية الفرنسية، وفي أثناء ذلك كان المَعْوَل يستعمل لهدم المساجد الأخرى أو بيعها إلى الأوروبيين ليهدموها، ويبنوا عليها المنازل والحمامات

والكوش. وقد استعمل بعض المساجد كمخازن للحبوب، وصيدليات ومسارح.

كان عدد مساجد العاصمة عند الاحتلال 122 مسجداً بين صغير وكبير (13 جامعاً كبيراً بالمنطق الفرنسي)، بعضها يرجع إلى قرون خلت (القرن 7 هـ)، وبعضها يرجع إلى آخر العهد العثماني. ومن هذه المساجد ما كان قائماً يؤدي مهمته وله أوقافه منذ القرن 16 م. وجاء وصفه في كتب الرحالة والمعاصرين أمثال ليون الإفريقي وهايدو الإسباني.

عند تناول البنايات الدينية في العاصمة اتبع المؤلفون طرقاً مختلفة في إحصائها ووصفها. فألبير ديفوكس درسها أولاً من خلال الأحياء داخل المدينة. فتناول ما هو بالوسط (القصبة) وما هو بالناحية الغربية (باب الواد) وما هو بالناحية الشرقية (باب عزون). ثم تناول ما هو خارج الأسوار، أي الواقع في الضواحي أو (الفحوص)، متبعاً أيضاً ذلك جهة بعد جهة أو فحصاً بعد فحص إلى أن أتى على مجموع حوالي 176 بناية دينية أو معلماً، ومنها 122 مسجداً التي أشرنا إليها [1].

وكان ديفوكس من خبراء هذا الموضوع، لأنه كان مكلفاً بالوثائق العربية والتركية مدة طويلة، وقد استخرج منها معلومات كثيرة تهم الاحتلال

---

(1) درس الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أوقاف الجزائر والفحوص. وعرف الفحوص بأنها تتكون من الروابي المحيطة بالعاصمة (الساحل) على مسافة حوالي اثني عشر كلم. وتحدها أوطان بني خليل والخشنة وبني موسى. والفحوص تنقسم إلى ثلاثة مناطق انطلاقاً من حصون العاصمة وأسوارها والطرق المؤدية إليها، أي أن هناك فحوص باب الواد مثل بوزريعة والسد والرملة ووادي قريش، ثم فحوص الباب الجديد مثل بني مسوس وعين الزبوجة والقادوس. ثم فحوص باب عزون مثل العين الزرقاء، والحامة وبئر الخادم، الخ. انظر سعيدوني «الأوقاف بضواحي الجزائر في آخر العهد العثماني» في (الوقف في العالم الإسلامي المعاصر) وقائع ندوة مستديرة جرت في إسطانبول، نوفمبر، 1992. منشورات المعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية، إسطانبول، 1994، ص 99 ـ 101.

وتاريخ القناصل الفرنسيين والشركات الفرنسية في الجزائر في العهد العثماني، ثم البنايات الدينية والأوقاف التابعة لها، وما إلى ذلك. وكان لا يحسن التركية، ولذلك وظف مجموعة من الجزائريين الذين كانوا يترجمون له من التركية إلى العربية، ذكر منهم الشيخ محمود بن عثمان خوجة الذي قد يكون من عائلة حمدان بن عثمان خوجة. وبعد ذلك كان ديفوكس يترجم من العربية إلى الفرنسية. وفي دراسته للبنايات والمعالم الدينية الإسلامية لم يرتبها ديفوكس حسب الأهمية ولا حسب الوظيفة ولا حسب النوعية، وإنما كان يذكر «قائمة» بهذه البنايات في الفصل المخصص للجهة التي يدرسها. والمهم أن نذكر أن ديفوكس عاصر تصرف سلطات بلاده في المساجد وغيرها، ولكنه لم يكتب عن ذلك ولم يصفه إلا بعد عدة سنوات[1].

أما أوميرا فلم يكتب عن الموضوع إلا سنة 1898. وقد اعتمد على زميله ديفوكس في كثير من الجوانب، ولكنه تميز عنه بالتركيز على أملاك الوقف وليس على البنايات الدينية نفسها. ومع ذلك تناول عدداً من المساجد والزوايا والقباب (الأضرحة) بشيء من التفصيل ليظهر مكانتها في التراث وقيمتها في الوقف. وقد صنف ذلك إلى ما هو داخل المدينة وما هو خارج عنها. كما أنه ذكر 32 مسجداً أصابها الهدم والتعطيل والتحويل والخراب. وبعضها (وهو ستة فقط) بقيت إلى وقته هو. وسنعرف عن الزوايا والقباب والجبانات التي تناولها أوميرا أيضاً. ولذلك سنستفيد نحن من الدراستين في هذا الباب. وسنكملها بملاحظات ومعلومات جمعناها من مراجع أخرى.

إن بعض هذه المساجد كانت ذات شهرة وقيمة علمية كبيرة في العهد العثماني ولكن الاحتلال لم يرحمها. ومثال ذلك جامع القشاش وجامع

(1) نشر كتابه (البنايات الدينية القديمة في مدينة الجزائر) سنة 1874 بعد أن نشره فصولاً في المجلة الإفريقية .R.A. وننبه إلى أننا لم نقلد ديفوكس في إيراد المساجد حسب الأحياء القديمة للمدينة، لأن ذلك التقسيم غير معروف اليوم. انظر أبو القاسم سعد الله (تاريخ الجزائر الثقافي) ج 1، ط. 2، الجزائر 1985.

عبدي باشا وجامع حسين ميزمورتو، وجامع خضر باشا[1]. ولقد واصلت السلطات الفرنسية عمليات التخلص من المساجد إلى فاتح القرن العشرين، فبين 1905 ـ 1911 جرت مناقشات ساخنة في بلدية الجزائر حول هدم الجامعين الرئيسيين الباقيين وهما الجامع الكبير والجامع الجديد «لتجميل» العاصمة وبناء فندقين مكان الجامعين. ولولا خوف هذه السلطات من ردود فعل المسلمين ومواقف بعض النواب الجزائريين في البلدية، وعلاقة ذلك بموضوع التجنيد الإجباري وحركة الهجرة[2]، لمضى الفرنسيون إلى الجامعين المذكورين وتخلصوا منهما كما فعلوا مع الجوامع الأخرى ولبقيت العاصمة اليوم ربما خالية تماماً من الآثار الإسلامية.

وإليك أسماء مساجد العاصمة ومصائرها:

1. جامع السيدة: كان من بين المساجد السبعة الرئيسية منذ القرن 16 م (العاشر الهجري). أقدم الوثائق التي تتحدث عنه ترجع إلى سنة 1564 م. تحدث عنه هايدو الإسباني سنة 1581 وعده الثالث في الأهمية من بين المساجد السبعة بالعاصمة. اتخذه الباشوات مصلى لهم لقربه من قصر الجنينة (قصر السلطان والحكم). واعتبره ديفوكس من جوامع الدرجة الأولى، لجماله وفخامته. وكان ديفوكس حاضراً لهدمه سنة 1830، ولكنه كان صغير السن، ولذلك اعتمد في وصف طريقة الهدم على زميله أوغست لودوييه A. Lodoyer، عضو الجمعية التاريخية الجزائرية، التي أسسها الفرنسيون سنة 1855. فقال لودوييه إن جامع السيدة كان أول جامع هدم بالمطارق والفؤوس بأيادي فرنسية، وذلك لضرورة توسيع المجال حول قصر

---

(1) الجزء الأول من تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق.

(2) أبو القاسم سعد الله، (الحركة الوطنية الجزائرية)، ج 2، ط. 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991. وقد أخبرنا البروفيسور آلان كريستلو أنه أعدّ دراسة وقدمها إلى ندوة علمية في أمريكا عن موقف محمد بن العربي (بلعربي) من محاولة هدم الجامع الكبير والجامع الجديد بالعاصمة. ووعدنا بتاريخ ديسمبر، 1996 أنه سيرسل إلينا نسخة من هذه الدراسة وقد فعل مشكوراً.

الدايات[1] الذي وضع تحت يد السلطات العسكرية الفرنسية كمخزن ومحطة رئيسية. وكان التوسيع أحد الأسباب فقط. وهناك سبب آخر ذكره لودوييه وهو خوف الفرنسيين من أن يتخذ المسلمون جامع السيدة مركزاً لهم ونقطة تجمع ومظاهرات. وذلك ليدل على أهمية جامع السيدة من الناحية المعنوية. ولعل هذا هو السبب الرئيسي، بالإضافة إلى عنصر الرواسب الصليبية. وقد هدموا معه المنازل المجاورة والملاصقة له لإقامة فضاء حر داخل المدينة ونقطة للدفاع لو حاول المسلمون الثورة على الفرنسيين. وبعد هدم الجامع والقبة الضخمة التابعة له، بقيت الصومعة قائمة إلى سنة 1832 حين أسقطوها قطعة واحدة باتجاه الشرق. وقد استعمل الفرنسيون عدة وسائل لإسقاط الصومعة فأعيتهم، مثل الحبال والطّرْق بالفؤوس الغليظة، ثم التجأوا إلى تلغيم الصومعة ونسفها نسفاً[2]. وبناء على ديفوكس فإن جامع السيدة كان يقع في ساحة الحكومة (الشهداء حالياً).

وقد تحدث أوميرا أيضاً عن مصير جامع السيدة فقال إن الفرنسيين هدموه قبل التفكير في إقامة ساحة الحكومة خلافاً للتفسير القائل، إن الهدف من الهدم هو فتح مجال واسع وسط القصبة لتهوية المدينة وتجميلها الخ. وأضاف أوميرا أن الجامع كان يقع بين بداية شارع باب الواد وفندق الأيالة (ريجنس) وجزء من ساحة الحكومة الحالية سنة (1898) المواجهة للجنينة، والممتدة إلى أقواس دار السلطان (القصر) التي اختفت هي أيضاً لمدّ شارع الديوان. وقال أوميرا إنه يوجد الآن أثر لهذه الأقواس على أحد جوانب قصر الأسقفية. لقد كان جامع السيدة، بحكم قربه من دار السلطان تتردد عليه الارستقراية الحاكمة. وهو من الجوامع القديمة. وكرر أوميرا كلام ديفوكس

(1) يعني قديماً، أي قبل 1817. أما منذ هذا التاريخ فقد تحول قصر الداي إلى أعالي القصبة ـ الباب الجديد.

(2) ديفوكس (البنايات الدينية في مدينة الجزائر)، مرجع سابق ص 152. وهناك مساجد أخرى عجل الفرنسيون بهدمها في نفس السنة (1830) ومنها مسجد الباديستان، انظر لاحقاً.

حول الجامع ناقلاً عن هايدو أنه كان يقع في شارع (الأرتولوجي) سنة 1581، ثم أورد أيضاً كلام لودوييه A. Lodoyer حول هدم جامع السيدة[1].

وقد علق أوميرا (الذي كان من العلمانيين وربما من الماسونيين، ورئيساً لجمعية الصحفيين وجمعية العلوم الاجتماعية في الجزائر) على فعل سلطات بلاده فقال إنه لم يكن بدافع عاطفة معادية للدين الإسلامي وإنما كان لضرورة فتح الطرق العمومية، وقد نفى أوميرا أيضاً عاطفة التعصب عن المسلمين بدليل أنهم في نظره لم يحتجوا أو يثوروا ضد هدم أجمل مساجدهم، جامع السيدة. وكانوا حاضرين، ويرددون عبارة «مكتوب، مكتوب». ولذلك اعتبرهم أوميرا «قدريين» فقط. ولكن كلام أوميرا فيه نظر. فمن جهة نعلم أن لجنة الحضر بقيادة حمدان خوجة قد احتجت وصرخت وكتبت ضد هذه الأعمال غير الحضارية، وكتابه (المرآة) وعرائضه تشهد على ذلك. ولعل أوميرا لم يرجع إليها. ولم يرجع أيضاً إلى الأدب الشعبي الذي بكى مصير المساجد والأسواق والحصون التي هدمت[2]. ثم إن المسلمين الذين بقوا في العاصمة عدد ضئيل جداً إثر الاحتلال، وكانوا من صنف الفقراء والعجزة الذين لم يستطيعوا الخروج من المدينة. وأخيراً سنعرف أن الاحتجاج الناطق والصامت قد استمر عند المسلمين، كما تثبته المراجع التي سنذكرها.

2. جامع محمد باشا: كان في مقابلة قبة سيدي يعقوب (انظر القباب) على البحر. وهو جامع صغير، هدمه الفرنسيون، كما يقول ديفوكس، منذ أمد بعيد ـ لم يحدد ديفوكس التاريخ ـ. وقليل من الأهالي يذكرونه في عهد ديفوكس، وحتى الذين يذكرونه لا يعلمون أنه لمحمد باشا، ذلك الداي غير العادي والذي حكم 25 سنة (وهذه المدة الطويلة ظاهرة نادرة في ذلك

---

(1) أوميرا «الملكية الحضرية في مدينة الجزائر» في المجلة الإفريقية، R.A.، 1898، ص 178 ـ 180.

(2) سنذكر قصيدة الشيخ عبد القادر في بكاء الجزائر، وقصيدة ابن الشاهد أيضاً في نفس الموضوع.

الوقت) من سنة 1179 إلى 1295 (1765 ـ 1791)[1]. ولهذا الجامع وقفية وقعت أمام القاضي الحنفي عندئذ. وكان محمد باشا قد أنشأ أوقافاً حبسها على مقبرة شهداء الجهاد (الغزو البحري) خارج باب عزون. وقد أعلن الباشا على لسان الشاوش أنه خصص جزءاً من تلك الأوقاف للجامع الذي بناه والذي أصبح يحمل اسمه[2].

3. **مسجد سيدي السعدي**: كان يقع فوق حديقة مرنقو (ضريح الشيخ الثعالبي)، وربما يرجع إلى القرن السابع عشر (؟)، وهو بدون منارة، وفيه ضريح سيدي السعدي الذي كان مرابطاً يقدسه السكان، وفي الضريح تابوت مزين بالأعلام. وكان سيدي السعدي حياً سنة 1119 هـ، حسب الوثائق[3]. وحسب وقفية ترجع إلى سنة 1834 فإن للمسجد ضيعة ومنازل وورشتين للفخار وحانوتين، مدخولها جميعاً (سنة 1834) 255 فرنك و60 سنتيم. وكان للمسجد وكيل من عائلة الشيخ المرابط نفسه، وله راتب من أوقافه. وعطلت السلطات الفرنسية هذا المسجد منذ الاحتلال، ثم منذ 1847 جعلته مخزناً للبارود، ثم حول إلى مصلحة الضرائب سنة 1850[4]، ولم يذكر ديفوكس ما إذا كان قد هدم بعد ذلك، كما أن أوميرا لم يذكره أيضاً. ولكننا لا نجد له أثراً بعد ذلك في المساجد. وكان الحاج سيدي السعدي من أحفاد المرابط المذكور. وقد ناضل ضد الفرنسيين، وتولى للأمير ولاية حمزة وزواوة.

---

(1) انظر كتاب (محمد عثمان باشا) لأحمد توفيق المدني، ط. 2، الجزائر 1984. وفيه مختلف الأحداث التي جرت في عهده.

(2) ديفوكس، مرجع سابق، ص 24. ولم يذكر أوميرا جامع محمد باشا.

(3) وهو أحد جدود الحاج سيدي السعدي الذي تولى الدفاع عن مدينة الجزائر ثم انضم إلى الحاج ابن زعموم للدفاع عن متيجة، ثم إلى الأمير عبد القادر. وجاء ذكر الشيخ سيدي السعدي في وثيقة ترجع إلى تاريخ 1184 (1788). انظر المجلة الإفريقية، 1894 ص 325 ـ 333. عن الحاج سيدي السعدي في عهد الاحتلال انظر كتابنا الحركة الوطنية ج 1.

(4) ديفوكس، مرجع سابق، ص 25. ولم يذكر كلاين الذي كتب بعد حوالي قرن ماذا حدث لهذا الجامع.

4. مسجد قرب قبة الشيخ عبد الرحمن الثعالبي: وقد هدمه الفرنسيون أيضاً. وحلت محله دار تسمى دار أنطونيني. ثم هدمت الدار أيضاً عند بناء الليسيه الفرنسي (ثانوية الأمير عبد القادر حالياً). لكن ديفوكس قال إنه لم يجد في الوثائق التي عنده أثراً لهذا المسجد ولا لأوقافه[1]. ولم يذكره أوميرا.

5. مسجد المصلى: عطله الفرنسيون ثم أعطوه للجيش منذ الأيام الأولى للاحتلال، فاستعمله ثكنة عسكرية. كانت له أوقاف تتمثل في سبع حوانيت. وفي سنة 1860 زار نابليون الثالث الجزائر فاستعمل مسجد المصلى والملجأ الذي بجواره (انظر القباب) مقراً للفرسان المرافقين للأمبراطور. وفي 1862 هدم مع الملجأ المذكور لبناء الليسيه الفرنسي الأول في الجزائر. وهو الليسيه الذي ابتلع، كما قال ديفوكس، العديد من المؤسسات الإسلامية القديمة! وقد أطلق على هذا الليسيه عبارة الوحش أو البعبع Monstre[2]، لأنه بموقعه قد ابتلع المساجد وغيرها كما سنذكر.

6. مسجد ابن نيقرو، ويعرف أيضاً باسم مسجد ستّي مريم أو ستنا مريم. وعائلة ابن نيقرو من العائلات الأندلسية القديمة في الجزائر، وكان منها قضاة ومفتون. وكانت العائلة هي التي تدير المسجد، كما قال ديفوكس، قرنين قبل الاحتلال. وذكر كلاين أن المسجد بني سنة 1660. وهو مسجد من الدرجة الثانية، أي بدون صومعة. أما مصيره فمنذ الاحتلال عطل وسلم إلى المتصرف العسكري ثم سلم إلى أملاك الدولة من قِبَل سلاح الهندسة العسكرية (سنة 1837)، وأصبح، كما قيل، في حالة سيئة، فهدمته (سنة 1837 بناء على كلاين) مصالح الأشغال العامة. فدخل

---

(1) ديفوكس، ص 26.

(2) نفس المصدر، ص 51 ـ 52. وذكر هنري كلاين في (أوراق الجزائر ـ القديمة) أن هناك مصلى قديماً كان بيد الإنكشارية في القصبة. ولكنه لم يتحدث عن مصيره. كما ذكر مصلى آخر قال إنه ذو عرصات جميلة ورشيقة بناه حسين باشا (آخر الدايات). وبعد أن استعمله الجيش الفرنسي مرقداً للجنود حولوه إلى متحف عسكري.

جزء من كيانه في الطريق العمومي، أما جزؤه الباقي فقد بيع أو أجر، وهذا الجزء يبلغ حوالي 58 متراً[1]. ونلاحظ أن عبارة «آيل للسقوط» أو في «حالة سيئة» تهدد الأمن العام، هي العبارة التي تبرر بها السلطات الفرنسية هدم بعض المساجد بعد أن تظل فترة طويلة أو قصيرة في يد الجيش أو غيره، وبعد أن تظل بدون صيانة محرومة من أموال الوقف المخصصة لصيانتها. والبناء إذا لم يُصَن تظهر عليه الشقوق وعلامات البلى. وقد أضاف أوميرا أن مسجد ابن نيقرو هذا قد هدم سنة 1838 وأنه كان يقع عند ركن (زاوية) شارعي باب الواد وسيدي فرج، كما ذكر أن هناك مدرسة كانت تتبعه[2].

7. مسجد (حمام) يطو: كان له وكيل يدعى إبراهيم بن حميدة، سماه الفرنسيون سنة 1833، وله وقفيه صححت سنة 1834 قيمتها 96 فرنكاً و33 سنتيماً. وكان هذا المسجد يؤدي وظيفته العادية إلى 1840. ففي هذه السنة حكمت السلطات بهدمه للمنفعة العامة[3].

8. جامع علي بتشين: وهو من مساجد الخطبة، وكان بانيه يدعى أيضاً علي بجنين. مساحته حوالي 500 متر مربع. وله منارة طولها 15 متراً فوق مستوى الشارع. وكان قائماً على ثماني عرصات. وكان بناؤه في القرن الحادي عشر الهجري (1032/ 1622)، وهو من مساجد المذهب الحنفي. وكان علي بتشين مشهوراً في غزوات البحر في وقته ومن أغنياء الجزائر. وله تأثير في السياسة الخارجية للبلاد. بلغت أوقاف الجامع سنة 1834، 1,610 فرنكات و15 سنتم. بينما لا يصرف منها إلا 744 فرنك و40 سنتم لتغطية نفقاته. وآخر وكيل له هو إبراهيم ولد سيدي ابن علي الذي لعله يرجع إلى أسرة (ابن علي) القديمة في الجزائر والتي منها الشاعر الشهير في القرن 18/12. وسيبقى اسم (سيدي ابن علي) ضمن هيئة رجال الدين في الجزائر بعد الاحتلال. أما مصير هذا الجامع فهو التعطيل والتحويل إلى كنيسة كاثوليكية.

---

(1) ديفوكس، ص 55.

(2) أوميرا، مرجع سابق، ص 183.

(3) ديفوكس، ص 56.

منذ 1831 افتك الفرنسيون جامع علي بتشين من أيدي المسلمين وسلموه إلى الصيدلية المركزية للجيش الفرنسي. وفي سنة 1843 سلم إلى الإدارة المدنية، فسلمته هذه إلى المصالح الداخلية لوضعه تحت تصرف الكنيسة الكاثوليكية. والغريب أن الفرنسيين الذين يقول عنهم أوميرا إنهم لا يتصرفون بعاطفة دينية معادية للإسلام، هم الذين قالوا إن علي بتشين «مرتد» إيطالي عن المسيحية، وما دام الحكام الآن مسيحيين فرنسيين فإن الجامع «يرتد» عن الإسلام ويتحول إلى الدين الأصلي لبانيه، وبناء على هذا المنطق أعاد الفرنسيون دعم عرصاته، أي صانوه حتى لا يؤول إلى السقوط كالمساجد الأخرى، ولعلهم فعلوا ذلك بأموال الأوقاف الإسلامية وليس من ميزانية الكنيسة، لأن باب الجامع نقل إليه من جامع كتشاوة القريب منه. وكان منقوشاً على هذا الباب عبارة (ما شاء الله كان) بخط جميل منسوب إلى الخطاط أحمد اللبلابجي[1].

وعن جامع علي بتشين أيضاً أضاف أوميرا بعض المعلومات. فقال إنه يقع سنة (1898)، بين شارعي باب الواد والقصبة من جهة وشارع النصر من جهة أخرى. ووصفه بالجامع الكبير، واعتبره الجامع الثالث الذي تعطيه الحكومة الفرنسية إلى الديانة الكاثوليكية فأطلقت عليه اسم سيدة الانتصارات (نوتردام دي فيكتوار). وعند الإصلاحات التي أدخلت على جامع كتشاوة استُعمِل جامع علي بتشين هو الكاتيدرالية بعض الوقت[2]. وبعد الاستقلال أعيد جامع علي بتشين إلى وظيفته الإسلامية، رغم ما أدخل عليه من تغييرات أثناء العهد الاستعماري، مثل التنقيص من منارته سنة 1860، وتحويل محرابه سنة 1923[3].

---

(1) ديفوكس، 61. يذكر ديفوكس أن اللبلابجي قد عين أميناً لنقابة النجارين. انظر عن ذلك أيضاً أوغسطين بيرك «الفن القديم والفن الإسلامي بالجزائر»، في (كراسات الاحتفال المئوي)، 1930، ص 94.

(2) أوميرا، مرجع سابق، 185.

(3) أضاف كلاين، مرجع سابق، أن صاعقة قد أسقطت الصليب الذي وضعه الفرنسيون=

9. جامع سيدي الرحبي: ويعرف أيضاً بجامع ابن كمخة، وقد اعتبره ديفوكس من مساجد الدرجة الثانية لأنه بدون صومعة. وكان ابن كمخة أحد وكلاء هذا الجامع. ويرى ديفوكس أن الجامع قد يشتهر عند الناس باسم الوكيل إذا كان رجلاً عالماً أو ورعاً، وينسون اسم الولي أو الباني الأصلي، وأحياناً يظل اسم صاحب الجامع الأصلي ملتصقاً به، مهما تبدل الوكلاء. وقال إنه يعتبر هذا الجامع أكبر جوامع الدرجة الثانية لضخامته واتساع مساحته. وهو جامع قديم يرجع إلى القرن السادس عشر (العاشر الهجري)، وكان من الجوامع التي وصفها هايدو الإسباني سنة 1581 وعده من المساجد الكبيرة. وللمسجد أوقاف كثيرة سنة 1834 بلغت قيمتها 586 فرنك. والوكيل الذي كان مكلفاً به سنة 1830 هو السيد حسن بن خليل باش كلفاط. وبقي جامع سيدي الرحبي على وضعه الأصلي حوالي ثلاث سنوات، ثم عطل عن غرضه وسلمته السلطات إلى الجيش فاستعمله لتخزين المواد الصيدلية، وكان يعتبر المخزن المركزي للأدوية العسكرية. وقد بقي على ذلك سبع سنوات. ثم وقع هدمه سنة 1840 بدعوى أنه أصبح متداعياً وآيلاً للسقوط. وكانت عشر سنوات كافية لخرابه، رغم أنه كان مخزناً للصيدلة. كانت مساحة جامع سيدي الرحبي مائتي (200) متر مربع. وقد دخلت مساحته بعد هدمه في جملة المساحات التي بنى عليها الفرنسيون[1]. ثم أضاف أوميرا أن الجامع كان يقع بين شارعي باب الواد وتورفيل. وأكد إعطاءه للصيدلة المركزية للجيش سنة 1833 وهدمه سنة 1840، كما أكد أن هايدو قد عده من بين الجوامع السبعة بالمدينة[2].

= عليه. وعلى ذكر العوامل الطبيعية نشير إلى أن هنري كلاين قد ذكر أن التذكار الهرمي الذي نصبه الفرنسيون في سيدي فرج سنة 1844 تخليداً لجيش الاحتلال قد هدمته أمواج البحر بعد ثلاث سنوات (1847).

(1) ديفوكس، ص 62.

(2) أوميرا، 183. انظر أيضاً عنه كلاين، مرجع سابق.

10. مسجد دار القاضي: هدم سنة 1857، وقيل إن ذلك كان من أجل المنفعة العمومية. وأدمجت مساحته في المساحة التي بنيت عليها المنازل التي تكونت منها زنقة شارع كيليوبطرا، حسب رأي ديفوكس. وكانت لاصقة به زاوية بنفس الاسم وقع هدمها معه أيضاً[1].

11. جامع الشماعين: ويسمى أيضاً جامع الدياسين. ومن أيمته قاضي المالكية، محمد القوجيلي، وهو من العائلات العلمية في العهد العثماني. وكان من كبار أدباء الوقت، وله شعر متين[2]. ومنذ الاحتلال سلمت السلطات الفرنسية هذا الجامع إلى المتصرف العسكري وبقي في يده إلى أن عطل عن غرضه الديني والعسكري سنة 1841، ثم هدم سنة 1861[3]. وعبارة ديفوكس حوله غامضة، لأنها لا تقدم البيانات الكافية حول تداول الأيدي على الجامع إلى أن وقع الهدم. وقد حدد أوميرا موقع الجامع فقال إنه كان بين شارع باب الواد وكيليوبطرا وزنقة كوربو (حي تجار الشمع) ثم شارع حي باعة البلاغي. أما عن مصيره فقد كرر أوميرا عبارات ديفوكس[4].

12. مسجد زنقة للآهم: وهو اسم الحي الذي يقع فيه المسجد، و «للاهم» قد يكون اسم سيدة كانت محل احترام أو ولاية. واعتبره ديفوكس من الدرجة الثانية. وكانت له أوقاف بلغت 109 فرنك و80 سنتم سنة 1834، حسب الإحصاءات الفرنسية في تلك السنة. وآخر وكيل له هو محمد بن مصطفى الكبابطي، صاحب الموقف المشرف سنة 1843 الذي أدى إلى نفيه من البلاد تماماً، إذ اعتبره الحاكم العام (بوجو) من العصاة لأوامره.

---

(1) ديفوكس، 46، 67.
(2) انظر عنه الجزء الأول من (تاريخ الجزائر الثقافي)، وكذلك كتاب (أشعار جزائرية)، من تحقيقنا، الجزائر، 1989.
(3) ديفوكس، 69. يقول كلاين إنه هدم سنة 1841. وذكر أن تاريخ بنائه يرجع إلى سنة 1740. وأن الفرنسيين احتلوه منذ 1830.
(4) أوميرا، 183.

وقد تولى الكبابطي القضاء للفرنسيين فترة ثم الإفتاء. ومات في الإسكندرية بمصر[1]. أما الجامع الذي نحن بصدده فقد هدم سنة 1841 من أجل المنفعة العامة، كما قيل[2]. ولم يذكر أوميرا هٰذا الجامع.

13. مسجد ليشتون، أو قيشطون: ويسمى أحياناً مسجد بنت المظفر. ولعلها هي المرأة التي بنته. وكان هذا الشك من ديفوكس. كما لاحظ هذا أن ليشتون وما بعده قد لا يكون اسماً عربياً، وقال إنه لم يجد تفسيراً لذلك. ومهما كان الأمر، فإنه بعد أن أهمل الجامع منذ الاحتلال، رغم استيلاء السلطات على أوقاف الصيانة، ظهر عليه التداعي وعلامات السقوط فحكموا بهدمه من أجل الأمن العمومي. وآخر وكيل له سنة 1837 هو محمد بن علي. وكان دخل أوقافه سنة 1834 يقدر بـ 108 ف[3].

14. مسجد ابن عوشة أو ابن عيشة: وهو يقع في شارع التجارة. وكان مصيره هو مصير ما سبقه. ويغلب على الظن أن الاسم ابن عوشة (أو ابن عيشة؟)، هو لأحد وكلائه فاشتهر به وليس هو اسم بانيه، ويعرف أيضاً باسم مسجد ابن دودو. وكانت له أوقاف تتمثل في أربعة منازل وأربعة دكاكين. ومساحته 83,40 متر مربع. وبقي على حاله إلى سنة 1837 حين أدى الإهمال وعدم الصيانة إلى تداعيه، كما قيل، وأصبح آيلاً للسقوط ومهدداً للأمن العام. فبيع في المزاد العلني سنة 1840[4]. آخر وكلائه اسمه أحمد بن الشيخ علي.

5. جامع الساباط الأحمر: يقول ديفوكس إن هذا الجامع من الدرجة الثانية، وأن المسلمين هم الذين توقفوا عن الذهاب إليه. وفي سنة 1849

---

(1) انظر حياته وموقفه في الجزء الثاني من كتابنا (أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر)، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

(2) ديفوكس، 69.

(3) نفس المصدر، 70.

(4) نفس المصدر، 70.

أصبح متداعياً، فسلم إلى أحد الملاك الأوروبيين[1]. ولم يكمل ديفوكس القصة، ولكن مفهومها أن الجامع قد هدم وأقيم مكانه منزل أو دكان.

16. جامع علي باشا: هكذا يعرفه الجيل المعاصر للاحتلال، ولكن له اسم آخر وهو جامع سيدي أبي التقى (بَتْقَا) في الغالب[2]. وموقعه في الحي المعروف باسم الحمام المالح. وهو من الجوامع التي لها صومعة. وحسب ديفوكس فإن حاله لم يتغير كثيراً (!) وأن منارته ما تزال قائمة، ولكنها داخلة في واجهة أحد المنازل الأوروبية. ويضيف بطريقة غامضة، أن المنارة باقية كشاهد صامت على عدم استقرار الأمور الإنسانية[3]. ولعله يقصد بذلك أن الجامع قد عطل وبيع إلى أحد الأوروبيين فهدمه وبنى مكانه وترك منارته قائمة، لأنها أعجزته. هذا في زمن ديفوكس، أمافي عصرنا فلا نظن أن هناك منارة قد بقيت قائمة في ذلك المكان.

وعند أوميرا معلومات إضافية عن جامع علي باشا الذي هدم واندثر. فقد قال إن موقعه هو شارع (ميدي) وكان ملاصقاً لثكنة قديمة للإنكشارية، وبعد الاحتلال احتل الجيش الفرنسي هذه الثكنة وألحق بها جامع علي باشا فأصبح تابعاً لمصالح الهندسة العسكرية. أما جامع أبي التقي (بتقا) فقد أضافه أوميرا لجامع علي خوجة الذي سيأتي الحديث عنه[4]. ولعل علي باشا وعلي خوجة قد اختلطا على أوميرا، ونحن نميل إلى رأي ديفوكس باعتباره كان مسؤولاً على الأرشيف ومعاصراً للأحداث التي جرت للمساجد، وهو أقدم من زميله.

17. مسجد سيدي عمار التنسي: وهو من المساجد الصغيرة القديمة ولكن ذات الأهمية لشهرة صاحبه، وشهرة بعض وكلائه أيضاً. وكان وكيله

---

(1) نفس المصدر، 72. وقد يكون صحيحاً أن المسلمين أهملوه، لأن أكثر من ثلثي سكان مدينة الجزائر قد خرج منها، وبعضهم هاجر إلى المشرق.

(2) انظر أيضاً رقم 74 (مسجد علي باشا).

(3) ديفوكس، 75.

(4) أوميرا، 185.

في العادة من أسرة التنسي نفسه، وهو من المرابطين المشهورين في زمانه. وحسب وقفية ترجع إلى 1813 أن إمامه هو المفتي علي بن عبد القادر بن الأمين، من علماء الجزائر الذين تولوا الفتوى عدة مرات. وتتلمذ عليه جيل من علماء الوقت. وكان من خريجي الأزهر الشريف. ومنذ الاحتلال استولت إدارة المدفعية على هذا المسجد، فجعلت منه ثكنة، كما قال أوميرا. ولم يذكر ديفوكس ولا أوميرا ولا كلاين مصير جامع سيدي عمار التنسي. والغالب على الظن أنه قد هدم أيضاً لأنه لا يوجد اسمه في الجوامع الباقية الآن. وكان موقعه، حسب أوميرا، هو شارع جان بار[1].

18. مسجد ساباط الحوت: ولعل التسمية ترجع إلى المكان القريب منه ـ سوق الحواتين. ويسمى أيضاً في بعض الوثائق مسجد البطيحة (تصغير بطحاء)[2]، ومسجد أبركان. وكان مصيره يثير الرثاء. فلقد جعلته السلطات منذ أول الاحتلال مخزناً للحبوب، وظل كذلك إلى سنة 1838، فأصبح خلال ثماني سنوات، حسب المصادر الفرنسية، في حالة يرثى لها، وكان يقع في حي هجره المسلمون (؟) ولا ينتظر أن يرجع إلى الدين الإسلامي نظراً لوضعه المتداعي وهجره. فأعطى للسلطات العسكرية التي انتفعت به بين 1838 ـ 1845 ثم ترك لينهار وحـده، سنة 1854. ومن الملفت للنظر أن الذين يؤرخون لهذه البناءات نسوا تماماً أوقافها التي كانت تحافظ عليها والتي صودرت وأدخلت في خزينة الدولة الفرنسية. والأكيد أن هذا الجامع وأمثاله لو بقي مصاناً بأوقافه وأهله لما وقع له ما وقع. فكان مصيره هو أن يؤول إلى أحد الأوروبيين فاستعمل فيه الفأس وهدمه من الداخل وجعله مخزناً واحتفظ بواجهته جزئياً[3]. أما أوميرا فيقول عنه إنه انتقل من مخزن حبوب إلى ثكنة عسكرية، ثم بيع سنة 1854 بسبب الخراب. وكانت تلاصقه مدرسة، فكان مصيرها هو مصيره أيضاً. وقال إنه كان يقع في شارع

---

(1) ديفوكس، 76، وأوميرا، 153. وكلاين.

(2) يسميه أوميرا مسجد البطحاء بدون تصغير.

(3) ديفوكس، 76. وكذلك كلاين.

القناصل[1]. ولم يتحدث أوميرا عن الأوروبي الذي اشتراه وأعاده إلى حاله كمخزن حبوب أيضاً.

19. مسجد العين الحمراء: ويعرف أيضاً بجامع التادلي، وهو اسم الوكيل الأخير الذي عينه الداي حسين، على أوقافه وصيانته. والمعلومات التي أوردها عنه ديفوكس قليلة جداً، فقد اكتفى بالقول إن المسجد آل إلى السلطات العسكرية منذ 1837، وأن حالته أصبحت تنذر بسقوطه، فمصيره إذن هو الاختفاء[2]. ولا يرجع ذلك لهجر المسلمين له، لاستعماله في غير ما بني له، وتجريد الدولة له من أوقافه التي كانت تصونه. وكان يقع في شارع فيليب، حسب رواية أوميرا.

20. مسجد قاع السور: وهو مسجد صغير، بقي تحت يد عائلة من المسلمين تقول إنها كانت تملكه. لم يذكر ديفوكس مآله[3]. ولكن كلاين قال إنه دخل في شارع 14 يونيو (جوان)الذي دشنه الحاكم العام شارل جونار، سنة 1910. ومفهوم ذلك أن الجامع قد هدم قبل هذا التاريخ.

21. مسجد سيدي فليح: لفظ (سيدي) هنا وفي غيره، تدل على نسبة المسجد إلى المرابطين أو الصالحين، وهو مسجد بدون صومعة، ولم تحترم السلطات الفرنسية قداسة المرابط ولا مشاعر المسلمين، فجعلته منذ 1836 مخزناً، واستمر على ذلك إلى سنة 1842، عندئذ أعلنوا أنه أصبح مهجوراً ومتداعياً فوقع التخلي عنه. وقد هدم وأدخلت مساحته في أحد المنازل[4].

22. جامع عبدي باشا: وكان من الجوامع الكبيرة ذات الخطبة والدرس. وكان الجامع يقع إلى جانب ثكنة المقرين (المُقْرِين). وكانت له أوقاف

---

(1) أوميرا، 183.

(2) وقال كلاين إن المسجد قد حول إلى ثكنة منذ 1830 ثم هدم عند هدم الساباط المجاور.

(3) ديفوكس، 79.

(4) نفس المصدر، 80.

هامة. وتداول عليه عدد من الخطباء والأيمة المعروفين في الحياة الدينية والعلمية خلال العهد العثماني[1]. ولكن السلطات الفرنسية التي زعمت للجزائريين في اتفاق يوليو 1830، أنها ستحترم العقائد والدين الإسلامي والأملاك سارعت منذ 1830، كما يقول ديفوكس، إلى تحويل هذا الجامع إلى ثكنة عسكرية وكذلك المدرسة التابعة له. ويقول ديفوكس إن السلطات العسكرية محتفظة به إلى الآن (1874)[2]. وعبدي باشا المعروف أحياناً بالكردي، كان من مشاهير الباشوات في الجزائر أوائل القرن 18 م (1725). وقد أضاف أوميرا أن هذا الجامع والمدرسة ظلتا تحت أيدي السلطات العسكرية إلى أيامه هو أيضاً (سنة 1898). وقال إن الجامع يقع في شارع مكرون (المقرون). وأكد معلومات زميله ديفوكس من أن الجامع والمدرسة التابعة له قد تعطلتا وحولتا إلى ثكنة عسكرية منذ 1830. ولا نعرف أن هذا الجامع قد رد للمسلمين بعد ذلك، ولعله بقي جزءاً من ثكنة أو كان من ضحايا الفأس الفرنسية بعد 1898.

23. جامع القشاش: هذا الجامع تعتبره التقاليد والفرنسيون أيضاً من الدرجة الأولى. اكتسب شهرة عظيمة خلال العهد العثماني للدروس التي كانت تلقى فيه وفي المدرسة المتصلة به والزاوية المسماة بنفس الاسم والتي كانت من الزوايا العلمية[3]. وكانت له أوقاف عظيمة لشهرته، وكثرة الطلبة والغرباء فيه. يقول ديفوكس إن أقدم الوثائق التي كانت عنده ترجع الجامع

---

(1) راجع كتابنا تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1.

(2) ديفوكس، 81 ويقول كلاين إن الجامع كان يقع قرب ثكنة المقرين (جمع قارىء). وهو الاسم الذي حوله النطق المحلي إلى المقرون، ثم حوله النطق الأوروبي إلى (المكرون). وأضاف كلاين أن ابن بكير باشا أضاف مدرسة إلى هذا الجامع سنة 1748. وقد استولت السلطات العسكرية على الجامع والمدرسة والثكنة منذ 1830. انظر كلاين، مرجع سابق.

(3) ممن تحدث عن هذا الجامع والزاوية المؤرخ أبو راس الناصر حوالي 1814. انظر كتابه (فتح الإله) تحقيق محمد بن عبد الكريم. وكذلك كتابنا (أبحاث وآراء) ج 2: «مؤرخ جزائري معاصر للجبرتي».

إلى سنة 1570. وهو من الجوامع السبعة التي تحدث عنها هايدو. وكان له عدد كبير من الموظفين يتغذون من أوقافه. من آخر وكلائه الشيخ قدور بن المسيسني الذي سماه الحاج علي باشا سنة 1224 (1808)، وكان من علماء الوقت ومن عائلة معروفة بالجزائر، وربما هو نفسه (قدور) الذي تولى القضاء في العهد الفرنسي. وللجامع صومعة غير عالية في حجم مربع. وقد استولت عليه أيضاً المصالح العسكرية الفرنسية منذ 1831. فاستعملته مراقد للجنود. ثم استعملته مستشفى مدنياً بضع سنوات، ثم أرجع إلى السلطات العسكرية فرممته لا ليرجع إلى المسلمين أو لوظيفته الدينية ولكن ليكون مخزناً مركزياً للمستشفيات. كان يحمل رقم 31 من شارع القناصل ثم رقم 28 منذ سنة 1854. ولا يتحدث ديفوكس ولا أوميرا عن مصير هذا الجامع الذي لا يستحق كل هذا البؤس والاحتقار[1]. أما هنري كلاين فيقول إنه أصبح مدرسة الفنون الجميلة. ويضيف كلاين أن طراز الجامع كان بربرياً، وأنه مثل الجامع الكبير وجامع سيدي رمضان كان قديماً جداً. وكذلك الزاوية التي تحمل نفس الاسم.

24. جامع باب الجزيرة (دزيرة بلهجة الحضر): ويسمى أيضاً باسم بانيه الداي شعبان خوجة الذي تولى على الجزائر بين 1101 ـ 1106 هـ، ثم وسعه الداي الآخر، حسن بن حسين، بعد قرن، أي سنة 1209 (وقع التوسيع سنة 1795)، وهو الداي الذي استعاد وهران من الإسبان. وكان هذا الجامع (بني سنة 1693) من جوامع الخطبة والدرس، وقد تداول عليه وكلاء، بعضهم كان من العلماء والقضاة. وكان له موظفون كثيرون نظراً لكثرة أوقافه. وكان تحت رعاية مؤسسة (سبل الخيرات) التي ترعى جوامع المذهب الحنفي. ولم ينتظر الفرنسيون حتى تجف الدماء وينقشع غبار المعركة، بل بادروا منذ 1830 إلى جعل هذا الجامع ثكنة عسكرية، ثم وقع تسليمه إلى مصلحة أملاك الدولة (الدومين). والغريب أنهم زعموا أنه بعد

(1) ديفوكس، 85. وكذلك كلاين، مرجع سابق.

أربع سنوات فقط أصبح مهدداً بالانهيار، لذلك هدموه وأدمجوه في المنازل المجاورة له، سيما الدار رقم 36 من شارع القناصل، كما يقول ديفوكس[1]. فأين وكلاؤه وأوقافه التي لم تتركه ينهار أكثر من قرن ونصف، ولكنه أنهار في ظرف أربع سنوات؟ وقد أضاف أوميرا أن جامع الداي شعبان خوجة كان يقع بين شارعي البحرية والقناصل، وأنه عطل وحول إلى ثكنة لسلاح الهندسة، ثم خرب سنة 1834، فأعطى لإدارة (الدومين) التي باعته بتاريخ 26 سبتمبر 1835، ثم بُني في مكانه فدخل في الدار المسماة (الدار الفرنسية)[2].

25. مسجد المرسى (أو باب المرسى): وترجع شهرة هذا الجامع إلى أنه واقع في الباب الذي كان يدخل ويخرج منه المجاهدون في البحر. ومن خلاله كانت تأتي الغنائم الوفيرة وتدخل الأسرى. ولعل المجاهدين كانوا يستعملون هذا الجامع لصلاة المودع عند الذهاب، وصلاة الشكر والحمد عند الإياب. وقد حاول ديفوكس أن يستدر الدموع والعواطف وهو يصف باب المرسى وجامعه فقال إن الأسرى المسيحيين كانوا يدخلون منه وهم يبكون حريتهم وعائلاتهم وأوطانهم. وقد يكون ذلك صحيحاً، فالأسر في كل مكان قيد لحرية الإنسان وتعطيل لحواسه وقدراته، ولكن ديفوكس نسي أن بلاده (فرنسا) كانت أيضاً تأسر المسلمين في العهد العثماني وتربطهم في المجاديف التي لا يستطيعون الفكاك منها مدى الحياة، ولا تقبل حتى الفدية منهم. فهل كان أسرى المسلمين في السفن الفرنسية أقل شعوراً بالحرية وأرخص دموعاً وأوطاناً من الأسرى الفرنسيين؟ ثم إن بلاده كانت تأسر الجزائريين وهم في وطنهم وترسل بهم إلى المنافي البعيدة.

وحسب ديفوكس فإن باب المرسى هذا كان يدعى أيضاً (باب الجهاد) وأيضاً باب دزيرة (ولعله هو الذي قبله). ولكن الفرنسيين الذين يقول عنهم

---

(1) ديفوكس، 88.

(2) أوميرا، 184. ولم يتحدث كلاين عن مصيره.

أوميرا، إنهم لم يكونوا يحملون شعوراً معادياً للإسلام، غيروا اسم (باب الجهاد) إلى (باب فرنسا). لقد كان جامع المرسى الذي نتحدث عنه خاصاً بالبحارة فيما مضى من الأيام، لأنه كان يقع خلف باب الجزيرة، وداخل المرسى[1]. وكان بدون منارة. وقريباً من البرج الكبير، ملاصقاً لمبنى الأميرالية. ويذكر أوميرا أن جامع المرسى قد أدمج سنة 1830 في تحصينات الإميرالية، وإنه كان عند أقواس الأميرالية في الجانب المواجه للمدينة[2].

26. الجامع الكبير: ويسمى أيضاً الجامع الأعظم. وهو من أقدم المساجد في الجزائر. وقد تحدثنا عنه في الجزء الأول. وبقي خلال العهد الاستعماري تقريباًعلى حاله في أداء الوظيفة الدينية وخدمة المسلمين، مع اختلاف درجة الموظفين والخدمات. وتداول عليه أيمة ومفتون ومدرسون من درجات متفاوتة[3]، ولكنه لم يسلم هو أيضاً من الأذى والإهانة، فقد استنقصوا منه الجزء المواجه للبحر، ثم غطوه عن أعين القادمين من المرسى إلى المدينة بعمارات وبنايات ذات طوابق. وفي سنة 1843 وقعت له إهانة عظيمة بنفي المفتي الكبابطي والاستيلاء على أوقاف الجامع التي كانت في الأهمية تأتي فقط بعد أوقاف مكة والمدينة. وضمت أوقافه إلى أملاك الدولة الفرنسية، بقرار من المارشال بوجو صادر في 4 يونيو 1843[4]. ويزعم الفرنسيون

---

(1) ديفوكس، 92.

(2) أوميرا، 184. وكذلك كلاين.

(3) انظر فصل السلك الديني والقضائي.

(4) ديفوكس، 125. لقد أطال ديفوكس في وصف الجامع الكبير وأوقافه وتاريخه. ولم نر نحن لذلك ضرورة هنا ما دمنا قد تعرضنا له في الجزء الأول. وغرضنا هنا كما هو واضح، هو ذكر مصائر هذه المساجد في الزمن الفرنسي والتذكير بحالها عند الاحتلال وبعده، حتى لا يظن البعض أن ما ذكرناه في الجزء الأول قد بقي قائماً بعد الاحتلال. كما أن كلاين أطال في وصفه، وادعى أنه بني على أنقاض كنيسة وهي أيضاً مبنية على حصن روماني. وقد جاء في محراب الجامع أنه قد بني سنة 409 هـ (1018 م)، وأن منارته قد شيدت في عهد السلطان الزياني أبو تاشفين سنة 1324 م. وذكر كلاين أيضاً أن الجيش الفرنسي قد احتل سوابيط الجامع سنة 1830=

أنهم بعد ذلك جمّلوا واجهته ببعض العرصات التي كانت في جامع السيدة بعد هدمه. وهم ينسبون الفضل لأنفسهم في ذلك رغم أن أوقاف الجامع الكبير كانت تكفي لشراء أجمل العرصات المرمرية. والغريب أنهم بينما يفعلون ذلك استولوا أيضاً على مدرسة وزاوية الجامع الكبير وقضوا عليهما، كما سنرى. والواقع أن هذا الجامع قد فقد أيضاً هيبته ومكانته العلمية بتدجين علمائه وجعلهم أصواتاً ناطقة بما تريد السلطة الفرنسية فقط.

وقد كاد الفرنسيون يهدمون الجامع الكبير أيضاً مرتين، مرة سنة 1888 ثم سنة 1905. فأعد مهندسوهم الخرائط، ووضعوا الخطة لإقامة فندق مكانه وطمس معالمه. ولكن المحاولة فشلت. ففي الأولى جاء الحاكم العام (لويس تيرمان 1888) بنفسه إلى الجامع ووافق علماء السوء على المشروع واستبدال الجامع بفندق وبناء جامع في مكان آخر بعيد، وفي نفس الوقت حضر الجمهور فاحتجوا وصرخوا وخشي الحاكم غضبة شعبية فتراجع. والمرة الأخيرة كانت في عهد شارل جونار (1905) الذي كاد ينفذ الخطة القديمة، ثم وقع العدول عنها. ويرجع الفضل في إفشال المشروع إلى حنكة بعض الأعيان وعلى رأسهم الحكيم محمد بن العربي[1].

27. **مسجد الجنائز**: وله اسم آخر أجمل من هذا وهو مسجد الحاج باشا الذي جدده سنة 1545. وكان عندئذ يحكم الجزائر بالنيابة. فالجامع

= ثم أجرت إلى الخواص سنة 1836، أي أنها فصلت عن الجامع. واستلمها السيد بيكون PICON واستقر بها.

(1) انظر ترجمتنا لحياة ابن العربي في فصل العلوم التجريبية، وكذلك (تقويم الأخلاق)، محمد العابد الجلالي، 61. ويذكر كلاين أن الجامع الكبير كان مقراً للمجلس الشرعي، وأن من بين المفتين فيه: مصطفى الكبابطي، وحميدة العمالي، وعلي بن الحفاف، والحاج قدور الشريف، ومحمد بن زاكور، وابن ناصر الذي كان موجوداً سنة 1919. انظر كلاين، ص 150 ـ 152.

إذن قديم رغم صغره. وآخر وكيل له سماه الداي حسين حوالي 1825، وهو الشيخ محمد بن مصطفى غرناوط الذي سيرد اسمه بين علماء الوقت في عهد الاحتلال أيضاً. ويقول ديفوكس إنه كانت لهذا الجامع أوقاف متواضعة. وليت شعري كيف عاش بهذه الأوقاف ثلاثة قرون ولم يعش بها إلا بضع سنوات في عهد الاحتلال. فقد عطلته سلطات الاحتلال سنة 1836 وجعلته جزءاً من المستشفى المدني. وبعد سنتين جعلته جزءاً من المخزن المركزي للمستشفيات العسكرية[1]. ويذهب أوميرا إلى أن هذا الجامع قد بقي إلى سنة 1898 في وظيفته المذكورة وأخبر أن جزءاً منه قد أعيد بناؤه. وكان يقع في شارع أورليان[2]. ولكننا لا نعرف جامعاً بذلك الاسم بعد ذلك.

28. مسجد الملياني: هذا المسجد كان سيء الحظ منذ أول الاحتلال. فقد عطلته السلطات الفرنسية عن أداء مهمته الإسلامية منذ 1830، كما يقول ديفوكس، وتركته للإهمال والاندثار. ويفهم من هذا أنه ترك بدون وكيل وبدون أوقاف وصيانة، فساءت حاله. ولم تأت سنة 1840 حتى هدم مع بنايات أخرى مجاورة له، بدعوى فتح طريق عمومي[3]. ولا نعرف مكان هذا المسجد بالضبط، لأن أوميرا أيضاً لم يذكره، رغم أن من عادته تحديد المواقع.

29. مسجد سيدي عبد الرحمن الثعالبي: وهو غير المسجد والضريح المعروفين اليوم. فهو مسجد صغير، له أوقافه الخاصة، وله موظفوه من

---

(1) ديفوكس، 127. ولم يذكر كلاين شيئاً عن مصيره.

(2) أوميرا، 184، أشار كلاين إلى مصلى (مسجد) الجنائز حيث يصلى على الميت قبل دفنه في مقبرة باب الواد. وقال إن هذا المسجد يقع غير بعيد من بوطويل وضريح الشيخ الثعالبي، وأن له منارة وقبتين، وإن الذي بناه يدعى محمود الذي كان رئيساً للوجق سنة 1675. هذا الجامع حوله الفرنسيون إلى ثكنة سنة 1830 ثم هدموه سنة 1862 لإنشاء الليسيه الفرنسي.

(3) ديفوكس، 127.

وكيل وإمام وحزاب الخ. وآخر وكلائه كان الحاج حسين بن قريش (قرواش؟) الذي ظلت عائلته تتولى الوكالة عليه قرنين أو ثلاثة قبل الاحتلال. هذا المسجد تعرض أيضاً للهدم سنة 1859 دون ذكر السبب. ويضيف أوميرا أنه كان يقع في شارع لا شارت La Charte، وأنه هدم لتدخل أرضه في الساحة التي كانت حديقة للكاتب العام للحكومة (الفرنسية) خلال فترة طويلة، والتي هي اليوم (1898) تابعة للدار الأندلسية ـ الموريسكية المخصصة لاجتماعات مجلس ولاية الجزائر العام[1].

30. مسجد كوشة ابن السمان: هذا المسجد بقي إلى سنة 1834 على حاله، لكن في هذه السنة تعطل عن غرضه وجعل مخزناً لآلات الشنق والمقصلة ـ أي والله! ـ وفي سبتمبر من سنة 1836 جرى هدمه من أجل المنفعة العامة[2]. أو هكذا برروا هدمه. وكان يقع في شارع دوكيني.

31. مسجد سيدي الجودي: بعض الوثائق التي تذكره ترجع إلى سنة 1081 (1671) أي كان له على الأقل قرابة قرنين عند الاحتلال. وقد ورد ذكره في قصيدة ابن عمر عن الغارة الدنماركية ضد الجزائر. وكان يقع في شارع تروا كولور، وهو مسجد من الدرجة الثانية، حسب تعبير ديفوكس الذي لم يذكر مصيره بالضبط، غير أن الزاوية والجبانة التابعتين له قد هدمتا سنة 1838 و1840، وبنيت في المكان عدة منازل[3]. ونعتقد أن المسجد قد هدم أيضاً أثناء ذلك أو بعده بقليل لأنه قد اختفى من الوجود.

32. مسجد (جامع السلطان): له عدة أسماء أخرى منها جامع عين السلطان وجامع القهوة الكبيرة. وأقدم الوثائق التي تتحدث عنه ترجع إلى

---

(1) أوميرا، 187. عن عائلة ابن قرواش انظر الجزء الأول من تاريخ الجزائر الثقافي.

(2) ديفوكس، 129، وكذلك أوميرا، 184.

(3) ديفوكس، 129. انظر عنه أيضاً قصيدة ابن عمر (1788) في المجلة الإفريقية، 1894، مرجع سابق. وهناك تفاصيل أخرى عن ذلك في حديثنا عن الجامع الجديد.

القرن الحادي عشر الهجري (1088/ 1677). وهو مسجد صغير، له أوقاف خاصة به، وكان يقع في ركن شارع تروا كولور وشارع ماهون. ومنذ 1837 عطل عن وظيفته واستولت عليه مصلحة الموازين. ثم في 1838 هدم وبنيت على أرضه إحدى الدور[1]. ونفس المعلومات تقريباً أوردها حوله أوميرا أيضاً.

33. مسجد الباديستان: ويسمى أيضاً مسجد البابستان. وكان صغير الحجم، ويقع قرب البحر، واشتهر بنزول الأسرى غير المسلمين في الملجأ حوله، أو سوق الرقيق. ومنذ الساعات الأولى للاحتلال هدم كل من المسجد والباديستان معاً، لأن الفرنسيين جاؤوا منتقمين أيضاً، فيما يبدو، لغيرهم من النصارى الذين تعرضوا للأسر في ذلك المكان. وموقعه كان ساحة ماهو[2]. ويقول أوميرا إنه كان من المساجد الخمسة التي هدمت فور الاحتلال - بين 1830 ـ 1832[3].

34. الجامع الجديد: وهو من المساجد الباقية إلى الآن. ولكنه لم يسلم من التشويه والإهانة، مثل زميله الجامع الكبير (الأعظم). وكانت له منارة عالية ترى عن بعد من البحر، وله محراب مغطى بالفسيفساء. وكان ناصع البياض، فخم المنظر، يندهش القادم من المرسى لمرآه. وله قباب عديدة ورشيقة رشاقة فائقة، وهي من القباب المدورة. وكانت قاعدته على رمال شاطىء البحر. وقد نسج حوله الفرنسيون قصة أو أسطورة غريبة، قالوا إن بانيه (سنة 1660) كان من الأسرى النصارى، وأجبره المسلمون على بناء المسجد، فقرر في نفسه أن يبنيه على شكل صليب، وكانت النتيجة قتل الأسير وبقاء المسجد قائماً على شكل صليب لاتيني، كما يقول أوغسطين بيرك. والغريب أن هذه الأسطورة المفتعلة يرددها كتابهم من رجال الدين إلى رجال الدنيا، مَنْ هم عقلاء ومؤرخون، ومن هم خرافيون وموتورون.

(1) ديفوكس، 131.
(2) نفس المصدر، 132.
(3) أوميرا، 181.

وعندما كان الفرنسيون يختارون أي المساجد الكبرى والجميلة لكي يحولوه إلى كاتدرالية كاثوليكية، اقترح بعضهم اسم الجامع الجديد ليكون الضحية، وتناقشوا في ذلك طويلاً، وملأوا الصحف والتقارير والمجالس بالمبررات، ولكنهم أخيراً اختاروا جامع كتشاوة ليكون هو الضحية، وأبقوا على الجامع الجديد، تخليداً لذكرى الأسير الأسطوري، وتخليداً لشكل الصليب الذي نواه، واحتراماً لإرادته في الدارين.

غيّر الفرنسيون اسم الجامع الجديد إلى جامع الصيد البحري. واستولوا على أوقافه الكثيرة التي كانت تشرف عليها مؤسسة (سبل الخيرات) الحنفية. وأخذوا يغيرون منه جهة البحر عندما كانوا يمدون شارع الإمبراطورية الموازي لسيف البحر. وبذلك غيرت مصالح الأرصفة واجهة الجامع البحرية تماماً، وغطته عن الأنظار فأصبح عبارة عن دهاليز معتمة حجبت عنه الشمس. ويقول ديفوكس الذي كان شاهد عيان لهذه المجزرة العمرانية ـ الصليبية: إن مصالح الأرصفة قد غيرته تماماً عما كان عليه، واختفى بذلك التغيير منظر بحري جميل كان هو المصدر الأول لرشاقة الجامع. ومن هذه التغييرات التي أفسدت شكل الجامع أنهم أغلقوا نهائياً بابه الجنوبي ـ الغربي، كما أغلقوا بابه الذي كان يفتح نحو البحر لمد الطريق المذكور، وكذلك أجروا تعديلاً على بابه الثالث. وتبلغ مساحة الجامع الجديد 1371 متراً و20 سم (8 متر عرضاً في 39 متر 59 طولاً). أما طول منارته فكان 30 متراً. ولكن الدفن الذي حصل في شارع البحرية أنقص منها خمسة أمتار.

كان الجامع الجديد مقراً للمفتي الحنفي. وآخر المفتين فيه عند الاحتلال هو الحاج أحمد بن الحاج عمر بن مصطفى الذي تولى سنة 1243/ 1827. وترجع الوثائق بناء الجامع الجديد إلى سنة 1070/1660، في مكان مدرسة بوعنان. وينسب بناؤه إلى المجاهد الحاج الحبيب[1]. وتسميه

---

(1) ديفوكس، 132 ـ 149. في هذه الصفحات تفاصيل غنية لمن أراد الاستزادة. انظر أيضاً أوميرا، 187. وكذلك أوغسطين بيرك «الفن القديم والفن الإسلامي بالجزائر» في (كراسات الاحتفال المئوي)، 1930، 95. ويقول بيرك إنه كان بالجامع كرسي=

العامة أيضاً جامع البطحاء (ساحة الحكومة/ الشهداء). وقد ظل الجامع الجديد مهدداً بالهدم إلى فاتح هذا القرن. فقد جرت مناقشات في بلدية الجزائر بين النواب الفرنسيين والمسلمين حول هدمه من أجل تجميل المدينة. ثم وقع العدول عن ذلك. ومن الذين تولوا الدفاع عن إبقاء هذا الجامع، وكذلك الجامع الكبير، السيد عمر بوضربة الذي اعتبر إزالتهما ضربة لمشاعر المسلمين. وساعده على ذلك زملاؤه: ابن مرابط، وابن رضوان، وباش أحمد. ومن الملفت للنظر أن قرار الإبقاء على الجامعين كان بحجة اعتبارهما من الآثار التاريخية وليس باعتبارهما من المعالم الإسلامية أو من أملاك المسلمين[1].

= مرمري ونسخة نادرة ضخمة من القرآن الكريم مرسلة من قبل سلطان إسطانبول (منتصف القرن 18 م) إلى باشا الجزائر. وقد وصفه أيضاً ألبير بيللو سنة 1904 في المجلة الإفريقية، ص 170. وقال إنه يتميز بالرشاقة والجمال لوجود الفن الإسلامي (الأرابسك) في محرابه ومنبره، وتناسق الآيات القرآنية المكتوبة على جداره. ويقول كلاين إن المصحف كان تحفة نادرة وجميلة بزخرفتها وخطها. وأن مدخل الجامع كَان عند قاع السور وكانت على الباب كتابات بالتركية (العثمانية)، ولكنها خربت سنة 1846 من قبل متعصب مسلم (!) عندما كان عالم فرنسي يحاول فهمها. وقد وضع الفرنسيون ساعة على جانب منارته سنة 1853 (صنعت في مصانع واغنر WAGNER وقال إن المسلمين قد عارضوا بشدة إلصاق الساعة بالمنارة وأظهروا مشاعر هائجة.. ولكن بمرور الزمن هدأت مشاعرهم. وفي سنة 1857 علقت على الجامع ثلاثة نواقيس تزن على التوالي 50، 80، 120 ك غ. وقد استخدم الجيش الفرنسي المبنى الأرضي من الجامع كمخازن إلى سنة 1864، وفي هذا التاريخ استلمها الدومين فأجرها إلى الخواص، فاستلمها السيد سيماطو CIMATO وفي 14 يوليو من كل سنة (عيد الثورة الفرنسية) تعلق الأعلام الفرنسية على الجامع الجديد. انظر كلاين، ص 53 ـ 54.

(1) انظر المداولة مفصلة في جريدة (الأخبار) ـ القسم الفرنسي منها ـ عدد 27 مارس 1905. ومن الصدف أن عمر بوضربة الذي دافع عن الجامعين كان جده، وهو أحمد بوضربة، من أنصار الحملة الفرنسية سنة 1830، وكان متزوجاً من فرنسية. ثم تبين خطأه السياسي، فانضم للأمير عبد القادر، ثم مات غريباً في طنجة. وفي سنة 1912 نشر (التقويم الجزائري) الذي كان يصدره الشيخ محمود كحول نفس الخبر عن الجامعين. ولا ندري لماذا نشر ذلك بعد سبع سنوات، اللهم إلا لتهدئة المشاعر التي=

35. مسجد المرابطة: ويسمى أيضاً مسجد المرابطة الزرزورة. وتذكرها الوثائق «سيدتنا» - فهل هي التي شيدت هذا المسجد؟ وتاريخه غير معروف، لكن يرجح أنه من القرن 11هـ/ 17 م. وهذا المسجد كان يقع على بعد أمتار فقط من الجامع الجديد، من جهة البحر. كانت له أوقاف خاصة، يعود تاريخ بعضها إلى سنة 1624/1034. وكان له إمام عند الاحتلال يسمى الطيب خوجة بن الحاج محمد الشريف، ويعرف بابن حسن الشريف. وتعرض المسجد للهدم من الأيام الأولى للاحتلال (1832) من أجل المنفعة العامة، كما قالوا[1]. واعتبره أوميرا من المساجد الخمسة الأولى الي تعرضت للهدم بين 1830 ـ 1832.

36. مسجد الحواتين: وقد هدم أيضاً «للمنفعة العامة» حسب المصطلح المتداول. وكان يقع غير بعيد من الجامع الجديد. واسمه يدل على أنه كان لصيادي السمك. وقد بناه لهم حسين باشا. وجرى هدمه مع ما هدم لبناء الأرصفة على شارع الإمبراطورة في مواجهة البحر. ويقول ديفوكس إنه لم يكن للمسجد أوقاف جارية، وهذا غريب[2]. لأن التقاليد جرت أن كل جامع له أوقافه ولو كانت قليلة.

37. مسجد المقايسية: ويسمى أيضاً مسجد الصباغين. والمقايسية هم صناع الأساور. وكان الحيان (المقايسية والصباغين) من أشهر أحياء العاصمة في الحرف والصناعات. ولكن المعول الفرنسي أبى إلا أن يبادر بهدم هذا الجامع أيضاً منذ أول الاحتلال، من أجل المنفعة العامة، ومنفعة من؟ وقد كان من أقدم المساجد بالعاصمة إذ يعود تاريخه إلى القرن العاشر الهجري

= قد يكون أحدثها النقاش حول الهدم. وقد تحدثنا عن عمر بوضربة في مكان آخر على أنه كان من المتحنسين وبالجنسية الفرنسية والتجار. كذلك لعب الحكيم محمد بن العربي دوراً بارزاً في إنقاذ الجامعين. انظر حديثنا عن الجامع الكبير.

(1) ديفوكس، 150.

(2) نفس المصدر، 151. أشار كلاين إلى هذا المسجد أيضاً.

(1572/980)[1]. ولو كان للفرنسيين حس تاريخي لحافظوا عليه كمعلم من المعالم قبل أن يكون مسجداً. والغريب أنهم بينما يهدمون هذا المسجد كانوا يبحثون ويحفرون على آثار الرومان ويجمعونها في المتاحف. ومن أشهر المنتصبين لصنعة المقايس (الأساور) الشيخ حمودة المقايسي الذي تخرج من الأزهر، وكان قد عاصر الاحتلال مدة خمس عشرة سنة. وكان الجامع يقع في أقواس ساحة الحكومة (الشهداء). وقد أكد أوميرا معلومات ديفوكس حول هذا الجامع. ولم يذكر أن له أوقافاً، وكأنه عاش أكثر من قرنين بدون وقف.

38. مسجد خير الدين: ويسمى أيضاً جامع الشواش. وخير الدين بربروس هو أول من أدخل الجزائر في حماية الخلافة العثمانية، وكان قائداً للأسطول الإسلامي العثماني لبضع سنوات. ومن أول الاحتلال عطل المسجد عن وظيفته وسلم إلى الجيش الفرنسي ـ فرقة الحرس. وكان مكانه في ساحة السلاح (بلاص دارم). وبعد هدمه بُنيت على أرضه مجموعة من المنازل. ويقول ديفوكس إن بناء الجامع يرجع إلى سنة 1520، وكانت له أوقاف متواضعة، دون أن يحددها[2]. أما أوميرا فقال إن مسجد خير الدين كانت تتبعه مدرسة، وكان يقع قريباً من مدخل الجنينة، وكان يشكل جزءاً من واجهة قصر الباشوات القديم، ثم أصبح جزءاً من واجهة ساحة الحكومة، وأخيراً هدم هو والقصر في نفس الوقت منذ بداية الاحتلال[3].

39. جامع كتشاوة: جامع كتشاوة كان من ضحايا الروح الصليبية الفرنسية[4]. وإذا كان جامع السيدة قد اعتدوا عليه بالفأس والمطرقة

---

(1) نفس المصدر، 151. انظر أيضاً كلاين. فقد ذكر مجموعة من الجوامع التي هدمت لفتح ساحة الحكومة ومنها جامع المقايسية، وجامع الشواش الذي قال إنه أصبح مقراً لفرقة الحرس قبل الهدم.

(2) ديفوكس، 159.

(3) أوميرا، 184.

(4) عن مصير الجامع وكيف تحول إلى كاتيدرالية، انظر كلاين.

والديناميت فإن جامع كتشاوة قد اعتدوا عليه بتحويله إلى كاتيدرالية للديانة الكاثوليكية وبمباركة الحكومة والبابوية معاً. وقد قاوم المسلمون الباقون في مدينة الجزائر هذا الاعتداء على الحرمات الدينية التي نص اتفاق 1830 على عدم المساس بها، ولكنهم تعرضوا للقتل والضرب في الجامع نفسه. ولا سبيل لوصف ما حدث في هذا الجامع من تغيير وتبديل بأيدي الحكام الرسميين ورجال الدين، لأن غرضنا كما قلنا هو ذكر مصائر البنايات الدينية فقط وبعض أحوالها في عهد الاحتلال.

أول إشارة إلى جامع كتشاوة ترجع إلى سنة 1021 (1612). ثم جرى توسيعه وتجميله على يد الداي حسن سنة 1209 (1794)، وهو الداي الذي فتحت وهران في عهده، كما سبق. وكان من الباشوات الأقوياء. وقال ديفوكس إنه اتخذ جامع السيدة نموذجاً له عند توسيع وتجميل جامع كتشاوة. وقد خلد البناة عملية التوسيع بكتابات ولكن الفرنسيين جردوه منها، ووضعوها في متحف، سنة 1855، ويذهب ديفوكس إلى أن السلطات الفرنسية قد «أعطته» إلى الديانة الكاثوليكية بعد سنوات قليلة من الاحتلال، ويضيف أنه قد هدم تماماً شيئاً فشيئاً، نتيجة التعديلات المتوالية التي أدخلت عليه لجعله كاتدرائية[1]. وأضاف أن العرصات فقط هي التي نجت من الهدم في هذا الجامع الجميل. وهو عمل، في نظر ديفوكس، كان محل أسف هواة الفن المعماري الأهلي. وكل من تناول وصف الجامع يعترف بجماله وسعته وصحته، لأن تجديده جرى قبل الاحتلال بأقل من أربعين

(1) ولا ندري المسجد الذي عناه دي بوسيه، المتصرف المدني في كتابه (عن المؤسسات الفرنسية في الجزائر) ج 1، ص 143، حين قال إن الكاثوليك وجدوا سنة 1832 مكاناً يليق بهم في أحد مساجد العاصمة. وكان هو يكتب سنة 1835. وذكر من الآيات القرآنية التي كانت منقوشة على حيطانه: (لمسجد أسس على التقوى...) و (إن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً) و (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) و (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى). وذكر دي بوسيه أن الذي كتب هذه الآيات هو الخطاط إبراهيم جاكرهي سنة 1610.

سنة. ومع ذلك فإن الفرنسيين هم الذين يصفون المسلمين الجزائريين عندئذ بالتعصب!

ويقول أوميرا الذي كتب في عصر الليبرالية واللائكية والحياد إزاء الدين، إن الكاثوليك كانوا متحمسين لبعث (كنيسة إفريقية) تناسب التاريخ والمقام. وكانوا يريدون إنشاء كنيسة تستجيب لهذا الحماس. ولكنهم بدلاً من ذلك أخذوا يهدمون جامع كتشاوة ويحولونه، بأسلوبهم، إلى كنيسة تناسب المقام والتاريخ اللذين يتصورونهما، فلم يبقوه جامعاً على أصله ولم يبنوا كنيسة على ذوقهم. وقد أشرنا إلى الخلاف الذي جرى بين الفرنسيين حول تحويل الجامع الجديد أو جامع كتشاوة إلى كنيسة - كاتيدرالية. وما دام بعضهم يبحث عن الفخامة والفن والتاريخ فقد وجد ذلك في جامع كتشاوة ولم يجده في الجامع الجديد. وكان الأثريون يرون الاقتصار على تحويل المسجد دون المساس به ليبقى أثراً أندلسياً - موريسكياً قائماً للتاريخ. ولكن رجال الكنيسة لم يكن يرضيهم ذلك فدمروا الجامع تدميراً بأسلوبهم وجردوه من فنه المعماري وطرازه المحلي الإسلامي، وبقيت عملية التدمير حوالي ربع قرن، لكن عملية التحويل الأول كانت سنة 1838، أي منذ جاء الأسقف دوبوش Dupuch ووافق البابا في رومة على فتح أسقفية في الجزائر.

واسم كتشاوة (أيضاً كجاوة) ليس هو اسم باني الجامع ولا مجدده، وإنما هو اسم للمكان الذي بني عليه. وكانت أوقافه تحت يد (سبل الخيرات) باعتباره من الجوامع الحنفية[1]، ومنها مجموعة من العقارات. وكان جامع كتشاوة من أكبر المساجد بالعاصمة، وكان له خطيب ومدرسون، وموظفون آخرون. وكان يقع في شارع الديوان. وقد وصفت قبته بالفخامة ومحرابه بالجمال، وكانت بيت الصلاة فيه مربعة ومحاطة بالعرصات المرمرية المدورة، وكان مزيناً بالكتابات الدينية والزخارف من

---

(1) وصفه ورسمه السيد رفوازييه في سلسلة (الاكتشاف العلمي للجزائر)، 1840 - 1842. انظر فصل الاستشراق.

الداخل، وأما مدخله الرئيسي فكان من ناحية الجنوب[1].

40. جامع القائد علي: هذا مسجد صغير وبدون صومعة، وكان له وقف غير محدد، وليس له تاريخ محدد لبنائه. وينسب إلى القائد علي الذي لعله من الموظفين السامين في العهد العثماني. وكان الجامع يقع في شارع السودان. ولا نعرف مصيره قبل 1842، ولكن منذ هذا التاريخ (عهد الحاكم العام بوجو) سلمته السلطات الفرنسية إلى جمعية تسمى أخوات القديس يوسف (سان جوزيف)، هكذا بدون تبرير[2]. وقد أكد هذه المعلومات كل من ديفوكس وأوميرا. ولكن ما مصيره بعد ذلك؟ ليس هناك معلومات إضافية، ويبدو أن مآله كان الهدم أو الاندثار.

41. جامع شارع الديوان: وهو جامع صغير وليس له اسم خاص به، إنما كان يسمى باسم الشارع الذي يقع فيه (الديوان)، وكانت السلطات الفرنسية تسميه باسم مسجد سيدي عبد الرحمن، لكن ديفوكس يقول إن الوثائق لا تؤكد هذه التسمية، وأن بعضها تسميه مسجد البكوش. وكانت له أوقاف لكن غير محددة. ومهما كانت التسمية فإن هذا المسجد قد عطل عن وظيفته منذ 1830 واحتلته مصلحة الأشغال العمومية إلى 1839. ومنذ هذا التاريخ هدم ودخل في الطريق العام[3]. وكان يقع في شارع العقيد بوتان Boutin الذي كان من جنود نابليون الأول.

2. مسجد سوق السمن: يروي ديفوكس أنه لا توجد وثائق حول هذا المسجد. وهو بدون شك يأخذ اسمه من الحي الذي وجد فيه: (سوق السمن). وقد عطل عن وظيفته منذ 1837. ويزعم ديفوكس أن المسلمين

---

(1) ديفوكس، 146 ـ 170. وكذلك أوميرا، 186. وصفه أيضاً أوغسطين بيرك، مرجع سابق، ص 98 قائلاً إن رخامه كان قد جلب من إيطاليا، وكانت به حدوة الحصان فكسرت، ووصف زخارفه من الداخل على أنها تثير الإعجاب، وكان له باب خشبي عليه نقوش من قبل أمين النجارين أحمد بن اللبلابجي. وقال إن طرازه تركي.

(2) ديفوكس، 173.

(3) نفس المصدر 174.

أهملوا هذا المسجد فهدمته السلطات الفرنسية سنة 1857[1]. وإذا صح هذا الإهمال فإنه لم يكن إلا نتيجة استيلاء مصلحة أملاك الدولة على أوقاف المسجد وعدم تعيين وكيل له يتولاه ويصونه منها. وكان مسجد سوق السمن يقع في شارع ليزار. وبعد هدمه دخل في الأرض التي بني عليها بازار سليمان (سلمون) بين شارعي الباب الجديد وليزار.

43. مسجد الدالية: وهو من المساجد القديمة إذ تثبت الوثائق أنه يرجع إلى القرن العاشر على الأقل (سنة 1556/964). وكان معه مكتب أو مدرسة قرآنية. ورغم طول عهده فلم يتأثر إلا بعد الاحتلال، إذ أثبت ديفوكس أنه عطل ووقع التصرف فيه سنة 1839 بسبب تداعيه وانهياره[2]. وكان هذا المسجد يقع أيضاً في شارع ليزار.

44. مسجد سوق اللوح: لعل هذه التسمية جاءته من الحي الذي كان فيه ـ النجارة ـ. ومنذ الاحتلال شغلته مصلحة بيت المال التي أصبحت فرنسية، ووضعت مكاتبها فيه، ودام ذلك إلى سنة 1836. وهو تاريخ هَدْمِه وإدخال أرضه في الطريق العام. ولا شك أن ذلك كان تحت غطاء المنفعة العامة. وكان المسجد يقع في شارع الملك جوبا (يوبا). ومن الإشارات إلى المسجد ما يرجع إلى القرن الحادي عشر (1659/1070). وكان الداي الشهير محمد بن عثمان باشا قد أوقف عليه وقفاً هاماً سنة 1179. ومن وكلائه القدماء محمد بن جعدون وهو من عائلة أندلسية اشتغلت بالعلم. وقد تولى منها في بداية الاحتلال، أحمد بن جعدون وظيفة القضاء[3].

45. مسجد سوق القبائل: ويسمى أيضاً مسجد القبيل. وترجعه الوثائق إلى القرن 17 م. وكان يقع بين شارع بوزا وشارع باب عزون، ويظن

---

(1) نفس المصدر، 176.

(2) نفس المصدر.

(3) ديفوكس، 154. وعن أحمد بن جعدون وتعليمه وتوليته القضاء انظر فصل السلك الديني والقضائي. وقد ذكر كلاين هذا المسجد أيضاً (مسجد سوق اللوح).

أنه مسجد قديم وأن علي بتشين قد يكون جدده حوالي 1620. ثم فقد الجامع اسم مؤسسه واسم مجدده، واحتفظ عند العامة باسم الحي: سوق القبيل أو القبائل. وهناك وثائق كثيرة تتحدث عنه. وله أوقاف غزيرة. وكان إمامه سنة 1830 يسمى أحمد بن محمود، وهو في أغلب الظن وكيله أيضاً. وقد احتفظ المسجد بوظيفته إلى 28 مايو سنة 1836 حين بيع (كذا) ثم هدم وأصبح مكانه داخلاً في الطريق العام[1]. هكذا كتب عنه ديفوكس، أما أوميرا فقد قال إن مسجد القبائل كان من المساجد الخمسة التي هدمت بين 1830 ـ 1832[2].

46. جامع المعجزين (العجزة؟): وهو يسمى أيضاً جامع السوق الكبير، أي الحي، كما يسمى جامع ابن تركي، وهو كيله. وهو مسجد صغير. وله أوقاف ووثائق تؤرخه وترجعه إلى القرن العاشر الهجري. وكان عند الاحتلال يحمل رقم 175 من شارع باب عزون، ولم يدم حاله على ذلك طويلاً، ففي سنة 1836 هدم ودخلت أرضه في الطريق العام، بينما دخل جزء منه في تراب دار أوروبية[3].

47. جامع خضر باشا: تولى خضر باشا حكم الجزائر ثلاث مرات. وقد بنى جامعه هذا حوالي 1005 (1596) على أنقاض جامع آخر صغير. وأوقف عليه أوقافاً عظيمة[4]. وكان الجامع للصلاة الجامعة والخطبة والتدريس. وعند الاحتلال عطل الجامع عن غرضه وألحق بمستشفى الخراطين، وهو المستشفى الذي أقيم داخل ثكنة الخراطين القديمة. ثم هدم الجامع جزئياً سنة 1836 وأصبح جزء منه داخلاً في أحد المنازل الأوروبية وبعضه الآخر داخلاً في بيعة (معبد) يهودية. وكان هذا هو جزاء خضر باشا الذي طالما جاهد في سبيل الله وإعلاء راية الإسلام. ويلاحظ ديفوكس أن

---

(1) ديفوكس، 185.
(2) أوميرا، 181.
(3) ديفوكس، 167.
(4) عن أوقافه انظر الجزء الأول من تاريخ الجزائر الثقافي.

هذا الجامع كان على الطراز العربي داخلياً وخارجياً، وأنه كان يقع في شارع شيبو[1] الإفريقي الذي احتل شمال إفريقية باسم رومة، ثم في شارع باب عزون. وأضاف كلاين أن سقف الجامع كان من القرمود، وأكد على هدم الجامع سنة 1837.

48. جامع الركرك أو القندقجية: و (الركرك) هو اسم الإمام، حسب وثيقة ترجع إلى القرن العاشر. كما يسمى جامع سوق القندقجية. وكانت له أوقاف هامة مثبتة بالوثائق. وهو مسجد صغير له منارة، وكانت تلاصقه مدرسة. وينسب إلى الولي سيدي عيسى بن العباس (1588). ومن أيمته عبد الرحمن بن البدوي (1814)، الذي لعله أحد جدود أحمد البدوي الذي سيظهر اسمه في وقت الاحتلال كمترجم وصحفي وسياسي. ورغم صحة الجامع كل هذه العصور ووفرة أوقافه، فإن السلطات الفرنسية زعمت أنه أصبح يهدد الأمن العام فهدمته سنة 1839[2]. وكان يقع في شارع القفطان. وقد دخل مكانُه في الدار الواقعة على هذا الشارع وشارع باب عزون.

49. جامع الباشا الحاج حسين ميزمورطو: كان الحاج حسين من مشاهير باشوات (حكام) الجزائر. وقد بنى جامعاً كبيراً بصومعة رشيقة محلاة بالزليج، وكان من جوامع الخطبة، وكانت للجامع قبة متميزة وأصيلة. وقد بني حوالي 1097 (1685) على أنقاض جامع صغير ودكاكين. وأوقف عليه الباشا المذكور أوقافاً كبيرة ذكرناها في غير هذا. وإلى جانب الجامع مدرسة. وكان له خطباء وأيمة ومدرسون ووكلاء وموظفون آخرون اشتهر بهم الجامع. ولكن الاحتلال الفرنسي أبى إلا أن يجعل هذا الجامع كغيره، أثراً بعد عين. فمنذ 1830 استولى عليه الجيش وحوله إلى مستشفى عسكري، وفي سنة 1836 سلمه الجيش إلى

---

(1) ديفوكس، 190.

(2) نفس المصدر، 193.

الإدارة المدنية، فشرعت في هدمه ودام ذلك، كما يقول ديفوكس، ثمانية عشر شهراً. وقد دخل الجزء الكبير من ترابه في الطريق العام، ودخلت أطرافه في المنازل المجاورة مثل دار بازار فيالار. وكان يقع في شارع شارتر[1].

وقد تحدث بيربروجر في كتابه (الجزائر المصورة والتاريخية والأثرية) عن جامع الحاج حسين باشا فقال إنه كان أحد المعالم العربية لمدينة الجزائر التي يأسف المرء على هدمها. وقد وصفه كما وصف منارته التي قال إنها تقع في أحد أطرافه جهة باب عزون. وكانت مزينة بالزليج، وكانت تتصاعد في الجو برشاقة وأصالة. ولها ثلاثة أدوار وتقوم على أربعة أعمدة. واعتبر بيربروجر هذا الجامع من المباني العظيمة من الوجهة العمرانية[2]. وكان بيربروجر معاصراً لهدم هذا الجامع وغيره، لأنه جاء الجزائر سنة 1835، على أنه أثرى.

ولكن هذه الكلمات التأسفية التي تخرج أحياناً من أفواه بعض الكتاب، مثل بيربروجر وديفوكس وأوميرا، ما هي إلا من نوع البكاء على الأطلال، وهي في الواقع لا تصل حتى إلى البكاء.

50. مسجد سويقة عمر: إن أقدم المعلومات عنه ترجع إلى سنة 1031 (1621)، فهو إذن من المساجد القديمة التي عاشت دهراً ولم تبل، ومع ذلك فإن الفرنسيين هدموه سنة 1869 من أجل الأمن العام، ودخل ترابه في الطريق العام[3]. ولا ندري لماذا أبقوه إلى ذلك التاريخ بينما غيره هدموه منذ البداية.

---

(1) ديفوكس، 193 ـ 200. وقد أطال هذا المصدر في وصف أوقاف الجامع ووثائقه ووكلائه الخ. واكتفينا نحن هنا بما يوفي بالغرض. انظر التاريخ الثقافي، ج 2.

(2) أشار إلى ذلك ديفوكس، ص 200 هامش 1. ناقلاً من كتاب بيربروجر المذكور، ج 1، ص 58. وعن حياة بيربروجر في الجزائر انظر فصل الاستشراق.

(3) ديفوكس، 203.

51. مسجد الكبابطية: ويدعى أيضاً مسجد الحلفاوية والحلفاوين. وهو من المساجد القديمة التي تحدث عنها هايدو الإسباني، وقد عده الخامس من السبعة الكبار التي وصفها. ويقول ديفوكس إن ذلك احتمال فقط، أي كون هايدو عناه هو بالذات، لأن كلامه في ذلك غير واضح، ولأنه تحدث عن مسجد يقع في سوق يصنع أهله المعاطف (الكبابط). ومهما كان الأمر فإن المسجد قديم واسمه يدل على أنه من العهد العثماني. وفي سنة 1839 هدم هذا المسجد بدعوى المنفعة العامة ودخل مكانه في الطريق العام كما دخل جزء منه في أحد المنازل الأوروبية[1]. وقد آلت أوقافه إلى إدارة الدومين.

52. مسجد سوق الرقاعين: وقد سماه ديفوكس أيضاً مسجد سوق السمن، وحتى لا يختلط بالمسجد الذي سبق ذكره والذي يحمل نفس الاسم (السمن أو السمان) فقد حافظنا على اسمه الثاني (الرقاعين). وهو مسجد صغير، وهدم سنة 1839 بدعوى الأمن العام، وقد دخل مكانه في الطريق العام جزئياً[2].

53. مسجد سيدي عبد العزيز: وهذا المسجد المنسوب لأحد المرابطين كان يقع في سوق الحيوانات المسمى: المركاض. ويذكره ديفوكس على أنه بقي بضع سنوات (غير محددة) غير معطل عن وظيفته، ثم عطل وحول عن غرضه، وبنيت على أرضه دار فرنسية تأخذ من شارع قسنطينة وشارع روفيقو. ومن جهة أخرى يرى ديفوكس أن حياة سيدي عبد العزيز غير معروفة، وأن المسجد كان يقع على بعد مائة متر من باب عزون، لكن الوقفية تقول إنه خارج باب عزون[3].

54. مسجد بجوار مسجد علي بتشين: ليس لهذا المسجد اسم في

(1) نفس المصدر، 204.
(2) نفس المصدر،
(3) نفس المصدر، 206.

الوثائق الفرنسية المعاصرة للاحتلال، فقالوا إنه المسجد الواقع فوق جامع علي بتشين. وقد احتفظ بوظيفته فترة ثم هدم وأدمج في إحدى الدور التي بنيت على أنقاضه. وكان يقع بين شارعي القصبة وباب الواد[1].

55. المسجد الأخضر: جامع صغير، هدم سنة 1844 بدون مبرر مذكور. كان يقع في شارع يحمل اسمه لكنه حرف هكذا (شارع لكدور). وله أوقاف، أقربها عهداً يرجع تاريخه إلى سنة 1231 (حوالي 1815)[2].

56. مسجد ابن ميمون: اسم صاحبه هو محمد بن عبد الله بن ميمون. وتعود تواريخ بعض أوقافه إلى القرن الثاني عشر الهجري، 1171 (1757). وقد هدمته السلطات الفرنسية سنة 1840، فدخل مكانه في إحدى الدور[3]. وكان يقع في شارع يحمل اسمه محرفاً هكذا (شارع آكرميمونت). ولعل ابن ميمون هذا هو الشاعر الذي تناولناه في غير هذا، والذي تولى عدة وظائف قضائية ودينية.

57. مسجد مصطفى باشا: رغم بقاء اسم هذا الباشا بيننا في المستشفى الرئيسي بالجزائر وبقاء قصره مدة طويلة مقراً للحاكم الفرنسي، وحيه (حي مصطفى باشا) جهة أول ماي حالياً، فترة طويلة من الاحتلال الفرنسي فإن اسم الداي مصطفى باشا يذكرنا بتمكين التجار اليهود، سيما عائلة بكري وبوشناق، في عهده من السيطرة على اقتصاد البلاد. والمسجد الذي يحمل اسمه لم يشيده وإنما جدده فقط. ويحمل المسجد أيضاً اسم إمامه العالم، المانقلاتي. وهو من أسرة علماء وأدباء اشتهروا في الجزائر منذ القرن الحادي عشر، ومنهم عمر وأحمد وعلي، وكان الأخير معاصراً للاحتلال،

---

(1) ديفوكس، 210.

(2) نفس المصدر، 210.

(3) نفس المصدر، 211. وعن ابن ميمون انظر (أشعار جزائرية) و (أبحاث وآراء)، ج 1.

ومن المفتين. ورغم إبقاء الفرنسيين على قصر مصطفى باشا فإنهم لم يحتملوا المسجد الذي يحمل اسمه، فهدموه سنة 1837، وبقي جزء منه أضافوه إلى مدرسة بلدية كانت تديرها في عهد ديفوكس جماعة تسمى (أخوة المذهب المسيحي)[1]. وقبل أن يتحـول إلى مدرسة كان جـزء الجامع داخـلاً في قاعة عرض وألعاب. وكان الجامع يقع في شارع المتصرف (المدني؟).

58. مسجد سيدي داود: يقع هذا المسجد في شارع هيئة الأركان، وله وقفية تثبت له التسمية المذكورة. ولكن الفرنسيين لم يصبروا على بقائه فهدموه سنة 1833 بدعوى توسيع ساحة السودان[2].

59. مسجد سوق الجمعة: يقول ديفوكس إن المسلمين هم الذين أهملوا هذا الجامع منذ الاحتلال. فوقع تعطيله وهدمه سنة 1841، وهكذا أصبح مكانه داراً فرنسية، وهو يسمى أيضاً مسجد عَقْبَة ابن شاكر. وكان يقع في شارع سوجيمه[3].

60. مسجد كوشة بولعبة: ويسمى أيضاً جامع سيدي سليمان الشريف. وقد نسي الناس اسم المرابط وبقي اسم الكوشة. ولكن الوقفية تشير إلى اسم المرابط (الشريف). وكان المسجد يقع في شارعي بولعبة والهلال (كزواسان). ونظراً لتداعيه، كما قالوا، حكم الفرنسيون عليه بالهدم في يونيو (جوان) 1841. وبنيت على أرضه دار فرنسية[4].

61. مسجد الشيخ سيدي أحمد بن عبد الله: يقول ديفوكس إن الشهرة تسميه مسجد فرن ابن شكور (شاكر؟)، أو عقبة ابن شكور. وله وقفية تذكره بالاسم الأول. وكان يقع في شارع طولون، وقد احتله الجيش من أول وهلة

---

(1) ديفوكس، 211.
(2) نفس المصدر، 212.
(3) نفس المصدر، 213.
(4) نفس المصدر،

وبقي في أيدي الدرك باعتباره ثكنة عسكرية مدة طويلة. وفي عهد ديفوكس أصبحت بناية المسجد تابعة لمدرسة البنات المسلمات[1]. وربما هي المدرسة التي كانت تشرف عليها السيدة أليكس (لوسي) التي كانت تعلم فيها اللغة الفرنسية والطرز بدعم من الحكومة. وأحمد بن عبد الله قد يكون هو أحمد الزواوي صاحب (المنظومة الجزائرية) الشهيرة والذي عاش في عهد الشيخ عبد الرحمن الثعالبي[2]. وعلى هذا يكون الجامع قديماً (القرن 15).

62. مسجد ابن الشاهد: هذا المسجد معروف عند العامة بمسجد بوشقور، اسم المرابط المجاور له. وابن الشاهد اسم رنان في الأدب الجزائري، والتاريخ الثقافي. فهو من عائلة شهيرة بالعلم. آخرها محمد بن الشاهد المفتي والشاعر الذي درسناه في غير هذا المكان. وكان في بعض الوقت وكيلاً لأحد المساجد، فلعل هذا هو مسجده. وقد بكى سقوط مدينة الجزائر في أيدي الفرنسيين بكاء مراً وبكى هدم المساجد. ولهذا المسجد أوقاف غير محددة. وكان يقع في شارع هيئة الأركان. وكان مسجد ابن الشاهد من أوائل ضحايا الاستعمار والصليبية. فقد قال ديفوكس إنه هدم منذ السنوات الأولى للاحتلال ودخل كله في الطريق العمومي[3].

63. مسجد المشدالي: لا شك أن هذا اسم لأحد وكلاء المسجد. وقد كانت أسرة المشدالي أيضاً شهيرة بالعلم. وكانت شهرتها في بجاية ونواحيها. أما باني المسجد فهو رمضان باشا، ومع ذلك لم يشتهر به. ورمضان هو أحد الحكام الذين تداولوا على السلطة. وكان إمامه عند الاحتلال

---

(1) ديفوكس، 214.

(2) عن أحمد بن عبد الله الزواوي انظر التاريخ الثقافي، ج 1، 2. وقد ورد اسم أحمد بن عبد الله في قصيدة ابن عمر عن القنبلة الدنماركية (1788). انظر المجلة الإفريقية، 1894، ص 325. وجاء في هذه الوثيقة أن أحمد بن عبد الله دفين قبة قرب البحر خارج باب الواد.

(3) ديفوكس، 214.

أحد أفراد عائلة المشدالي، ويدعى سيدي أحمد المسدالي (كذا). ويقع المسجد في شارع سالوست. وقد عطل ثم هدم سنة 1844، بدعوى تداعيه للسقوط[1].

64. مسجد ابن فارس: ويذهب ديفوكس إلى أن هذا الاسم يرجع للحي، ولعله اسم لأحد الوكلاء. أما المرابط فاسمه سيدي الحربي، ولذلك يسمى به المسجد أيضاً فيقال مسجد سيدي الحربي. وكان مصيره هو الهدم سنة 1842، بسبب الإهمال والتداعي للسقوط. وكانت قد بنيت على أنقاضه دار تسمى الدار الفرنسية، ثم هدمت هذه الدار أيضاً من أجل بناء البيعة (المعبد) اليهودية، وفتح ساحة راندون. وهكذا فإن أرض هذا المسجد تقع في جزء منها على الأقل تحت البيعة اليهودية، حسب الوثائق. وهذا هو النموذج الثاني لهذا التصرف الغريب وتنازع أهل الأديان. وابن فارس رجل أندلسي بدأ يظهر اسمه في الوثائق منذ القرن الحادي عشر الهجري (1089)، وهو الحاج علي بن فارس الذي كان يملك داراً بهذا الحي. وكان المسجد يقع في شارع كاتون[2].

65. مسجد الجامع المعلق: هكذا يذكره ديفوكس، ويقول إن عمره أكثر من قرنين أي أن أول إشارة إليه كانت سنة 1036 هـ (1626 م). ومع ذلك فقد عطله الفرنسيون ثم هدموه سنة 1844، وأدمجت أرضه في إحدى الدور الفرنسية[3]. وموقعه في شارع بلو (الأزرق)[4].

66. مسجد حوانيت سيدي عبد الله: وكان يعرف أيضاً باسم المرابط سيدي شعيب، لكن العامة زمن الاحتلال تعرفه باسم الحي. وهو يقع في شارع (سيدي؟) عبد الله عندئذ. أما ما بقي من سيدي شعيب عند الاحتلال فهو

---

(1) ديفوكس، 215.
(2) نفس المصدر، 216.
(3) نفس المصدر،
(4) نفس المصدر.

خلوة فقط تقع في شارع تمبكتو. ويقول ديفوكس إن هذا المسجد ما يزال يستعمل للديانة الإسلامية[1]. ولكن أين هو؟

67. مسجد عين العطش: وهو يقع أيضاً في شارع (سيدي) عبد الله. وله أوقاف، بعضها يرجع إلى 1105، سبتمبر 1693، ولم تحل سنة 1863 حتى عطل المسجد عن وظيفته، دون أن يقول ديفوكس ما إذا كان قبل ذلك بأيدي المسلمين، ثم هدم بسبب البلى والتداعي للسقوط[2].

68. مسجد ابن جاور علي: وهو يقع في شارع اسطاويلي. ويعرف أيضاً بشارع الحاج عبد العزيز. وهو اسم حسب ديفوكس، غير معروف عند العامة عند الاحتلال، وهناك حي يدعى أيضاً حومة ابن جاورعلي. وقد جاء ديفوكس بمعلومات موسعة عن هذا الاسم الذي يعني الكافر (جاور أو كور)، والمقصود به علي رايس الشهير في آخر القرن الحادي عشر الهجري[3]. هذا المسجد هدمه الفرنسيون سنة 1848 دون مبرر، وأخبروا أن موقعه كان في ساحة راندون التي تجاور المعبد اليهودي.

69. جامع سيدي مصباح: له وثائق عديدة، بعضها يشير إلى تاريخ 973 (1565). ويظهر من الاسم أنه لأحد المرابطين والأولياء. وكان يقع في شارع الجيتول. وفي 1841 حكمت سلطات الاحتلال بهدمه بسبب التداعي في دعواها، وأصبح مكانه في عهد ديفوكس واقعاً في شارع سان فانسان دوبول[4].

70. مسجد سوق الكتان: من المساجد التي لا نعرف تاريخ بنائها

---

(1) ديفوكس، 217. أشرنا إلى أن ديفوكس نشر مقالاته في المجلة الإفريقية ثم جمعها في كتاب سنة 1874. وقد ذكر كلاين جامعاً بهذا الاسم، له منارة.

(2) ديفوكس، 217.

(3) نفس المصدر، 217 ـ 219. هكذا جاء في هذا المصدر، ولكن لماذا يلقب علي رايس بـ (جاور) بينما اسمه اسم إسلامي؟ ويدل لقبه على أنه كان من غزاة البحر.

(4) نفس المصدر، 220.

بالضبط، لكن هناك ما يثبت تجديده سنة 1820 من قبل أحد الفضلاء وهو مصطفى السائجي. ومنذ الاحتلال جعلته السلطات العسكرية مستودعاً للطبول التي تستعملها المليشيا. وعندما انتهت مهمتهم منه وبلى وعفى عليه الزمن والإهمال، هدموه سنة 1843 وأدخل مكانه في إحدى الدور الواقعة في شارع الباب الجديد (بورت ناف). أما أوميرا فيضيف عن هذا الجامع معلومات أخرى، فيقول إنه أصبح بعد ترك المليشيا له، (مدرسة مشتركة عربية ـ فرنسية)، ثم هدم سنة 1855 نتيجة إصلاح شارع لا لير، وأصبح عندئذ يدعى شارع نابليون، وأن الجامع قد دخل في الطريق العمومي[1].

71. مسجد سيدي الهادي: ويرجح أن هذا اسم لأحد الوكلاء، وليس لولي من الأولياء. وفي الوثائق العربية يطلق عليه اسم الجامع الأعظم مما يدل على فخامته. وقد بناه مامي رايس، وهو أحد غزاة البحر المشاهير. وتوصل ديفوكس إلى أن بناءه يرجع إلى القرن العاشر الهجري (1504/910)، ويقول عن سيدي الهادي إنه أحد العلماء، وفي القرن الثامن عشر الميلادي (12 هـ) كان اسم سيدي الهادي معروفاً في الأوساط العلمية، وقد استولت على هذا المسجد الإدارة العسكرية أيضاً. وبعد أن قضت حاجتها منه، سلمته ليكون مدرسة أهلية، وهي إحدى المدارس التي كانوا يسمونها (عربية ـ فرنسية)، أي أن فرنسا عجزت عن بناء مدرسة تعلم فيها لغتها للجزائريين فجاءت تعلمها لهم في أحد مساجدهم بعد أن داسته أحذية عساكرها. ومهما كان فإن هذا المسجد الذي قاوم عاديات الزمن ثلاثة قرون ونصفاً لم يبق لا مسجداً ولا مدرسة وإنما هدم سنة 1855، وكان يقع في شارع نابليون[2].

---

(1) ديفوكس، 220، وأوميرا، 186. وكذلك كلاين.
(2) ديفوكس، 223. وذكره كلاين على أنه يقع في شارع لا لير (بوزرينة حالياً) وظهر اسم مصطفى السائجي في قائمة أول بلدية نصبها الفرنسيون سنة 1830.

72. مسجد حومة السلاوي: وقد قال ديفوكس أنه ما يزال على عهده كما كان إلى سنة 1854 حين كان يجمع مادة بحثه. ولكنه سكت عن مصيره بعد ذلك. ومفهوم كلامه أنه عطل عن وظيفته ووقع التصرف فيه. وكان يقع في شارع سنتور. وهناك إشارات إليه في الوثائق التي ترجع إلى سنة 1128 (1715)[1]. ولم يرد اسم المسجد في كتابات أوميرا.

73. مسجد الإنكشارية الجديدة: وتسميه الوقفية مسجد رمضان باشا، وهو أحد باشوات الجزائر، وقد سبق ذكره. وكان يقع في شارع ميدي. ومعروف أن ثكنات الإنكشارية كلها قد احتلها الفرنسيون. ونعتقد أن هذا المسجد قد عبث به الجيش الفرنسي ثم هدموه، رغم أن ديفوكس لم يضف عما قلناه جديداً عنه[2].

74. مسجد علي باشا: وكثير من المساجد السابقة صغيرة الحجم، لكن هذا الجامع (علي باشا) تقول عنه الوثائق إنه من كبار الجوامع، وإنه للخطبة ومن الدرجة الأولى، وأن له منارة. وكان قد بنى سنة 1164 هـ على أنقاض زاوية سيدي محمد الأكحل التي تسمى أيضاً زاوية أقرون. وتشير الوقفية إلى أن علي باشا قد جدده فقط عام 1172. يقول ديفوكس عن هذا المسجد الكبير إنه ما يزال في وقته بيد سلاح الهندسة كجزء من الثكنة العسكرية. وكان يقع في شارع ميدي. ولكن أين هو؟ لقد اختفى المسجد في حلقة الكاردينال لافيجري أولاً ثم في قاعة المارشالات ثانياً، كما ذكر كلاين[3].

---

(1) ديفوكس، 223.

(2) نفس المصدر،

(3) نفس المصدر، 224. أما كلاين فيقول إن مسجد علي باشا بنى سنة 1750، في مكان زاوية سيدي الأكحل (بن خلوف؟)، وأن الجامع دخل في ثكنة ميدي. وفي 1870 استولى عليه الكاردينال لافيجري وحوله إلى مقر للحلقة الدراسية (سيمينار). ثم اختفى الجامع بعد أن تحول إلى (قائمة المارشالات). انظر كلاين. مرجع سابق.

75. جامع سوق البلاط: وهو جامع قديم يرجع تاريخه إلى سنة 999 (1590) ولم يذكر ديفوكس مصيره مع بداية الاحتلال، ولكنه يقول إنه هدم سنة 1850 بسبب خطره على الأمن العام. ودخلت أرضه في شارع نابليون[1]. وكان يقع في شارع نمور.

76. جامع علي المدفع: ويسمى أيضاً جامع سيدي عبد الغفار. ويرجح ديفوكس أن الاسم الأخير هو اسم لأحد الأولياء الذي نسي الناس اسمه. وله وقفية تشير إلى هذا الاسم. ومصير هذا الجامع الذي كان يقع في شارع الزرافة (الجيراف) هو الهدم منذ سنة 1838، لأنه أصبح في نظر الفرنسيين خطراً على الأمن العمومي[2].

77. مسجد ابن شلمون: يرجع إلى القرن الحادي عشر على الأقل (أي سنة 1057 هـ/ 1647 م) ففي هذا التاريخ كان الفقيه سيدي رمضان بن شلمون من المدرسين. ولعله كان من علماء الأندلس، لأن الصيغة توحي بذلك. وهو يقع في الباب الجديد. ويقول ديفوكس إنه ما يزال مستعملاً للديانة الإسلامية[3]. ويجب ألا يختلط هذا المسجد بمسجد سيدي رمضان الذي سيأتي الحديث عنه والذي بقي قائماً إلى الآن.

78. جامع سيدي رمضان: هذا من الجوامع التي قدر لها البقاء خلال الاحتلال، صدفة أو قضية مدروسة؟ ورغم أن أوقافه قد صودرت أيضاً كغيرها، فإنه ظل يؤدي الوظيفة الإسلامية، وظل له موظفون من رجال الدين، قدرهم ديفوكس خلال عهده بثلاثين موظفاً. وجامع سيدي رمضان يرجع إلى عهد الممالك الإسلامية السابقة للعهد العثماني، ولكن تاريخه غير مضبوط، ولهذا الجامع منارة تشبه منارات جوامع تلمسان. ولا يتميز بطراز معماري معين، وقد وصفه الفرنسيون بأنه لا يدل على أية خصوصية،

---

(1) نفس المصدر، 225.
(2) ديفوكس، 225.
(3) نفس المصدر، 226.

وأنه كان مغطى بالقرمود الأحمر مثل الجامع الكبير وجامع القشاش وغيرهما من الجوامع القديمة في العاصمة. و (سيدي رمضان) اسم لأحد الأولياء المشاهير عند الناس، ولكن حياته غير مسجلة، وقال ديفوكس إن قبة الضريح كانت بائسة، وهي بداخل الجامع. وللجامع أوقاف هامة قدرت بخمسين بناية يستعمل مدخولها للصرف على الجامع وموظفيه.

وموظفو الجامع هم: الخطيب الذي يقوم بخطبة الجمعة والعيدين. ومن مهمة الخطيب عادة إلقاء الدروس العامة في الدين والأخلاق والتوحيد والتفسير. ثم إمام يقوم بالصلوات الخمس. وفي العهد الفرنسي أصبح الإمام هو الذي يلقى الخطبة أيضاً، اقتصاداً في النفقات. ومؤذنان عاديان لجميع الأوقات؛ أما صلاة الجمعة فلها ثلاثة مؤذنون، وستة من الحزابين أو قراء القرآن، وخمسة موظفين لقراءة كتاب (تنبيه الأنام) في المواعظ والتصوف. وقارىء واحد لصحيح البخاري، وآخر لقراءة التوحيد، بالإضافة إلى قراء احتياطيين للقرآن الكريم خلال شهر رمضان. ويذكر ديفوكس أيضاً أن هناك قارئاً آخر لكتاب سيدي عبد الرحمن، ولا ندري من هو ذلك القارىء ولا الكتاب المقروء، ولعله أحد كتب الشيخ عبد الرحمن الثعالبي في التصوف والأخلاق. وهناك موظفون آخرون مثل الكنّاس والسراج (الذي كان يوقد الشموع أو القناديل)، ومنظف المطاهر أو الميضآت، ورئيس للموظفين. وكان للأوقاف وكيل أيضاً.

وتتمثل مصاريف جامع سيدي رمضان العادية في شراء لوازم الصيانة والإضاءة والفراش. وتضاف مصاريف أخرى لشهر رمضان. ومن ذلك شراء شمعتين كبيرتين في الشهر المذكور، وتسعة مكاييل من الزيت، والسكريات، والحصير، وكان الجامع يبيض مرتين في العام. وتجري عليه الإصلاحات الضرورية إذا ظهر عليه تصدع أو ضرر. ولو أن الجوامع الأخرى لقيت هذه الصيانة أو قريباً منها لما هدمها الفرنسيون بدعوى تداعيها للسقوط وخطرها على الأمن العام، فكل بناء تعرض للإهمال تظهر عليه علامات الهرم، ولكننا قد رأينا بعض المساجد قد هدمت منذ اللحظات الأولى تحت إدعاءات

وحجج مختلفة وأخرى بعد أربع أو ثماني سنوات فقط، ومع ذلك قيل إنها أصبحت خطراً على الأمن العام[1].

أما أوميرا فقد تحدث عن جامع سيدي رمضان بعبارات أخرى لا ندري إن كانت تصدق عليه. فقد قال إنه في شارع سيدي رمضان، وهو داخل في القصبة القديمة، وإنه فقد وظيفته الدينية منذ 1830 على إثر احتلال الجيش الفرنسي للقصبة التي كانت بيد الداي والأتراك[2]. وقد ذكره أيضاً كلاين وأكد المعلومات السابقة. وأضاف أن لجنة الجزائر القديمة جعلته من الآثار. وقال إنه يحتوي على ثماني عشرة عرصة بداخله في شكل صفين، وبناؤها أحدث من بناء الجامع نفسه.

79. مسجد قطع الرجل: هذا المسجد منسوب للحي الموجود فيه. وهو فيما يبدو حي تسكن فيه الحركة وتنقطع الرجل عن المشي. وتتبع المسجد جبانة. ويظهر أنه كان صغير الحجم. ويقع في شارع قطع الرجل، قرب جامع سيدي رمضان السابق، ويسمى أيضاً المسجد الكائن بقبور أولاد السلطان. ولا شك أن لذلك قصة ترجع، حسب ديفوكس، إلى العهد السابق للعثمانيين، ومن ثمة الإشارة إلى أولاد السلطان (الحاكم) الذين قد يكونون عاشوا ودفنوا هناك. والغريب أن الفرنسيين زعموا أن هذا الجامع، الذي له أوقاف، قد أصابه الهرم قبل الاحتلال. ومع ذلك انتظروا إلى سنة 1842 لكي يهدموه[3].

---

(1) ديفوكس، 227 ـ 228. ويذهب هذا المصدر إلى أن اسم (سيدي رمضان) لصق بالجامع منذ القرن 12 هـ فقط. أما قبل ذلك فكان يدعى جامع القصبة (القديمة). ولعل ديفوكس نقل ذلك عن المعاصرين من أعيان الجزائر. انظر كذلك ألبير باللو «الفن الإسلامي في الجزائر» في المجلة الإفريقية، 1904، ص 170.

(2) أوميرا، 185. ومن أشهر من تولى الخطبة في جامع سيدي رمضان في الفترة المتأخرة الشيخ أبو يعلى الزواوي الذي حل به حوالي 1920 وبقي فيه إلى وفاته سنة 1952.

(3) ديفوكس، مرجع سابق، 229.

80. مسجد الشاطبي: ويسمى أيضاً مسجد بير الرمانة. ولا نملك وصفاً وافياً له، كأوقافه وحجمه وموظفيه. ومع ذلك قال الفرنسيون عنه ما قالوه عن سابقه، وهو أنه أصابه الهرم والبلى قبل الاحتلال، فهدموه واندثر تماماً إذ أصبح ضمن إحدى الدور الفرنسية، وقد نسيه الجيل الحاضر ـ جيل بعد الاحتلال ـ كما يقول ديفوكس[1]. أما الشاطبي فهو اسم لأحد وكلاء المسجد. والغالب عندنا أنه من الأندلسيين النازحين من شاطبة. وكان المسجد يقع في شارع القصبة في أوائل الاحتلال.

81. مسجد ابن شبانة: ويقع أيضاً في شارع القصبة. وهو صغير وبدون منارة. وابن شبانة اسم لأحد وكلائه. وقد بقي تحت أيدي المسلمين إلى سنة 1843، ولكن في هذه السنة نزلت عليه مطارق وفؤوس الهدم والحقد فأصبح أثراً بعد عين. ودخل جزء منه في الطريق العمومي، والباقي منه فتحت فيه عين جارية عند شارعي القصبة وديزي[2].

82. مسجد سيدي عبد العزيز بونحلة: سيدي عبد العزيز اسم لولي له ضريح في المسجد، وهو مسجد صغير تحدثت عنه الوثائق خلال القرن 12 هـ، وأحياناً تصفه الوثائق بأنه المسجد الواقع في أعلى بير الجباح. ويقول الفرنسيون إن الجامع قد خرب سنة 1839 وأنه بعد هدمه أصبح مكانه مندمجاً في الدار الواقعة في ملتقى شارع حنبعل وشامو[3].

83. مسجد سباط العرص: وهو مسجد ترجعه الوثائق إلى سنة 1052 هـ (1632 م). وقد أصبح في العهد الأول للاحتلال يقع في شارع الدلتا. ويذكر الفرنسيون أنه بقي في أيدي المسلمين إلى سنة 1848، وعندئذ قررت سلطات الاحتلال هدمه لكونه أصبح آيلاً للسقوط. ويقول ديفوكس إن مكانه ما يزال موجوداً عدا جزءاً منه ضم إلى الطريق العام[4].

---

(1) نفس المصدر، 229.
(2) نفس المصدر، 230.
(3) نفس المصدر.
(4) نفس المصدر، 231.

84. مسجد سيدي ابن علي: ويدعى سيدي أحمد بن علي. وقد ذكرنا أن اسم عائلة ابن علي كان شهيراً في أسماء العلماء والشعراء خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين. ولكن ديفوكس يقول إن أحمد بن علي كان أحد المرابطين القدماء، ويذهب إلى أن (أحمد) هذا غير معروف للأهالي، ولا ندري من أين جاء به ديفوكس إذن. والمسجد صغير وتتبعه جبانة. وكان يقع في شارع الامبراطور[1]. ويقول ديفوكس إن المسجد ما يزال في يد المسلمين. ولكننا نعرف أنه ليس من المساجد الباقية بعد ذلك، مما يدل على أنه قد هدم. ولم يتعرض له أوميرا.

85. مسجد الحوانيت الغربية: تصفه الوقفية بأنه يقع فوق بير الجباح، قرب كوشة الوقيد. وهو معروف أيضاً باسم أحد أيمته قديماً، وهو الشيخ أحمد بن داود. أما نسبته إلى الحوانيت الغربية فنسبة حديثة العهد، وهي نسبة للحي الذي يوجد فيه الجامع. وكان يقع في شارع غريبة منذ 1830، ويبدو أنه بقي في أيدي المسلمين إلى تاريخ هدمه، وهو 1853، لأن ديفوكس لم يذكر ما إذا كان قد عطل أو أعطي إلى جهة أخرى قبل ذلك. وعلى كل حال فإنه في هذا التاريخ (1853) هدم بحجة الأمن العام. وقد بيع مكانه عن طريق المزاد العلني إلى أحد المسلمين، ويقول ديفوكس إن مكان الجامع في وقته قد دخل في إحدى الدور الواقعة في شارع غريبة (قريبة)[2]. ولعل هذا هو الجامع الذي تحدثت وثائق أخرى أن أحد المسلمين اشتراه وأراد بناء مسجد آخر مكانه فمنعته السلطات الفرنسية من ذلك. ومهما كان الأمر فإن ديفوكس لم يذكر ماذا فعل الرجل المسلم بأرض الجامع.

86. مسجد دار ابن الرقيسة: حسب الوقفية فهو مسجد مبني على أقواس أمام دار الرقيسة قرب ساباط العرص. أما وثائق التملك والشهرة فتطلق عليه اسم مسجد دار ابن الرقيسة. وكان يقع في شارع السرارخيين. وإلى سنة

---

(1) نفس المصدر، 231.

(2) ديفوكس، 232. انظر لاحقاً جامع الزيتونة.

1854 كان ما يزال في أيدي المسلمين، حسب رواية ديفوكس[1]. ولا شك أن مصيره بعد ذلك كان مصير غيره من المساجد التي هدمت. ولم يشر إليه أوميرا[2].

87. مسجد ساباط الذهب: حددته الوقفية بأنه المسجد الواقع بمحاذاة حمام القائد موسى، قرب بير الجباح. ولكنه أصبح معروفاً بمسجد ساباط الذهب الذي يعني أنه قريب من الأقواس التي يباع فيها الذهب. ويزعم ديفوكس أن هذا المسجد قد أهمله المسلمون منذ الاحتلال، فأعطى للإسعاف أثناء كارثة وباء الكوليرا سنة 1835، ثم في سنة 1842 هدم بحجة الأمن العام، وأدرجت أرضه في الدار التي تقع في شارع الأهرام (البيراميد). ويقول أوميرا إن هذا المسجد قد دخل في الطريق العمومي[3].

88. مسجد ابن الصديق: ترجعه الوثائق إلى القرن 12 هـ (1170 هـ/ 1756 م) حين كان يتولاه المؤذن محمد بن الصديق، فبقي اسم المؤذن (والإمام؟) علما على المسجد. أما الوثائق الأقدم من ذلك فتذكره باسم المسجد الواقع فوق حمام القصبة والملاصق لدار أحمد شلبي، وهناك من يذكره أيضاً على أنه جامع سيدي يوسف. ومهما كان الأمر فإن المسجد كان يقع في شارع بلين. ويزعم ديفوكس أن المسجد بقي في أيدي المسلمين إلى 1848، ولكنهم أهملوه مدة طويلة، فهدمه الفرنسيون حرصاً على الأمن العام، خلال نوفمبر 1851[4]. ولا ندري إن كان ديفوكس يجهل سبب إهمال المسلمين ـ إن كان ذلك صحيحاً ـ للمسجد. إن الذي أدى إلى الإهمال واندثار المسجد هو الحرمان من الأوقاف التي كانت تصونه وحرمان الوكلاء والموظفين من حقوقهم في هذه الأوقاف. فالمسؤول عن الإهمال والهدم

---

(1) نفس المصدر، 232.

(2) أثناء دراستنا لحياة الشيخ محمد العاصمي وجدنا أنه تولى الإمامة سنة 1920 في جامع بورقيسة (وليس ابن الرقيسة). فهل هناك صلة بين الجامعين؟

(3) ديفوكس، 232، وأوميرا، 185.

(4) ديفوكس، 233.

هي سلطات الاحتلال. وقد دخلت أرض الجامع في الساحة التي أقامها سلاح الهندسة العسكرية في أعلى المدينة القديمة. ولعل ذلك هو الغرض الأساسي من هدم الجامع.

89. مسجد حوانيت زيان: يعرف أيضاً بمسجد أحمد شلبي (الجليبي)، حسب وثائق القرن 11 هـ (1095/ 1683)، ومسجد الباري، منذ القرن 12 هـ. ويذهب ديفوكس إلى أن هذا المسجد أخذ الاسم الجديد (حوانيت زيان) منذ آخر القرن 12 هـ. وكان المسجد يقع في شارع القصبة. ونفس الحجج الواهية كررت معه أيضاً وهي أن المسلمين أهملوه منذ الاحتلال. فهدمه الفرنسيون سنة 1837 حرصاً على الأمن العام. والمعروف أن آلاف المسلمين قد خرجوا فعلاً من مدينة الجزائر نتيجة الاحتلال، ولكن كيف ينهار المسجد خلال سبع سنوات فقط؟ لقد أعطت السلطات الفرنسية أرضه إلى الجيش ليقيم عليها ثكنة. وعبارة أوميرا تختلف عن عبارة ديفوكس في هذا الشأن، فقد قال إن المسلمين أهملوا الجامع. فسلم إلى الجيش ليكون ثكنة عسكرية، سنة 1837[1].

90. مسجد الداي حسين: هذا مسجد يقولون إنه كان يقع خارج القصبة، وكان مبنياً قبل عهد الداي حسين. لكن هذا الداي جدده ووسعه سنة 1233 هـ (1818) . ولهذا الجامع أوقاف ترجع إلى سنة 1064 (1653)، وتشير الوقفية إلى أنه جامع صغير ويقع في مواجهة باب القصبة الجديدة، ولكن بناءه يرجع إلى ما قبل هذا التاريخ، أما الداي حسين فقد جعله جديراً باستقبال الموظفين السامين الذين ارتحلوا معه إلى القصبة بعد نقل الإدارة إليها من الجنينة. وكان من مساجد الخطبة. وأصبح له وضع جامع السيدة بالنسبة لقصر الجنينة. وهناك كتابات على الجامع تشير إلى سنة تجديده وتوسيعه على يد «صاحب الخيرات والحسنات السيد حسين باشا». وقد ألحقت بالجامع ميضآت ومطاهر وحمامات باردة. وكان قديماً يسمى(مسجد

---

(1) ديفوكس، 233، وأوميرا، 186.

القصبة). وكان الداي حسين قد أضاف إليه الزليج المستورد من الخارج، وهذا فقط ما يميزه، حسب رواية ديفوكس، وله منارة مثمنة ذات نسب صغيرة، كما له بابان، أحدهما يفتح على شارع القصبة والثاني على شارع النصر (فيكتوار).

هذا المسجد احتلته السلطات العسكرية الفرنسية سنة 1830 وجعلته مرقداً للجنود. وفي 1839 أعطاه سلاح الهندسة العسكرية إلى أملاك الدولة التي سلمته في نفس اليوم إلى إدارة الشؤون الداخلية (المدنية). فقامت هذه بمنحه لقمة سائغة إلى الديانة الكاثوليكية. ومنذ ذلك الوقت أصبح يحمل اسم كنيسة (سانت ـ كروا) أو الصليب المقدس. ولا ندري هل ذلك كان انتقاماً من المسلمين أو من حسين باشا؟ وقد أكد أوميرا وكلاين هذا المآل للجامع. وأضاف الأخير بأن المحكمة التي كانت بجوار الجامع قد ضمت إلى الكنيسة أيضاً[1].

91. مسجد القصبة الداخلي: هذا مسجد آخر قديم ولكن الداي حسين جدده ووسعه أيضاً سنة 1234/1819. وكان يقع داخل القصبة خلافاً للمسجد السابق. ويصفه ديفوكس بأنه كان كبيراً ومكشوفاً وبسيطاً، وكان قديماً جامع خطبة للإنكشارية المكلفين بحماية وحراسة القلعة قبل انتقال الباشوات إلى أعلى القصبة. والداخل إلى الثكنة العسكرية التي استولى عليها الفرنسيون ووضعوا فيها المدفعية، يرى أمامه مسجداً جميل المنظر كبير الحجم تعلوه قبة مزخرفة من الداخل بعرصات مرمرية جميلة متقاربة وعالية، وهي في نسبها وفي مواقعها تسر الناظرين. ولكن المرء يشاهد بداخل المسجد صفوفاً من الأسِرّة للجنود مما يفسد رشاقة منظر المحراب. هذه هي نهاية المسجد الذي يستحق، حسب ديفوكس، مصيراً أفضل. ومعنى هذا أن الفرنسيين اتخذوا المسجد المذكور مراقد لجنودهم وبيتاً يعبثون فيه ويعربدون.

---

(1) ديفوكس، 235، وأوميرا 186. كان الفرنسيون يكررون عند الحملة على أنهم سينتقمون من الداي فقط ثم يرجعون إلى بلادهم. انظر التعليق حول جامع القصبة، لاحقاً.

إن هذا المسجد الذي بناه الداي حسين ليكون جامع خطبة الجمعة، كان يكتسب أهمية خاصة على توالي الأيام باعتباره قريباً من مقر إقامة الباشوات. وتشهد الكتابات التي وجدت فيه على ذلك (ثلاثة أبيات شعرية تقليدية تؤرخه وتذكر اسم بانيه وتدعو له الخ). وبداخل الجامع مقصورات خاصة بالداي وعائلته وأصدقائه، تؤدى فيها الصلاة. ويفهم من وصف ديفوكس أن مصير هذا الجامع أو التحفة العمرانية هو وضع السلطات العسكرية يدها عليه، ولكن ديفوكس لم يقل صراحة كيف تم تحويل هذا الجامع عن غرضه. فاكتفى أوميرا بقوله إن الجامع كان دائماً ضمن الشقق الخاصة بالداي وعائلته وأقاربه[1].

ويبدو أن جامع القصبة قد بقي في أيدي العسكريين. ففي سنة 1904 كتب ألبير باللو يقول إن أحد مسجدي القصبة ما يزال مخزناً لملابس الجنود[2].

92. مسجد سيدي بوقدور: مسجد صغير كان يستعمل لتحفيظ القرآن الكريم. وكان يضم قبر الولي بوقدور، بدون رايات ولا زخارف. وأصل التسمية ترجع حسب أسطورة شعبية إلى عهد حملة شارل الخامس ضد الجزائر سنة 1541. ففي هذه السنة قاد شارل الخامس (شارلكان) أسطولاً عظيماً، ثم قامت عاصفة هوجاء حطمت معظم الأسطول[3]. وكاد

---

(1) ديفوكس، 235 ـ 236، وأوميرا، 185.

(2) البير باللو «الفن الإسلامي في الجزائر» في المجلة الإفريقية، 1904، ص 170 ـ 175. وهو يقول إن منارتي مسجدي القصبة (مسجد الداي حسين ومسجد القصبة الداخلي) في شكل مثمن، مثل منارة جامع كتشاوة وجامع علي بتشين (كلاهما تحول إلى كنيسة).

(3) عن حملة شارلكان ضد الجزائر انظر أحمد توفيق المدني (حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا)، ط. 2، انظر أيضاً كتابنا هذا ج 1. وتدخل حملته في الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الإسبانية. وهي من الوقائع التاريخية التي لم يقدرها الجزائريون والمسلمون عموماً حق قدرها إلى الآن. انظر أيضاً كتاب جون وولف (الجزائر وأوروبا) من ترجمتنا. الجزائر، 1986.

الأمبراطور أن يغرق أمام مدينة الجزائر. وبوقدور هو أحد الأولياء الأربعة الذين أنقذوا الجزائر بإثارة العاصفة حسب الأسطورة، وأما الأولياء الآخرون فهم: ولي دادة، وأبو التقى (سيدي بتقا) وسيدي يوسف الزنجي. ويقول ديفوكس إن مسجد سيدي بوقدور (المكتب) ما يزال بأيدي المسلمين في عهده. وأنه يقع في شارع كليبر[1].

93. جامع سفير: هذا من المساجد التي تحدثنا عن أصلها في الجزء الأول من هذا الكتاب، وقلنا إن أصله يرجع إلى إحسان عبد الله صفر، الذي أعتقه خير الدين باشا (بربروس)، وأن الاسم تحول شعبياً من صفر إلى سفير، وأن تاريخ تأسيسه يرجع إلى سنة 940 (1534). ولكن ديفوكس وأمثاله يقولون إن الجامع كان تفضلاً وكرماً من عبد كان مسيحياً واعتنق الإسلام وسمي بالقائد صفر بن عبد الله. وإن هذا الرجل قد درس الإسلام وأتقن اللغة العربية، وكان من حفظة القرآن الكريم.

والذي يعنينا اليوم هو أن هذا من الجوامع التي أبقاها الاحتلال تحت اسم (جامع سفير) ربما لرائحة المسيحية في أصله، كما زعموا. وسيرد اسم الجامع لاصقاً ببعض أسماء رجال الدين الذين توظفوا فيه أثناء الاحتلال مثل الشيخ محمد بن مصطفى خوجة المعروف بالكمال. وقد قام الداي حسين أيضاً بتجديده وتوسيعه سنة 1826[2]. وكان يقع في شارع كليبر، الذي لا يتناسب مع اسم الجامع ولا تاريخ صاحبه في الجهاد. ويقول ديفوكس إن

---

(1) ديفوكس، 240. وولي دادة هو الذي تنسب إليه الأسطورة الدورَ الرئيسي في إثارة العاصفة ضد أسطول شارلكان. وكانت له أوقاف ضخمة وزاوية هامة، وكان حياً زمن الحملة، وكان يتمتع بسر خاص لدى الجنود المتوجهين للجهاد والغزو. وكان ضريحه يقع قرب دار القنصلية الفرنسية. انظر فصل الزوايا. وكذلك كلاين، ص 160.

(2) يقول كلاين إن الذي جدده هو الداي بابا حسن سنة 1791 قبل الداي حسين باشا. كلاين ص 155. ويذكر أن إمام جامع سفير في وقته (1914 ـ 1937) هو الشيخ القميشي (؟).

هذا الجامع لا يعتبر من أجمل المساجد بالعاصمة، رغم رشاقة الإضافة التي أضافها الداي حسين. ويقوم الجامع على ثماني عرصات نصفها من المرمر والنصف الآخر من الحجر. وهي عرصات منخفضة ومدورة وفخمة الشكل، وتقوم على هذه العرصات قبة ضخمة متينة. والمحراب مغطى بالزليج الأبيض والأزرق وكذلك إطارات النوافذ. وكنا قد تحدثنا عن أوقاف هذا الجامع في غير هذا. ولكن تلك الأوقاف كلها صودرت من السلطات الفرنسية كما ذكرنا. ويذهب ديفوكس إلى أن اسم (القائد صفر) بقي لاصقاً بالجامع إلى القرن 13 هـ. ومنذ هذا التاريخ لم تعد لفظة (قائد) مستعملة، كما وقع منذئذ تحريف (صفر) إلى (سفير) - ربما نتيجة التأثر بالنطق الفرنسي -. وهناك وثائق تدل على تجديد الداي حسين بناء هذا الجامع في السنة المذكورة، وتصف (حسين باشا بالمجاهد). وللجامع منارة مثمنة الشكل وغير عالية[1].

94. مسجد عبد الرحيم: وهذا مسجد ترجع وثائق تأسيسه إلى القرن 11 هـ (1089/ 1678) وتذكر أن مؤسسه هو السيد مصطفى بن محمد الأندلسي المعروف بابن كرونبة. وكان ذلك فوق الحمامات بقرب ضريح الولي سيدي محمد الشريف. وكان يقع في شارع دامغريفيل. وكان معروفاً أيضاً باسم جامع الحمامات، وجامع عبد الرحيم. ويبدو أن الاسم الأخير كان لأحد وكلائه. وكان مصير هذا المسجد هو الهدم بحجة الأمن العام كأنه في نظرهم قد آل للسقوط، وذلك في نوفمبر 1850. ولا ندري هل بقي بين 1830 - 1850 في أيدي المسلمين أو في أيدي مصالح فرنسية. وقد دخل جزء من أرضه في الطريق العمومي والباقي بيع، وأصبح جزءاً من إحدى الدور الواقعة في نفس الشارع[2]. وقد جرت العادة أن الجامع إما أن يجدد ويصان وإما أن يبنى مكانه مسجد آخر أصح منه وأوسع وأجمل. ولكن الفرنسيين لم يأتوا من أجل ذلك.

---

(1) ديفوكس، 245 - 246.

(2) نفس المصدر، 246.

95. مسجد الحمامات: وهو غير المسجد المذكور قبله. وقد اكتسب هذه التسمية لموقعه في الحي الذي يطلق عليه حي الحمامات. ويقع في شارع الباب الجديد. وكان ما يزال في عهد ديفوكس بأيدي المسلمين، كما قال[1]، ولكن مصيره بعد ذلك بقي سجهولاً. والظاهر أنه هدم. ولم يذكر صاحب هذا المصدر هل اختلفت عليه الأيدي، وما مقدار أوقافه الخ.

96. مسجد عين الشاه حسين: وكان يقع أيضاً في الباب الجديد. ورغم صغر حجمه فقد كانت له منارة مذببة. وكان يأخذ اسمه من العين الجارية القريبة منه والمسماة عين الشاه حسين، ويرى ديفوكس أن لفظ (الشاه) هنا هو تحريف للفظ (الشيخ) وليس من كلمة (الشاه) الفارسية. ولكن لا دليل على هذا التحول. فما يمنع أن يكون أحدهم يحمل هذا اللقب (الشاه) السلطاني. ومع ذلك فإن التحريف جائز. أما تاريخ بناء المسجد فيرجع إلى القرن العاشر الهجري. في عهد الاحتلال عطل المسجد عن وظيفته، وبيعت أرضه سنة 1844 بدعوى الإهمال، ودخل مكانه في إحدى الدور التي بنيت على أنقاضه في شارع الباب الجديد. ولا يصف ديفوكس أوقافه وحالته قبل 1844[2].

97. مسجد الزيتونة: مصير هذا الجامع غريب رغم جمال اسمه. وهو يقع في شارع الباب الجديد أيضاً. وله أوقاف تقول إنه مسجد سيدي إبراهيم التكروني تحت الباب الجديد. وهو معروف باسم جامع الزيتونة. ويرجع اسم سيدي إبراهيم التكروني إلى القرن 11 هـ (1055/ 1645). وهو يذكر أحياناً باسم إبراهيم التكرور. وقد نسي الناس اسم هذا الولي (السوداني؟) واحتفظوا للجامع باسم الزيتونة. وقاوم هذا الجامع الحرمان من الأوقاف والصيانة إلى سنة 1851 حين رأت السلطات الفرنسية خلال شهر فبراير أن تعمل فيه المطرقة والفأس أيضاً بحجة الأمن العام. وبعد أن تعرت أرضه

---

(1) نفس المصدر، 247.

(2) ديفوكس، 248.

بيعت في المزاد العلني خلال مايو 1852، فاشتراه أحد الغيورين، وهو السيد حمود بن الحاج محمد بأربعمائة فرنك. ونوى إعادة بنائه مسجداً، ولكن وسائله المادية لم تكن، كما يقول ديفوكس، في مستوى نيته الخيرة. ولا ندري لماذا لم يعط الجامع للمسلمين من قبل هدمه. وقد أضاف ديفوكس أن مكان جامع الزيتونة ظـل أرضاً عارية سائبة[1]. ولا ندري مصيره، ولا نذكر أن أوميرا الذي كتب في نهاية القرن قد أشار إليه، مما يدل ربما علـى زواله.

98. مسجد الباب الجديد: هذا المسجد كان معتمداً على حصن أو قلعة الباب الجديد. وهو يقع في شارع الباب الجديد، الذي أعطاه اسمه. وقد ظل فترة طويلة مقراً لفرقة الحرس الفرنسية. ولا ندري كم هي المدة التي بقيها كذلك، لأن عبارة ديفوكس لا تجيب على سبب اختفاء (هدم؟) المسجد. وقد اكتفى ديفوكس بعبارة غامضة جداً وهي أن المسجد كان عليه أن يختفي (!) مع التحصينات التركية القديمة التي هدمها الفرنسيون، دون إعطاء تاريخ لهذا الاختفاء. ونفس التعبير استعمله أيضاً أوميرا في وصف مآل الجامع[2].

99. مسجد قلاق عبدي: وكان يقع في شارع النصر (فيكتوار). والتسمية أعلاه جاءت في الوقفية الخاصة به، ومع ذلك لم يعد الناس يذكرون (قلاق عبدي) سنة 1830. كان هذا المسجد يستعمل (مكتباً) قرآنياً أو مدرسة لتحفيظ القرآن. ولكن الفرنسيين أزالوه من الوجود في تاريخ غير محدد، وحين ذكره ديفوكس قال إن هدمه قد وقع «منذ أمد طويل»، دون ذكر السبب، كما جرت العادة. وأخبر أن مكانه قد دخل في الطريق العمومي[3].

100. مسجد كوشة الوقيد: هذ مسجد آخر يحوط الغموض بمصيره،

(1) نفس المصدر، 248. انظر سابقاً، جامع الحوانيت الغربية.

(2) ديفوكس، 249، وأوميرا، 185.

(3) ديفوكس، 249.

إذ ترجعه الوثائق إلى القرن الحادي عشر (1657/1068). وكانت إلى جانبه مدرسة تشير إليها الوقفية أيضاً. ويذهب ديفوكس إلى أن هذا المسجد قد سقط من البلى قبل الاحتلال. ويفهم من كلامه أن الفرنسيين هم الذين أزالوه من الوجود. وقد دخلت أرضه وأرض المدرسة في الساحة التي أقامها الجيش الفرنسي في أعلى المدينة القديمة[1]. وكان يقع في شارع كوندور.

101. مسجد حوانيت ابن رابحة: ويسمى أيضاً مسجد التفاحي، وهذا اسم قد يكون لأحد الوكلاء. وأما اسم ابن رابحة فهو اسم الحي، واللفظ الشعبي هو برّابحة (بتشديد الراء). ويذهب ديفوكس إلى أن المسجد قد آل للسقوط قبل 1830، ومع ذلك بقي إلى 1842 حين هدمه الفرنسيون. وتصفه الوقفية بأنه كان يقع على أقواس (ساباط) القائد قاسم. وكان يقع في شارع البحر الأحمر[2].

102. مسجد سيدي عبد الرحمن المرايشي: وإذا كانت بعض المساجد قد هرمت قبل الاحتلال، كما يذهب بعض الفرنسيين، فماذا نقول في هذا المسجد الذي يحمل اسم أحد الأولياء، وهو سيدي المرايشي؟ إن قبر هذا الولي كان بالمسجد. وقد حكمت عليه السلطات الفرنسية بالهدم بحجة الأمن العام، سنة 1849. وضمت أرضه إلى أرض دار واقعة في شارع ميدي[3].

103. مسجد زنقة بوعكاشة: ويسمى أيضاً مسجد البيلو، الذي يرجح ديفوكس أنه أحد الوكلاء الأندلسيين. وكان لهذا المسجد منارة، وله أوقاف. ويبدو أن اسم الوكيل قد نسي وبقي اسم الحي (أبو عكاشة)، ولماذا لا يكون أبو عكاشة اسماً لأحد الوكلاء أيضاً؟ وكان المسجد يقع في شارع غرناطة. وقد حكمت السلطات الفرنسية على هذا المسجد بالهدم أيضاً بحجة الأمن

---

(1) نفس المصدر، 250.

(2) ديفوكس، 250.

(3) نفس المصدر، 251.

العام، في أفريل 1855، أي أنه بقي ربع قرن بعد الاحتلال، ومع ذلك لم يقل ديفوكس ماذا فعلت به السلطات قبل ذلك. ولكنه قال إن أحد المسلمين اشترى مكان المسجد في نفس هذه السنة (22 سبتمبر، 1855) وأن موقعه قد دخل في إحدى الدور الواقعة في شارع غرناطة المذكور[1]. فهل بنى المسلم داره على أرض الجامع؟ أو أنه باعها، كما يذكر أوميرا في إحدى مقالاته؟ الجواب الشافي غير معروف.

104. مسجد سيدي الجامي: بناية تضم المسجد والضريح، والقبة، وهي عبارة عن زاوية. ونكتفي هنا بذكر المسجد لأن الوقفية تحدثت عنه. وكان يقع في باب الواد. وينطق أحياناً سيدي الجامع. وكانت له أوقاف مهمة منها سبعة عشر حانوتاً، وخمسة منازل، وغرفة، ورحى وأرض ريفية. وكان له وكيل يقوم مقام الإمام والمؤذن أيضاً. وآخر وكلائه هو علي بن رمضان، الذي سمي سنة 1835. ويقول ديفوكس إن معظم أملاك هذا المسجد قد هدمت، بدون توضيح.

ومنذ الاحتلال عُطِّلتْ هذه البناية عن غرضها الديني، فاحتلها الدرك مدة طويلة، ثم سلمت إلى أملاك الدولة في غشت 1850. فأعطتها بدورها إلى جمعية مسيحية تعرف «بالترابيست». وفي عهد ديفوكس كانت هذه الجمعية ما تزال تحتل المسجد، وقد أطلقوا عليه اسم (اسطاويلي الصغيرة). وكان المسجد يقع عند المدخل السفلي للحديقة المعروفة باسم مرنقو على يمين الصاعد إلى القصبة[2].

105. مسجد الشيخ عبد الرحمن الثعالبي: اشتهر الشيخ عبد الرحمن الثعالبي (ت 873) بزاويته أكثر من مسجده. ومع ذلك فقد كان المسجد على

(1) نفس المصدر، 251. انظر سابقاً جامع الحوانيت الغرّبية ومسجد الزيتونة.
(2) ديفوكس، 20. وحديقة مرنقو هي التي تضم مسجد وضريح وجبانة سيدي عبد الرحمن الثعالبي. وأضاف كلاين أن الآغا يحيى قد دفن قرب هذا المسجد، وهو الآغا الذي سبق الآغا إبراهيم الذي هزم في معركة اسطاويلي سنة، 1830.

على درجة هامة. وحياة الشيخ معروفة وقد درسناها في غير هذا. ويقول أوغسطين بيرك إن بناء المسجد يرجع إلى الداي الحاج محمد (أحمد) العلج سنة 1696، ويرجح أن هذا الداي قد أعاد البناء فقط أي جدده، وهو تقليد كان جارياً. ولاحظ بيرك أن بالمسجد آثاراً من العهد السعدي في المغرب الأقصى وأن هناك عرصة واردة من فاس أو من مراكش. وللمسجد منارة ومحراب مزخرفتان بالفسيفساء الفارسية، وتوابع أخرى. أما القبة فمثمنة. ومنارته مربعة ومزينة بالزليج أيضاً[1].

وقبل هذا كان الشيخ الثعالبي الذي اشتهر بالعلم والتصوف السني والجهاد في سبيل الدين بالمعنى السلفي للكلمة، يعيش في منزل أو خلوة بشارع شارت Charte رقم 2 في البداية ثم أخذت رقمي 54 و60. وهذه الخلوة قد هدمها الفرنسيون ودخلت في ما اسموه (فندق الإدارة العامة). وكان بقرب الخلوة التي قضى فيها الشيخ حياته متعبداً ومؤلفاً وواعظاً، مسجد صغير يحمل اسم الشيخ أيضاً، وهو رقم 29 فيما ذكرنا من المساجد. وكما لاحظ بيرك فإن بناية الشيخ الثعالبي الحالية ترجع إلى 1696 حين بناها أو جددها الداي الحاج أحمد عطشى، وقد ألصق به الفرنسيون لقبين وهما العلج والطباخ (عطشى)، لكي يؤكدوا من اللقب الأول (العلج) على مسيحيته الأصلية قبل اعتناق الإسلام، ويؤكدوا من اللقب الثاني (عطشى) على الحط من قيمته باعتباره كان طباخاً ثم وصل إلى سدة الحكم.

وكانت مساحة مسجد الثعالبي وتوابعه كبيرة بلغت 1,400 متر. وكان المسجد حسب ديفوكس من الدرجة الثانية، وله منارة صغيرة وجميلة، ثم وصفها بما وصفها به بيرك سابقاً. ولاحظ أن القبة مزينة من الداخل وهي من الحجم الفخم. والقبة تضم عدداً من الأضرحة، ومنها ضريح الشيخ الثعالبي نفسه المغطى بتابوت عليه أعلام وخرق ورموز، بالإضافة إلى ملحقات من الغرف والبنايات لاستعمال الوكيل ومن معه من الموظفين. وهناك أيضاً قاعة

(1) بيرك، مرجع سابق، 98. وكذلك باللو «المجلة الإفريقية»، 1904، ص 170.

للعجزة، وجبانة خاصة. ويتبع ذلك أيضاً ميضآت ومطاهر عامة.

كانت أوقاف الثعالبي تتكون من أحد عشر عقاراً عند تأسيس الوقفية. لكن في سنة 1834 كانت الوقفية تتكون من 69 ملكية يبلغ دخلها ستة آلاف فرنك. وهو مبلغ كبير بالنسبة للأوقاف الأخرى. ولاحظ ديفوكس أن هناك ثلاث عشرة ملكية أخرى كانت غير منتجة إما لعدم صلاحيتها وإما لهدمها من قبل الفرنسيين. وكانت مداخيل المسجد وتوابعه قد ازدادت نتيجة الصدقات والتبرعات التي كان يتقدم بها المحسنون. وهناك موظفون يترأسهم (شيخ الحضرة) الذي يشرف على جلسة للذكر والدعاء والقراءة على روح الشيخ، رغم أن ذلك لا يعني انتسابها لأحدى الطرق الصوفية. وقد صادرت السلطات الفرنسية أوقاف الشيخ الثعالبي أيضاً في آخر سنة 1848[1]، فضاق الحال بالوكيل حتى اشتكى إلى السلطات الفرنسية، لكن بدون جدوى[2].

* * *

بعد المساجد الواقعة في العاصمة القديمة، ذكر ديفوكس المساجد والأضرحة الواقعة في الفحوص أو الضواحي مثل بوزريعة والقبة، وبئر الخادم، وبئر مراد رايس والزحاولة (السحاولة؟) والقادوس وسيدي فرج، وتقصرين، والحامة. ولكن معظم ما ذكره في هذه الأماكن كان من الأضرحة، كما سنذكره في مكانه، أما المساجد فقليلة، ومعظم هذه المساجد مذكور فقط بالاسم، وليس هناك تفاصيل عن تاريخ بنائها وأوقافها

---

(1) ديفوكس، 37 ـ 43. من أشهر الذين تولوا الإشراف على ضريح الشيخ الثعالبي هو الشيخ علي بن الحاج موسى، أحد العلماء الذين تولوا عدة وظائف للفرنسيين ثم استقروا على السهر على الضريح والمسجد والتأليف. انظر فصل السلك الديني.

(2) بلقاسم بن سديرة (كتاب الرسائل)، الجزائر 1896، ص 283. رسالة من وكيل جامع الثعالبي سنعرض إليها في الأوقاف. انظر لاحقاً زاوية الشيخ الثعالبي. ولم يضف كلاين معلومات هامة عن جامع الثعالبي. ومما قاله إنه يضم مدافن بعض العلماء والأعيان، مثل المفتي ابن زاكور، وأحمد بوقندورة، وبعض الدايات والبايات. وقال إن إمام الجامع الحالي (؟) هو الشيخ أمين قدور.

وتبادل الأيدي عليها ووكلائها، ونحو ذلك. ولنشرْ أيضاً إلى أن ديفوكس جعل هذه الأماكن الإسلامية ـ مساجد وأضرحة وزوايا ـ في شكل ذيل لكتابه فقط. ولم تكن من مهامه الرئيسية. والملاحظ أن يد الهدم قد مست عندئذ البنايأت الواقعة في العاصمة بالخصوص. وهذه هي مساجد الفحوص عندئذ:

106. مسجد بئر مراد رايس: هذا المسجد يرجع إلى عهد الداي عبدي باشا (الذي سبق ذكره وذكر مسجده رقم 22)، وكان ذلك في بداية ربيع الأول سنة 1137 (1724) حسب وقفية للقاضي الحنفي بذلك التاريخ. والمسجد يحمل اسم الحي (بئر مراد رايس)، وكان مراد رايس هو الذي حفر البئر المسمى عليه الجامع[1]. وقد ذكر كلاين أن هذا المسجد قد سكنه الجنود الفرنسيون.

107. مسجد بئر الخادم: وثائق سنة 1124 هـ (1711 م) تتحدث عن بئر الخادم، كحي من الأحياء، لكن الجامع المنسوب لهذا الحي لم يذكر عنه ديفوكس أي تفصيل، كما أشرنا[2]. ولا نعرف من بناه، لكننا نعرف أن بئر الخادم كانت تقع على وادي تيكلوت، وأنها اليوم ضاحية بجنوب شرق العاصمة. ولم يضف كلاين جديداً بشأنه.

108. مسجد الزحاولة: والزحاولة نسبياً بعيدة عن العاصمة في القديم، ومع ذلك اعتبرها ديفوكس من الفحوص. وقال إن مسجدها، الذي لم يقدم حوله أي وصف أو معلومات، قد بناه أحد الضباط العثمانيين باسم يوسف بولكباشي، سنة 1799[3].

---

(1) ديفوكس، 254. ومما يذكر أن مراد رايس أصله من الفلامان وأنه اعتنق الإسلام، وعاش خلال القرن 17 م ووصلت سفنه الجهادية أعالي البحار، ثم إلى إيسلاندا سنة 1616. انظر عنه أيضاً كتابنا هذا ج 1. وقد ترجمنا بحثاً كتبه المستشرق بيرنارد لويس عن الجزائريين في جزيرة إيسلاندا. ولم ننشره حتى الآن، وكان مراد رايس قد احتل جزر الكناري عدة شهور ثم انسحب منها.

(2) نفس المصدر، 254.

(3) نفس المصدر، 254. انظر أيضاً دراسة سعيدوني المشار إليها في أول هذا الفصل.

109. مسجد تقصرين: لم تذكر عنه أية معلومات.

110. مسجد القادوس: يقع على الضفة اليمنى من وادي الكرمة.

111. مسجد سيدي محمد بن عبد الرحمن: وهو مسجد يقع بالحامة، وينسب إلى الشيخ محمد بن عبد الرحمن الأزهري (بوقبرين)، مؤسس الطريقة الرحمانية. ونحن هنا أمام مجموعة من البنايات الدينية، مسجد وضريح (قبة) وجبانة، وزاوية. وحياة الشيخ درسناها في غير هذا المكان (فصل الزوايا). ويجب أن نذكر أن المسجد وتوابعه قد بنيت في عهد الداي حسن باشا (1791). وبعضهم يقول إنها بنيت في عهد الداي مصطفى باشا (ت 1805). وفي الجامع سلسلة لنسب الشيخ محمد بن عبد الرحمن تربطه بالشرف عن طريق السيدة فاطمة والإمام علي. وتاريخ البناء هو سنة 1206 (1791)، حسب الوثيقة وهو عهد الداي حسن باشا[1].

112. مسجد الحامة: وهو مسجد صغير ومعه مدرسة، وكان يقع في الحامة، وذكره ديفوكس باختصار، وقال إنه يقع في مقابلة حديقة التجارب[2] التي أنشأها الفرنسيون لتربية النباتات[3].

آراء وتعاليق حول مصير مساجد العاصمة

إن المساجد التي ذكرناها حتى الآن لا تعني إحصاء كاملاً شاملاً لمساجد العاصمة. وعلى الباحث أن يرجع إلى التقارير الأقدم من ذلك وإلى

(1) ديفوكس، 255 ـ 258. وقد ذكره أيضاً أوغسطين بيرك، وقال عنه إنه بني سنة 1792. وإن له قاعتين، ولم يذكر أن له منارة، ولكنه وصف محرابه. وقد توفي الشيخ ابن عبد الرحمن سنة 1790. انظر الفن القديم والفن الإسلامي بالجزائر في (كراسات الاحتفال المئوي)، 1930، ص 98.

(2) نفس المصدر، 258.

(3) انظر أيضاً فقرة الزوايا وفقرة القباب.

وثائق الأوقاف لمعرفة العدد والأسماء والمواقع الصحيحة، وكذلك كتب الرحالة القدماء. وإذا كانت معظم المساجد قد هدمت أو حوّلت عن غرضها حسبما جاء في أعمال ديفوكس، فإنه أشار إلى أن بعضها كان (ما يزال في أيدي المسلمين)، أي خلال الستينات، عهد المملكة العربية ومراعاة حياة المسلمين تحت مظلة نابليون الثالث الذي قال إنه (امبراطور العرب والفرنسيين معاً). ولا شك أن الأمور قد تغيرت بعد ذلك.

ففي سنة 1870 انتصرت الليبرالية وحلت الجمهورية الثالثة محل الامبراطورية الثانية وحل الاستعمار المدني محل الاستعمار العسكري، وانطلق العهد الثاني من تخريب وتشويه كل ما هو «أهلي». وقد اختفى ديفوكس الذي حصل على مجموعة من الأوسمة والنياشين على أعماله. وظل الفأس والمطرقة يعملان في البنايات الإسلامية، ومنها المساجد. ولذلك فإن أوميرا الذي كتب بعد ربع قرن من ديفوكس لم يذكر سوى 32 مسجداً وجامعاً قال عنها إنها هدمت أو حولت إلى مصالح عسكرية أو مدنية، وأضاف أنه لم يبق سوى ستة مساجد داخل مدينة الجزائر احتفظت بوظيفتها الإسلامية. ولكن هذه قد تقلصت أيضاً، فلا الجامع الكبير ولا الجامع الجديد بقي كما كان حجماً وأوقافاً وتوابع. مثلاً هدمت الزاوية والمدرسة التي كانت تابعة للجامع الكبير، وأزيل نصيب من الجامع الجديد، كما أوضحنا. بل كاد الجامعان يختفيان أيضاً. ولم يذكر باللو سنة 1904 سوى ستة مساجد قال إنها ما تزال على قيد الحياة وتؤدي وظيفتها الإسلامية[1].

وبعد حوالي ربع قرن كتب أشيل روبير عن مساجد العاصمة فقسمها إلى قسمين رئيسيين، مساجد المذهب المالكي وعددها، كما قال، 89 مسجداً بين كبير وصغير. ومساجد المذهب الحنفي وعددها أربعة عشر.

---

(1) وهي الكبير والجديد وسيدي رمضان وصفر (سفير)، والثعالبي ومحمد الشريف. انظر باللو، المجلة الإفريقية، 1904، ص 170.

وكلها من النوع الكبير. ومن المساجد المالكية التي بقيت إلى وقته الجامع الكبير وجامع سيدي رمضان. ومن المساجد الحنفية الجامع الجديد وجامع سفير. وقد ذكر تقريباً نفس القائمة التي جاء بها ديفوكس ولكن بدون تفصيل. ولاحظنا عليه أنه أوردها مع ذكر شوارعها للتاريخ. وفيها أسماء لم تمر بنا حتى الآن، مثل جامع سيدي هلال، وجامع الديارم، ومن الـ 89 مسجداً مالكياً ذكر 48 من الجوامع الكبيرة. والباقي، وهو 41، عدها من الصغيرة. وقد أورد تقسيمات أخرى للمساجد حسب الأحياء قال إن معظمها كان في القصبة ثم باب الواد: 8 في القصبة، 6 في باب الواد، 6 في باب عزون، 5 في ساحة الحكومة، 4 في الباب الجديد، 4 في شارع شارتر، 3 في شارع القناصل، 3 في شارع ميدي، الخ. ثم تتوزع الباقيات على الأحياء الأخرى. ومن المساجد الحنفية التي لم يمر اسمها بنا جامع المقرين، وجامع اسطاويلي[1].

وهناك مساجد أخرى لم يشر إليها السابقون، وإنما وجدنا إشارات إليها في مؤلفات أخرى عرضاً. من ذلك المسجد الذي حوله الفرنسيون إلى كنيسة تسمى (سان فيليب) ولا ندري الآن ما اسمه الأصلي. فقد جاء في أحد المؤلفات أن وزير المعارف منح أحد المساجد إلى النساء فسمي كنيسة سان فيليب. ويذكر هذا المصدر قصة غريبة وهي أن الوزير المذكور «طلب» من المفتي الجزائري التنازل عن الجامع، فأجابه المفتي جواباً يدل على التسامح اللامتناهي أو على فهم عميق للدين أسمى من فهم فلاسفة الفرنسيين المتمردين، إذ قال المفتي المغلوب على أمره: إنك أيها الوزير تطلب منا معبداً (مسجداً) لتؤدي فيه عبادتك. يمكنك أخذه إذن، فاعبد فيه الله الذي هو إلهنا أيضاً[2].

---

(1) أشيل روبير، (روكاي، 1918)، مرجع سابق، 239 ـ 243. وآشيل هذا هو الذي ردَّ عليه الشاعر محمد العيد آل خليفة بقصيدته المعروفة بعنوان (ما بال آشيل يهذي؟) بعد أن تعرض آشيل للإسلام، ويبدو أن الشيخ ابن باديس قد بادر بالرد عليه وتبعه الشاعر.

(2) جاكلين بيلي Baylé(عندما أصبحت الجزائر فرنسية..)، 280.

وقد لاحظ الرحالة والزائرون لمدينة الجزائر طمس المساجد بكل الوسائل وتحت مختلف الأغطية. فقال القس بلاكسلي سنة 1858 إن من بين بقايا المساجد القديمة الجميلة ما هو مستعمل الآن ثكنة عسكرية للمدفعية أو لأغراض عسكرية أخرى. وقد عانت هذه المساجد من التخريب والتعديل والتحولات بحيث لم يعد المرء يفرق بعد ذلك ما إذا كانت هي نفسها المساجد التي كانت من قبل. وكانت مدارس لتحفيظ القرآن متصلة بالمساجد، فاندثر كل ذلك معها[1].

وعن مصير مساجد العاصمة أيضاً كتب السيد بولسكي فقال لقد كان بها عشرة جوامع كبيرة وحوالي خمسين صغيرة، لكن الآن (1854) انخفض ذلك العدد إلى النصف. إن كثيراً منها قد هدم لتوسيع الطرقات أو لإفساح المجال لبناء المنازل. وقد حول أحدها إلى مسرح (وهذا ما لم يذكره ديفوكس)، وآخر إلى مخزن لعلف الدواب، وآخر إلى برّاكة (ثكنة). وأضاف هذا المصدر، أن الحكومة الفرنسية طالما تلقت النقد على سياستها الدينية السيئة نحو بيوت العبادة الإسلامية، وهي السياسة التي لا يمكن للمسلمين أن ينسوها أو يغفروها للحكام الفرنسيين[2].

وهناك ملاحظات أخرى أبداها بولسكي حول المساجد. من بينها أن عدد السكان المسلمين في مدينة الجزائر قد تناقص كثيراً بالهجرة الخارجية والداخلية. وهذا الوضع جعل المساجد تظهر كأنها أكثر من حاجة السكان الباقين[3]. وهذا رأي لعله كان في أذهان الفرنسيين عندما حملوا الفؤوس لتخريب المساجد الزائدة عن الحاجة في نظرهم. لقد أرغم الفرنسيون «الأتراك» على الخروج من الجزائر، ثم خرج منها كثير من أهل الحضر ذوي

---

(1) بلاكسلي (أربعة أشهر في الجزائر)، لندن، 1859، 29.

(2) بولسكي (فاغنر)، (العلم المثلث فوق الأطلس)، لندن، 1852، 17 ـ 18. وقد صدق في نبوءته، لأن المسلمين لم ينسوا ما حل بمساجدهم.

(3) وذلك ما كان يقصده ديفوكس وغيره عندما يقولون إن المسلمين قد أهملوا بعض المساجد.

النفوذ والجاه والثروة والعلم. وبذلك تناقص عدد المترددين على المساجد، حسب رأي بولسكي. أما الجيش الفرنسي والمستوطنون الأوروبيون فقد كانوا في ازدياد، وكانوا جميعاً في حاجة إلى منازل ومقرات للإقامة، فكانت المساجد هي إحدى الوسائل. وهناك ملاحظة أخرى أبداها بولسكي أيضاً وهي أن دخول المساجد لم يعد ممنوعاً، بل أصبح الأوروبيون يدخلونها بحرية بعد نزع أحذيتهم، وهذا بالنسبة للمساجد القائمة التي تؤدي وظيفتها أما تلك التي تحولت عن غرضها وعطل العمل الديني فيها فقد عرفنا أنها ديست بالأقدام وغيرها وأصبحت أماكن للعربدة والعبث، بل واسطبلات.

ويذكر مؤلف آخر أنه دخل جامعاً قديماً فوجد فيه الجنود يعربدون ويصرخون، وهم يعزفون على آلاتهم الموسيقية ويضربون الطبول وغيرها لأن هذا الجامع السيء الحظ قد جعلته السلطات الفرنسية مقراً لإحدى الفرق العسكرية[1]. (انظر عنه قائمة المساجد، والمقصود به جامع الداي حسين بالقصبة).

وقد تساءل أوميرا نفسه سنة 1898 قائلاً: ماذا بقي من الـ 150 مسجداً التي كانت بالعاصمة؟ ثم أجاب: إن ثلاثة منها قد حولت إلى كنائس كاثوليكية، وبعضها حول عن غرضه وأعطى إلى المصالح العامة، عسكرية ومدنية، ثم إن معظم المساجد حدث لها ما حدث للزوايا والأضرحة. فقد هدمت لفتح الطرق والساحات أو توسيعها أو بناء مؤسسات عمومية كبيرة كالمستشفيات والمدارس والمسارح والكنائس[2]. وكان الليسيه (الثانوية) الأول في الجزائر المعروف فيما بعد باسم ليسيه بوجو، قد ابتلع عدداً كبيراً من المباني الدينية من مساجد وأضرحه، كما ابتلع جبانة باب الواد الشهيرة، حتى وصفه ديفوكس بالبعبع أو الوحش.

---

(1) ج. ل. ديتسون (الهلال والصليبيون الفرنسيون)، نيويورك، 1859، 103.

(2) أوميرا، مرجع سابق، 200. ولكن أوميرا يعترف أن حكومته قد هدمت جامع السيدة قبل «التفكير» في إنشاء ساحة الحكومة، نفس المرجع، ص 177 - 178. لاحظ قوله إن بعض المساجد حولت إلى مسارح، وهو ما لم يرد في ديفوكس.

وفي سنة 1913 كتب جورج ايفير، المتخصص في تاريخ الاستعمار والأستاذ بجامعة الجزائر، عن المساجد التي عانت من الاحتلال بناء على الوثائق المعاصرة. وقد لاحظ أن بعض المساجد حولت إلى كنائس كاثوليكية، وأن بين خمسة وستة مساجد أصبحت مخازن، وإن من بين الـ 80 (ثمانين) مسجداً وزاوية التي كانت بالعاصمة سنة 1830 هدم منها ستة وستون بين 1830 ـ 1832 فقط. وأن هناك مسجداً سلم سنة 1832 إلى السيد لكروتز ليصنع فيه الأسرّة العسكرية. ونحن نجد أصداء لذلك في كتاب (المرآة) لحمدان خوجة وكتاب بيشون المسمى (الجزائر سنة 1832)[1].

ولو وقفت الحكومة الفرنسية موقفاً واحداً من الأديان لقيل عنها إنها لائكية أو ثورية/ جمهورية، أو ماسونية، أو نحو ذلك، ولكنها في الوقت الذي كانت فيه تعمل الفأس في بيوت الله الإسلامية، كانت تبني الكنائس على حسابها، (ومن حسابها مال الأوقاف الإسلامية). فقد ذكر أحد المصادر أنها بنت سبعة وثلاثين كنيسة كاثوليكية واثنتين للمذهب البروتيستنتي في الجزائر، قبل 1858. ويذكر هذا المصدر أيضاً أن الأسقف دوبوش وحده قد بنى من أموال الكنيسة والتبرعات الخاصة 47 كنيسة ومعبداً خلال سبع سنوات. هذا بالنسبة لجالية أوروبية ما تزال صغيرة تقدر ببضعة آلاف فقط. أما المسلمون الذين يقدر عددهم بالملايين فقد بنت لهم الحكومة، ثلاثة مساجد، حسب هذا المصدر. وبدون شك فإن هذه المساجد الثلاثة لم تكن في العاصمة، وكانت من أموال المسلمين[2].

---

(1) انظر جورج إيفير «مذكرات حمدان خوجة» في المجلة الإفريقية 1913، ص 134. وهو ينقل أيضاً عن بيليسييه دي رينو (الحوليات الجزائرية)، ج 1 الكتاب 9. وبيشون، ج 1 الفصل 5، الخ.

(2) بلاكسلي، 44. والمساجد التي بنتها الحكومة توجد في سكيكدة، ودلس، وبوفاريك.

بعص المساجد في إقليم العاصمة

وإذا خرجنا من العاصمة إلى مدن إقليمها، نجد الوضع يختلف بعض الشيء. ذلك أن المبررات التي ذكرت بالنسبة للعاصمة غير موجودة بالنسبة لغيرها من مدن الإقليم كالبليدة وشرشال والمدية، ومليانة والقليعة. فليس هناك حاجة لثكنات كبيرة، ومتعددة، ولا حاجة ملحة للمخازن والمنشآت العامة ولا تهديد للأمن العام، ولا حاجة مستعجلة لفتح الطرق وتوسيع الساحات كما زعموا في الحالات الأخرى. وكذلك لم تعش المدن الأخرى نفس الظروف التي عاشتها العاصمة وبناياتها الدينية. ومع ذلك فإنها لم تسلم من الأذى والإهانة والتعطيل.

ففي البليدة، هذه المدينة المتحضرة في قلب متيجة اعتدى الفرنسيون على مسجدها أيضاً. وكان أول ذلك أثناء الحملة ضد المدية على يد كلوزيل سنة 1830. فقد هاجم الفرنسيون المسلمين في المسجد نفسه بعد التجائهم إليه. وفي حملة لاحقة كان الحاكم العام نفسه، المارشال فاليه، هو الذي سلم الجامع إلى الأسقف ديبوش، فحوله هذا إلى كنيسة كاثوليكية. وحضرديبوش الحفلة التي رفع فيها الصليب على منارة الجامع. والغريب في الأمر أنهم جاؤوا بستة من العرب ليحملوا إليهم هذا الصليب الضخم من المصهرة التي صهر فيها الصليب. ثم لكي تتخذ الحفلة طابعاً رسمياً ودينياً جيء بالجنود الفرنسيين فحملوا الصليب إلى أعلى الجامع وثبتوه هناك على ضوء شعلة كان يحملها العرب[1].

إن المدن الآتية: المدية، وشرشال، ومليانة لم يحتلها الفرنسيون إلا بعد 1840 لأنها كانت تحت حكم الأمير عبد القادر. وأما زواوة فلم يحتلوها إلا بعد 1857، أما المناطق الجنوبية فقد احتلت في بداية الخمسينات. ونفهم من هذا أن البنايات الدينية في عهد الأمير عبد القادر قد بقيت سليمة في المدن والمناطق المذكورة إلى الأربعينات. وبعد احتلالها كان الفرنسيون

(1) توماس ديرابي Th. Deraby (ملاحظات إقامة)، لندن، 1851، 333.

قد أخذوا يتأقلمون في الجزائر وربما خفت حدة سخطهم على البنايات الإسلامية. فلم يعد الهدم هدفاً سريعاً من أهدافهم، ولكن هناك وسائل أخرى لجأوا إليها للإضرار بهذه البنايات كثيراً، ونعني بذلك مصادرة أوقافها كما هو الشأن في الأوقاف جميعاً. وهذه المصادرة أدت، مع طول الزمن، إلى إهمال المساجد وخرابها، كما أدت إلى عزوف المواطنين عن تقديم التبرعات إليها أو التحبيس عليها ما دام مالهم وعقارهم سيؤول إلى الفرنسيين في النهاية. ولذلك لم تنتعش حركة بناء المساجد إلا منذ العشرينات من القرن الحالي مع ظهور الحركة الإصلاحية، وهي المساجد التي كانوا يطلقون عليها اسم (الحرة) في مقابل تلك الواقعة تحت يد إدارة الشؤون الأهلية الفرنسية.

على أن المسلمين في الجزائر لم يتوقفوا عن بناء المساجد، ولا سيما في الأرياف. وكانت السلطات الفرنسية تستولي على هذه المساجد الجديدة أيضاً، كما استولت على القديمة، وكانت هي التي تعين فيها الأيمة والموظفين وتراقبهم، ولو لم تكن هي التي تدفع إليهم أجورهم، لأن المسجد كان دائماً في قبضة إدارة الشؤون الأهلية حتى بعد قانون فصل لدين عن الدولة (1907)، كما سنذكر. ولذلك فإنك إذا قرأت عن إنشاء مسجد في العهد الفرنسي فاعلم أنه بني من أموال المسلمين وليس من أموال الدولة الفرنسية. وتذهب بعض الإحصاءات إلى أن إقليم العاصمة (الوسط) كان يضم 48 مسجداً سنة 1853، منها ستة حديثة العهد[1]. وهذا الرقم لا يشمل بالطبع مساجد العاصمة نفسها.

وليس لدينا إحصاء لمساجد المدن المذكورة (المدية، وشرشال، والبلدية الخ.) ولا مصائرها. وهناك إشارات إلى أن بعض المساجد قد تعرضت للتخريب أثناء الثورات، كما حدث لجامع بوزكرى في زواوة. فقد أشعل الجنود الفرنسيون النار في هذا الجامع سنة 1857 (ثورة فاطمة نسومر)

(1) ب. بوليري B. Boulery في المجلة الشرقية والجزائرية، عدد 3 (1853) 60 ـ 61.

فاحترق. وقد رثاه أحد شعراء بني راثن واستنجد بالأربعين مرابطاً الذين تذهب الأسطورة الشعبية إلى أنهم حماة الجامع[1].

وفي تقرير يرجع إلى سنة 1905 كتبه فيكتور ويل، الأستاذ بمدرسة الآداب (كلية) العليا وقدمه إلى الحاكم العام شارل جونار، أن جامع سيدي علي بشرشال قد عطل وحول إلى إسطبل لخيول سلاح الهندسة العسكرية، وأنه لم يبق منه في التاريخ المذكور سوى بعض العرصات الواقفة[2].

مساجد إقليم قسنطينة

ليس لدينا دراسات مفصلة عن مساجد إقليم قسنطينة بعد الاحتلال سنة 1837. وكانت مدينة قسنطينة محل اهتمام بعض الباحثين الفرنسيين مثل شيربونو، وميرسييه وفيرو وفايسات. وكانوا مثل زملائهم الذين تخصصوا في هذا الموضوع بالنسبة لمدينة الجزائر، يعتمدون على علماء المسلمين وعلى السماع والنقوش المكتوبة التي وجدوها على البنايات نفسها وبعض الوثائق الرسمية. والذين تناولوا البنايات الدينية قدموا لنا معلومات وأوصافاً سريعة ومختصرة لا تفي بالغرض إلا بالنسبة لبعضها، كالمسجد الذي حولته السلطة إلى كنيسة، ولم يفصلوا في إحصائهم العام بين المسجد والزاوية والقبة. والحقيقة أن الأمر كثير ما اختلط حتى عند المسلمين. ذلك أن العدد الكبير من المساجد كان جزءاً من مؤسسة دينية كاملة تضم أيضاً الضريح والمدرسة والزاوية والجبّانة. وكانت مساجد الخطبة والصلوات الخمس كثيراً ما تلتصق بها مدرسة القرآن الكريم أو الكتّاب (المكتب) أيضاً.

ولذلك فإننا سنواجه هنا، سيما مع مدينة قسنطينة، صعوبة الفصل بين أجزاء المؤسسة الدينية. وننبه إلى أننا قد خصصنا هذا الحيز للمساجد فقط،

(1) هانوتو ولوتورنو (بلاد القبائل)، ج 2، ط. 2، ص 103. وقد جرى إحراق الجامع في 24 مايو، 1857.

(2) ويل Waille، المجلة الإفريقية، 1905، ص 78.

مؤجلين الحديث عن الزوايا وغيرها إلى فصول أخرى. وتشير الإحصاءات إلى أن مدينة قسنطينة وحدها كانت تحتوي على حوالي مائة مسجد، حسب روسو (1838)، وسبعين مسجداً سنة 1837، تاريخ احتلالها، وقد استكثر شيربونو ذلك على مدينة قيل إنها كانت تضم حوالي عشرين ألف نسمة على أضعف تقدير[1]. ولكنه سرعان ما لا حظ، وهو الخبير الذي أقام في قسنطينة زمناً طويلاً وعرف علماءها وطلبتها عندما كان أستاذاً لحلقة دراسات اللغة العربية، إن أهل قسنطينة متدينون جداً، كما لاحظ أن الناس أخذوا يتحولون في وقته (1857) من المساجد إلى الزوايا والطرق الصوفية[2]، وهي ظاهرة أشرنا إليها في فصل آخر (الطرق الصوفية)، وهي غير خاصة بهذه المدينة. وسنحاول إعطاء أرقام للمساجد التي سنذكرها مع المعلومات الإضافية الممكنة. وإذا وجدنا اسماً لمسجد عارياً من المعلومات، فسنتركه كذلك إلى أن نستطيع نحن أو غيرنا إضافة البيانات اللازمة عنه.

1. **جامع رحبة الصوف**: قيل إنه يرجع إلى القرن الخامس الهجري. وكانت لـه أوقاف شأن مختلف البنايات الدينية[3]. هـذا المسجد القديم الذي يرمز إلى الوجـود الإسلامي في المنطقة عطله الفرنسيون عـن وظيفته منذ الاحتلال، وجعلوه مخزناً للشعير تحت الإدارة العسكرية. وفي سنة 1848 جعلوه ملجأ لإيواء ضحايا المجاعة حين كان الأهالي يموتون في الطرقات جوعاً. وكتب الفرنسيون على باب هذا الجامع ـ الملجأ ـ عبارة بالعربية، وهي (الجمهورية الفرنسية، الأم الرؤوم للفقراء والأيتام). ولعلهم

(1) عدد السكان الحقيقي أكثر من ذلك. ولكن المدينة بعد احتلالها جلا عنها كثير من سكانها.

(2) شيربونو «آثار قسنطينة» في (المجلة الشرقية والجزائرية)، م 3 (1853)، 321.

(3) خلافاً لمساجد العاصمة التي درسها ديفوكس من خلال وثائق أوقافها (الوقفية) فإن المساجد الأخرى في الجزائر قلما تذكر معها أوقافها، ومن ثمة لا نعرف الكثير عن تحول أسمائها وأماكنها ووكلائها وموظفيها الآخرين، ومؤسسيها وقيمة وقفها إلا نادراً.

لو منحوا للجامع أوقافه لما افتقر الناس إلى هذا الحد ولما احتاج الفرنسيون إلى هذه الدعاية المكشوفة. وفي سنة 1852 أسقطوا منارته[1]. وبعد عدة سنوات كتب أرنست ميرسييه عن هذا الجامع قائلاً إنه اختفي ليقام مكانه المستشفى المدني[2].

2. **جامع القصبة**: يرجع إلى العهد الحفصي. وقدر تاريخ تجديد بنائه سنة 683 هـ، فهو إذن كان موجوداً قبل هذا التاريخ كما لاحظ شيربونو. ولكن مكانته واشتهاره كان في العهد الحفصي، وقد اشتهر بالعلماء الذين درّسوا فيه وورد ذكره في كتب عبد الكريم الفكون وغيره. لكن الفرنسيين لم يراعوا حرمة الدين ولا حرمة التاريخ والآثار فعطلوه عن وظائفه وحولوه إلى بناية عسكرية تضم تارة الأسلحة وتارة الأدوية. وفي عهد شيربونو كان الجامع مخزناً لعتاد الهندسة[3]. وقد قال عنه ميرسييه إنه اختفى تماماً، من أجل إقامة المستشفى العسكري[4]. وفي كتاب (منشور الهداية) لعبد الكريم الفكون بعض الأخبار عن هذا الجامع الذي كان مقصداً للعلماء. ومن مدرسيه قبل الاحتلال عمار الغربي المعروف بأبي راشد. وكان مفتياً وشاعراً أيضاً[5]. وكذلك الشيخ أحمد العباسي.

3. **الجامع الكبير**: وهو يقع بين الساحة المسماة بالبطحاء وسوق الجلود. وكان في خدمة آل الفكون لمدة قرون. وقد جاء ذكره في بعض مؤلفاتهم. وكان مقراً لشيخ الإسلام في العهد العثماني، كما كان يحتوي على أربعين عرصة. ووصفه شيربونو بأنه يشكل في الحي شبه جزيرة، وزعم أنه قد يكون مبنياً على معبد وثني (؟) ولكن الحفريات والبحوث لم تثبت هذه

---

(1) شيربونو (آثار. .) في (المجلة الشرقية والجزائرية، عدد 3، ص 321.
(2) أرنست ميرسييه، «قسنطينة. . .» في (روكاي)، 1878، 96.
(3) شيربونو (آثار)، 322. انظر (المجلة الشرقية والجزائرية)، م 3، 1853، 167.
(4) ميرسييه «قسنطينة»، روكاي، مرجع سابق 96. لاحظ الاضطراب في العبارة (العسكري أو المدني)، ولا ندري الآن هل الخطأ من ميرسييه أو من نقلنا عنه.
(5) تعريف الخلف، 2/294.

الفكرة. وتشهد الكتابة العربية المنقوشة على سارية محرابه أن الجامع الكبير مبني بعد القرن السادس الهجري، 603 هـ حسب بعض الروايات. والغريب أن الجامع الكبير لم يرد ذكره في قائمة ميرسييه. ومن شيوخه في العهد الفرنسي حمدان الونيسي ومحمد الصالح بن مهنة والمولود بن الموهوب. وجاء في بعض المراجع أن نصف الجامع الكبير قد هدم، كما هدمت منارته من أجل توسيع شارع الحي الأوروبي. أما منارته الحالية فهي حديثة العهد[1].

4. جامع صالح باي: يسمى أيضاً جامع سيدي الكتاني. وقد اعتبره شيربونو الجامع الوحيد الذي يتميز بثروة فنية وفخامة في البناء. وكان من مساجد المذهب الحنفي. ولم نجد لهذا الجامع ذكراً في بحث ميرسييه. والمعروف أن جامع سيدي الكتاني كانت تتبعه مدرسة اشتهرت في العهد الفرنسي حين أصبحت هي المدرسة الشرعية الرسمية منذ 1850. وكان من خطبائه أحمد العباسي الذي توفي حوالي 1834. وكان الجامع يقع في سوق العصر الذي كان في الواقع جزءاً من الجامع والمدرسة، ولكن الفرنسيين هم الذين فصلوا السوق عن الجامع. ومنذ 1947 أصبحت المدرسة الكتانية والجامع التابع لها تدعى المعهد الكتاني الذي كان تحت إشراف عمر بن الحملاوي (الطريقة الرحمانية) والذي كان ينافس معهد ابن باديس.

5. جامع سوق الغزل: وهو الذي حوله الفرنسيون إلى كنيسة بعد سنتين من احتلال المدينة. ففي 3 مارس، 1839 جاء القسيس سوشيه وأشرف على اغتصابه وافتتاحه كنيسة. وكان الحاكم العام، المارشال فاليه، هو الذي أعطاه الرخصة في ذلك دون الرجوع إلى المسلمين ولا إلى اتفاق 1830 القاضي باحترام الدين الإسلامي. وكان الجامع من أجمل مساجد قسنطينة وأوسعها. وقد كررت السيدة (بروس) المعاصرة لهذا الحدث أن العرب كانوا لا يفرقون بين إله الفرنسيين وإله المسلمين وأن الله عندهم

(1) محمد الساسي (مشاهداتي في قسنطينة)، المطبعة الجزائرية الإسلامية، 1955. وهو يروي عن الشيخ محمود بن المطماطية.

واحد، ولذلك كانوا يأتون إلى هذه الكنيسة/ الجامع متطفلين ليشاهدوا الطقوس الدينية عند المسيحيين. ولا ندري أي صنف من «العرب» تتحدث عنه، وكيف يصح ذلك مع الروايات الأخرى التي تصف المسلمين (العرب) بالتعصب الديني؟ لا شك أن الواعين من أهل قسنطينة كانوا يفرقون بين الله الواحد وآلهة الشرك والتثليث، وبين الإسلام والنصرانية. وكان بعض رؤساء العرب قد دعاهم الفرنسيون إلى هذا الاحتفال فحضروا[1]. أما ميرسييه فقد اكتفى بالقول إن جامع سوق الغزل قد اختفى بعد تحويله إلى كاتدرالية.

وجامع سوق الغزل منسوب إلى الباي حسين بوكمية الذي كان حاكماً سنة 1115 (1713). وهناك كتابة تخلد ذلك، ذكرناها في مكانها. هذا هو الشائع والموثق. ولكن باحثي الفرنسيين حصلوا من الشيخ مصطفى بن جلول على وثيقة تثبت أن جده عباس بن علي جلول (عباس بن عبد الجليل)، هو الذي بنى الجامع بنقوده في حي سوق الغزل، ولتخليده وضع عباس لوحة رخامية فوق الباب الرئيسي عليها نقش بالخط المشرقي نادر المثال، ولكن الباي حسين، دعاه وطلب منه أن يضع هو اسمه بدل عباس على النقيشة التلخيدية، وما دام طلب الحكام يعتبر أمراً فقد وافق عباس على طلبه وأعطاه التعويض على البناء، أو اعتبره هدية. وبعد موت عباس جاء الحسدة والكائدون ووسوسوا للباي بأن عباس ما وضع اسمه إلا ليكون هو المخلد وأن أهالي قسنطينة سينسون اسم الباي، فقام هذا بمحو اسم عباس ووضع اسمه بدله. ولكن ما قيمة كل ذلك عند الله وعند الفرنسيين؟ إذا كان الله هو الذي يعرف حقيقة ما جرى بين الباي حسين وعباس بن جلول، فإن الفرنسيين لا يعنيهم ذلك في شيء، وإنما الذي كان يعنيهم هو الاستيلاء على هذا الجامع النادر الصنعة والذي جلبت إليه أحجار الغرانيت من نواحي عين ياقوت، كما يؤكد شيربونو، وكان موقع الجامع هو ساحة قصر الباي أحمد[2].

---

(1) السيدة بروس Prus (إقامة في الجزائر)، لندن، 1864 ص 288.

(2) شيربونو (روكاي)، 1854 ـ 1855، 102، 107. واللوحة الرخامية المخلدة للبناء=

6. الجامع الأخضر: أو جامع سيدي الأخضر. وقد بناه الباي حسن المعروف بوحنك سنة 1156 (والمتوفى سنة 1167). وهو من مساجد المذهب الحنفي، ويشهد الأثريون أنه كان مسجداً بديع الصنعة، له خمس بلاطات (أروقة) وأجملها الوسطى. وكان يضم أضرحة العائلة. وقد ألحقت به مدرسة جميلة أيضاً بناها صالح باي. وتسمى مدرسة جامع سيدي الأخضر. وهذه المدرسة هي التي اغتصبها الفرنسيون من يد المسلمين وجعلوها مقراً لحلقة اللغة العربية التي أحدثوها لأنفسهم، أي تدريس العربية لمن سيتولون شؤون المسلمين كضباط المكاتب العربية وموظفي الإدارة المدنية. وفي هذه المدرسة كان المستشرق شيربونو هو أول من تولى حلقة اللغة العربيـة[1]. وقد اشتهر الجامع الأخضر منذ الحرب العالمية الأولى بدروس الشيخ عبد الحميد بن باديس، زعيم النهضة الوطنية.

7. جامع عبد الرحمن المناطقي: واسم المناطقي كان يوحي بحرمة كبيرة في قسنطينة حتى أن بعض الناس كان يحلف برأسه، بقطع النظر عن كون هذا من الشرك بالله. وقد بني الجامع حوالي 1022 هـ (1613 م)، من قبل قايد الباب. ويقال إن المناطقي رجل من المغرب الأقصى، ويرجع تاريخه إلى العهد الحفصي، ربما في عهد السلطان عبد الواحد بن أبي حفص. ولا يعرف تاريخ وفاة المناطقي. وله كرامات عديدة[2].

= نقلت إلى قصر الحاج أحمد بعد تحويل الجامع إلى كنيسة حتى ينسى الفرنسيون أن هذا الجامع له تاريخ مكتوب بالعربية وأن جهة إسلامية هي التي بنته. أما الشيخ مصطفى بن جلول فيبدو أنه كان يتقرب للفرنسيين بوثائقه وتصريحاته، لأنه قدم معلومات أخرى مشابهة إلى فايسات أيضاً. وعن تاريخ جامع سوق الغزل انظر أيضاً (روكاي) سنة 1865، ص 67.

(1) عن شيربونو وحلقة اللغة العربية انظر فصل الاستشراق. وفي كتابة ترجع إلى 1955 أنه لم يكن في قسنطينة عندئذ سوى ثلاثة جوامع للخطبة، وهي الجامع الكبير والجامع الأخضر والجامع الكتاني. انظر السياسي (مشاهداتي في قسنطينة)، مرجع سابق.

(2) البهلي النيال (الحقيقة التاريخية)، مرجع سابق، ص 209 ـ 210.

8. جامع الأربعين شريفاً: ولا نعرف عنه الآن سوى أن السلطات الفرنسية قد حولته إلى محكمة للأحوال الشخصية الإسلامية. ولا ندري ما إذا كان قد استعمل قبل ذلك في غير غرضه الأصلي.

9. جامع البيازري: هذا الجامع اختفى، كما يقول ميرسيي دون ذكر السبب.

10. جامع الجوار: وقد هدم دون ذكر السبب.

11. جامع الجوزة: ويسمى أيضاً جامع سيدي أحمد زروق. والمعروف أن أحمد زروق البرنوسي كان يتردد على قسنطينة، قادماً إليها من المغرب الأقصى، كما جاء ذلك في كتاب (منشور الهداية). هذا الجامع «اختفى» أيضاً على يد الفرنسيين.

12. جامع خليل: هدمته السلطات الفرنسية أيضاً دون تسجيل السبب.

ونذكر الآن جملة من المساجد التي هدمت بصريح عبارة السيد ميرسيه الذي نشر ذلك سنة 1878، والمساجد هي: 13. سيدي الوردة الذي هدم لإنشاء الساحة المعروفة باسم ساحة نمور، وهو لقب ابن ملك فرنسا. 13. (مكرر). سيدي فرغان هدم لإقامة ساحة القصر. 14. سيدي قليو. 15. سيدي حسون. 16. سيدي حجام. 17. سيدي حيدان. 18. سيدي ياسمين. 19. سيدي قنيش. 20. سيدي كرامة. 21. سيدي محمد زواو (الزواوي). 22. سيدي حسن بن ميمون. 23. سيدي مفرج. 24. سيدي سبعين. 25. سيدي يحيى الفسيلي.

والملاحظ أن الأسماء كلها تبدأ بلفظ (سيدي) وهي لذلك تدل على أن صاحبها من أهل الولاية والصلاح عند العامة. فنحن نذهب إلى أن هؤلاء كانوا من صلحاء وأولياء قسنطينة القديمة. وقد أضاف السيد شيربونو تواريخ وفيات بعضهم مما يدل على قدم هذه المساجد. فهذا سيدي يحيى الفسيلي قد توفي سنة 676 هـ. وهذا سيدي حسن بن علي بن ميمون من آل القنفذ

المشاهير، وكان من الدرسين، وقد توفي سنة 664 هـ.

26. جامع سيدي فاريش (فارس؟): قال عنه شيربونو إنه قد هدم سنة 1848 لفتح طريق (ديموابيه)[1].

وهناك مساجد ذكر الباحثون أنها في وقتهم قد عطلت عن وظيفتها بفعل السلطات الفرنسية لأسباب مختلفة. وها نحن نذكر بعضها:

27. جامع سيدي أبي عبد الله محمد الصفار: هذا الجامع ذكر شيربونو أن السيدة ماكماهون[2] قد حولته إلى روضة للأطفال، ومن أجل ذلك رفعوا عليه الصليب الذي وضع في أعلى صومعته نكاية في المسلمين. وكان محمد الصفار من علماء الجزائر مبرزاً في الحديث الشريف. ويذكر شيربونو أنه توفي بالوباء الذي حدث سنة 750 للهجرة[3].

28. جامع سيدي علي بن مخلوف: لقد حدث له تغيير ثم هدم. وعلي بن مخلوف هو أحد الصالحين، توفي سنة 586 للهجرة. واقتطع من الجامع الجزء الأكبر فهدم لصالح (لوبلان) سنة 1851. ثم حولت قاعة الصلاة (المصلى) إلى اسطبل لخدمة فرقة العسكر المسماة الصبايحية النظامية. وكان يتبع هذا الجامع مدرسة وهي التي بقيت إلى سنة 1856، وفيها كانت تعقد الجمعية الأثرية[4] اجتماعاتها. أما الجامع فقد اختفى تماماً بفعل ما ذكرنا.

29. جامع سيدي علي التلمساني: وقد بني في القرن العاشر الهجري

---

(1) شيربونو (روكاي)، 1856 ـ 1857، مرجع سابق، 81.
(2) المارشال ماكماهون فيما بعد، حكم قسنطينة أولاً ثم أصبح حاكماً عاماً للجزائر، ثم رئيس جمهورية فرنسا بعد 1870. ومات 1893. وكانت زوجته تقوم بما يسمى بالأعمال الخيرية للجالية الأوروبية.
(3) شيربونو (روكاي)، 1856 ـ 1857، مرجع سابق، 91.
(4) هي الجمعية الأثرية لإقليم قسنطينة التي كانت تصدر مجلة (روكاي) المعروفة في البداية باسم الحولية (انوير). وقد تأسست الجمعية سنة 1853.

(سنة 954). ويذكر شيربونو أنه وجد كتابة تقول إنه بني «على يد سيدنا... القطب الرباني، سيدي علي التلمساني» في السنة المذكورة. ويبدو أن التلمساني كان من أهل العلم والتصوف. ولعله قد حل بقسنطينة قادماً من تلمسان، كما جرت عادة علماء وصلحاء الوقت في التنقل والترحال. وإلى جانب هذا الجامع كانت هناك زاوية تحمل نفس الاسم. وقد تحولت البناية كلها (الجامع والزاوية) إلى أيدي الفرنسيين. ففي سنة 1855 احتلتها (سيدات بون باستور) ثم هدمت.

وفي البحث الذي نشره ميرسييه نجد مجموعة من المساجد التي تحولت عن غرضها أيضاً، أي بعد ما كتب شيربونو بحوالي عشرين سنة. نذكر منها ما يلي:

30. مسجد بن علنّاس[1]: وقد اكتفى ميرسييه بقوله عنه إنه حول عن غرضه الإسلامي. وكذلك ذكره الشريف مقناوة.

31. مسجد سيدي الجليس: تحول إلى مدرسة عربية ـ فرنسية تابعة للإدارة الفرنسية. ومن معلميها الشيخ محمود كحول المعروف ابن دالي، وهو المفتي المغتال سنة 1936.

32. مسجد سيدي الرماح[2]: قال عنه إنه قد حول إلى مدرسة للبنات المسلمات، والمقصود أنه أصبح تابعاً للإدارة الفرنسية التي أعطته إلى إحدى السيدات الفرنسيات فأقامت فيه ما يسمى ورشة atelier لتعليم الخياطة والطرز لخدمة السياحة والاقتصاد الفرنسي، وليس لتعليم المسلمات، كما قد يفهم.

وهناك مساجد أخرى جاءت في مقالة الشريف مقناوة المنشورة عام 1930 والمعتمدة على سجل قائد البلاد (رئيس البلدية) لسنة 1848. وكان السجل قد أشار إلى اثنين وعشرين مسجداً في قسنطينة عند الاحتلال، وكلها جرت تسميات الموظفين لها، ثم أخذت تتغير أحوالها بالهدم والتعطيل وتبادل الأيدي. ولا نريد تكرار أسماء المساجد التي ذكرت سابقاً، وإنما

(1) جاء في رحلة الورتلاني، ص 694 أن اسمه (سيدي أحمد عين الناس).
(2) كذا ذكره الورتلاني أيضاً، مرجع سابق.

نكتفي بما لم يذكر، وهي:

33. مسجد سيدي الشاذلي، بعد ثلاث تسميات للموظفين، اندثر ولا وجود لأثره. والغالب أنه هدم.

34. سيدي علي الطنجي، بعد تسميتين له، أصبح لا وجود له، دون ذكر كيف اختفى.

35. سيدي بو شداد، نفس الملاحظات السابقة، أي الاختفاء والسكوت عن حاله.

36. سيدي عفان، مسكوت عنه، بعد تسميتين للموظفين، ونفهم من بعض الكتابات المعاصرة أنه بقي دون هدم[1].

37. سيدي محمد بن ميمون، نفس الملاحظة التي تخص ما قبله.

38. سيدي علي القفصي، أصبح لا وجود له بعد تسمية واحدة، أي أنه كان قد هدم مبكراً.

39. سيدي إبراهيم الراشدي، نفس الملاحظة التي تخص ما قبله.

40. سيدي فتح الله، مسكوت عن مصيره. وتوجد له تسمية واحدة. وعائلة فتح الله بقيت معروفة في المدينة حتى بعد الاحتلال. انظر العطار (تاريخ حاضرة قسنطينة).

41. سيدي فليسه، لا وجود لأثره، ولا توجد تسمية له.

42. سيدي هواهوارن (كذا)، أيضاً لا أثر له. ولا يعرف ماذا حدث له. ولا شك أن هناك تحريفاً في الاسم.

43. سيدي قيس، وكان في سنة 1930 مقراً للزاوية العمّارية. ووجدت له تسمية واحدة في السجل المذكور.

44. سيدي مفرج[2]، بعد تسمية واحدة، اختفى دون أن نعرف كيف ذلك. (انظر قائمة ميرسييه، سابقاً).

---

(1) محمد الساسي (مشاهداتي في قسنطينة)، 1955.

(2) كذا جاء ذكره في رحلة الورتلاني، ص 694.

45. سيدي محمد (عبد الله) الشريف، كذلك اختفى بعد تسمية واحدة.

46. سيدي نقاش، اختفى أيضاً، دون الإشارة إلى التسمية لموظفيه.

فأنت تلاحظ كيف آل مصير مجموعة من المساجد بين 1837 و1878، أي تاريخ الاحتلال والتاريخ الذي كتب فيه ميرسييه مقالته عن المعالم. ونفهم من بحث الشريف مقناوة أن المساجد المذكورة كانت موجودة سنة 1848 بدليل تسمية الموظفين لها في سجل قايد البلاد[1]. فخلال ثلاثين سنة (1848 ـ 1878) جرت مجزرة كبرى للمعالم الإسلامية في قسنطينة، إضافة إلى الاستيلاء على أوقافها. وهي الفترة التي أحس فيها الفرنسيون أنهم أصبحوا سادة البلاد وأن الشعب الجزائري قد غلب على أمره.

وقبل أن ننهي الحديث عن مساجد قسنطينة نذكر بعض الملاحظات: الأولى هي أن فتح الطريق المعروف بالطريق الوطني (في عهد الفرنسيين) قد أدى إلى هدم العديد من المباني الدينية، ومنها المساجد، وغير الدينية كالمنازل والأسواق. وكان أثره على هذه المباني كأثر ليسي الجزائر على المباني المجاورة له، كما هدم الفرنسيون المساجد التي كانت بقرب دار أحمد باي التي هدموها أيضاً وكانوا يسمونها ثكنة الإنكشارية، وكذلك المنازل التي حولها[2].

---

(1) الشريف مقناوة «سجل قايد البلاد» في مجلة (روكاي)، 1930، ص 5 ـ 7. جاء في المقال أيضاً أسماء المساجد الآتية: الجامع الكبير وصالح باي (سيدي الكتاني) ورحبة الصوف وسيدي الأخضر والمناطقي وعلناس. انظر سابقاً. ورقم 45 سماه الورتلاني: سيدي أبي عبدالله الشريف، وأبو عبدالله كنية من اسمه محمد. ومن المساجد الأخرى التي ذكرها الورتلاني: سيدي عبد اللطيف (المسبح؟). وسيدي عبد المؤمن، وسيدي عبد الكريم الفكون، وسيدي عمر الوزان «وغيرهم ممن لا يحصى».

(2) انظر ميرسييه، مرجع سابق (روكاي، 1878)، ص 55. وهو يذكر أن الفرنسيين مدّوا الطريق الوطني (شارع ابن المهيدي اليوم) ليصل ساحة فاليه بباب القنطرة، وسوق الحبوب مع محطة القطار، وطريق سكيكدة مع طريق باتنة. أما تغيير وجه المدينة فله مكان آخر.

والملاحظة الثانية هي أن هذا الهدم والتصرف قد وقع بين 1837 و1878. ولا نملك الآن الوثائق التي تتحدث عن الهدم الذي توالى بعد ذلك. أما الملاحظة الثالثة فهي أن أوقاف هذه المساجد كلها قد استولت عليها الإدارة الفرنسية، كما ذكرنا، ومن ثمة حدث الإهمال والاضمحلال للمباني الدينية في غير قسنطينة. والملاحظة الأخيرة هي أن بعض المساجد التي ذكرناها كانت في نفس الوقت جزءاً من بناية تضم الزاوية والضريح الخ. كما هي العادة.

* * *

وبجاية كانت من المدن التي تعرضت هي ومساجدها للتخريب. ولدينا وصف لما حدث لها كتبه شارل فيرو سنة 1859، وقد مضى عندئذ على الاحتلال قرابة ثلاثين سنة. وبعد ذلك قد يكون حدث لما بقي من المساجد تخريب آخر أزالها من الوجود. والمعروف أن بجاية قد احتلت سنة 1833. ويذكر فيرو أن من بين أحيائها الواحد والعشرين هدم خمسة عشر، أي قبل سنة 1859، وهذه هي أسماء الأحياء المهدمة: 1 ـ البريجة. 2 ـ سيدي بوعلي. 3 ـ الشرشور. 4 ـ القنيطرة (قرب زاوية سيدي محمد التواتي الشهير). 5 ـ باب اللوز (خرب جزء منه). 6 ـ باب المرقوم (خرب جزء منه وهو مقابل لجبل خليفة). 7 ـ غريب بخشى (خرب جزء منه). 8 ـ سيدي عبد الحق الإشبيلي المتصوف والعالم الشهير. 9 ـ دار الصنعة (سيدي الصديق). 10 ـ عين آمسيون. 11 ـ عين يلس. 12 ـ عين بوخليل. 13 ـ سيدي الحيمي. 14 ـ ابن درّة. 15 ـ تيغلت[1].

ومن الملاحظ أن سقوط هذه الأحياء والأبواب يؤدي حتماً إلى سقوط المساجد والبنايات الدينية المجاورة، لأن لبجاية أيضاً قصبتها كالعاصمة، فكان البناء متقارباً ومدعوماً بعضه ببعض، فإذا سقط جزء منه تداعى الباقي وسقط مثله.

أما المساجد التي هدمت في بجاية قبل سنة 1859 أو حولت عن غرضها فنوجز ذكرها فيما يلي (لأنه ليس لدينا وصف لتاريخ بنائها ولا

(1) شارل فيرو، المجلة الإفريقية .R.A، 1859، 299.

لأوقافها بالطريقة التي وصف بها ديفوكس مساجد الجزائر):

1. **الجامع الكبير**: وكان يقع في القصبة نفسها. وقد استولت عليه السلطات الفرنسية وحولته إلى ثكنة عسكرية ثم مستودعاً للمواد العسكرية، ولا ندري مصيره بعد ذلك.

2. جامع سيدي الموهوب. 3. جامع صفية. 4. جامع عين يلس. 5. جامع البريجة. 6. جامع سيدي البصرومي. 7. جامع سيدي عبد الهادي. 8. سيدي الخضر. 9. سيدي المليح (وهو يقع حول حصن البوّاق الذي خرب أيضاً). 10. سيدي بوعلي[1]. 11. سيدي حماني (خرب 1849). 12. سيدي عيسى. 13. أم عالمة (حليمة؟).

وإلى جانب هذه المساجد التي خربت َتماماً، ذكر فيرو بعض المساجد التي خرّبت جزئياً أو كانت في حالة خراب عندما كان يكتب، نتيجة الإهمال. كما ذكر مجموعة أخرى حولتها السلطات الفرنسية إلى مصالح عسكرية وغيرها. من ذلك هذه المساجد المستقلة أو التابعة لإحدى الزوايا، وهي:

14. مسجد زاوية الشيخ التواتي، فقد استولت عليه السلطات العسكرية وحولته إلى ثكنة.

15. مسجد لالله فاطمة الذي تحول مع الزاوية إلى سكنى عسكرية.

16. مسجد أحمد النجار الذي أصبح هو والزاوية ثكنة عسكرية.

17. مسجد سيدي أبي زكريا يحيى، استولت عليه إدارة الحرس الفرنسية.

وهناك عدة بنايات ومساجد قال عنها فيرو إنها ما تزال في يد المسلمين أو هي في حالة خراب وإهمال دون أن يذكر ما إذا كان الفرنسيون قد استولوا عليها قبل ذلك (1859). وهي:

18. جامع السيدة (في حالة خراب). 19. سيدي محمد أمقران. 20.

---

(1) علق فيرو على هذا الاسم فقال: إن سيدي أبا علي كان أحد القضاة المشاهير في عهد المولى الناصر. وإلى جانب المسجد كانت زاوية يوجد بها بئر يسمى زمزم.

سيدي الصوف (في يد المسلمين). 21. بابا سفيان التسوري. 22. سيدي الصديق (في يد المسلمين). 23. سيدي يحيى القرطبي (في حالة خراب). 24. لالله القوراية في أعلى الجبل الذي يحمل نفس الاسم. 25. جامع السوق (مسكوت عنه)[1].

لقد كان استيلاء الفرنسيين على أوقاف هذه المساجد هو السبب الرئيسي في خرابها. وكان استعمالها أيضاً من قبل السلطات العسكرية سببًا آخر في إتلافها وإهانتها. وكان لهدم الأحياء المذكورة (واحد وعشرون حياً) أثر كبير على المساجد والأوقاف معاً. ثم أدى خروج المسلمين من المدينة ساعة الاحتلال وبعده بسنوات، سيما عند انتفاضة الشريف بوبغلة وغيرها، إلى إهمال المساجد والزوايا مما جعل الفرنسيين يستبدون بها ويعيثون فيه فساداً ولا يراعون لها حرمة. وقد ذهبت معها ثروة من العلم والكتب والكتابات الأثرية والزخارف والفنون المعمارية. ونتوقع أن تكون حالة ما بقي منها بعد 1859 قد ازدادت سوءاً لغطرسة الإدارة الاستعمارية، سيما بعد 1870، مما جعل مدينة بجاية تفقد بالتدرج طابعها العربي ـ الإسلامي وتصبح تقريباً مستوطنة فرنسية.

* * *

ولم تتأثر مساجد المدن الأخرى بالاحتلال كما تأثرت مساجد المدن التي ذكرنا حتى الآن. فهذه عنابة التي عانت قصبتها أيضاً من الاحتلال منذ 1831، كانت تضم مجموعة من المساجد، وقد تحدث عنها سنة 1889 السيد بابييه[2]، وذكر أنه كان بعنابة حوالي 37 مسجداً. ويهمنا منها هنا مصير هذه المساجد. والظاهر أنها جميعاً قد خربت وهدمت نتيجة الإهمال وانعدام مداخيل الصيانة بعد اغتصاب الأوقاف. والمساجد الباقية إلى 1889

---

(1) فيرو، مرجع سابق، 299 ـ 302. عن سيدي الصديق انظر سابقاً، حي دار الصنعة، لعله هو.

(2) بابييه Papier «جامع عنابة» في المجلة الإفريقية .R.A، 1889، ص 312 ـ 320.

هي: جامع صالح باي ويسمى أيضاً بالجامع الجديد، وثمة جامع آخر بناه أيضاً صالح باي ويسمى جامع أبي رفيسة، ثم جامع سيدي أبي مروان. وأما المساجد الأخرى فقد آلت إلى إدارة أملاك الدولة وهدمت.

وجامع سيدي أبي مروان كان أعظم مساجد عنابة لضخامته ولاحتلاله موقعاً هاماً يشرف على البحر الأبيض من جهة ويطل على المدينة من جهة أخرى، وهذا الجامع قد هدمه الفرنسيون أيضاً مع كل توابعه ـ الضريح والزاوية والمسجد ـ بما في ذلك المنازل المجاورة، ليجعلوا مكانه مستشفى عسكرياً ولم يتركوا من الجامع سوى جزء صغير وقبة داخل المستشفى لتكون هي كنيسته (أي المستشفى). ولكي تزيل الإدارة الفرنسية كل أثر للإسلام فيه علقت على سطح صومعة الجامع ساعة وتمثالاً لديك يتحرك مع حركة الرياح. وكانت الصومعة المربعة الجوانب ترتفع حوالي عشرين متراً، وكانت ذات طابقين. ومن التناقض أن الفرنسيين فعلوا ذلك بجامع سيدي أبي مروان في الوقت الذي احتفلوا فيه احتفالاً منقطع النظير بإرجاع بقايا القديس أوغسطين من فرنسا، وجاء معها عشرات القساوسة على ظهور المراكب المتزاحمة إلى عنابة. ووجدوا في استقبالهم الأسقف دوبوش وعساكر المارشال بوجو يدقون الطبول تحت أقواس النصر[1]. ومع ذلك كانوا يتهمون المسلمين بالتعصب الديني.

وكان مصير **جامع أبي رفيسة** (جامع صالح باي) لا يختلف كثيراً عن مصير جامع سيدي أبي مروان، فقد حجبه الفرنسيون بواجهة ضخمة سنة 1852 بلغت أربعين متراً طولاً، وأقاموا عند ذلك أقواساً وعرصات في ساحة أسموها (ساحة السلاح) حيث كان المسجد. وتبلغ مساحة الجامع حوالي 85 متراً في شكل مستطيل و12,75 متراً عمقاً و14,50 متراً عرضاً. وكانت له اثنتا عشرة عرصة مزدوجة، محيط كل منها 1,05 م في القاعدة، و3,28 م ارتفاعاً.

---

(1) انظر عن هذا الاحتفال بوجولا (دراسات إفريقية)، وبيلي (عندما أصبحت الجزائر..) وفصل الاستشراق من هذا الكتاب.

وكان جامع أبي رفيسة من جوامع الخطبة، ويقع إلى جانبه مجلس القضاء، وزاوية (مدرسة) ملتصقة به كما هي التقاليد. ويقع محرابه ومنبره على الجانب الأيسر منه. وكان خشب المنبر مدهوناً باللونين الأحمر والأخضر، شأن كل الخشب الذي في الجامع. وله عين جارية (سبالة أو حنفية) للوضوء. أما منارته فكانت مدورة وتقع على الزاوية الشمالية الشرقية منه، وطولها 15,14 م، ومحيطها 5,65 م. وقد توقف صوت المؤذن في الجامع منذ سكن الفرنسيون حوله، وهكذا لم يعد المصلون يسمعون صوته الداعي للصلاة. ويقول بابييه إن بالجامع بعض الزخارف التي ترجع إلى 1855، ولا سيما في القبة الرئيسية منه وفي المحراب، وقد تبرع بها أغنياء السكان، وبعضها جاء من بقايا جامع سيدي أبي مروان. ولا ندري الآن ما هي هذه الزخارف. وهناك نقيشة على المرمر تخلد أبياتاً شعرية. وهذه النقيشة تقع خارج الجامع وهي ملتصقة بحائطه. وهي في خمسة أبيات تمجد صالح باي صاحب الفضل في بنائه[1].

والغريب أن محمد بيرم الخامس الذي دخل عنابة مرتين، إحداهما كانت سنة 1295 هـ، اكتفى من وصف مساجدها بواحد وهو الجامع الكبير (؟) وقال إنه قائم الذات والصفات مثل جوامع تونس، نظيفاً ومحروساً ومفروشاً بالحصير، وقد سكت عن المساجد الأخرى، فلم نعرف منه ماذا حدث لها[2] فهل قصد بذلك جامع أبي رفيسة؟ وهل كان يجهل إلى ذلك الحد مصير جامع سيدي أبي مروان؟

وفي القل كان أحمد القلي (وهو أحد القادة) قد بنى الجامع الذي

(1) انظر بابييه «جامع عنابة» في المجلة الإفريقية، 1889، ص 312 _ 320. وكذلك باتورنيه في نفس المصدر، 1890، ص 266. وقال بابييه إن التاريخ غير معروف للنقيشة ثم صحح نفسه في العدد الموالي بأنه 1791/1206 وهو نفس التاريخ الذي ذكره باتورنيه. انظر أيضاً الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(2) محمد بيرم (صفوة الاعتبار. .) 4/4 _ 5.

أصبح معروفاً بالكبير، حوالي 1756. ثم تولى بعد ذلك حكم قسنطينة. وكانت للجامع منارة تَبْلُغ أربعين درجة. وأوقف أحمد القلى عليه أوقافاً هامة بلغت عشرين دكاناً على الأقل. ولم يقل فيرو شيئاً عن مصير هذا الجامع بعد الاحتلال. ولكنه قال إن القل كانت تحتوي على خمسة عشر مسجداً بالإضافة إلى جامع القلى. وأخبر أن الناس يطلقون عليها اسم الجوامع. وهي جوامع: سيدي بوحديد، وسيدي الأخضر، وسيدي إبراهيم، وسيدي التواتي، وسيدي أحمد، وسيدي علي، وسيدي عبد السلام، وسيدي مسعود، وسيدي عزيز، وسيدي عمار، وسيدي مصباح، وسيدي الزاوش، وسيدي شنوف. وفي سنة 1875 قال إنه لم يبق من هذا العدد الكبير من الجوامع سوى أربعة استطاعت، في نظره، أن تقاوم عوادي الزمن! ولعل البعض من الباقي لم يستطع أن يقاوم أيضاً بعد ذلك[1].

* * *

أما بسكرة وغيرها من مدن الجنوب فلم تتعرض مساجدها، حسب علمنا، إلى الهدم والاحتلال، وإنما عانت ما عانته المساجد الأخرى من الاستيلاء على الأوقاف، والإهمال. ومثل ذلك وقع لجامع سيدي عقبة ببلدة سيدي عقبة الواقعة اليوم في ولاية بسكرة. وقد كان لبسكرة نفسها سبعة عشرمسجداً سنة 1880، بعضها يرجع إلى قرون خلت مثل جامع سيدي الجودي[2]. وفي شكوى من أهالي بسكرة إلى السلطات الفرنسية أن هذه

---

(1) فيرو (تاريخ مدن إقليم قسنطينة: فيليب فيل - سكيكدة)، 1875، ص 169 - 170. وقد أغفل ذكر اثنين من الخمسة عشر. كما أنه لم يذكر ما هي الجوامع الباقية في عهده.

(2) الستة عشر الباقية هي: 1 - سيدي علي المقري. 2 - سيدي منصور. 3 - سيدي الصحابي. 4 - سيدي الداودي الفوقاني. 5 - سيدي الداودي السفلى. 6 - سيدي زوال. 7 - سيدي كوفي. 8 - سيدي بلقاسم. 9 - سيدي صالح أحمد. 10 - سيدي علي دليل. 11 - سيدي حيواني. 12 - سيدي إبراهيم العمري. 13 - سيدي هاني. 14 - سيدي أمعمر. 15 - سيدي موسى. 16 - سيدي العاجن. هذه المعلومات من تقرير رسمي بالفرنسية موجود في المؤسسة الوطنية للوثائق بالجزائر. وقد أطلعني عليه السيد أحمد مريوش مشكوراً. انظر أيضاً سيمون H. Simon «ملاحظات على =

المساجد كانت في حالة إهمال فظيع، وأنهم عجزوا عن القيام بها لحرمانهم من أوقافها.

والمعروف أن وادي ميزاب كان يضم مجموعة من المساجد، منها الكبير والصغير. وليس في بلاد ميزاب زوايا بالطريقة المعروفة في المناطق الأخرى. ولذلك فإن كل المساجد في ميزاب قائمة بذاتها. وقد نص الاتفاق الذي وقع بين أهل ميزاب والفرنسيين سنة 1853 على احترام الدين والعادات والتقاليد في المنطقة. ولذلك لا نتوقع أن يكون الفرنسيون قد اعتدوا على مساجد ميزاب كما فعلوا في بعض المناطق الأخرى، على الأقل إلى سنة 1882 تاريخ احتلال ميزاب. وقد كان أهل ميزاب حريصين على صيانة مساجدهم، ولكن الفرنسيين طبقوا عليها نفس القوانين بالنسبة للأوقاف، فقد استولوا هنا أيضاً على أوقاف المساجد وضموها إلى أملاك الدولة الفرنسية. ورغم ذلك، فإن أهل ميزاب أبقوا على مساجدهم في حالة جيدة فلم تتعرض للخراب والتلف نتيجة الإهمال والحرمان من الأوقاف، كما حدث في بعض الجهات الأخرى. والمساجد في ميزاب كانت للمذهبين الإباضي والمالكي.

وتوجد مساجد إباضية في جهات أخرى مثل تماسين. فقد ذكر بيربروجر منذ حوالي سنة 1851، أن بها مسجداً (لمرابط) ميزابي، اسمه باعيسى[1]. وقريب منه كان يقع الجامع الكبير وهو للمذهب المالكي، ولكن منارة هذا الجامع اعتراها الهرم فأصبحت مهددة بالسقوط فأسقطت سنة 1858. وكان ذلك غداة احتلال الواحات الشرقية، ومنها تماسين.

ولم يكن الفرنسيون قد احتلوا وادي ريغ إلا سنة 1854. والجامع

= مقام سيدي عقبة» في المجلة الإفريقية، 1909 ص 26 ـ 45. وكان سيمون حاكماً لدائرة توقرت.

(1) يذكر تقرير بيربروجر أيضاً أن إحدى القباب تحمل اسم الحاج باحمون ـ الولي الميزابي، وهي تقع خارج المدينة في الزاوية الشرقية من ضاحية الحفائرة، ولكن المعروف أن بني ميزاب لا يمارسون التصوف الشائع عند غيرهم من المسلمين.

الكبير في تماسين قديم البناء يرجع تاريخه إلى سنة 817 (1414) حسبما هو مسجل على بابه عندئذ، وقد بناه أحمد بن محمد الفاسي الذي يبدو أنه كان من المغرب الأقصى. (كان أصل بني جلاب، حكام وادي ريغ، من بني مرين). أما الجامعان الآخران فهما جامع الحاج عبد الله، وقد اعتبره بيربروجر أجمل مساجد تماسين، ثم جامع الحاج علي الينبوعي، شيخ الطريقة التجانية[1]. وقد وصفه دوفيرييه[2]، وهو مسجد تابع للزاوية.

ولتقرت ووادي سوف مساجد معتبرة وبعضها قديم ويعد من الآثار الهامة. ولكن سياسة الاستيلاء على الأوقاف جعلت الناس لا يقبلون على التبرع للمساجد مما أدى إلى إهمالها وعدم صيانتها، لأنها أصبحت جميعاً تحت نظر ومسؤولية السلطة الفرنسية، مادياً ومعنوياً. كما أن تدجين الأيمة والخطباء جعل الناس يشكّون في خدماتهم وإخلاصهم للدين. ولذلك التجأ العامة إلى الطرق الصوفية وأخذوا يتبرعون لها سراً وعلانية اعتقاداً منهم أن الخلاص سيكون على يدها وليس على يد أيمة المساجد، الذين أصبحوا أدوات في يد السلطة الفرنسية إن شاءت عينتهم وإن شاءت عزلتهم.

وكانت تقرت هي عاصمة وادي ريغ ومقر سلطنة بني جلاب ومهبط القوافل العابرة للصحراء، ومتجر الحجاج، قبل الاحتلال. كما أن الزاوية التجانية منذ تمركزت (في تماسين) على يد الحاج علي الينبوعي قد جلبت الزوار من مختلف الجهات. وكان ذلك مدعاة لنشأة المساجد في المنطقة ـ ولعل وجود الزاوية التجانية ثم القادرية (في آخر القرن) قد خفف من عبث الفرنسيين بالمساجد. وفي تقرت الجامع الكبير أو العتيق، وفيه كتابات ترجع إلى عهد بني جلاب، وقد جدده إبراهيم الجلابي.

وكانت سوف كذلك معبراً للتجارة والسلع المحملة بين تقرت وتونس

---

(1) هذا التقرير رفعه بيربروجر إلى وزير الحربية الفرنسي فرخص الوزير بنشر جزء منه فقط، ونشرته (المجلة الشرقية والجزائرية)، عدد 2 (1852) 86 ـ 89.

(2) انظر كتابه (اكتشاف الصحراء)، باريس، 1864.

وبين إفريقية وشمال الجزائر. وقد تحدثت الوثائق عن مساجدها المنسوبة للصالحين، ومنهم شيوخ الشابية. وفي (كتاب العدواني) آثار من ذلك، ثم (كتاب الصروف) للعوامر، و (تقاييد) الشيخ التليلي. واهتم بذلك الضباط الفرنسيون الذين كتبوا مؤلفات خاصة (مونوغرافات) عن سوف، مثل الضابط ف. فيليب، والدكتور ايسكار، وكوفيه، وباطايون، وجوس. وفي هذه المؤلفات أوصاف للحياة الدينية في سوف، ولا سيما المساجد، وعددها في كل بلدة، وتاريخ إنشائها، وحالتها. ولكن يلاحظ على هذه المساجد (مثل كل مساجد الجنوب) أنها بسيطة في بنائها وهندستها، وأنها قليلة الأوقاف، وأن أيمتها كانوا تحت رقابة المكتب العربي (العسكري) سواء كانوا يتقاضون أجوراً من المكتب أو من عامة الناس. أما الاعتداء على المساجد بالهدم والتعطيل فلم تعرفه حسب علمنا، مساجد سوف ولا مساجد الجنوب على العموم[1] ربما لعدم الحاجة إليها.

---

(1) انظر كتاب العدواني من تحقيقنا. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996. و (الصروف) للعوامر، ط. تونس، 1974. وقد اطلعنا عند الشيخ التليلي على تقاييد هامة سيما عن مساجد قمار. ورجعنا إلى المؤلفات الفرنسية المذكورة عن سوف، خصوصاً كوفيه في المجلة الجزائرية SGAAN، 1934، ص 15 وما بعدها. وجوس (نشرة هيبون) رقم 22، 1886، وايسكار، نفس المصدر، 24، 1886 ـ 1890. وأفادني الشيخ التليلي بالقائمة التالية لمساجد سوف نَقْلاً عن نسخة ترجع إلى الشيخ مصطفى السالمي: مسجد الزقم (966هـ)، مسجد تاغزوت (988هـ)، مسجد قمار (1006هـ)، مسجد سيدي المسعود الشابي بالوادي (1009هـ)، مسجد كوينين (1043هـ)، مسجد أولاد خليفة بالوادي (1108هـ)، مسجد سيدي عبد الرزاق بالوادي (1159هـ)، مسجد أولاد حمد بالوادي (1199هـ)، مسجد سيدي عبد القادر بالوادي (1219هـ)، مسجد سيدي سالم بالوادي (1239هـ)، مسجد سيدي موسى بالوادي (1280هـ). ويقول الشيخ التليلي إنه لا يثق كثيراً بهذه التواريخ، وهي لا تشير إلى تواريخ التجديد.

وإليك أسماء مساجد قمار وحدها) مسجد سيدي المسعود الشابي، ومسجد بيت الشريعة، ومسجد سيدي إبراهيم، ومسجد الزرياطة، ومسجد سيدي سعيد، ومسجد العمامرة، ومسجد سيدي عبد الرحمن الحطابي (قيل إنه أقدم المساجد إذ يرجع إلى =

وما قلناه عن بسكرة وسوف وتقرت نقوله أيضاً عن ورقلة والأغواط وبوسعادة[1]، فكل مدينة من هذه المدن لها مساجدها العتيقة المصانة بالأوقاف قبل الاحتلال، ولكنها تعرضت بعده إلى الإهمال.

ويبدو إن إقليم قسنطينة كان أحرص الأقاليم على بناء المساجد، فالإحصاء يذكر أن هذا الإقليم كان يضم قبل الاحتلال 837 مسجداً قديماً. وبالإضافة إلى ذلك بنى الناس 46 مسجداً منذ الاحتلال، بينما لم يبن أهل إقليم العاصمة (الوسط) سوى ستة مساجد جديدة، وأهل إقليم وهران ثلاثة فقط، منذ الاحتلال. فمجموع ما في إقليم قسنطينة من المساجد سنة 1853 هو 883 مسجداً[2]. ولا ننسى أنه في التاريخ المذكور كانت مناطق عديدة من الإقليم لم تخضع بعد للاحتلال الفرنسي ولا يجري عليها الإحصاء.

= 757 هـ)، ثم مسجد فشّير، ومسجد الطلبة، ومسجد الرحبة، ومسجد النخلة. من كناش الشيخ التليلي (الفوائد المنثورة)، وصلتني المراسلة منه في شهر يناير، 1996.

(1) قرأنا في حوليات معهد الدراسات الشرقية، م 10 (1952)، ص 434 أن السيد جاكمان D. Jacquemin ألقى محاضرة عن «المساجد المالكية في ورقلة»، وذلك في 27 أبريل سنة 1952. ولكننا لم نطلع على نص المحاضرة. أما بالنسبة لمساجد بوسعادة فقد ذكر البارون هنري أوكبتان في «مذكرة عن بوسعادة» أن بها ثمانية مساجد بدون منائر. وذكر منها: جامع الدرويش، وجامع الخرخلات (النخلة؟)، وجامع الأعشاش، وجامع الشرفة، وجامع أولاد حميدة، وجامع أولاد زروم، وجامع الأممين، ثم جامع أولاد عتيق. وأسماء الجوامع تتماشى أيضاً مع أسماء الأحياء الموجودة فيها. انظر المجلة الإفريقية، .R.A، 1862، ص 51 ـ 52. وهذا تاريخ مبكر، ولا بد أن تكون بوسعادة قد شهدت بناء مساجد أخرى بعد ذلك. ومما ذكر أوكبتان أن الجيش الفرنسي قد احتل الجامع الكبير واحتمى به. فأيها يعني بالجامع الكبير؟

(2) ب. بوليربي (المجلة الشرقية والجزائرية)، عدد 3، 1853، 60 ـ 61.

مساجد إقليم وهران

في الإحصاء العام الذي ختمنا به الفقرة السابقة جاء أن إقليم وهران (الغرب) كان يضم 151 مسجداً سنة 1853، منها فقط ثلاثة بنيت في عهد الاحتلال. وهذا الرقم (151) وإن كان أكبر من رقم إقليم العاصمة (الوسط) الذي شهدت مساجده تهديماً لا نظير له، فإنه أقل بكثير من رقم مساجد إقليم قسنطينة (الشرق) وهو 873 مسجداً[1]. والملاحظ أن مساجد إقليم وهران كانت أقل تعرضاً للهدم والتحويل والتعطيل من غيرها. فإذا استثنينا مدينتي وهران ومعسكر فإن مساجد الإقليم الغربي بقيت على عهدها تقريباً. أما من حيث الإهمال والحرمان من الأوقاف وإفقار العلماء فقد جرى لها ما جرى للأخريات.

وتواريخ الاحتلال للمدن الغربية مختلفة، ويرجع ذلك إلى أن الفرنسيين وضعوا قدمهم منذ الشهور الأولى في المرسى الكبير ثم مدينة وهران، ثم مستغانم. أما المدن الداخلية فقد كانت تحت يد الأمير عبد القادر حوالي عشر سنوات. وقد أدت حملة كلوزيل سنة 1835 ـ 1836 إلى احتلال مؤقت لمدينتي معسكر وتلمسان ثم جلا عنهما الفرنسيون بمقتضى معاهدة التافنة (1837) ورجعتا إلى الأمير. وبذلك حافظت المدن الغربية على طابعها الإسلامي إلى استئناف الحرب بين الأمير والعدو في نهاية سنة 1839. ولم يحتل الفرنسيون مليانة وشرشال إلا سنة 1840، ثم احتلوا معسكر وتلمسان سنة 1842، وتيارت 1843، وهكذا. وإلى هزيمة الأمير عبد القادر 1847، بقيت الحرب دواليك بين الطرفين فلم يكن للفرنسيين مجال لإقامة المستوطنات وهدم الأحياء ومد الطرقات وإقامة المنشآت العامة

---

(1) نفس المصدر. لاحظ أن الإحصاء يعطي لإقليم الغرب رقماً أقل في عدد الزوايا أيضاً، وهي 45 بينما الرقم المعطى لإقليم الجزائر هو 157 زاوية، وإقليم قسنطينة 57 زاوية. ولكن لا يجب الاطمئنان الكامل إلى هذه الأرقام، لأن الناحية الغربية معروفة بكثرة الزوايا والمرابطين.

على ذوقهم، كما فعلوا في بعض المدن الأخرى. ولكن هذه الحرب الطويلة في المدن وما حولها أدت إلى أضرار أخرى بالحياة الدينية والمدنية، ونعني بذلك خروج السكان من المدن كلما تبدلت الأيدي عليها. فإن مدينة مثل وهران لم يبق فيها حين دخلها الفرنسيون أكثر من خمسمائة فرد. وحين دخل كلوزيل مدينة معسكر وجدها خالية من سكانها، وكذلك حين دخل تلمسان إذ لم يجد فيها إلا عناصر كانوا غير راضين بحكم الأمير (الكراغلة) فذاقوا وبال الحكم الفرنسي بفرض كلوزيل ضريبة حرب عليهم لا قبل لهم بها.

ومدينة وهران كانت آخر عاصمة إقليمية للإدارة العثمانية. وكانت مساجدها نسبياً قليلة لأنها حديثة العهد بالحكم الإسباني أيضاً[1]. وبين العهدين الإسباني والفرنسي بنى المسلمون بعض المساجد. كما أن مدينة وهران عرفت منذ القديم بمساجدها العتيقة. وإذا كانت مساجدها القديمة قد عانت على يد الإسبان فإن مساجدها الحديثة قد عانت على يد الفرنسيين. ومن المساجد الحديثة جامع خنق النطاح الذي حرفه الفرنسيون إلى (كارقانطة)، وهو المسجد الذي بناه الباي محمد الكبير بعد الفتح (1792). ويقول أوغسطين بيرك عن جامع خنق النطاح إنه ذو طابع أندلسي وله زخرفة تقليدية ولكنه منفتح على الطبيعة بشكل يثير الدهشة[2]. ولكن هذا الجامع قد تضرر بفعل الاحتلال. فقد قال عنه باللو (1904) إنه كان خارج المدينة، وله شكل مربع وأنه كان نصف مهدم. ونسبه إلى محمد الكبير أيضاً. وأخبر أن مصلحة الآثار قد «أنقذته» من أيدي الهدامين[3].

(1) خرج منها الإسبان سنة 1792 بعد الفتح الذي وقع على يد الباي محمد الكبير.

(2) بيرك (كراسات الاحتفال المئوي)، ص 99. ويقع المسجد في سهل يحمل نفس الاسم شرقي مدينة وهران. وقد دفن فيه بانيه الباي محمد بن عثمان. وكانت له منارة متوسطة ومنبر و14 عرصة. وقد حوله الفرنسيون إلى مسكن للمهاجرين الإسبان، وظل بعيداً عن العبادة إلى الخمسينات من هذا القرن حين أعطوه إلى من أخذ يعلم فيه القرآن. (من مراسلة مع الأخ يحيى بوعزيز، مارس 1996).

(3) ألبير باللو «الفن الإسلامي في الجزائر» في المجلة الإفريقية، 1904، ص 175.

وكان دوبوش الذي تولى أسقفية الجزائر الجديدة متحمساً لتحويل المساجد إلى كنائس واستعادة الكنيسة القديمة التي عفى عليها الإسلام في نظره. ففي سنة 1839 حول دوبوش أحد مساجد وهران إلى كنيسة وأطلق عليها اسم كنيسة (سانت كروا) أو الصليب المقدس. ورغم وجود عدد من الكنائس التي تركها الإسبان أو بناها الفرنسيون، فإنها لم ترض رغبة دوبوش في تحويل الجامع إلى كنيسة ليشفي غليله. وكان خليفته الأسقف بافي Pavy، قد قلده في ذلك أيضاً حين حول مسجداً آخر إلى كنيسة سماها (سان اندري)، وكان ذلك بعد سنة 1850[1]. وهذا المسجد هو الذي بناه مصطفى بوشلاغم سنة 1708، وهو باي الغرب عندئذ. وكانت للمسجد أسماء مثل مسجد البرانية ومسجد بني عامر. وقد هدمه الإسبان بعد احتلالهم الثاني لوهران وأقاموا عليه برج قورد، وبعد استعادة وهران رجع مسجداً، ثم حوله الفرنسيون إلى الكنيسة المذكورة (سان اندري) وغيروا شكله وأغلقوا محرابه. وفي عهد الاستقلال أطلق عليه اسم أبي عبيدة بن الجراح.

ومن المساجد العتيقة في وهران مسجد سيدي الهواري. ويقول ألبير باللو سنة 1904 إنه يتميز بمنارة على الطراز التلمساني (الأندلسي). أما منارة جامع الباشا فقال إنها في شكل مثمن[2]. ويعتبر جامع الباشا حديث العهد نسبياً إذ يرجع إلى سنة 1796. وقد أمر ببنائه الداي بابا حسن الذي حكم (1791 ـ 1798)، وله مئذنة عالية مثمنة وعليها نقوش. وكانت له أوقاف كثيرة مسجلة على لوحة، وهي حالياً في المتحف البلدي، حسب رواية الأستاذ بوعزيز. وكان يقع في شارع فيليب.

---

(1) بيلي (عندما أصبحت الجزائر فرنسية)، 280.

(2) باللو، مرجع سابق، 175. ويقع مسجد سيدي الهواري في حي القصبة. ويرجع إلى القرن 14 م. وفيه 16 عرصة، كل اثنتين منها ملتصقتان. وله قبة مستطيلة ذات نوافذ زجاجية ملونة. وكان المعلم الإسلامي الوحيد الذي بقي قائما في العهد الإسباني.

وكانت مدينة معسكر هي العاصمة السياسية والعلمية قبل انتقال مقر السلطة إلى وهران سنة 1792. ثم جعلها الأمير عبد القادر أيضاً عاصمة ملكه. فكانت معسكر مؤهلة بمبانيها ومساجدها ومدارسها القديمة وتجارها وعلمائها لكي تقود من جديد وتشع على النواحي. ولكن العدو ضربها، كما قلنا، سنة 1835، وأضرم النيران في أحيائها وتركها دخاناً ثم غادرها. وكان لذلك الفعل الفظيع أثره على الحياة الدينية والعلمية. لقد رجع السكان إليها وأعادوا بناء منازلهم ولكنهم ظلوا يتوقعون عودة العدو. لذلك أخذ الأمير يعد العدة لبناء عاصمة داخلية أخرى بعيدة عن متناول الفرنسيين وهي (تاكدامت). وقد عاشت معسكر مع ذلك مدينة ذات طابع عمراني خاص. ففي تقرير الفرنسيين لسنة 1839 جاء أن هذه المدينة في حالة متدنيّة، وليس فيها من السكان سوى 3،840 نسمة. وهي تقريباً مدينة مهدمة[1]. لكن تقرير 1841 يذكر أنها قد بنيت من جديد وأن ما هدمته حملة 1835 قد بناه العرب وأصلحوه، وأن المدينة في حالة جيدة باستثناء بعض المشاريع غير ذات الأهمية[2].

أما عن المساجد في معسكر فليس هناك إحصاء لها. وإنما تذكر التقارير بعض المساجد عرضاً لجمالها أو لموقعها في المدينة. ففي داخل سور المدينة يوجد مسجدان، أحدهما ربما هو مسجد الباي. وكانت معسكر في عهد الباي محمد الكبير عاصمة سياسية وعلمية واقتصادية. وقد شيد فيها هذا الباي بعض المساجد. ولا ندري ماذا حدث لمسجد الباي في حكم الفرنسيين، ولا للمسجد الآخر. وربما استغلتهما السلطات الفرنسية لبعض المصالح الدنيوية قبل التخلي عنهما.

وتشير المصادر إلى المسجد الذي يقع في ضاحية العين البيضاء جنوب المدينة دون إعطائه اسماً، وقد أعجبتْ به التقارير الفرنسية لجمال بنائه

(1) سجل (طابلو) سنة 1839، 202، 265.
(2) نفس المصدر، سنة 1841، 23 ـ 24.

ولكون منارته الرشيقة كانت تعلو جميع المنازل. وهو المسجد الذي كان قد أمر ببنائه الباي محمد بن عثمان عندما كانت معسكر هي مقر حكمه، وتشير الكتابات إلى أن بانيه هو أحمد بن صارمشق التلمساني، سنة 1175 هـ. وكان الأوروبيون يعجبون بالجامع ويزورونه كمعلم سياحي. ولكن السلطات الفرنسية لم ترحم أيضاً هذا الجامع الجميل والأثري، فقد حولته إلى مخزن لبيع الحبوب. وقد لمّح ليكليرك إلى ذلك في قوله إن أهمية هذا الجامع وحالته تجعله محفوظاً مسخراً لمصير آخر. ولا ندري ما المصير الآخر الذي كان ينتظر أجمل مساجد معسكر غير إقامة الشعائر فيه. وقد أضاف ليكليرك أن العامة تجهل وجود هذا الجامع[1]. ولا شك أن كثرة الزوايا في معسكر ومن حولها تجعل المساجد أيضاً متوفرة، لكن ليس لدينا أوصاف أو إحصاء بها.

وفي مازونة ثلاثة مساجد بدون صوامع، حسب إحصاء سنة 1839[2]. ولا ندري ماذا جرى لهذه المساجد بعد الاحتلال، هل حولت عن مقاصدها أيضاً أو حول بعضها أو تركت لحالها وأهلها. والمعروف أن مازونة التي كانت عاصمة إقليمية بعض الوقت، في العهد العثماني الأول، كانت مدينة العلم والعلماء بنزول العديد من الأسر الأندلسية بها، ورسوخ أشرافها، وشهرة مدرستها، وقد ظل بصيص نورها يضيء أيضاً رغم الظلمات أثناء الاحتلال الفرنسي[3].

وحين احتل الفرنسيون مدينة مليانة سنة 1840 لاحظوا أن سكانها أغنياء ومنازلها جميلة وفخمة، وأن فيها مصانع ومخازن تكفي لإيواء ستمائة ألف وجبة ومستشفى لـ 350 مريض، وإن ثكنات المدينة ومنازلها المهجورة تكفي لاستقبال 4,600 أوروبي. أما عن مساجدها وزواياها فقال التقرير إن

(1) ليكليرك (الكتابات العربية في معسكر)، في المجلة الإفريقية، أكتوبر 1859، 42.
(2) سجل (طابلو) سنة 1839، ص 283.
(3) تحدثنا عنها في الجزء الأول من التاريخ الثقافي.

أكثر المساجد فخامة فيها هو الجامع الكبير، وعد من الزوايا فيها أربعة. ولكننا لا نملك وصفاً لهذه البنايات الدينية ولا مصيرها في تقرير سنة 1841[1]. ومن الأكيد أن بلداً هجره سكانه ودخله العدو الباحث عن الاستقرار والاستعمار سيكون معرضاً لكل الاحتمالات ومن بينها الاستيلاء على المساجد والزوايا واستعمالها لأغراض عسكرية ومدنية.

وفي ندرومة عدد من المساجد لا نعرف أنها تعرضت للاستيلاء وسوء الاستعمال. وأكبر المساجد فيها هو الجامع ا لكبير وجامع القدارين، وكلاهما كان جامع خطبة، ويعود تاريخ الجامع الكبير إلى عهد المرابطين، وكان في ندرومة أيضاً مساجد أخرى كثيرة ولكنها عديمة الصوامع أو كانت لها صوامع ولكن منخفضة لا تكاد ترى فوق المنازل. والجامعان الأولان يقعان كلاهما في حي بني زيد في جنوب شرق المدينة. وفي الحي الجنوبي ـ الغربي مساجد سيدي بوعلي ولاله عالية (علية). وهناك مساجد أخرى في شمال المدينة، وهي جامع الحدادين وجامع الرعية وجامع سيدي السياج[2]. ولا شك أن مساجد ندرومة قد تعرضت جميعاً إلى الإهمال والحرمان من الأوقاف بعد استيلاء الفرنسيين عليها.

لكن المدينة التي تميزت بالمساجد والزوايا وغيرها في الإقليم الغربي هي بدون منازع تلمسان. ومن حسن الحظ أن هناك عدة دراسات لمساجدها

---

(1) سجل (طابلو)، 1841، 19. قدر الفرنسيون عدد سكان مليانة عندئذ بين 7 و8 آلاف نسمة. ولكن المدينة كانت مهجورة. وكان خليفتها هو محمد بن علال، خليفة الأمير منذ منتصف الثلاثينات.

(2) ألفريد بيل «ندرومة العاصمة الإسلامية للطرارة» في SGAAN (1934)، 515 ـ 516. انظر أيضاً جورج مارسيه، مجلة معهد الدراسات الشرقية (الجزائر)، المجلد 8، 1949 ـ 1950، ص 266 ـ 277 مع رسومات. والبحث عن مساجد تلمسان. وفيه إشارة فقط إلى الجامع الكبير في ندرومة. وكان جورج مارسيه وأخوه ويليام مارسيه قد أصدرا كتاباً سنة 1903 بعنوان (المعالم الإسلامية لتلمسان). ويقول يحيى بوعزيز إن لجامع ندرومة 30 عرصة وله منارة عالية مربعة الشكل جميلة النقوش. مراسلة معه، مارس 1996.

من قبل بعض الفرنسيين، كما أن أهلها قد سجلوا ذلك منذ القديم. ومن الذين كتبوا عن مساجد تلمسان شارل بروسلار الذي استغل وجوده كرئيس للمكتب العربي فيها وتلقى المعلومات الكافية من علماء وأعيان البلاد ونشر عن ذلك سلسلة من المقالات في المجلة الإفريقية تحت عنوان (الكتابات والآثار العربية في تلمسان)، كما خصها الباحث جورج مارسي وأخوه ويليام بكتاب في أوائل هذا القرن حللا فيه أوضاع وتواريخ مساجد تلمسان (انظر الهامش). ويقول أبو حامد المشرفي الذي زار تلمسان بعد الاحتلال: إن بها نحو ثلاثين مسجداً غير الجامع الكبير[1]. وأما تقرير الفرنسيين سنة 1839، أي قبل احتلالها، فيقول إن بها عدداً كبيراً من المساجد، دون تحديد، معظمها صغير الحجم ما عدا الجامع الكبير الذي يتميز بالضخامة والصومعة العالية ووقوعه وسط المدينة. وقال التقرير إن المدينة تتمتع بأمن تحسدها عليه أكبر المدن. وكانت بعض المساجد، مثل مسجد سيدي أبي مدين شعيب، تقع في الضواحي التي كانت تعتبر «قرى» مجاورة لتلمسان مثل العُبّاد والمشور وعين الحوت وعين الحجر[2]، وجامع سيدي محمد بن يوسف السنوسي. وأشار التقرير أيضاً إلى المنصورة ومنارتها الأثرية العالية.

ففي العُبّاد، عند قدم جبل بني ورنيد ولاله ستّي، يوجد مسجد سيدي أبي مدين[3]. وقد اعتبره الفرنسيون أجمل بناية أثرية دينية في إقليم وهران كله. وقالوا إن لهذا الأثر مداخيل عظيمة من الأوقاف حتى أنهم قدروا أنه يملك ربع أملاك مدينة تلمسان كلها وما حولها في شكل هبات. كما أن البناية لها صفة الملاذ الذي من دخله أمن على نفسه، ولو كان من أكبر المذنبين. ولا شك أن هذه المداخيل هي التي سال لها لعاب الفرنسيين بعد استيلائهم على تلمسان سنة 1842، فقد بادروا بوضع أيديهم على جميع الأوقاف التابعة لسيدي أبي مدين وغيره من المساجد والزوايا والقباب.

---

(1) أبو حامد المشرفي(ذخيرة الأواخر والأول)، مخطوط، ص 19.
(2) السجل (طابلو)، 1839، 289 ـ 290.
(3) عن حياته انظر فصل الطرق الصوفية.

وقد تحدث بروسلار عن مصير جامع سيدي بوجمعة في تلمسان. فقال إنه كان لهذا الجامع أوقاف هامة تسمى بستان طاحونة الريح. وقد استولى الفرنسيون على هذا البستان الكبير بوضعه في أملاك الدولة الفرنسية منذ الاحتلال. ثم وزعته السلطات الفرنسية على عدد من الكولون، وبذلك حرموا منه الجامع وموظفيه الذين كانوا يصونونه به من جهة ويعيشون منه من جهة أخرى. كما أن الوقف كان مورداً للتعليم، كما هو معروف، وبذلك حرم منه الأطفال أيضاً. وقد اعترف بروسلار بأن المحبس الأصلي لم يتوقع ذلك حين كان يضع شروطه وقيوده في الوقفية، ولكنه لاحظ (بروسلار) أن جامع سيدي بوجمعة يتلقى الصدقات من المؤمنين رغم حرمانه من الأحباس[1].

ومنذ السنوات الأولى لاحتلال تلمسان لاحظ السكان الخراب الذي أصاب جامع أغادير (العتيق). ولكن الأب بارجيس الذي أخبر أن الجامع كان سنة 1845 في حالة خراب، نفى ذلك وقال إن خرابه كان نتيجة الإهمال وأن سقوط الجامع يرجع إلى عدم الصيانة السابقة. ونفس الملاحظة أبداها كل من جورج ووليام مارسيه اللذين كتبا عن مساجد تلمسان. والمعروف أن جامع أغادير كان قائماً في القرن السادس عشر ميلادي وأن إمامه عندئذ كان علي بن يحيى السلكسيني[2].

وبعد أن نوه باللو بالفن العربي في تلمسان واعتبرها بحق مدينة الفن الأصيل وأنها تضاهي بآثارها الجميلة قرطبة وغرناطة وإشبيلية، قال إن مساجدها تماثل مساجد الأندلس، وذكر منها مساجد سيدي بومدين وسيدي الحلوى وسيدي أبي الحسن وكذلك الجامع الكبير والمنصورة. أما المشور

(1) شارل بروسلار «الكتابات والآثار العربية في تلمسان»، في المجلة الإفريقية، 1860، 258.

(2) ألفريد بيل «تنقيبات في موقع الجامع العتيق بأغادير» في المجلة الإفريقية، 1913، ص 31. وعن السلكسيني انظر (البستان) لابن مريم.

فقال عنه إنه قلعة عسكرية رغم أنه يحتوي على مسجد أيضاً. وقد حول الفرنسيون جامع أبي الحسن إلى متحف جمعوا فيه كل القطع الفنية والأثرية التي قال إنهم احتفظوا بها منذ أمد طويل. وكان محراب الجامع (المتحف) مزخرفاً بالأرابسك الجميل. وكان الجامع يقع بوسط المدينة غير بعيد من الجامع الكبير، وكأن الفرنسيين عجزوا عن بناء متحف للفن فلجأوا إلى الجامع.

أما الجامع الكبير فقال عنه باللو (سنة 1904) إنه يرجع إلى القرن الثاني عشر ميلادي، وأن منارته تبلغ 35 متراً وهي مبنية بالآجر، وأن الجامع محلى بالفسيفساء، وفيه ممرات خشبية ذات طراز عربي، وأن محرابه رائع وكذلك قبته. أما الثريا التي تتدلى من القبة فترجع إلى عهد السلطان يغمراسن الذي حكم في القرن الثالث عشر الميلادي، وهو الذي أهداها إلى الجامع. وهي مصنوعة من خشب الأرز ومغطاة بالبرونز[1].

وفي تلمسان مساجد أخرى قاومت عوادي الخراب والإهمال إلى فاتح هذا القرن. وقد ذكر منها باللو جامع سيدي الحلوى الذي كان يتميز بمنارته الجميلة والغنية بالفسيفساء. وأخبر باللو أيضاً أن هذا الجامع يحتوي على ثماني عرصات رشيقة متميزة في أعلاها بالفن العربي، ومطعمة بالحجر الأسود الكريم. ولكن باب الجامع كان مهدماً، وهو باب كبير، ولا يمكن معرفة ما فيه من ثروة فنية. ومن المساجد الأخرى ذكر باللو: جامع سيدي الحسن (هل هو المتحف؟)، وسيدي يدوّن، وسيدي البمرا، ولاله الغريبة، ولاله الروية، ومسجداً آخر باسم مسجد ريغ (باب زير؟)، وغيرها. ومنها أيضاً جامع سيدي بومدين بالعباد. أما منارة المنصورة فقد قال إنها تبلغ 41 متراً ارتفاعاً بالإضافة إلى أربعة أمتار أخرى في جزئها الأعلى[2]. ولكن باللو

---

(1) كرر جورج مارسيه نفس الوصف تقريباً لجامع تلمسان الكبير. وأضاف أنه من إنشاء المرابطين. ثم اعتنى به يغمراسن الزياني. انظر مارسيه، مجلة معهد الدراسة الشرقية، مرجع سابق.

(2) ألبير باللو «الفن الإسلامي في الجزائر» في المجلة الإفريقية، 1904، 176 ـ 183.

لم يتعرض إلى جامع سيدي بوجمعة الذي ذكره بروسلار ولا جامع أغادير. ولعلهما قد أصبحا عندئذ من الذكريات الأثرية فقط.

وفي مراسلة مع يحيى بوعزيز أفادني أن الجامع الكبير في تلمسان قد شيد سنة 530/1136 على يد علي بن يوسف بن تاشفين. وهو يضم قبة تتدلى منها ثريا ضخمة، وله منارة مثمنة الأضلاع ذات 35 درجة من بناء يغمراسن الزياني، وقد نقلت الثريا إلى المتحف بعد تآكلها، غير أن ثريا أخرى تقع قرب السدة لها 365 مشكاة جددها الفنان محمد بن قلفاط سنة 1943. على أن السلطات الفرنسية قامت بالنسبة للجامع الكبير في تلمسان بما قامت به نحو الجامع الكبير بالعاصمة (وكلاهما يرجع إلى عصر واحد) فأحاطته بالمباني التي حجبته عن الأنظار، كما استولت على الأراضي التابعة له. أما جامع المشور فيرجع أيضاً إلى عهد المرابطين أو إلى عهد الزيانيين، وقد حوله الفرنسيون إلى كنيسة ثم جعلوه مخزناً للمستشفى العسكري. وما تزال آثار الكنيسة به مثل الصلبان، رغم أنه رجع إلى حالته كمسجد منذ الاستقلال. أما مسجد العبّاد فيرجع إلى العهد المريني (بنى سنة 739/1339) وله منارة مربعة وفيه زخرفة، على محرابه وجدرانه نقوش. وقد جدد الأمير عبد القادر منبره. وبالإضافة إلى ما ذكرنا من مساجد تلمسانية هناك التالية: مسجد إبراهيم المصمودي، وأولاد الإمام، وسيدي زكري، وسيدي إبراهيم الغريب، وأبي عبد الله الشريف، وسيدي عبد الله بن منصور، والشرفاء، وسيدي الحسن الراشدي (حوله الفرنسيون إلى مستوصف)، وسيدي البنّا[1].

وقد أكد أوغسطين بيرك الطابع الفني الأصيل لمساجد تلمسان وعلاقة ذلك بالفن الأندلسي، ولا سيما المنارات، وقال إن طابع مساجد تلمسان يجذب المؤمنين (المصلين) بالفن وغموض العصور الغابرة، بخلاف المنارة

(1) مراسلة معه في شهر مارس 1996. وكان بوعزيز قد كتب عن مساجد تلمسان سنة 1986 للإذاعة الجزائرية فأرسل لي نسخة من عمله، مشكوراً.

ذات الطراز التركي التي لها دور في التهدئة، لأنها في نظره حكومية وإدارية، وهي أقل حدة وصراخة من المنارات الأندلسية الطابع. واعترف بيرك أن «الفن العظيم قد اختفى». وكان بيرك يقارن بين العهد العربي ـ الإسلامي والعهد العثماني (التركي)، ولكنه سكت عن دور الاحتلال الفرنسي في اختفاء هذا الفن العظيم[1].

ورغم كثرة مساجد تلمسان وبناياتها الدينية وجمالها، فإنها جميعاً قد حرمت من أوقافها، وتعرضت بذلك للتلف والبلى إلا ما بقي يقاوم لسمعة صاحبه أو نحو ذلك، مثل جامع وضريح سيدي أبي مدين. وكم من زاوية ومسجد عفى عليها الزمن في مدينة تلمسان نفسها خلال الاحتلال الفرنسي، لا بفعل الفأس والمطرقة كما حدث في الجزائر وقسنطينة وبجاية، ولكن بفعل الإهمال والحرمان واغتصاب الأوقاف التي هي حق من حقوق المؤسسة الدينية والمواطنين.

الزوايا في إقليم الوسط

نذكر الآن مصير الزوايا والأضرحة والقباب وحدها في مدينة الجزائر وإقليمها، وننبه إلى أن الزاوية لا تستعمل بالمفهوم الديني وحده كما هو الشائع اليوم أو كما أصبح شائعاً لدى بعض الطرق الصوفية[2]، بل الزاوية كانت مؤسسة كاملة فيها السكن والطعام والملجأ والتعليم والعبادة. وكان بعضها يعتبر مدارس عليا لمواصلة التعليم الذي بدأه الفتيان في المكاتب أو المدارس القرآنية. ومن الزوايا ما هو خاص بفئة اجتماعية مثل الأشراف والأندلسيين. والزوايا في الريف تضيف إلى ذلك دوراً اجتماعياً هاماً، وهو الإصلاح بين الناس وتأمين الطرق ونحو ذلك. وقد عرفنا أن أساس الزاوية هو الرباط الذي قام على مبدإ الجهاد ونصرة الدين ورد الأعداء.

---

(1) أوغسطين بيرك (كراسات الاحتفال)، 1930، 99.

(2) عن الزوايا بالمفهوم الديني ـ الصوفي، انظر فصل الطرق الصوفية.

وقد يفهم من الأضرحة والقباب أنها مجرد قبور لأصحابها. وهذا أيضاً سوء فهم. لأن الأضرحة التي سنتحدث عنها والتي نعنيها اليوم كانت مؤسسات دينية واجتماعية ذات حجم كبير، وهي تضم حقاً قبر الولي، ولكنها تضم أيضاً مصلى ومساكن للوكيل والموظفين وجبانة لموتى المسلمين ومطاهر، ونحو ذلك. وسنرى أن بعض هذه الأضرحة استعملته السلطات العسكرية الفرنسية لأغراض مختلفة، ولكن اسم الزاوية واسم الضريح يختلطان أحياناً، لأن الزاوية تحتوي على الضريح والضريح يستلزم الزاوية لاستقبال وإيواء الزائرين.

وقد عرّف بعضهم الضريح (القبة) بأنه بناية تضم قبر الولي (المرابط) وأحياناً قبور بعض أسرته أيضاً. وقبر الولي يكون عادة مرتفعاً ومغطى بتابوت خشبي عليه أقمشة مذهبة وملونة حريرية وغيرها، ومحاطاً بشباك، ومعلقاً عليه مصباح شرقي الصنعة، وتكون الأعلام والرايات التي ترجع إلى الطريقة التي ينتمي إليها إن كان من أصحاب الطرق، معلقة عليه أو تتدلى منه. إضافة إلى غرفة خاصة بالوكيل الذي يسهر على الضريح ويجمع الزيارات والتبرعات، ويصون القبة والضريح بالزينة والإضاءة[1] ويوفّر حاجاتها.

وتعرضت الزوايا والأضرحة لما تعرضت له المساجد من الهدم والإهمال والتحويل عن مقصد الواقفين، واغتصبت السلطات الفرنسية أوقافها أيضاً. وبذلك حرمت آلاف الموظفين والعلماء والفقراء من حقوقهم المشروعة، التي نصت عليها الأوقاف. وهذه البنايات الدينية كانت كثيرة وذات أحجام متنوعة ومواقع مختلفة. وقد تناولها عدد من الكتاب إحصاء ووصفاً ومصيراً، بالنسبة لمدينة الجزائر. أما بالنسبة لغيرها فإن الوثائق شحيحة، ومصدرنا بالنسبة لمدينة الجزائر هو ديفوكس، وأوميرا، وروبير أساساً. وغرضنا ليس الإحصاء في حد ذاته، ولكن معرفة مصير البنايات الدينية: وسنحاول تقسيم ذلك إلى قسمين رئيسيين: الأول الزوايا المتعارف عليها أو التي ورد اسمها كذلك، ثم

---

(1) أشيل روبير، مرجع سابق، في (روكاي)، 1918، 244.

القباب أو الأضرحة والجبانات.

الزوايا: ذكر السيد أوميرا سنة 1898 حوالي خمس عشرة زاوية في مدينة الجزائر، وكلها قد اشتهرت بهذه التسمية (الزاوية)، وسنورد هنا هذه الزوايا وندعمها إذا أمكن بمعلومات أخرى استقيناها من غيره.

1. زاوية القاضي: وكانت تقع في شارع باب عزون وزنقة كوربو. وكان مصيرها هو الهدم بحجة الصالح العام، سنة 1857[1]. ويقول عنها ديفوكس إن القاضي المقصود هنا هو القاضي المالكي. وأنها كانت مسكناً للطلبة في العهد العثماني، ولها غرف صغيرة تكفي الضرورات، وقد كان مصيرها هو مصير جامع دار القاضي ومسجد الشماعين المجاورين لها. ويضيف ديفوكس أن الزاوية قد أدمجت بعد هدمها في المنازل الواقعة في زنقة كيليوباطرا[2].

2. زاوية القشاش: وكانت تقع في شارع القناصل، وملاصقة للجامع الذي يحمل نفس الاسم (القشاش)، وكان مصيرها هو مصير الجامع المذكور، وكانت تضم مجموعة من الغرف، وكان بعض الناس يسمونها (وكالة) كما هو الحال في تونس، أي مبنى عمومياً له أوقاف. وكانت ضخمة وتستعمل لإقامة العلماء والغرباء والطلبة الفقراء، وكان هؤلاء يحصلون فيها أيضاً على الغذاء. وكانت زاوية القشاش ملجأ ومدرسة عليا. وممن نزلها قبل الاحتلال بسنوات قليلة الشيخ محمد بوراس الناصر المؤرخ والحافظ المعروف. وكان للزاوية أستاذ واحد على الأقل يدرس الفقه والتوحيد، وعشرة قراء يؤدون ما نصت عليه الوقفية من القراءات. وآخر وكيل كان مسؤولاً على الزاوية هو محمد بن الجيلاني، والمعروف أن هذه المؤسسة (الجامع والزاوية) من أقدم المؤسسات الدينية. ويعتقد الباحثون أن قبر الشيخ القشاش كان في إحدى الغرف السفلى للزاوية التي وقد حملت رقم 35 من

---

(1) أوميرا، مرجع سابق، 188.

(2) ديفوكس، مرجع سابق، 64، 67.

شارع القناصل في البداية. ثم كان مصيرها الاحتلال العسكري ثم الهدم، كما هو مذكور مع الجامع[1].

3. زاوية سيدي الجودي: قال أوميرا إنها كانت تقع في شارع تروا كولور، وأن لها مسجداً، وجبانة كبيرة عمومية. وقد هدمت الزاوية سنة 1838 والجبّانة سنة 1840، وكانت الجبانة قد عطلت منذ الاحتلال. أما الزاوية فكانت تضم رفات الولي سيدي الجودي، وموقعها كان داخل المدينة من جهة باب الواد[2].

4. زاوية الجامع الكبير: رغم قربها بل ملاصقتها للجامع الكبير فقد كانت مستقلة عنه، وكان لها مسجد صغير بدون منارة للصلاة يصلي فيه الطلبة والساكنون بها. وكانت الزاوية عبارة عن مدرسة عليا ومسكن للعلماء والغرباء وملجأ للفقراء، وتتألف من طابقين من الغرف، ومطهرة عمومية وعيون جارية، بالإضافة إلى مساكن أخرى لعموم الناس. وإذا كان تاريخ الجامع الكبير يرجع إلى عهد المرابطين فإن بناء الزاوية يرجع إلى سنة 1039 (1629) بأمر من به الشيخ سعيد قدورة، عالم الجزائر ومفتيها في وقته والذي توارث أبناؤه وأحفاده الخطابة والتدريس في الجامع الكبير، وكذلك توارثوا الوكالة عليه وعلى مكتبته الشهيرة. وقد بنيت الزاوية من فائض مداخيل الجامع الكبير. لكن الاحتلال الفرنسي أبى إلا أن يطفىء هذه الشمعة التي كانت تقدم التسهيلات للطلبة والعلماء من أجل البحث والدراسة. وإذا كان الفرنسيون قد انتظروا إلى سنة 1843 ليستولوا على أوقاف الجامع الكبير وينفوا مفتيه الشيخ مصطفى الكبابطي،

---

(1) نفس المصدر، 85. انظر سابقاً.

(2) نفس المصدر، 129، وأوميرا، 188. وقد جاء في أحد المصادر أن ضريح سيدي الجودي كان يقع داخل المدينة وأن اسمه علي. انظر «أنشودة جزائرية من القرن 18 م». في المجلة الإفريقية، 1894، 325 ـ 333. وفي هذا المصدر جاء ذكر الأولياء سيدي عبد الرحمن الثعالبي، وسيدي علي الفاسي، وسيدي ولي دادة، وسيدي عبد القادر. وكذلك الرجال السبعة، بالإضافة إلى سيدي الجودي.

فإنهم لم ينتظروا كل ذلك بالنسبة لزاوية هذا الجامع. فمنذ 1833 أعطوها لأحد المهاجرين الفرنسيين فحولها إلى حمامات فرنسية، وفي 1840 تخلى عنها هذا الفرنسي وهدمت وضمت إلى ما حولها من المنشآت الجديدة[1].

وبشأن زاوية الجامع الكبير قال أوميرا لقد تعودنا أن نرى المساجد هي التي تتبع الزوايا، أما بالنسبة للجامع الكبير فقد رأينا أن الزاوية هي التي تتبع الجامع. وكان موقعها في مقابلته وفي نفس الشارع (شارع البحرية). وبعد أن ذكر بشأنها ما ذكره زميله ديفوكس، قال أوميرا إن الزاوية لم تتخل عن وظيفتها بل استعملت كحمامات فرنسية بعد 1840 (خلافاً لما قال ديفوكس)، والجديد في نظره، هو أنه وقع بيعها بعد أن كانت مؤجرة[2]. ولا تسأل أين حقوق الجزائريين في هذه المؤسسة، تلك الحقوق التي نصت عليها وثائق الوقف. فالفرنسيون لم يكونوا مهتمين بذلك، رغم تعهداتهم المكتوبة سنة 1830.

5. زاوية أحمد أيوب: وتعرف بزاوية يوب. وهي زاوية واسعة، وكانت كغيرها من الزوايا تستعمل للأغراض الاجتماعية والعلمية. وكانت تقع في شارع تروا كولور، ويتبعها مصلى وجبانة. وكانت وكالتها وراثية في عائلة الولي أيوب. وقد اعترفت السلطات الفرنسية بهذه الوراثة للعائلة، ولكن الزاوية مع ذلك خرجت من يد الوكيل بطرق أخرى غير شرعية. يقول ديفوكس إن الوكيل رضي بالتخلي عنها لفائدة بعض الأوروبيين. أما أوميرا فقد جاء برواية أخرى تبرر الاستيلاء غير الشرعي على هذه الزاوية الواسعة، وهي أن الوكيل كان قليل التعصب الديني، فرضي بأن يبيع الزاوية، زاوية أجداده، إلى الفرنسيين[3].

---

(1) ديفوكس، 125.

(2) أوميرا، مرجع سابق، 191.

(3) نفس المصدر، 189، وديفوكس، 130.

6. زاوية الشرفة (الأشراف): وهذه زاوية أخرى كان مصيرها يشبه مصير سابقتها. وكانت تقع في شارع الجنينة وزنقة بروس. ويرجع بناؤها إلى عهد الداي محمد بكداش (أوائل القرن الثامن عشر)، الذي أمر ببنائها تقرباً إلى الأشراف ورجال الدين في الجزائر. وقد تحدثنا عنها في غير هذا. وكانت لها جبانة ومسجد وأرض وأوقاف، وكانت تضم مساكن ومطاهر ونحوها، مثل غيرها من الزوايا. ومنذ 1832 طمع فيها الفرنسيون فعطلوها وبيعت بطريقة التحايل زاعمين أن وكيلها قد رضي بذلك. وهي في الواقع لا تخص شخصاً بعينه ما دامت وقفاً على الأشراف جميعاً. ولم يكتف الفرنسيون بذلك بل صادروا الزاوية سنة 1841 واستولوا على أرضها وجبانتها وأوقافها، ثم هدموها ووسعوا بها، كما قالوا، مكاتب إدارة الداخلية ـ المدنية[1]. وقد أضاف أوميرا معلقاً على ما حدث للزاوية فقال «إن هذا يدل مرة أخرى على أن مسلمي الجزائر ليسوا متعصبين بالدرجة التي تقال عنهم». ولكنه أكد ما جاء في كتابة زميله، وقال إن مكانها تشغله الآن (سنة 1898) مكاتب الحكومة العامة، عدا الجزء الذي سقط منها في الطريق العمومي سنة 1841[2].

7. زاوية سيدي ولي دادة: ويرجع تاريخ هذا الولي وأهميته إلى القرن العاشر الهجري وإلى معركة الجزائر سنة 1541، تلك المعركة الكبرى التي انهزم فيها الامبراطور شارلكان. وتعزو الأسطورة الشعبية إلى الولي داده أنه ببركته وكرامته ثارت عاصفة هوجاء أثناء المعركة أدت إلى هزيمة المعتدي (شارلكان)، ومن ثمة أنقذ الولي دادة الجزائر وأبقاها للإسلام بعد أن كادت تضيع كما ضاعت الأندلس. وقد حظيت زاوية الولي دادة بالتبرعات والزيارات، وهي تضم قبر الولي، ومسجداً وملجأ للعجزة

---

(1) ديفوكس، 164.

(2) أوميرا، مرجع سابق، 189.

والفقراء. وقد جاء في وثائق القرن 18 م أن ضريح وزاوية الولي كانت تقع بالقرب من الدار القنصلية الفرنسية[1]. ويقول بلاكسلي (سنة 1858) إنه كان لهذه الزاوية أوقاف هامة، منها مزرعة تقع على الضفة اليسرى لوادي الحراش[2].

وماذا فعلت السلطات الفرنسية مع هذه الزاوية؟ يقول ديفوكس إنها صادرتها، وبذلك أخرجتها عن غرضها الإسلامي والاجتماعي. وفي سنة 1864 ألحقتها بمبنى (جمعية الرحمة) الكاثوليكية، أما رفات الولي دادة فقد نقلت من ضريحه هناك إلى زاوية الشيخ عبد الرحمن الثعالبي، وتصرفت السلطات الفرنسية فيما بقي من زاوية الولي دادة، فالملجأ مثلاً ألحق ببناية أخرى[3]، أما الأوقاف الكثيرة التي كانت للزاوية وكانت معاشاً للفقراء والعجزة فقد حولت إلى خزينة الدولة الفرنسية وذهبت في مهب الرياح في جيوب الفرنسيين، وكأنها ليست ملكاً خاصاً محدداً بالشروط القانونية لأصحابه. والغريب أن أوميرا أهمل ذكر زاوية الولي دادة تماماً، رغم أنه ذكر ما هو دونها في الأهمية.

8. زاوية المولى حسن: يقول عنها ديفوكس إنها كانت منزلاً مخصصاً لسكنى المسلمين غير المتزوجين، وإن السلطات الفرنسية قد عطلتها وحولتها عن غرضها منذ 1840، ولكنه قال إنها ما تزال قائمة إلى وقته (1874). أما أوميرا فقد حددها بقوله إنها كانت تقع في شارع الديوان، ثم أكد ما قاله زميله، ولكنه لم يصفها في وقته (1898). ولعلها قد أدمجت في غيرها أيضاً[4].

9. زاوية الأندلس: لقد تأسست هذه الزاوية في القرن الحادي عشر

---

(1) فانتور دي برادي، «أنشودة جزائرية...» المجلة الإفريقية، R.A. (1894)، 325، وما بعدها.

(2) بلاكسلي، مرجع سابق، 29.

(3) ديفوكس، 173.

(4) أوميرا، 189. وديفوكس، 173.

(1623/1033) استجابة للنزوح الأندلسي نحو المغرب العربي، وقد كان العطف على الأندلسيين عندئذ يشبه العطف على الفلسطينيين اليوم، ولكنه في كلا الحالتين كان عطفاً بدون قوة تدعمه، عطف الضعيف على الضعيف، لأن الدويلات المحلية كانت عاجزة، برغم قوة الجزائر الظاهرية، ولأن الدولة العثمانية كانت في حالة تدهور. كان لهذه الزاوية مسجد أيضاً بنفس الاسم. وهو خاص بأهل الأندلس. وكانت الزاوية تقع في شارع بور، ولها أوقاف كثيرة وغنية، ووكيل يديرها، ومهمتها التضامن مع الأندلسيين وتقديم المساعدات للنازحين منهم أو من كان أصله من الأندلس.

هذه الزاوية التي قاومت مدة قرنين تعاقب الحدثان لم تستطع أن تبقى في نظر الفرنسيين بضع سنوات بعد الاحتَلال. وقالوا إنها تدهورت سنة 1843 فأخلوها وعطلوها وتصرفوا فيها كما لو كانت ملكاً لأجدادهم. كما اغتصبوا أوقافها. ويذهب ديفوكس الذي كان شاهداً على هذا التصرف والذي زكاه وباركه، إلى أن الحكومة الفرنسية استمرت في تقديم المساعدات للعائلات الأندلسية المستحقة[1]. لكن من أين؟ وإلى متى؟ ألم يكن لهذه العائلات ما يكفيها من الأوقاف ويغنيها عن التسول من سلطات الاحتلال؟ وقد أكد أوميرا كلام زميله حول هذه الزاوية، ولكنه سكت عن المساعدات الفرنسية، لأنها بدون شك قد انقطعت في وقته.

10. زاوية الشبارلية: ويطلق عليها أيضاً زاوية شيخ البلاد وزاوية كتشاوة. وهي من آثار شيخ البلاد (رئيس البلدية) الحاج محمد خوجة المكتابجي سنة 1201 (1786). وكانت تقع في شارع الكورون، وهذه الزاوية في الواقع ليست لولي من الأولياء مثل بعض الزوايا الأخرى، فهي مدرسة للعلم بكل معنى الكلمة، ولذلك كان فيها كل ما يهم الطلبة والمدرسين، من مسجد وغرف، ومطاهر. وقد أوقف عليها الحاج محمد بنفسه ثم أوقفت عليها زوجته (حنيفة) بعد ذلك. وكان يشرف عليها وكيل

(1) ديفوكس، 176.

سبل الخيرات. أما مصير هذه الزاوية ـ المدرسة، فهو التعطيل ثم الهدم. وبذلك حرم منها الطلبة والعلماء، واغتصبت أوقافها وأرضها ومسجدها. فقد استولى عليها أولاً الجيش الفرنسي (الدرك)، ثم تخلى عنها بعد خمس سنوات إلى مكاتب بيت المال التابعة لمصلحة أملاك الدولة. وفي 1840 حولت عن غرضها، وهدمت، ودخلت في بناءات ما سمي ببازار أورليان[1]. وقد نقل السيد أوميرا كلام ديفوكس حول هذه الزاوية ولم يضف إليه جديداً.

11. زاوية أبي التقي: وتسمى أيضاً زاوية شخطون، وهو اسم لأحد وكلائها[2]. أما أبو التقى فهو أحد الأولياء. وكانت تقع في شارع ليقل (النسر). ومنذ الاحتلال صودرت الزاوية أيضاً وضمت إلى الثكنة المعروفة بالخراطين، ثم تحولت هي والثكنة إلى مستشفى عسكري. وفي أكتوبر 1838 ألحقت الزاوية بالمستشفى المدني وكذلك الخزينة والبريد. وكان مصيرها هو الاختفاء تماماً لأن المقاولين الذين مدوا الشارع قد جعلوا بقاياها تختفي فيه. والشارع المقصود هو شارع الجمهورية الذي يقول عنه أوميرا إن فتحه وتوسيعه «حتم» اختفاء الثكنة والزاوية معاً[3].

12. زاوية سيدي أحمد بن عبد الله: وهي كغيرها من الزوايا القديمة وكانت تتألف من مسجد وجبانة وبيوت للعلماء والغرباء والطلبة. وأحمد بن عبد الله مثل الشيخ الثعالبي، كان يعتبر من العلماء وكان معاصراً له، وهو صاحب القصيدة المعروفة (بالمنظومة الجزائرية) في التوحيد، وكانت قصيدة مدروسة ومشروحة ومتداولة بين العلماء في الجزائر وغيرها، لمدة قرون. وكانت الزاوية في مدة الاحتلال تقع في شارع كوسيجا. وقد اغتصب الفرنسيون أوقافها الكثيرة وعطلوها عن وظيفتها منذ الاحتلال، وألحقوا جزءاً

---

(1) نفس المصدر، 182.

(2) يقول كلاين إنها ترجع إلى القرن 16. وقد أكد نفس المعلومات بشأنها.

(3) ديفوكس، 192، وأوميرا، 189. انظر قبة أبي التقى في القباب، وكذلك ارجع إلى اسمه في المساجد أيضاً.

منها بالشارع المجاور الذي أحدثوه، أما الجزء الباقي فقد جعلوه مدرسة عربية - فرنسية[1]، ولو تركوها جميعاً تؤدي وظيفتها في التعليم لكان خيراً للمسلمين. وقد ذكر السيد أشيل روبير (1918) أنها قد هدمت، ولا ندري متى.

13. زاوية سيدي السعيد: ليس هناك وصف لهذه الزاوية فيما كتبه ديفوكس، ولم يذكرها أوميرا. ويقول الأول إن مصير الزاوية كان هو مصير جامع ابن شكور (شاكر؟). فإذا عدنا إلى هذا الجامع نجده قد قال عنه إنه احتل من قبل الجيش ونزل به الدرك وأصبح ثكنة مدة طويلة. أما زمن الكتابة (1874) فقد أصبح الجامع، وكذلك الزاوية، تابعين للبناية المخصصة لمدرسة البنات المسلمات[2]. وقد كنا أشرنا إلى أن هذه التسمية خاطئة أو مضللة لأن المؤسسة تصبح عبارة عن ورشة فرنسية. تابعة (للدومين) وليست تابعة للمسلمين. ومن ثمة فإن المسؤولين على هذه الورشة (لتعليم الطرز والخياطة واللغة الفرنسية) كنّ نساء فرنسيات متطوعات أو معينات.

14. زاوية سيدي عبد المولى: كانت هذه الزاوية كغيرها تتبعها بنايات إضافية كالجبانة. وقد استغلها الفرنسيون في البداية دون أن نعرف في أي شيء، ولكن استيلاءهم على أوقافها وضمّها إلى مصلحة أملاك الدولة، جعلها تتدهور وتؤول للسقوط. وقد ذكر ديفوكس أنهم أهملوها سنة 1840 بسبب حالتها، ثم هدمت ودخلت في البيوت المجاورة لها[3]. أما أوميرا فلم يذكر هذه الزاوية.

15. زاوية سيدي محمد الشريف: هذه من الزوايا التي بقيت

---

(1) ديفوكس، 212.

(2) نفس المصدر، 214. ويؤكد كلاين هذه المعلومات ويضيف أن السيدة لوس بن عابن هي التي أدارت ورشة (مدرسة) الطرز، وأن مكان هذه الورشة قد تحول فيما بعد إلى مدرسة عمومية.

(3) ديفوكس، 231.

للمسلمين، لكنها تعرضت إلى تعديل وتغيير وتعطيل أيضاً. كانت من الزوايا الكبيرة في العاصمة. وكانت تتألف من باحة واسعة، فيها مجموعة من القبور، ومن مطهرة وميضآت، ومن غرفة (قبة) مربعة ومزينة بالأعلام تحتوي على ضريح سيدي محمد الشريف، والضريح مغطى بتابوت غير مزخرف، حسب رواية ديفوكس. وتضم الزاوية مسجداً بمنارة[1] ودهليزاً فيه قبور أخرى، وغرفة أخرى فيها ضريح ولد سيدي محمد الشريف، وهي في نفس الوقت مقر لوكيل الزاوية، كما تضم جبانة عمومية، ومدرسة حديثة البناء، ثم ثلاث غرف للسكنى. وتاريخ وفاة سيدي محمد الشريف هو 948 (1542).

أما مصير هذه الزاوية فقد رواه ديفوكس وغيره كما يلي: منعت السلطات الفرنسية الدفن في جبانة سيدي محمد الشريف سنة 1830، هكذا تعسفاً وبدون مبرر، بطريقة مخالفة لما هو في وثائق الواقف. ورغم أن هذه السلطات قد أبقت الزاوية في يد المسلمين إلا أنها أغلقتها سنة 1830، ثم أعادتها بعد أن رممتها وبنتْ إزاءها مدرسة، ولكن هذه المدرسة هدمت أيضاً سنة 1855 بدعوى توسيع الزاوية[2]. ونستنتج من ذلك أنه قد وقع العبث بهذه الزاوية من قبل السلطات الفرنسية، فمن جهة أغلقتها ومنعت الدفن فيها، ثم استولت على أوقافها، ثم عادت لأسباب سياسية (ترضية فئة الأشراف[3]) فرممتها وبنت إزاءها مدرسة ثم هدمتها ووسعت الزاوية، ولا نظن أن هذه الزاوية قد احتفظت بكل عقاراتها

(1) نفس المصدر، 239. وأوميرا، 190.

(2) لم نتحدث عن هذا المسجد في المساجد لأنه فيما يبدو ظل قائماً، ولأن سمعة الزاوية كانت هي الغالبة.

(3) من الأسباب أن عائلة سيدي محمد الشريف الزهار قد انضمت للمقاومة بقيادة الأمير عبد القادر، وهاجر بعض أفرادها إلى المغرب، ثم رجعوا بعد هزيمة الأمير، ومن ثمة محاولة الفرنسيين إظهار التلطف نحو عائلة نقيب الأشراف والمعتقدين فيها. انظر ترجمة أحمد الشريف الزهار في فصل التاريخ. وكان أحد أبناء العائلة من المختطفين سنة 1843، إذْ حمله الفرنسيون رهينة إلى باريس. وهكذا نفهم لماذا عبث الفرنسيون بهذه الزاوية.

ومساحتها رغم بقائها بيد المسلمين.

16. زاوية سيدي أحمد العباسي: وهو أبو العباس أحمد بن سالم العباسي الشريف. وترجع إلى القرن العاشر الهجري (925/1520). وتعرف أيضاً بزاوية سيدي عيسى بن الحسن (بلحسن)، وقد وقع لهذه الزاوية ما وقع لشقيقتها[1]. فقد زعم بعض الكتاب أن السلطات الفرنسية قد «اعترفت» بالزاوية ملكية خاصة لأسرة الشيخ العباسي. وقامت بتمليكها لها، نعم هكذا! وكأن القرون السابقة والوثائق لا تكفي لتمليك هذه العائلة الشريفة فظلت تنتظر السلطات الفرنسية لتعترف لها بتراث أجدادها. وقد أضاف هؤلاء الكتاب فقالوا إن العائلة باعتها إلى أحد الفرنسيين بعد ثبوت ملكيتها. هكذا أيضاً! ثم قام هذا الفرنسي بهدمها وتصرف فيها بالبناء ودخلت بعد ذلك في المنازل المجاورة لها. وكانت هذه الزاوية تقع في شارع التمر (دي دات) وكانت تتبعها جبانة وغيرها من مستلزمات الزوايا.

ولا ندري كيف تصرف الشاري الفرنسي مع هذا التراث الإسلامي. وقد أكد أوميرا كلام زميله واستغرب كيف تم البيع رغم أن البائع مسلم. ولكن ديفوكس علق على عملية البيع بقوله إن المسلمين إذا اعترف لهم بالحق فإنهم لا يترددون عن بيع ما يرجع إليهم من بنايات مخصصة للدفن أو للصلاة إلى الفرنسيين، مضحين بتقاليدهم الدينية من أجل مصالحهم (الدنيوية؟)، ورد ديفوكس على من انتقد الحكومة الفرنسية على استيلائها على أملاك المسلمين بقوله: إن على المرء ألا يكون مسلماً أكثر من المسلمين أنفسهم! ونحن بدورنا نتساءل ما المصلحة التي تجعل المسلم يبيع زاوية عائلته وضريح جده إلى فرنسي؟ لا بد أن يكون هناك سر سكت عنه ديفوكس وأوميرا، إذا كانت عملية البيع هذه صحيحة فعلاً.

17. زاوية سيدي الرحمن الثعالبي: وتعتبر من أهم الزوايا خلال العهد

---

(1) انظر سابقاً: زاوية سيدي محمد الشريف.

العثماني وقد بقيت كذلك زمن الاحتلال أيضاً. ولا ندري التطورات التي خضعت لها، سيما بعد إقامة (حديقة مرنقو) بجوارها وهدم العديد من المساجد والقباب والجبانات القريبة منها والتي أصبحت داخلة في الليسي الذي أصبح اليوم ثانوية الأمير عبد القادر. إن هذه الظروف لا تتحدث عنها المصادر الفرنسية. ولكن زاوية الشيخ الثعالبي بقيت على أية حال. وقد زارها أوميرا سنة 1898، وعاصر ديفوكس الأحداث التي ذكرناها أيضاً، وهو الذي وصف أوقافها ذات الثروة الهائلة التي استولى عليها الفرنسيون وأدخلوها في مصلحة أملاك الدولة. وقد بقي للزاوية وكيل ولكنه أصبح فقيراً معدماً بعد أن حرم من مدخول الوقف، وكان اسمه أحمد بن محمد. فقد كتب أحمد هذا شكوى إلى الحاكم العام، ذاكراً أوقاف الزاوية واستيلاء السلطات عليها، ومذكراً له بأن غلة (ريع) الأحباس كانت تصرف في إطعام الطعام للفقراء والمساكين في كل ليلة جمعة وفي المواسم، وكذلك في صيانة المسجد وأجور الإمام والحزابين، وغير ذلك. وقال هذا الوكيل المسكين في شكواه إنه ذهب كالعادة إلى مصلحة الدومين لتعطيه النصيب الذي قرروه له، فامتنعوا، «فضاق عليّ الحال، ولم يمكني إلا أن نشتكي حالي إليك، لأني لم أقبض شهريتي ثلاثة أشهر»[1].

كانت زاوية الشيخ الثعالبي، تضم مجموعة من المصالح، مسجد بمنارة مربعة ومزينة بالزليج الملون، وقبة ضخمة تضم عدة أضرحة، أهمها ضريح الشيخ الثعالبي، وجبانة ومساكن، وميضات وغرفاً للموظفين، ومطاهر[2]. ومن الذين دفنوا في جبانة الثعالبي، الحاج أحمد، باي

---

(1) ابن سديرة (كتاب الرسائل)، 283، ولا بد أن تكون هذه الشكوى صادرة بعد 1848، وهي السنة التي ضمت فيها أوقاف الزاوية إلى أملاك الدولة الفرنسية، وكانت عائلة ابن الحاج موسى تتوارث وكالة الشيخ الثعالبي حوالي قرن. انظر سابقاً وكذلك فصل السلك الديني.

(2) أوميرا، 192.

قسنطينة، وبعض أفراد عائلة حمدان خوجة. ولم تكن زاوية الشيخ الثعالبي مشهورة بالتعليم في العهد العثماني. ولكن الفرنسيين أنشأوا إزاءها مدرسة رسمية لتخريج القضاة، سموها (الثعالبية). .

18. زاوية سيدي يعقوب: وكانت تقع خارج باب الواد في الجزء الشمالي منه وتتبعها أيضاً جبانة وقبة خاصة بسيدي يعقوب. وكان مصير هذه الزاوية التي لا نعرف حجمها ولا دورها، هو الاحتلال العسكري، منذ 1830. فقد احتلها الجيش الفرنسي واستعملها لأغراضه. ويقول أوميرا إنها اليوم تشكل ملحقة سالبترير Salptriere[1]. وكانت للزاوية أوقافها وهي تتمثل في ستة حوانيت وبستان وضيعة. ويضيف كلاين أنها تعرف أيضاً بمرابط الزيتونة. وأن السلطات العسكرية سلمتها إلى مدينة الجزائر في مارس، 1865، وأن أقواسها العربية الجميلة والأصيلة قد اختفت سنة 1910، بينما شيدت في مكانها دار جديدة، أي أن الزاوية قد هدمت.

19. زاوية سيدي عمار التنسي: هذه الزاوية كانت تقع في الجزء الأسفل من المدينة لكن فوق مدخل باب الواد، وهي تتألف من مسجد بدون منارة، وقبة لضريح الولي. وكان لها وكيل وأوقاف. لكن الدرك الفرنسي احتلها منذ 1831، وحولها إلى ثكنة عسكرية. وظل أمرها كذلك إلى أن هدمت وضمت أرضها إلى الأرض التي بنى عليها ليسي بوجو (الأمير حالياً)[2].

20. زاوية جامع الصباغين: وتسمى أيضاً زاوية المقايسية. وكانت تقع تحت الأقواس بساحة الحكومة (الشهداء حالياً) ولكنها هدمت مع المسجد الذي يحمل نفس الاسم (جامع المقايسية ـ انظره).

21. زاوية جامع السيدة: وقد هدمت أيضاً مع الجامع الذي يحمل نفس الاسم، منذ 1830 ودخلت في ساحة الحكومة (انظر جامع السيدة).

* * *

---

(1) نفس المصدر، وكذلك ديفوكس، 23.

(2) نفس المصدر.

لا يعني هذا أننا أتينا على كل الزوايا التي تصرف فيها الفرنسيون بعد الاحتلال في العاصمة[1]. ولكننا حاولنا أن نذكر تلك التي تأثرت بالهدم والتعطيل والتحويل ونحو ذلك نتيجة استيلاء السلطات الفرنسية عليها واغتصاب أوقافها. وقد رأينا أن تعطيل الزوايا أو هدمها أدى إلى البؤس الاجتماعي والجفاف العلمي. كما فقدت البلاد معالم أثرية ـ حضارية كانت تدل على التراث العمراني الذي هو ملك للأجيال.

وقد وجدت الزوايا أيضاً في سهل متيجة والمدن الوسطى كالبليدة والمدية وشرشال ومليانة، ولكن الزوايا خارج المدن لم تتضرر كثيراً بالهدم والتعطيل. ومع ذلك هدم بعضها نتيجة الحروب والانتفاضات. ومنها زاوية سيدي محمد بن عبد الرحمن ـ بوقبرين ـ التي تعرضت للهدم مرتين. الأولى في آيت إسماعيل أثناء الثورة التي قادها الحاج عمر سنة 1857 والتي كانت نهايتها احتلال زواوة. والمرة الثانية كانت على إثر ثورة 1871 التي تزعمها الشيخ محمد أمزيان الحداد، شيخ الرحمانية عندئذ في صدوق.

ويقول ليونار بارليت: إن (آيت) بني إسماعيل ظلوا على ثورتهم بين 1857 و1871. ففي هذه السنة أعلن الشيخ محمد الجعدي الجهاد في آيت مرجة عند قبة سيدي محمد بن عبد الرحمن، وكان محمد بن الحاج بلقاسم، أمين أمناء بني إسماعيل، قد شارك بقسط وافر في هذه الثورة. ولذلك كان

---

(1) من الزوايا التي لم نتناولها هنا زاوية سيدي محمد (الأزهري) بالحامة. وذكر كلاين عدة زوايا أخرى انقرضت، منها زاوية سيدي عيسى التي ترجع إلى 1682 والتي أصبح مكانها سينما. وزاوية سيدي عبد القادر الجيلاني التي اختفت سنة 1866 حين مد الشارع (قسنطينة) وكذلك اختفت معها النخلة الباسقة التي كانت علامة عليها والتي كانت تشرب مباشرة من باطن الأرض. كما ذكر زاوية كتشاوة التي ترجع إلى سنة 1786 والتي بناها الحاج محمد خوجة المقطاعجي كاتب قصر الداي. وقال كلاين إن هذه الزاوية (مدرسة؟) قد احتلها الدرك سنة 1835 ثم استولت عليها بيت المال، ثم هدمت. وهناك زاوية القيصرية التي هدمت من أول وهلة لفتح ساحة الحكومة. وزاوية سيدي سالم التي اتخذها الجنود مرقداً سنة 1830 ثم اختفت سنة 1862 حين دخلت في ساحة الأيالة.

أول قرار اتخذه الجنرال سيريز هو غلق جامع سيدي محمد بن عبد الرحمن ومنع أي تجمع فيه وأي زيارة له. وقال بارليت إن الولاية قد أكدت هذا المنع والغلق سنة 1874 أيضاً، وأن ذلك القرار بقي ساري المفعول إلى سنة 1913. ولكن بارليت لا يذكر أن السلطات العسكرية قامت أيضاً بتخريب الزاوية عن آخرها سنة 1871 (زاوية صدوق) ونفت رجالها إلى كايان وكاليدونيا الجديدة وحكمت عليهم بالغرامات الثقيلة واستولت على أراضيهم. ومن جهة أخرى قسمت السلطات الفرنسية بني إسماعيل إلى قسمين انتقاماً منهم سنة 1893 (دوار بونوح، ودوار أنيسمان). وكانت قد أطلقت العنان للمبشرين (الآباء والأخوات البيض) على أرض بني إسماعيل، بين سنوات 1879 و1885[1].

وهناك زاويتان أخريان تعرضتا للهدم والتدمير في زواوة. الأولى هي زاوية محمد (أمحند) الحاج الواقعة في قرية باجو، ببني وغليس. وكان مصيرها الانقراض مع أوائل الاحتلال.

أما الثانية فهي زاوية تيزي راشد المعروفة باسم زاوية الحسين بن أعراب، وكان ذلك نتيجة لثورة 1871. وهذه الزاوية كان لها سمعة كبيرة في نشر التعليم، خلال القرن 18 م. وقد ذكرناها في غير هذا. وقد توقف نشاطها منذ الاحتلال وانقرضت بعد الثورة المذكورة. ومِمَّن تخرج منها قديماً مؤسس الطريقة الرحمانية (سيدي محمد بن عبد الرحمن) والسعيد بن أبي داود مؤسس زاوية تاسلنت (آقبو)[2]. ولكن زوايا زواوة، كغيرها من زوايا الوطن، قد تعرضت للمراقبة الشديدة والتدخل السافر في شؤونها الداخلية، وفي منهج تعليمها والحد من نشاطها الديني والاجتماعي، بالإضافة إلى الاستيلاء على أوقافها. وفي ذلك كله ضرر كبير وإلغاء

---

(1) ليونار بارليت (مونوغراف بلدية ذراع الميزان المختلطة) في SGAAN (1913)، 443 ـ 444. وكان بارليت متصرفاً مساعداً للبلدية المختلطة، فهو يكتب عن خبرة وتجربة.

(2) من أوراق الشيخ علي أمقران السحنوني.

لدورها في التاريخ. ولكن ذلك تصادف مع حاجة الاحتلال إلى الزوايا وشيوخها ضد رجال السيف والخيام (العائلات الكبيرة). ومن ثمة وقع نوع من التقارب المؤقت بين شيوخ الزوايا والسلطات إلى نهاية الثمانينات تقريباً[1].

وهناك ملاحظة أخرى نذكرها بخصوص الزوايا خارج المدن، وهي أنها بقيت «مستقلة» بمرابطيها وورثة صلحائها إلى ما بعد 1870. فبعد هذا التاريخ بدا للفرنسيين أن الزمن قد حان لتشجيع الزوايا على حساب الأجواد أو رجال السيف والبارود أو الاعتماد على المرابطين بدل أهل السلطة. ولذلك أخذ الفرنسيون يتغاضون عن انتشار الزوايا والتكثير منها، كما لاحظنا في الطرق الصوفية، ولكن الموقف المالي منها بقي هو هو لم يتغير. فقد استولى الفرنسيون على أوقاف هذه الزوايا، وأبقوا مع ذلك على حق الزيارات بشرط الولاء لفرنسا وتقديم الخدمات لها عند الثورات.

الأضرحـة في إقليـم الوســط

وإذا رجعنا إلى الحديث عن القباب أو الأضرحة فإننا هنا أمام عدد هائل منها، سواء في مدينة الجزائر أو غيرها. فعبارة (قبة سيدي فلان) أو (ضريح الباشا فلان) كثيرة في الجزائر عموماً، وفي العاصمة على الخصوص. كما أن المقابر أو الجبانات متعددة، سواء تلك التي كانت تتخذ طابعاً عاماً أو تلك الداخلة في أرض تابعة لولي من الأولياء.

وليس من غرضنا هنا أن نأتي على قائمة طويلة من القباب، ولكن غرضنا يتمثل في شيئين: كون هذه البنايات ذات طابع ديني وعمراني - حضاري، وكون أوقافها اغتصبتها السلطة الفرنسية، وهي من أموال وأملاك

---

(1) انظر فصل الطرق الصوفية. وكان في مليانة عدد من الزوايا، مثل زاوية سيدي أحمد بن يوسف، وزاوية القلعي وزاوية سيدي محمد، وزاوية ابن قاسم. ولا نعرف الآن مصيرها تحت الاحتلال. ولكن الزاوية الأولى ظلت تعمل رغم أنها فقدت أهميتها لارتباط أهلها بالعهد العثماني وفقدانها للأوقاف.

السلمين. ولذلك فإننا سنكتفي بذكر ما علمنا أنه هدم أو حول عن غرضه الإسلامي. أما ذلك الذي بقي قائماً ولو في حالة متدنية، فإننا لن نذكره هنا سواء في العاصمة أو في غيرها. كما أننا سنحاول عدم إعطاء كل التفاصيل حول كل بناية، إلا إذا رأينا ذلك ضرورياً وفيه فائدة عامة. ويجب أن نلاحظ أيضاً أن بعض الكتّاب لم يذكر كل التفاصيل عن كل بناية، مع اختلاف أزمنة الكتابة. فهذا مثلاً أشيل روبير الذي نشر بحثه سنة 1918 لم يذكر من الثماني عشرة قبة التي جاء بها سوى عدد قليل قال عنه إنه هدم. بينما الذين سبقوه بفترة طويلة ذكروا أن بعضها قد هدم. ومن ذلك:

1. **قبة بنت جعفر الكتانية**: وهي من القباب التي قال عنها ديفوكس إن معاول الحضارة قد هدمتها. وكانت ضمن مقبرة باب الواد التي أزالها الفرنسيون منذ أوائل الاحتلال والتي ضاعت معها معالم وكتابات تاريخية هامة. ولهذه القبة أوقاف تتمثل في حانوت الخ.

2. **قبة سيدي محمد النّشا**: : نفس الملاحظات السالفة عن المكان ومناسبة إزالة القبة. فالقبة كانت خارج باب الواد، تحت زاوية الشيخ الثعالبي. وكان لهذه القبة أوقاف تتمثل في ضيعة وحانوتين، الخ.

3. **قبة الحاج باشا**: حدث لها نفس المصير، وكان مكانها خارج باب الواد. ومن أوقافها ثلاثة حوانيت. وقد رجح ديفوكس أن (الحاج باشا) هو الذي حكم بالنيابة سنة 1543 بعد حسن آغا الذي حارب ضد حملة شارلكان (1541)، وكان الحاج باشا من الذين ذكرهم هايدو الإسباني، وقد توفي بالحمى عن 80 سنة، وكان حسب هايدو، حاكماً محبوباً ومحترماً. وفي كلاين أخبار أخرى عن هذه القبة. فقد استولى عليها الجنود سنة 1833، ثم سلموها إلى الدومين سنة 1848. وفي هذه السنة استولت عليها الكنيسة ووظفتها للحلقة (السمينار) الكبيرة. والغريب أن كلاين يذكر أن عرب المنطقة طلبوا المرابط (الرفات؟) سنة 1846 فأعطى لهم. ويبدو أن الأرض هناك كانت لعائلة عبد اللطيف الشهيرة.

4. قبة حسن باشا: وتصفها الوقفية بأنها قريبة من ضريح الشيخ الزراد، وأنها خارج باب الواد. وقد خضعت قبة حسن باشا لما خضعت له القباب السابقة من الإزالة عن طريق العنف. ولم يستطع ديفوكسِ تحديد من هو هذا الباشا لأن أسماء الحسن والحسين كثيرة في الباشوات.

5. قبة (ضريح) الشيخ الزرّاد: ليس هناك معلومات عنها عدا ما ذكر في رقم 4، وقد أزيلت القبة بنفس الطريقة السابقة، وهي العنف.

6. قبة سيدي الياقوت: وكانت لها وقفية ترجع إلى سنة 1130 (1718). وتقع القبة أيضاً خارج باب الواد. وحصل لها ما حصل لسابقاتها.

7. قبة سيدي الكتاني: أثبتتها الأخبار الشفوية، والتقاليد، حسب تعبير ديفوكس، أي لم يجد بشأنها وثائق مكتوبة كالوقفيات. وهي قبة كانت على حافة البحر. وقد أكد أوميرا أن مصيرها هو مصير القباب الست السابقة[1]. ولعل نادي الكتاني اليوم يشير إلى هذه الخلفية التاريخية.

8. قبة سيدي المسعود: قال ديفوكس إن الناس في وقته أهملوها ولم يعد يذكرها أحد إلا رجل واحد من الجزائريين أكد له أنها كانت للشيخ سيدي المسعود، وأنها الآن (حوالي 1870) لصهر ديفوكس واسمه (جيلي Geylers)، والذي كان يعمل في الأشغال العامة بالعاصمة[2]. وقد أكد أوميرا ذلك، فقال إن القبة عطلت واشتراها فرنسي يدعى (جيلي) وهو مقاول، فحولها إلى دار سكناه[3].

---

(1) المعلومات حول القباب السبعة مأخوذة من ديفوكس، 18 ـ 22، وكذلك أوميرا، 192 ـ 196. وعن رقم 3 معلومات في كلاين.

(2) ديفوكس، 24. ومن ذلك نفهم أيضاً لماذا كان ديفوكس يعرف من صهره مصير المعالم الأثرية والدينية التي كتب عنها.

(3) أوميرا، 195. وأضاف أوميرا أن قبة سيدي المسعود كانت تقع على بعد حوالي 500 متر من المدينة. وكانت من الحجم الكبير، وحولها جبانة كبيرة، وكان =

9. قبة سيدي السعدي: وكانت تابعة للجامع الذي يحمل نفس الاسم، وقد تحدثنا عنه في المساجد. أما القبة فقال عنها ديفوكس إنها ما تزال قائمة في وقته. وكانت تضم ضريح الشيخ سيدي السعدي «المقدس جداً» عند الأهالي. وكان الضريح مغطى بتابوت مزين بالأعلام، وكان الشيخ حياً سنة 1119 (1707)[1]. وكان حفيد هذا الشيخ هو الذي تولى للأمير عبد القادر على زواوة وحارب الفرنسيين بلا هوادة.

10. قبة المرابط الطبيب: وقد هدمها الفرنسيون، وهي فيما يقال قبة بناها أحد الدايات لطبيب كان يعالجه. وبعد هدم القبة حُمِلتْ الكتابة التي كانت عليها إلى المتحف، وحملت الرفات إلى حديقة مارنقو، حيث قبة صغيرة مفتوحة الجوانب الأربعة في المكان المسمى عندهم (بوسكي دي لارين). ويذكر ديفوكس أن إحدى العائلات في الجزائر تسمى ابن الطبيب[2].

11. قبة سيدي سالم: استولت عليها السلطات العسكرية منذ الاحتلال، وبقيت كذلك إلى أوائل الستّينات حين ضمت إلى أرض الليسيه.

12. ملجأ بو طويل: استولت عليه أيضاً السلطات العسكرية منذ 1830 وبقي عند فرقة المدفعية فترة طويلة. وحين زار نابليون الجزائر سنة 1860 خصص المبنى وكذلك جامع المصلى القريب منه لتكريم فرسان الامبراطور، وسماه الفرنسيون بعد ذلك جناح المائة حارس، وكتبوا عليه ذلك بخط أسود بارز على بياض ناصع. ولكن هذا الملجأ كان ضحية أخرى من ضحايا الليسيه الفرنسي فقد هدم لصالحه[3].

= المسلمون يترددون عليها كثيراً. وهذا دليل على ما قلناه من أن القباب كانت أكثر من قبور للأولياء.

(1) ديفوكس، 25، عن سيدي السعدي انظر كتابنا الحركة الوطنية ج 1.

(2) ديفوكس، 26.

(3) نفس المصدر، 52، وكذلك أوميرا، 196. وقد أكد كلاين هذه المعلومات.

13. قبة سيدي هلال: هذا الضريح أو القبة أهانها الفرنسيون إهانة جديدة، بوضع بيت العاهرات قربها. وبعد أن كان المكان مقدساً كما يقول ديفوكس وكان يعج بالزائرين للقبة، هجرها المسلمون كما هجروا الحي كله. وكان وضع العاهرات قربها قد جرى لمدة طويلة بين 1832 ـ 1853. وشهد هذا المؤلف مناظر مزعجة كانت تبعث على الغثيان، بل إنها مناظر دموية، كما قال، كانت تجري عند جدران قبة سيدي هلال. ولم يؤرخ للضريح ولكنه قال إنه يرجع إلى زمن قديم. ومع ذلك فقد ذكر أن له وكيلاً خلال الستينات (بعد أن تحول عنه بيت العاهرات؟) يدعى عبد الرزاق بن بسيط الذي تتوارث عائلته هذا المنصب[1].

14. قبة سيدي علي الفاسي: وهو من الأولياء المشاهير، وقد جاء ذكره في الأدب الشعبي منذ القرن 18 م، كما في الأنشودة التي نشرها فانتور دي بارادي (انظر سابقاً). وادعى الفرنسيون أنه أثناء بناء إحدى الدور أصبحت القبة مهددة فحملت رفات الولي الفاسي إلى زاوية العباسي سنة 1841، بعد أن اختار له المفتي ذلك المكان (؟). وفي 1842 سلم مكان القبة إلى صاحب الدار الفرنسي ليتوسع في البناء على حساب الولي الصالح. وآخر وكيل لضريح الشيخ الفاسي، وهو أحمد بن الصفار، كان الداي حسن باشا قد عينه سنة 1791[2].

15. مطاهر (ميضات): كانت تقع في باب عزون، قرب جامع خضر باشا. وقد ألحقها الفرنسيون سنة 1836 بثكنة عسكرية تسمى (البارك)، وبعد ثلاث سنوات ألغيت المطاهر وحولت عن أصلها[3].

16. قبة سيدي منصور: وتذهب بعض الوثائق إلى أن سيدي منصور قد توفي سنة 1054 (1644). وهذه القبة قد هدمها الفرنسيون سنة 1846.

---

(1) ديفوكس، 72.

(2) ديفوكس، 78. وحسن باشا هو الذي فتحت وهران للمرة الثانية في عهده.

(3) نفس المصدر، 191.

وحتى يضحك الفرنسيون على مشاعر المسلمين نشرت جريدة الأخبار في عدد 30 ديسمبر 1845، خبراً قالت فيه إن السلطات قد اتخذت إجراءات لنقل رفات سيدي منصور وأفراد عائلته من القبة إلى زاوية الشيخ الثعالبي. وقال الإخبر إن الرفات قد حملتها كوكبة من جنود الزواف[1]. ومشى خلفهم حوالي أربعين من المسلمين. والملاحظ أن الجريدة قالت إن الرفات ستظل في زاوية الشيخ الثعالبي «مؤقتاً». وكان سيدي منصور يسكن في دكانه فمات فيه وقبر هناك، وله عند نقل رفاته حوالي ثلاثة قرون. وكانت له أوقاف عظيمة لشهرته بين الناس[2].

17. **قبة سيدي محمد بن خليفة**: وكانت تقع غير بعيدة من قبة ومسجد سيدي السعدي، واختفت أيضاً لفائدة الليسيه الفرنسي منذ الستينات[3].

18. **قبة سيدي أبي التقى (بتقة)**: وهي قبة للفقراء والمرضى والعجزة. ويرجح أن سيدي أبا التقى كان معاصراً لحملة شارلكان على الجزائر سنة 1541، وكانت تقع على يمين باب عزون على حافة البحر. وكان يديرها (بيت المال) باعتبارها من المؤسسات الخيرية العامة، ولها أوقاف عامة وأخرى من بيت المال. وكان لها بالإضافة إلى ذلك حمامات وجبانة وميضات عمومية. ومنذ أوئل الاحتلال احتلتها على التوالي فرقة الهندسة العسكرية ثم الأشغال العمومية. وبين 1842 و1854 سلمتها السلطات الفرنسية على التوالي لتكون سوقاً للزيت ثم سوقاً للحبوب، وقد قاومت مع ذلك، ولم تسقط نهائياً، كما قالوا، إلا أثناء عمليات بناء ساحة نابليون وشارع قسنطينة[4].

---

(1) أصل الكلمة (الزواوة)، وهي أقدم من تاريخ الاحتلال. واستعمال الجنود الزواويين في الخدمة العسكرية كان شائعاً في الجزائر وتونس، قبل 1830.

(2) نفس المصدر، 202.

(3) أوميرا، 195.

(4) ديفوكس، 206. وتذكر المصادر أن هذه المؤسسة الخيرية ـ الاجتماعية كانت أيضاً مسكناً لحفار القبور الذين يصونون الجبانات. انظر أوميرا، 192.

19. قبة سيدي بوحمّى: وهي مسماة على رجل كان قد اشتهر بالمداواة من الحمى، وكانت تقع في مواجهة دار الصابون. وينطقه العامة سيدي بوحمه. ومصير هذه القبة هو الهدم ودخولها في الطريق العمومي[1].

20. قبة لاله تسعديت: حدث لها ما حدث لما قبلها.

21. قبة سيدي عبد الحق: كانت خارج باب عزون، ويتبعها جامع صغير وزاوية وجبانة. ودخلت أيضاً في الطريق العام بعد هدمها.

22. قبة سيدي عيسى (زاوية): وهي ترجع على الأقل إلى القرن الحادي عشر الهجري. احتلها الجيش الفرنسي. وما تزال إلى سنة (1870) تحت يده.

23. قبة سيدي علي الزواوي: ومعها جامع صغير وجبانة. وكانت أيضاً خارج باب عزون، وتديرها عائلة بوخدمي. وفيها مياه جارية يعتقد الناس أنها تبرىء من الحمى، وتخصب العقيمات، وتحافظ على أمانة الزوجين. وقد استفاد الوكلاء من ذلك لكثرة من يتردد على الماء فيها، لكن السلطات الفرنسية بادرت إلى هدمها دون أن نعرف متى ذلك، وكانت القبة تقع بين شارعي روفيقو وايزلي[2].

24. قبة سيدي عبد القادر: كانت تعرف بنخلة شهيرة، قالت المصادر الفرنسية إن الريح أسقطتها (النخلة) سنة 1865. أما القبة نفسها فقد هدمها الفرنسيون سنة 1866 لفتح طريق عمومي، وهو طريق قسنطينة. وكانت النساء المسلمات متعلقات بهذه القبة كثيراً ويعتقدن في الماء الجاري هناك عقائد خرافية كالبرء من بعض الأمراض، وطلب الحمل، وطرد الأرواح الشريرة. وكانت في هذه القبة بئر يعتقد العامة أن سيدي عبد القادر الجيلاني حفرها عندما زار الجزائر (!) ورغم أنه غير مدفون

---

(1) ديفوكس، 206.

(2) ديفوكس، 208. حالياً بين شارعي ذبّيح الشريف والعربي بن مهدي.

في هذه القبة، إذ هو دفين بغداد، فإن في القبة ضريحاً مغطى بتابوت كانت عليه الرايات والأعلام من كل صنف ولون. ويقول ديفوكس إن العامة كانوا يأتون إلى قرب هذ التابوت ويجلسون على ركبهم ويدعون الله ويستغيثون بالشيخ. ولا تذكـر الوثائق تاريخ بناء هذه القبة لكن تاريخ تجديدها يرجع فقط إلى سنة 1223 (1808) على يد الداي أحمد باشا[1]. وقد قال أوميرا إنه كان على فرنسا أن تبقى على القبة لأن معظم البلاد الإسلامية فيها قباب لهذا الولي.

25. قبة سيدي صاحب الطريق: وهي لشخص مجهول ذكرته الوقفية التي ترجع إلى سنة 1101 (1689) على أنه سيدي صاحب الطريق، ولعله كان أحد الدراويش أو المتصوفة الجوالة الذين يبيتون في الطرقات، ويتركهم الناس على هواهم. ومهما كان الأمر فإن الفرنسيين قد أزالوا هذه القبة منذ أول احتلالهم. وقد كانت القبة تقع تحت القوس حيث الدار التي كان يشغلها المتصرف العسكري. وفي مكان آخر ذكر ديفوكس أن هناك قبة أخرى تحمل نفس الاسم (سيدي صاحب الطريق)، وهي في نظره اسم لولي آخر. وهناك ثالثة بنفس الاسم هدمها الفرنسيون[2].

26. قبة سيدي بوشاكر (بوشاقور): وقد أزيلت زاويتها منذ 1844. ولكن الضريح والتابوت والأعلام الخاصة بالولي قد «اختفت» قبل ذلك بكثير[3]. ولم يذكر ديفوكس إلى أين حملت هذه الآثار ولا متى وقع ذلك.

27. مطاهر: كانت تقع عند ساحة القصبة. وألغاها الفرنسيون وأدخلوها في الطريق العمومي منذ 1830. ويجب أن ننبه هنا إلى أن

---

(1) نفس المصدر، 208. أيضاً أوميرا. وقد كانت للشيخ عبد القادر الجيلاني قباب في مختلف مدن الجزائر. وجاء ذكره في أنشودة بالقرن 18. انظر سابقاً.
(2) ديفوكس، 211، 233، 250.
(3) نفس المصدر، 215.

الميضات والمطاهر والعيون عموماً، كانت لها أوقاف خاصة، يجريها المسلمون.

28٨. **قبة سيدي رمان:** وقد عطلت وأصبح مكانها هو حديقة القيادة العسكرية لساحة القصبة[1].

29. **قبة سيدي يعقوب:** قرب المكان المعروف بسبع عيون جهة باب الواد. وكان الزنوج يحتفلون في هذه القبة ولهم عقائد في صاحبها.

30. **قبة سيدي بلال:** جهة الحامة. كانت أيضاً مقراً لاحتفالات الزنوج يوم أول أربعاء من نيسان (أبريل). ولكن القبة كانت نصف مدفونة بالرمال سنة 1863[2].

31. **قبة سيدي فرج:** هذا الولي الذي شهدت قبته بداية الغزو الفرنسي للجزائر وعند أعتابها نزلت طلائع الحملة في 14 جوان 1830، كان مصيرها أيضاً الهدم والاختفاء سنة 1847. فقد قرر الفرنسيون إقامة برج أو قلعة في المنطقة فعزموا على إزالة القبة من الوجود. وقد أفتاهم، كما قالوا، الشيخ مصطفى القديري، مفتي المالكية في التاريخ. ولذر الرماد في عيون العامة أحضر الفرنسيون كل مستلزمات الحفلة الدينية ومراسيم الاحترام. فحضر مدير الداخلية الفرنسي، ووقع التعرف على بقايا رفات الولي سيدي فرج (وشخص آخر يدعى سيدي روش)[3] من قبل الإمام الثاني للجامع الكبير، وكذلك مسؤول بيت المال. وحضر أيضاً «العرب» ـ أي العامة عند الفرنسيين ـ ووضعت رفات الوليين في صندوقين من الخشب وحملا على

---

(1) نفس المصدر، 237.

(2) السيدة روجرز (شتاء في الجزائر)، لندن 1865، ص 73.

(3) تذهب الأسطورة إلى أن أحد القراصنة الإسبان اعتاد النزول على شاطىء الجزائر للتزود بالماء، وذات مرة عزم على خطف الولي سيدي فرج فحمله إلى سفينته وأراد التوجه به إلى إسبانيا فلم تتحرك السفينة رغم محاولاته. فعلم أن هناك كرامة، فأطلق الشيخ وآمن بصلاحه وأسلم على يديه وعاشا معاً وماتا ودفنا معاً. والاسم الشعبي لهذا الإسباني المسلم هو (روش).

بغل. وسار البغل، وسار الجمهور من حوله، إلى مقبرة سيدي محمد الحقار باسطاولي. ثم اختار المدعو محمد القسنطيني (الإمام؟) المكان الذي دفن فيه رفات كل ولي على حدة بعد حفلة دينية عادية[1].

32. قبة سيدي محمد بن عبد الرحمن: بقيت في أيدي المسلمين، وكانت بعيدة عن مركز الاستقرار الأوروبي في أول العهد، وهي اليوم بالحامة وتتبعها جبانة إسلامية كبيرة. وقد لاحظ جميع الكتاب أنها كانت مزارة للمسلمين في مختلف المواسم والمناسبات[2]. ونذكر هنا أن سيدي محمد عالم متصوف، ومؤسس الطريقة الرحمانية في الجزائر فلا غرابة أن يزورها المريدون وغيرهم لأنها في نظرهم قبة شيخ الطريقة والبركة. أما معظم القباب الأخرى فيزورها الناس للبركة فقط لأن أصحابها لم يؤسسوا طرقاً صوفية، عدا بعضهم مثل الشيخ عبد القادر الجيلاني.

33. قبة سيدي الجامي (أو الجامع): انظر عن هذه القبة في المساجد. وقد حولت عن غرضها بعد أن احتلها الدرك الفرنسي، ومعها جبانة. ثم أعطيت إلى جمعية (الترابست) المسيحيةوسميت باسطاولي الصغيرة.

وهناك مجموعة من القباب ذكرها ديفوكس وسكت عن مصيرها، ولا سيما تلك الواقعة في الفحص القديم للعاصمة، مثل بوزريعة، والأبيار، وحيدرة، وبئر الخادم، وبئر مراد رايس، والقبة، والقادوس، وتقصرين، والزحاولة، والمرادية.

34. غير أنه (أي ديفوكس) ذكر اختفاء قبة الشيخ المغزى، قرب الأبيار،

---

(1) ديفوكس، 253. وعن الشيخ مصطفى القديري انظر (أبحاث وآراء) جـ 3.

(2) أوميرا، 196. كان عبد الحميد بن باديس من الذين ذكروا أنهم زاروا ضريح الشيخ محمد بن عبد الرحمن، حوالي سنة 1919. انظر دراستنا «مراسلة غريبة بين ابن باديس وأحد علماء سوف»، في (تجارب في الأدب والرحلة). الجزائر، 1982.

دون بيان السبب، وأخبر أن سيدي المغزى هذا قديم يرجع في نظره إلى حملة شارلكان على الجزائر سنة 1541.

35. قبة سيدي إبراهيم، ولي البحارة، وهي تقع في مرسى االجزائر[1].

* * *

ونريد أن نلاحظ أن معظم القباب كانت تتبعها جبانات لدفن أموات المسلمين. وقد حافظ عدد من التسميات القديمة على نفسه إلى اليوم. وننبه الجيل الحاضر إلى أن قبة سيدي مرزوق في ابن عكنون مثلاً هي التي أعطت اسمه إلى الحي المعروف باسمه اليوم (حي مرزوق)، ومثله سيدي يحيى الطيار بحيدرة، وسيدي مبارك بوادي الرمان. كما ننبه إلى أن اسم ضاحية القبة جاء من (قبة الحاج باشا) الذي حكم الجزائر سنة 1545، فاختفى اسم المنشىء وبقيت القبة، أو كما يقول النحاة حذف المضاف إليه وبقي المضاف[2].

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن خارج العاصمة، نسوق المعلومات التالية عن جباناتها وما آلت إليه. لقد لاحظنا أن الجبانات كانت كثيرة وكانت تابعة في معظم الأحيان إلى القباب والزوايا. وبتعطيل وهدم هذه البنايات هدمت الجبانات أيضاً وتعطلت معها. وقد لاحظنا أيضاً أن بعض الجبانات قد منع الفرنسيون الدفن فيها منذ الاحتلال. وكثر الجدال والنقاش حول موقف المسلمين من التعرض لمقدساتهم ومن نقض الفرنسيين اتفاق 1830 الذي تعهدوا بمقتضاه باحترام هذه المقدسات. كما دار النقاش بين الفرنسيين حول أهمية البنايات من الوجهة الأثرية ـ الحضارية، وكان بعضهم قد نظر إلى القضية نظرة أخرى جانبية، فيما يبدو، وهي مدى تعصب أو تسامح

(1) انظر مجلة الجي ـ ريفو Alger Revue، أكتوبر 1955. وذكر السيد أوميرا قبة أخرى هي: سيدي مبارك البحري، بين طريق قسنطينة وشارع الحرية.

(2) عن قبة الحاج باشا انظر فقرة القباب رقم 3.

المسلمين إزاء ما قام به الفرنسيون نحو مؤسساتهم.

يقول السيد أوميرا لقد أدى إلغاء كل الجبانات إلى ظلم حقيقي لعدد من الوكلاء الذين كانوا يصونونها. فقد اختفت المداخيل والعلاقات مع اختفاء وهدم القباب والأضرحة، وهو هنا يرى أن كل القباب هي في الواقع جبانات لأن قبة الولي ليست وحدها في المكان. وهذا أمر حقيقي. ولكن ذكر الوكلاء وحدهم هنا فيه إجحاف بحقوق الآخرين الذين تضرروا من اختفاء وهدم الأضرحة والقباب والجبانات العامة. فقد كانت مداخيل هذه البنايات تستعمل لأغراض اجتماعية ودينية وتعليمية. ولذلك لا بد من تصحيح هذا الرأي.

في جولة دراسية قام بها الإسكندر جولي إلى منطقة التيطرى حوالي سنة 1904 بطلب من الإدارة الفرنسية، وجد أنها تضم عدداً من القباب ولكنه لم يذكر ما إذا كانت قد تعرضت للهدم أو التعطيل. وقد أورد من ذلك قبة سيدي علي بن فارس بين وادي عروة ووادي الحاكم، وقبة سيدي ناجي قرب البرواقية، وقبة سيدي محمد ولد البخاري (وهو ابن مؤسس قصر البخاري). وقال جولي إن سمعة الشيخ سيدي البخاري كانت عظيمة بين أهل الناحية ويعتبرونه ناشر الدين الإسلامي هناك، ومع ذلك فإن قبته، رغم ارتفاعها وكبرها على غير العادة، تبدو حزينة ومتقشفة في بلاد نائية ذات طابع صحراوي. ومما قاله في هذا الشأن إن هناك علاقة بين الإنسان والبناء أو العمران. أما مدينة المدية فلم يصف جولي قبابها، ونحن نعرف أن الأيدي قد تبدلت على هذه المدينة عدة مرات بين الفرنسيين والأمير من جهة وبين الأمير وبعض الطموحين الآخرين أمثال ابن المعطي، وموسى الدرقاوي من جهة أخرى. فهل تضررت القباب والبنايات الدينية من ذلك؟ إننا لا نشك في شيء واحد وهو أن حرمان البنايات الدينية (القباب) من أملاكها قد تسبب في تقشف وإهمال الخدمات الواجبة لها.

وليس لدينا دراسة عن وضع قباب مليانة وشرشال والبليدة والقليعة

والشلف (الأصنام). أما القباب التي كانت في أوطان متيجة فلم يبق منها إلا القليل، ويبدو أن إقامة المستوطنات الفرنسية على أرض متيجة وتمديد الطرقات وتحديد حدود المزارع ونحو ذلك قد أدى إلى إزالة بعضها على الأقل، والباقي نسيه الناس فأهمل.

تعاليق حـول الآثـار الإسلامية

أما من الوجهة العمرانية، فقد نقل أوميرا رأياً للصحفي (مونتانيو) الذي كان يعيش زمن هدم المعالم والبنايات الدينية، فقال: إن الفرنسيين في الجزائر قد حولوا جهة باب الواد ـ وهي التي كانت تضم القسم الأكبر من البنايات الدينية ـ إلى ساحة مناورات عسكرية وإلى منتزهات، على حساب معالم وآثار ذات قيمة لقربها من المدينة، وهي آثار تعود إلى قرنين أو ثلاثة قرون، وربما أقدم من ذلك. وقد علق أوميرا على ذلك بأن الفرنسيين كانوا يخشون جرح عواطف المسلمين الدينية، وكذلك النواب في البرلمان الذين بكوا ـ كما قال ـ على الآثار وعلى الموتى، وعلى القبور[1]... وقد ذكرنا أن إقامة الليسي الفرنسي في منتصف الستينات من القرن الماضي قد أدى أيضاً إلى إزالة ما بقي من مساجد وقباب وجبانات في جهة باب الواد.

ومن جهة أخرى أشار السيد ديفوكس إلى أن بعض الأشخاص قد لاموا الإدارة الفرنسية على هدم المساجد والتصرف فيها إذا كانت تهدد بالانهيار أو تشكل عراقيل في تنفيذ بناءات جديدة لتنظيف وتجميل المدينة. وقد رد هو على هؤلاء بأن المسلمين أنفسهم يتصرفون كذلك إذا حصلوا على الإنصاف في حقوقهم. وضرب مثلاً بصاحب زاوية سيدي العباسي، الذي باعها لأحد

(1) أوميرا، 194. كان أوميرا من الصحفيين والمفكرين الليبراليين. وقد شارك في الكتابة عن معاداة السامية التي هزت الأوروبيين في الجزائر آخر القرن الماضي. وقد أشرنا إلى حياته باختصار في عدة مناسبات.

الفرنسيين بعد أن اعترفت له السلطات بحقوقه الوراثية فيها. واعتبر ديفوكس هذا المسلم مثالاً للمسلمين الذين ضحوا بالتقاليد وبالدين من أجل المصالح الذاتية، وقال إن لديه عدة أمثلة على ذلك. وقد رد على المنتقدين بقوله إن على الفرنسي أن لا يكون مسلماً أكثر من المسلمين[1]. ويبدو لنا أن ديفوكس قد ناقض نفسه في هذا المجال، لأنه كان في عدد من المرات ينتقد هدم الآثار الإسلامية من قبل سلطات بلاده أو من قبل المقاولين والملاك. ولعله كان برأيه الأخير يحاول أن يبرىء نفسه لأنه هو الذي تولى حصر المعالم والبنايات والتعرف على وثقائها ومتابعة سجلات الوكلاء وغير ذلك. كما أن أحد أصهاره كان مقاولاً وعلى يديه جرت تهديمات عديدة للمعالم. وعند حديثه ذات مرة عن حي قطع الرجل وما جرى فيه من هدم للآثار الإسلامية، تأسف ديفوكس قائلاً إنه لا أحد قام بإجراء تنقيب عن هذه الآثار المهدمة في الحي. ولاحظ أن البنايات الفرنسية الجديدة قد دفنت تحتها كاتابات وآثار كثيرة ترجع إلى العهد البربري (الإسلامي)، ولن تخرج من تحتها أبداً. وأضاف صراحة بأن تلك الكتابات «قد كسرت بدون رحمة بيد الهادم الجاهل»[2].

لكن آخرين لا يتفقون مع هذا الرأي ويرون أن الفرنسيين ارتكبوا خطأ فادحاً في هدم البنايات والمعالم الإسلامية. ولا داعي لتكرار رأي كل من ديتسون، وبلاكسلي، وبولسكي وغيرهم، وقد ذكرنا ذلك من قبل.

بقي أن نعلق على حركة الاحتجاج من جانب المسلمين على هذه الأعمال: إن أوميرا وديفوكس يذكران أن المسلمين كانوا قَدَرِيين ومتسامحين ولم يبدوا أية حركة معارضة نحو هدم مقدساتهم، بل أثبتنا أن بعضهم قد عطلها بنفسه وباعها للفرنسيين، وقد مرّ بنا أيضاً أن بعض «المفتين» ورجال السلك الديني الرسمي كانوا يوافقون الفرنسيين على

---

(1) ديفوكس، 247. الأمثلة تخص مالكي زاوية سيدي العباسي وزاوية سيدي أيوب.

(2) نفس المصدر، 229.

تحويل بعض المساجد إلى كنائس، ونقل رفات الأولياء وهدم أضرحتهم. وهذا مخالف للأحداث التي رواها هذان المؤلفان من جهة ومخالف للوثائق التي ربما لم يطلعا عليها من جهة أخرى. إن الاحتجاج السري أخطر من الاحتجاج العلني أحياناً، ومع ذلك فلم يكن الجزائريون دائماً صامتين في احتجاجهم.

فقد ضم كتاب (المرآة) لحمدان خوجة كتابات احتجاجية علنية وكانت قد نشرت في وقتها، ويبدو أن كلاً من ديفوكس المعاصر له وأوميرا المتأخر عنه لم يطلعا على كتاب المرآة، ولا على احتجاج المفتي ابن العنابي، ولا احتجاج المفتي ابن الكبابطي وابن الشاهد وغيرهم من رجال الدين والعلم. ولعل هؤلاء الفرنسيين يقصدون بالاحتجاج حركة عامة في شكل مظاهرة. إن غياب القادة الدينيين والسياسيين بالنفي المنظم والسجن والهجرة الاختيارية قد جعل عامة الناس بدون قيادة. ومع ذلك فقد كانت هناك حركة احتجاجية تلقائية مرتين على الأقل في العاصمة. الأولى عند إهانة المحكمة الإسلامية بدخول أحد الضباط الفرنسيين إليها عند مناقشتها لقضية تنصير امرأة مسلمة (عائشة بنت محمد) وخطْفها وهي في عصمة زوجها المسلم (سنة 1834). والحركة الثانية عند تحويل جامع كتشاوة إلى كنيسة.

وهناك أحداث أخرى فردية عديدة لا داعي لذكرها جميعاً. ويكفي أن نشير إلى أن ديفوكس نفسه أورد حادثة ذات معنى في هذا الشأن، جرت سنة 1846. فقد قال إن أحد «المتعصبين» واسمه الحاج جلول، ضرب بالمطرقة قطعة من الرخام عليها كتابات بالعربية تابعة للجامع (الجديد)، وكانت القطعة قد ظلت مرمية في الطريق بعض الوقت. وكان غرض الحاج جلول هو ألا يهين النصارى اسم الجلالة الموجود في الكتابة. ومن أجل ذلك اعتبره ديفوكس متعصباً[1]. ولكن ديفوكس نفسه وصف الرجل المسلم الذي باع

(1) ديفوكس، 147. عن رأي حمدان خوجة في رد الفعل انظر محمد بن عبد الكريم (حمدان بن عثمان خوجة الجزائري)، دار الثقافة، بيروت، 1972، ص 222 ـ 225.

حقه في زاوية سيدي العباسي بالمتسامح[1].

والغريب أن ديفوكس هو نفسه الذي ذكر حركة الهيجان لدى المسلمين عند إزالة مقبرة باب الواد. فقد قال إن الطريقة التي تمت بها عملية الإزالة قد أثارت هيجاناً عميقاً لدى الأهالي وأعطتهم فكرة وهي أن الفرنسيين لا يحترمون رمم الموتى ولا يقدسونها. وقد وصف الكتّاب اللاحقون حالة الفرنسيين المعاصرين للاحتلال فقالوا إنهم كانوا غير متدينين حتى بنصرانيتهم ولا يحترمون المسيح ـ عليه السلام. فكانوا إما جهلة من حثالات المجتمع وإما لائكيون وماسونيون من رواسب الثورة الفرنسية ونقمتها على رجال الدين والكنيسة. وقد انعكس ذلك حتى على موقفهم من الأوقاف الإسلامية ورجال الدين المسلمين. إذ نظروا إلى رجال الدين الإسلامي نظرة رجال الدين في فرنسا وطبقوا على الأوقاف الإسلامية ما طبقوه على أملاك الكنيسة في فرنسا نفسها. وسنذكر ذلك في الحديث عن الأوقاف.

إن إزالة الجبانة العمومية الواقعة في ناحية باب الواد منذ أول وهلة للاحتلال وبطريقة وحشية جعل المسلمين يأخذون عبرة خالدة من علاقتهم بالفرنسيين. وقد استنكر ذلك حتى من كانوا يدافعون عن هدم الآثار والمعالم الإسلامية للضرورة العامة من الفرنسيين. يقول ديفوكس واصفاً إزالة المقبرة المذكورة بالجرافات وما تلا ذلك من بعثرة عظام الموتى، ما يلي: إن أول المتأثرين بالاحتلال مباشرة هم الموتى المسلمون. لقد كان عليهم أن يتركوا المكان لشعب «متحضر» ونشيط جاء ليعمل ويحتل المدينة. ذلك أن وجودهم (الموتى) بها لا يتناسب مع وجود أحياء من جنس ودين آخر. فكان عليهم أن يتركوا المكان للساحات والحدائق والطرق العمومية ونحو ذلك[2].

---

(1) ذكر أوميرا عدة مرات موقف المسلمين المتسامح، انظر صفحات، 181، 200 من بحثه.

(2) تقول بعض المصادر إنه عند أداء اليمين لأول بلدية في مدينة الجزائر سنة 1834 حلف المسلمون بالقرآن ولكن الفرنسيين حلفوا بالإخلاص للملك وطاعة القانون. وقيل إن العرب يحترمون كل الأديان لأنهم يحترمون دينهم. وقد استغرب المسلمون=

لكن ديفوكس اعترف أن العملية لم تتم بناء على الاحترام الواجب للأموات (وكأن الأحياء لا يستحقون ذلك أيضاً). فقد اتخذت العملية شكل الاعتداء والإهانة. إن عظام الموتى بقيت «لمدة سنوات» مكدسة ومبعثرة هنا وهناك، ويمكن للمرء أن يراها خلال تلك الفترة كلها. وكانت هذه العظام مسحوبة ومجروفة بعنف من أضرحتها. وكانت ترمى في الهواء بغلظة. وكان يمكن تفادي ذلك مع بعض الاحتياط. ولم يقل ديفوكس إن ذلك كان لا يتناسب مع دعوى التحضر والتمدن التي يتشدق بها الفرنسيون، وإنما قال إن ذلك قد أثار هيجاناً عميقاً لدى الأهالي وجعلهم يعتقدون أن الفرنسيين لا يحترمون رفات الموتى. وهل كان الأهالي مخطئين في حكمهم؟

هذا عن الأحياء الفرنسيين مع الأحياء والأموات الأهالي. أما عن التاريخ والآثار فمسألة أخرى. قال ديفوكس: إن التاريخ عليه أن يتأسف على إزالة مقبرة أخرى كانت مخصصة لدفن الباشوات. فقد محيت هذه المقبرة تماماً من الوجود، وهي مقبرة قديمة جداً أشار إليها هايدو الإسباني سنة 1581. وقد ضاع مع ذلك جانب هام من التاريخ والآثار.

لقد تعهد الفرنسيون بإزالة الجبانات بعناية تحافظ على كرامة الأموات وقيمة التاريخ، ولكن ذلك التعهد لم يحترم. فقد استعملوا المعاول والجرافات لا لنشر ما في القبور ولكن لكسر المَشَاهِد والشواهد والكتابات وتحصيل الأحجار للبناء وبيع عظام الموتى في أسواق مرسيليا. وقد شهد ديفوكس الذي كان ما يزال صغير السن عندئذ، بأن معالم تاريخية هامة قد ضاعت مع ضياع الأضرحة والقباب، مثل التواريخ المحفورة على الرخام أو على اللوحات (الشواهد). لقد وقع تخريب هذه الصفحات، كما قال، تخريباً مطلقاً. وضاعت معها الوثائق الخطية التي تؤدي إلى معرفة تواريخ حكم الباشوات وأزمنة الموظفين السامين في الجزائر. إن جميع ذلك إما هدم

= عدم التدين الذي كان عليه الفرنسيون. انظر بيلي (عندما أصبحت الجزائر فرنسية)، 282.

وإما بقي غنيمة للصوص والمضاربين. وقد استعملت أحجار الشواهد كمواد للبناء. ولم ينج من هذه المجزرة الرهيبة للموتى والآثار التاريخية إلا القليل من الشواهد التي وجدت طريقها إلى المتحف. ومن ثمة فإن القباب التي ذكرناها والتي بقيت بعض الوقت قائمة هي التي لم تكن ضمن المقابر التي تعرضت للهدم الجماعي والتي وصفها ديفوكس[1].

والغريب في الأمر أيضاً أن الوقفية الهامة التي سجلت جميع هذه المعالم قبل هدمها وبعده قد فقدت سنة 1843. فقد كانت وقفية مفصلة لها باب خاص بكل معلم ديني: مساجد، قباب، زوايا، مدارس، أضرحة، جبانات. وهي وقفية أصلية. هذه الوقفية فُقدت أثناء وضع الإدارة الفرنسية يدها على أوقاف الجامع الكبير (1843). ثم عثر على نسخة غيركاملة منها وغير مؤرخة. وكانت هذه النسخة الناقصة قد وضعت عند القاضي المالكي، وهي ترجع، حسب ديفوكس، إلى أوائل القرن الثاني عشر للهجرة (حوالي 1101 ـ 1125)[2].

وقد علمنا أن الجامع الكبير والجامع الجديد بالعاصمة قد خضعا للهدم الجزئي والتشويه العمراني، ثم خطط الفرنسيون لإزالتهما تماماً مرتين، مرة في عهد تيرمان في الثمانينات وأخرى في عهد جونار سنة 1905. ولولا الخوف من رد فعل السكان والهيجان الذي رافق التحضير لإصدار قرار الإزالة لما تراجع الفرنسيون عن خطتهم. فكيف نقول إن الجزائريين كانوا متسامحين في أمور دينهم ومعالم حضارتهم؟ حقيقة أن السلطات الفرنسية أخذت تراعي مشاعر المسلمين وتُداهِنُهم عندما تمس الآثار الإسلامية. ونحن نجد عدة أمثلة على ذلك. فكانت تَسْتَصْدِر أولاً «فتوى» من رجال

---

(1) ديفوكس، 18 ـ 19. وقد شارك في هذا «الأسف» زميله أوميرا حين قال إن عظام هؤلاء المسلمين (الباشوات والأولياء) قد رميت للريح، وبيعت حجارتها الشاهدية في المزاد العلني. وهي شيء «مؤسف» حسب تعبيره، لأنها كانت تحتوي على كتابات هامة وأثاراً. أوميرا، 195.

(2) ديفوكس، 16.

الدين، وتحضر الرأي العام للعملية التي ستقبل عليها. حدث ذلك عند نقل رفات سيدي فرج إلى جهة سطاويلي ونقل رفات سيدي منصور من قبته إلى مقبرة الشيخ الثعالبي.

ويروي جورج مارسيه أن الكولون كانوا يحسون بالغيرة من المدن والآثار الإسلامية. فقد كانوا يعملون على تخليص أو تطهير المدينة التي هم فيها من أي شيء يجلب الزوار إليها مثل المعالم الإسلامية. وكان مارسيه يتحدث عن موقف الكولون من مدينة تلمسان. إن الكولون فيها كانوا لا يريدون لعاصمة بني زيان أن تنافس أي دائرة من دوائر فرنسا. وقد وعدهم مارسيه نفسه بأن تلمسان الأثرية ستنقرض بالتدرج، كما انقرضت في نظره مدينة الجزائر القديمة، وستسقط (تلمسان) تحت ضربات معاول المنتصرين (الفرنسيين)، ولكنها ستظل مدة طويلة محجة لزوار الفن المعماري[1].

واعترف بعض علماء الفرنسيين بأن الجزائريين قد حافظوا على الآثار. ومنذ 1846 كتب أحد المستشرقين، وهو أشيل فوكيه، بعد أن تجول في نواحي قسنطينة وبسكرة، قائلاً: إن العرب (يقصد الجزائريين) قلما يهدمون الآثار. فالصخور المتراكمة فوق بعضها لا يمسونها. واعترف فوكيه أن الفرنسيين قد هدموا خلال الخمس عشر سنة من الاحتلال ما لم يهدمه العرب خلال عشرة قرون، وهو هنا يتكلم عن الآثار الرومانية[2]. وإذا كان العرب لا يهدمون الآثار الرومانية فالأولى عدم هدم الآثار الإسلامية.

ونفس الملاحظات تقريباً نجدها عند بيقوني سنة 1903. فقد تأسف لما حدث لزاوية يحيى بن محجوبة في مدينة قسنطينة. وكان ابن محجوبة من علماء عصره (القرن 11 هـ). وكانت الزاوية تحفة فنية وعلى بابها نقيشة

---

(1) جورج مارسيه ووليام مارسيه (المعالم العربية لتلمسان)، 1903، ص 111.

(2) أشيل فركيه «جولة من قسنطينة إلى بسكرة» في (مجلة الشرق R. du L'Orient، باريس 1846، ص 144 ـ 145. وكان فوكيه قد قرأ جولته (بحثه) أمام الجمعية الشرقية في باريس يوم 2 يونيو، 1846.

تمجدها وتؤرخ بناءها، ولكن الفرنسيين لم يصبروا عليها فهدموها سنة 1865 ودخلت في المباني الفرنسية المحاذية لما كان يسمى بالطريق الوطني (ابن مهيدي حالياً). وكان إلى جانب الزاوية جبانة صغيرة أيضاً. وقد عاتب بيقوني الهادمين على اللامبالاة نحو المعالم العربية وعدم عنايتهم بكل ما يمكن أن يخدم المعرفة التاريخية في الجزائر. كما أنهم لم يراعوا في نظره. المشاعر الفنية التي تحتويها الكتابات والخطوط والنقائش والزخارف لمختلف العصور. وقال إنه جاء قسنطينة سنة 1878 يبحث فيما أصبحت عليه بعد أربعين سنة من الاحتلال، فلم يتمكن من الوصول إلى أي شيء، لأن الأهالي والأوروبيين جميعاً كانوا غير مهتمين. وبعد تفكير وجد بيقوني المقاول الذي هدم عُمَّالُه مجموعة من المعالم فرخص له بالبحث في أكوام المباني المهدمة. ثم قص كيف وجد النقيشة التي تؤرخ لبناء زاوية ابن محجوبة، في حالة يرثى لها. وفيها آية قرآنية هي «في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال»[1].

والواقع أن بعض العناية بالآثار الإسلامية بدأت في عهد كامبون ثم انطلقت في عهد جونار. ولكن جهود المنقبين والباحثين عندئذ وجدت الخطيئة قد ارتكبت والمعالم قد هدمت، ولم يبق إلا محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه. واعترف أحد الباحثين بأن الفرنسيين قد اعتنوا منذ البداية بالآثار الرومانية والبيزنطية وأهملوا الآثار الإسلامية. فالمجلات التي ظهرت منذ منتصف القرن الماضي قد فاضت بالكتابات عن العصور السابقة للإسلام في الجزائر.

ومن ثمة كان ظهور كتاب عن قلعة بني حماد في آخر القرن الماضي مثار تنويه عند بعضهم، مضيفاً أن الفرنسيين قد انشغلوا بكل ما هو روماني حتى استنفدوا هذا الميدان، وأهملوا الآثار البربرية والعربية والتركية، وهي

(1) بيقوني E. Bigonet «كتابة عربية من قسنطينة» في المجلة الإفريقية، 1903، ص 305 ـ 311.

الآثار الإسلامية. واغتنم المعلق على كتاب بلانشيه عن قلعة بني حماد، الفرصة فنوه بجهود الذين كتبوا عن الآثار الإسلامية مثل فايسات وشيربونو وفيرو، ولكنه اعتبر جهود هؤلاء معزولة وغير منسقة. وقال إن الأمر يحتاج إلى ثقافة خاصة لدراسة الآثار الإسلامية. ولاحظ أن العرب قد انشغلوا بالورق والمخطوطات أكثر من انشغالهم بالأحجار والآثار. ولذلك دعا زملاءه الفرنسيين إلى توجيه اهتمامهم إلى هذا الميدان[1]. وقد أخبرنا جورج مارسيه سنة 1903 أن حكومة جونار أصبحت مهتمة بالآثار والفنون، وقام هو وأحد أقاربه بدراسة آثار تلمسان العربية، كما عرفنا. وفي سنة 1905 أصدر جونار قراراً يعتبر المعالم التالية في مدينة الجزائر آثاراً تاريخية رسمياً: ضريح حسن باشا بن علي في الشارع الذي يحمل هذا الاسم، وضريح الأميرة بحديقة مارنقو، وجامع سفير، وجامع سيدي محمد الشريف، كلاهما بشارع كليبر عندئذ، ثم عيون، مثل العين الواقعة بالأميرالية[2]. وقد شمل القرار أيضاً عدة معالم في بعض المدن الأخرى.

الزوايا والأضرحة في إقليمي قسنطينة ووهران

أ. بالنسبة للإقليم الأول هناك أعمال جرت سيما في بعض المدن مثل قسنطينة وبجاية، أدت إلى اختفاء عدد من الزوايا أو تحويلها عن غرضها. ولكننا هنا أمام مشكل من نوع آخر، ويتمثل في أن الدراسات المتوفرة لا

(1) إفريقية الفرنسية: .A.F سبتمبر 1897، ص 307. لم يوقع الكاتب: اسمه سوى بحرفي .O.H (ولعله اختصار لاسم أوكتاف هوداس وهو من المستشرقين ـ انظر فصل الاستشراق) وكتاب قلعة بني حماد ألفه M.P. Blanchet ونلاحظ أصداء ذلك في مجلة (المقتطف) المصرية سنة 1900. فقد جاء في الجزء الرابع، أول أبريل ص 366 أن فرنسا قد خصصت ميزانية ضخمة للآثار اليونانية بينما الجزائر (التي هي جزء من فرنسا) لم تخصص لها سوى ميزانية رمزية. وتساءلت (المقتطف) هل تجردت المسألة العلمية من السياسة؟ ولكن الجواب معروف.

(2) انظر المجلة الإفريقية .R.A 1906، رقم 251، ص 137.

تعطينا البيانات الكافية عن كل بناية. فعندما نجد في قائمة معالم قسنطينة مثلاً (سيدي فلان)، فإننا لا ندري هل هو مسجد أو ضريح أو زاوية، أو هو كل ذلك. ولذلك يصعب الفصل هنا ما دامت المعلومات غير كاملة. والمعلومات غير كاملة من جهة أخرى وهي أنها تذكر البناية ولا تذكر مصيرها عند الكتابة، فلا ندري هل كانت عندئذ ما تزال قائمة .أو اندثرت. ومن ذلك مثلاً في مدينة قسنطينة:

1 ـ سيدي عبد الهادي (جامع أو زاوية)
2 ـ سيدي عبد القادر (جامع أو زاوية)
3 ـ سيدي عبد الرحمن القروي (جامع أو زاوية)
4 ـ سيدي علي بن مخلوف (جامع ومدرسة)(1).

ولدينا معالم أخرى منسوبة إلى أصحابها لكن لا نعرف أيضاً مصيرها ولا نوعها، ومن ذلك:

5 ـ سيدي بو عنانة (بوعنان؟).
6 ـ سيدي بو معزة.
7 ـ سيدي بومنجل.
8 ـ سيدي دبي.

9 ـ سيدي الدرّار (معدود في المساجد بناء على مقالة الشريف مقناوة. وسمي عليه أحد الموظفين بعد الاحتلال. ثم أصبح مسكوتاً عنه. والغالب أنه اندثر أو هدم).

10 ـ سيدي البيّاض. (لاحظ صفة الصنعة في الاسم، ولعله كان من الزنوج).

11 ـ سيدي الفوال (نفس الملاحظة السابقة بالنسبة للصنعة).

12 ـ سيدي الهواري (معدود في المساجد المندثرة، حسب الشريف

---

(1) انظر عنه معلومات إضافية في فقرة المساجد.

مقناوة. وكان المسجد موجوداً زمن الاحتلال وتعين عليه موظفون ثم اندثر أو هدم).

13 ـ سيدي الخزري.

لكن لدينا أسماء معلومة النوع والمصير، ومن ذلك بالنسبة للأضرحة:

14 ـ ضريح السيدة زهراء بنت موسى بن عيسى المتوفاة سنة 898 هـ، فقد قال عنه شيربونو أنه لم يبق من كتاباته العربية إلا ما هو موجود على حيطان المدرسة الملاصقة لجامع سيدي الأخضر، وقد جيء بهذه الكتابات من جامع سيدي الفريش (؟) الذي هدم سنة 1848 لفتح طريق[1].

15 ـ ضريح الشيخ المدرس حسن بن علي بن ميمون بن القنفذ المتوفى 664. وقد وجد حجر شاهده الرخامي في الجامع المذكور (سيدي الفريش)، لكن أين الضريح؟ وما مصيره؟[2].

أما عن الزوايا فنحن نعلم من كتابات سابقة للعهد الفرنسي مثل منشور الهداية ورحلة الورتلاني، أن قسنطينة كانت تضم عدداً منها. ومنها زوايا لأكبر العائلات عندئذ مثل زاوية الفكون، وزاوية ابن باديس، وزاوية ابن نعمون، فكيف كان مصير تلك الزوايا أثناء عمليات الهدم المنظم التي تعرضت لها المدينة، خصوصاً عند هدم دار أحمد باي وما حولها وعند مدّ الطريق الوطني؟ إن ميرسييه الذي درس هذه الظاهرة سنة 1878 قد ذكر عدداً من الزوايا التي «اختفت» أو التي حولت عن غرضها، أو التي سلمت إلى بعض الطرق الصوفية لتمارس فيها نشاطها، وهو نشاط ديني إسلامي، ولكنه ليس هو النشاط الذي نصت عليه أوقاف هذه المباني الدينية. ولعل السلطات

---

(1) شيربونو، مرجع سابق، 81.

(2) ذكر شيربونو عدداً من الكتابات وتواريخها التخليدية، لكن ذلك لا يهمنا هنا، ومن ذلك أيضاً قبر رضوان خوجة (قائد الدار) الذي بنى له صالح باي زاوية باسمه، وقبور حسن بن باديس، وعبد الكريم الفكون، ويحيى بن محجوبة، وعلي التلمساني، ومحمد إبراهيمي المراكشي الخ... انظر شيربونو «الكتابات العربية» في (روكاي/ انوير)، 1856 ـ 1857، ص 131.

الفرنسية بإعطائها بعض الزوايا إلى الطرق الصوفية أرادت أن تضرب عصفورين بحجر واحد، الأول هو الاستيلاء على الأوقاف، والثاني هو تسكيت النقد الموجه إليها ثم استغلال ذلك للدعاية لصالحها على أنها راعية وحامية المسلمين ومتسامحة في الدين.

وإليك الآن ما ذكره ميرسييه عن بعض الزوايا:

16 ـ زاوية ابن جلول، وتسمى أيضاً زاوية الزواوي. وقد اختفت دون ذكر السبب لذلك.

17 ـ زاوية التلمساني، وقد احتلتها فرقة فرنسية نسائية تسمى (أخوات بوسيكور) أو الإغاثة الجيدة. ولعلها كانت تابعة للكنيسة كما يبدو من اسمها. وفي مقالة الشريف مقناوة أنها هدمت.

18 ـ زاوية نعمون (ابن)، وقد أصبحت مقراً للطريقة التجانية.

19 ـ زاوية؟ وقد أصبحت مقراً للطريقة العيساوية.

20 ـ زاوية؟ وقد أصبحت مقراً للطريقة الرحمانية.

21 ـ زاوية؟ وقد أصبحت مقراً للطريقة الطيبية(1).

22 ـ زاوية يحيى بن محجوبة، وقد هدمت سنة 1865، ودخل مكانها في المنزل رقم 13الواقع على الطريق الوطني (ابن مهيدي حالياً). وقد وصفها شيربونو سنة 1856 واعتبرها نموذجاً للفن المعماري الإسلامي(2).

23 ـ زاوية النجارين، أصبحت مقراً للطريقة الحنصالية، حسب الشريف مقناوة.

24 ـ زاوية ابن رضوان، أصبحت مقراً للمحكمة الإباضية، بناء على المصدر السابق.

---

(1) أرنست ميرسييه (قسنطينة قبل الاحتلال الفرنسي، 1837)، مجلة (روكاي) 1878، ص 43 ـ 96. والمعروف أن الطريقة الحنصالية كانت قوية ومتمركزة في قسنطينة بالذات، انظر لاحقاً.

(2) عن هذه الزوايا انظر تحقيقنا لكتاب (منشور الهداية) للفكون، وبيقوني «كتابة عربية في قسنطينة» في المجلة الإفريقية، 1903، ص 305. انظر سابقاً.

وقد ذكرنا بالنسبة لبجاية عدداً من البنايات الدينية التي تهدمت أو حولت، ولم نذكر ما يلي:

1 ـ زاوية سيدي محمد التواتي التي كانت شهيرة في العهد العثماني ـ مدرسة وزاوية للضيافة ـ وقد أصبحت ثكنة عسكرية في عهد الاحتلال. وفيها نزل بيري رايس وخاله الريس كمال آخر القرن 15 م.

2 ـ زاوية للالا فاطمة، وقد تحولت أيضاً إلى سكنى عسكرية.

3 ـ قبة سيدي محمد امقران، وقد خربت وأهملت خلال السنوات الأولى من الاحتلال. وقال فيرو إنها قد استرجعت سنة 1850 ولم يذكر بيانات أخرى عنها[1].

وقد كان في مدن الإقليم وقراه عدد كبير من الزوايا والقباب، ولا نعلم أن هناك من تعرض لها بسوء عدا عوامل الإهمال والحرمان من الأوقاف. وكانت لكل طريقة صوفية زاوية، تتفنن في بنائها وهندستها وتبييضها وزخرفتها. ومن هذه الزوايا ما وجد قبل الاحتلال مثل الزاوية التجانية بقمار، وزاوية الحاج علي بن عيسى بتماسين. ومنها ما وجد بعد الاحتلال مثل زاوية الهامل وزوايا أولاد جلال وطولقة والخنقة وعميش (الوادي) وتقرت وبسكرة. غير أن بعض الزوايا قد تعرضت للهدم لمشاركة أصحابها في الثورات مثل زاوية الصادق بلحاج في الأوراس، وزاوية صدوق، وزاوية ابن فيالة، وزاوية مولاي الشقفة في نواحي البابور[2].

وفي كل مدينة أو قرية أيضاً عدد من القباب الكبيرة والصغيرة للأولياء والصالحين والعلماء. كان بعضها محاطاً بالتجلة والاحترام والرعاية، ثم عفى عليها الزمن، وتصدع بعضها ولم تبال به الأجيال اللاحقة لانشغالها

(1) شارل فيرو، المجلة الإفريقية، رقم 16، 1859، 299 ـ 302.

(2) انظر يحيى بوعزيز «ثورات سكان الزواغة وفرجيوة» في مجلة (الثقافة)، 40، 1977، ص 11 ـ 21. والحركة الوطنية، ج 1، وكان القادة الفرنسيون أنفسهم هم الذين يأمرون الأهالي بهدم الزوايا نكاية وتشفياً. انظر لاحقاً.

بأمور دنياها، رغم الزيارات التي كان البعض يؤديها إلى أهل التصوف والطرقية، ورغم العقائد والخرافات في ضرر ونفع البشر مع البشر. ولا نعلم أيضاً أن السلطات الفرنسية قد تعرضت مباشرة إلى هدم أو تحويل هذه القباب عن أهدافها، بالعكس فقد كانت أحياناً تشجع العامة على التمسك بالخرافات والعقائد البعيدة عن الدين الإسلامي ليبتعدوا عن حقيقة الدين وينقادوا إليها.

* * *

ب. أما بالنسبة لإقليم الغرب فالإحصاء يثبت أن هذا الإقليم قد عرف بزواياه منذ القديم، وكانت الطرق الصوفية فيه منتشرة وذات نشاط واسع[1]. وقد شهدت المنطقة حروباً سياسية/ دينية كبيرة أوائل القرن التاسع عشر. فلا غرابة أن تكثر الزوايا عندئذ. وقد تأثرت هذه الزوايا بالحروب التي جرت بين الفرنسيين والجزائريين أيضاً إلى 1847، ثم حروب أولاد سيدي الشيخ وغيرها من الانتفاضات اللاحقة. ولذلك لا نستغرب أن تكثر الزوايا، ولا سيما بعد الستينات عندما تغاضت السلطات الفرنسية عن ذلك وحاولت إخراج المرابطين من مخابئهم لتعرفهم بسيماهم، ولتضرب بهم رجال السيف الذين أخذت تنتزع منهم ما أعطتهم مؤقتاً من جاه وسلطان وثروات.

هذه المقدمة ضرورية لنعرف أن زوايا تلمسان ووهران ومعسكر ومستغانم ومازونة وغيرها لم تنقص بل ازدادت. وليس لدينا ما يثبت أنها قد تعرضت للهدم والاضمحلال كما حدث في العاصمة مثلاً، ولكن هذا لا ينفي الوقوع أصلاً، ولا سيما في مدينة مثل وهران. أما زوايا تلمسان العديدة في الأحياء القديمة فلم تبق على نشاطها وعمرانها كما كانت، بل تضررت أيضاً، كغيرها، بالعوامل التي ذكرناها، وهي الاستيلاء على الأوقاف والإهمال والتطور الاجتماعي.

---

(1) بوليري، المجلة الشرقية والجزائرية، عدد 3 (1853)، 61.

أما القباب والأضرحة والجبانات فكانت كثيرة. والذي يعبر الطريق من الجزائر إلى وهران يشاهد القباب في كل مكان على جانبي الطريق، القباب البيضاء أو الخضراء للمرابطين والصالحين، وهي قباب ذات حرمة كبيرة، وللناس في أصحابها عقائد مختلفة، وقد اشتهرت بعض المعارك لوقوعها عند قبة أحد الصالحين، مثل معركة سيدي إبراهيم (1846). وقد عد بعضهم تسع قباب وزوايا في ضاحية غريس وحدها من جهة معسكر[1]، وهذا لا يعني أن القباب على العموم كانت دائماً محل احترام، عند الفرنسيين، فقد هدموا ضريح وزاوية أولاد سيدي الشيخ في البيض بعد ثورتهم سنة 1864. وفقدت زاوية القيطنة قيمتها وأهملت.

الأوقـــاف

الوقف أو الحبس نظام إسلامي معروف. وله أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع، واستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى واللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض، كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب، الخ. وهذا النظام يرمز إلى التكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين غنيهم وفقيرهم. وكان الوقف هو المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين. وكانت ميزانيته في الواقع تشمل ميزانيات عدة وزارات في الحكومات الحاضرة، ومنها التعليم والشؤون الدينية والشؤون الاجتماعية والشؤون الثقافية والعدل. وقد تناولنا صيغته وأنواعه ومجالاته في جزء آخر من هذا الكتاب.

وأنواع الوقف التي كانت موجودة عند الاحتلال على فرعين، أوقاف

(1) جاء في سجل (طابلو) سنة 1839، ص 265. إن في معسكر اثني عشر قبة (زاوية؟) تسعة داخل المدينة وثلاثة في الضواحي. وقد أكد ابن بكار وجود تسع زوايا في ناحية غريس. انظر كتابه (مجموع النسب).

عامة وأوقاف خاصة[1]. أما الأوقاف العامة فهي:

1 ـ أوقاف بيت المال، 2 ـ أوقاف الطرقات، 3 ـ أوقاف العيون (المياه)، 4 ـ أوقاف الأندلس، 5 ـ أوقاف الأشراف، 6 ـ أوقاف مكة والمدينة، 7 ـ أوقاف سبل الخيرات.

وأما الأوقاف الخاصة فهي:

1 ـ أوقاف الشيخ الثعالبي، 2 ـ أوقاف الجامع الكبير، 3 ـ أوقاف مختلف المساجد والزوايا والقباب والجبانات، كل منها على حدة، 4 ـ أوقاف القينعي[2].

والمقصود بالأوقاف العامة هنا هي ذات الطابع الجماعي والمداخيل المحددة والإشراف على مجموعة من الملحقات والتوابع، ولكن في هذا التعريف يلاحظ بعض القيود والخصوصيات أيضاً، فمثلاً أوقاف الأشراف كانت خاصة بفئة معينة في المجتمع، وكذلك أوقاف الأندلس، فهي لا تتعدى إلى غيرهم. كما أن أوقاف سبل الخيرات رغم عموميتها فهي خاصة بمباني المذهب الحنفي، وهكذا. فالتعريف بالعمومية غير دقيق أحياناً. وعلينا أن نتذكر ذلك لأننا سنواجه تحليلات قانونية فرنسية حول هذه الأوقاف.

ويقصد بالأوقاف الخاصة تلك التي تستعمل فقط لمسجد بعينه أو زاوية أو قبة. وكان لكل مبنى من هذه المباني أوقافه الخاصة به منصوصاً عليها في الوقفية منذ إنشائها، ولكل بناية وكيل يسهر على المبنى وأوقافه

---

(1) عن أنواع الوقف كما وردت في مذكرة أحمد بوضربة إلى اللجنة الإفريقية سنة 1833، انظر جورج ايفير «مذكرة بوضربة» (المجلة الإفريقية) 1913، ص 240 تعاليق. وهناك دراسة هامة عن أنواع الملكية في الجزائر (عامة وخاصة) ظهرت في مجلة الشرق R. du L'Orient 1844، ص 47 ـ 55، عن وثائق وزارة الحربية.

(2) هذا الوقف تأسس سنة 1868، ولكنه خضع أيضاً لنفس الشروط والقوانين الفرنسية. انظر لاحقاً.

فيعيش منها ويستعمل ريعها في الصيانة ويصرف الفائض على نفسه أو على الفقراء والعلماء الخ، إذا نصت الوقفية على ذلك. فالوكيل هنا مقيد وملتزم بنصوص الوقفية. وقد كان للمباني العمومية وكلاء أو نظار، وجميعهم يعيّنهم الداي في الجزائر والباي في الأقاليم، وهم مسؤولون لديه، ولهم محاسبون دوريون، تقدم إليهم السجلات والحسابات لمعرفة حالة المداخيل والمصاريف واستعمال حقوق الوقف في مكانها المشروع.

ومنذ اللحظات الأولى للاحتلال وقع الغدر بالمادة الأساسية في اتفاق الجزائر في يوليو 1830، وهي المادة التي تنص على احترام الأملاك واحترام الدين الإسلامي والعادات الخ. فقد استولى المحتلون الفرنسيون على ما اسموه بأملاك البايلك أو الدولة الجزائرية، ثم على أملاك أخرى سموها أملاك الأتراك، وبعد أقل من شهرين أصدروا قراراً نص على وضع جميع الأملاك الدينية وبناياتها في يد أملاك الدولة الفرنسية (الدومين). وهكذا دخلت الجزائر في قبضة الأخطبوط الجائع الذي رأى المال في يد السكان جريمة يعاقبون عليها. ولقد كان على الجزائريين أن يحتجوا على هذه الإجراءات التعسفية ومصادرة أملاك آبائهم وأجدادهم وحرمانهم من حقوقهم الشرعية ومن تراثهم الديني، ولكن كانت الكلمة للقوة.

واستمرت «التشريعات» الفرنسية تسلب الجزائريين حقوقهم مرحلة بعد مرحلة إلى أن اندمجت مداخيل الأوقاف الإسلامية في ميزانية الدولة الفرنسية وضاع حق الجزائريين في التعليم منها وفي المساعدات الاجتماعية لفقرائهم. كما كان مصير عقاراتها وأراضيها هو التوزيع على المهاجرين الفرنسيين (الكولون). وكان حظ المساجد والزوايا والقباب والجبانات في العاصمة بالذات هو الهدم والتصرف الحر فيها والتعطيل عن الغرض، كما عرفنا. والعجب أن الجزائريين قد نسوا كل ذلك اليوم، نسوه كدولة من واجبها أن تطالب به الدولة الفرنسية التي استولت على ما أسمته بأملاك البايلك سنة 1830، ونسوه كشعب عليه أن يكون ذاكراً لكل حقوقه محافظاً على كل تراثه لأنها حقوق وتراث أجيال وليست لجيل بعينه.

بالنسبة لأملاك الدولة، اعتبر قادة الحملة الفرنسية أن كل ما كان بيد الدولة الجزائرية أصبح ملكاً للدولة الفرنسية. ولذلك استولوا على القلاع والقصور والثكنات وما شابهها، وكذلك استولوا على الخزينة العامة والأسلحة والثروات والعتاد والأراضي التابعة للبايلك. وكلما استولوا على مدينة أو منطقة طبقوا عليها هذا المبدإ وضموا أملاك الدولة المقهورة إلى أملاك الدولة القاهرة.

وهناك ملكيات فردية أو خاصة استولى عليها الفرنسيون أيضاً بمنطق الغزو والجبروت، لأنهم لو حافظوا على معاهدتهم مع الداي حسين لما تعرضت هذه الملكيات لسوء ولبقيت في أيدي أصحابها. يقول السيد أوميرا، إن قائد الحملة (بورمون) لم يجد صعوبة في إسكان الجيش[1]. فلم يكتف بالاستيلاء على الثكنات وقلعة الـ 24 ساعة (اختفت) وقلعة باب عزون (هدمت). وسكن القائد نفسه في بناية جميلة هي المعروفة بقصر الشتاء، وأسكن قادة الجيش في أجمل منازل الحضر، وهي المنازل (الفيلات) التي وضعت أيضاً تحت تصرف الإدارة العسكرية والمدنية. وقد اتخذ قراراً بجعل كل الأملاك تحت إدارة الدولة (الدومين)، بإشراف السيد جيراردان، مترجم جيش الحملة. كما تقرر ضم بيت المال[2] إلى هذه الإدارة وجعلها تحت التصرف المباشر لجيراردان. وبعد ذلك بقليل صدر القرار بمصادرة جميع أملاك «الأتراك» في الجزائر. وهذه المصادرة على نوعين، الأول يخص الأتراك الجنود غير المتزوجين في الجيش الإنكشاري، والثاني يخص الأتراك المتزوجين من جزائريات ولهم ذرية. وليس هناك مبرر قانوني، حسب اتفاق الداي مع بورمون، لانتزاع الملكية من هؤلاء ولا من أولئك. أما بالنسبة

---

(1) أوميرا، «الأملاك الحضرية في مدينة الجزائر»، المجلة الإفريقية، 1898، 168 ـ 169.

(2) يجب ألا يفهم من عبارة (بيت المال) الخزينة أو خزانة الدولة. إن بيت المال هنا تعني المصلحة المديرة لأملاك الغائبين والهالكين أو الذين لا عقب لهم، ونحو ذلك. وكانت ذات مال كثير سنذكر نموذجاً لمدخولها.

للمتزوجين فقد نشأت أزمة اجتماعية وإنسانية على المصادرة والطرد من البلاد. فإذا كانت المصادرة بحجة أن المالك تركي، فأين حقوق الزوجات والأبناء في الملكية؟ وقد احتج حمدان خوجة ومن معه على هذا الخرق الصارخ للاتفاق وعلى الظلم الفاحش والحرمان الذي طرأ في حق الزوجات والذرية من تجريد الأتراك من أملاكهم ومصادرتها وضمها لأملاك الدولة الفرنسية. إن الفرنسيين لم يكتفوا بالتفريق بين المالك وملكه بل بين الزوج وزوجه وبين الأب وبنيه أيضاً[1].

يذهب الفرنسيون إلى أنه لو لم يستعملوا تلك الطريقة لتأخر إنشاء الملكية الفرنسية في الجزائر سنوات طويلة. فتجريد الأتراك من أملاكهم ومصادرة أملاك مكة والمدينة وغيرها، مثل أملاك الأندلس، قد سهل على الدولة الفرنسية توفير العقارات والمباني لمنحها للأوروبيين المهاجرين للاستيطان والاستقرار. ذلك أن الملكية كانت غير قابلة للتقسيم والبيع، بصفتها جماعية، وكان من بين أصحاب الحقوق فيها أناس غائبون، إلى غير ذلك من العراقيل التي رآها الفرنسيون تحول دون تمتعهم بالسكن السريع. كما أن المضاربات كانت تأخذ طابعاً فظيعاً حول التملك في العقارات لأن بعضهم وجد نفسه يبيع ما لا يملك والآخر يشتري ما هو غير موجود. لذلك قررت السلطات الفرنسية الاستيلاء بالقوة على الأملاك وبيعها للأوروبيين والتصرف فيها. وكان أول الضحايا لهذه الإجراءات هم الأتراك، كما ذكرنا ثم أملاك الأوقاف الإسلامية، ثم أملاك الحضر أنفسهم. لقد كان الفرنسيون على ما قيل يخشون من ثورة الإنكشارية فحكموا بطردهم، بل اعتبروا حتى الكراغلة خطراً عليهم في البداية. وعزلوهم من وظائفهم، ولم يكتفوا بذلك بل طردوا كثيراً منهم وصادروا أملاكهم، كما أشرنا، وأظهروا شيئاً من

---

(1) كان حمدان خوجة معنياً شخصياً إذ كانت إحدى بناته متزوجة من تركي. وحين احتج لدى الحاكم الفرنسي قال له: طلقها منه! فقال له خوجة إن الطلاق لا يكون بالإكراه، ولكن الفرنسي أصر على طرد الزوج التركي. انظر عبد الكريم (حمدان بن عثمان خوجة)، مرجع سابق، ص 225.

التسامح مع الحضر واليهود في البداية أيضاً. واستعملوا أسلوب التفريق بين السكان، فكان القرار الأول لطرد الأتراك قد صدر عن كلوزيل، قائد جيش الاحتلال، في سبتمبر 1830، أما القرار الثاني فقد صدر عن خلفه، بيرتزين، في جوان 1831.

لقد أصبح الأتراك خارج الجزائر، فمن يسمع احتجاجهم ضد الظلم الذي وقع عليهم؟. وكانت لهم حقوق كغيرهم من المسلمين في أوقاف مكة والمدينة وغيرها ولكن جميعها قد صودرت[1] منذ سبتمبر 1830، كما سنرى. والكتاب الفرنسيون يعترفون أن لكل المسلمين الحق في الأوقاف بمن فيهم الأتراك، الذين أصبحوا خارج الجزائر. ولكن الاحتجاجات أسكتت بالردع، فاستعمل كلوزيل العصا الغليظة وكذلك روفيقو، الذي جاء سنة 1832. كما حرش الفرنسيون بعض الجزائريين ضد الأتراك، بينما عاش الفرنسيون المرحلة الأولى يمتصون دم هذا وذاك على السواء، ويستنزفون خيرات الأوقاف العامة والخاصة. وقد حاول العلماء والوكلاء أن يُفهموا الفرنسيين أن الأملاك الدينية لا تخص فريقاً واحداً من المسلمين. فأملاك مكة والمدينة والأندلس والأشراف كانت كلها تؤدي خدمات عامة لجميع المسلمين مثلها في ذلك مثل المساجد والزوايا وعيون الماء والطرقات، وأن مؤسسات الوقف تقوم بخدمات تعليمية واجتماعية كبيرة، لأن مداخيلها كانت تستعمل لأغراض محددة وإجبارية مثل المساعدات العامة، والتعليم وأجور العلماء والطلبة والعناية بالمقابر ودفن الموتى، وتوفير الماء والمحافظة على الطرقات[2].

وقد لخص بعضهم الأوجه الاجتماعية والدينية لخدمات مؤسسات

---

(1) يذهب الكتاب الفرنسيون إلى أن كلمة (المصادرة) لم ترد في قرار 1830 وإنما وردت كلمة الضم. أما عبارة المصادرة الصريحة فقد وردت في نظرهم في القرار الصادر سنة 1848. ونحن هنا لا نفرق بين العبارتين ما دام الهدف واحداً وهو الاستيلاء والتحكم في مداخيل ومصاريف أملاك الدولة والأوقاف.

(2) أوميرا، ص 171.

الوقف العامة على النحو التالي:

1 ـ ما يذهب ريعه للتخفيف على الفقراء بتوزيع النقود والمواد الغذائية، يوم الخميس وعشية الجمعة.

2 ـ ما يستعمل ريعه لصيانة المؤسسات الدينية، في مكة والمدينة بالذات، وهو الريع الذي يصل إلى شيخ الإسلام في مكة سنوياً.

3 ـ الريع الذي يستعمل لافتداء الأسرى المسلمين عند النصارى. (وهذا طبعاً كان قبل الاحتلال الفرنسي، وأسقطه الفرنسيون بعد الاحتلال).

4 ـ ما يعود ريعه إلى صيانة المساجد والمباني الدينية على العموم[1].

5 ـ مصاريف وأجور القائمين على المساجد وغيرها كالأيمة والعلماء والطلبة والحزابين والوكلاء.

إن الأطروحة التي انطلق منها الفرنسيون في مصادرة أملاك الوقف قد ذكرناها، ولكن بعض الكتاب المتأخرين يدورون حول أسباب أخرى تبدو أحياناً بعيدة عن هدف الفرنسيين الأولين. إن الدافع الرئيسي من الاستيلاء على الأوقاف العامة كان يتمثل في نظرنا في الرغبة في الاستحواذ على الأموال لتضخيم ودعم ميزانية الدولة الفرنسية، وهو أمر واضح من مبدإ الاستعمار نفسه، إذ هو الاستثراء على حساب الشعب المستعمر. ويفتخر الفرنسيون بأنهم قد وجدوا في خزينة الدولة الجزائرية من المال ما عوضهم عن حملتهم بل فاض عليه، واعتبروا ذلك من نوادر حملاتهم، بل الحملات جميعاً. ولكنهم لم يكتفوا بالخزينة الرسمية، بل مدوا أيديهم وعيونهم للأوقاف العامة أيضاً، وهي كما نقول اليوم (مال الشعب). فأضافوا مداخيلها

(1) أشيل روبير «الدين الإسلامي في مدينة الجزائر»، في (روكاي)، 1918، 237. لاحظ أن السيد روبير قد اعتمد على مذكرة هامة كتبها ش. مانقي Mangay سنة 1836، وهو (مانقي) ضابط في الهندسة العسكرية، وعنوان هذه المذكرة (ملاحظات على الملكية في مدينة الجزائر قبل الاحتلال).

إلى مداخيل أملاك الدولة الفرنسية، وحرموا منها المسلمين أصحاب الحقوق فيها.

أما الدافع الثاني في نظرنا في الاستيلاء على الأوقاف العامة، فهو ما أشار إليه البعض أحياناً، وهو الخوف من أن يستعمل المسلمون المال الذي عندهم لاسترداد سيادتهم على بلادهم والتحكم في مصيرها وطرد الفرنسيين منها. فالمال قوام الأعمال، كما يقولون، والفرنسيون الأولون كانت لا تغيب عنهم هذه الفكرة، وقد تجسسوا على المفتي ابن العنابي وحصلوا منه على تصريح بأنه مستعد لجمع جيش وإعلان الجهاد ضد جيش الاحتلال. وكانت للداي حسين مراسلات بالشفرة مع علماء وشيوخ وأعيان الجزائر يعدهم فيه بالرجوع ويحثهم على الصبر ومواصلة العمل على تحرير البلاد. وقد وقعت هذه المراسلات في أيدي المخابرات الفرنسية فعرقلوا المخطط. وكان حمدان خوجة يتراسل بالشفرة أيضاً مع عدد من زعماء البلاد، وسافر إلى قسنطينة مرتين للاتصال بالحاج أحمد، إلى غير ذلك من المحاولات التي تجعل الفرنسيين يتوجسون خيفة من عملية مضادة يكون المال الذي في أيدي أملاك الأوقاف وسيلة كبيرة لها. فبادروا بوضع أيديهم على هذه الأملاك منذ أول وهلة، دون مراعاة المعاهدة ولا ذوي الحقوق ولا حرمة الدين.

لكن ما يذكره البعض كسبب لمصادرة أملاك الأوقاف لا يخلو أيضاً من عبرة وتأمل. إن السيد ديفوكس المعاصر لعمليات المصادرة وردود الفعل، يرى أن وراء ذلك أفكاراً معادية للدين عموماً جاء بها الفرنسيون المتأثرون بثورتهم سنة 1789، وهي أفكار مضادرة لرجال الدين من جهة ومضادة للتعصب الإسلامي من جهة أخرى. وقد أيّد ديفوكس هذه الأطروحة، فقال: إن وضع الأوقاف في الجزائر يشبه وضع أملاك رجال الدين في فرنسا قبل الثورة. لذلك كانت الإدارة الفرنسية في الجزائر حريصة على أن لا يكون لرجال الدين دخل خاص، بل يجب أن يكون كل شيء تحت يد الإدارة نفسها، وهي التي تتولى بنفسها الصيانة والتسيير مباشرة. ويبدو أن السيد ديفوكس قد نسي أن الأوقاف ليست مالاً خاصاً لرجال الدين، بل هم أمناء

عليها فقط. ومع ذلك فهو يرفض النقاش حول الاعتراضات التي وردت على مصادرة الأوقاف، وجاء بمبررات لهذه المصادرة لا تخلو من عبرة للجزائريين اليوم. فقد قال عن الشعب الجزائري إنه شعب متعصب غارق في الروتين والتقاليد، بعيد كل البعد عن الأفكار الفرنسية، وهو شعب خَصْم للمحتلين، ولا يرى في الإصلاحات الفرنسية (؟)،إلا وسيلة للتدخل والإهانة، ونقضاً للمعاهدات، والاستغلال. واعترف ديفوكس، بأن الحكومة الفرنسية قد «ضربت ضربة قوية» في الجزائر سنة 1830 حين أنشأت نظاماً لإدارة أوقاف المسلمين شبيهاً بما كان عند الفرنسيين. ثم أيد قرار كلوزيل الذي سنتحدث عنه (07 ديسمبر 1830)(1).

وهناك أطروحة أخرى جاءت في سجل الإحصاءات (طابلو) لسنة 1839، كما رددها بعض الكتاب منذ ذلك الحين. وهي تقوم على أن الوكلاء كانوا غير أمناء ولا نزهاء، فهم يدخلون فقراء ويخرجون أغنياء، ومعنى ذلك أن منصب الوكيل على الأوقاف عموماً هو منصب جالب للمال والثروة، وأن مال الأوقاف كان يذهب إلى جيوب الخواص فيستفيدون منه هم قبل غيرهم من أصحاب الحقوق. ويتهم صاحب هذا الرأي نزاهة الوكلاء ويظهر حرص الإدارة الفرنسية على المصلحة العامة أكثر من حرص الوكلاء عليها. ويذهب إلى أن هذه الإدارة قد أبقت على نظام الوكلاء بعض الوقت فظهر فيهم الفساد والتعفن كما كان الحال في العهد «التركي»، ولكن هذه الأطروحة مردودة، لأن السلطات الفرنسية لم «تجرب» هؤلاء الوكلاء ثم تتخذ قرارها بل إن قرارها قد صدر في سبتمبر 1830، بعد شهرين فقط من الاحتلال، ولو أنها انتظرت عاماً أو عامين أو أكثر وحصلت على حسابات غير نزيهة لصدقنا الأطروحة المذكورة. وقد ضرب البعض مثلاً على الفساد وسوء التسيير لدى الوكلاء فقال إن أوقاف مكة والمدينة وحدها كانت سنة 1835 توفر ما قدره 90,000 فرنك (بعد المصادرة)، غير أن الفرنسيين لم

(1) ديفوكس (البنايات الدينية. . .)، مرجع سابق 44 ـ 45.

يجدوا إلاّ 63,000 فرنك وزعت على الفقراء، أما الباقي فقد اختفى[1].

القـرارات وتنـفيـذها

وقد حان الوقت لذكر القرار الشهير الذي اتخذه كلوزيل في سبتمبر 1830، ثم أجل تنفيذه إلى 7 ديسمبر 1830[2]. وقد أشرنا إلى أن القرار ينص على مصادرة الأملاك الدينية مهما كان نوعها ـ عامة وخاصة ـ ووضعها في يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية أو (الدومين). ويشمل ذلك أوقاف مكة والمدينة والمساجد والأندلس وسبل الخيرات وغيرها. وكان يحتوي على ثماني مواد، جاء في الأولى منها: كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات، وأية مؤسسة، مهما كانت، لها ريع، مهما كان عنوانه، موجهة إلى مكة والمدينة، أو المساجد، أو أية جهات محددة، ستكون مستقبلاً تحت إدارة الدومين، وهي التي تؤجرها،وهي التي ستحصل منها على المداخيل وتقدم عنها الحساب إلى من يهمه الأمر.

ومما جاء في المادة الرابعة من هذا القرار أنه خلال ثلاثة أيام سيضع المفتون والقضاة والعلماء وغيرهم، وهم المقترحون إلى الآن، لتسيير المؤسسات المذكورة، سيضعون لدى إدارة الدومين الأسماء وعقود الملكية والأزمّة (جمع زمام) والسجلات والوثائق التي تهم تسييرها، وكذلك قائمة اسمية بالمحلات، وعليهم أن يكتبوا عليها أيضاً مبالغ الإيجار السنوي لها ومدة آخر دفع مستحق.

وقد تضمنت المادة السابعة منه ما يلي: إن كل شخص يكشف للحكومة عن وجود بناية غير مصرح بها سيكون له الحق في نصف الغرامة

---

(1) سجل (طابلو) سنة 1839، 156.

(2) نص هذا القرار موجود بحذافيره في ديفوكس، 44 ـ 45 وفي أوميرا، «المكتب الخيري» 194، وغيرهما.

التي ستفرض على المتسترين.

وجاء في المادة الخامسة من قرار كلوزيل المذكور أن على مسيري الأملاك الدينية العمومية أن يقدّموا كل شهر عرضاً أو كشفًا إلى مصلحة أملاك الدولة، يتضمن مصاريف الصيانة والخدمات الخاصة بالمساجد وأعمال الإحسان وغيرها من المصاريف التي كانت في العادة تؤخذ كمعونة من مداخيل هذه الأملاك. وهذا لا ينطبق على أوقاف المساجد والزوايا ونحوها. وقد تخلصت مصلحة أملاك الدولة أو بالأحرى السلطات الفرنسية بذلك من مسؤولية التعليم والمدارس الإسلامية ومن شؤون الديانة أو توظيف رجال الدين، ومن المساعدات العامة للفقراء. فقد بقيت هذه الأمور جميعاً في نظرها، في مسؤولية الوكلاء على المساجد. وبعد اختفاء الوكلاء تولاها (أي إدارة المساجد...) المتصرفون المدنيون أو مدراء الداخلية. وهكذا كانت مصلحة أملاك الدولة في السنوات الأولى (إلى 1848) تتولى فقط مصاريف المساعدات العامة المستخرجة من أملاك مكة والمدينة، وهي لا تتضمن سوى مراقبة بسيطة، تقوم بها بمعونة بعض الموظفين المسلمين (الجزائريين) من خارج مدراء أملاك مكة والمدينة. وكان بعض هؤلاء الموظفين المسلمين موظفين أيضاً في الإدارة المدنية الفرنسية، مثل الحاج مصطفى بوضربة، الذي تولى سنة 1832 أوقاف مكة والمدينة[1].

---

(1) أوميرا، «المكتب الخيري»، 194. والحاج مصطفى بوضربة هو عم أحمد بوضربة التاجر والمفاوض المشهور زمن الحملة. وتذكر المصادر الفرنسية أن الحاج مصطفى بوضربة بقي وكيلاً لأوقاف مكة والمدينة تحت الإدارة الفرنسية إلى سنة 1836 حين جاء اقتراح من وزير الحربية بتغييره وتعيين حفيز (حفيظ) خوجة بدله. وكان حفيز هذا أيضاً موظفاً بإدارة الأوقاف، وقد انتقد إدارة زميله وأثبت للفرنسيين عدم دقة حساباته والفوضى التي كانت تتخبط فيها إدارته، واقترح عليهم تخفيض راتب الوكيل إلى 3000 فرنك فقط، وهو نصف الراتب الذي كان يتقاضاه الحاج مصطفى بوضربة. وكان الفرنسيون يضربون الجزائريين بعضهم ببعض في هذا المجال وفي غيره. فوجدوا في حفيز الشخص المناسب لهم. ويبدو أن عزل الحاج مصطفى بوضربة كان له علاقة بابن أخيه، أحمد، الذي انضم للأمير عبد القادر. ومهما كان=

إننا اكتفينا بهذه المواد الأربع من الثمانية، وهي الأساسية في نظرنا، لأن الأولى تحدد أنواع الوقف المصادر، وتصفه، والسابعة تسمى الأشخاص المسؤولين عنه، والثالثة تخبر عن مكافأة الواشين ضد المتسترين، ومن ثمة العقوبة والجزاء، أما الخامسة فتنص على تقديم الحسابات. وهذا هو أسلوب كلوزيل الذي استفتح به فترة الاحتلال، فهو أسلوب التهديد والوعيد ومكافأة الواشين على المتسترين، وغير ذلك من وسائل الضغط والإرهاب المادي والمعنوي.

لكن هذا القرار على صرامة لهجته لم ينفذ كله. فأمام الاحتجاجات من الوكلاء وعلماء المساجد، طبق منه ما يتعلق بالمباني العامة (مكة والمدينة...) وأجل منه ما يتعلق بالمساجد ونحوها مما يسمى بالأملاك الخاصة. ومع ذلك فقد وضعت الإدارة يدها بمقتضاه على كل شيء في الأملاك الدينية سواء كانت خاصة أو عامة. فمن جهة نفذت الإدارة عملية المصادرة ولم يقع بشأنها أي تراجع. ومن جهة أخرى وضعت الوكلاء تحت الرقابة الإدارية الضيّقة، وأصبحوا مطالبين بتقديم الحسابات والحصول على الرخص في كل ما له علاقة بالصرف. ولذلك فنحن لا نوافق من يذهب إلى أن القرار قد «بقي حبراً على ورق»[1]، بخصوص المساجد، إلا إذا كنّا نتوقع أن يتصرف الفرنسيون في المساجد مباشرة منذ الوهلة الأولى. فقد زعم صاحب هذا الرأي أن الحكومة ترددت أمام العراقيل وأمام ضغط السكان والوكلاء الذين لهم مصالح مادية في استمرار الأوقاف خارج أملاك الدولة الفرنسية، كما زعم أن الوكلاء كانوا يتحايلون، ولم تتخذ الإدارة الفرنسية قرارها النهائي بشأن المساجد والزوايا ونحوها إلا سنة 1843 ثم أكدته بقرار

= الأمر فإن الحاج مصطفى قد انتهى به الحال في طنجة حيث هاجر وتوفي. انظر أرشيف إيكس I. H1 وقد ضاعت منا أوراق كثيرة كنا جمعناها عن عائلة بوضربة لكتابة بحث منفصل عن أحمد بالخصوص، وذلك في المحفظة التي ضاعت منا سنة 1988.

(1) هذا رأي ديفوكس، 46.

1848[1].

وبناء على ذلك استمرت إدارة أملاك الدولة تشرف مباشرة على أوقاف مكة والمدينة والأندلس وسبل الخيرات وبيت المال وحتى وقف الثعالبي، بينما تركت الوكلاء مؤقتاً يؤدون خدمتهم في المساجد والزوايا والقباب والجبانات. ومعنى هذا أنها كانت تشرف على ما كان دخله عاماً وسهل الإدارة (وكيل واحد في دور الموظف على كل مؤسسة مما ذكرناه في الأوقاف العامة، فالجملة حوالي خمسة وكلاء فقط) وبذلك تحصلت الإدارة على أموال غزيرة بطريقة سهلة في ظرف قصير. ففي سنة 1838 ـ 1839 كان دخل الأوقاف العامة ما يلي (لاحظ الزيادات، وهي بفرنكات الوقت، باستثناء أوقاف الثعالبي، ولاحظ أيضاً الزيادة الكبيرة في مداخيل أوقاف بيت المال):

المؤسسة[2]	1838	1839
1. أوقاف مكة والمدينة	127.895,65	131.941,13
2. أوقاف سبل الخيرات	13.989,25	14.368,41
3. أوقاف الأندلس	4.093,54	4.963,98
4. أوقاف بيت المال	6.025,49	26.197,38
5. أوقاف الثعالبي	5.572,90	5.396,80
المجموع:	157.576,83	182.867,70

(1) نفس المصدر، 47 ـ 48. وكان القرار الأخير شاملاً. وبناء عليه عينت الإدارة ديفوكس نفسه مسؤولاً على إحصاء المساجد ونحوها في مدينة الجزائر، وقال إنه لم يواجه أية صعوبة، ونفهم من هذا أن الكتاب الذي أصدره والذي أخذنا منه المعلومات ما هو إلا خلاصة إحصاءاته وتقاريره، أثناء أدائه هذه المسؤولية.

(2) المصدر: السجل (طابلو)، سنة 1839، 156 ـ 157.

والملاحظ هنا أن الإدارة المالية الفرنسية قد تركت لوكلاء المساجد والزوايا الإشراف المؤقت على ما سمي بالأوقاف الخاصة والصغيرة. مثلاً وقف مسجد، أو قبة، أو زاوية، أي ذات المردود الضئيل بالنسبة لمردود الأوقاف العامة. وكذلك نلاحظ أن أوقاف مكة والمدينة التي هي ملك مشاع للمسلمين في الجزائر وفي غيرها قد حولت عن غرضها الأصلي، وأن أوقاف بيت المال قد زادت زيادة كبيرة، وأن أوقاف الثعالبي تعتبر من الأوقاف الغنية الخاصة لأنها أوقاف زاوية معينة، ومع ذلك صودرت ووضعت مباشرة من البداية تحت الإدارة المالية لوفرة دخلها.

إن الإدارة الفرنسية لم تبق على هذه الأملاك كأمانات، بل تصرفت فيها بالبيع والعطاء والتأجير ونحو ذلك، كما تصرفت فيها بالهدم والتحويل والتعطيل والاحتلال العسكري والمدني. وقد قال تقرير يرجع إلى سنة 1839 إن حوالي نصف المنازل التابعة للأوقاف الدينية قد اختفى بالهدم أو منح للمصالح العامة، مدنية وعسكرية ودينية. ومع ذلك فإن المداخيل والعوائد قد تضاعفت من الصدقات والتبرعات، حتى أنه بين سنة 1834 ـ 1839 ازداد الدخل من 36.000 ف إلى 72.000 ف. وذلك دون الأخذ في الاعتبار المساعدات التي خرجت منها للفقراء. ولك أن تسأل: أين حق أصحاب الحقوق في هذه الأموال الطائلة كلها؟ إن التعويض المنصوص عليه لم يقع، فهناك من بيعت حقوقهم في أملاك الوقف أو هدمت المباني أو أعطيت للأوروبيين أو استولت عليها المصالح العسكرية والمدنية، ولكن دون دفع التعويضات لأصحابها. وقد قال أوميرا بهذا الصدد إن تحويل المصالح والتصرف في البنايات الدينية التابعة للأوقاف قد وقع دون تعويض من له الحق فيها. وإن هذا الإجراء التعسفي لا يلغي حق أصحاب الحقوق السابقة في أملاكهم، لأن الأهالي يظلون مالكين بالشروط التي نص عليها القانون[1]. وقد قلنا إن فقراء مكة والمدينة لم تعد تصلهم حقوقهم أيضاً ولا

(1) أوميرا، «المكتب الخيري الإسلامي»، في المجلة الإفريقية، 1899، 188.

الأتراك الذين طردوا، ولا الجزائريين الذين نفوا من بلادهم على إثر الثورات، الخ. ولا حاجة إلى ذكر فقراء الجزائر عامة.

أما بالنسبة للأوقاف الخاصة فقد قلنا إنها بقيت مؤقتاً في يد الوكلاء، رغم أنها رسمياً وضعت تحت الإدارة المالية الفرنسية. ويقول تقرير سنة 1839 عنها إن هذه الإدارة رأت ألا تسلك الطريقة الصلبة التي سلكتها إدارة الدومين مع الأوقاف. لقد اكتفت مع الأملاك الخاصة بالحصول على المعلومات الضرورية من الوكلاء، وعلى قائمة جرد للأملاك التي اختفت أو غير الكاملة، والقصد من ذلك الوصول إلى: 1 ـ معرفة الأخطاء التي ارتكبت، 2 ـ الاحتفاظ بالمبالغ المالية لمستحقيها، 3 ـ إدخال النظام الفرنسي دون إشعار الوكلاء بذلك ودون إثارة المشاعر الدينية للأهالي.

وسيراً على هذا الخط اختارت إدارة المالية وكلاء جدداً تثق هي فيهم بدل القدماء المرتبطين بالعهد العثماني وإدارته (وكان الفرنسيون يتهمون هذه الإدارة بالفساد ويتهمون موظفيها بعدم الإخلاص لهم) وجعلت من حق الوكلاء الجدد، هؤلاء الطائعين النزهاء في نظرها، الاحتفاظ بالصناديق المالية لمداخيل الأوقاف تحت أيديهم، ولكنهم لا يستطيعون الصرف منها أو القبض إليها دون تأشيرة مكتب المراقبة الفرنسي الذي أنشىء لهذا الغرض والذي كان يطلب دائماً الوثائق المبررة لكل عملية. وفي حالة تعطيل أي مبنى أو بيعه فلا بد من موافقة وزير الحربية نفسه على ذلك[1]. ومن الناحية النظرية فإن كل الشؤون المتعلقة بالتعليم والعدل والديانة كانت من مشمولات هذا الجهاز (مكتب المراقبة).

وقد برر السيد أوميرا أيضاً هذا الوضع المؤقت للوكلاء على المساجد وما إليها، مما يسمى بالأوقاف الخاصة، فقال إن مصلحة أملاك الدولة كان من السهل عليها أن تتعامل مع بعض الوكلاء الذين أصبحوا موظفين مأجورين

(1) السجل (طابلو)، 1839، 157، وكذلك أوميرا، «الملكية الحضرية...» في المجلة الإفريقية، 1898، 173.

عندها بالنسبة لأوقاف مكة والمدينة وبيت والمال الخ. ولكنه كان من الصعب عندئذ الإشراف على وكلاء يبلغ عددهم بين 150 و200 وكيل (وهو عدد المباني الدينية في مدينة الجزائر تقريباً). ولا ننسى أن كل مدينة كانت تتمتع بنفس النظام، وقد أخضعها الفرنسيون لنفس الإجراءات أيضاً بعد احتلالها.

استمر الوضع إذن على هذا النحو إلى 21 غشت 1839. ففي هذا التاريخ حصل تعديل في مفهوم الملكية. إن قانون 1839 قسم أملاك الدولة (الدومين) إلى ثلاثة أصناف: 1 ـ الدومين الوطني، 2 ـ والدومين الكولونيالي، 3 ـ والأملاك المصادرة. وقد أدخل القانون أملاك الوقف في القسم الثاني. كما نص على التعويض للمستحقين في حالة الهدم، أما ما عدا ذلك فقد استمر العمل سارياً بمقتضى قرار 7 ديسمبر 1830 إلى سنة 1848.

غير أن هناك قراراً آخر توضيحياً صدر سنة 1843. ففي 23 مارس من هذه السنة أصدر وزير الحربية[1] قراراً من ثماني مواد، جاء في الأولى منه أن كل الوصولات والمصاريف الناتجة عن المؤسسات (الدينية) والأوقاف مهما كان نوعها[2]، قد أصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية (الكولونيالية). ونصت المادة الثانية على استمرار مصلحة أملاك الدولة في تسيير المؤسسات الدينية، حسب القرارات السابقة. وجاء في المادة الثالثة أن البنايات المنجرة

---

(1) هو المارشال الدوق دالماطي DALMATIE. وكانت إدارة الجزائر تتبعه لأن النظام فيها كان يوصف «بالعسكري». وقد استمر الحال على ذلك إلى سنة 1870، باستثناء تغييرات حدثت سنة 1848 (بالنسبة للفرنسيين) وسنة 1858 ـ 1860 (بالنسبة للجزائريين) عند تجربة الحكم المدني وإنشاء وزارة الجزائر.

(2) استعمل الفرنسيون كلمة Corporations للأوقاف أو مؤسسات الوقف العامة، كبيت المال ومكة والمدينة الخ. وهي ترجمة غير دقيقة كما لاحظها ديفوكس نفسه، لأنها تعطي مدلول النقابة، والأمر ليس كذلك هنا، ونلاحظ أن الفرنسيين استمدوا هذه الترجمة من تقاليد الثورة الفرنسية أيضاً.

عن المؤسسات الوقفية والتي توقفت عن تبعيتها الدينية ستجمع فوراً إلى تلك التي دخلت في المادة السابقة، ويكون تسييرها طبقاً لنفس الأحكام. وأما البنايات التابعة لمؤسسات ما تزال مخصصة للديانة (الإسلامية) فقد نصت المادة الرابعة على ضمها بالتدرج إلى مصلحة الدومين طبقاً لقرارات خاصة، كما ضمت أوقاف بين المال إلى هذه المصلحة أيضاً[1].

وفي سنة 1843 جرى أيضاً حادث آخر أدى إلى وضع مصلحة أملاك الدولة يدها على أوقاف الجامع الكبير بالعاصمة أيضاً. وقد كان هذا الجامع إلى ذلك الحين مستقلاً بوكيله وأوقافه باعتباره مؤسسة خاصة في نظر القانون الفرنسي. وهذا الحادث هو عصيان المفتي المالكي مصطفى الكبابطي أوامر الحاكم العام المارشال بوجو، فما كان من المارشال إلا أن عزل المفتي ونفاه من البلاد. لكن الجديد هو إصدار قرار 4 جوان 1843 الذي يقضي بضم أوقاف الجامع الكبير إلى مصلحة أملاك الدولة. وهو قرار مصادرة تعسفية لا غبار عليه. وكانت هذه الأوقاف عظيمة الشأن منذ تأسيس الزاوية والمدرسة التابعة للجامع في عهد المفتي سعيد قدورة في القرن 11 هـ. ونص قرار بوجو الاستثنائي على أن (1) كل البنايات التي يرجع دخلها إلى الجامع الكبير وموظفيه، ومهما كان عنوانها، ومهما كان اسمها، تبقى داخلة تحت يد مصلحة أملاك الدولة الاستعمارية (الدومين الكولونيالي). (2) وكل المداخيل والمصاريف الخاصة بهذه المؤسسة الدينية (الجامع الكبير)، مهما كانت طبيعتها، تكون ملحقة بالميزانية الاستعمارية. (3) وكل المصاريف المتعلقة بالموظفين الدينيين وصيانة المساجد وأجور الديانة (الإسلامية)، وكذلك الإغاثات والصدقات التي كانت تقدمها هذه المؤسسة (الجامع الكبير) تتولاها منذ الآن الإدارة. وهي داخلة في الميزانية الداخلية.

وهكذا كانت أوقاف الجامع الكبير هي الوحيدة من أوقاف المساجد

---

(1) ديفوكس، 47.

والزوايا، التي ضمت إلى مصلحة ما سمي بالدومين الكولونيالي قبل سنة 1848.

ففي عهد الجمهورية الثانية المتحمسة للاستعمار والتغلغل في المجتمع الجزائري والسيطرة على مقدراته، صدر قرار خطير آخر يتعلق بضم جميع الأوقاف الخاصة، مهما كانت وأينما كانت في الجزائر، سواء كانت ما تزال قائمة أو محولة أو مندثرة. وبذلك انتزعت المساجد صغيرها وكبيرها، والزوايا سواء كانت وراثية أو غير وراثية، والقباب سواء كانت لولي أو لباشا، والجبانات سواء كانت عامة أو خاصة... من يد وكلائها «النزهاء والأكفاء» كما قيل عنهم سابقاً، ودخلت تحت إدارة أملاك الدولة، فأصبحت هي التي تجمع المداخيل وهي التي تدفع الأجور، وتطعم الفقراء، وتصون المساجد، على الأقل من حيث المبدأ. وصدر هذا القرار من الحاكم العام (شارون) في 3 أكتوبر 1848. وجاءت فيه ثلاث مواد، نذكر منها ما يلي: جاء في المادة الأولى أن البنايات التابعة للمساجد والمرابطين (القباب والأضرحة) والزوايا، وبصفة عامة كل المباني الدينية الإسلامية، التي ما تزال بصفة استثنائية تحت إدارة الوكلاء، قد أصبحت منذ الآن موضوعة تحت إدارة أملاك الدولة، وجاء في المادة الثانية أن على الوكلاء وضع ما بأيديهم من وثائق ومداخيل وأوجه صرف ومصاريف وقوائم أملاك الخ. في يد مصلحة أملاك الدلة، خلال عشرة أيام من إخطارهم رسمياً[1].

ورغم أن ديفوكس قد تحمس لهذا القرار وأخذ، بعد تكليفه رسمياً، يحصي المباني الدينية في العاصمة، فإن زميله أوميرا، قد لاحظ الإجحاف في هذا الموقف من أملاك الوقف الخاص، وأكد على أنها أملاك «مصادرة». وهي وإن لم تكن مصادرة صريحة سنة 1830 فإنها لم تعد تشوبها شائبة منذ

---

(1) هذا القرار أرخه ديفوكس بالتاريخ المذكور، وأرخه أوميرا بـ 3، 6 أكتوبر. وعبارة «بصفة استثنائية» هي التي أطلق عليها سابقاً «بصفة مؤقتة». انظر ديفوكس، 47 ـ 48، وأوميرا، «المكتب الخيري»، 190.

1848. لقد أصبحت إدارة الدومين هي التي تتولى جميع الأملاك الدينية الإسلامية. وقد لاحظ أوميرا أن هناك فارقاً وحيداً بين تحصيل المداخيل في السابق وتحصيلها بعد «المصادرة»، وهذا الفارق هو أن التحصيل لم يعد لفائدة ميزانية كولونيالية ولكن لفائدة ميزانية محلية أو بلدية.

والغريب أن هذه المصادرة كانت بدون تعويض رغم كثرة المتعلقين بالمعالم الدينية المصادرة، ورغم القوانين الفرنسية نفسها التي نصت على التعويض في حالة استعمال البناء للصالح العام. ولم تكن المعالم مجرد ملك خاص للوكيل ولكنها كانت ملكاً مشاعاً للمسلمين بمن فيهم ورثة الوكيل أو ورثة المحبس. وقد قيل إن الإدارة الفرنسية حين استولت على هذه المعالم قد تكفلت أيضاً بالتعليم والمساعدات الاجتماعية والصيانة والشؤون الدينية الخ. ولكننا سنرى أن التعليم كان قد أهمل تماماً في هذه الأثناء، وأن الوكلاء والفقراء قد ازدادوا فقراً على فقر، وأن المساجد والمعالم عموماً قد أخذت تنهار من الإهمال وعدم الصيانة. فأين إذن المصاريف التي كانت تأتي من أوقاف المعالم المذكورة؟ لقد لاحظ أوميرا أن المصاريف كانت قبل المصادرة دون المداخيل، أي أن الوكلاء قد عاشوا في شيء من النعمة من فائض المصاريف بين 1830 - 1848.

ولكن بعض الوكلاء كانوا قد افتقروا أيضاً خلال نفس المدة. فبعد أن كان بعضهم في نعمة نسبية، اضطربت أحوالهم مرات عديدة، وكان على الكثير منهم البحث عن وسائل أخرى للعيش. وكان كثير منهم أيضاً قد وجد نفسه بدون عمل ولا مورد للعيش بعد هدم البناية الدينية التابعة له، أو بعد دخولها في الطريق العام أو استعمالها للمصالح العسكرية وغيرها. ذلك أن المحسنين لا يقدمون لهم الحسنات والصدقات عندما يصبح الجامع كنيسة أو ثكنة أو مخزناً أو طريقاً أو ساحة عمومية. وإذا كان عليهم أن يحصلوا أجور الدكاكين والمنازل ويعيشون منها، فقد وجدوها الآن قد خضعت للتعطيل والتحويل والبيع والهدم أيضاً، وقد يؤدي هدم المسجد إلى هدم الدكاكين من

حوله، وهي جميعاً مورد الرزق للوكيل. وقد ضرب السيد أوميرا المثل بجامع السيدة الذي لم يسقط وحده بل سقطت معه الزاوية التابعة له والمنازل المجاورة. ولاحظ هذا الكاتب أن كثيراً من الوكلاء قد اختفوا بعد قرار 1848[1].

إن الاستيلاء على أوقاف المساجد ونحوها، بعد مصادرة الأوقاف العمومية الأخرى، مثل مكة والمدينة، لا يعني فقط ضربة قاضية للمعالم الإسلامية والتعليم والمساعدات الاجتماعية، ولكنه كان أيضاً ضربة مؤلمة للمجتمع كله، إذ كان ذلك يعني حرمانه من موارد كان يعيش عليها آلاف المسلمين في الجزائر وخارجها. وسنرى قرار سنة 1857 ينطلق في تبريراته من هذا الوضع الذي أصبح عليه المجتمع الإسلامي في الجزائر بعد أن فقد أملاكه وصنائعه ومنازله وأوقافه لصالح الدولة الفرنسية من جهة، والمستوطنين الأجانب من جهة أخرى.

نماذج من أموال الوقف والإحصاءات

لكن قبل ذلك ستتحدث عن ثلاث نقاط، الأولى نماذج من مداخيل ومصاريف الأوقاف، والثانية التنظيم الإداري الفرنسي للمساعدات الخيرية قبل 1857، ثم ذكر بعض الإحصاءات.

لقد تعرضنا فيما مضى إلى مداخيل بعض الأوقاف العامة، مثل مكة والمدينة وبيت المال وسبل الخيرات، ونشير هنا إلى أن مصاريف الأوقاف قد أصبحت قليلة جداً في العهد الفرنسي لأن البنايات قد تهدمت أو حولت إلى مصالح أخرى، كما لاحظنا. وكذلك الأمر بالنسبة للأوقاف الخاصة قبل

(1) أوميرا، «المكتب الخيري...»، 186، 190. رأينا سابقاً شكوى وكيل ضريح الشيخ الثعالبي (انظر ابن سديرة، كتاب الرسائل)، 283. وسنرى في فصل آخر شكاوى العلماء والقضاة والوكلاء من حالة الفقر التي أصبحوا عليها. وقد أثر كل ذلك على حالة التعليم أيضاً.

1843 و1848. فقد أدخلت أوقاف زاوية الثعالبي ثم أوقاف الجامع الكبير في صندوق مصلحة أملاك الدولة الفرنسية وأملاك الوكلاء مقيدين (موظفين) ومراقبين، ولا حق لهم في صرف أي مبلغ إلا بموافقة إدارة المالية الفرنسية. وعندما شمل قرار المصادرة الفعلية أوقاف جميع المساجد والزوايا والقباب دخلت كل مداخيل الوقف تحت الإدارة الفرنسية. ولم يعد يرجع منها للتعليم والوكلاء والمساعدات الاجتماعية إلا النزر اليسير.

لقد عوملت جميع المعالم نفس المعاملة، فاستحوذ الفرنسيون على أوقاف سيدي بومدين شعيب في تلمسان، وهي الأوقاف التي قيل عنها إنها كانت تبلغ ربع أملاك تلمسان وما حولها، وقيل إن مداخيل هذه الأوقاف كانت عظيمة[1]. وفي تلمسان أيضاً استحوذ الفرنسيون على عدد كبير من المساجد والقباب والزوايا، ومن ثمة على أموال دخلها وأراضيها ومنازلها. وكان في مدينة تلمسان وحدها ثلاثة عشر مسجداً بين كبير وصغير مثل الجامع الكبير وجامع سيدي الحلوى الخ. وقد ذكرنا أنه كان لجامع سيدي بوجمعة وقف يسمى بستان طاحونة الريح، وهو الوقف الذي وزعته الإدارة الفرنسية على الكولون بعد الاستيلاء على أوقافه كلها[2]. وبالطبع فإن الاستيلاء في تلمسان شمل أيضاً الأوقاف العامة كالعيون الجارية والطرقات.

ونفس الطريقة طبقت على الأوقاف في قسنطينة، وهي العاصمة الإقليمية الأكثر ثراء عندئذ. فقد كان لها أيضاً أوقاف عامة وخاصة قبل احتلالها سنة 1837، وكانت أملاك (أوقاف) مكة والمدينة فيها على نوعين، نوع تحت إدارة الناظر ونوع تحت إدارة الوكيل. وكان الناظر هو الذي يجمع دخل هذه الأوقاف ويرسله إلى البقاع المقدسة عبر تونس. أما الجزء الذي تحت إدارة الوكيل فكان يرسل كل ستة أشهر إلى الوكيل العام لأوقاف مكة

(1) سجل (طابلو)، 1839، 291. لاحظ أن الفرنسيين لم يستولوا على تلمسان نهائياً إلا بعد 1842.

(2) بروسلار «الكتابات والآثار العربية في تلمسان»، في المجلة الإفريقية، 1860، 258.

والمدينة في الجزائر، وهو الجزء الذي فضل من المداخيل بعد طرح مصروف إدارة الوكيل وما أنفق على الفقراء. ومنذ الاحتلال استولت إدارة أملاك الدولة أيضاً على أوقاف الحرمين بنوعيها، ووضعتها في البداية تحت إدارة قائد الدار (بصفته وكيلاً) لإدارتها باسمها وصب أموالها في الخزينة العامة للدولة الفرنسية. وكان لقسنطينة أوقاف عامة أخرى مثل العيون والسبالات والطرقات وكان مصيرها هو المصادرة أيضاً.

أما الأوقاف الخاصة في قسنطينة فقد كانت بيد الناظر. ونعني بذلك أوقاف المساجد والزوايا والقباب. وقد أصبح الناظر مجبراً على إدارتها لصالح إدارة أملاك الدولة، كما هو الحال في الجزائر، على أن يصب مداخيلها في الخزينة العامة التي كانت في قسنطينة تحت مسؤولية قائد الدار كما ذكرنا[1]. وفي البداية كان لكل بناية وكيل خاص، ثم حدث لها ما حدث في بنايات الجزائر، إذ أدى الحرمان والإهمال إلى اختفاء الوكلاء وتداعي ثم هدم المساجد والزوايا والقباب. ثم جاء قرار 1848 الذي صادر جميع أوقاف البنايات المذكورة، والتي أصبحت تدار مباشرة من قبل الإدارة الفرنسية.

وقد برر الفرنسيون استيلاءهم على الأوقاف في قسنطينة بنفس التبريرات التي جاؤوا بها بالنسبة للجزائر. فقالوا إن الوكلاء والنظار قد أساؤوا الإدارة وأفسدوا المال، واختفت على أيديهم مصادر ومداخيل الأوقاف. ولذلك قرر، كما قالوا، المجلس الإداري لمدينة قسنطينة وضع جميع الأوقاف في يد مصلحة أملاك الدولة، وهي التي في نظرهم ستتكفل بالصيانة للمساجد والأملاك العامة. وبدأوا في ذلك بالأوقاف الحضرية (أملاك المدينة). ولكن هذا الإجراء شمل فيما بعد الأملاك (الأوقاف) الريفية أيضاً، بعد إجراءات تحديدية دقيقة ومعرفة المسؤولين وإمكاناتهم. وابتدأ العمل في قسنطينة بحصر الأوقاف، فكانت منها (أحباس دار سيدي الشيخ)

---

(1) سجل (طابلو)، 1838، 36.

وهم يعنون بها الشيخ الفكون أو عائلة شيخ الإسلام السابقة التي جردت من هذا اللقب منذ 1838. ثم (أحباس الجامع الكبير)، وكانت من قبل تحت إدارة (شيخ البلاد) وهي الأحباس التي نشأت بناء على وثائق أصلية وقعها البايات ووافق عليها حكام الجزائر. وتشمل هذه الأوقاف أراضي عديدة كانت تقع خارج مدينة قسنطينة[1]. وكان في مدينة قسنطينة حوالي مائة مسجد عند الاحتلال. ولكل منها وكيل وموظفون يعيشون منها، وباختفاء مداخيل الوقف حرم هؤلاء من وسيلة العيش وحرمت البنايات من الصيانة، فأصاب الجميع ما أصابهم من الإهمال، كما ذكرنا.

إن أصغر بناية كان لها في الغالب ما يكفيها وما يكفي المشرفين عليها. أما المساجد والزوايا الكبيرة، والأوقاف العامة فكان فائضها في معظم الأحيان غزيراً حتى أنها كانت تنشىء بنايات فرعية لها من ذلك الفائض، كما حدث لمدرسة الجامع الكبير بالعاصمة. وإذا كنا قد ذكرنا إحصاء يتعلق بمداخيل الأوقاف العامة لسنة 1838 ـ 1839، فلنذكر هنا أن بناية صغيرة مثل زاوية الولي دادة وحدها كان دخلها سنة 1831 يساوي 403,5 فرنكات، وهي منجرة لها من مزرعة قرب وادي الحراش، وكان لها أيضاً مخزنان في العاصمة، وقطعة أرض أخرى، وإيجار ثلاثة منازل صغيرة، إيجار الطابق التحتي ومحطة قوافل[2]، وذلك دون الإشارة إلى «زيارات» المحسنين للزاوية ولا إلى تأجير الإنتاج من إملاكها.

كما أن أوقاف مسجد سيدي الجامي (الجامع)، كانت تتمثل في سبع

(1) سجل (طابلو)، 1840، 353. يقول فايسات (روكاي)، 1867، 258. إن (شيخ البلاد) شخصية دينية معروفة ويعتبر رئيس الديانة في قسنطينة وتعتبر داره ملجأ، وكانت أملاكه الكثيرة معفاة من الضرائب، وهو الذي كان يشرف على أوقاف مكة والمدينة ويحمل لقب أمير الركب. وهذا ينطبق على شيخ الإسلام الذي كان من عائلة الفكون. انظر أيضاً تقرير روسو سنة 1838 عن أملاك الوقف في قسنطينة.

(2) بلاكسلي، (أربعة أشهر في الجزائر)، 1859، 29.

عشرة حانوتاً، وخمسة منازل، وغرفة، ورحى، وأرض ريفية (ضيعة)[1]. لكننا إذا رجعنا إلى أوقاف الجامع الكبير أو جامع خضر باشا أو جامع سيدي بومدين (تلمسان) أو زاوية الثعالبي أو زاوية الأندلس، فإن الأمر سيكون مختلفاً تماماً من حيث ضخامة المداخيل. إن جميع المداخيل، قد آلت إلى إدارة أملاك الدولة. ولم يعد المسلمون يحصلون منها إلا على القليل في شكل مساعدات «خيرية» أو في شكل رواتب لرجال الدين الذي يشرفون على ما بقي من المساجد والزوايا.

ولدينا إحصاء هام ذكره كل من ديبون وكوبولاني سنة 1897 عن مداخيل الوقف. ولكن هذا الإحصاء لا يشمل سوى مداخيل عقارات الوقف المصادرة في إقليم الجزائر فقط بين 1830 ـ 1891. فهي تبلغ بناء على هذا المصدر، قريباً من خمسة ملايين فرنك بعملة ذلك الوقت: 4,761,547 ف. و44 سنتيم.

ومن العقارات في المناطق الصحراوية ما استولت عليه الدولة في الأغواط، وهو عقار واحد، حسب هذا المصدر، وتبلغ قيمته 11,200 فرنك. ولا شك أن هناك عقارات أخرى مشابهة.

وكانت الأوقاف المصادرة منذ 1830، أرضاً وعقاراً، تتصرف فيها الدولة بالإبقاء عليها تحت يدها أو بإعطائها إلى المهاجرين الأوروبيين. وقد ذكرنا أن ذلك كان يقع بدون تعويض لأصحاب الحقوق الأصليين، كما لاحظ السيد أوميرا، رغم الإقرار بالمبدإ في بعض القرارات. وقد بلغت قيمة أملاك الأوقاف التي استولت عليها الدولة ولم توزعها على الأوروبيين إلى سنة 1891 ما يلي حسب كل أقليم[2].

---

(1) ديفوكس، 20. انظر عن هذا الجامع قائمة المساجد.

(2) ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية الإسلامية)، الجزائر، 1897، ص 235 هامش 1، 2، وص 238. وواضح أن الحديث هنا عن الأوقاف الخاصة ـ المساجد والزوايا، الخ. . .ـ أما الأوقاف العامة مثل بيت المال والطرقات والعيون الخ. فلا يعنيها هذا الإحصاء.

1 ـ في إقليم الغرب (وهران): 1,574,225 فرنك.
2 ـ في إقليم الشرق (قسنطينة): 554,078 فرنك.
3 ـ في إقليم الوسط (الجزائر) 509,702 فرنك.

وكان الفرنسيون يعرفون أن الجزائريين لن يسكتوا عن اغتصاب أوقافهم، وأنهم في الحقيقة لم يكونوا هادئين ولا متسامحين في حقوقهم. فقد لاحظ لويس رين سنة 1884 أن عملية الاستيلاء على الأوقاف كانت دائماً محل انتقاد شديد من قبل المسلمين وأنه قد صدرت بشأنها منهم شكاوى كثيرة. وكانت هذه المسألة حساسة لدرجة أنه عند احتلال ميزاب (1882) أعلن الحاكم العام، لويس تيرمان، أن أوقاف ومداخيل المساجد الإباضية ستخضع للتشريعات الفرنسية الخاصة بهذا النوع من الأملاك[1]. وقد اعترف ديبون وكوبولاني أن «الأهالي» قد طعنوا طعنة شديدة في تراث أجدادهم ومقدساتهم بعد اغتصاب الأوقاف. وشمل سخطهم أهل المدن وأهل الريف على السواء. وفي رأيهما أن العطايا والهدايا التي كانت توقف على المساجد ونحوها من المشاريع الاجتماعية والعلمية والدينية قد انقلبت إلى المرابطين الذين أصبح المسلمون يعتقدون أنهم هم المنقذون بعد فشل ثورات الأشراف والأجواد.

وكان لميزاب مساجدها وأوقافها الغزيرة وكان التحكم فيها في يد العزابة وكبار الشيوخ. وكان ريعها يتوزع على الفقراء في نظام محكم وذلك في مواسم معينة مثل رمضان والحج أو في الحياة اليومية بالنسبة للعجزة والأيتام وغيرهم. وكان التمر يوزع ثلاث مرات في اليوم، وللكتاتيب (المدارس) نصيبها من مداخيل الوقف، وكذلك التلاميذ المحتاجين. ولكل مسجد وكيل يعينه العزابة. وكان الوقف يشمل النخيل والمنازل. وهو من تبرعات المحسنين في كل مدينة. ويقام حفل سنويّ توزع فيه الصدقات على الفقراء تحت إشراف العزابة، وقد يتكرر ذلك خلال العام الواحد. وعلى

(1) رين، (مرابطون وإخوان)، الجزائر، 1884، 9.

غرار المدن الأخرى فقد كان الضيوف والغرباء يجدون ملجأهم وطعامهم من مداخيل الأوقاف[1]. وقد ادعى لويس ماسينيون أن الإدارة الفرنسية قد «احترمت» الأوقاف في الجنوب عموماً سيما في ميزاب، والغريب أنه ادعى كذلك أن منطقة الهقار ليس فيها مساجد (ومن ثمة ليس هناك أوقاف)، وذهب أيضاً إلى أن العادات هناك (في الهقار) غير إسلامية[2]. وقد عرفنا أن في الهقار أهل علم وفضل، وأهل مساجد وزوايا، وإن الإسلام منغرس هناك، وأن للطرق الصوفية مثل التجانية والقادرية والسنوسية دورها القوي في المنطقة[3].

وقد كان لزواوة نظام دقيق للأوقاف والمساعدات الخيرية. ففي كل قرية جامع أو أكثر، له مئذنة بيضاء متميزة تظهر عن بعد. ولكل جامع وكيل مستقل عن أمين الجماعة، والجماعة هي التي تنتخب الوكيل، وهو عادة من بين أغنياء القرية ووجهائها ومحل الثقة فيها، وهو عادة من رجال الدين (المرابطين). ويسمى بعد انتخابه وكيل الجامع. فالجامع إذن تديره الجماعة مباشرة بواسطة الوكيل. ولكل جامع أوقافه الخاصة، وهي متميزة عن أملاك القرية الأخرى. وكانت مهمة الوكيل هي السهر على أموال (مداخيل الوقف) الجامع وحفظ الحسابات. فهو الذي يتلقى المداخيل ويتولى الصرف فيما تقرره الجماعة. ولا يصرف الوكيل أي شيء إلا بحضور الجماعة أو مجلس العقلاء في الخروبة. وأحياناً لا تملك القرية كل الجامع ولكن تملكه خروبة خاصة به، وفي هذه الحالة لا دخل لبقية القرية فيه. ووظيفة الوكيل شرفية فقط وهو لا يتقاضى أي مرتب على عمله. وأوقاف الجامع تنجر من المحسنين أو من التركات التي خصصها أصحاب القرية للجامع.

أما الصرف من الأوقاف فله في زواوة مجالات عديدة، ومنها شراء

---

(1) دبوز (نهضة) 220/1.

(2) ماسينيون (الحولية)، باريس، 1955، ص 235.

(3) انظر فصل الطرق الصوفية. وكذلك هنري دوفيرييه (اكتشاف والصحراء)، باريس، 1864.

لوازم الجهاد مثل الذخيرة والأسلحة. ومنها المساعدات للحجاج لأداء فرضهم، وتقديم الصدقات للفقراء والمساكين، والعناية بالغرباء والمسافرين. وقد ذكرت بعض المصادر أن من بين ما تُصْرَف فيه الأوقاف في زواوة منح الجوائز للشعراء والمغنين الذين يسمون بالفصحاء (الفصّاح)[1]. ولكن الاستيلاء على زواوة، وإلغاء نظام الجماعة، والسيطرة على الموارد العامة سواء كانت وقفاً أو غيره، قد أدت إلى بعثرة الحياة الدينية ومنها حياة المساجد وأوقافها ونظام الوكيل وطرق صرف الأموال على الفقراء والعلم والسلاح.

كما اعترف كوبولاني وديبون بعدة أمور أخرى هامة في هذا المجال. منها أن بعض الفرنسيين استكثروا على الجزائريين مال الأوقاف، فهو في نظرهم أكثر من حاجتهم ومن حاجة ديانتهم (الإسلام)، ورأوا أنه من «العدالة» أن تصرف مداخيل الأحباس في المشاريع الفرنسية الأخرى لتساهم في أعباء الإصلاحات المشتركة! ثانياً اعترف الكاتبان أن دمج مداخيل الأوقاف في الميزانية العامة قد أدى إلى عدم صرفها فيما خلقت له وفي غير الغرض الذي أسست من أجله، ولم يعد يتحصل موظفو الديانة الإسلامية في الجزائر إلا على رواتب زهيدة، لا من المداخيل التي نص عليها المحبس باعتبارهم وكلاء، بل باعتبارهم موظفين تابعين للدولة الفرنسية، وبذلك فقدوا أيضاً مكانتهم الاجتماعية بين الناس. ثالثاً ذكرا أن اغتصاب الأوقاف كان يشمل في البداية الأملاك الحضرية، ولكنه منذ القرار المشيخي (سنتوس كونسلت 1863) وضعت مصلحة أملاك الدولة يدها على كل الأوقاف الريفية أيضاً، وهي تلك التي ترجع إلى المرابطين والزوايا المحلية القديمة لدرجة أنه يمكن القول إنه لم يعد في مناطق التل والهضاب العليا أوقاف على الاطلاق بل كلها أصبحت ضمن أملاك الدولة[2].

---

(1) هانوتو ولوتورنو (بلاد القبائل) 1/28، 35، 50.

(2) ديبون وكوبلاني، 235. ذكر الكاتبان أن الفرنسيين فكروا بعد 1870 في إقامة هيئات محلية إقليمية يعطى لها حق الإشراف على الأوقاف، ثم تخلوا عن هذه الفكرة=

ما الذي بقي للجزائريين من أوقافهم الكثيرة بكل أنواعها؟ لا شيء تقريباً. لقد ذهب كل ذلك إلى ميزانية الدولة الفرنسية، وأصبحت هذه الدولة تستعمل المداخيل في مصالحها الدنيوية من بيع العقارات للكولون، وتسليم الأراضي لهم وللشركات الفرنسية والأجنبية، ثم استغلالها في المشاريع العامة دون تعويض أصحابها. وهناك ناحية فقط بقي يظهر فيها أثر الوقف وهي رواتب رجال الدين[1]، وصيانة ما بقي من المساجد، ثم ما يسمى بالمساعدات الخيرية، وهذه المساعدات قد سارت في مراحل وعرفت تعرجات كثيرة إلى أن كادت هي أيضاً تذوب وتنتهي.

فلندرس الآن تاريخ هذه المساعدات وكيف انتهى أمرها إلى دهاليز الإدارة، وإلى التحايل القانوني من خلال الإجراءات والقنوات التي نشأت بين 1840 و1900، وكيف انحصرت طرق الوقف في فرع واحد سماه الفرنسيون «المساعدات» أو الإغاثات.

المساعدات الخيرية

إن التسمية في حد ذاتها تخرج الوقف عن حقيقته. فالمسلمون لم يكونوا في حاجة إلى «مساعدة» أو نجدة من أيدي الفرنسيين، وإنما في حاجة إلى مداخيل منصوص عليها في الوقفيات التي كانت لدى وكيل كل بناية وكل مؤسسة دينية. ولكن الإدارة الفرنسية أخرجت جزءاً ضئيلاً من الوقف لتنفقه في المواسم وغيرها على الفقراء والعجزة، وقد أضيفت إليهم أولاد الشوارع والأيتام، وهم لم يكونوا من قبل داخلين في

= خوفاً من أن تسقط المداخيل في يد أهل الطرق الصوفية و «المتعصبين» فيستعملونها للثورات. كما أشارا إلى أن بعض الأوقاف كانت ما تزال موجودة في الدوائر العسكرية بالجنوب، وهي متروكة لأصحابها الشرعيين.

(1) انظر فصل السلك الديني والقضائي.

الأوقاف. كما أضيفت أصناف أخرى لا يعترف بها الواقفون. ويعترف أوميرا أن ما يسمى بالمساعدات الخارجة من الوقف قد انحصرت في الجزء الخارج من أوقاف مكة والمدينة فقط. أما باقي الأوقاف فلم نعد نسمع عنه شيئاً. كما اعترف أن مصلحة أملاك الدولة لم يكن لها ولا لرجالها الذوق ولا الرغبة في أن تكون هي الوكيلة على توزيع المساعدات. فقد كانت هذه المصلحة مهتمة بمصادرة وضم العقارات الدينية وأملاك البايلك (الدولة الجزائرية) ونحوها، وإعطائها إلى المصالح العامة أو بيعها إلى الخواص الأوروبيين. ولم تكن هذه المصلحة أيضاً مهتمة بتوزيع المساعدات العامة على الفقراء والمساكين[1].

وفي 7 مارس 1840، صدر قرار يجعل توزيع المساعدات على فقراء المسلمين من اختصاص إدارة الداخلية، فهي التي أصبحت تشرف على ذلك بدل مصلحة أملاك الدولة. ومعلوم أن مصدر هذه المساعدات هو أوقاف مكة والمدينة، أما الباقي فلا حديث عليه. ويقول السيد أوميرا إن صدور هذا القرار كان برداً وسلاماً على قلب إدارة أملاك الدولة رغم أنها هي التي كانت تسيطر على كل مداخيل الوقف بأنواعه.

ولكن تنظيم هذه المساعدات ظل ينتظر قراراً آخر لحصره في الجهة الحقيقية التي تشرف عليها، تحت رعاية إدارة الداخلية. فكان ذلك هو القرار الذي أصدره الحاكم العام بوجو، في 20 أكتوبر ثم 28 نوفمبر 1843، على إثر ضم أوقاف الجامع الكبير، كما أسلفنا. وبناء على هذا القرار الأخير تأسس مكتب خاص بإشراف ورعاية مدير الداخلية، مهمته توزيع الصدقات المنجرة عن صندوق مكة والمدينة على فقراء الدين الإسلامي (نعم هكذا الصيغة)[2]. وتألف المكتب الذي دُعِي بالتأسيسي، من سبعة أشخاص، جزائريين وفرنسيين، وحددت لهم رواتبهم، وقد صُنِّفوا كما

(1) أوميرا، «المكتب الخيري..»، المجلة الإفريقية، 1899، 194.

(2) لاحظ أن أوقاف مكة والمدينة فقط هي المعنية، أما الأوقاف الأخرى فمسكوت عنها.

يلي[1]:

1 ـ كاتب ـ مترجم الإدارة، وهو من الملكفين بالمالية . 1,500 فرنك سنوياً
2 ـ كاتب فرنسي . . . . 1,500 فرنك سنوياً
3 ـ عضو أول (فرنسي) . . . . 1,500 فرنك سنوياً
4 ـ عضو ثاني (فرنسي) . . . . 1,200 فرنك سنوياً
5 ـ عدل أول (مسلم) . . . . 1,200 فرنك سنوياً
6 ـ عدل ثاني (مسلم) . . . . 1,200 فرنك سنوياً
7 ـ شاوش (مسلم) . . . . 600 فرنك سنوياً[2]

ومن حيث الأهمية فإن الأول والثاني والثالث والرابع يعينهم وزير الحربية، أما الباقون فتعينهم الحكومة العامة بالجزائر باقتراح من مدير الداخلية. ومن الواضح أن هذا المكتب المزدوج ديناً ولغة وعرقاً كان عبارة عن هيئة تعمل تحت إدارة الداخلية والحكومة العامة. ولكنه من الناحية النظرية كان مكلفاً أيضاً بصرف المعاشات والمساعدات تحت أي عنوان يشاء، إلى فقراء المتعلمين في الجزائر، وإلى أهل مكة والمدينة، وإلى الأندلسيين. وسنرى أنه كان من صلاحياته منح «العطاءات السياسية».

ثم إن حملة التغيير التي جاءت بها الجمهورية الثانية أدت إلى إصدار قرار أول ماي 1848، من الحاكم العام، كافينياك، بإنشاء مصلحة جديدة فيما يتعلق بالعلاقات مع الجزائريين، وسميت بـ (مصلحة الإدارة المدنية الأهلية). وتعيّن على رأسها السيد دولابورت، الذي يرد ذكره كثيراً في مراسلات رجال الدين في ذلك الحين. وكان دولابورت هذا خبيراً بالشؤون العربية والإسلامية، وتولى الكتابة والترجمة مدة طويلة في مصلحة أملاك الدولة التي تحدثنا عن علاقتها بالأوقاف، ثم عمل في إدارة الداخلية. وأثناء وجوده في الإدارة الأخيرة كان يشرف منذ 1843، على (مكتب مكة

(1) نفس المصدر (أوميرا)، المكتب الخيري، 195.
(2) لاحظ الفرق في الرواتب والأصناف والقيمة بين الفرنسيين والمسلمين.

والمدينة) المكلف بتوزيع الصدقات على فقراء الدين الإسلامي (كذا). وبهذه المسؤولية الجديدة أصبح دو لا بورت في مستوى مدير الداخلية بالنظر إلى اختصاصاته كمدير للإدارة المدنية الأهلية. ولكن المكان قد تغير، فقد انتقلت مكاتبه إلى بناية كانت تابعة للجامع الكبير، حيث كان (مكتب مكة والمدينة) يعمل منذ 1843[1].

ويتألف مكتب الإدارة المدنية الأهلية من رئيس ونائب، ومن لجنة تسمى (اللجنة الخيرية). أما رئيس المكتب فهو دولابورت، وهو الكاتب/المترجم. وكان رئيساً للمكتب السابق أيضاً. وأضيف إليه شارل بروسلار نائباً له، وهو أيضاً من المستعربين[2]. أما (اللجنة الخيرية) فهو الاسم الجديد لمكتب مكة والمدينة أو المكتب الأهلي السابق. ولكن الأسماء غير مهمة هنا، وسنرى أن (المكتب الخيري الإسلامي) سيحل محل هذه اللجنة ابتداء من 1857 كما أن (الجمعية الخيرية) ستحل محل (المكتب الخيري. . .)، وهكذا. ولكن المحتوى واحد، وهو سيطرة الفرنسيين وتبعية الجزائريين لهم، وهضم حقوق هؤلاء عن طريق المكاتب واللجان والجمعيات المدارة من قبل الفرنسيين، وتذويب مداخيل الأوقاف بطرق ملتوية في مشاريع غير داخلة في شروط المحبس.

وهؤلاء هم أعضاء اللجنة الخيرية عند تأسيسها، وجميعهم من الجزائريين:

1 ـ علي القزادري، 2 ـ أحمد الشريف، 3 ـ مصطفى بن أحمد قهواجي، 4 ـ محمد بن مصطفى الحرار؛ ويظهر من أسمائهم أنهم من رجال الدين والعلم في العاصمة، الذين بقوا خائفين أو موالين للفرنسيين. وهؤلاء

(1) من بين البنايات التي كانت تابعة للجامع الكبير زاوية كبيرة للغرباء والعلماء، ومدرسة قرآنية. والغالب أن المقصود هنا هو المدرسة، وهي التي رفض المفتي الكبابطي تسليمها من قبل. انظر فصل السلك الديني.

(2) وهو الذي تولى الإدارة في تلمسان فيما بعد ثم في وهران. وقد كتب عن مساجد تلمسان وكتاباتها الأثرية، انظر فقرة المساجد.

الأعضاء كانوا موجودين أيضاً في مكتب مكة والمدينة السابق. ومن ثمة لم تتغير تركيبة المكتب الجديدة في الواقع، كما لم يتغير الأمر بالنسبة للصلاحيات. فقد بقيت اللجنة نظرياً مكلفة بتوزيع الإغاثات على الفقراء والعجزة والموظفين القدماء من الأهالي. وكان يمكنها منح مساعدات إلى الوكلاء الذين تعطلت بناياتهم، وتعيين رواتب رجال الدين الموظفين، وتخصيص الإعانات لفقراء مكة والمدينة.

ولم يستمر وجود هذا المكتب طويلاً. فبعد سنة واحدة أصبح غير مركزي، وتوزع على ثلاثة مكاتب ولائية أو إقليمية. فأصبح في كل عاصمة إقليم مكتبٌ يقوم بدور المكتب القديم في العاصمة. وكان ذلك في 19 مارس 1849 حين صدر مرسوم يجعل المكتب المذكور ثلاث وحدات، وكل وحدة منها تحت سلطة الوالي. ونذكر هنا بأن تنظيمات الجمهورية الثانية المتحمسة للاستعمار والاندماج والحكم المدني هي التي عينت النظام الولائي وأعطت للمدنيين صلاحيات هامة على حساب العسكريين. ولكن الاسم الجديد لكل وحدة هو (المكتب العربي الولائي)، وكان له رئيس. أما الاختصاصات فقد بقيت هي هي[1].

وقبل أن نصل إلى مرسوم 1857 الذي أنشأ (المكتب الخيري الإسلامي) نقول إنه قد صدرت عدة تنظيمات أخرى قبل ذلك شملت الأوقاف أيضاً. ومن ذلك قانون 16 جوان 1851 حول تأسيس الملكية في الجزائر، فهذا القانون أكد مبدأ مصادرة الأوقاف الذي عمل به منذ سنة 1830. فقد نص البند الرابع من قانون 1851 على أن أملاك الدولة تتكون من الأملاك والحقوق المنقولة والعقارية التي ترجع إلى البايلك (الدولة الجزائرية العثمانية). وهذا واضح من مبدأ الغزو والاحتلال، «**وكل ما عداها**

(1) أوميرا، «المكتب الخيري الإسلامي»، المجلة الإفريقية، 1899، 196. يذكر هذا المصدر أيضاً أنه وقع إعادة تنظيم هذا المكتب سنة 1858 (8 أوت) فرفع من مستوى موظفيه، ولكن اختصاصاتهم لم تتغير.

من الأملاك المضمومة إلى أملاك الدولة بقرارات أو مراسيم سابقة عن هذا القانون». (تأكيد أوميرا)[1]. وقد استنتج أوميرا أن العبارات الأخيرة البارزة، تعني الأملاك القديمة للأوقاف. ورأى أن هذه الأوقاف التي ضمت سنة 1839 إلى ما سمي (بالدومين الكولونيالي) قد رجعت بمقتضى قانون 1851 إلى الدولة التي أصبحت تمنح حق إعطاء ما تراه مفيداً من هذه الأوقاف (الأملاك) إلى إدارة أملاك الدولة الولائية أو إلى إدارة أملاك الدولة البلدية، أو إلى مؤسسات دينية أو خيرية.

ولكن الإدارة الجزائرية لم تنتظر هذا القانون حتى تمنح للبلديات الأملاك العقارية من الأوقاف والتي يرجع أغلبها، كما قال أوميرا، إلى المساجد والزوايا والقباب.. لقد تنازلت الدولة للبلديات عن أملاك الوقف الإسلامية دون تعويض أهلها، رغم قانون 1853/12/3 الذي نظم التنازلات التي وقعت قبل صدوره. ومن النماذج على التنازلات من الدولة للبلدية، ان بلدية مدينة الجزائر قد حصلت على خمس عشرة بناية حضرية من بينها فندق المدينة الذي بنته الدولة على أرض كانت مسجداً وزاوية[2]. كما تنازلت الدولة لهذه البلدية على حديقة مرنقو التي كانت جبانة إسلامية، والمساحة الشاسعة التي أنشئت عليها الجبانة الأوروبية سنة 1836، والجبانة الإسرائيلية سنة 1844[3]. فهذه وتلك أقيمتا على أراض كانت تابعة للأوقاف الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك تنازلت الدولة للبلدية عن تسعة منازل حصرية (موريسكية)، انتزعت من بين أوقاف مكة والمدينة. ومع كل هذه التنازلات فإن البلديات لم تقدم أي نصيب من المداخيل في إطار التخفيف على فقراء المسلمين، بل كانت تنظر للأمر على أن المساعدات من شأن الدولة وليس من شأن البلدية.

(1) نفس المصدر، 191. وأكدنا عليها نحن بالحروف البارزة.
(2) لم يذكر أوميرا اسم هذا الجامع والزاوية، ولكنه قال إنه كان يقع في شارع بروس.
(3) أوميرا، مرجع سابق (المكتب)، 191. لم يوضح أوميرا على أي وقف إسلامي أقيمت الجباتان الأوروبية والإسرائيلية.

إن العلاقة بين الدولة وإدارة أملاكها (الدومين) لم تتغير بتغير القوانين. فبين 1830 ـ 1851 كانت إدارة أملاك الدولة هي التي تسير الأوقاف لحساب الدولة. وفي كلا الحالين كانت إدارة (الدومين) تحتفظ عندها بحساب خاص لأوقاف بيت المال والأندلس ومكة والمدينة. ولكن هذا الحساب لم يبق إلا اسماً فقط. ومن جهة أخرى استمرت الإدارة المذكورة (الدومين) ترسل تقريراً سنوياً إلى وزير الحربية، توضح فيه وضع أملاك الأوقاف التي تديرها، والمداخيل والمصاريف التي قام بها المسيرون خلال السنة المنتهية. وعند التأمل يلاحظ على هذه التقارير التناقص السنوي في المداخيل لأن أملاك الوقف منها ما بيع أو هدم أو استخدم في مصالح أخرى، ومن ثمة انعدم ريعها.

وإلى سنة 1844 كان هناك أقسام وموظفون يسهرون على هذه الأملاك، ولكن منذ 1854 لم يبق إلا مكتب واحد. ففي 1844 كانت المصلحة المسماة مصلحة أملاك الوقف الإسلامية تتكون من مكتب للرقابة يشرف عليه فرنسيان برئاسة سوزيد Souzède ونيابة دولسي Doulset. وكان المكتب يضم أيضاً أربعة أقسام، حسب مؤسسات الوقف المعروفة، وهي: 1 ـ مكة والمدينة، 2 ـ سبل الخيرات، 3 ـ الأندلس، 4 ـ بيت المال. وكان المكتب يضم أيضاً ثمانية من الجزائريين، لكنهم لم يكونوا وكلاء مستقلين كما كان الحال في الماضي، وإنما كانوا فقط موظفين مأجورين[1]. وكان دور المكتب هو «تصفية» أملاك الوقف الإسلامية. وهو الدور الذي انتهى سنة 1854 حين لم يبق سوى قسم واحد من الأقسام الأربعة المذكورة، وهو قسم بيت المال الذي كلف بتصفية تركات المسلمين فقط. وهكذا أسدل الستار، بعد ربع قرن من الاحتلال، على أملاك الوقف العامة بطرق متعددة، وانحصرت في تصفية التركات كما انحصرت بالنسبة للأوقاف الأخرى في بعض الإغاثات الخيرية التي تجود بها الإدارة على الفقراء

(1) أوميرا، «المكتب»، المجلة الإفريقية، 1899، 192.

والمساكين. ثم جاء (المكتب الخيري الإسلامي)، لينظم هذه المساعدات أو الإغاثات.

المكتب الخيري الإسلامي

لقد قيل إن قانون إنشاء المكتب الخيري جاء لتدارك بعض التعويض الذي حرم منه المسلمون منذ الاحتلال نتيجة استيلاء الدولة على أملاك الوقف ومصادرتها دون أن تدفع أي تعويض عنها. وقد أصبح التعويض الآن (منذ 1857) عبارة عن إغاثات للفقراء، وكأن أملاك الوقف إنما أنشئت فقط لهذا الغرض. إن الإدارة الفرنسية قد حولت أملاك الوقف إلى ثكنات عسكرية وإلى طرقات ومنازل وساحات وكنائس وهدمت الباقي. وكل ذلك قد وقع بدون تعويض للمستحقين من ورثة وغيرهم. ويزعم الفرنسيون أنه منذ 1848 أي بعد مصادرة أملاك الوقف التابعة للمساجد والزوايا والقباب، أصبحت الإدارة الفرنسية هي المسؤولة على الصرف على التعليم والديانة والصدقات التي تنص عليها الوقفيات. هذا منّ حيث المبدإ، ولكن الواقع كان غير ذلك. فقد أهملت الإدارة التعليم العمومي للمسلمين، وتفرقت مصاريفه على مصالح أخرى[1]. وأدمجت الإدارة أيضاً الموظفين من رجال الدين (الأيمة وغيرهم) في ميزانية الدولة أو الولاية، فكانوا يتقاضون أجوراً فقط، فأين نصيبهم السابق من الوقف؟ وأين نفقات صيانة المساجد ونحوها المنصوص عليها في الوقفيات؟ أما الصدقات فقد دخلت أيضاً في الوعود الضائعة، حتى قال أوميرا إن الإدارة لم تكن دائماً وفية لالتزاماتها في هذا الباب[2]. وتشهد الكتابات أن المداخيل من الوقف أخذت تتقلص بالتدرج نتيجة التخلص من المعالم بالبيع والهدم، والتنازل للمهاجرين الأوروبيين والبلديات، إلى أن انحصرت كل المداخيل في مبلغ ضئيل أصبح يستعمل

(1) انظر فصول التعليم.
(2) أوميرا، «المكتب»، المجلة الإفريقية، 1899، 197.

للصدقات على الفقراء والمساكين[1].

انطلق تقرير المارشال فيان Vaillant وزير الحربية من نقطة رئيسية، وهي افتقار الجزائريين نتيجة احتلال ديارهم وأملاكهم الدينية وخراب صنائعهم وتجارتهم. ولتدارك ذلك اقترح إنشاء مكتب خيري يوزع الصدقات على المحرومين من ميزانية هي في الواقع دَيْن الدولة الفرنسية، كما قال، وليس تفضلاً منها أو منة عليهم. ولا يقتصر هذا الافتقار على سكان العاصمة بل يشمل جميع المسلمين في الجزائر بدون منازع. وحصر المارشال في تقريره أسباب البؤس الذي شمل العدد الكبير من سكان الجزائر في:

1 ـ بيع السكان لعقاراتهم أوائل الاحتلال عن طريق المضاربات، بأثمان بخسة، رغم أنها كانت تمثل ثروتهم التي يعيشون منها.

2 ـ منافسة الصناعات الأوروبية لصنائع السكان المحلية، إذ بالتدرج قضت الأولى على الثانية، لإتقانها وسرعتها وضآلة كلفتها.

3 ـ استيلاء الدولة الفرنسية منذ 1830، على عقارات الأوقاف، وهي العقارات التي أنشأها المحسنون المسلمون وأعطوها بطريق الوقف، إلى مؤسسات ووكلاء للعناية بالدين والفقراء والتعليم.

وبعد ذلك سرد المارشال الأسباب التي أدت بالإدارة الفرنسية إلى مصادرة الأوقاف، فوجدها فيما ذكرناه آنفا وهو: أن طريقة تسيير الوقف تجعل من السهل تهريب ريعه وعوائده بعيداً عن أعين السلطة وأعين الرقباء عموماً، ومن جهة أخرى «كان التعصب على أشده» فكان من المخاطرة، في نظر الوزير، أن تترك فرنسا مبالغ مالية ضخمة في أيدي أعدائها مما يمكنهم

(1) في كراسات الاحتفال المئوية لخص جان ميرانت، وهو من خبراء إدارة الشؤون الأهلية، القوانين والإجراءات التي اتخذتها الإدارة الفرنسية بشأن «المساعدات»، انظر ص 32. وحين وصل إلى مرسوم وزير الحربية الذي سنتحدث عنه قال ميرانت إنه قام على القانون الفرنسي، وإنه ألغى نظام الصدقات وجاء بنظام الإغاثات. انظر لاحقاً.

من استعمالها في الحرب ضدها. وقد اعترف المارشال ولكن متأخراً، أن الإدارة باستيلائها على الأوقاف، مهما كانت الأسباب، إنما تحملت هي المسؤولية التي كانت تقوم بها المؤسسات المصادرة، من حفظ المداخيل وصرفها في أوجهها الشرعية. وبناء على ذلك كانت الدولة تقدم للميزانية المحلية أو البلدية، مبلغاً من المال ليوزع سنوياً كإعانات على قدماء العاملين، وكصدقات وإغاثات لفقراء مدينة الجزائر. إن هذا في الواقع اعتراف من المارشال بأن كل ما بقي من مداخيل الوقف ـ بكل أنواعه ـ هو المبلغ الذي تجود به الدولة على الفقراء، في شكل إغاثة، رغم أن الوزير كان صريحاً عندما قال إن «ما ندفعه هو دَيْن علينا وليس تضحية منا». وهذا هو المبلغ الذي يعينه المارشال 113,510 فرنك. هذا فقط ما بقي، وهذا فقط ما كانت تقدمه الدولة الفرنسية «كتعويض» للمسلمين عما فقدوه باستيلائها على أملاكهم العقارية والدينية. ومع ذلك فلنتذكر هذا الرقم جيداً، رقم 113,510 ف. سنوياً. فإنه لن يبقى كذلك، بل سينخفض أيضاً، رغم ضآلته الأصلية[1].

إن من نتيجة الاحتلال أنه بعد ربع قرن أصبح معظم سكان الجزائر فقراء بطريقة منظمة ومضمونة العواقب. ففي 1857 كانت 1,985 عائلة مسجلة في قائمة المستحقين للصدقات في مدينة الجزائر وحدها، ولكن الذين كانوا يأخذون الصدقة فعلاً لا يتجاوزون 695 عائلة، وبمعدل فرنكين شهرياً. وإلى جانب ضآلة المبلغ في حد ذاته فقد كان يمنح نقداً مما جعله يذهب في يومه وربما قبل منحه، إذ قد يكون دَيْناً على صاحبه، فأين إذن مداخيل العقارات والأراضي والبنايات الدينية التي كانت مورداً لآلاف الناس، وعشرات الوكلاء، بالإضافة إلى تنشيط العلم وإحياء الدين وصيانة مؤسساته؟

لقد اقترح المارشال على نابليون طريقة أخرى أجدى في نظره وأكثر عدلاً

(1) عن تقرير المارشال فايان، انظر أوميرا، «المكتب الخيري»، المجلة الإفريقية، 1899، 199 ـ 201.

وأضمن اقتصادياً. وذلك بإنشاء مكتب يسمى (المكتب الخيري الإسلامي) تكون مهمته السهر على توزيع الصدقات على فقراء المسلمين، على أن تكون ميزانيته من المبلغ المذكور وهو 113,510 ف. الذي كانت الوزارة تسلمه سنوياً إلى الميزانية المحلية بالجزائر، فلا يكاد يرى النور ولا يستفيد منه إلا عدد ضئيل. وقد حصر المارشال اختصاصات المكتب فيما يلي: توزيع الإغاثات، وتلقّي التبرعات والهبات، وتنظيم استغلالها، وإعانة الوالي (البريفي) على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالمساعدات الخيرية للأهالي: وكان الهدف من كل ذلك هو مكافحة التعاسة والبؤس[1] الذي تولد عن حرمان المسلمين من عقاراتهم وبناياتهم الدينية وأملاك الوقف، وكساد صنائعهم، الخ.

أما أوجه الصرف فقد اقترح لها المارشال مجالات محددة رأى أنها هي التي تضمن الفائدة المثمرة للمنتفعين وليس الفائدة الآنية مثل الحصول على فرنكين في الشهر يذهبان أدراج الرياح بسرعة. وهذه هي أوجه الصرف في نظره:

١ ـ إنشاء قاعة ـ ملجأ للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية والسابعة.

2 ـ تخصيص عدد من المنح لتعلّم الصنائع الفرنسية.

3 ـ إحداث ورشة إنتاجية للفتيات المسلمات اللائي لهن خبرة في أعمال الإبرة.

4 ـ إحداث مورد (فورنو) اقتصادي يوزع المواد بثمن منخفض على ذوي الحاجة.

5 ـ إنشاء محطة تمريض للأهالي يتلقون فيها العلاج المؤقت.

إن هذا المشروع «الإنساني» في لهجته يجب ألا ينسينا أصل القضية، وهي

(1) يذكر أن أوائل الخمسينات شهدت مجاعات وتدهوراً اقتصادياً إضافياً في الجزائر.

الاستيلاء على أرزاق المسلمين ومواردهم، ودمجها في ميزانية الدولة الفرنسية، وحرمان المستحقين لها منها، وتعويضها بهذا المبلغ الزهيد ليكون مساعدة وصدقة.

ومهما كان الأمر فقد وافق نابليون الثالث على تقرير وزيره، وصدر رأيه في شكل مرسوم نص على إنشاء المكتب الخيري وتحديد أعضائه وميزانيته وطرق صرفها. ونلاحظ أن المكتب خاص بمدينة الجزائر، ولكنه قد عمم في غيرها بعد ذلك. وكان يتألف، كما جاء في البند الأول من المرسوم، من:

1 ـ رئيس فرنسي في وظيفة مستشار الوالي (البريفي).

2 ـ رئيس مكتب عربي ولائي (وهو أيضاً فرنسي).

3 ـ أربعة أعضاء فرنسيين يتكلمون العربية.

4 ـ أربعة أعضاء مسلمين (جزائريين) يعرفون الفرنسية.

5 ـ عدد غير محدود من الأعضاء الخيريين ومن النساء المحسنات.

وهؤلاء جميعاً لهم حق حضور الجلسات ولهم صوت استشاري، عندما يستدعيهم المكتب.

6 ـ أمين مال يعينه الوالي في وقت لاحق.

وقد نص في المادة الثانية على أن الأعضاء المسلمين والأعضاء المستشارين والنساء المحسنات يعينهم الوالي[1] (البريفي). أما المادة الثالثة من المرسوم فقد نصت على أن المكتب يعتبر مؤسسة للمنفعة العامة، ويتمتع بالشخصية المدنية، ويسمح للمكتب بقبول الهبات والتركات التي يتقدم بها الأوروبيون طبقاً للقوانين الجارية، أو المسلمون طبقاً للشريعة الإسلامية[2].

وقد عرفنا أن ميزانية المكتب السنوية هي 113,510 ف. وأن المكتب

---

(1) نستعمل لفظ (الوالي) فيما يستعمل له اليوم عندنا، أو المحافظ في المشرق، وهو (البريفي) عند الفرنسيين. أما والي الجزائر العام فقد فضلنا أن نطلق عليه (الحاكم العام) للتفريق بين الوظيفتين.

(2) انظر أوميرا، «المكتب الخيري..»، المجلة الإفريقية، 1899، 201.

الخيري الذي حل محل مكتب مكة والمدينة، قد أصبح يوزع الميزانية على النحو التالي:

1 ـ الملجأ 9,100 فرنك.

2 ـ الورشة 4,200 فرنك.

3 ـ محطة التمريض 9,020.

4 ـ المورد الاقتصادي 8,200 فرنك.

5 ـ منح التعليم 5,400 فرنك.

6 ـ العاملون السابقون والطُّلْبة[1] 17,676 فرنك.

7 ـ ملجأ الولي دادة 600 فرنك.

فجملة ذلك هو: 54,196 فرنك، ثم يضاف إليه مبلغ 59,314 فرنك خصصت للفقراء، وبذلك نصل إلى المبلغ الأصلي وهو 113,510 ف. والفقراء المشار إليهم هم الذين كانوا في الماضي في عهدة مكتب مكة والمدينة أو كانوا في عهدة غيره من مؤسسات الأوقاف. وقد لاحظ الوزير (المارشال) وكذلك السيد أوميرا أن المبلغ المذكور كان أقل بكثير مما كانت تأتي به أوقاف مكة والمدينة في السابق[2]. ولكن المهم كما قال، أوميرا، هو تحديد المبلغ سنوياً (ميزانية). والغريب أنه ليس هناك شيء ثابت بالنسبة للمسلمين في هذه الإجراءات الاجتماعية. فهذا المكتب وهذه الميزانية الضئيلة لم يدم حالهما أكثر من سنة، ثم حدث التغيير الذي استمر إلى أوائل القرن. ونستطيع القول إنه هو التغيير الذي أبقى على الأصل ولكنه تحايل

(1) بضم الطاء وتشديدها وتسكين اللام، وتعني في الماضي المتعلمين والحافظين للقرآن الكريم والراغبين في مواصلة التعلم. وقد لاحظ محمد بن صيام في تقريره الآتي أن هذا البند (رقم 6) قد أضافه الوزير (المارشال فايان) للصرف على المساعدات «السياسية» . ومما يلاحظ على هذا المشروع أن أموال الوقف أصبحت تستعمل في عهد الاحتلال لأغراض جديدة، مثل الجوسسة وشراء الذمم.

(2) عرفنا أن مداخيل مكة والمدينة وحدها سنة 1839 كانت 131.941,13 فرنك. انظر السجل (طابلو)، سنة 1839، 157.

على ما بقي من مداخيل المسلمين وكاد ينفيها تماماً، ولعل ذلك راجع إلى أن الفرنسيين كانوا يتصرفون وحدهم في الميدان، ولم يكن للمسلمين معهم صوت ولا رأي، حتى في الشؤون الخاصة بهم جداً كالأوقاف.

فبعد بضعة أشهر من صدور مرسوم 1857 حدث تعديل جذري في هيكله الإدارة الفرنسية في الجزائر، وهو ما يعرف بإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات وإلغاء منصب الحاكم العام، وقد تبع ذلك تعديلات وتغييرات في الأجهزة التابعة، كإدارة الولايات والقيادات العسكرية والمسؤوليات المدنية. ومن ذلك إنشاء مجلس عام على رأس كل ولاية من الولايات الثلاث، وإحلال الميزانية الولائية محل الميزانية المحلية والبلدية السابقتين. أما بالنسبة للمكتب الخيري فلم يتغير لا في اسمه ولا ميزانيته ولا تبعيته للولاية. ولكن الجديد هو أن مرسوم 10 ديسمبر 1858 فرض على الولايات تخصيص مصاريف للمساعدات العامة وخدمات الأهالي (المسلمين) المدنية، على أن تقدم مصلحة أملاك الدولة لصالح الولايات مداخيل الوقف القديم من بيع وشراء وإيجار، باعتبار الولايات هي المتوكلة على الأوقاف، ولا تعتبر المداخيل في هذه الحالة مساعدة للولايات.

وبناء على ذلك فإن الولاية أصبحت هي التي تنوب عن الدولة في تخصيص المبلغ المستحق (الميزانية) ومنحه للمكتب الخيري لصرفه في الأوجه المحددة بمرسوم سنة 1857. لكن مرسوم 1858 أدى إلى تناقص ميزانية المكتب بدل زيادتها. وقد تواصل النقص سنة بعد سنة إلى سنة 1869 حين لم تتجاوز الميزانية 23,000 ف. (من 113,510 ف.) وكان من المفروض أن مصاريف المكتب الخيري لا تنقص إن لم تزد. وقد استمر ذلك الوضع المضطرب إلى 1872[1]. وهكذا وقع التلاعب الإداري بأموال

(1) أوميرا «المكتب الخيري..»، المجلة الإفريقية، 1900، 60 ـ 65. لقد فسر والي الجزائر النقص في ميزانية المكتب الخيري بانخفاض المداخيل بسبب عدم بنايات الوقف. وهو عذر أقبح من ذنب. وقد مرّ بنا أن بعض الأوروبيين، في عهد الجمهورية الثالثة، قد استكثروا على المسلمين ذلك المبلغ الزهيد وطالبوا بمصاريف=

مداخيلها من أوقاف المسلمين، وهي أموال مستحقة لفقرائهم، ولكنها صرفت لصالح الفرنسيين وفي المشاريع الفرنسية العامة، كما حدث منذ الاحتلال.

ويرجع أصل التلاعب الإداري إلى سنة 1868 حين تدخل الحاكم العام المارشال ماكماهون وغيّر من اختصاصات المكتب الخيري ومن تبعيته. فإذا كان مرسوم 1858 قد جعل المكتب الخيري مؤسسة عامة تابعة للدولة الفرنسية، فإن مرسوم 1858 قد جعله مؤسسة ولائية (تابعة للوالي). أما قرار ماكماهون سنة 1868 فقد جعل المكتب الخيري تحت سلطة رئيس البلدية. ورغم الشك في شرعية ذلك القرار، كما لاحظ أوميرا[1]، فإنه بقي هو المعتمد بعد ذلك. وها هي الصلاحيات الجديدة والقديمة التي أصبح للمكتب تأديتها، بعد تدخل قرار ماكماهون:

1 ـ دار العجزة والمرضى الميؤوس منهم، من الجنسين.

2 ـ منح لتعلم الصنائع الفرنسية موجهة لصالح الأطفال الذكور من فقراء المسلمين.

3 ـ ورشات (للبنات المسلمات؟).

4 ـ الملجأ المخصص للأطفال بين الثانية والسابعة.

5 ـ الإغاثات الموجهة للأهالي.

6 ـ ملحقة الأيتام والمتروكات المسلمات.

وإذا كانت مصاريف الأبواب المنصوص عليها في مرسوم 1857 معروفة ومقدرة، كما سبق، وهي من مداخيل الوقف الإسلامي، فما المداخيل التي يصرف منها على الاختصاصات الجديدة؟ لقد نص قرار ماكماهون على أن تمويل المكتب يأتي من: الإغاثات والحسنات والهبات والتركات والتبرعات، والاشتراكات، والطلبات، والعرضات في المساجد والزوايا، ومن مداخيل الأفراح والملاهي والحفلات التي يقوم بها الأهالي،

= مشتركة منه بينهم وبين المسلمين. انظر ديبون وكوبولاني. مرجع سابق.

(1) أوميرا، (المكتب الخيري..)، المجلة الإفريقية، 1900، 71.

ومن الاجتماعات العامة، ومداخيل المقاهي ذات الموسيقى الأهلية، والاستعراضات الهادفة إلى جلب الجمهور. ومن إعانة الحكومة المستخرجة من الصندوق العام للأقاليم. وقد لاحظ أوميرا أن جميع هذه العناوين لا تشمل المداخيل التي نص عليها مرسوم 1857، وهي مداخيل الوقف المستحقة دَيْناً وليس منة أو تضحية كما قال المارشال فايان. وهكذا فإن قرار ماكماهون، قد زاد من مصاريف المكتب الخيري في الوقت الذي سحب منه المداخيل الأصلية والشرعية المخصصة له. وبالإضافة إلى ذلك حاول ماكماهون أن يغير أيضاً من ملامح المكتب.

لقد ذكرنا أن ماكماهون أسند المكتب إلى رئيس بلدية الجزائر بدل الوالي، خلافاً لمرسوم 1857 (الدولة)، ومرسوم 1858 (الولاية). وقد لاحظ أوميرا أن قرار مكاماهون يعتبر تخلياً من الدولة عن صلاحياتها نحو المسلمين، لأنها هي التي صادرت أملاكهم في الأصل وتعهدت بمرسوم 1857، بتعويضهم ولو بالجزء اليسير الباقي من أوقافهم. ثم إنه كان في مدينة الجزائر عدة بلديات، فلماذا تخصيص بلدية هذه المدينة بالذات؟ ثم إن قرار ماكماهون غير شرعي لأنه أدمج المكتب في بلدية الجزائر، وجعله يقدم ميزانيته إلى مجلس البلدية للموافقة المسبقة عليها بينما المجلس لا حق له على المكتب، لأن ذلك يتناقض مع المرسوم المؤسس وهو مرسوم 1857[1]، ومع ذلك بقي قرار ماكماهون، على تناقضه وعدم شرعيته في نظر أوميرا، هو الساري المفعول كما ذكرنا، رغم حدوث تغيير بسيط فيه سنة 1874 لا يمس الجوهر.

بالعكس، فإن التعديلات اللاحقة كانت كلها لغير صالح المكتب الخيري الإسلامي، ففي سنة 1872، عند فورة الاستعمار والحكم المدني في الجزائر والنقمة على ثوار سنة 1871، صدرت لائحة من مجلس الولاية العام تطالب الدولة بإلغاء الدين الذي عليها للمسلمين بدل مطالبتها بدفع مستحقاتها منذ 1858، (حين تنازلت للولاية عن دَيْنها

(1) أوميرا، «المكتب الخيري. .»، المجلة الإفريقية، 1900، 74.

للمسلمين)[1]. وبهذه اللائحة واجه المكتب الخيري أزمة مالية حادة. رغم وجود مورد جديد، وهو ما سمي (بوقف الشيخ القينعي).

لقد تأسس هذا الوقف سنة 1868 (في أعقاب المجاعة الكبرى)، من تركة المرحوم القينعي. وهو وقف بلغ بين 40 و50 ألف فرنك. وكانت لجنة المكتب الخيري تعتقد أن الدولة الفرنسية المدينة بـ 113,510 ف. للمسلمين، إضافة إلى وقف القينعي ستجعل الميزانية ترتفع وتتحسن ليواجه المكتب الأعداد الكبرى من فقراء المسلمين المسجلين والذين كانوا ينتظرون التسجيل. ولكن ذلك كان وهماً فقط من لجنة المكتب[2]. فمن الناحية الرسمية لم ينضم وقف القينعي إلى إدارة المكتب الخيري إلى سنة 1875. وبدل أن تنمو به ميزانية المكتب أنقصت الإدارة مقداره من المبلغ الذي تعطيه للمكتب، متناسية أن أصل المداخيل إنما هو وقف المسلمين، وليس إعانة لهم أو تفضلاً منها عليهم.

وربما من أجل ذلك افتخر الجنرال شانزي (الحاكم العام) سنة 1876 بأن ميزانية المكتب الخيري في ولاية العاصمة قد بلغت 390.904,68 + 90.372,40 وأن عدد المستفيدين منها بلغ 5,663، فكان الفاضل منها 300.332,28[3]. ولكن هذه الأرقام لا تدل على الحقيقة فإما أن تكون الميزانية قد جمعت إليها وقف القينعي أيضاً وإما أن يكون عدد المستفيدين ضئيلاً جداً بالنسبة لعدد المستحقين للإعانة.

---

(1) عرفنا أن قوانين 1839 جعلت أموال الوقف لا تسجل في ميزانية الدولة ولكن في عدة أنواع من الميزانيات، مرة سميت الكولونيالية، ومرة الإقليمية، ومرة المحلية والبلدية. وكان الاسم الأخير هو المستعمل عندما صدر مرسوم 1858 الذي أسس المجالس العامة على مستوى الولايات، كما أسس الميزانية الولائية. وقد لاحظ أوميرا أنه لا يوجد فرق كبير بين الميزانية الخاصة وميزانية الدولة في هذا الصدد ما دام كلاهما تحت إشراف الحاكم العام للجزائر.

(2) أوميرا، «المكتب الخيري..»، المجلة الإفريقية، 1900، 68 ـ 69.

(3) الجنرال شانزي، (حكومة الجزائر)، 1877، ص 50.

والغريب أن طريقة الدخل والصرف كانت متشابهة أيضاً سة 1879 أثناء حكم ألبير قريفي. ففي هذه السنة كان دخل المكتب الخيري 367.355,76. بينما لم يصرف على المستفيدين سوى 112.547,53 ف. فكان الفاضل هنا أيضاً 254.808,23[1]. وإذا صح هذا فإن البلدية (الفرنسية) التي آل إليها التحكم في ميزانية المكتب الخيري ومراقبتها هي المستفيدة في النهاية، وربما كانت تستعمل الدخل الفائض في مشاريع استعمارية، وهو الأمر الذي أسال لعاب الكولون فطالبوا بتوحيد ميزانية المكتب الخيري الإسلامي مع ميزانية المكتب الخيري الفرنسي[2]. فقد جرى نقاش حاد سنة 1888 حول ضم المكتب الخيري الإسلامي إلى المكتب الخيري الفرنسي، بدعوى أن للأول مداخيل محددة بينما الثاني ليس له ذلك، وأن في دمجهما فائدة للجميع، كما قال المدّعون، وأثناء هذا النقاش كتب عضو المكتب، السيد محمد بن صيام، تقريراً ذكّر فيه بأصل الإعانة والدَّين الذي على الدولة الفرنسية نحو المسلمين.

ومما جاء في تقرير ابن صيام، بعد عرض تاريخي لقضية الوقف بين 1830 و1857، أن غلاء المعيشة وانتشار الفقر ونقص الميزانية جعل المكتب لا يستطيع الصرف على المسجلين عنده من الفقراء فما بالك بالجدد. وبدل الزيادة، نقصت الميزانية عن المبلغ المحدد وهو 113,510 ف. فقد انخفض إلى 107,500 فرنك ثم إلى 105,000 ف. ثم إلى 75,000 ف. ثم 65,000 ف. وأخيراً انخفض إلى 60,000 ف. وبهذا المبلغ، ورغم وجود وقف القينعي، فإن المكتب لا يستطيع أن يصرف على الـ 1,400 فقير مسجل وعلى أكثر من 2,000 سيسجلهم، وعلى صيانة

(1) (حكومة قريفي)، ص 105.

(2) أنشيء بمرسوم سنة 1849 وكان المرسوم قد نص على إنشاء مكتب خيري فرنسي (أوروبي) في كل بلدية. وسبقته إلى ذلك (1848) أعمال جمعية نساء الرحمة وغيرها من الجمعيات. وقد استفاد منه سنة إنشائه وحدها 297 فرداً من مجموع 824 فرداً مسجلاً. وكان المكتب خاصاً بالفرنسيين والمهاجرين الأوروبيين. انظر طابلو (السجل) سنة 1846 ـ 1849، ص 129.

المؤسسات التابعة له. ولذلك طالب ابن صيام بالزيادة في الميزانية حتى ترجع إلى الأصل على الأقل، وهو 113,510 ف.

وقد طالب محمد بن صيام في تقريره بوضع المكتب الخيري تحت وصاية الولاية، كما هو أصل مرسوم 1858. وشرح الدوافع التي جعلته يطالب بذلك، فقال إن البلدية هي في خدمة جميع المواطنين دون فرق في المواطنة ولا في الدين، وهي لا تقدم أية مساعدة للمكتب الخيري الإسلامي، فلماذا تكون هي الوصية عليه؟ ثم إن المكتب كان يتغذى من مداخيل إسلامية وهبات من المسلمين وإعانة (دين) من الحكومة كجزء من التعويض على الوقف الذي استولت عليه، ومن وقف القينعي الذي هو موجه للمسلمين، فما دخل البلدية (وهي فرنسية) في كل هذا؟ وكشف ابن صيام عن نية البلدية التي كان يسيطر عليها الكولون، فقال إن هدفها هو دمج المكتبين الإسلامي والأوروبي، لأن المكتب الأخير ليس له مصادر تمونه، وبذلك يستفيد من مال المسلمين. وما دامت البلدية لا تقدم أية مساعدة للمكتب الإسلامي فليس من حقها أن تتدخل في شؤونه، وطالب بأن يكون وضع المكتب الإسلامي كوضع المكتب الإسرائيلي المستقل بشؤونه. ثم انتهى ابن صيام بنقاط ثلاث، وهي:

1 ـ المطالبة بوضع المكتب الخيري تحت رعاية الولاية كما كان الحال عند الإنشاء سنة 1857 (بل سنة 1858).

2 ـ إلغاء ملجأ الأيتام الذي استحدثه قرار ماكماهون والذي كان غير موجود في الاختصاصات الأصلية للمكتب، وتخصيص حصته لتعليم الصنائع الفرنسية للمسلمين.

3 ـ رجوع الدولة إلى المبلغ المنصوص عليه وهو 113,510 سنوياً، كما جاء أيضاً في المرسوم المؤسس سنة 1857.

لكن صوت ابن صيام ذهب مع الريح. فقد ظل المكتب تحت وصاية المجلس البلدي لمدينة الجزائر. وظل ملجأ الأيتام تابعاً له، وبقيت الدولة

تقدم للمكتب المبلغ الذي كان يتضاءل، في شكل «إعانة» وليس في شكل تعويض عن أملاك الوقف المغتصبة كما هو الأصل. وظلت الدولة أيضاً تطرح من ذلك المبلغ مقدار وقف القينعي. وقد لاحظ أوميرا بحق أن الإدارة الفرنسية كانت تريد نسيان مرسوم 1857 رغم أنه لم يلغ رسمياً[1].

ونذكّر أن المبلغ المستحق سنوياً للمكتب (هو 113,510 فرنك) كان سيصل بين 1872 و1896 إلى 2,837,750 فرنك، لكنه لم يتجاوز 1,377,300. والفارق وهو 1,460,450، قد استفادت منه الدولة أيضاً خلال ربع قرن، كما فعلت منذ 1830 حين سخرت أموال المسلمين لخدمة مشاريعها الاستعمارية. وإليك الآن الإحصاء بالتفصيل حسب السنوات والمبالغ بالفرنك[2]:

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ
1872	75,800	1873	75,800
1874	65,800	1875	65,800
1876	65,800	1877	65,800
1878	57,000	1879	50,000
1880	50,000	1881	40,500
1882	40,000	1883	40,000
1884	50,000	1885	50,000
1886	50,000	1887	50,000
1888	40,000	1889	50,000
1890	50,000	1891	50,000

(1) أوميرا، «المكتب الخيري..»، المجلة الإفريقية، 1900، 77 ـ 78.

(2) االمصدر: أوميرا، نفس المصدر، ص 70. وهناك مدلول آخر للمساعدات الخيرية يتمثل فيما يسمى صناديق الاحتياط والملاجىء ونحوها. وهذا النوع لا يعنينا هنا، لأن موضوعنا هو الأوقاف ومصيرها باعتبارها مصدراً للدين والعلم والسعادة الاجتماعية. أما النوع الآخر من الأفعال الخيرية فسنعالجه في مكانه. انظر لاحقاً.

1892	50,000	1893	60,000
1894	65,000	1895	60,000
المجـمـــوع هو			1,377,300

* * *

وبين 1903 ـ 1928 انتشرت المكاتب الخيرية (أو الجمعيات) عبر تواريخ مختلفة في كثير من المدن. ففي ولاية العاصمة شملت هذه المكاتب البليدة وشرشال وبو سعادة والأغواط والمدية ومليانة والشلف (الأصنام). وفي ولاية قسنطينة عرفت المدن الآتية أيضاً مكاتب خيرية: بسكرة، وجيجل، وعنابة، وبجاية، وميلة، بالإضافة إلى قسنطينة نفسها. أما في ولاية وهران فالمكاتب أنشئت في معسكر وتلمسان وغليزان وسيدي بلعباس، إضافة إلى مدينة وهران[1]. ويقول ميرانت إن المكاتب كانت تتغذى غالباً من المستعمرة، وهو يعني أنها من البلديات، وليست من الدولة مباشرة، وهو قول غير صحيح على إطلاقه. فقد عرفنا أن الميزانية الحقيقية كانت قد رصدت سنة 1857 وأنها معتبرة ديناً على الدولة الفرنسية، وأن هذه قد تنازلت عنها إلى البلديات. والميزانية في أساسها كانت من مداخيل أوقاف المسلمين التي اغتصبت.

والأرقام التي ذكرها ميرانت تدل على انخفاض كبير في الميزانية المخصصة للمكاتب الخيرية الإسلامية بين 1901 ـ 1929. ونود أن نذكر بهذا الصدد أنه ابتداء من سنة 1900 أصبح للجزائر ميزانية مستقلة (للكولون) يسهر عليها المجلس المالي الذي أنشىء سنة 1898 والذي يسيطر عليه الفرنسيون تماماً. وإليك الجدول الذي ذكره ميرانت، وأرقامه تشمل جميع المصاريف الخيرية وليس مصاريف مكتب الجزائر فقط. وكان ميرانت يريد

(1) جان ميرانت، (كراسات)، مرجع سابق، ص 34.

أن يلمّع عهده (لأنه كان وقتها على رأس الشؤون الأهلية) وجهود فرنسا الاستعمارية، ولا تهمه الدقة:

1901	140,000 فرنك
1910	310,000 فرنك
1921	600,000 فرنك
1929	1,500,000فرنك

وخلال هذه السنوات الثلاثين تقريباً بلغت قيمة المساعدات المقدمة للمستفيدين الجزائريين: 19,112,300 ف[1].

وهناك إحصاءات أوردها علي مراد عن المساعدات الخيرية تختلف عما جاء في إحصاء ميرانت. فمراد ذكر أنه خلال السنوات 1912 ـ 1930 توزعت المساعدات كالتالي، حسب السنوات وعدد المستفيدين[2]:

السنة	مبلغ المساعدات	عدد المستفيدين
1912	255,975	16,952
1914	66,243	3,454
1918	342,227	14,346
1920	491,228	14,198
1922	594,219	17,154
1924	793,796	21,755
1926	990,416	27,575
1928	1,246,017	26,730
1930	1,666,766	21,266

(1) ميرانت، (كراسات)، مرجع سابق، ص 34.
(2) المصدر: علي مراد، (الإصلاح الإسلامي في الجزائر) ليدن، 1967، ص 72، عن (الإحصاءات العامة للجزائر).

وليس لدينا الآن مصادر أخرى تتحدث عن تطور العلاقات بين المكتب الخيري الإسلامي والسلطات الفرنسية بعد 1900، والذي نعلمه هو أن (الجمعية الخيرية) قد حلت محل المكتب الخيري، وأن بعض الأعيان المسلمين قد تداولوا عليه وعليها مثل الشيخ الطيب العقبي، وأن الجمعية الخيرية كانت تعقد اجتماعات سنوية بالعاصمة، تكون فرصة ليس فقط لتوزيع الصدقات ونحوها، ولكن أيضاً فرصة للتضامن الاجتماعي بين الجزائريين. وكانت التبرعات تجمع أثناء الحفل السنوي، وفيه كان يتبارى الخطباء والشعراء في الدعوة إلى الإحسان والبذل. وكان التلاميذ، في عهد المدارس الحرة، يتبارون أيضاً على الأناشيد والحث على طلب العلم عن طريق تمثيل الروايات الأدبية والتاريخية. وهكذا نرى نوعاً من الرجوع إلى الأصل نتيجة استثمار الوقف لصالح المجتمع والعلم والصالح العام، ولكن «الإعانة» الحكومية ظلت متقشفة، وظلت حقوق المسلمين في التعويض عن أوقافهم مهضومة، وهي لم تَنْمُ تحت الإدارة الفرنسية بل نقصت وذابت أو كادت في غير ما أنشئت لأجله.

وكان الشيخ أحمد توفيق المدني الذي عاصر نشاط الجمعية الخيرية منذ العشرينات قد كتب عن الوقف والحكومة الفرنسية، وعن وقف الشيخ القَيْنَعي. فقال سنة 1931، إن رئيس بلدية الجزائر، ما يزال هو رئيس الجمعية الخيرية، وهو ما نص عليه قرار ماكماهون منذ 1868، وأن أعضاء الجمعية كانوا عشرة، خمسة من المسلمين وخمسة من الفرنسيين، وأن مداخيلها أو ميزانيتها كانت تتمثل في «إعانة» الدولة السنوية، وفي التبرعات والصدقات. وكان رأس مال الجمعية يبلغ 160 ألف فرنك، وهو فيما فهمنا من كلام الشيخ المدني لا يشمل مداخيل وقف القينعي. فإذا كان الأمر كذلك، فإن هناك زيادة ملحوظة بفضل الهبات والتبرعات والصدقات، وليس من المبلغ السنوي المقرر منذ 1857، وهو 113,510 فرنك. ويضيف المدني أن الجمعية الخيرية قررت أن تأخذ إتاوة على مداخيل المسرح والملاهي - كما نص على ذلك قرار ماكماهون - ولكن التنفيذ لم

يقع، ومع هذا المبلغ (160 ألف فرنك)، فإن المدني يقول إن الإعانات للفقراء لا تتجاوز خمسة فرنكات للشهر للعائلة الواحدة.

ويبدو أن الجمعية قد استمرت في اختصاصاتها التي رسمت لها (أي المكتب السابق) منذ 1868. فهي كما قال الشيخ المدني تشرف على: 1 ـ ملجأ للعجزة والمقعدين يضم 42 شخصاً. 2 ـ ملجأ زاوية الولي دادة. 3 ـ ومنح التلاميذ منحاً ليواصلوا بها التعلم في الصنائع الفرنسية. ولكنه لم يذكر النواحي الأخرى التي كانت الجمعية (والمكتب قبلها) تصرف فيها الميزانية. وقد شكا من أن إعانة الحكومة قليلة والتبرعات والصدقات تكاد تكون مفقودة. ومعنى ذلك أن الجمعية كانت بعد قرن من الاحتلال في فقر مدقع. ولكن الشيخ المدني تدارك ذلك وقال إنه لولا وقف المرحوم القينعي الموجه للفقراء والذي كانت تديره الجمعية لكان «دور الجمعية لا قيمة له» ومن الملفت للنظر أن المدني يذكر أن ريع وقف القينعي يصل نحو مائتي ألف فرنك (200,000) سنوياً[1].

وفي سلسلة من المقالات رَوَى الشيخ حمزة بوكوشة عن جمال سفينجة، رئيس دار الصدقة الإسلامية (هكذا تحوّل الاسم)، نفس المساجلات بين السلطات وأعضاء الجمعية حول دمج الدارين الإسلامية والفرنسية. والأعضاء عندئذ هم : أحمد بن صيام، وعمر الموهوب، وحمدان بن رضوان، وزروق الحلوي، ورينيه فضيل[2].

لقد رأينا أن مآل الأوقاف الإسلامية مآل مؤلم ومضر بالصالح العام

---

(1) أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر)، ط. 2، 247 ـ 248. وقد توفي المرحوم القينعي سنة 1868. والغالب على الظن أن الشيخ المدني كان عضواً في الجمعية الخيرية، وله اطلاع واسع حول الموضوع. ولنذكر أن الجمعية الخيرية قد أنشئت بعد 1907 أي بعد قرار فصل الديانة المسيحية واليهودية عن الدولة الفرنسية، بينما بقيت الشؤون الإسلامية غير مفصولة عن الدولة الفرنسية. وعلى غرار ما فعلت الديانتان الأخريان، تكونت الجمعية الخيرية على أنقاض المكتب الخيري الإسلامي.

(2) جريدة البصائر، 12 سبتمبر، 1947.

للمجتمع الجزائري. فبعد أن كانت مورداً للتعليم وتنشيط الحياة الدينية والتكافل الاجتماعي وصيانة المساجد، وتكريم العلماء ونحو ذلك، انتهت إلى ثكنات وطرقات وساحات وكنائس ومزارع للكولون، ومنازل للخواص الأجانب والغرباء، وانهدم بعضها منذ اللحظات الأولى قبل التفكير حتى في بقاء فرنسا بالجزائر أو الجلاء عنها. لقد انهدمت معه المساجد والزوايا وعشرات المدارس القرآنية والثانوية، واختفت دروس المساجد التي كانت تضيء أرجاء العاصمة وغيرها من المدن، وهاجر العلماء والقضاة، وافتقر النظار والوكلاء، وصادرت السلطات الفرنسية الأوقاف العامة والخاصة، ووضعت أموالها في يد مصلحة أملاك الدولة التي يفترض أنها أصبحت تنوب عن الوكلاء السابقين في إدارة الأوقاف وإعطاء مداخيلها لمستحقيها، ولكن هذه السلطات ابتلعت المداخيل وذوبتها في ميزانية الدولة بأشكال مختلفة. وعندما لم يبق قائماً من الأوقاف إلا النزر اليسير أسست الإدارة الفرنسية مكتباً سمي بالمكتب الخيري الإسلامي ليشرف على ميزانية سنوية من 113,510 ف. نص عليها القانون على أنها تعويض للمسلمين على ما فقدوه منذ 1830. ولكن هذا المبلغ السنوي ظل محل تلاعب السلطات الفرنسية حتى وجد بعض الباحثين أن حوالي نصفه كان يرجع إلى ميزانية الدولة الفرنسية خلال ربع قرن 1872 ـ 1896. فما بالك بين 1830 ـ 1871، ثم منذ 1896!

جمعيات الإغاثة الاحتياطية

وفي نطاق المساعدات أيضاً نشير إلى الجمعيات المعروفة بالاحتياطية. وهي جمعيات نشأت نتيجة الجوائح التي حلت بالفلاحين وأصابتهم في مخازنهم وأرزاقهم. ولا شك أن هذا النظام غير جديد على الجزائريين، فقد كان التعاون يسود بينهم قبل الاحتلال، وكانوا ينجدون بعضهم البعض بالقروض واليد العاملة والهبات. ومن عادة المجتمع التكافل العائلي والقبلي وإيثار الجار عندما تقع الأزمات أو الحروب أو الحوادث. وقد لاحظ

الفرنسيون أنفسهم مدى ذلك التكافل. ويقول هانوتو عن أهل زواوة أن الغني والفقير عندهم سواء في اللباس وغيره، ولا ينظرون باحتقار إلى الفقير، والعيب عندهم هو ألا يعمل المرء إذا كان قادراً على العمل. وهم يقدمون المساعدات إلى بعضهم، حتى إنه لا يوجد بينهم فقير بدون أكل.

وفي مدينة دلس أعطى السكان المثل أثناء جائحة 1867 ـ 1868. فبين أكتوبر 1867 ومايو 1868 ظل حوالي اثني عشر ألف نسمة يأكلون على حساب السكان، وكان الجوع والبؤس قد جاءا بهم من مختلف أنحاء الجزائر وحتى من المغرب الأقصى، وكان أمناء الجماعات هم الذين قد نظموا المساعدات، فتم الأمر بدون حوادث وبكل نظام. كما أن دائرة قلعة الامبراطور (عين الحمام؟) التي كانت تضم 76 ألف ساكن، قد استقبلت ستة آلاف جائع في نفس المناسبة. واشترك في إطعامهم الخواص أيضاً، مع العناية والرحمة. ولم تَشْك العائلات من التكاليف، كما أنها لم تطلب التعويضات من السلطات الفرنسية[1].

وكانت الحروب الطويلة ضد الاحتلال قد أدت إلى إفقار أهل الريف وتحطيم موارد رزقهم وإفساد مخازن حبوبهم (المطامير) ونفي زعمائهم، إضافة إلى الجوائح والأمراض. وكانت سياسة بوجو التي قامت على تجويع الناس وطردهم من أراضيهم وتحشيدهم في أماكن محددة يسيطر عليها الجيش الفرنسي، قد ضاعفت من آلام السكان، ولا سيما أهل الريف. وإذا كان سكان المدن قد وجدوا بعض العزاء في ميزانية المكتب الخيري الإسلامي الذي تحدثنا عنه، فإن سكان الريف ظلوا يعانون. وقد كشفت جوائح 1867 وما تلاها من موتى وضحايا على فظاعة النكبة التي حلت بالسكان. لذلك أخذ بعض الحكام العامين، مثل ماكماهون، بعض المبادرات. ولكن لويس تيرمان هو الذي أمر (1884) بإنشاء جمعيات احتياطية في كل بلدية مختلطة (معظم سكانها من الجزائريين) على أن تكون

(1) هانوتو ولوتورنو، (بلاد القبائل)، 1/57 ـ 58.

مهمتها جمع كميات محددة من حصاد القمح والشعير، ووضعه في مخازن احتياطية لمواجهة السنوات العجاف. ولكن هذه المبادرات كانت في الواقع لفائدة الإدارة التي كانت تريد أن تضمن الاستقرار في البلديات التي فيها بعض الفرنسيين، ذلك أن المناطق التي لا يسكنها إلا الجزائريون لم تنشأ فيها عندئذ هذه الجمعيات، وترك أهلها للإهمال.

وأثناء عهد جول كامبون (1893) أصبح إنشاء الجمعيات مقنناً. فهذا الحاكم الذي كان حريصاً على مصلحة فرنسا الاستعمارية وفي نفس الوقت كان متنوراً وحريصاً أيضاً على الاعتراف ببعض المهدنات للجزائريين ولو كانت ظاهرية مثل الألقاب والأوسمة ـ هو الذي وضع قواعد الجمعيات الاحتياطية في الأرياف. وبناء على ذلك أصبح في إمكان الفرد أن ينخرط بحرية سواء كان من الفلاحين أو الخماسة أو العمال الزراعيين، بشرط أن يتعهد بدفع حصة من حصاده في الحبوب سنوياً. ولا نظن أن كلمة «حرية» التي جاء بها ميرانت تعني مدلولها الحقيقي[1]. فقد كان أعوان الإدارة الفرنسية يراقبون الفلاحين ويجبرونهم على الاشتراك، بل ويحصون عدد مواشيهم وأشجارهم وكمية حصادهم. ومهما كان الأمر، فإن الحصة التي كان المشترك يدفعها قد تكون عيناً وقد تكون نقوداً. وكان مجموع الحصص يمثل رأس مال الجمعية.

وتعتبر الجمعيات الاحتياطية جمعيات خيرية من ناحية وجمعيات قرض من ناحية أخرى. فالمحتاجون يلجأون إليها باعتبارهم فقراء أو مصابين أو مرضى. وفي هذه الحالة تقوم الجمعية مقام الأوقاف، أو بالأحرى مقام المكتب الخيري في المدن. وكان يمكن في القديم أن تعوض الأوقاف حاجة الفقير والمعتر، وكذلك كانت الزوايا الريفية تؤدي هذه الوظيفة الاجتماعية.

---

(1) ميرانت (كراسات)، 28. انظر تعليق (مجلة العالم الإسلامي)، يناير 1908 عن تقرير كاتب الحكومة العامة في الجزائر، السيد فارنييه Varnier حول الجمعيات الاحتياطية. ونلاحظ أنه ذكر أنها أنشئت في البلديات الكاملة (أي ذات الأغلبية الفرنسية). وفيما أوردته المجلة أرقام مفيدة.

ولكن مع نهاية القرن تبخرت الأوقاف وأموال الزوايا ـ عدا بعضها ـ فحاول الفرنسيون تعويضها بالجمعيات الاحتياطية اللائكية. ومن جهة أخرى كانت هذه الجمعيات نظرياً تقدم القروض والمساعدات العينية إلى الفلاحين والخماسة لتطوير زراعتهم وتنميتها بشراء الآلات وتحسين الإنتاج. وكل المردود كان يذهب إلى الإدارة، بالطبع. ولذلك قلنا إن المشترك يستفيد منها نظرياً فقط.

وكان قانون هذه الجمعيات قد نص على أن يكون رأس المال راجعاً إلى الجمعية وليس إلى الأعضاء. وليس لأحد الحق في طلب تقسيمه. والوظائف في الجمعية كلها كانت مجانية ما عدا وظيفة الخزناجي أو أمين المال، وكذلك الكاتب. وينمو رأس مال الجمعية أيضاً من الفائدة التي على المقترض أو المستفيد أن يدفعها وهي 5%. وهنا يدخل التعامل المخالف للشريعة الإسلامية إذ أنه تعامل بالربا. ولعل المشتركين كانوا يجهلون القواعد الشرعية أو كانوا مضطرين إلى الاقتراض، ولذلك قلنا إن الاشتراك نفسه ودفع الحصص قد يكون مفروضاً من السلطات الفرنسي. ومن فوائد هذه الجمعيات إنشاء المباني التي تحمي الإنتاج الزراعي الاحتياطي من الحشرات والرطوبة. وقد ذكر ميرانت (المتفائل جداً بأعمال فرنسا في الجزائر) أن النتائج فاقت كل التوقعات، ربما لأن الإدارة هي التي جنت المردودية في النهاية، وذلك على النحو التالي: في سنة 1886 كان عدد الجمعيات الاحتياطية أربعاً وأربعين فقط، وكان رأس مالها 1,698,322 ف. أما في سنة 1926 فقد بلغ العدد 219 جمعية، رأس مالها ارتفع إلى 76,400,309 ف[1].

وقد نبه الشيخ أحمد توفيق المدني على نواحي أخرى حول الجمعيات الاحتياطية. من ذلك أنها كانت تتبع البلدية أو الدائرة، وأن الوالي هو المسؤول عنها، وهو الذي يعين رئيسها. ويمكن للجمعية أن تطلب تضامن

---

(1) ميرانت، مرجع سابق، ص 29.

جمعية أخرى بشرط ألا يتجاوز المال المقترض عُشُر رأس المال في الجمعية المقرضة. كما أنه يمكن تأمين المزروعات ضد الحرائق والآفات. والمجلس الإداري للجمعية هو الذي كان يحدد مقدار الحصة السنوية للمشترك، من القمح أو الشعير. ويذكر الشيخ المدني أيضاً أن الدولة والولاية والبلدية كانت تقدم أيضاً إعانات لصندوق الجمعية الاحتياطية. وأما عدد الجمعيات سنة 1931 فقد كان حوالي 200 جمعية، وهذا أقل مما ذكره ميرانت الذي كتب في نفس الفترة. كما أن المدني قد ذكر أن أعضاء الجمعيات بلغوا نصف مليون وأن رأس مالها بلغ حوالي ثمانين مليون فرنك، وهو رقم يزيد عما ذكره ميرانت أيضاً[1]. وكل هذه الإجراءات لا تغني بالنسبة للجزائريين، عن دور الأوقاف التي أسسها المجتمع الإسلامي من أجل التكافل والتراحم دون اللجوء إلى الربا أو إلى طلب المساعدة من دولة أجنبية.

إن مسلمي الجزائر قد أخذوا يهتمون بقضية الوقف منذ ظهور الوعي الوطني في هذا القرن. فبعد نِسْيَان يكاد يكون كاملاً لدى عامة الناس لهذا الموضوع، إلا عند المسؤولين على المكتب ثم الجمعية الخيرية وأشباههم، رجعت الذاكرة لهم، ودخلت المطالبة بالحقوق في هذا المجال أدبيات الحركة الوطنية. ومن الذين اهتموا بالوقف على الخصوص حركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي طالما قدمت بشأنه المطالب والمذكرات. وكان هذا الموضوع قد دخل الاهتمامات العامة أيضاً منذ ظهرت قضية فصل الدين عن الدولة، والمطالبة بإعادة ما للمسلمين إليهم من شؤون دينية وأوقاف وقضاء وغير ذلك، كما فعلت فرنسا مع الأديان الأخرى.

أما الوقف كبنايات، وعمران، ومؤسسات دينية اجتماعية وتعليمية قد انتهى، فالجريمة ضده قد حصلت وروح القتيل قد أزهقت، وهيهات أن تعود الحياة لمن فقدها! لقد رجعت الحياة إلى جامع كتشاوة وجامع علي بتشين،

---

(1) أحمد توفيق المدني، (كتاب الجزائر) ص 248 ـ 249. ويفهم من الأرقام أن الجمعيات لم تكن «أهلية» بل كانت فرنسية، وأن بعض الأهالي فقط قد انضموا إليها للاستفادة منها تحت الضغط.

ولكن من يعيد الحياة إلى جامع السيدة وجامع خضر باشا وجامع الحاج حسين وزاوية القشاش، والعشرات الأخرى؟ ومن يعيد مؤسسة مكة والمدينة وسبل الخيرات وبيت المال وزاوية الأندلس والأشراف؟. . .

إن العالم المتحضر يتحدث عن مؤسسات روكفلر وفورد وبومبيدو للبحث والدراسة والخدمات الاجتماعية وما إليها، ويمكن أن نضيف مؤسسة الصليب الأحمر ومنظمة العفو العام. وقد كان للجزائر مثيلاتها كما تظهر في مؤسسات مكة والمدينة وزاوية القشاش وزاوية الجامع الكبير والأندلس. . . حيث كان البحث والعلم والمكتبات ووسائل الاستقبال والإقامة والعلم الإنساني. فأين كل ذلك اليوم؟ إن الناس لا يعرفون من سَوْءات الاستعمار إلا الاستيلاء على الأراضي، ومطاردة السياسيين واستعباد الشعوب، ولكنهم لا يعرفون أن من جرائم الاستعمار في الجزائر غلق المدارس وحرق الكتب والوثائق، ونفي العلماء وحرمان الطلبة من الدراسة في مساجدهم وزواياهم، وحرمان الفقراء من حقوقهم في الطعام والمبيت في البنايات التي شيدها المحسنون لهم. من أجل ذلك عالجنا موضوع الأوقاف في التاريخ الثقافي لأن العلم والثقافة في المفهوم الإسلامي لا ينفصلان عن المؤسسات الوقفية بكل أنواعها.

وفي 1947 نص القانون على فصل شؤون الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية. وعلى تسليم إدارة الأوقاف إلى المسلمين الجزائريين، كما طالبت بذلك جمعية العلماء وغيرها، وخول القانون (المجلسَ الجزائري)، وهو الهيئة النيابية المحلية، لوضع الإجراءات العملية التي ينتقل على أساسها الوقف الباقي إلى أيدي المسلمين. ولكن الثورة وقعت سنة 1954 والمجلس لم يتخذ أي إجراء[1]. وهكذا كان على الجزائريين أن يغيروا أحوالهم عن طريق الثورة وأن يستعيدوا حقوقهم بالقوة كما أخذت منهم بالقوة.

---

(1) ماسينيون (الحوليات)، باريس 1955، ص 235.

الفصــل الثانــي

المنشـآت والمراكـز الثقافيـة (1)

نعني بالمنشآت والمراكز الثقافية كل ما له علاقة بالإنتاج الثقافي، وذلك يشمل الصحافة والمطابع والمكتبات والمتاحف والمسارح والجمعيات والنوادي. ومعظم هذه المنشآت ترجع إلى فترة الاحتلال الفرنسي. وكان تأسيسها في البداية على يد فرنسيين وللفرنسيين، ثم قلدها الجزائريون وبرعوا فيها. ولذلك فإننا في تناولنا لها سنتحدث عن الأصل الفرنسي للمنشآت ثم ننتقل إلى الحديث عنها وقد تجزأرت أو أصبح للجزائريين فيها دور بارز أيضاً. ولكن تركيزنا سيكون على المنشآت الجزائرية لأن الفرنسية منها لا تهمنا إلا باعتبارها أصولاً أو مبتكرات، ولأن المنشآت الجزائرية لم تعن بالدراسة من جانب الفرنسيين. ولنبدأ بالصحافة.

الصحـــافة

نشأة الصحافة في الجزائر كانت فرنسية بلا نزاع، فلم تعرف الجزائر هذه الظاهرة الإعلامية والثقافية رغم مرور حوالي قرنين على ظهورها في أوربا. ولم تتحدث كتب الرحالة والأخبار عن وصول الصحف الأجنبية إلى الجزائر قبل الاحتلال، رغم أن بعض الجزائريين سبق لهم أن زاروا أوربا قبل 1830 وشاهدوا، وربما قرأوا، الصحف في فرنسا وبريطانيا وغيرهما. ونعتقد أن القنصليات الأجنبية في الجزائر كانت تصلها صحف بلدانها على الأقل. فقنصل أمريكا وفرنسا وبريطانيا وهولندا كانوا بدون شك يتلقون بريدهم من الصحف الوطنية وغيرها. وقد كان عدد من الجزائريين يعملون في هذه القنصليات، ولكننا لم نقرأ أن بعضهم تحدث عن رأيه في هذه الصحف أو حاول تقليدها. وهل كان الداي وحاشيته ومترجموه يطلعون على ما تنشره الصحف حول الجزائر وحكومتها؟ إن ذلك ممكن، ولكننا لم نطلع أيضاً على مصدر يؤكد

ذلك. وكم توترت العلاقات بين الجزائر وأمريكا وبينها وبين بريطانيا ثم بينها وبين فرنسا. وكم ثارت من ضجة حول الحروب النابوليونية وحملة فرنسا على مصر وموقف الجزائر من كل ذلك. فهل كان الجزائريون، رسميون وغير رسميين، غير معنيين بما تنشره الصحف الأوروبية والأمريكية حولهم؟ إن كانوا كذلك، فإنهم يومئذ لفي غاية الجهالة والحماقة! ولنتصور أن بلاط الداي حسين كان غير مطلع على ما كانت تنشره الصحف الفرنسية حول الجزائر بين 1827 ـ 1830، ولا سيما في السنة الأخيرة، ونحن نعلم أن الداي كان يضع في كل نقطة حساسة مخبراً أو أكثر، في ليفورنيا، وجبل طارق، وطنجة، وأزمير، الخ...

من رأينا أن أعيان الجزائريين لم يكونوا يجهلون دور الصحافة في أوروبا وأمريكا. وكانت الصحافة الرسمية قد أنشئت أيضاً في مصر واسطانبول قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر. ولكنهم لم يقدّروا أهميتها ولم ينشئوها في بلادهم. ونحن لم نقرأ عن خلاف وقع حول أهميتها حتى نحكم من ذلك على أن هناك رأياً عاماً ضد إنشائها. وربما لم يطرح الموضوع أبداً للنقاش. إن رجلاً مثل المفتي ابن العنابي قد دعا إلى تقليد الأوروبيين في جميع مبتدعاتهم ما عدا الأمور الشرعية. ولكنه لم يذكر الصحافة بالاسم، وهي لم تكن من الأمور الشرعية، فهل نفهم من هذا أنه كان يجيز إنشاءها؟ لقد كان مطلعاً على ما نشأ في مصر من صحافة وما نشأ أيضاً في اسطانبول. ولكنه لم يذكر في كتابه (السعي المحمود) الصحافة من بين المبتدعات رغم أنه تحدث عن أهمية الدعاية والإعلام في الحروب. وهذا أحمد بوضربة المتزوج من فرنسية وممثل الداي في مرسيليا، قد عرف الصحافة الفرنسية ولعله استفاد منها، ولكنه لم يدع إلى إنشاء صحيفة للأهالي إلا بعد الاحتلال بثلاث سنوات. ويخبرنا مصدر فرنسي أن أعيان إقليم قسنطينة قد طالبوا بإنشاء جريدة عربية منذ 1845[1].

---

(1) فورتان ديفري F.D'ivery «الجزائر» في مجلة الشرق R. de L'Orient 1845، ص 71. واستغرب ديفري من عدم وجود رجل قادر على الإشراف عليها (من الجزائريين ؟). وكان ذلك قبل ظهور (المبشر) بسنتين.

وإذا كانت الأسباب الدينية غير واردة في غياب الصحافة في الجزائر، فهل يعود عدم إنشائها إلى أسباب اجتماعية وسياسية؟ إن أحد الغربيين، وهو بنانتي، يرجع عدم إنشاء المطبعة في الجزائر ونشر الكتب والمطبوعات ـ ومنها الصحافة ـ إلى كون الوراقين لا يرغبون فيها لأنها ستسبب كساد بضاعتهم، وهي النساخة. ويذهب إلى أن الحكومة كانت تجاري هذه الرغبة محافظة على التوازن الاجتماعي، ولكن موضوع الصحافة كوسيلة إعلامية ظل غير مطروح عندئذ، سواء في المستوى الرسمي أو الشعبي.

ومهما كان الأمر فإن نشأة الصحافة كانت مبادرة فرنسية. وأول محاولة على الأرض الجزائرية كانت يوم 26 يونيو، 1830 عندما سحبت أعداد من صحيفة تدعى «الاسطافيت» بالمعسكر الذي أقامه الجيش الفرنسي في سيدي فرج. وقد تم سحبها في المطبعة العسكرية المحمولة على إحدى السفن، وكانت تسمى المطبعة الإفريقية. وقد صدر من «الاسطافيت» عدة أعداد كانت ترسل إلى فرنسا وتطبع من جديد وتوزع هناك حاملة أخبار نجاح الحملة وسقوط حكومة الداي ودخول الجيش الفرنسي إلى القصبة، ونحو ذلك.

ثم انقلب الفرنسيون على نظام شارل العاشر وأحلوا محله نظام الاسترجاع الذي تولاه لويس فيليب، ملك مملكة جويلية. وتوقفت «الاسطافيت»، وحل العلم المثلث محل علم أسرة البوربون، وغادر بورمون قائد الحملة، الجزائر طريداً إلى إسبانيا على باخرة نمساوية لأن السفن الفرنسية رفضت حمله، ولم يودعه حتى الضباط الذين قادهم إلى «النصر» ضد الجزائريين. وجاء مكانه المارشال كلوزيل فاشتغل بالحملات الداخلية والاستعمار في متيجة والمدية والبليدة، وسكت الحديث عن الصحافة. ولم تطبع المطبعة الإفريقية سوى بيانات كلوزيل وأوامره وقراراته بمصادرة أملاك الجزائريين وأوقاف مكة والمدينة. وبقي الأمر كذلك في عهد خلفه الجنرال بيرتزين أيضاً. ولكن الوضع تغير في عهد الدوق دو روفيقو، وهو القائد الرابع لما كان يسمى «الممتلكات الفرنسية في أفريقية»، أي الجزائر.

وإذا كان عهد دو روفيقو قد عرف، على قصره، بأنه عهد الفظائع البوليسية ضد الجزائريين، ومذبحة قبيلة العوفية عند وادي الحراش، فإنه عرف أيضاً بفضيلة لعلها الوحيدة وهي إنشاء جريدة المرشد الجزائري ـ المونيتور ألجيريان ـ في يناير 1832. وكانت (المونيتور) هي الجريدة الرسمية للجزائر، رغم أن الحكومة الفرنسية لم تعلن عن موقفها الرسمي: هل هي (الجزائر) أمانة في يدها إلى أن تسلمها للخليفة العثماني أو المجموعة الأوروبية؟ أو هي مستعمرة كالمستعمرات؟ أو هي من الممتلكات الفرنسية، أي غنيمة مثل كل الغنائم الحربية؟ وباعتبارها صحيفة رسمية، كانت المونيتور تطبع في المطبعة الأفريقية ـ الحكومية ـ وتحتوي على الإعلانات والقرارات، وبعض الأخبار الخاصة بحركة النقل بين الجزائر وفرنسا، وتوارد المستوطنين (الكولون) الفرنسيين على الجزائر.

نشأت المونيتور في عهد المتصرف المدني البارون بيشون. وكان لهذا البارون رؤية خاصة بمستقبل الجزائر تختلف عن رؤية القائد دو روفيقو، فغادر البارون الجزائر وحل محله في الشؤون المدنية جنتي دي بوسيه، وقد بقي هذا إلى 1834. ولكنه خلال السنتين اللتين بقيهما ترك بصماته في عدة نواح، ومنها الصحافة. شَجَّع دي بوسيه صحيفة المونيتور، وأنشأ لها قسماً باللغة العربية المكتوبة بأسلوب ركيك لا يكاد يقرأ. ومع ذلك فالمونيتور من هذه الناحية تعتبر أول صحيفة نشرت قسماً بالعربية في الجزائر قبل ظهور المبشر سنة 1847. غير أنه لا يمكن اعتبار المونيتور أول صحيفة بالعربية في الجزائر. ولا ندري من كان يشرف على المونيتور مباشرة قبل مجيء أدريان بيربروجر سنة 1835. والذي يهمنا أن ما كان ينشر فيه بالعربية ـ وهو قليل ـ كان من إنشاء جوني فرعون المترجم العسكري ذي الأصول السورية ـ المصرية، وكان جوني هذا هو الذي عهد إليه بتدريس اللغة العربية للفرنسيين في الجزائر قبل لويس برينيه[1]. ومهما كان الأمر، فإنه من الأكيد أن الجزائريين قرأوا أخباراً

(1) انظر عن هذه الظروف فصل الاستشراق، سيما حلقات اللغة العربية.

بالعربية في أول صحيفة فرنسية تطبع في الجزائر سنة 1832، كما أنها كانت أول صحيفة بالفرنسية يمكنهم اقتناؤها وقراءتها، لأن (الأسطافيت) كانت محدودة، ولم توزع إلا بين العسكريين الفرنسيين. وعن طريق المونيتور كان الجزائريون يقرأون، أو يترجم لهم، ما ينشر عن وضع إدارة المالية الفرنسية (الدومين) يدها على أملاكهم وأوقافهم وعن هدم مساجدهم وبيع عظام موتاهم ونحو ذلك.

كانت المونيتور تظهر مرة في كل خمسة أيام في بداية أمرها. واستغرق ظهورها فترة طويلة إذ بقيت من 1832 إلى 1858، أي إلى إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات وإلغاء الحكومة العامة من الجزائر. وفي سنة 1862 رجعت الجريدة باسم مختلف قليلاً وهو (مونيتور الجزائر)، واستمرت في الصدور طيلة عهد الامبراطورية الثانية. وتوقفت عن الصدور سنة 1871 في بداية عهد الجمهورية الثالثة وسيطرة أنصار الحكم المدني في الجزائر. وبالإضافة إلى القرارات الرسمية والتعليمات الإدارية كانت المونيتور وخليفتها تنشر أيضاً المقالات الإخبارية. ومما نشرته هو الإعلان عن ضرورة تعلم اللغة العربية للفرنسيين (9 يناير 1838)، وتنظيم مسابقات الترجمة، ودروس اللغة العربية في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران، وظهور بعض المطبوعات كالمعاجم الخاصة بالعامية والفرنسية الخ، ودعوة الجزائريين لإرسال أبنائهم للمدرسة الفرنسية، وعزل المفتي الكبابطي سنة 1843.

ومن الصحف ذات الصلة بالفرنسيين والجزائريين جريدة (الأخبار)، ورغم اسمها العربي، فإنها كانت تصدر بالفرنسية. وقد ظهرت سنة 1839، في عهد المارشال فاليه. وقيل عنها بأنها بدأت صحيفة إعلانية صغيرة، ثم تحولت إلى «جهاز سياسي ضخم في اتجاه حكومي منذ 1843»[1]. وقد عاشت الأخبار قرناً من الزمن إذ توقفت عن الصدور سنة 1938. وخاضت مع الإدارة الفرنسية والشعب الجزائري كل التقلبات التي عرفتها البلاد منذ

(1) قوانار (الجزائر)، مرجع سابق، ص 285.

ظهورها. وكانت جريدة الأخبار تتبنى المواقف الرسمية مع بعد سياسي للوضع العام في الجزائر والعالم الإسلامي. وأثناء التنازع الحاد بين العسكريين والمدنيين تبنت الأخبار وجهة نظر العسكريين. وكان يحررها العقيد ريبو والجنرال شابو ـ لاتور. ومنذ أول القرن العشرين سيطر عليها اسم فيكتور باروكان، صديق المغامرة الشهيرة إيزابيل إيبرهارت. وقد نشر لها في الأخبار مقالاتها عن الإسلام وعن مغامراتها في الصحراء، وجعل الجريدة أسبوعية. كما أنشأت الأخبار في عهد باروكان قسماً عربياً سنة 1903 استمر إلى 1914، وعينت عليه الصحفي القدير عمر بن قدور. وسارت بذلك القسم في اتجاه السياسة الفرنسية ـ الإسلامية التي كان يتبناها شارل جونار، الحاكم العام، ومدرسته، ودومينيك لوسياني، مدير الشؤون الأهلية (الجزائرية) وأعوانه. وفي الوقت الذي اختفت فيه صحف كثيرة ظلت الأخبار مستمرة في الصدور بانتظام، وكانت صحيفة للأخبار والأدب والسياسة والقضايا الاجتماعية والإعلانات. وكان يقرأها الفرنسي والجزائري المتفرنس على حد سواء. وقد وصفها آجرون بأنها جريدة استعمارية عريقة ورجع هو إليها كثيراً[1].

وقبل أن نتحدث عن جريدة (المبشر) الفرنسية ـ العربية، دعنا نذكر باختصار بعض الصحف الفرنسية الأخرى التي لا علاقة لها تقريباً بالعرب الجزائريين. لقد ظهرت صحف فرنسية كثيرة، بعضها يؤيد فكرة الجزائر الفرنسية وبعضها ينتصر للعسكريين، وبعضها يدافع عن المدنيين، وهناك صحف تبنت قضايا الاشتراكيين السانسيمونيين ،وأخرى كانت مضادة لليهود والسامية؛ وإذا قسمناها حسب العهود فهناك صحف ظهرت في عهد مملكة جويلية (1830 ـ 1848)، وأخرى في عهد الامبراطورية الثانية (1852 ـ 1870)، بالإضافة إلى ما ظهر في عهد الجمهورية الثالثة منذ 1871 وهو كثير. أما من الناحية الجغرافية فقد ظهرت صحف فرنسية في شرق البلاد وأخرى في غربها ثم أخرى في وسطها. وكانت بعض الصحف مقروءة في كل الجزائر وأخرى مقروءة محلياً فقط، لأن كل مدينة تقريباً كان فيها صحيفة أو أكثر،

(1) آجرون (الجزائريون المسلمون) 2/1260.

حتى أن سور الغزلان وحدها قد تعايشت فيها صحيفتان.

منذ 1845 (عهد المارشال بوجو)، ظهرت الصراعات السياسية حول أنصار الاستعمار والجزائر الفرنسية بزعامة بوجو والكنيسة والكولون، وأنصار الحضارة ونقل فوائدها إلى الشعوب المتخلفة والإرتقاء بها إلى مستوى الشعوب الأوروبية، سيما الشعب الفرنسي وكان يقود هذا الاتجاه السانسيمونيون الذين يشملون عدداً من أفراد الجيش، وكذلك بعض الرومانتيكيين[1]. والصحيفة التي كانت تعبر عن الاتجاه الأول هي (الجزائر الفرنسية) وهي صحيفة كانت تصدر بدعم من المارشال بوجو. أما الاتجاه الثاني فكانت تعبر عنه صحيفة (الجزائر) التي كانت تصدر في باريس منذ 1843 وكان يشرف عليها أنصار سانسيمون.

وفي وهران ظهرت صحيفة ذات نفوذ واسع وبقيت مدة طويلة، وهي صدى وهران (ليكو دوران) سنة 1843. وكانت تظهر مرتين في الأسبوع، ثم أصبحت يومية، وقد أنشأها أدولف بيرييه الذي كان من المطرودين من فرنسا بصفته جمهورياً معادياً للنظام الملكي القائم عندئذ. وقد أسس بيرييه أيضاً مطبعة لهذا الغرض. وفي ناحية وهران ظهرت أيضاً صحف مثل (الميساجي دي لويست)، و (جنوب وهران). وفي سنة 1900 اندمجت الصحيفتان وأصبحتا (جمهوري جنوب وهران). وحين أحست الحكومة بقوة جريدة (صدى وهران) حاولت سنة 1850 مقاومة نفوذها بإنشاء صحيفة موازية، وهي بريد وهران (كورييه دوران) بإيعاز من الوالي (البريفي).

وفي المنطقة الشرقية ظهرت عدة صحف فرنسية أيضاً كانت تمثل عدة اتجاهات ولكنها كانت تتفق على الاستعمار وخدمة مصالح الكولون على حساب الجزائريين. ففي عنابة ظهرت جريدة (السيبوس) منذ 1844. وبعد ذلك بقليل ظهرت في سكيكدة جريدة (الصفصاف). وفي سكيكدة أيضاً ظهرت صحيفة أخرى باسم (الزرامة). وبعد استيلاء نابليون على الحكم سنة

(1) انظر فصل تيارات ومذاهب.

1852 أوقفت (الصفصاف). وفي قسنطينة ظهرت صحيفة المستقل (لانديباندان) ثم صحيفة (الافريقي) سنة 1859، وفيها ظهرت عدة صحف أخرى، مثل (جورنال قسنطينة) التي تحولت سنة 1850 إلى التقدم (البروقري)، و (الديمقراطي البلدي) سنة 1849. وقد اختفت صحيفة (البروقري) بعد انقلاب 1852.

وفي الجزائر ظهرت صحف جديدة في مختلف العهود اللاحقة، بالإضافة إلى المونيتور والأخبار والمبشر والجزائر الفرنسية. فقد ظهرت (لو برولو) البحر الأبيض. وهي صحيفة جمهورية ظهرت في عهد مملكة جويلية. وقد غيرت اسمها بعد ذلك إلى صحيفة (الأطلس) التي كانت تعتبر يسارية بالمفهوم الشائع عندئذ. أي كانت ضد سياسة الحكومة وكانت تناصر الحكم المدني وتقف ضد سياسة المملكة العربية التي تبناها نابليون الثالث. ويقول مؤرخو الفرنسيين إنها كانت صحيفة مقروءة جداً، بل الأكثر مقروئية في وقتها. ولا شك أن ذلك راجع إلى تبنيها مصالح الكولون، وهم أغلبية الأجانب. والغريب أن الذي أنشأ (الأطلس) هو السانسيموني الدكتور وارنييه وزميله ري Rey. ولتأثيرها في السياسة المعارضة حكم المارشال بيليسييه (الحاكم العام) بوقفها لأنها نشرت مقالتين عن الحالة النفسية للضباط، ومثل (ري) أمام المجلس العسكري للمحاكمة. وعاد الدكتور وارنييه فأنشأ مع زميله دوفال صحيفة (الجزائر الجديدة) التي كانت تناصر الحكم المدني وتطعن في العرب والمسلمين وتضاد سياسة نابليون الثالث في الجزائر. أما الصحيفة التي كانت تقف في الطرف الآخر لتدافع عن العسكريين والسياسة الرسمية فهي (الأخبار) التي كانت بتحرير كل من الجنرال شابو ـ لاتور والعقيد ريبو. وقد أشرنا إليها.

وفي الوقت الذي كان فيه لكل فريق صحيفة بل صحف، وكلها كانت تتحدث عن مصير الجزائر ومصالحها، كان الجزائريون أنفسهم مسحوقين لا حركة لهم ولا صوت. لقد كان كل شيء يتم بعيداً عنهم رغم أنهم هم أهل البلاد، وكانت هذه الصحف تنشأ بالضرائب التي يدفعونها والتضحيات التي

يقدمونها. ولا يقرأ القارىء منهم عندئذ إلا جريدة المبشر الرسمية التي كانت تخدرهم بكلمات معسولة مثل «حنانة فرنسا» عليهم، وتكرمها بمنح وسام الشرف إلى بعض الأعيان المخلصين لفرنسا. كان الرأي العام الفرنسي في الجزائر يعيش كخلية النحل على اتصال دائم بقضاياه ينافح عنها، ويتخذ لذلك الجرائد وسيلة للصراع والإعلام، مع بعضه ومع الحكومة، أما الجزائريون فقد كانوا غائبين عن الساحة الإعلامية إلى أواخر القرن الماضي، عندما بدأت العرائض الجزائرية تشير إلى ما يحاك ضد المواطنين في الصحافة الاستعمارية[1].

وخلال عهد الامبراطورية وإلى أوائل القرن الحالي ظهرت في الجزائر صحف فرنسية عديدة ذات طابع سياسي ساخر. وهي صحف كانت تتناول القضايا الصغيرة وتفخمها بالكاريكاتور والرسومات، وأصبحت بمرور الزمن تمثل مدرسة في الثقافة الشعبية للكولون ونظرتهم إلى العالم الأهلي من حولهم. وهي ثقافة تميزت بروح التعالي والاحتقار للجزائريين واستعمال العبارات الأكثر فحشاً وانحطاطاً عند تناول الموضوعات الأهلية. وهذه «الثقافة الشعبية»، من جهة أخرى، هي التي كونت نوعاً من التضامن الفئوي بينهم ضد الجزائريين، ولولا ذلك لما استطاع أصحاب الأصول الفرنسية والإسبانية والإيطالية والألمانية والمالطية أن يجدوا بينهم طريقاً إلى التعايش في الجزائر. وقد وجدوا أنفسهم أحياناً يقفون حتى ضد يهود الجزائر الذين اندمجوا فيهم عن طريق التجنس سنة 1870. وكانت الصحف الساخرة هي التي لعبت دور التضامن المشار إليه وتكوين الثقافة الشعبية بين الكولون مهما اختلفت أصولهم ولغاتهم ومذاهبهم.

---

(1) من مظاهر اليقظة الاغتباط والمشاركة في صحيفة (المنتخب) التي سنتحدث عنها والتي ظهرت سنة 1882، ومقالة أحمد بن بريهمات سنة 1883، حول مرسوم 13 فيفري من نفس السنة، في قنان (نصوص سياسية)، ص 190. وكذلك كتابات المكي بن باديس، 1889 وابنه حميدة، والعرائض المقدمة للجنة مجلس الشيوخ سنة 1892.

من هذه الصحف نذكر المصباح (لانتيرن) التي نشر فيها روبيني أخباره عن شخصية كاقايوس، في رواياتٌ ذات لغة شعبية ساخرة، مثل الكرفاش، والكوشون، والكوكو الجزائري. وكان بعضها يحمل اسم (الزواف) و (التامتام). وكان بعضها مضاداً لليهود، وآخر مضاداً للدين. وكان أغلب هذا النوع من الصحف قد ظهر من أجل المهاترات وإثارة الشغب السياسي أكثر منه للإعلام والأخبار. ومن العناوين الأخرى تدرك ذلك، فقد ظهرت صحف باسم (الثرثار) و (الشيطان) و (غليون الخشب) و (لوتوركو).

ومن جهة أخرى استمرت بعض الصحف طويلاً في مدن مختلفة مثل البليدة، فقد عرفت هذه المدينة صحيفة باسم (التل) وكذلك صحيفة (البروقري) التي ظهرت في أم السنام أو الأصنام، ودامت 45 سنة. وظهرت سنة 1911 جريدتان في سور الغزلان، وثلاثة في الشلف.

ومنذ 1885 ظهرت في مدينة الجزائر صحيفة يومية استمرت طويلاً هي (لا ديباش ألجيريان) واستطاعت أن تبقى إلى جانب صحيفة أخرى يومية أيضاً هي (ليكو دالجي) التي ظهرت سنة 1912، والتي كان يشرف عليها دورو، نائب الجزائر في مجلس الشيوخ، وهو رجل اشتراكي راديكالي حسب التعبيرات السياسية الفرنسية. ثم تولى هذه الجريدة الآن دي سيرني فجعلها صحيفة مستقلة. وأصبحت في عهده ذات رواج واسع. وفي 1939 ظهرت (الجزائر الجمهورية) اليسارية. وكان الأديب ألبير كامو قد تولى رئاسة تحريرها بعض الوقت قبل أن تكشف عن وجهها الماركسي. وكانت صحيفة ناجحة ومقروءة. ومن جهة أخرى أنشأت لا ديباش المذكورة صحيفة أخرى تابعة لها هي (آخر الأخبار - ديرنييى نوفيل). وكانت في قسنطينة صحيفة باسم (لاديباش) أيضاً، وكانت السياسة والمال يقفان وراء عدد من هذه الصحف. كما كانت الايديولوجيات تلعب دورها في دعم بعض الصحف؛ وأثناء الحرب العالمية الثانية عرفت بعض هذه الصحف حملات تطهير نتيجة

التغيير في المواقف والولاء. وهكذا أوقفت عدة صحف، مثل لاديباش الجزائرية وآخر الأخبار ويقظة عنابة (روفاي دي بون) و (التام) ـ الجزائر وتونس والمغرب ـ الأسبوعية. واحتلت الجزائر الجمهورية والحرية (ليبرتي) وكلتاهما شيوعي، مقرات الجرائد الموقوفة. كما ظهرت في الجزائر صحيفة (لادياش كوتيديان) برئاسة تحرير جان برون، و (جورنال دالجي) برئاسة تحرير إدمون بروا[1] وهناك صحف أخرى لم نذكرها.

ورغم المال الذي كان يوفره أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية، فإن الصحف الفرنسية في الجزائر كانت تعيش على الإعلانات والأخبار المحلية الصغيرة. وكذلك كانت تنقل أخبار فرنسا وما يجري في مسارحها وملاهيها وفضائحها من أجل جلب القراء. وقد قلنا إن موضوعات الثقافة الشعبية المشتركة بين الكولون وأدب السخرية من الأهالي واتخاذ أبطال خياليين على حساب المواطن الجزائري، كل ذلك جعل الصحف تبقى. وقد قال بعضهم إنها لكي تعيش كانت بعض الصحف تفتعل أي شيء وتقف ضده، لأن الضدية والتحدي والمهاترات كانت هي سبيل النجاح الصحفي في نظرها.

صحيفة (المبشر) الرسمية

الصحيفة التي نريد أن نتناولها على حدة هي (المبشر)، وهي صحيفة رسمية صدرت سنة 1847 باللغتين العربية والفرنسية، وكانت على العموم موجهة إلى الجزائريين. وكان أحد طلابنا قد تناول هذه الصحيفة بالتفصيل فيما يتعلق بنشأتها ومحتواها ودورها والقضايا الجزائرية التي عالجتها ومواقفها[2]. ونحن لن نذهب إلى كل ذلك هنا، وإنما سنذكر ما يهمنا في

(1) اعتمدنا في هذه الفقرة بالخصوص على جاكلين بيلي (عندما أصبحت الجزائر فرنسية)، 246 ـ 247، وكذلك قوانار (الجزائر) مرجع سابق، ص 285 ـ 286.

(2) رسالة الباحث إبراهيم الونيسي التي أعدها تحت إشرافي، معهد التاريخ ـ جامعة الجزائر، 1993. ورغم أن الجريدة استمرت إلى سنة 1927، فإن الونيسي توقف عند سنة 1870.

هذا الفصل، وهو التأريخ لنشأة الصحافة وتأثير ذلك على الرأي العام الجزائري.

ظهرت المبشر في آخر عهد مملكة جويلية، وبالضبط في 15 سبتمبر 1847 وقد نُسِبتْ إلى الملك لويس فيليب الذي تسميه المبشر (سلطان فرنسا). وكان ابنه الدوق دومال، هو الحاكم العام للجزائر عندئذ بعد رحيل المارشال بوجو عنها. ولكن المبشر لم تعش سوى خمسة أشهر في عهد المملكة المذكورة إذ سقطت المملكة في آخر فبراير 1848 على أيدي الجمهوريين، وهرب الملك ورئيس وزرائه، غيزو، إلى بريطانيا. أما المبشر فقد استمرت في الصدور رغم التغيير في النظام، بل استمرت عبر كل النظم والحكام العامين الذين عرفتهم الجزائر إلى 1927، الذكرى المئوية لضرب الحصار الفرنسي على الجزائر، وعشية الاحتفال المئوي بالاحتلال. إنها مشروع فرنسي تمثل في جريدة رسمية دامت ثمانين سنة. وكانت المبشر صورة للتناقضات التي عرفتها الإدارة الفرنسية نحو الجزائريين. وما رأيك في جريدة تولاها البارون ديسلان أول مرة، ومرت بإشراف آرنو ثلاثين سنة، ثم لا بوتيير، ثم جان ميرانت مرتين[1]!.

وقد شاع بين الكتاب أن الذي أنشأها هو الملك لويس فيليب لترشد الجزائريين «إلى سبيل العلم والحضارة والزراعة والتجارة والصناعة أسوة بسائر الدول الإسلامية، سيما السلطنة العثمانية والخديوية المصرية»[2]. وهذا كلام طيب لو كان الأمر كذلك، ولكنه كلام مأخوذ فقط من الجريدة نفسها باعتبارها وسيلة للدعاية والتخدير. أين العلم والحضارة... خلال الثمانين سنة التي عاشتها المبشر في رعاية حكام من أمثال بيليسييه وماكماهون ودي قيدون وشانزي وتيرمان... وفي ظل أشخاص من أمثال

(1) دي سلان كان من المستشرقين (انظر عنه فصل الاستشراق...) وكان جان ميرانت من الضباط الخبراء في الشؤون الجزائرية، وقد تولى إدارتها مدة طويلة أوائل هذا القرن. أما آرنو فقد قيل إنه اسم نكرة مستعار.

(2) فيليب دي طرازي (تاريخ الصحافة العربية)، 1/51.

الدكتور وارنييه والكاردينال لا فيجري والأستاذ غوتييه! إن الفرق شاسع بين رسالة الصحافة في الدولة العثمانية والخديوية المصرية وبين رسالة المبشر في الجزائر. ولنستمع إلى البارون ديسلان وهو يصوغ (مقصود المبشر) على لسان سلطان فرنسا ـ لويس فيليب:

«إعلموا يا مسلمين... إن المعظم سلطان فرانصة... اتفق له برأيه وقوع هذا مختصر لفائدتكم وخيركم وتواتر النعمة عليكم... إنكم بمسكن قلبه كعزيز الرعية عنده. واعلموا أن سلاطين أجناس النصارى مهما أرادوا يعرّفون الرعية بالأمور الواقعة، يبعثون لهم رسائل خبرية (جرائد) كما هو معروف عند جميع الدول، كسلطان اسطنبول وصاحب مصر...» وتذهب المقدمة التي صدرت في العدد الأول إلى أن ملك فرنسا له علاقات وطيدة مع ملوك وسلاطين الإسلام. ولكنه صاحب سطوة وقوة عندهم، ووعدت المبشر بأنها ستنقل إلى الجزائريين أخبار العالم الإسلامي: «سعادة سلطان فرانصة، له معرفة ومحبة بالغة مع سلاطين الإسلام، وهم صاحب اصطنبول، وصاحب العجم (بلاد فارس)، وصاحب الهند، وصاحب مصر، وصاحب الغرب (فاس)، وصاحب تونس... وبينه وبينهم محبة لأنهم يدركون مكانته وإحسانه وعظيم سطوته وقوته. وستخبركم المبشر بما يجري في هذه البلدان».

وبعد أن تحدثت عن الحجاج وما يجدونه من قناصل فرنسا من رعاية، لعظمة فرنسا بين الدول الأخرى وهم تحت حماية هذه «الدولة العظيمة» أضافت المبشر أنها ستعرّف الجزائريين أيضاً بعلمائهم القدماء، وبعلماء فرنسا الجدد، وستنَوِّه بالكتب التي ألفها هؤلاء وأولئك: «لنا معرفة بالمؤلفين والعلماء من سالف الزمان، وأكثرهم من عندكم، وعلماؤكم الأوائل ألفوا في علم التاريخ والسيرة والأدب والشعر والفلك والفقه والديانة وسائر العلوم. والجريدة ستذكركم بهذه الكتب التي بعضها مفقود الآن عندكم». وأهم من ذلك كله، وهو المقصود بالذات في ظاهر الأمر، أن المبشر ستعرّف الجزائريين بواجباتهم نحو فرنسا، وهي السمع والطاعة والابتعاد عن «سائر

الوشايـات الشيطانية» التي تسميها الجريدة «الشيطنة ـ دمرها الله! ـ» والشيطنة عند المبشر والإدارة الفرنسية عندئذ هي الثورات والفتن المضادة للفرنسيين. ولذلك أوصتهم بعدم الاستماع إلى المشاغبين الذين «يسعون في هلاكهم وجر البلاء إليكم بتخليطهم وكذبهم» . ولا ننسى أن المبشر قد صدرت أثناء المرحلة الأخيرة من المقاومة الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر. والأوصاف والنعوت المذكورة موجهة بالطبع إلى المقاومة والمقاومين.

أما الجوانب الإخبارية فالمبشر لخصتها فيما يلي: إعلام الجزائريين بكل ما هو موجه إليهم من الدولة الفرنسية لكي يعرفوا كيف يسيرون مع الولاة الفرنسيين ويعرف الولاة كيف يتصرفون مع الرعية. وتعريف الجزائريين بالزراعة والإنتاج الحيواني والمعادن والصناعات اليدوية، لأن جميع الصنائع والعلوم لا يدركها الإنسان إلا بمعرفة أنواعها. وكل ما تنتجه الجزائر يباع في الأسواق الفرنسية وما تنتجه فرنسا يباع في الجزائر «بأبخس الأثمان». والهدف من كل ذلك هو أن «تحصل الألفة ويجري بدل البيع والشراء (المبادلات) بيننا». وأخيراً فإن المبشر ادعت أنها ستشتمل على فوائد جمة من جميع أنحاء العالم لفائدة الجزائريين[1].

في أول الأمر كانت المبشر تصدر مرتين في الشهر، وكانت بحجم صغير، وكل صفحة فيها بأربعة أعمدة، واعتبرها فيليب دي طرازي ثالث جريدة عربية في العالم، رغم أنها تصدر ـ كما قلنا باللغتين ـ وكانت تحرر أولاً بالفرنسية ثم تترجم مادتها إلى العربية. وبقيت تصدر مرتين في الشهر إلى سنة 1861. ومنذئذ بدأت تظهر كل عشرة أيام. ثم منذ 1866 أخذت تظهر كل خميس[2]. وكانت المبشر قد توقفت بعض الوقت (سبتمبر 1858

(1) دي طرازي، مرجع سابق، 1/51 ـ 53.

(2) استعملت المبشر عبارات (الرسائل الخبرية) و (الورقة الخبرية) قبل أن تستقر على لفظ الجريدة. ولعل سرعة نشرها ترجع إلى زيارة نابليون وإلى سياسته المعروفة «بالمملكة العربية» ففي 1860، ثم 1865 زار الجزائر وشجع الحكام (بيليسيه وماكماهون خصوصاً) على سلوك سياسة منصفة نحو «الرعايا» الجزائريين.

إلى يونيو 1859) بعد إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات، لأن إدارة الشؤون الأهلية التي كانت تتولاها قد أُلغيت. ولكنها عادت إلى الظهور قبل عودة الحكومة العامة سنة 1860، وربما كان ذلك لملء الفراغ الذي تركته بالنسبة للأهالي وانقطاع الصلة الدعائية بين الإدارة الفرنسية والموظفين الجزائريين عندها، وهم الذين كان عليهم أن يشتركوا في المبشر إجبارياً. لقد كانت الجريدة تباع وتقرأ في الأسواق بإشراف أعوان المكاتب العربية. وترمي المبشر إلى التأثير على الجزائريين وإبعادهم عن الثورات وحثهم على الولاء لفرنسا، وتخويفهم من عواقب العصيان، وتمجيد فرنسا وعلومها وقوتها. ولذلك كانت المبشر تتفادى الخوض في المسائل الخلافية بين الفرنسيين كأنواع الاستعمار والخلاف بين المدنيين والعسكريين، وبين الحكام ورجال الكنيسة وسياسة التنصير. ولكن باعتبارها جريدة الإدارة العسكرية فإن المستوطنين كانوا لا يطيقونها. وكانت جريدة (الأخبار) التي أصبحت لسان حال السياسة الرسمية ـ الاستيطانية في الجزائر، قد رحبت بالمبشر عند صدورها، في عددها الصادر يوم 19 سبتمبر 1847 ونوهت بها وذكرت برنامجها وتمنت لها النجاح.

كانت المبشر تطبع في المطبعة الحكومية خلال 1847 ـ 1864، وهي مطبعة كانت تابعة للحكومة العامة منذ عهد جانتي دي بوسيه. فقد جاء دي بوسيه بمطبعة فرنسية ـ عربية لطبع المنشورات الرسمية. وتولاها شخص بنفس اللقب وهو رولاند دي بوسيه، صاحب القاموس العربي ـ الفرنسي والفرنسي ـ العربي، الذي أصدره سنة 1847. ومع بداية 1864 طبعت المبشر في مطبعة جول برك. ولكننا وجدناها بعد ثلاث سنوات تطبع في مطبعة بويير بالجزائر، ثم وجدناها سنة 1894 تطبع في مطبعة فونتانة. والظاهر أنها قد استقرت مدة طويلة مع مطبعة فونتانة لأن إدارة الشؤون الأهلية قد وقّعت عقداً على ذلك مع هذه المطبعة.

وعنوان (المبشر) كان داخل دائرة شمسية مشعة. ومن أسفلها نسر وحوله هذه العبارة: (لشروق الشمس يجلى الظلام، ومطالعة الأخبار تنفي

الأوهام). وتحت رجلي النسر عبارة: (الصحيفة السلطانية في الجزائر) مع هلال مفتوح إلى أعلى، يتوسطه رقم الجريدة. ولعل هذا الشعار قد استمر طيلة عهد الامبراطورية، ويظهر أن الشعار فيه تبسيط يتناسب مع نوع القراء، ثم أن اسم الجريدة نفسه يوحي بذلك، فالشمس والنسر والهلال والمبشر والسجع في العبارة المذكورة وكونها صحيفة سلطانية ـ كل ذلك يتناسب مع عقلية القراء الجزائريين عندئذ.

وبعد أن كان الاشتراك محصوراً في فئة الموظفين الرسميين: وهم القضاة والقياد والأيمة، الخ . . . أصبح أيضاً مفتوحاً لكل راغب. ولعل الجريدة، شعرت أن الجزائريين قد تفطنوا إلى دعايتها التسكينية، فلم يكونوا يطالعونها حتى بعد أن تأتي إليهم جبراً. وقد أشيع عندئذ أن الجزائريين لا يقدسون الحروف المطبعية كما يقدسون الخطوط اليَدَوية. ولم يكن سحبها في المرحلة الأولى يتجاوز الألف نسخة، وهو ربما عدد الموظفين الرسميين تقريباً، وكانت ترسل حوالي ثلاثمائة نسخة من كل عدد إلى كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، وفي الخمسينات ارتفع العدد المسحوب إلى حوالي 1500 نسخة. وكان المارشال بيليسييه قد جعلها سنة 1861 جريدة تجارية يشتريها كل راغب في قراءتها[1].

اهتمت المبشر، بالإضافة إلى ما ذكرنا، بأخبار الدول الإسلامية، مثل بلاد فارس والهند والدولة العثمانية ومصر. وكانت تنشر الأخبار عن حروب كوريا والصين، وروسيا القيصرية، والتجارة مع أفريقيا، وأخبار الاختراعات العلمية مثل تربية النحل، وعلم الفلك، والتجارة، والتلغراف، والسينما، والتصوير. ولذلك فإنها كانت من هذه الزاوية مرآة ينظر منها القراء إلى أحوال العصر. وكانت بالتالي مفيدة للجزائريين الذين لم يكونوا يقرأون الفرنسية أو ليسوا على صلة بالمستوطنين الفرنسيين، مثل الموظفين الرسميين في الأرياف والمناطق المعزولة. ولكن أسلوب الجريدة كان

---

(1) رسالة الونيسي. وكذلك أعداد اطلعنا عليها ترجع إلى سنوات التسعين.

منفراً، رغم أنها تدعي أنها مبشر.

يقول دي طرازي إنها مرت في تحريرها بثلاث مراحل: من 1847 إلى 1884، ومن هذا التاريخ إلى 1905، ثم من هذا التاريخ إلى زمن تحرير كتابه هو، وإذا شئت فقل إلى زمن توقفها سنة 1927. ولكن دي طرازي لم يوضح بأي شيء تميزت كل مرحلة في نظره. فهل هذه المراحل كانت حسب المادة وتوجيهها أو حسب المحررين وأسلوبهم في الجريدة؟ إننا نعرف أن توجهات الجريدة لم تتغير في الأساس، وإنما الذي تغير من مرحلة إلى أخرى هو أسلوب التحرير ومادة الجريدة. فبعد أن كان يشرف عليها مستشرق مثل ديسلان ويصوغ عباراتها بأسلوب الجرائد الشرقية المتأثرة بالعبارات العثمانية، أصبحت في مراحل أخرى وقد تخلصت نوعاً ما من ذلك الأسلوب المصطنع وتطورت مع الصحافة العربية في مصر وسورية وتونس. ولذلك قال دي طرازي إنها كانت ركيكة العبارة في البداية ثم تحسنت حتى صارت صحيحة الإنشاء.

وخلافاً لما ذهب إليه دي طرازي فإن أول من تولى الإشراف على المبشر هو ديسلان وليس آرنو. ونحن نعرف أن هناك قرابة بين المارشال بوجو والمستشرق ديسلان (زوجة ديسلان هي ابنة أخت بوجو)، وهذا هو ما جعل ديسلان يتعين في الجزائر، باعتباره المترجم الأول فيها، مع كفاءته وخبرته التي لم ينكرها حتى خصومه. وقد ذكرنا في ترجمتنا لأحمد البدوي أن بوجو قد وضعه تحت تصرف ديسلان لمعرفة البدوي بأسلوب التحرير الجيد، إذ كان كاتباً عند الأمير وخليفته أحمد الطيب بن سالم مدة طويلة[1]. وكان البدوي قد ظل يعمل في جريدة المبشر إلى سنة 1886[2]. وقد لاحظ الباحث إبراهيم الونيسي أن اسم ديسلان لم يظهر، مع ذلك، على صفحات

---

(1) أحمد الطيب بن سالم هو خليفة الأمير علي حمزة (البويرة) الحد كانت قاعدة منطقة زواوة كلها. وقد استسلم أحمد الطيب في ربيع 1847 وسافر إلى الحجاز، ثم التحق بالأمير في دمشق.

(2) ربما يكون ذلك هو تاريخ تقاعد أحمد البدوي أو وفاته.

المبشر إلاّ مرة واحدة، وهو في عدد 30 أكتوبر 1847 حين كتب افتتاحية لمقالة عنوانها «الأملية الثانية في خزانة الكتب السلطانية بباريس»[1]. وكان ديسلان قد انتقل إلى باريس سنة 1863 ليتولى تدريس اللهجة العامية الجزائرية في مدرسة اللغات الشرقية. وحينئذ فإن إشراف آرنو على المبشر قد يكون بدأ على إثر ذلك.

ومهما كان الأمر، فإنه بالرغم من وجود الإشراف الفرنسي على الجريدة: إدارة وسياسة وتوجيهاً ومالياً، فإن مادتها الخبرية كانت مشتركة بين الجزائريين والفرنسيين، أما الأسلوب في المرحلة الثانية والثالثة فيمكننا أن نقول إنه كان جزائرياً محضاً فيما يتعلق بالقسم العربي. كانت المادة الخبرية في القسم الفرنسي تترجم في أغلبها إلى القسم العربي بأسلوب جزائري، متأثراً أيضاً بضعف اللغة العربية وعزلتها عن الغذاء والتطور الذي عرفته الصحافة في المشرق وفي تونس. ولكن الجزائريين كانوا يوفرون مادة خبرية أخرى، سواء بتوجيه الفرنسيين أو بدون توجيههم، مثل الرجوع إلى كتب الأدب والأخبار وتاريخ العلم والحوادث والنصوص والطرائف القديمة والحديثة. وبالإضافة إلى اسم أحمد البدوي نجد اسم أبي القاسم الحفناوي (الحفناوي بن الشيخ) الذي لازم آرنو أكثر من أربعين سنة. وكان الحفناوي عالماً بالمعنى التقليدي للكلمة، وله أسلوب جيد بمستوى ذلك الوقت. وقد نشر في المبشر مقالات بعضها كان مترجماً والبعض الآخر من إنشائه[2].

ورغم كل عيوب المبشر كجريدة سياسية رسمية للدعاية الفرنسية، فإنها كانت «مدرسة صحفية» لجيلين أو ثلاثة من الجزائريين. تعلموا منها فن الصحافة وجمع المادة الخبرية وتحريرها وتوجيهها وصياغتها واختيارها. كما عرفوا مراحل فن الطبع والنشر، وأنواع الترجمة. ومن جهة أخرى فإن المبشر

---

(1) يقصد (بالأملية) القائمة التي تضمنت أسماء المخطوطات والكتب في خزانة المكتبة الملكية (الوطنية اليوم) في فرنسا. انظر رسالة إبراهيم الونيسي. وكان ديسلان هو الذي وضع كاتلوغ المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية الفرنسية.

(2) ترجمنا له في فصل التاريخ، وانظر عنه أيضاً فصل السلك الديني والقضائي.

كانت هي النافذة الوحيدة ولفترة طويلة، للترجمة من الفرنسية إلى العربية، ومعظم ذلك كان على يد فئة قليلة من المتعلمين الجزائريين مزدوجي اللغة. ومنهم، بالإضافة إلى البدوي والحفناوي، وعلي بن عمر، وعلي بن سماية، ومحمود وليد الشيخ علي، وقدور باحوم، وعلي ولد الفكاي، ومحمد بن مصطفى خوجة، ومصطفى بن أحمد الشرشالي، ومحمد بوزار، ومحمود كحول، ومحمد بن بلقاسم[1]. وهناك كتاب آخرون ساهموا بتحريراتهم في المبشر ولكنهم لم يتوظفوا فيها كصحفيين محترفين. ومنهم سليمان بن صيام ومحمد السعيد بن علي الشريف، اللذان نشرا فيها رحلتهما إلى فرنسا، وحسن بن بريهمات الذي نشر في المبشر، أو نشرت له عدداً من الخطب والمقالات التأبينية، ومقالات أخرى بمناسبة زيارة نابليون الثالث للجزائر. كما نشر فيها أحمد بن الفقون بعض الأعمال الأدبية المترجمة عن الفرنسية، وتأليفه المسمى (التاريخ المتدارك في أخبار جان دارك) كما نشر فيها مصطفى بن السادات ومحمد الزقّاي بعض المقالات.

لم تكتف المبشر بنشر المادة الخبرية عن الجهات الرسمية الفرنسية، وأخبار العالم الإسلامي، والمبتكرات العلمية والحضارية، بل كانت تسلسل نشر المؤلفات ذات الطابع المفيد أو تلك التي يتوافق موضوعها مع مشرب الجريدة. ويمكننا أن نتحدث هنا عن (منشورات المبشر) فقد توفر لقرائها ما يعجزون عن قراءته اقتناء بنقودهم. ففي سنة 1868 سلسلت المبشر كتاب (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك) لخير الدين باشا التونسي الذي طبع قبل ذلك بسنة واحدة، ولعل إعجاب خير الدين باشا بالحضارة الأوربية

(1) لم نتصل بإنتاج الفكاي، وبوزار، وابن بلقاسم، وباحوم. وقد أتينا بمعلومات عن ابن عمر، وابن سماية. وأما محمد بن مصطفى خوجة فهو المعروف أيضاً بالمضربة أو مصطفى الكمال، وكان محمود بن الشيخ علي هو الناسخ والكاتب وابن المفتي علي بن عبد القادر بن الأمين. وقد اشتهر اسم الشرشالي في الصحافة الأخرى أوائل هذا القرن، كما تردد اسمه في موضوع تدوين الفقه الإسلامي وفي البعثة الفرنسية إلى الشريف حسين زعيم الثورة العربية سنة 1916.

والنظم الغربية، ومنها الفرنسية هو الذي جعل المبشر تقبل على نشره في حلقات متواصلة ابتداء من أول أكتوبر 1868. وقبل ذلك نشرت كتاباً في الجغرافية للشيخ رفاعة الطهطاوي، ابتداء من 15 يناير 1857، وقد استمرت حلقاته مدة طويلة. وهو كتاب كان يتحدث بالخصوص عن جغرافية فرنسا التي عاش فيها الطهطاوي إماماً للبعثة العلمية المصرية. ومن منشوراتها أيضاً كتاب (تاريخ دولة العرب في إفريقية) الذي ترجمه أحمد بن الفقون، ابتداء من 26 نوفمبر 1868. وهناك (مروج الذهب) للمسعودي، وسقوط غرناطة، وحكاية غونزالف القرطبي، وقصصاً من كليلة ودمنة ومن ألف ليلة وليلة[1]. وكذلك نشرت بعض الأشعار لأحمد بو طالب قريب الأمير عبد القادر، في مدح نابليون الثالث[2]. وبين يناير 1880 وأبريل 1881 نشرت المبشر كتاب (عجائب الأسفار ولطائف الأخبار) لأبي راس الناصر المعسكري، ولا ندري إن كانت قد استكملت نشره.

ومن جهة أخرى كانت المبشر تعلن عن الكتب المترجمة والموضوعة والقواميس المطبوعة مما جعلها وسيلة للإطلاع على ما تخرجه المطابع سواء في الجزائر أو في غيرها. ومنذ 1848 أعلنت المبشر أن وزير الحربية أمر بترجمة مختصر الشيخ خليل وشروحه حتى يفهم القضاة الفرنسيون الفقه المالكي وأصول الشريعة الإسلامية السائدة في الجزائر. وقد قام الدكتور بيرون بهذه الترجمة، كما ذكرنا في غير هذا المكان ولم تنتظر المبشر صدور الترجمة بل أنها نشرت تعريفاً بالشيخ خليل وكتابه في آخر سنة 1861. وأعلنت الجريدة أيضاً أن الوزير نفسه أمر بترجمة تاريخ ابن خلدون، سيما ما يتصل منه بالجزائر. وهو العمل الذي قام به ديسلان نفسه، وصدر في عدة أجزاء على نفقة الحكومة الفرنسية. وقد أهدت منه (أي الحكومة) نسخاً إلى أعيان الجزائر[3].

---

(1) للمزيد انظر ترجمة علي بن عمر، وأحمد بن الفقون.

(2) انظر بحث إبراهيم الونيسي.

(3) انظر ترجمتنا لمحمد الشاذلي القسنطيني (القاضي الأديب)، ط. 2، 1985. فقد كان=

وبين سنة 1889 و ١٨٩٦ نجد إعلانات متكررة في المبشر عن كتب صدرت حول الشريعة الإسلامية، والمعاجم، والقصص، ونحو ذلك. مع ذكر أثمان المؤلفات وأحياناً توضيح الغرض منها وأهميتها. من ذلك (الشرع الإسلامي) الذي قالت عنه إنه تقرير قدم إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، وهو يتعلق بتنظيم القضاء الإسلامي فيما يظهر. ثم (فهرس خليل) كما رتبه على الحروف المستشرق ادمون فانيان، حسب نسخة باريس وأضافت المبشر أنه كتاب يحتاج إليه الحكام ووكلاء الشرع (القضاة) والمترجمون وكل مشتغل بالشريعة الإسلامية. و (اللسان يكمل الإنسان) من تأليف الضابط لويس رين والمترجم العسكري أحمد بن بريهمات، لتسهيل تعلم اللغة الفرنسية. وقصة علي الزئبق المصري التي استخرجها المترجم آرنو من ألف ليلة وليلة ونقلها إلى الفرنسية «لكي يتمتع بها المطالع». ثم الإعلان عن صدور كتاب صغري السنوسي في التوحيد الذي ترجمه لوسياني مع شرح السنوسي نفسه، وشرح الباجوري على الصغرى.

ومع ذلك فإن المبشر لم تكن جريدة تنشر لكل من تقدم إليها. فالجزائري الذي كان يرغب في كتابة مقالة حرة لا يجد سبيلاً لنشرها لا في المبشر ولا في غيرها. وكان على الجزائريين أن ينتظروا طويلاً لكي يتاح لهم التعبير عن طريق الصحافة العربية[1]. غير أن هناك فلتة ـ إذا صح التعبير ـ تمثلت في جريدة فرنسية أيضاً، ولكنها بالعربية أو مزدوجة، ولم تكن جريدة رسمية وإنما كانت عامة أو مستقلة. ونعني بها جريدة (المنتخب).

= محمد الشاذلي من الذين تلقوا نسخة هدية من تاريخ ابن خلدون، رغم أنه لا يعرف الفرنسية أولا يعرف منها إلا الدارج.

(1) نشر بعضهم في جرائد المشرق (كالجوائب) لأحمد فارس الشدياق، قبل النشر في الجزائر.

ولكن من الناحية التاريخية نذكر جريدة مجهولة الاسم حتى الآن ظهرت سنة 1877 في قسنطينة. وهي ناطقة بالعربية كملحق لجريدة (البروقري دي ليست) التي كانت تصدر في قسنطينة. ويذكر من اطلع على محتواها أنها كانت بالعربية وأنها هاجمت الشيخ عبد القادر المجاوي على آرائه التي أظهرها في رسالته (إرشاد المتعلمين)، كما هاجمت الثقافة العربية واللغة العربية ودعت إلى إدماج الجزائريين في الثقافة الفرنسية. ونحن لا نتوقع إلا ذلك من جريدة متفرعة عن (البروقري) من جهة وصادرة زمن الجمهورية الثالثة وعلى إثر ثورة 1871 من جهة أخرى.

ولكن الشيء الملفت للنظر فيها هو أن بعض الجزائريين قد ظهر على صفحاتها أيضاً، ومن هؤلاء من كتب ضد المجاوي أيضاً لأنه (أي المجاوي) جعل الجزائريين أقل تقدماً من عرب المشرق. وهذا ما لا تتحمله السلطات الفرنسية التي تريد أن تظهر بين الجزائريين على أنها حاملة لواء التقدم والحضارة بينهم والآخذة بيدهم إلى هذا الطريق. فهذا الكاتب وأمثاله إذن إنما هم متفرنسون أو مغفلون. ومع ذلك فإنهم لم يسايروا الجريدة في مهاجمة الثقافة العربية واللغة العربية[1].

وهذه الجريدة المجهولة غير معروفة المدة أيضاً، ويبدو لنا أنها كانت (نشرة) صدرت مؤقتاً عن (البروقري) لتؤدي مهمة عاجلة، وهي الإساءة للثقافة العربية ولدعوة المجاوي إلى الإصلاح والتعلم التي ظهرت في رسالته (إرشاد المتعلمين). ونعتقد أنه لم يصدر منها سوى بضعة أعداد ومع ذلك

(1) الآن كريستلو (المحاكم الإسلامية)، برنستون، 1985، ص 229 ـ 230 لكن سيرقال Sers - Gal قال في مقالة له نشرها في المجلة الأفريقية R.A. بعنوان «الصحافة الجزائرية» ص 109، إن الملحق لم ير النور، لأن الحاكم العام شانزي لم يرخص به. وقال إن المحاولة قام بها أرثر دي فونفيل Founville سنة 1877.

فإليها يرجع الفضل في لفت الأنظار إلى آراء المجاوي وإلى الموقف من قضية الحضارة.

ونفهم من (سيرقال) أن مشروع الجريدة العربية المستقلة إعلامياً قد نجح، ولكن على يد شخص آخر قال عنه إنه كان ضابطاً في فرقة الزواف وملحقاً بالحكومة العامة، فقد أنشأ هذا الضابط المجهول جريدة (من وحي الحكومة؟) حوالي 1880 وسماها (أستر الشرق L'Astre d'orient) وكان هدفها، كما قيل، هو فتح منبر لجميع عرب البحر الأبيض حاملاً إليهم أخبار فرنسا ثم الأخبار العامة من طنجة إلى أصبهان. وعلينا أن نتذكر أن فاتح سنة 1880 عرف اهتمام إيطاليا بتونس وشرق الجزائر واهتمام بريطانيا بمصر، وأن فرنسا كانت منافسة لكلتيهما، ثم أن احتلال تونس حدث سنة 1881 واحتلال مصر سنة 1882، وإن ثورة المهدي في السودان وثورة عرابي باشا قد وقعتا أثناء ذلك. فاهتمام السلطات الفرنسية بمنطقة البحر الأبيض وبالحياة العربية كان من أجل تجميل وتأطير الصورة الفرنسية في الجزائر والشرق.

وبناء على سيرقال فإن (أستر الشرق) كانت أسبوعية تصدر كل خميس، وأنها كانت تلجأ إلى التمويه لتستر عربيتها حتى أنها كانت تطوى بطريقة تظهر فيها كأنها صحيفة فرنسية. وعلينا أن نفهم من ذلك أن اللغة العربية كانت محاربة حتى في حروفها. ومهما كان الأمر فقد اعتبرها سيرقال «محاولة مخلصة» لتوضيح رسالة فرنسا للعرب. ويبدو أنها صحيفة قد استغرقت فترة لا بأس بها إذ أنها أفلست سنة 1883[1]. ولا ندري ما العلاقة بين هذه الصحيفة والصحيفة التي لم نعرف اسمها ثم صحيفة (المنتخب) التي سنتحدث عنها. ولعل القدر المشترك بين هذه المحاولات جميعاً هو أنها

(1) سيرقال، مرجع سابق، ص 109. جاء هذا المصدر بإحصاء الصحف الفرنسية التي ظهرت بين 1870 ـ 1896، وهو إحصاء يبين نشاط وظهور الصحف في عهد الجمهورية الثالثة 1871: 30 صحيفة، 1883: 38، 1886: 50، 1890: 92، 1896: 134.

صدرت في الجهة الشرقية من البلاد وأنها محاولات لنشر الفكر الاستعماري بطريقة غير رسمية، وأما الطريقة الرسمية فهي التي حذقتها وتفننت فيها (المبشر) كما عرفنا.

أما جريدة (المنتخب) فأمرها مختلف. فهي جريدة معروفة الاسم والتاريخ والمدة، وكان لها مدير ورسالة، وكان مديرها فرنسياً هو بول ايتيان. وقد ظهرت في قسنطينة بتاريخ 28 إبريل 1882، وانتهت بعدد 40 يوم 12 يناير 1883[1]. وكانت رسالتها الظاهرة هي الدفاع عن مصالح الأهالي، وخصوصاً الفلاحين، ولكنها كانت تدعو إلى الاندماج في البوتقة الفرنسية. ولذلك أولت اهتماماً خاصاً بتدوين الفقه الإسلامي لكي يسمح بنيل الحقوق والواجبات السياسية، بما في ذلك المساواة في الضرائب والخدمة العسكرية، والتجاوز عن الشروط - العقبة التي وضعها قانون التجنس سنة 1865، وهي ضرورة التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية قبل الدخول تحت طائلة القانون الفرنسي. ولذلك وصفت جريدة (المنتخب) الشريعة الإسلامية بأنها شهادة عدم المساواة المدنية للجزائريين، وعليهم أن يتخلصوا من ذلك لا عن طريق التجنس الصريح ولكن عن طريق تدوين الشريعة (والفقه) بما يسمح لهم باكتساب الحقوق المدنية الفرنسية. واعتنت المنتخب أيضاً بالقضايا الاقتصادية والجبائية للجزائريين، وبسياسة روسيا والنمسا الثقافية نحو الأقليات، معتبرة ذلك نموذجاً صالحاً للجزائر أيضاً.

وفي افتتاحية عددها الأول جاء أنها جريدة أنشأتها «جماعة من مسلمي قسنطينة ومن أعيانها» وأنها لخدمة فرنسا وخدمة الفلاحين. وذهبت إلى أن العرب هم الذين أنشأوها وأنهم موالون لفرنسا ومؤمنون بعظمتها، وقالت إنهم معتدلون في آرائهم ويعتقدون في التقارب بينهم وبين الفرنسيين والتفاهم

---

(1) ذكر نفس المصدر (كريستلو) - المحاكم. . .، ص 238، أنها صدرت بتاريخ 23 أبريل وانتهت في بداية 1883.

عهم. وادعت الجريدة أن لا ضرر من إنشائها بعد أن ذهب الجيش إلى تونس لاحتلالها (1881). وأعادت إلى الأذهان اضطرابات الفلاحين، ولذلك جاءت هي لتوضيح المشاكل الكبيرة التي تشغل بال الصحافة الفرنسية، ولكي ترتاد الطريق لفرنسا. وزعمت أن العرب الذين انضموا إلى الجريدة سينوّرون فرنسا حول العاصين ويقومون بتبصير إخوانهم بإحسان فرنسا وتمدينها لهم، وإن رسالة التمدين الفرنسية ستعيد الجزائريين إلى سابق عهدهم في الحضارة، ثم دعت إلى القيام بإصلاحات فرنسية نحوهم. ومع ذلك لم تهتم الجريدة بإلغاء المحاكم الإسلامية ولا بمشكلة القضاء الإسلامي، وكانت هذه من القضايا الساخنة عندئذ[1].

أطلقت المنتخب على نفسها اسم (جورنال)، واعتبرت نفسها لواء خفاقاً للمدنية لأن العصر لم يعد عصر الرايات وإنما هو عصر الجرائد. وكانت تصدر أسبوعياً باللغتين، كل يوم أحد. ومن كتابها الجزائريين حميدة بن باديس، وعبد القادر المجاوي، وزين العابدين بو طالب. وهناك كتيب يذكر عدداً من الوجوه البارزة المشاركة في تحرير الجريدة. وقد نوه زين العابدين بو طالب (وهو قريب الأمير عبد القادر) بظهور الجريدة في أبيات نشرت في العدد الخامس منها واعتبرها جريدة نافعة للأهالي ومبشرة بالأماني والوصول إلى الحق كما دعا إلى اقتنائها[2].

لقد كان رد فعل الحكومة ودوائر المستوطنين على المنتخب عنيفاً. فقد هاجمها الحاكم العام، لويس تيرمان نفسه في تقريره. وحكمت عليها جريدة (الأخبار) المنحازة إلى الكولون بأنها جزء من «حركة تمردية» وقالت إن وفوداً عن المنتخب قد ذهبت إلى البلدان

(1) كريستلو (المحاكم)، مرجع سابق، ص 238 ـ 239.
(2) قنان (نصوص سياسية)، مرجع سابق، ص 182 ـ 184. عن المنتخب انظر أيضاً محمد ناصر (الصحف العربية في الجزائر)، الجزائر، 1980. وكذلك زهير ايحدادن (تاريخ الصحافة الأهلية في الجزائر من أصولها إلى 1930)، الجزائر 1983.

المجاورة[1]. كل هذا والمنتخب لم تزد على أن تبنت السياسة الفرنسية نفسها تقريباً، ويبدو أن الذي أثار حفيظة الدوائر الاستعمارية ضدها هو الخوف من دورها في توعية الجزائريين بحقوقهم وكون بعضهم شارك في تحريرها واستبشر بظهورها كوسيلة للتعبير عن المظالم والتعسفات[2].

المجلات الفرنسية

بالنسبة للمجلات الفرنسية، ظهرت كذلك في الجزائر نماذج عديدة منها، هناك المجلات العلمية والتاريخية المتخصصة، وهناك المجلات الأدبية والمصورة والفنية. وظهرت بعض المجلات في العاصمة وأخرى في قسنطينة أو وهران. وكانت تصدر عن جامعة الجزائر مجلات أيضاً مثل (ليبيكا). وقد تناولنا في فصل آخر المجلات التي كانت تصدرها الجمعيات التاريخية والأثرية مثل (روكاي) في قسنطينة و (المجلة الإفريقية) في العاصمة، والنشرة في وهران. فلا نكرر ذلك هنا[3]. وقد ذكر البعض أنه كان بالجزائر حوالي 10 مجلات في شتى التخصصات، ومنها في غير ما ذكرنا الفلاحة والقانون، والسياحة مثل مجلة (الجزائر هيفيرنال) السياحية التي ظهرت سنة 1905. وفي سنة 1933 ظهرت مجلة (شمال إفريقية المصورة) ثم مجلة (ألجيريا) المصورة أيضاً بطريقة فخمة. وكان لويس بيرتراند يصدر مجلة (إفريقية اللاتينية)، وهو من الأدباء الذين قيل عنهم إنهم يمثلون مدرسة الجزائر الأدبية المزيجة من الجزأرة والفرنسة والرومنة والكثلكة، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت مجلات أخرى في الأدب الفرنسي مثل (فونتين) لماكس فوشيه، و (لارش) لجان عمروش.

---

(1) كريستلو (المحاكم)، مرجع سابق، ص 239.

(2) عن جرائد الدعاية زمن الحرب العالمية الأولى، مثل (فرنسا الإسلامية) و (أخبار الحرب) انظر كتابنا الحركة الوطنية، جـ 2.

(3) انظر فصل الاستشراق.

كما ظهرت (سيمون) و (الشمس) ـ صولاي[1].

وفي عام 1896 ظهرت نشرة بالعربية في باريس على يد (جمعية افريقية الفرنسية) أطلق عليها اسم (النصيحة للأجيال)، وكانت ترسل إلى أعيان كل بلدة في الجزائر. وبناء على الأسماء التي كانت ترسل إليها فإنها كانت مهتمة بالجيل المخضرم وليس المتفرنس. لقد كانت توزع مجاناً على العدول والقياد والقضاة والمرابطين والتجار والمترجمين ورجال الدين. والظاهر أنها كانت توزع في تونس أيضاً وفي بعض مناطق إفريقية الإسلامية، لأنها كانت تهدف، مثل الجمعية التي أنشأتها، إلى الدعاية الاستعمارية الفرنسية ونشر التأثير الحضاري الفرنسي عن طريق اللغة العربية[2].

وأول مجلة باللغة العربية في الجزائر ظهرت سنة 1906 على يد امرأة فرنسية تسمى جوان ديريو J. Desrayaux، التي عرفت باسم جمانة رياض. وهو اسم اقتبسته من المشرق العربي الذي ذهبت إليه مع والدها. أما عنوان مجلتها فهو (الإحياء)، وهو عنوان جذاب يتناسب مع روح العصر المعبر عنها بالنهضة. وتعتبر (الإحياء) مجلة أدبية جامعة، والأدب هنا يطلق بمفهومه العام، لأنها في الواقع قد اهتمت أيضاً بالحياة الاجتماعية والمرأة واللغة العربية والتعليم. وقد ظهرت الأحياء في وقت كانت فيه الجزائر ما تزال محرومة من الصحف والمجلات الأهلية. ولا يكاد الجزائريون يتغذون إلاّ من (المبشر) الرسمية جداً، أو من بعض الجرائد والمجلات السورية والمصرية والتونسية التي لا تكاد تصل إلى الجزائر.

ولنتفق على استعمال الاسم العربي لمؤسسة مجلة (الاحياء)، وهو جمانة رياض، لقد كانت جمانة فتاة غريبة غربة معاصرتها المغامرة إيزابيل

---

(1) قوانار (الجزائر)، مرجع سابق، ص 287.

(2) أرشيف إيكس (فرنسا) رقم 81 H 10. وكذلك (افريقية الفرنسية). من الواضح أن هذه المجلة (النصيحة) لم تكن تصدر بالجزائر. ولكن قائمة الأعيان الذين أرسلت إليهم تجعل منها بوقاً للدعاية الفرنسية وكأنها صادرة فعلاً في الجزائر.

إيبرهارت، ولكن في اتجاه آخر، اهتمت هذه بالجوسسة والشهوات وحياة الصحراء والبداوة ثم بالإسلام والتصوف والسياسة. أما جمانة رياض فقد اهتمت بالأدب واللغة العربية والحركة النسوية في العالم العربي، وكذلك حركة الجامعة الإسلامية. وبينما ترجلت إيبرهارت وعشقت الفروسية وسمت نفسها (أحمد)، تمشرقت (جوان ديريو) وأحبت العرب وسمت نفسها جمانة رياض. كانت جمانة ابنة أستاذ فرنسي في الليسيه بالجزائر. وقبل أن تبلغ العشرين حصلت على دبلوم الدراسات العربية من مدرسة الآداب العليا (كلية الآداب فيما بعد). كما حصلت على (البروفي) الذي تعطيه الحكومة العامة بعنوان بروفي المراسل للجائزة العربية. وبتكليف من الحاكم العام، جونار، ومدير الشؤون الأهلية دومينيك لوسياني، قامت هي ووالدها بمهمة في تونس ومصر سنة 1906، وكانت المهمة في ظاهر الأمر لدراسة أوضاع مدارس البنات في البلدين، وقدما تقريراً حول ذلك إلى الحاكم العام.

وفي مصر اهتمت جمانة رياض بحياة المرأة، ونشاط المجلات والصحف العربية التي كانت تشرف عليها كل من لبيبة هاشم في القاهرة وأليسكندرا فيسينو بالإسكندرية. وهناك خطر ببال جمانة إنشاء مجلة مشابهة في الجزائر تكون في خدمة السكان العرب. فأصدرت (الإحياء) في العاصمة انطلاقاً من هذه التجربة والرؤية، وذلك في أول محرم سنة 1325 (الموافق 15 فيفري 1906)[1]. والإحياء تصدر مرتين في الشهر. وكانت مجلة (جريدة) عمومية وتحتوي على مقالات أدبية وموضوعات في القضايا المعاصرة. وقد جاءت في العدد الأول بمقالات من الصحف العربية، وتناولت خط سكة حديد الحجاز، وأحداث إيران والمغرب الأقصى، وأخبار الجمعية الأثرية الجزائرية، بالإضافة إلى الحديث عن الجريدة النسائية العربية

(1) عنوانها: بالجزائر العاصمة. واشتراكها السنوي 4 فرنكات في الجزائر وتونس وفرنسا. وثمنها 15 سنتيم. وكان العدد الواحد يحتوي على 8 صفحات، أطلق عليها اسم المجلة تجوزاً فقط تبعاً لمن وضعوها أول مرة ثم لشكلها. أما عدد صفحاتها فيدخلها في الجرائد.

(فتاة الشرق). وأما العدد الثاني فقد جاء فيه حديث عن التربية والتعليم، وعن مسلمي روسيا وطرابلس وإيران.

وتبنت مجلة الإحياء رفض الاندماج بين الجزائريين والفرنسيين. ودعت إلى تعليم العربْ الجزائريين عن طريق استلهام حضارتهم الخاصة وتعليمهم لغتهم. كما دعت إلى ضرورة إصلاح مناهج التعليم التي أصبحت غير نافعة في نظرها، وإحياء معنويات الجزائريين وأخلاقهم بمساعدة الدين الإسلامي، وذلك بالرجوع إلى أصول هذا الدين وصفائه الأول. ونحن نفهم من ذلك أن صاحبة المجلة متأثرة بمدرسة الشيخ محمد عبده التي كانت لا ترفضها السلطات الفرنسية أيضاً. وكان شارل جونار من أكبر المؤيدين لفلسفة تطور الجزائريين داخل حضارتهم بدعم وغطاء من فرنسا. ولا نستبعد أن يكون هو وسياسته وراء إنشاء هذه المجلة. وقد استعانت جمانة رياض ببعض المتعلمين الجزائريين، خريجي المدارس الفرنسية الحكومية، ومنهم الحاج صالح، والعلواني، وكلاهما غير معروف لنا[1]. ويذهب البعض إلى أن عبد القادر المجاوي وعبد الحليم بن سماية قد ساهما فيها أيضاً. وقد صدر منها 34 عدداً قبل أن تتوقف. أما صاحبتها فقد توفيت سنة 1914[2]، وهي في ريعان الشباب مثل معاصرتها إيبرهارت. ومهما كان الأمر فإن المجلة لم تدم أكثر من سنة. ففي 1907 أعلنت مجلة العالم الإسلامي أن الإحياء «الصغيرة والهامة» قد اختفت رغم أن المشتركين فيها بلغوا مائتي مشترك، وهو «رقم محترم» حسب مجلة العالم الإسلامي. غير أن مؤسسيها (هكذا بالجمع) لم يستطيعوا مواجهة متطلبات جريدة ناضجة وقوية (؟) وفضلوا الانسحاب من الميدان مع تعويض المشتركين. ولا ندري ما الجريدة التي عجزت

---

(1) مجلة العالم الإسلامي، مارس 1907، ص 78 ـ 79. لا ندري سبب توقف (الإحياء) فهل كان يرجع إلى السياسة أو المال أو صحة صاحبة المجلة.

(2) علي مرحوم «نظرة على تاريخ الصحافة العربية الجزائرية» في مجلة (الثقافة) عدد 42 ـ ديسمبر 1977، ويناير 1978، ص 21 ـ 40.

الإحياء عن منافستها[1]. وربما كان المقصود بها جريدة (كوكب افريقية) التي ستتعرض إليها.

ومن المجلات المزدوجة التي ظهرت بعد الحرب الثانية (هنا الجزائر)، وكانت تصدر منذ 1952 عن محطة الإذاعة. أما رئيس تحريرها فقد كان الشاعر الرقيق الطاهر البوشوشي. وكانت تحتوي بالإضافة إلى البرامج الإذاعية، بعض المقالات والقصص والأخبار والصور. وقد شارك فيها عدد من الجزائريين بالكتابة مثل مولود الطياب وأحمد بن ذياب وأحمد الأكحل ونور الدين عبد القادر ومحمد الطاهر فضلاء. وكنا قد اطلعنا على مجموعة منها في الجزائر. وهي مجلة موجهة وتساير التطور الفني والمسرحي والأدبي في أوروبا (فرنسا) وتسوق بعض أخبار التمثيل والموسيقى في الجزائر والشرق. وكانت (هنا الجزائر) تهتم أيضاً بأدب المشرق الحديث، وإيراد الطرائف والأخبار وفيها بعض الأسماء النكرة مثل ابن السبيل وابن غالب. وكانت ذات إخراج جيد وأوراقها صقيلة. وقد ضم العدد الخامس والخمسين (مايو - يونيو 1957)، هذه العناوين: زعماء الأدب العربي (جرجي زيدان، وأحمد شوقي، ولطفي المنفلوطي، وخليل جبران)، والأدب العربي (مع الجواري في عصورهن)، والأدب الإفريقي. وهناك موضوع تحت عنوان (التاريخ)، وهو مترجم، وأجوبة على أسئلة السامعين، والموسيقى لغة فن وعلم، ومن رياض الشعر (مختارات من الشعر تبتدىء من الإمام الشافعي وصفي الدين الحلي وتنتهي بشوقي والعقاد) وقد ضم العدد أيضاً قصة، وحديث الكتب والمجلات والبرامج الإذاعية. وفي العدد قسم بالفرنسية أيضاً، غير أن القسم العربي أكبر حجماً. وفي القسم الفرنسي نجد رسومات محمد ايقربوشن. وحكاية قبائلية، والفن

---

(1) مجلة العالم الإسلامي 1907، ص 585. وكان محمد ناصر قد نشر مقالة مسلسلة (ربما في جريدة السلام) عن مجلة الإحياء واطلعنا عليها في حينها، ثم لم نستطع الحصول عليها ونحن في الخارج، فكتبت إليه وهو بعمان، وإلى كتابة هذا لم يصلني منه ما طلبته.

البربري[1]. (لاحظ أن ما يتعلق بالبربر يكتب بالفرنسية).

ويروي محمد الطاهر فضلاء أن المجلة ظهرت في مايو 1952، وتوقفت في يوليو 1960، وأن نورالدين عبدالقادر قد خلف البوشوشي في تحريرها بعد أن سافر الأخير إلى فرنسا، وأنه صدر منها 89 عدداً. وكانت ميزانيتها تخرج من الحكومة العامة سنوياً[2].

نشـــأة الصحـف الجزائريـة

هناك صحف أخرى كان ظهورها شبيهاً بظهور (المنتخب) بالنظر إلى أن مؤسسيها كانوا من الفرنسيين وليسوا من الجزائريين. ولعل ذلك راجع إلى أسباب مادية، أي أن نشر جريدة من أجل الأهالي كان الهدف منه الربح المادي، وقد يكون لأسباب ايديولوجية أو توجيهية كما فعل قوسلان الذي أسس جريدة (النصيحة) ـ وهي غير (النصيحة للأجيال) التي صدرت بباريس ـ وقد نعدّ من ذلك جريدة (المغرب) التي ظهرت سنة 1903 بإشراف مطبعة فونتانة. وهي الجريدة التي فتحت صدرها للكتاب الجزائريين. ويبدو لنا أنها كانت من إنشاء حكومة شارل جونار وإدارة الشؤون الأهلية برئاسة لوسياني، لأن الحكومة العامة هي التي كانت تدفع الثمن لمطبعة فونتانة. ومثل ذلك يقال عن صحف أخرى أصدرتها الحكومة العامة أيضاً أو ساعدت عليها لأغراض سياسية ومعنوية، مثل فتح القسم العربي من جريدة (الأخبار)، وإصدار جريدتي (فرنسا الإسلامية) و (أخبار الحرب) لمكافحة الدعاية العثمانية والألمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وكانتا بإشراف

---

(1) من معلومات راسلني بها محمد الحسن عليلي، يوليو، 1996، ومن كتاب القسم الفرنسي، جورج مارسيه، ومالك واري، ونائلة (؟). وكانت (هنا الجزائر) تطبع في مطبعة تيبو ـ ليتو في حي باب الواد. وقد أرسل لي أحمد بن السائح عددين منها للاطلاع، كما أرسل إلي رسالة وصلته من محمد الطاهر فضلاء حول المجلة وتاريخها وكتابها واهتماماتها. فله الشكر الجزيل، ابريل، 1997.

(2) من رسالته إلى أحمد بن السائح في مارس، 1997 التي سأله فيها عدة أسئلة تتعلق بهوية مجلة (هنا الجزائر). وهي رسالة هامة للمعلومات التي احتوت عليها.

جان ميرانت[1]. وكانت (كوكب افريقية) من إنشاء الحكومة العامة أيضاً ولكن رئاسة تحريرها أعطيت للشيخ محمود كحول[2].

ذلك أن الجزائريين كانوا غير قادرين على إنشاء الجرائد عندئذ من الناحية المادية. كما أنهم لم يكونوا متعودين على فنيات الصحافة اللهم إلا ذلك العدد القليل الذي تعامل مع جريدة المبشر والذي كان معظمه قد تولى وظائف رسمية أخرى، مثل أبي القاسم الحفناوي، ومحمد بن مصطفى خوجة. كما أن إنشاء صحيفة كان يتطلب الدخول في عالم المعاملات مع الإدارة ومع الصحف الأخرى والحسابات والمراسلات ومعرفة القوانين الجارية. وهذا ما لم يكن متيسراً عندئذ للجزائريين، ولذلك تعثرت المحاولات المستقلة الأولى لمن غامر بها، مثل عمر راسم وعمر بن قدور. ونجحت إلى حد ما بعض الصحف الفرنسية الجزائرية مثل (الإسلام) و (الرشيدي) لمعرفة صاحبيها باللغة الفرنسية والأمور الأخرى التي ذكرناها، وكذلك لتبنيهما سياسة تتفق تقريباً مع مشرب الإدارة نفسها.

ولذلك يمكن القول إن الجزائريين لم يكونوا غافلين عن أهمية الصحافة ولكنهم كانوا عاجزين عن إنشائها. فهذا الأمير عبد القادر لم ينشىء جريدة لعدم استقراره في عاصمة إلا وقتاً يسيراً أو لعدم توفر إمكانات الطباعة والخبراء عنده، ولكنه كان يشترك في الصحافة الفرنسية ويطلع من خلالها على مجريات الأمور، وكان الجاسوس ليون روش يترجم له ما جاء فيها عن حروبه وعن مناقشات الفرنسيين حول القضية الجزائرية. ويقول بيربروجر الذي زار معسكر الأمير أثناء هدنة التافنة، إن الأمير كان مشتركاً في عدة صحف فرنسية، ومنها صحيفة (الميثاق الدستوري)، لكي يتعرف منها على النظام السياسي الفرنسي ويحصل على معلومات تكون رصيداً لمناوراته

---

(1) كانت فرنسا الإسلامية أسبوعية. وظهرت 1913 سنوات ـ 1914. انظر آجرون (الجزائريون المسلمون) 1260/2.

(2) انظر لاحقاً.

الدبلوماسية[1]. ورغم أنه كانت للحاج أحمد، باي قسنطينة، عاصمة مستقرة طيلة سبع سنوات أو أكثر فإنه لم يحاول إنشاء جريدة أو مطبعة. وهكذا ظلت الصحافة ميداناً محتكراً للفرنسيين، سواء الحكومة العامة أو الدوائر الاستعمارية المدنية.

وعلى ضوء ذلك يمكننا تقسيم مراحل الصحف الجزائرية إلى ثلاث مراحل، بقطع النظر عن اللغة التي كتبت بها: المرحلة الأولى قبل الحرب العالمية الأولى وعلى وجه التقريب من 1890 إلى 1914، والمرحلة الثانية من 1919 إلى 1939، والمرحلة الثالثة من 1940 إلى 1956. ومن يريد أن يواصل دراسة تاريخ الصحافة في الجزائر عليه أن يضيف مرحلة رابعة وهي من الاستقلال (1962) إلى اليوم[2].

* * *

لم يظهر من الصحف الجزائرية في آخر القرن الماضي صحف تذكر عدا اثنتين تقريباً. الأولى هي جريدة (الحق) الأسبوعية التي ظهرت في عنابة في 10 يوليو سنة 1893 على يد سليمان بن بنقي وعمر السمار وخليل قايد العيون. وصدرت (الحق) بالفرنسية ثم مزدوجة. وكان هدفها المعلن هو الدفاع عن مصالح العرب الجزائريين ومصالح الفرنسيين الذين استجابوا «للمشاعر الوطنية» دون غيرهم. وبرنامج الجريدة لا يرفض الحكم الفرنسي لأنه (الحكم) يسمح بالحرية الدينية. ويبدو أن الذين أصدروها قد أحسوا بالغبن السياسي من معاملة الصحافة الفرنسية التي كانت ترفض نشر مقالات الجزائريين حتى في ركن (الرأي الحر). وقد أحس منشئوها أن الصحفيين الجزائريين قليلون وأن الذين يستطيعون التعبير البليغ أقل من ذلك. فكان على الجريدة أن تهاجم من يهاجم العرب وأن تدافع عن مصالح هؤلاء. وكان

---

(1) أدريان بيربروجر (زيارة إلى معسكر عبد القادر)، طولون 1839، ص 38.

(2) عن الجرائد والمجلات التي أنشأها المهاجرون في المشرق مثل (المهاجر) و (المنهاج)، انظر فصل المشارق والمغارب.

كتابها يتخذون فيما يبدو أسماء مستعارة مثل زيد بن ذياب (وهو اسم هلالي)، وبابا عصمان، وعبدالله. والمتأمل في لغتها وتعابيرها يجدها تعبر عن رد فعل عنيف جعل بعض الكتاب المعاصرين يقولون إنها كانت جريدة «عربية وطنية» لم تستطع الإدارة السكوت عليها[1].

ففي إحدى مقالاتها كتبت عن (العدل) وذكرت أنها جريدة للدفاع عن العرب (الجزائريين) وقد انتهى في نظرها الاعتماد فقط على «الأصدقاء» الفرنسيين وحان وقت الدفاع عن النفس. وتساءلت عن: «أين أراضينا وقطعان مواشينا؟» وادعت أنها إذا لم تدافع عن حقوق الجزائريين ضاع منهم كل شيء. واستعمل صاحب المقال عبارات قوية متهماً الفرنسيين بأنهم قد «امتصوا دماءنا ثم اتهمونا بالعصيان والوحشية». ومن أقوال الجريدة أن الذي ارتد (المتجنس) لا يؤتمن لأنه خان، وتساءلت: هل يمكن الثقة فيمن خان وطنه؟ وهكذا هاجمت الجريدة المتجنسين ودافعت عن حقوق الجزائريين في وقت كانت فيه حرية التعبير مقيدة، أي أثناء حكم جول كامبون[2]. وقد استمرت (الحق) حوالي سنة، ولا ندري هل توقفت بنفسها أو أوقفتها الإدارة الفرنسية.

وحوالي 1899 ظهرت جريدة (النصيحة) بالعربية. وقد أصدرها السيد قوسلان، لأسباب مادية، حسب تعبير الشيخ أحمد توفيق المدني. ولعل الإدارة كانت وراء إنشائها أيضاً، وهي التي كانت أيضاً وراء إنشاء جريدة (المغرب) بالعربية سنة 1903 كما ذكرنا. وقد دامت (المغرب) حوالي عشر سنوات، أي مدة حكم شارل جونار في الجزائر واستكتبت نخبة من المثقفين

---

(1) دبوز (نهضة) 7/2. ذهب دبوز إلى أن (الحق) صدرت سنة 1894، وأنها دامت سنة.

(2) قنان (نصوص)، ص 265، 261. وقال عبد القادر جغلول إن عمار (عمر) السمار هو اسم مستعار لزيد بن ذيب (ذياب؟)، وكان ذيب قد كتب رواية فرنسية مسلسلة في جريدة (الحق) سنة 1893 بعنوان (يا علي يا أخي). انظر (مظاهر الثقافة الجزائرية) وبحث جغلول عنوانه «تكوين المثقفين العصريين 1880 ـ 1930»، نشر المركز الثقافي الجزائري، باريس 1986.

الجزائريين المعاصرين[1]. وفي سنة 1904 أصدر العربي فخار في وهران جريدة (المصباح)، وقد رأى منها آجرون أعداداً ترجع إلى 1904 ـ 1905. وكان العربي فخار أستاذاً في تلمسان، وقد تعاون معه أخوه ابن علي فخار الذي كان أيضاً استاذاً للشريعة الإسلامية في ليون (فرنسا). وكانت المصباح جريدة أسبوعية مزدوجة اللغة. وكانت تعبر عن اتجاه النخبة الإندماجية، حسب تعبير آجرون، وهي تخدم العرب بفرنسا وتخدم هذه بالعرب. وكان أصحاب هذا الاتجاه عموماً يريدون أن يكونوا صلة وصل بين العرب الجزائريين والفرنسيين. ولذلك كانت الجريدة تسعى إلى إيقاظ الجزائريين من سباتهم الطويل. فنادت بالمدارس ونشر الأفكار الفرنسية، وبأن يأخذ الفرنسيون في الاعتبار آراء الجزائريين المتحررين والمتطورين (النخبة الاندماجية)[2]. أما شعار جريدة المصباح فهو (من أجل فرنسا بالعرب، ومن أجل العرب بفرنسا)، وهو شعار سيتردد عند بعض الصحف الأخرى حتى بين الحربين.

وحين انتقلت (الإسلام) من عنابة، إلى العاصمة، أنشأ عبد العزيز طبيبال جريدة أخرى في عنابة بعنوان (اللواء الجزائري) أو الراية. وكان يحررها إبراهيم مرداسي ورجل فرنسي اسمه قوفيون. وكانت (اللواء) أيضاً جريدة أسبوعية وباللغة الفرنسية، كما كانت تعبر عن النخبة الاندماجية. وكان إنشاؤها في نوفمبر سنة 1910. ولا ندري كم عاشت[3]. وفي هذه الأثناء (1903) أنشأت الأخبار قسمها العربي وعهدت به إلى الشيخ عمر بن قدور.

ثم أنشأ ابن قدور نفسه جريدة (الفاروق) باسمه أوائل سنة 1913 واستمرت إلى 1915. وهي تعتبر من الصحف الوطنية الناجحة، لأن

(1) انظر الحركة الوطنية، ط 3، الجزائر، 1990، جـ 2، ص 140. بالنسبة (للنصيحة) المذكورة قال عنها علي مرحوم انها ظهرت سنة 1899، وأما الشيخ المدني فأخبر إنها صدرت 1904. ولا ندري الحقيقة لعدم اطلاعنا عليها.

(2) آجرون (الجزائريون المسلمون) 1035/2. قال آجرون إنها عاشت عاماً بصعوبة. وكان لها حوالي 700 مشترك.

(3) نفس المصدر، ص 1036. عن (الإسلام) انظر لاحقاً.

صاحبها قد تمرس على فن الصحافة ولأن روحه كانت متقدة، وكان مؤمناً بالقضية العربية الإسلامية بحماس أورثه غضب الإدارة عليه.

وبوحي من الإدارة الفرنسية أيضاً صدرت جريدة (كوَكب إفريقية) برئاسة تحرير الشيخ محمود كحول، وأحد الفرنسيين اسمه لويس بودي، وكان كحول أحد الأساتذة المتمكنين في اللغة العربية وأحد تلاميذ الشيخ المجاوي عندما كان في قسنطينة. وكان مدير الجريدة هو بيير فونتانة أيضاً. وكانت (الكوكب) تصدر في العاصمة، ونعتقد أن إدارة الشؤون الأهلية هي التي كانت تمونها. ولكن إشراف كحول عليها ضمن لها تحريراً جيداً ومستوى رفيعاً بالقياس إلى ما عرفته الصحافة العربية الأخرى من انحطاط في الأسلوب والفن الصحفي[1]. وباعتبارها موجهة إلى الجزائريين فإن هذه الجريدة كانت تصدر كل يوم جمعة. وكانت تعلن عن نفسها أنها «صحيفة أسبوعية سياسية، أدبية، علمية، فلاحية، تجارية، صناعية». وقد صدرت في 17 مايو 1907، في أربع صفحات. ووصفها الشيخ المدني بأنها جريدة «راقية ومحررة بأقلام بليغة». وقد استمرت إلى 1914، ويقول آجرون إنها غيرت اسمها إلى (الكوكب الجزائري). وكانت معتدلة ومهتمه بأمور الحضارة الإنسانية.

ونوهت مجلة العالم الإسلامي بجريدة كوكب إفريقية فور صدورها. وقالت إن مؤسسيها أعلنوا بدون خلفيات ولا تخف أنهم سيعملون على إعلام الجزائيين (الأهالي) وتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية والعمل على تقريب العِرْقين المتساكنين في شمال افريقية «من أجل الحضارة الإنسانية»، وقالت عنها إنها جريدة تخدم المصلحة العامة للجزائريين وليست جريدة حزب أو شخص. ولكن مجلة العالم الإسلامي لم تقل إن الكوكب جريدة تخدم الإدارة الفرنسية وأهدافها لأنها هي صاحبة التموين والتوجيه لها، ومن ثمة فهناك خلفيات واضحة، وقالت مجلة العالم الإسلامي: إن الجزائريين

(1) كان مقرها هو 3 شارع بيليسييه، الجزائر. وثمن العدد 20 سنتيماً، وهي تنشر الإعلانات.

الذين ليس لهم إلى الآن غير (المبشر) الرسمية، سيرحبون بكوكب إفريقية في الوقت الذي يأسفون فيه على اختفاء مجلة (الإحياء) «الصغيرة والهامة»[1].

وفي أكتوبر 1909 صدرت جريدة (المسلم) بمدينة دلس، بناء على رأي الشيخ علي مرحوم، أما آجرون فيقول إنها صدرت في قسنطينة، وكانت جريدة أسبوعية ومزدوجة اللغة.

ذكرنا أن جريدة الفاروق من الجرائد المناضلة. ويمكننا أن نضيف إليها جرائد عمر راسم. ومنها جريدة (الجزائر) التي كان يحررها ويصورها بالرسومات الساخرة بنفسه. واعتبرها الشيخ المدني من أول الجرائد الشعبية أو الحرة، إذ ظهرت في العاصمة سنة 1908 (27 أكتوبر حسب الشيخ مرحوم). ولكنها لم تعش طويلاً - بضعة أعداد، لعجز صاحبها عن تغطية التكاليف. وفي سنة 1913 أصدر عمر راسم، الذي كان يوقع اسمه: أبو منصور الصنهاجي، جريدة (ذو الفقار). ولكن لم يصدر منها سوى ثلاثة أعداد بين غشت 1913 ويونيو 1914. وكان عمر راسم يقظ الذهن مطلعاً على أحوال العالم، وأدرك هو وزميله عمر بن قدور منذئذ ما يحاك لفلسطين والقدس والمخططات الصهيونية في الوطن العربي. وقد نبها إلى ذلك مبكراً، لأن المؤشرات قد ظهرت بعد سقوط السلطان عبد الحميد الثاني. وكان عمر راسم هو الذي يحرر ويخطط جريدته ويطبعها على الحجر لأنه لا قبل له، فيما يبدو، بدفع ثمن الطباعة بالحروف المطبعية.

وظهرت صحف أخرى بالفرنسية أو مزدوجة وكانت كلها تدعو إلى التقارب بين (العرقين) كما يقولون، كما كانت في أغلب الأحيان هي لسان النخبة الاندماجية عندئذ. ومن هذه الجرائد (الإسلام) التي ظهرت أولاً في عنابة سنة 1909، ثم انتقلت إلى العاصمة. فقد كانت جريدة أسبوعية أنشأها شخص قيل إنه كان متجنساً وقليل التعليم، وهو عبد العزيز طبيبال. وكانت

---

(1) مجلة العالم الإسلامي، 1907، ص 585. عن كوكب أفريقية انظر أيضاً تعريف الخلف 2/546. وأحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر)، ص 345.

تصدر بالفرنسية، ويقول آجرون عنها إنها كانت «ديموقراطية» وموجهة للرأي العام الجزائري المسلم. أما عن مؤسسها فيقول إنه كان رجلاً في خدمة الإدارة.

ثم تحولت (الإسلام) إلى العاصمة من قبل مؤسسها الحقيقي، وهو الصادق دندان. وهو رجل كان كاتباً (خوجة) في إحدى البلديات المختلطة. وكانت الجريدة متأثرة بالصحافة الباريسية، وشارك في تحريرها بعض الكتاب الفرنسيين أيضاً، واستمرت بدون انقطاع إلى عشية الحرب العالمية الأولى. وكانت هي لسان حال النخبة الاندماجية. والظاهر أنها قد أصدرت منذ 1913 طبعة عربية أيضا[1]. وسنذكر أن (الإسلام) قد اندمجت مع (الرشيدي) لتصبحا جريدة (الإقدام) سنة 1919[2]. وقد عاش الصادق دندان إلى سنة 1938 حين نعته جريدة (الوفاق) وسمته «عميد الصحافة الإسلامية الجزائرية». والغريب أن مجلة العالم الإسلامي التي اهتمت بكل ما صدر عن الإدارة الفرنسية في الجزائر من جرائد ومجلات مثل الإحياء وكوكب افريقية لم تتعرض فيما نعلم لجريدة الإسلام، بينما نوهت بجريدة الرشيدي بطريقة ملفتة للنظر.

كانت (الرشيدي) جريدة تصدر بالفرنسية في مدينة جيجل بين 1911 ـ 1914، وكانت أسبوعية. وصاحب امتيازها شخص فرنسي يدعى ل. أوبوتي. ولكنها ذكرت أن لها مسؤولاً على التحرير بالعربية هو السيد نصيح NASSIH، الذي قد يكون اسماً مستعاراً، ويفهم من هذا أن لها قسماً بالعربية. وهو أمر لم يشر إليه الكتاب. وشعار الجريدة هو «بفرنسا من أجل الأهالي». وكانت تظهر كل يوم جمعة بأربع صفحات. وتتضمن أخباراً محلية، وأخرى عن الحياة الاجتماعية في الجزائر، والوسائل التي يجب اتخاذها لوقف العداء بين الجزائريين والفرنسيين ولذلك قالت عنها مجلة العالم الإسلامي ان هدفها هو خدمة التقارب بين العناصر الأوروبية (الفرنسية) والأهلية. وكانت الرشيدي تؤيد حركة النخبة المتفرنسة الراضية

---

(1) آجرون (الجزائريون المسلمون) 2/1036، 1260. والوفاق 21 يوليو 1938. وقيل إن محمد عز الدين القلال قد اشترك مع دندان في إنشاء (الإسلام).

(2) انظر لاحقاً.

بالخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي بشرط نيل الحقوق السياسية ومنح تعويضات عادلة للمجندين. وقد أعلن السيد نصيح ذلك في مقالة له بالرشيدي ـ بالعربية؟ ـ. ومن جهة أخرى امتدحت الرشيدي أعمال شارل جونار ودافعت عن سياسته نحو الأهالي ووقفت ضد من يهاجمونه على أنه محابي للعرب (أرابو فيلي)[1].

وفي وهران ظهرت جريدة أخرى باسم (الحق) في اكتوبر، سنة 1911، وعاشت مدة قصيرة. ويذكر الشيخ علي مرحوم أن مؤسسها رجل فرنسي أيضاً. ويسميه دبوز (تابيه Tapie)، وأنها كانت جريدة أسبوعية وصدر منها 26 عدداً[2]. وقيل إنها أول جريدة تفتح باب التبرعات لضحايا حرب طرابلس 1911 ـ 1912. ومن المعلوم أن السلطة الفرنسية في الجزائر كانت قد رخصت بذلك إلى الجزائريين، لأسباب سياسية، وكانوا قد بادروا بالتبرع والتطوع في أنحاء القطر دون انتظار الرخصة.

وآخر ما نذكر في صحافة المرحلة الأولى جريدة (البريد الجزائري) لمحمد عز الدين القلال التي ظهرت سنة 1913 (28 غشت حسب الشيخ مرحوم). ولا نعرف الآن شيئاً عن لغتها ولا عن مكان صدورها، ولا عن أهدافها. ولعلها لا تخرج عن السياسة التي رسمتها جريدة (الإسلام) التي شارك القلال نفسه في إنشائها، وهي تبنّي وجهة نظر النخبة المتفرنسة والتقارب الجزائري ـ الفرنسي. وذكر آجرون جريدة أخرى باسم (الهلال) قال انها كانت أسبوعية، ومزدوجة اللغة، وشعارها (نهضة الإسلام مع فرنسا ومن أجلها وبها)، وكانت تقول إنها جريدة (المطالب الأهلية). ولذلك طالبت بإلغاء المحاكم الرادعة التي ظهرت

---

(1) مجلة العالم الإسلامي، يوليو ـ غشت، 1911، ص 180. لم تذكر متى ظهرت بالضبط وإنما قالت إنها ظهرت «منذ بعض الوقت» وعنوان (الرشيدي) هو شارع ليون ـ جيجل. وكان الاشتراك فيها 7 فرنكات، وثمن العدد 10 سنتيمات.

(2) انظر عنها أيضاً آجرون (الجزائريون المسلمون. . .) 2/1260.

سنة 1902، وتطوير الأهالي ليشاركوا في الانتخابات[1].

* * *

أما **المرحلة الثانية** من ظهور وتطور الصحافة الجزائرية فقد بدأت منذ 1919. لقد اختفت كل الصحف التي ذكرنا بسبب الحرب ـ عدا الصحف الفرنسية الصادرة عن الإدارة أو التي كان يديرها المستوطنون ـ ورغم قصر التجربة، فإن الجزائريين قد اكتسبوا مهارة في فن الصحافة. وزادتهم الحرب تمرساً واطلاعاً على مجريات الأمور السياسية. ولذلك نشأت بعد الحرب صحف ذات طابع نضالي في أغلبه، على أن هذا لم يمنع من ظهور صحف أخرى ظلت على الخط القديم كالدعوة إلى الاندماج والتقارب بين الجزائريين والفرنسيين. كما أن التيار الطرقي (الصوفي) قد دخل أيضاً ميدان الصحافة. وبظهور الأحزاب والجمعيات تبلورت المواقف وأصبح لكل حزب أو جمعية أو تيار جرائده، وظلت لغة الجرائد عربية أو فرنسية، وقل منها المزدوج. كما أن الإدارة استمرت في نشر جرائدها القديمة كالمبشر إلى 1927، أو في دعم جرائد يديرها جزائريون. ويجب أن نذكر أيضاً قبل الدخول في التفاصيل، أن مسألة شرعية اللغة العربية في الصحافة ظلت قائمة بين الإدارة وأصحاب هذه الصحف. فالقوانين الفرنسية كانت تعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر ويطبق عليها قانون الصحافة الأجنبية. ولذلك كانت الصحافة المكتوبة بالعربية تعاني اضطهاداً خاصاً خلال المرحلة الثانية، سيما تلك التي تبنت قضايا وطنية واضحة.

وقد رأينا من الأجدى تصنيف الصحف حسب اتجاهاتها أو بالأحرى اتجاهات من يصدرها سواء كانت حزبية أو غير حزبية، طرقية أو إصلاحية أو مستقلة. ذلك أن هدفنا ليس هو التاريخ لكل صحيفة ولكن معرفة المراحل والاتجاهات التي عرفتها الصحافة في المرحلة الثانية. وأبرز التيارات عندئذ

(1) آجرون (المسلمون الجزائريون...)، 1260/2. ويقول آجرون أيضاً إنها صدرت في أكتوبر 1906 بالعاصمة ولم يصدر منها سوى اثني عشر عدداً.

هي حركة الأمير خالد، وحركة النواب، والمدرسة الإندماجية، وحركة الإصلاح، والتيار الطرقي، ثم حركة حزب النجم وحزب الشعب، والتيار الشيوعي، ثم تأتي الصحافة المعبرة عن ولائها للإدارة الفرنسية أو الإصلاح أو الطرقية أو الوطنية عموماً.

وابتداء من سنة 1919 ظهرت عدة صحف. منها جريدة (الإقدام) التي كانت تعبر عن حركة الأمير خالد السياسية ـ الوطنية. وهي جريدة ولدت من توحيد أو دمج جريدتي الإسلام والرشيدي القديمتين. ظهرت الإقدام باللغتين العربية والفرنسية، وكان الأمير خالد هو رئيس تحرير القسم العربي فيها. وكان يكتب فيها المقالات والافتتاحيات. وقد أعلنت عن أنها جريدة أسبوعية علمية سياسية اقتصادية. وظلت تصدر إلى 1923 حين حكمت السلطات الفرنسية بنفي الأمير خالد من الجزائر وألغت الانتخابات التي كان فائزاً فيها. ويذهب الشيخ المدني إلى أنها أول جريدة عربية حادة اللهجة مع الفرنسيين معبرة عن مطالب المسلمين الجزائريين. ولكن مبدأ (الإقدام) بعد نفي الأمير خالد، تبناه في الجزائر الصادق دندان.وبهلول وقايد حمود وابن باديس، كما تبناه في فرنسا نجم شمال أفريقيا، بل إن النجم قد تبنى شعار الإقدام وهو «الدفاع عن مصالح المسلمين في شمال أفريقية».

وفي الاتجاه المقابل أو المعارض للأمير خالد ظهرت جريدة (النصيح) بتحرير بعض خصومه، كما تولى الدكتور بلقاسم بن التهامي تحرير جريدة (التقدم) التي عبرت عن الاتجاه الاندماجي. ثم أصبحت هي لسان حال حركة يمينية كانت تابعة للحزب الفاشيستي الفرنسي. وكان ابن التهامي نفسه قد أصبح عضواً في هذا الحزب. وكانت التقدم مزدوجة اللغة أيضاً، وكان فرحات عباس من كتابها في العشرينات.

وفي سنة 1920 صدرت جريدة (النجاح) بقسنطينة[1]. أصدرها في

---

(1) يقول الشيخ علي مرحوم إنها صدرت في 13 غشت 1920. ويقول مالك بن نبي، (الطفل) ص 52، إنه برغم طغيان حفلات الزواج وأخبار الوفيات فيها، فإنها كانت=

البداية الشيخ عبد الحفيظ بن الهاشمي ثم انضم إليه الشيخ مامي إسماعيل، خريج جامع الزيتونة. نشأت كجريدة وطنية أسبوعية. ومنذ يناير ١٩٣٠ أصبحت يومية وجمعت التبرعات لذلك. ويقول مؤرخو الصحافة إنها تحولت بعد 1931 إلى جريدة موالية للإدارة الفرنسية، وأنها غيرت أوقات صدورها فأصبحت تصدر ثلاث مرات في الأسبوع، وأنها استمرت إلى سنة 1956. وكان الشيخ ابن باديس من المساهمين في تحريرها في عهدها الأول، بل إن الشيخ مرحوم يقول إنه (ابن باديس) كان من مؤسسيها، ثم تخلى عنها وأسس جرائده الخاصة، كما سنرى. وتعتبر النجاح من أطول الصحف الجزائرية عمراً، ولعلها أول جريدة عربية تصدر يومياً في الجزائر. وكانت تنافح عن اللغة العربية وقضايا الوطن، وكانت ميداناً لفئة عريضة ظلت من قبل محرومة من أدوات التعبير. وبعد أن كانت جريدة النجاح لا تطبع سوى ألف نسخة أصبحت تطبع سبعة آلاف نسخة، وكانت في حجم جريدة (الطان) الفرنسية[1].

ويذهب الشيخ المدني إلى أن عمر بن قدور قد أصدر جريدة (الفاروق) من جديد سنة 1924 ولكنها لم تعمر طويلاً، أصدرها كمجلة (؟) أسبوعية في العاصمة. ولعل توقفها يرجع إلى أسباب مادية. ولم يذكر الشيخ مرحوم (الفاروق) الجديدة ولكنه ذكر أن ابن قدور قد أصدر جريدة (الصديق) مع محمد بن بكير سنة 1920 (12 غشت)، وكانت (الصديق) أيضاً أسبوعية، ولم تعش طويلاً (؟) وكان من كتابها محمد العابد العقبي، والمولود الزريبي.

وابتداء من فاتح سنة 1923 ظهرت صحيفة (لسان الدين) في العاصمة وكان مصطفى حافظ هو صاحب هذه المبادرة، كما كان هو صاحب المبادرة في تأسيس مدرسة حرة. وكان (لسان الدين) جريدة أسبوعية دينية سياسية،

= تمثل تحدياً للإدارة الاستعمارية ما دامت تصدر بحروف عربية، لأن هذه الإدارة أقامت سياستها على فرنسة الجزائر.

(1) أحمد توفيق المدني (تقويم المنصور)، السنة الخامسة، 1348. وفي التقويم توجد صورة مامي إسماعيل وعبد الحفيظ الهاشمي بلباسهما التقليدي. وعن مساهمة ابن باديس في (النجاح) انظر مقالة للمدني أيضاً في (الأصالة)، أبريل 1977، ص 58.

ويقول الشيخ المدني إنها أيضاً لم تعش طويلاً.

واستقل ابن باديس بصحافته الإصلاحية ابتداء من سنة 1925. ففي هذه السنة أنشأ جريدة (المنتقد) التي كانت متحررة وداعية للنهضة والوطنية بأسلوب واضح وحماس. وكانت جريدة أسبوعية، وقد تلقاها الشباب وأصحاب الفكر العربي النير بحماس أيضاً. ولكن الإدارة لم ترض عن لهجتها فأوقفتها بعد حوالي ثمانية عشر عدداً. ثم أصدر ابن باديس بعدها وفي قسنطينة أيضاً جريدة (الشهاب)، ثم حولها إلى مجلة. واستمرت الشهاب في الصدور إلى عشية الحرب العالمية الثانية، حين توقفت من تلقاء نفسها حتى تنجلي الحرب وحتى لا تضطر إلى نشر ما لا ترضى عنه تحت قوانين الحرب. وتعتبر الشهاب مجلة وطنية إصلاحية، أيقظت الرقود ونبهت الغافلين ودعت إلى جمع الشمل والوحدة، كما دافعت عن الإسلام واللغة العربية، والعدالة والحرية، وشاركت برأيها في قضايا المغرب العربي والمشرق، ورغم أن صاحبها ترأس جمعية العلماء فإن ما كان ينشره فيها لا يعبر رسمياً عن سياسة جمعية العلماء وإنما عن رأي ابن باديس شخصياً. وسنتحدث عن المطبعة التي تولت طبع الشهاب.

ومنذ 1933 أصدرت جمعية العلماء صحفها الخاصة. وهي بالطبع صحف إصلاحية تعبر عن اتجاه الجمعية في التعليم العربي والنهضة الإسلامية ومحاربة البدع والطرقية المرتبطة بالإدارة الفرنسية. والصحف التي سنذكرها كانت أسبوعية. وقد صدر بعضها في الجزائر مثل (الشريعة) و (الصراط) و (السنة) و (البصائر) في عهدها الأول، ثم صدرت البصائر في قسنطينة في عهدها الثاني (قبل الحرب العالمية الثانية). أوقفت الإدارة الفرنسية ثلاث صحف لجمعية العلماء (وهي السنة والشريعة والصراط) قبل أن يتوقف اضطهاد الصحف الإصلاحية بعض الوقت. وهكذا عاشت البصائر بين 1935 و 1939 دون توقف. ولكنها توقف تلقائياً سنة 1939، مثل الشهاب، حتى لا تضطرها ظروف الحرب إلى نشر ما لا يتماشى مع مبادىء الجمعية. وقد تولى تحرير صحف الجمعية رجال لهم خبرة في الميدان الصحفي كالشيخ الطيب

العقبي ثم محمد مبارك الميلي الهلالي، وكان الشيخ محمد خير الدين هو صاحب الامتياز.

وهناك صحيفتان إصلاحيتان ظهرتا في العشرينات أيضاً. أولهما صحيفة (صدى الصحراء) التي ظهرت أسبوعية في بسكرة (23 نوفمبر، 1925)، حسب الشيخ علي مرحوم، أنشأها الشيخ أحمد بن العابد العقبي، وكان من كتابها الطيب العقبي، والشاعر محمد العيد، ومحمد الأمين العمودي، وتبنت قضايا الإصلاح الديني والاجتماعي، متعاصرة مع جريدتي المنتقد والشهاب، وحاملة فكر الشيخ العقبي الذي جاء به من الحجاز والمتأثر بالوهابية والعروبة. وكان أحمد بن العابد قد تمرس على النشر في جريدة (الصديق) قبل ذلك، ومولعاً بالأدب والشعر، وكان خريج الزاوية العثمانية[1].

كانت (صدى الصحراء) تطبع في قسنطينة بالمطبعة الإسلامية التي أنشأها ابن باديس. وتقول إنها جريدة ملية (وطنية)، إسلامية، علمية أدبية اجتماعية اصلاحية انتقادية. وقد جعلت شعارها (درء المفسدة قبل جلب المصلحة). وفي العدد السابع منها أضافت تحت العنوان الجملة التالية المنسوبة إلى الزعيم المصري مصطفى كامل: «من تسامح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة، بقي أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان». ومن مقالات العدد الأول واحدة بهذا العنوان (لبيك يا وطني!). وبالإضافة إلى من ذكرنا من كتابها، هناك أبو يعلي الزواوي، وأحمد بن الدراجي العقبي، ومحمد الصالح خبشاش، وأبو اليقظان، ومحمد اللقاني، ومحمد مبارك الميلي، ومحمد عبابسة الأخضري، والمولود الحافظي، وعسول بن علي، والفرقد، ومحمد بن الحاج عيسى، ومحمد العلمي، ومحمد العزوزي حوحو. وظهر فيها عدد من كتاب تونس مثل صالح سويسي القيرواني، ومصطفى بن شعبان، ومحمد الفائز القيرواني. وكانت تحمل أسماء مختصرة أو رمزية

(1) توفي مبكراً، سنة 1926. انظر عنه رسالة الباحث أحمد مريوش عن الشيخ الطيب العقبي والحركة الوطنية. ولعله بدأ نشاطه أيضاً محرراً في جريدة (النجاح). والزاوية العثمانية هي زاوية طولقة الرحمانية زاوية علي بن عمر.

مثل: غضنفر، ومصلح، والقفاري (الصحراوي)، ومشجع، ومفكر، ومتسائل، وابن عدي، والغريب ق. س. الخ... ومن الشعارات الرئيسية للجريدة عبارة (حب الوطن من الإيمان)[1]. ودامت (صدى الصحراء) حوالي سنة، ثم تفرق شمل أصحابها لأسباب مختلفة رغم أهميتها، وقد كانت فتحاً جديداً للصحافة في بسكرة، مع ذلك.

وحاولت جريدة (الإصلاح) أن تخلفها ولكنها لم تستطع أن تواجه العراقيل الصعبة. هذه الجريدة أنشأها الشيخ الطيب العقبي. وهو شخصية جربت الصحافة في جريدة (القبلة) الحجازية التي أنشأها الشريف حسين، ثم في صدى الصحراء وغيرهما. وكان العقبي قد رجع إلى الجزائر سنة 1920 وأخذ يبث العلم والفكر الإصلاحي في نواحي بسكرة، ولكن المال والوسائل الفنية كانت تعوزه. ظهرت (الإصلاح) في بسكرة في سبتمبر 1927. وكانت أسبوعية، ولم يصدر منها سوى بضعة أعداد ثم توقفت. حاول العقبي طبعها بتونس فوجد عراقيل في الطبع والنقل، ويذهب الشيخ المدني إلى أن «الإدارة منعت طبعها بتونس». ثم سعى العقبي إلى إنشاء مطبعة لها في بسكرة ونجح في ذلك. ثم استولت مصالح أخرى على المطبعة أو «أيدي الإهمال والفساد» حسب تعبير الشيخ المدني، وهو تعبير غامض، نفهم منه فقط أن العقبي قد عجز عن طبع جريدته[2]. كما نعرف من جهة أخرى أن العقبي حاول طبع الجريدة في المطبعة الإسلامية بقسنطينة فلم يحظ بالنجاح أيضاً، واتهم العقبي القائمين على هذه المطبعة بعرقلته، ومنهم الشيخ أحمد بو شمال، ولمح إلى الشيخ ابن باديس أيضاً. وهكذا توقفت الإصلاح. وزاد انتقال الشيخ العقبي سنة 1929 إلى العاصمة وانشغاله بدروس نادي الترقي والوعظ والإرشاد في الجامع الكبير من ابتعاده عن الصحافة.

وبعد عدة أحداث عرفتها حياة العقبي خلال الثلاثينات سواء مع الإدارة

(1) توجد منها أعداد (13) في المكتبة الوطنية بتونس، رقم 541 ـ دوريات.
(2) أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر)، ص 347.

أو مع جمعية العلماء، أعاد إصدار جريدة (الإصلاح) سنة 1940[1]. كان ذلك في الوقت الذي توقفت فيه الصحف المستقلة والحرة عن الصدور لأسباب ذكرناها. ورغم أنها كانت مفيدة في محتواها وتناولت موضوعات ذات صلة بالقضية الوطنية كحقوق الجزائريين وفصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، والإصلاحات السياسية، فإن (الإصلاح) كانت محل شبهة لأنها لا تنشر إلا ما ترضى عنه الرقابة الفرنسية[2]. ولكن الإدارة الفرنسية نفسها قد مرت بتعديلات وتطورات سيما بعد هزيمة فرنسا أمام الألمان، ونزول الحلفاء في الجزائر، وصدور البيان الجزائري، وتكوين أحباب البيان، وانتفاضة 8 مايو، الخ. وقد استمرت الإصلاح في الصدور إلى حوالي 1948. وكان العقبي من أبرز كتابها.

ومن الممكن أن نذكر مجموعة من الصحف كانت توالي حركة الإصلاح والاتجاه الوطني ولكنها ليست تابعة لجمعية العلماء ولا لمدرسة ابن باديس. ومن ذلك جريدة (البرق) التي أنشأها عبد المجيد الرحموني. بقسنطينة في مارس 1927. وهي جريدة تتخذ شعارها (خدمة الوطن والمصلحة العامة). وكانت تتبنى الانتقاد السياسي، وتتناول الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك لم تتحملها الإدارة الفرنسية وأوقفتها بعد عدد واحد فقط بقرار إداري. وكم للصحف العربية من ضحايا في هذا الميدان.

وظهرت في ديسمبر سنة 1931 جريدة (المرصاد) الأسبوعية، لمحمد عبابسة الأخضري، وكان صاحب الامتياز هو محمد الشريف جوكلاري، وهو فرنسي اعتنق الإسلام، ولكن اسم المحرر الحقيقي لها بقي خفياً[3]، وكانت الجريدة موالية لجمعية العلماء، كما كانت تؤيد حركة النواب

---

(1) عن ذلك انظر كتابنا الحركة الوطنية، جـ 3.

(2) من يقرأ جريدة (الإصلاح) سنوات الحرب العالمية الثانية سيلاحظ فراغات أو بياضات نتيجة تدخل الرقابة.

(3) سيظهر اسم جوكلاري أيضاً مع جريدة (صوت الشعب) وقد نوه به مالك بن نبي في مذكراته.

المسلمين، وكانت تعلن عن نفسها أنها جريدة دينية، مسلية، أخلاقية، فهل كان للإدارة الفرنسية يد في تمويلها؟ ومهما كان الأمر فقد دامت ثلاث سنوات ثم عطلت عن الصدور سنة 1934، لكي تخلفها (الثبات) التي تولاها أيضاً محمد عبابسة الأخضري. وكانت أيضاً أسبوعية وتصدر بالعاصمة ودامت حوالي سنة، وجعلت نفسها جريدة «سياسية اجتماعية أخلاقية». وتخلى عن تحريرها صاحب القلم الخفي، حسب تعبير علي مرحوم[1].

وتعتبر الصحف الآتية: الليالي وأبو العجائب والوفاق والجزائر والمغرب العربي والدفاع والحارس من الجرائد المساندة للاتجاه الوطني الإصلاحي. أبو العجائب أنشأها محمد العابد الجلالي صاحب كتاب (تقويم الأخلاق). وهو صاحب فكر سياسي واضح وصاحب قلم مزدوج اللغة، وكان من أساتذة المدرسة الفرنسية ـ العربية الرسمية في قسنطينة التي درس بها مالك بن نبي. وجريدته التي أنشأها سنة 1935 كانت أسبوعية فكاهية انتقادية وأدبية. وصدرت في وقت انتقالي حرج، وكانت تطبع في مطبعة الشهاب (المطبعة الجزائرية الإسلامية بقسنطينة). ودامت نحو سنة، ولا ندري سبب توقفها.

وكانت (الليالي) تساند الإصلاح بقوة ولكنها تميل أيضاً إلى أسلوب الأدب والفكاهة وتنتقد الاتجاهات المعارضة للإصلاح. وكان رئيس تحريرها ومنشئها هو الشيخ علي بن سعد القماري، خريج جامع الزيتونة وأحد المعلمين في مدارس الحركة الإصلاحية. صدرت سنة 1936، وهي سنة المؤتمر الإسلامي الجزائري والأحداث المنجرة عنه، مثل اغتيال الشيخ كحول واعتقال العقبي. وقد اعتقل الشيخ علي بن سعد القماري نفسه بعد سنة، ورمي به في سجن الكدية بقسنطينة. وكان ضحية أخرى للاضطهاد

---

(1) لم نستطع أن نفهم الإشارة التي أوردها الشيخ علي مرحوم حول صاحب القلم الخفي الذي كان يحرر جريدتي المرصاد والثبات. ولعل بعض المعاصرين يعرفون ذلك، وكذلك وثائق الإدارة الفرنسية. وقد يكون يشير إلى مصالح الاستخبارات الفرنسية والصهيونية.

والتعسف، ولم تدم جريدة الليالي سوى بضعة أشهر.

وقبل ذلك ظهرت جريدة (الحارس) التي كان يديرها عبد الرحمن الغريب. وكانت نصف شهرية، وتقول إنها جريدة انتقادية أخلاقية وفكاهية. وكلمة الفكاهة التي ترددت في بعض الصحف كانت وسيلة لتبسيط الأسلوب ولمخاطبة الجمهور العريض وتمرير بعض الأفكار حتى لا تتفطن إليها الإدارة الفرنسية. ظهرت الحارس في غشت 1933، حسب الشيخ مرحوم -ولم يصدر منها سوى أربعة أعداد، لأن العدد الخامس صودر من الإدارة الاستعمارية.

ومن أوائل هذا النوع من الصحف جريدة (الجزائر) التي أنشأها محمد السعيد الزاهري سنة 1925. وكانت قد اتخذت شعارها (الجزائر للجزائريين)، ويبدو أنها ساندت عندئذ الاتجاه الذي دعا إليه الأمير خالد والذي خلا ميدانه بنفيه من الجزائر. ولكن الجريدة سرعان ما أوقفتها الإدارة الاستعمارية، ولم يصدر منها سوى عدد أو اثنين. أما جريدة الزاهري الأخرى وهي (الوفاق) فقد كانت أحسن حظاً. ظهرت في وهران سنة 1938. وكانت جريدة أسبوعية، ذات طابع سياسي وانتقادي. ورغم أن الزاهري كان محسوباً إلى ذلك الحين على الاتجاه الإصلاحي، فإنه أخذ ينتقد بعض رجال جمعية العلماء، مثل الإبراهيمي والميلي في جريدة (الوفاق). وكانت جمعية العلماء عندئذ تعيش محنة الخصومة مع الدكتور ابن جلول، واعتقال العقبي، وخروجه من المجلس الإداري للجمعية وظهور الحساسيات بينه وبين الشيخ ابن باديس. ويبدو أن (الوفاق) مالت إلى اتجاه جمعية النواب برئاسة ابن جلول أو كانت تنافق. وكان لهذه الجمعية أيضاً جريدة بالفرنسية تسمى (لانتانت) وإذا ترجم هذا العنوان إلى العربية كان (الوفاق)[1] أو التفاهم، وكانت تصدر أسبوعياً بقسنطينة بين 1935 ـ 1939.

---

(1) انظر الوفاق عدد 21 يوليو، 1938. وجاء فيها أن الزاهري سيفتح مكتبة عربية في وهران لبيع الكتب. انظر أيضاً جريدة (البصائر) عدد 106 (2 أبريل 1938)، وعدد 109 (22أبريل 1938). وقد أصبح الزاهري من المذبذبين وانحرف عن خط الإصلاح.

أما (المغرب العربي) فهو اسم الجريدة التي أسسها الشيخ حمزة بوكوشة بوهران سنة 1937. وكان امتيازها بيد محمود بلة. وكانت جريدة أسبوعية وتعمل في نطاق الوطنية والإصلاح. ولم يصدر منها سوى بضعة أعداد. فهل توقفت لأسباب مادية أو إدارية؟ والشيخ بوكوشة أديب وشاعر، وكان من الحاضرين لتأسيس جمعية العلماء ومن خريجي جامع الزيتونة، ومن الذين كتبوا في الصحافة قبل وبعد جريدته المذكورة. ويعتبر من الرواد الذين ابتدعوا هذا التعبير (المغرب العربي) والمقصود به المنطقة التي يسميها الفرنسيون حينئذ شمال أفريقية. وكان الشيخ بوكوشة من الأوفياء للشيخ ابن باديس وحركته. وكانت جريدته صورة لفكره، ولكن لم يصدر منها سوى أربعة أعداد فقط[1].

ومن صحف الإتجاه الإصلاحي أيضاً جريدة لا ديفانس بالفرنسية (الدفاع). وهي جريدة أسسها محمد الأمين العمودي سنة 1935، لتنافح عن الحركة الإصلاحية وتعرف بها الأوساط المثقفة بالفرنسية. وقد استمرت إلى سنة 1939. وكان العمودي من المؤسسين لجمعية العلماء سنة 1931 وأول كاتب عام لها، وساهم في أعمالها، ومن ذلك مشاركته في المؤتمر الإسلامي الجزائري وشباب المؤتمر، ونشره لرد ابن باديس على السيد فرحات عباس حين نفى وجود الأمة الجزائرية، ودعوة الشيخ ابن باديس لعقد المؤتمر الإسلامي المذكور. ولكن العمودي لم يظل على ولائه المطلق لابن باديس إذ وجدناه يختار جانب الشيخ العقبي لصالح البرقية الشهيرة، ومنذ 1938 وجدنا العمودي يختفي من ساحة النشاط الإصلاحي والسياسي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن الإدارة الفرنسية لم تكن لترضى عن نشاطه فنفته سنة 1933 إلى آفلو متذرعة بأنه سافر إلى تونس دون رخصة. وكان العمودي

(1) قبل دراسته في تونس درس الشيخ بوكوشة على الأخوين الطاهر وأحمد العبيدي في الوادي وكذلك على الشيخ إبراهيم بن عامر صاحب كتاب الصروف، كما درس في بسكرة على الشيخ علي بن العقبي بالزاوية القادرية وكان رفيقه عندئذ هو الشاعر محمد العيد، ودام ذلك قرابة سنتين. من حديث معه يوم 22 مارس 1991.

بالإضافة إلى نشاطه الإصلاحي والسياسي، أديباً وشاعراً، ومن خريجي مدرسة قسنطينة الرسمية. أما من حيث المهنة فقد كان عدلاً بالمحاكم الإسلامية، وهي من الوظائف القليلة التي بقيت للقضاة المسلمين الجزائريين بعد احتكار القضاء الفرنسي لمختلف القضايا في المحاكم. وكانت جريدة (الدفاع) هي لسان حال الوطنية ذات الطابع الإصلاحي[1].

وبدرجات متفاوتة كانت البلاغ والإخلاص ولسان الدين (الثانية) تقف في الصف المعارض للإصلاح وجمعية العلماء. صدرت (البلاغ الجزائري) جريدة أسبوعية من مدينة مستغانم ثم انتقلت إلى العاصمة. كانت تحت إشراف الطريقة العليوية (طريقة الشيخ أحمد بن عليوة الدرقاوية الشاذلية). ولأول مرة في الجزائر، على حد علمنا، تنشىء طريقة صوفية جريدة للدفاع عن قضايا التصوف. ولكن البلاغ لم تكن فقط جريدة طريقة، بل كانت أيضاً جريدة إخبارية عامة تناولت مختلف القضايا الجزائرية، وقد وقفت ضد التنصير ودافعت عن اللغة العربية، واهتمت بالحياة العامة، بما فيها السياسة. ويقول الشيخ المدني إن «لها برنامج ديني إسلامي وطني»، ولكنها دافعت أيضاً عن التصوف والطرقية[2].

صدرت البلاغ سنة 1926 مع عيد الميلاد المسيحي (24 ديسمبر). وكان يشرف عليها محمد محيي الدين حدوني الذي لا نعرف عنه الآن أكثر من هذا. وتعتبرها الحركة الإصلاحية خصمة لها لمدافعتها عن الطرقية، سيما بعد حادث التعرض لحياة ابن باديس سنة 1927. وكانت المهاترات قوية من الجانبين. وقد توفي الشيخ ابن عليوة سنة 1934[3]، ولا ندري متى توقفت

---

(1) البرقية تشير إلى تصويت المجلس الإداري لجمعية العلماء سنة 1938 على السكوت أو إرسال برقية ولاء وتأييد إلى فرنسا ضد الفاشيستية. وكانت الأغلبية في المجلس لصالح السكوت، وكان العقبي والعمودي أقلية. وقد عاش العمودي إلى الخمسينات حتى اغتيل في العاصمة على يد غلاة الاستعمار (اليد الحمراء).

(2) المدني (كتاب الجزائر)، ص 345.

(3) عن حياة وفكر الشيخ ابن عليوة، انظر فصل الطرق الصوفية.

البلاغ (وقد طال عهدها نسبياً) ولكن المعلوم هو أنها عوضت بجريدة أخرى هي (لسان الدين) وهي غير تلك التي أسسها مصطفى حافظ من قبل (1923).

وعند انفصال العلماء الطرقيين عن جمعية العلماء، أنشأوا جريدة باسم (الإخلاص) استمرت فترة أيضاً. هذه الجريدة أسستها جمعية علماء السنة المنشقين عن جمعية العلماء. وكانت تعارض الإصلاح وتتهم أصحابه بالتدخل في السياسة ومسايرة الحداثة. وكانت جمعية علماء السنة مدعومة من الإدارة الفرنسية. وقع ذلك سنة 1932، وكان رئيس تحرير الجريدة هو الشيخ المولود الحافظي، أحد علماء الفلك البارزين ومن خريجي الأزهر. ولكن الطموح الشخصي وربما الميول الاجتماعية والضغوط جعلته يتبنى الاتجاه المعارض للإصلاح. وكانت (الإخلاص) أسبوعية، وتصدر بالعاصمة، وقد ظهر أول عدد منها في 14 ديسمبر 1932، ولا ندري كم طال عمرها[1].

وقد أدت المهاترات بين الجمعيتين، جمعية العلماء وجمعية علماء السنة، إلى إنشاء صحف متنابزة أدت إلى كشف نوايا الجميع وصقل الأقلام أكثر مما أفادت الرأي العام أو خدمت القضية الوطنية. أنشأت جمعية علماء السنة جريدة (المعيار) نصف شهرية سنة 1933، واستمرت حوالي نصف عام وكانت تستعمل العبارات الساقطة ضد جمعية العلماء ورجالها، مما حدا بهذه إلى إنشاء جريدة مضادة وهي (الجحيم)، في مارس من نفس السنة. وكانت أسبوعية وكانت تصدر من قسنطينة وتوزع بالعاصمة. ولم يصدر منها سوى حوالي سبعة أعداد. وقد استعملت هي أيضاً عبارات خشنة رغم أنها أعلنت

(1) أعلنت عن نفسها أنها جريدة (معتدلة تعمل على الاتحاد الفرنسي ـ الأهلي)، وهو تعبير يعني أنها تخدم الأهداف الإدارية الفرنسية. انظر على مراد (الإصلاح الإسلامي في الجزائر)، 1967. وكان اتجاه علماء السنة مدعوماً من اتحاد الزوايا ونحوه، وقد كان الشيخ مصطفى القاسمي، شيخ زاوية الهامل، من النشطين في هذا المجال. انظر فصل الطرق الصوفية.

عن نفسها أنها جريدة «حرة مستقلة تدافع عن الشرف والفضيلة». ولكن شعارها كان (العصا لمن عصى). وهذا النوع من الصحافة كان أقرب إلى الهجاء منه إلى الأخبار والإفادة العامة.

ومن الجرائد المضادة للإصلاح أيضاً ما أنشأه عبد القادر القاسمي سنة 1938 باسم (الرشاد). وهي جريدة أسبوعية كان يشرف على تحريرها الشيخ محمد العاصمي. وكان هذا الشيخ يملك قلماً سيالاً وفكراً نيراً ولكنه انحرف بهما إلى خدمة أغراض غير وطنية. ولا ندري دوافعه إلى ذلك. فقد كان من العناصر المثقفة المستنيرة، وشارك بمقالاته في تقويم المنصور وفي تقويم الأخلاق. وكان مثل الشيخ محمد السعيد الزاهري، صاحب موهبة علمية، ولكن كليهما انزلق في متاهات صنّفته في المعادين للوطنية والإصلاح. وقد استمرت (الرشاد) تدافع عن الطرق الصوفية وتعمل كلسان حال لإتحاد الزوايا الذي ولد في تلك السنة 1938 على يد أنصار فرنسا من أمثال الشيخين مصطفى القاسمي (زاوية الهامل) من الجزائر، وعبد الحي الكتاني من المغرب الأقصى. ويبدو أن (الرشاد) قد استمرت بعض الوقت. ولعل تمويلها كان من الإدارة الفرنسية لأنها هي التي أشرفت على إنشاء اتحاد الزوايا المذكور.

وهناك صحيفة ثالثة باسم (الحق) ظهرت في بسكرة في إبريل 1926 على يد علي بن موسى العقبي. ونحن لا نعرف عنها أكثر من هذا الآن. وقد تكون من الصحف الإصلاحية على غرار صدى الصحراء والإصلاح.

وقد تحدث بعض الكتاب عن صحف أخرى غير معروفة كثيراً، ومنها (صوت الشعب) وبناء على مالك بن نبي فإن منشئها هو علي بن أحمد، وهو رجل من تبسة، درس في مدرسة قسنطينة الرسمية سنة 1925. وكان من رفقاء ابن نبي بعد ذلك. ويخبرنا هذا أن علي بن أحمد أنشأ الجريدة في العاصمة سنة 1934 وتعاون عليها مع باعة البقول وصيادي السمك الذين كانوا يمولون الجريدة بينما هو يحررها، ويقول ابن نبي إن الجريدة قد عبرت

عن مرحلة جديدة من الصحافة الوطنية، ولكننا لا نعرف بأية لغة كانت تصدر. ومن جهة أخرى نعلم أنه لم يصدر منها سوى عددين أو ثلاثة، وهو أمر راجع إلى مزاج صاحبها، حسب تعبير ابن نبي. وقد انتقل علي بن أحمد إلى فرنسا واشترك في المناقشات العامة والفلسفية التي كانت تدور بين طلبة المغرب العربي، وتزوج من فرنسية كانت تدير مكتبة صغيرة، وكان ساخطاً متبرماً بالحياة وكانت بينه وبين ابن نبي بعض القرابة[1].

غير أن دبوز يذكر (صوت الشعب) بإشراف آخر، وهو محمد الشريف جوكلاري الذي قلنا إنه فرنسي اعتنق الإسلام. وقال إنها كانت تصدر بالفرنسية[2]. ولا ندري كم عاشت ولا موعد صدورها. فهل هي نفسها صوت الشعب المنسوبة إلى علي بن أحمد؟ إن مالك بن نبي قد تحدث عن جوكلاري ونوه به ولكنه لم ينسب إليه هذه الجريدة.

ويذكر ابن نبي أيضاً جريدة أخرى صدرت في أم البواقي بعنوان (صدى الحراكتة) وكان عمرها قصيراً أيضاً إذ لم يظهر منها سوى عددين. وكان المشرف عليها هو حساني رمضان. وقد علق ابن نبي على عادته حين يذكر النخبة الإندماجية بقوله: إن رمضان هذا كان رجل بر وإحسان، وقد استعان بمثقف «نخبوي» طائش. وكان ذلك ربما هو سبب فشل مشروع الجريدة. ونفهم من حديث ابن نبي عنها أنها ظهرت حوالي 1935[3].

* * *

وللشيخ أبي اليقظان مجموعة من الصحف صدرت الواحدة بعد الأخرى بين 1926 و 1938. وكان هذا الشيخ من زعماء المدرسة الإصلاحية ومن كبار الصحفيين الذين هووا الصحافة ومارسوها، وعانوا في سبيلها أشد المعاناة مالياً وإدارياً. وكان من المدافعين الأقوياء عن القضايا

---

(1) ابن نبي، المذكرات، ط. دمشق، ص 300.

(2) دبوز (نهضة) 12/2.

(3) ابن نبي، المذكرات، مرجع سابق، ص 342.

العربية والإسلامية والوطنية، وكان عضواً في جمعية العلماء عندما تأسست. وقد تبنى أيضاً الدفاع عن الوحدة الوطنية والتصالح المذهبي، وهو من أتباع المذهب الأباضي، وكان ينشر عن الحركات الوطنية والعربية في تونس ومصر وسورية وفلسطين وغيرها، ومعجباً بالأبطال الإسلاميين أمثال سليمان الباروني وشكيب إرسلان.

ولذلك فإن صحافته كانت صدى لكل هذه الأحداث. بدأ بجريدة وادي ميزاب التي صدرت في العاصمة في أكتوبر 1926. وبعد أربعة أشهر عطلتها الإدارة الفرنسية، والتعطيل معناه في لغة ذلك الوقت أنها كتبت ما لا ترضى عنه الإدارة، وهو عادة ما يخدم القضية الوطنية والقضايا العربية والإسلامية الأخرى. وبعد ذلك أصدر أبو اليقظان جريدة ميزاب سنة 1930، ثم عطلت أيضاً من قبل الإدارة، وهكذا ظل يصدر الجريدة بعد أن يغير عنوانها فإذا عطلتها الإدارة أصدر جريدة أخرى، فكان في صراع بين الحق والباطل، مع استماتة في المبادىء، وتضحية في سبيل الوطن والصحافة.

وإليك أسماء صحف أبي اليقظان على التوالي بعد التي ذكرناها: المغرب 1930، صدر منها 38 عدداً؛ والنور 1931، صدر منها 78 عدداً؛ والبستان 1933 صدر منها عشرة أعداد؛ والنبراس 1933، صدر منها ستة أعداد فقط؛ والأمة 1933، صدر منها 170 عدداً؛ والفرقان 1938، صدر منها ستة أعداد فقط[1]. ثمانية صحف أنشأها أبو اليقظان خلال حوالي اثنتي عشر سنة. وقد أنشأ لها مطبعة في العاصمة، ولا ندري من كافح مثله من أجل رسوخ الصحافة في ذلك العهد، وكدنا نقارنه بعمر بن قدور وعمر

---

(1) رجعنا بالنسبة للصحافة العربية إلى الشيخ علي مرحوم (الثقافة) مرجع سابق، عدد 42، وإلى محمد ناصر (الصحف العربية الجزائرية)، وإلى الشيخ أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر)، بالإضافة إلى علي مراد (تكوين الصحافة الإسلامية)، وهو بحث نشره في مجلة معهد الدراسات العربية التي كان يصدرها الآباء البيض في تونس .I.B.L.A. المجلد 27، 1964.

راسم، ولكن خصوبة فكر أبي اليقظان وقدرته على التطور مع الأحداث جعلتنا نعدل عن هذه المقارنة.

الصحف السياسية والإندماجية

أما الصحف السياسية فتتميز بخاصيتين وهما التنوع واللغة الفرنسية. ونعني بالتنوع الانتماء إلى عدة مشارب وتيارات، فهناك الصحف التي صدرت عن الاندماجيين، أو عن هيئة النواب، أو عن المجموعة الشيوعية، أو حزب النجم/ حزب الشعب. وأما اللغة فإن معظم الصحف التي سنذكرها كانت إما بالفرنسية وحدها وإما مزدوجة، ولكن مع تغلب اللغة الفرنسية عليها.

كانت جريدة (التقدم) التي بدأها ابن التهامي تستقطب المثقفين المتسيسين من الاندماجيين المعروفين بالنخبة. وقد ظهر على صفحاتها خلال العشرينات فرحات عباس حيث نشر المقالات التي جمعها فيما بعد في كتاب باسم (الشاب المسلم). وعند ميلاد هيئة النواب اتخذت لنفسها أيضاً صحيفة هي لانتانت (الوفاق). وكان مديرها السياسي هو الدكتور ابن جلول ومحررها هو فرحات عباس، وكتب فيها عدد من الاندماجيين. وكانت تضيف إلى نفسها أنها جريدة «التفاهم الفرنسي ـ الإسلامي». وفي هذه الأثناء أعاد الصادق دندان جريدة (الإقدام) بالفرنسية[1]. وكانت جريدة أسبوعية للدفاع عن مصالح المسلمين الشمال أفريقيين. ومديرها هو دندان وابن جلول أيضاً. واستمرت إلى السنة الثالثة حين وفاة دندان. وفيها رد على ما كتبه حسني لحمق في رسائله. وهذه الجرائد كلها بالفرنسية، ولكن في سنة

(1) انظر (الوفاق) للزاهري، عدد 21 يوليو 1938، وهو العدد الذي أعلنت فيه عن وفاة الصادق دندان «عميد الصحافة الإسلامية الجزائرية». عن دندان انظر الحديث عن جريدة (الإسلام) سابقاً. وحسني لحمق هو الذي نشر (الرسائل الجزائرية) وهاجم فيها العرب والإسلام. انظر علي مراد (الإصلاح الإسلامي) مرجع سابق.

1938 صدرت بقسنطينة جريدة بالعربية باسم (الميدان) لتؤيد سياسة الدكتور ابن جلول الاندماجية، وكانت جريدة أسبوعية واستمرت حوالي سنتين. وكان يرأس تحريرها محمد الحسن الوارزقي. ولكن شارل أندري جوليان ذكر أن (الميدان) كانت تصدر سنة 1937، وأشار إلى عددها العاشر من يوليو. وقال إنها كانت تصدر في تبسة باسم اتحادية النواب[1].

وكان للاندماجيين صحف من نوع آخر، صحف يقودها عادة متجنسون. وكانوا يتبون فيها عادة التقارب مع الفرنسيين والعيش معهم تحت الراية الفرنسية. ومن ذلك (صوت المستضعفين)، وهي لسان حال المعلمين من أصل أهلي، وكانت تصدر بين 1920 ـ 1939، ويحررها قدماء الخريجين من المدارس الفرنسية، سيما مدرسة ترشيح المعلمين(النورمال) في بوزريعة[2]. ويذهب أحد المصادر إلى أن الذي أسس هذه الجريدة هو فرحات عباس سنة 1925 وأنها كانت تطالب بالاندماج الكامل في فرنسا[3]. غير أن مالك بن نبي يذكر أن مؤسس (صوت المستضعفين) هو السيد طاهرات وقد وصفه بالعلماني[4]. وهناك من ذكر أنها صدرت سنة 1922، وأن الذي أشرف على تحريرها هما الفاسي والزناتي على التوالي.

أما الزناتي فقد أنشأ صحيفة باسم (صوت الأهالي) في قسنطينة سنة 1929. وجعل لها عنواناً فرعياً يعبر عن الاتجاه الاندماجي وهو (جريدة الاتحاد الفرنسي/ الإسلامي). وكانت صوت الأهالي جريدة أسبوعية، تدافع عن المنتخبين وتدعو إلى التسامح والتعايش مع الفرنسيين، وتقف ضد التيار العربي الإسلامي، وضد الحركة الإصلاحية. وكان الزناتي نفسه من المتجنسين. وقد ألف كتاباً سنة 1938 نشرته له مجلة (افريقية الفرنسية) في

---

(1) شارل اندري جوليان (شمال افريقية الزاحفة) ط. 1952، باريس. ص 111 هامش 2. وهذه الجريدة (الميدان) موجودة في قسم الدوريات بتونس.

(2) تامي كولونا (المعلمون الجزائريون)، مرجع سابق 19، ص 170.

(3) وثائق شمال افريقية Doc. N. Afric، باريس رقم 265، 8 أبريل 1957.

(4) ابن نبي (المذكرات)، ط. دمشق، ص 52.

حلقات في ملحقها الخاص بقضايا المستعمرات، وعنوانه (المشكل الجزائري كما يراه أحد الأهالي)[1]. إن الاتجاه الاندماجي الذي يقوده المطورنون (المتجنسون) كانت له في أغلب الأحيان صحافة مكتوبة بالفرنسية.

وبالنسبة للتيار الشيوعي، كانت له صحف فرنسية ومتفرنسة، كما أنشأ بعض النشرات بالعربية لتوصيل أفكاره إلى جمهور المتعلمين الجزائريين. ومن الصحف الفرنسية التي ساندت التيار الشيوعي (الصراع الطبقي) التي كان يشرف عليها فيكتور سبيلمان الفرنسي[2]. وهو نفسه الذي أصدر (همزة الوصل) ـ ترى دينبون ـ بالعاصمة أيضاً، وكان لها تأثير قوي بين النخبة الاندماجية. وقد ساهمت في دعم حركة الأمير خالد. ثم أصدر فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر جريدة باسم الباريا BARIA وأخرى بالعربية تسمى (الراية الحمراء) خلال العشرينات. وفي الثلاثينات صدرت جريدة (الجزائر الجمهورية) التي سبقت الإشارة إليها، وكانت تدعم اليسار ولا تعلن عن شيوعيتها إلى الحرب العالمية الثانية. ولكن يجب القول إن الجزائريين لم ينشئوا جرائد بأنفسهم أو لأنفسهم في هذا المجال، وإنما كانت هذه الجرائد فرنسية اللغة والتمويل والاتجاه.

ومنذ ميلاده (1926) كان نجم شمال أفريقية في الغربة (فرنسا). وبعد إعلانه رسمياً عن تبنيه فكرة استقلال الجزائر منعته السلطات الفرنسية من النشاط وأعلنت حله (سنة 1929). ولذلك كانت صحفه سرية في أغلب الأحيان. أعاد أولاً إصدار جريدة (الاقدام) التي كان يصدرها الأمير خالد. وأصدرها بعنوانين على التوالي (الاقدام البارسي) ثم (الاقدام الشمال أفريقي)، وكلاهما لم يعش طويلاً. وكان الاقدام في كلا الحالتين بالفرنسية. ولكنه تبنى مبادىء الأمير خالد في التحرر الوطني واسترجاع الهوية والمساواة

---

(1) انظر ملحق افريقية الفرنسية A.F.S، ابتداء من أبريل 1938، وكذلك (فرنسا المتوسطية والأفريقية) رقم 1، 1938، ص 170. قالت صوت الأهالي إنها جريدة «تدافع عن حقوق المسلمين». وظهر عددها الأول في 13 يونيو، 1929 بقسنطينة.

(2) عن سبيلمان (وكان من أصل الزاسي)، انظر أحمد توفيق المدني (حياة كفاح) ج 2.

مع الفرنسيين. وكانت صحافة الحزب الشيوعي الفرنسي هي التي تتبنى الدفاع عن اهتمامات العمال الجزائريين في المهجر. أما القضية الوطنية فلا يؤمن بها الحزب الشيوعي عندئذ إلا في الإطار العالمي. كما أن النجم لم يكن يتوفر على صحفيين عندئذ لأن معظم من انخرط فيه كانوا من العمال وليسوا من المثقفين.

أول جريدة أسسها النجم هي جريدة (الأمة) التي صدرت بالفرنسية في أكتوبر 1930 بفرنسا. وكان أحمد مصالي (مصالي الحاج) هو المدير السياسي لها. وقد أصبحت هي اللواء الذي يجتمع حوله أنصار الحزب الذي حلته السلطات الفرنسية. وجاء ميلادها سنة احتفال الفرنسيين باحتلالهم المئوي للجزائر. وقد ظلت صحافة الحزب فقيرة من حيث التحرير والإعلام للاضطهاد البوليسي ولعدم وجود إطارات مؤمنة بمبادىء الحزب ومتعلمة. ولذلك لا نعرف من كان يحرر المقالات في الأمة خلال الثلاثينات. وقد استمر صدورها، رغم التعثر، إلى 1939. وفي هذه السنة أعلنت المصالح الفرنسية أن جريدة (الأمة) قد منعت من الصدور واحتجزت أوراقها وأغلق مكتبها لأنها نشرت مقالاً مست فيه بوحدة التراب الوطني (الفرنسي) - أي تحدثت عن انفصال الجزائر عن فرنسا[1] -.

وواجهت صحافة حزب الشعب اضطهاداً لم تعرفه الصحف الأخرى، رغم أنها كانت تصدر في الغالب بالفرنسية، وذلك لمواقفها الوطنية الصريحة. وقد حاول حزب الشعب إنشاء صحيفة بالعربية لأول مرة سنة 1937. وعهد بها إلى اثنين من أنصاره المعربين، وهما الشاعر مفدي زكريا ومحمد قنانش. وكان اسم مفدي زكريا ما يزال غير معروف كثيراً في أوساط الشعراء، ولكنه كان يكفي لجلب القراء والأنظار. وكان الحزب في حاجة إلى الأفكار وليس للأسماء. ذلك أن معظم الذين كانوا يساهمون في جرائده ونشراته، كانوا يخفون أسماءهم خوفاً من الاضطهاد البوليسي، والجريدة العربية الوحيدة التي أنشأها حزب الشعب عندئذ هي (الشعب). وقد صدرت في الجزائر في

(1) مجلة افريقية الفرنسية، سنة 1939، ص 174.

ثلاثة أو أربعة أعداد فقط، ثم زج بأصحابها في السجن، وأصحابها المذكورون في العدد الثاني هم مصالي الحاج ـ المدير السياسي، ومفدي زكريا ـ رئيس التحرير، ومحمد مسطول ـ أمين المال، وفانفاني ـ صاحب الامتياز (وهو إيطالي). أما اسم محمد قنانش فغير موجود. وقد صدر العدد الثاني في 15 أكتوبر 1937. وكانت تصدر يوم الجمعة كل أسبوعين. ولكن تجربة جريدة (الشعب) كانت قصيرة، رغم أنها جريدة وطنية تحمل أفكار الحزب الاستقلالية والوحدوية وروح مفدي زكريا المتألقة.

وحاول حزب الشعب تجربة الصحافة مرة أخرى على أرض الجزائر سنة 1939، فكان اضطهاد الصحافة في الجزائر أكثر منه في فرنسا، لأن القوانين، رغم وحدة البلاد الفرنسية في الظاهر، غير واحدة، بالنسبة للجزائريين ولغتهم ودينهم، وكل شيء يتعلق بهذه الأمور فهو استثنائي في القانون الفرنسي. أنشأ الحزب إذن صحيفة جديدة باسم (البرلمان الجزائري)، 3 جوان 1939[1]. وهي جريدة للدفاع عن حقوق الشعب وتحريره، وجاء فيها بالعربية (جريدة وطنية نصف شهرية تدافع عن حقوق الجزائر العربية). وكانت تصدر بالعاصمة، والمراسلات إليها توجه إلى أحمد بوده، أحد أعضاء الحزب الذي كان من مزدوجي اللغة. ولكن ثقافته كانت بسيطة ولا يملك أكثر من الإخلاص والتفاني في حب الوطن[2]. وكان اسم الجريدة يعبر عن فكرة جديدة للحزب، وهي إنشاء برلمان في الجزائر ينتخب عن طريق الاقتراع العام ـ دون تمييز بين الجزائريين والفرنسيين ـ. وهي فكرة نقيضة تولدت بالخصوص بعد مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة

---

(1) كان حزب الشعب عندئذ لا يؤمن بالتمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي، كما طالب بذلك من حضر المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936، فكان الحزب يؤمن بإنشاء برلمان جزائري، ومن ثمة جاء عنوان الجريدة، ولكن الحزب عدل عن هذا الموقف بعد الحرب العالمية الثانية ورشح أعضاءه لعضوية البرلمان الفرنسي وفاز بعضهم بذلك.

(2) نسخة منها (العدد الثاني) موجودة عند السيد محمد قنانش.

1936، التي دعت إلى تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي.

الصحف منذ 1940

لا نريد الآن أن نتحدث مطولاً عن المرحلة الثالثة من تاريخ الصحافة، وهي التي تبدأ بسنة 1940. لقد توقفت كل الصحف الجزائرية (عادت الإصلاح إلى الظهور خلال الحرب، كما ذكرنا، وربما جريدة الأمة لباسعيد عدون، وجرائد: ياالله 1939، والدليل 1940 ـ 1941، والنصر 1943)[1]. ونقصد «بالجزائرية» تلك التي أنشأها جزائريون لخدمة مصالح المسلمين الجزائريين، ولو كانت تلك المصالح في نظرهم في الاندماج والتقارب مع الفرنسيين. أما الصحافة الفرنسية التي أنشأها فرنسيون ولو كانت للدفاع عن بعض مصالح الجزائريين فلا تهمنا الآن. ويدخل في ذلك جرائد الحزب الشيوعي التي أسسها خلال الحرب العالمية الثانية[2].

وبناء على ذلك نختصر هنا ذكر اسماء الصحف إلى 1954 لربط موضوعنا. أصدر حزب أحباب البيان والحرية جريدة (المساواة) بالفرنسية سنة 1944، وتوقفت بسبب انتفاضة ثامن مايو 1945. ثم أنشأ فرحات عباس سنة 1948 جريدة (الجمهورية الجزائرية) التي كانت تعبر عن فكره السياسي الجديد، أي الابتعاد عن المناداة بالاندماج. وبعد ذلك بسنة أنشأ جريدة أسبوعية بالعربية باسم (الوطن) وأسندها إلى السيد عبد الرحمن رحماني. ودامت حوالي سنة، وكلتاهما تعبر عن سياسة حزب البيان الذي كان يتزعمه.

وبالإضافة إلى جرائده الفرنسية الصادرة خلال الحرب، أنشأ الحزب

---

(1) انظر الأرشيف الفرنسي رقم (16) 19 H 15. ويذكر هذا المصدر جريدة أخرى باسم التفاهم أو التفهم.

(2) انظر فقرة الصحف الفرنسية من هذا الفصل.

الشيوعي حوالي 1946 جريدة (الجزائر الجديدة) بالعربية، وكانت نصف شهرية، وقد استمرت فترة.

وبين 1953 ـ 1954 أصدر حزب الشعب/ حركة الانتصار عدة جرائد، منها ما هو تابع للجنة المركزية وما هو تابع للجنة مصالي. نذكر منها بالفرنسية جريدة (العمل الجزائري) و (الأمة الجزائرية) و (الجزائر الحرة). وعشية الثورة صدرت عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل جريدة أو نشرة باسم (الوطني) بالفرنسية ـ الباتريوت ـ، ثم نشرة أخرى باسم (صوت المناضل)[1].

أما بالعربية فقد أصدر الحزب جريدة (صوت الجزائر)، وكانت أسبوعية سياسية، ويشرف عليها مصطفى فروخي (1953)، ثم (صوت الشعب) التي كانت كذلك أسبوعية سياسية 1954. وكانت للحزب صحف بالعربية حرة ومعتدلة تفادياً للاضطهاد البوليسي، مثل جريدة (المغرب العربي) التي أصدرها محمد السعيد الزاهري حوالي سنة 1948[2]، وقد اختفت ثم عادت قبيل اغتيال الزاهري سنة 1956. وكذلك جريدة (المنار) التي رأسها محمود بوزوزو سنة 1951، وكانت أسبوعية، وكان كتابها من مختلف الاتجاهات، لكن أبرزهم هم أنصار حزب الشعب.

لم يصدر عن جمعية العلماء سوى صحيفتين بين 1947 ـ 1956. البصائر سنة 1947 برئاسة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي وكان اسمه الرسمي فيها هو طالب بشير. وعلى إثر الثورة وانقطاع الشيخ في المشرق رأسها أحمد توفيق المدني. ثم جريدة (الشاب المسلم) بالفرنسية، وكانت موجهة لأنصار الإصلاح المتعلمين بالفرنسية وكذلك للرأي العام الفرنسي.

---

(1) ميشيل كلارك (الجزائر في فوضى)، 1961، ط. 2، ص 89، 114.

(2) قيل إن الحزب كان يسندها بطريقة غير مباشرة، ويبدو أنها مالت، عند وقوع الخلاف داخل الحزب، إلى صف مصالي. وقد ذهب الزاهري ضحية هذا الخلاف.

وهناك جريدة ثالثة موالية للجمعية صدرت سنة 1949 باسم (الشعلة)، وقد رأسها أحمد رضا حوحو، وتولى امتيازها الصادق حماني، ودامت نحو عامين. وكانت تهاجم الطرقية والاستعمار وأنصار الإدارة الفرنسية. كما هاجمت البدع والجمود في السياسة الداخلية. من كتابها أيضاً الشيوخ أحمد حماني، وأحمد بو شمال، وموسى الأحمدي وعبد الرحمن شيبان، وكانت تنشر الشعر الفصيح والملحون.

ونشطت صحافة الاتجاه الطرقي الصوفي والديني أيضاً. فقد استمرت (الرشاد) سابقة الذكر، وظهرت (الذكرى) في تلمسان معبرة عن اتجاه الزاوية العليوية ومناوئة للبصائر، وكان يحررها علي البوديلمي. أما مديرها فكان يدعى أفندي عبد العزيز (؟) ثم (المرشد) التي كانت تصدر في مستغانم[1] ولعلها من جرائد الطريقة العليوية أيضاً.

وهناك صحف دينية أخرى معظمها كان قصير الأمد مثل جرائد شباب الموحدين الواقعة تحت تأثير أبي بكر جابر، ومنها جريدة (الداعي) 1950، و (اللواء) 1952، أو جرائد دينية أدبية، مثل (القبس) التي ظهرت بعد تعطيل اللواء، وكان مديرها أبو القاسم ديقير، ورئيس تحريرها الشاعر محمد الهادي السنوسي 1952[2]. وكذلك الجرائد الآتية: عصا موسى، والدعوة، والمعيار (وهو اسم جديد). وذكرت بعض المصادر أن حمزة بو بكر (من أولاد سيدي الشيخ) أصدر جريدة (مجلة ؟) ثقافية بعنوان (السلام) ودامت من سبتمبر 1946 إلى 1948 حين غيرت عنوانها إلى (سلام إفريقيا). وتوقفت في مايو 1950، ولم يذكر المصدر لغة الجريدة ولا اتجاهها[3].

---

(1) انظر أوراق علي أمقران السحنوني، وعلي مرحوم، مرجع سابق، ووثائق شمال افريقية، مرجع سابق، وابن بكار الهاشمي (مجموع النسب)، ص 175. وعن علي البوديلمي انظر فصل الطرق الصوفية.

(2) رسالة الباحث أحمد مريوش عن العقبي.

(3) أليف هوقاي A. Heggoy (القاموس التاريخي للجزائر) ـ بالإنكليزية، 1979 (؟) ص 67.

المجلات العربية

أما المجلات التي ظهرت باللغة العربية فقد كانت قليلة. ولا نريد أن نطيل الحديث عن اختصاصها ما دامت قليلة. ولعل السبب في قلة المجلات عدم توفر المادة والإطار معاً. كما أن القادرين على العمل الصحفي كانوا حريصين على إنشاء الجرائد لأنها في نظرهم أسرع إلى توصيل أفكارهم. حتى (الشهاب) التي تعتبر أول مجلة بالعربية[1] قد بدأت حياتها كجريدة سنة 1925. وقد استطاع الشيخ ابن باديس أن يديرها باتقان وحكمة حتى صدر منها حوالي اثني عشر مجلداً قبل أن تتوقف سنة 1939. وجمعت الشهاب في مادتها بين الدين والأدب والقصص التاريخي والديني وأخبار المغرب العربي والعالم الإسلامي، وكانت مبوبة ومتنوعة المادة وكانت مجلة حية غير متزمتة، وتدعو إلى النهضة الوطنية والإصلاح الاجتماعي. وكانت كفاءة الشيخ ابن باديس في تفسير القرآن الكريم والحديث الشريف واختيار القصص وسهولة الأسلوب قد أسهمت جميعها في أن تكون الشهاب مدرسة للأدب الرفيع والأخلاق الفاضلة والوطنية الصادقة والدين الصحيح.

وقد عاصرتها مجلة صغيرة كان يصدرها طلاب الجزائر في المدارس الحكومية الشرعية الثلاث وفي الجامعة، وهي مجلة (التلميذ) وكانت في شكل مجلة مزدوجة اللغة، وتحتوي على موضوعات تصف حياة الطلبة وآمالهم، ولكنها كانت تقتطف من مجلات المشرق العربي، وأخبار الحياة العربية والإسلامية، وتهتم بحياة الأدب والشعر والطرائف والتراث. ولا ندري الآن كم دامت.

---

(1) لم نتحدث هنا عن مجلة (الاحياء) الصغيرة والتي ظهرت سنة 1906 لأننا اعتبرناها مجلة فرنسية رغم أنها بالعربية. وذكر أحمد توفيق المدني أن عمر بن قدور قد أعاد جريدة الفاروق بعد الحرب العالمية الأولى في شكل مجلة، ويؤكد ذلك صالح خرفي. ولكنهما اختلفا في التاريخ، فخرفي يذكر سنة 1920 والمدني يذكر 1924. ونحن لم نطلع على الفاروق ـ المجلة.

وحوالي 1919 أصدر طلبة المغرب العربي بالجزائر (كانت جمعيتهم تدعى ودادية طلبة شمال أفريقية المسلمين بالجزائر) حولية ظلت تصدر كل سنة باسم (أنوير/ الحولية Annuaire). وفي 1928 صدر العدد العاشر من هذه الحولية وهو العدد الذي علق عليه ف. بروديل في المجلة الإفريقية ونبه زملاءه الأساتذة الفرنسيين إلى ضرورة الإطلاع على ما يكتبه طلبتهم المسلمون في الحولية، لأنه وجد فيها تفكيراً غير منسجم مع ما يأخذه التلاميذ منهم وما تتوقعه فرنسا من أبناء البلاد عشية مرور قرن على احتلال الجزائر[1].

ويمكن أن نتحدث أيضاً عن نشرات جمعية طلبة شمال افريقية المسلمين التي كان مقرها فرنسا، فقد كانت هذه الجمعية تنتقل كل عام، ابتداء من 1931، إلى إحدى مدن المغرب العربي، وتعقد فيها اجتماعها السنوي، ثم تصدر (نشرة) في شكل مجلة تضم وقائع الاجتماع وبعض الآراء والاقتراحات والقصائد الخ. وقد صدر من هذه النشرة عدة أعداد، ولكنها لم تكن خاصة بالجزائر ولا بأي قطر بعينه، وهي الآن مرجع هام للحركة الفكرية في ذلك العهد.

ومن ذلك ما أصدره طلاب الجزائر في تونس سنة 1937 باسم (الثمرة الأولى). وهي نشرة تمثل حصيلة نشاط الطلبة، وكلماتهم التي يلقونها بالمناسبة ومقالات المتعاطفين معهم ومع الجزائر. لقد صدرت (الثمرة الأولى) عن جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين التي كان رئيسها عندئذ الشاذلي المكي. وجمعت، بالإضافة إلى مقالات الطلبة أنفسهم، مقالات من ابن باديس، وأبي يعلى الزواوي والأخضر السائحي ورحومة علي، وكذلك محمد المختار بن محمود ومحمد الصادق بسيس من تونس[2]. وفي سنة

---

(1) عدد ديسمبر، 1927 ـ 1928. وقد صدرت بالجزائر عن الجمعية الجزائرية للطبع والنشر. انظر المجلة الافريقية 1930، ص 428. والظاهر أن ف. بردويل F.Braudel هو نفسه صاحب كتاب (البحر الأبيض المتوسط) الشهير.

(2) البصائر، 30 أبريل، و 24 ديسمبر 1937.

1948 صدرت(الثمرة الثانية) في تونس أيضاً فكانت كسابقتها مليئة بالخواطر والموضوعات الأدبية والاجتماعية التي تعكس حياة الطالب الجزائري المسؤول والمتطلع إلى بناء وطنه.

ولا ندري كم صدر من مجلة (الفضيلة) التي ظهرت حوالي 1935 وكان قد أنشأها السيد موسى خداوي في تلمسان؟. كما لم يظهر من مجلة (العبقرية) الشهرية سوى ثلاثة أو أربعة أعداد. وكان قد أصدرها في تلمسان عبد الوهاب بن منصور سنة 1948. وهي مجلة جامعة ولكن يغلب عليها الأدب والتاريخ والثقافة العامة.

ومثلها كانت مجلة (أفريقية الشمالية) الشهرية التي أنشأها في العاصمة إسماعيل العربي في نفس السنة (1948). وكانت على صغر حجمها قد اهتمت بالتربية والتاريخ والترجمة عن اللغة الفرنسية وغيرها. ولو طال عمرها واستقر صاحبها لكانت طالعة جيدة في عالم المجلات العربية في الجزائر. غير أنها لم تعمر إلا حوالي ثلاثة أعداد.

والمجلة الأخرى التي طال عمرها نسبياً هي (صوت المسجد) التي كان يشرف على تحريرها الشيخ محمد العاصمي، وكان العاصمي في نفس الوقت هو رئيس (الجمعية الودادية لرجال الديانة الإسلامية في القطر الجزائري). فقد ظهرت أيضاً سنة 1948 بالعاصمة واستمرت إلى فاتح 1951. وكانت مجلة شهرية أدبية ودينية واجتماعية، وكانت رسالتها جمع كلمة رجال الدين الإسلامي حول الإدارة الفرنسية، ولذلك كانت تصطدم بحركة جمعية العلماء. وقد تولى الشيخ العاصمي نفسه الفتوى والإمامة من قبل الإدارة المذكورة[1]. وجاء في شعارها الرسمي أنها (لسان حال رجال الديانة

---

(1) عن (الفضيلة) و (العبقرية) و (أفريقية الشمالية) و (صوت المسجد) انظر أيضاً علي مرحوم، (الثقافة)، مرجع سابق، عدد 42. وقد اطلعنا على أعداد من هذه المجلات، عدا (الفضيلة). انظر أيضاً رسالة الباحث أحمد مريوش، وقد جاء فيها أن مجلة (صوت المسجد) قد صدر منها 21 عدداً، وتوقفت للعجز المالي، وهو تبرير غير مسلم به.

الإسلامية في القطر الجزائري)، والمقصود بهم مَنْ أسميناهم برجال السلك الديني والقضائي، وربما يضاف إليهم رجال الزوايا، وقالت أيضاً إنها مجلة «شهرية دينية علمية أدبية اجتماعية تاريخية أخلاقية»، وتتحلى صفحتها الأولى بالآيات القرآنية والأحاديث الدالة على العبادات في المسجد.

واطلعنا أيضاً على نسخة من مجلة باسم (الحياة)، يبدو أنها كانت تصدر عن الكشافة الإسلامية. والعدد الذي اطلعنا عليه فيه تقرير عن نشاط الكشافة الإسلامية إلى الحاكم العام، تاريخه 1950، وفيه أيضاً نشيد لمحمد العيد آل خليفة ونشيد آخر لمحمد الصالح رمضان[1].

* * *

ثلاثة من أعيان الصحافة العربية الإسلامية في الجزائر، وهم عمر بن قدور وعمر راسم وأبو اليقظان. وهناك آخرون طبعاً وعلى رأسهم ابن باديس، ولكن المذكورين ناضلوا في الميدان الصحفي بوسائلهم إلى أن حفروا اسمهم على تمثال الخلود. ومثل كل مجموعة من الأفراد فهم ليسوا سواء في القيمة، مع ذلك. وقد سبقنا عدد من الباحثين في ترجمة الثلاثة المذكورين، ولذلك سيكون نصيبنا هو إبراز بعض الخصائص والمواقف لكل منهم فقط، مع إضافة ما تمكنا من الإطلاع عليه دون غيرنا أو استنتاج جاء نتيجة ظروف درسناها بالمقارنة والاستنباط[2].

1 ـ عمر بن قدور: ولد بالعاصمة حوالي 1886 أثناء مرحلة جدباء من حياة الجزائر، وهي تمثل حكم لويس تيرمان المحابي للمستوطنين والظالم للجزائريين. ولا ندري ما عمل أسرة ابن قدور وما وضعها الاقتصادي

(1) عن مجلة (هنا الجزائر) أنظر سابقاً ـ المجلات الفرنسية ـ.

(2) درس كل من الأساتذة: صالح خرفي، ومحمد ناصر، حياة عمر بن قدور وعمر راسم. وتوسع محمد ناصر في حياة أبي اليقظان. كما تناول محمد الصالح الجابري (تونس)، وعلي العريبي (تونس)، وزهير ايحدادن (الجزائر) حياة هؤلاء أو بعضهم. وكذلك أحمد توفيق المدني، سواء في كتاب الجزائر أو في حياة كفاح.

والعلمي، بل وما أصلها. لأن اسم (عمر بن قدور) لا يدل على أصل الأسرة. وبدأ عمر يتردد على المدرسة القرآنية (الكتاب) مثل معظم أبناء الجزائر منذ سن الخامسة أو السادسة. وكانت العاصمة عندئذ مدينة أوروبية، أما العرب فيعيشون في القصبة وما حولها، حي قديم وحي جديد، وأناس قدماء وأناس جدد، هكذا الصورة التي أنشأها الاستعمار في أذهان وأنظار الجزائريين. ولكي يتخلص العربي المسلم من عالمه القديم كان عليه أن يذهب إلى العالم الأوروبي الجديد وأن ينسلخ من محيطه وعائلته لكي يرقى إلى مستوى المستعمر، وإلا فهو باق على جموده وقدمه. وكان الحديث يدور عندئذ عن تغيير في السياسة الفرنسية بعد زيارة لجنة التحقيق الرسمية سنة 1892، تغيير في سياسة التعليم نحو الجزائريين، وتغيير في النظرة إلى المستعمرة (الجزائر) وطريقة حكمها.

ويبدو أن ابن قدور قد دخل المدرسة الشرعية الفرنسية بعد الكتاب في أول هذا القرن. وقد حصل عندئذ تعديل في برامج هذه المدرسة حوالي 1895، أي عندما كان عمره حوالي تسع سنوات. فقد أصبح التعليم فيها مزدوج اللغة ومتجهاً نحو تكوين فئة مُلِمَّة بالتراث العربي الإسلامي، وبالثقافة الفرنسية معاً، إذ من هذه المدرسة كان يتخرج القضاة والأيمة والمعلمون والصحفيون بالعربية، ولا ندري كم بقي ابن قدور في المدرسة التي أصبحت تدعى الثعالبية فيما بعد، ولكن يبدو من الأكيد أنه قرأ فيها على الشيخ عبد القادر المجاوي بعد نقله من قسنطينة، وعلى الشيخ عبد الحليم بن سماية الذي سيكتب عن مواقفه ضد فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين. ولا ندري متى درس عمر في جامع الزيتونة بتونس ولا متى توجه إلى مصر للدراسة والمشاركة في صحافتها. غير أننا نعلم أنه كتب في جريدة (اللواء) المصرية، وهي جريدة الحزب الوطني، منذ كان عمره حوالي عشرين سنة. كما أخذ يتعامل مبكراً مع جريدة (الحاضرة) التونسية و (الحضارة) العثمانية التي تصدر في أسطانبول. ويذهب بعض الباحثين إلى أنه قد رجع إلى الجزائر سنة 1908، تاريخ الانقلاب العثماني فكم غاب

عنها؟ ربما ثلاث أو أربع سنوات. ومهما كان الأمر فقد وجد الجزائر تتغير وتدخل عهد النهضة الصحفية والثقافية الذي وصفناه في غير هذا المكان، على يد الحاكم العام شارل جونار.

وتشهد آثاره التي ظهرت منذ 1909 (عمره حوالي 23 سنة)[1] أن نضجه كان مبكراً وأن موهبته كانت استثنائية، وأنه كان من القلائل الذين رجعوا إلى الجزائر برؤية واضحة عن حالة العالم العربي والإسلامي. وكانت ميوله قومية إسلامية كما يدل موشحه الذي نشره في جريدة (الحاضرة) سنة 1909 والذي عارض به موشح ابن سهل، وتساءل فيه (هل أباد اليأس جيش الأمل؟) وفي نظره أن اليأس لم يقع، لأن الحضارة الإسلامية ما تزال بخير إذا استيقظ أهلها وعلماؤها وعرفوا مكانتهم في التاريخ.

ولم يكد يحل بالجزائر حتى وقعت أحداث خطيرة فيها وفي المغرب العربي والعالم الإسلامي. كان التوتر الذي أحدثه الحديث عن فرض التجنيد الإجباري، وكان ابن قدور مؤمناً بالجامعة الإسلامية والروح الوطنية فلم يرضه ذلك وكتب ضده لأن هذا التشريع لو حصل لكان على المسلم الجزائري أن يحارب المسلمين المضادين لفرنسا. كما قامت فرنسا بإبعاد واضطهاد زعماء تونس منذ 1908، وشردت عدداً منهم. وقد انتصر لهم ابن قدور، رغم معارضته لبعض أفكارهم المستغربة (مثل علي باش حانبة). وكانت فرنسا تحضر لاحتلال المغرب الأقصى الذي وقع فعلاً سنة 1912 وقد وقف ابن قدور ضد ذلك، كما وقف ضد الغزو الإيطالي لليبيا سنة 1911. ومن الأحداث التي هزت أركان العالم الإسلامي عندئذ الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني.

ولذلك أخذ ابن قدور يبحث في البدائل ويصف الهجمة الاستعمارية على العالم الإسلامي. فانتصر أولاً للوطنية باعتبارها وسيلة لجمع شمل أي شعب لمواجهة الأخطار الخارجية، لأن الوطنية في نظره هي «القوة الفعالة

---

(1) إذا تأكدنا من أن ميلاده كان سنة 1886.

في ترقية الأمم» وبها الأمم تبقى خالدة «لن تبيد أبداً»[1]. كما دعا إلى الوحدة الإسلامية لأنها طريق الخلاص والقوة. وكذلك دعا إلى النهوض والإصلاح. أما الوسائل إلى ذلك فهي التعارف والتعاون وإنشاء الجمعيات والأحزاب. ولم يدْعُ ابن قدور صراحة إلى الأحزاب عندئذ لأنها فكرة ما تزال غير واردة، ولكنه من الأوائل الذين دعوا إلى الجمعيات والتضامن. ففي سنة 1914 دعا إلى تأسيس (جماعة التعارف الإسلامي) بين مفكري المسلمين في الجزائر وتونس والمغرب الأقصى. ولعله كان أول المبادرين إلى هذه الدعوة بين الأقطار الثلاثة. وكان يريد ربط هذه الجماعة أو الجمعية بمثيلاتها في المشرق الإسلامي. وقد نشر هذه الدعوة في جريدته (الفاروق) 22 يوليو، 1914، وظل يكررها فيها حتى بعد أن توقفت الجريدة ثم أعادها سنة 1920[2].

برز عمر بن قدور في الميدان الصحفي في تونس ومصر وأسطانبول، أما في الجزائر فقد بدأ نشاطه بتولي القسم العربي من جريدة (الأخبار) الاستعمارية، إذ لم يكن في استطاعته عندئذ (1903) إنشاء جريدة باسمه، مادياً على الأقل. ثم ما لبث أن تمرس وعرف الجو من حوله فأسس سنة 1913 جريدة (الفاروق) ويبدو أنه كان داعية للتجمعات لأن العمل الفردي محكوم عليه بالفشل، ولذلك دعا أيضاً إلى تكوين (جامعة الصحافة الإسلامية) منذ 1911. وقد عاشت الفاروق إلى 1915 حين اضطرت إلى التوقف تحت قوانين الحرب. والمعروف أن الدولة العثمانية دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا، وكان ابن قدور مع الدولة العثمانية وضد التجنيد الإجباري للجزائريين، ولذلك قادته السلطات الفرنسية راجلاً من العاصمة إلى الأغواط ثم إلى عين ماضي حيث بقي منفياً إلى نهاية الحرب. وبعد

(1) من مقالة له نشرها في جريدة (التقدم) التونسية، بعنوان (التقدم بقوة الوطنية) نقل ذلك محمد الصالح الجابري «من تاريخ التواصل...» في مجلة (الحياة الثقافية) تونس، عدد خاص 32 (1984)، ص 21.

(2) صالح خرفي «عمر بن قدور» في مجلة (الحياة الثقافية)، مرجع سابق، ص 41.

الحرب رجع إلى العاصمة سنة 1919، وحاول إعادة الفاروق في شكل مجلة، ولعله غلب على أمره مادياً، فأوقفها وانضم إلى هيئة تحرير جريدة (الصديق) التي كان يحررها محمد بن بكير والمولود الزريبي.

تعاون عمر بن قدور مع الصحف التونسية قبل إنشاء الفاروق، كما تعاون معه الصحفيون والكتاب التونسيون بعد إنشائها. كتب كما قلنا في جريدة التقدم التونسية، وجريدة الحاضرة التي كان يديرها علي بوشوشة وكانت تهتم بشؤون الجزائر. أما الذين تعاونوا معه من تونس فعددهم كثير، نذكر منهم معتمده هناك السيد الطيب بن عيسى، وأحمد توفيق المدني، وحسين الجزيري، وصالح السويسي، وإبراهيم بن شعبان، وصالح النجار. ويلمح علال الفاسي إلى أن اعتقال المدني والجزيري في تونس وعمر بن قدور في الجزائر كان متزامناً تقريباً، وأن ذلك يرجع في نظره إلى ما وجدته السلطات الفرنسية من مراسلات بينهم عند تفتيش منازلهم. وعد علال الفاسي عمر بن قدور من «المصلحين السلفيين في الجزائر»[1]. ولكن بعضهم يذهب إلى أن ابن قدور قد غيرته ظروف الاعتقال منذ 1915، فهل ذلك صحيح؟.

يقول صالح خرفي إن ابن قدور قد نفي إلى عين ماضي، وتساءل، بغموض، ما إذا كان معتقله في مقر الطريقة التجانية قد تكفل بترويضه حيث «تروض النفوس الأبية» التي استعصت على الاستعمار[2]. ويذهب آخرون إلى أن ابن قدور قد تحول إلى التصوف، ودخل في الطريقة التجانية وألف تأليفاً حول هذا الموضوع سماه (الإبداء والإعادة في مسلك طريق السعادة)[3] دافع فيه عن الطريقة المذكورة التي دخلها على يد المقدم محمد بن التواتي

---

(1) علال الفاسي (الحركات الاستقلالية)، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 1948، ص 48.

(2) خرفي، مجلة الحياة الثقافية (تونس)، مرجع سابق، ص 41.

(3) عبد الباقي مفتاح (أضواء) مخطوط. وقد طبع كتاب (الإبداء والإعادة) في الجزائر سنة 1344.

الأغواطي. وقد مرّ بنا أن معظم شيوخ الجزائر كانوا ينخرطون في الطرق الصوفية لحماية أنفسهم، لأن من لا شيخ له لا حماية له من سوط الإرهاب الاستعماري. ولم يكن انضمام بعضهم لها عن عقيدة راسخة فيها وإنما عن تقية. والله هو علام الغيوب!.

توفي عمر بن قدور مبكراً ـ عن 44 أو 46 سنة فقط[1]. وكان ذلك في وقت وجدت الجزائر فيه نفسها على يد الأمير خالد وابن باديس وأنصارهما. وكان يمكن لابن قدور أن يلعب دوره ضمن المدرسة الإصلاحية التي دعا إليها من قبل، وأن يؤلف الجماعة التي كان يحلم بها ـ جماعة التعاون الإسلامي على مستوى مفكري المغرب العربي ـ ولكن شيئاً ما أصاب الرجل. هل هو خيبة الأمال؟ هل خضع لترويض خاص، على حد تعبير صالح خرفي؟ أو هل هناك عوامل أخرى جعلته يخمد بعد نشاط ويعود إلى الحرم الذي عاد إليه محمد العيد أيضاً بعد عقدين؟ إن وراء مصير كل واحد قدراً يسيره. ويبدو أن مصير عمر بن قدور في الإصلاح والاهتمام بالنهضة ورفض الصهيونية والاستعمار قد توقف سنة 1915 ليبدأ مصير آخر، وهو ليس بدعاً في ذلك. ولنعتبر بمصير الأمير خالد نفسه والطيب العقبي ومصالي الحاج... والعبرة بما كان يتلجلج في الصدور وليس بما تبوح به الألسنة والأقلام.

ونريد أن نضيف هامشاً لحياة عمر بن قدور لم نر أحداً قد أشار إليه، وهو أنه، حسب أحمد الأكحل، المعاصر له وزميله في الدراسة ربما كان قد تولى مدرسة (الشبيبة الإسلامية) بالعاصمة، التي تأسست في أول العشرينات، كما عرفنا. وهي مدرسة كونها المحسنون ورضيت عنها الإدارة الفرنسية واعترفت بها وكانت مهمتها هي تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي للأطفال الجزائريين. والغريب أن الذي تولاها بعده هو الشاعر محمد العيد المنتمي أيضاً للطريقة التجانية. فهل كانت هذه المدرسة توليفة فرنسية ـ

(1) توفي سنة 1930 عند محمد الصالح الجابري، و 1932 عند صالح خرفي. مجلة (الحياة الثقافية)، مرجع سابق، ص 16.

تجانية طالما دعا إليها لويس رين وأضرابه من خبراء التصوف والدين في الجزائر لكبح جماح التعلق بالمشرق والحركات الإسلامية هناك، ولكبح جماح التعلق بالتيار الإصلاحي والسلفية في وقت ابن قدور ومحمد العيد؟ إن هذا مجرد تساؤل وليس لنا منه إلا الاستنتاج من التَشابكات التاريخية والسياسية والدينية للوجود الاستعماري في الجزائر. ومهما كان الأمر فإن أحمد الأكحل يذهب إلى أن عمر بن قدور قد استقال من مدرسة الشبيبة الإسلامية «وأسس مدرسة قرآنية ذات نظام عصري»، وأن مدير المدرسة هو السيد مصطفى حافظ[1]. والغريب أن أحمد توفيق المدني الذي كتب (كتاب الجزائر) في هذه السنوات (1929 ـ 1930) لم يتحدث عن حياة عمر بن قدور بعد الحرب سوى بعبارة موجزة عن إعلادته الفاروق الجديدة وعمله في جريدة الصديق وإبعاده إلى الأغواط خلال الحرب[2].

يكفي عمر بن قدور أنه عرّف بالقضية الجزائرية في الصحافة العربية والإسلامية، وأنه وقف ضد الاضطهاد الاستعماري أثناء فورانه، وكتب عن قضايا المغرب العربي والعالم الإسلامي برؤية نهضة شاملة، ودعا إلى الوحدة الإسلامية، والفكرة القومية، والتضامن الوطني في وقت مبكر كان فيه جيله ما يزال جاهلاً بها أو داعياً إلى الاندماج مع المحتل. ثم أسس ابن قدور جريدة كانت رائدة في بابها. وقد استحق على أفكاره الوطنية ومواقفه المتحدية الاعتقال والإبعاد وإيقاف جريدته. وظلت روحه الصحفية مشتعلة حتى بعد رجوعه من المنفى، ولعله عاش حالة نفسية مثبطة أقوى مما كان يحتمل أو وجد عراقيل لم يستطع تجاوزها.

2 ـ عمر راسم: حياة عمر راسم انفرد بها (تقويم الأخلاق) لمحمد العابد الجلالي، الذي ظهر سنة 1927. ويبدو أن الجلالي كان يعرف عمر راسم شخصياً، ولذلك كتب عنه عن كثب ومعرفة دقيقة، سيما عن صحافته،

---

(1) الشهاب الأسبوعية، عدد 29 نوفمبر 1928، ص 11 ـ 12. التوقيع هو (أ. الأكحل). وقد قرأناه أحمد الأكحل.

(2) أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر)، مرجع سابق، ص 345.

وتنقلاته، وسجنه وآرائه. ولكن هناك ثغرتان في ترجمة الجلالي لعمر راسم، الأولى أنها ترجمة مبكرة لحياته تقع في منتصف عمره تقريباً، ولذلك فهي لا تغطي الجزء الثاني من هذا العمر. والثغرة الثانية أن هناك جوانب خفية لا يمكن للمعاصر أن يطلع عليها في حياة كل إنسان تقريباً، وذلك هو ما تتكفل به الوثائق والتجارب الأخرى والتي لا تظهر عادة إلا بعد وفاة الشخص وانقضاء فترة من الزمن.

والواقع أن الذين ترجموا لعمر راسم بعد ذلك، مثل محمد ناصر ومحمد علي دبوز وأحمد توفيق المدني، لم يضيفوا جديداً عما قدمه عنه زميله الجلالي منذ 1927. فما يزال النصف الثاني من حياته غير معروف إلا ما أضافه عنه الشيخ المدني في المذكرات (حياة كفاح)، وهي إضافة تلحق راسم بعمر بن قدور والأمير خالد وغيرهما من الرجال الذين كانت بدايتهم ونهايتهم مختلفتين. كذلك ما يزال الجانب الوثائقي لحياته غير معروف. ولا شَكَّ أن لدى مصالح الأمن الفرنسي معلومات غزيرة عنه سما وقد عاش فترة حربين عالميتين، وكان شخصاً مرموقاً خلال ذلك.

وهناك تشابه أيضاً في حياة عمر راسم وحياة عمر بن قدور. كلاهما من العاصمة وإن كان ميلاد راسم أبكر بسنتين على ميلاد زميله (ولد عمر راسم سنة 1883 أو 1884)[1]، وهو أصيل بجاية حسب النسبة الملصقة باسمه، وحسيب صنهاجة لأنه كان يوقع اسمه أبو منصور الصنهاجي أحياناً،[2] ويختلف عن عمر بن قدور في أننا نعرف أيضاً نسبة عائلته ونعرف أنه هو عمر راسم بن علي بن سعيد بن محمد. ومنذ وقت مبكر أدخله والده الكتاب

(1) يذكر الجلالي التاريخ الهجري، وهو 1302.

(2) يذهب محمد شريفي إلى أن أصول عائلة راسم تركية. وأن اسم (راسم) موجود في تراجم الخطاطين الأتراك، كما ذهب إلى أن والده، علي راسم المتوفى سنة 1917 بالجزائر كان من كبار الرسامين والخطاطين. انظر محمد شريفي (اللوحات الخطية في الفن العربي)، أطروحة دكتوراه، معهد التاريخ، جامعة الجزائر. وإذا كان اسم (راسم) له ما يبرره في التراجم التركية فإن كلمة (الصنهاجي) ماتزال في حاجة إلى دليل.

لحفظ القرآن الكريم، فحفظه وهو ابن سبع سنوات على ما قيل، ويبدو أن والده كان مسموع الكلمة إذ استطاع أن يجد لابنه وظيفة «حزاب»، وهو ابن اثني عشر سنة، وهي وظيفة لم يبق منها الكثير في نهاية القرن الماضي بعد أن انحصرت الوظائف الدينية في عدد من العائلات وهدمت أغلب المساجد أو عطلت. كان راسم إذن حزاباً في جامع سفير، وفي هذا الجامع تلقى أيضاً درساً في النحو على الشيخ محمد بن مصطفى خوجة الذي امتدحه عمر راسم واعتبره شاعر العصر والخبير بأحوال المشرق[1]. وقد دخل عمر راسم مدرسة الجزائر الشرعية الفرنسية (الثعالبية فيما بعد)، ولكنه لم يقض فيها سوى سنة واحدة. ثم أخرج منها في ظروف غامضة.

ذلك كل ما تلقاه عمر راسم من ثقافة رسمية: القرآن الكريم، ودرس في النحو، وسنة في مدرسة تُعلّم مبادىء العلوم العربية والإسلامية وبعض اللغة الفرنسية. ولكنه كان طموحاً موهوباً فعزم على تثقيف نفسه، سيما وقد ذاق حلاوة العلوم والآداب والتاريخ والأخبار، وعاصر بداية الصحافة وانتشار مدرسة التجديد الإسلامي وحركة الجامعة الإسلامية. وكان قد تجاوز العشرين عندما زار الشيخ محمد عبده الجزائر سنة 1903. كما عاش الأحداث التي جرت بين اليهود والفرنسيين أواخر القرن عندما كان ماكس ريجس شيخاً لبلدية العاصمة. ولعل ذلك هو ما لفت نظره إلى وضع اليهود في الجزائر الذين جنسهم الوزير اليهودي كريميو سنة 1870. وقد كتب عمر راسم مبكراً عن الخطر الصهيوني في العالم العربي، وكان مطلعاً على ما تنشره الصحف الفرنسية حول الموضوع. وكان من الطبيعي أن يعارض عمر راسم فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين، وأن يقف في ذلك، مثل زميله عمر بن قدور، ضد الفئة الإندماجية التي قبلت بالتجنيد بشرط كسب الحقوق السياسية غير ناظرين إلى مسألة الدين والرابطة الإسلامية والعلاقة مع الخلافة.

وكان اهتمامه بالحياة السياسية والثقافية هو الذي دفعه إلى أن يجرب

(1) انظرال ترجمة محمد بن مصطفى خوجة المعروف بالكمال في فصل السلك الديني والقضائي.

الصحافة لأنها وسيلة لنشر الأفكار وتعليم الشعب. بدأ في الكتابة بالجرائد التونسية، مثل (التقدم) و (مرشد الأمة) و (المرشد). واعتبره محمد الصالح الجابري أول الكتّاب الجزائريين الذين شاركوا في تحرير الصحف التونسية في أوائل هذا القرن. وترجع مقالته التي بعث بها إلى جريدة التقدم إلى سنة 1907، وهي في الواقع ليست مقالة وإنما كانت رسالة مفتوحة إلى رئيس الحكومة الفرنسية وإلى الحاكم العام بالجزائر[1]. وواصل راسم نشره في جريدة التقدم حيث هاجم سنة 1908 منح النياشين إلى الجزائريين من يد السلطات الفرنسية مقابل الخدمات والولاء على حساب الشعب والمصلحة الوطنية، كما هاجم مساوىء الحضارة الغربية، وانتقد الفئة المندمجة لأنهم «ولوا وجوههم شطر المتسلط علينا». واتبعوا سياسة الفرنسيين المتغلبين على الوطن[2]. ولعل عمر راسم قد نشر في (المرشد) وغيره بتونس قبل 1907 أيضاً.

ومنذ 1908 أنشأ عمر راسم صحيفة باسمه، وهي (الجزائر)، وقد وصفتها مجلة العالم الإسلامي بأنها جريدة بالعربية علمية أدبية وتربوية. وقالت إن «جماعة» قامت بإنشائها لتثقيف وتهذيب الجزائريين، وإنها جريدة دينية بالدرجة الأولى. ومن جهة أخرى قالت إن (الجزائر) تختار من الأخبار كل ما يهم المسلمين الجزائريين أو الذين يزورون الجزائر منهم. وكان الحديث عنها نوعاً من الإعلان. لأن الجريدة طلبت من كل ذوي النوايا الحسنة بالمجلات، الإعلان عنها والتبادل معها والتعريف بها[3]. ورغم ذلك

---

(1) نشرها في عدد 26 ديسمبر 1907 من التقدم التونسية. انظر الجابري مجلة (الحياة الثقافية)، تونس، مرجع سابق، ص 21.

(2) نشرها في عدد 27 فبراير 1908 في نفس الجريدة (التقدم). انظر الجابري، مجلة (الحياة الثقافية)، مرجع سابق، ص 17.

(3) كان ذلك على إثر تلقي مجلة العالم الإسلامي للعدد التجريبي من (الجزائر). وكانت (الجزائر) تصدر أول و 15 من كل شهر. والمراسلات معها باسم عمر راسم، ومقرها شارع موقادور رقم 2 بالعاصمة، وثمن الاشتراك فيها بفرنسا والمغرب العربي 7 فرنكات. انظر (مجلة العالم الإسلامي)، اكتوبر 1908، ص 341.

فإن (الجزائر) لم تعش إلا ثلاثة أو أربعة أعداد، ويرجع اختفاؤها إلى أسباب مالية حسب الجلالي والمدني.

ولماذا ذهب عمر راسم إلى مصر سنة 1912؟ إنّ هذا التاريخ ملفت للنظر، ذلك أن قانون فرض التجنيد الإجباري قد صدر فيه، وكانت السلطات قد منعت الهجرة إلى المشرق بالقوة على الجزائريين الساخطين، وكان لوسياني، مدير الشؤون الأهلية، قد ذهب أيضاً إلى مصر وسورية وتونس، ربما في تاريخ قبل هذا، كما كان يرسل هنا وهناك من يكتب له التقارير عن أوضاع معينة كالمدارس والمحاكم والمرأة. ومهما كان الأمر، فإن «التأويلات» قد أعقبت مهمة عمر راسم في مصر. ولا أحد يستطيع أن يمنع الخيال من أن يحلق. فالبعض قال إن رحلته كانت لغرض سياسي حكومي، وقال آخرون إنها كانت لطلب العلم والاطلاع[1]. ويرى محمد العابد الجلالي أن عمر راسم قد ذهب إلى مصر للتعرف على أحوال المسلمين لأنه بطبعه كان يهتم بذلك. ولكن من أدراه؟ على أننا لا نعرف كم دامت هذه الزيارة لمصر، وهل تواصلت إلى غيرها أيضاً. ولا نعرف أن عمر راسم كتب شيئاً عن رحلته المشرقية.

كما يذهب الجلالي إلى أن عمر راسم قد تعاون مع عمر بن قدور على إصدار (الفاروق) سنة 1913. ثم قرر أن يصدر جريدة خاصة به سماها (ذو الفقار) أوائل 1914. ولو تضافرت جهودهما لكان أفضل للبلاد. ولم يصدر من (ذو الفقار) سوى أربعة أعداد، وقد أجاب أصدقاءه الذين نصحوه بالتخفيف من حدة لهجته بأنه اتقى الشر بجعل الجريدة تحت اسم عالمين أحدهما فرنسي وهو هنري الروشفور، والثاني مسلم وهو الشيخ محمد عبده. وكان عمر راسم حسن الخط ونساخاً، فاستدعته جريدة (المبشر) للعمل فيها والاستفادة من خطه، وربما كان للسلطات خطة في القضاء عليه

---

(1) في هذه الأثناء (1912) كان الشيخ أبو يعلي الزواوي يعمل في القنصلية الفرنسية بدمشق.

أو تدجينه، كما دجنت عمر بن قدور بعد ذلك. وبدأ راسم العمل في المبشر، ثـم لم يعتم أن اتهم بالتورط في التعامل مع العدو، وقبض عليه وزج به في السجن يوم 13 غشت 1915، في نفس الفترة التي اعتقل فيها زميله ابن قـدور. وكانت الدولة العثمانية عندئذ قد دخلت الحرب ضد فرنسا. ثم حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، نوفمبر 1915 ولم يفرج عنه إلا سنة 1921، بعد مراجعة القضية وتدخل بعض الفرنسيين والجزائريين لصالحه.

نحن لا نستغرب أن يحدث ذلك لرجل مثل عمر راسم (وعمر بن قدور)، لأن الحرب فرضت على الجميع الصمت أو العمل «المخلص» مع فرنسا، أو السجن. لم نسمع باعتقال رجال الدين والزوايا الساكتين أو المؤيدين، ولا بصوالح وتامزالي وابن التهامي الاندماجيين، ولكننا سمعنا بسجن ونفي العُمَرَيْن (راسم وابن قدور). وهذا شرف لهما في ذلك الوقت لأنهما فيما يبدو ناصرا القضية الإسلامية على القضية الفرنسية. ومن سوء حظ عمر راسم أن بريده إلى جريدة (الشعب) المصرية قد سقط في أيدي المخابرات الإنكليزية. وكان البريد عبارة عن رسالة بتوقيعات عديدة من الجزائريين لنشرها، وهي رسالة تدعو المسلمين إلى الاقتداء بالسلطان العثماني، خليفة المسلمين والتوقف عن مساعدة أعداء المسلمين. وبعد تبادل الوثائق بين الحليفتين (بريطانيا وفرنسا) وجهت هذه (فرنسا) التهمة لعمر راسم على أنه محرر تلك الرسالة. وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه (وصايا) علماء الجزائر ورجال الدين والطرق الصوفية تنعي على تركيا دخول الحرب، وتناصر فرنسا ضدها، وتدعو مسلمي الجزائر إلى الوقوف في صف «أم الوطن» الحنينة على الجزائريين وفاعلة الخير معهم - فرنسا[1].

---

(1) انظر عن ذلك فصل الطرق الصوفية. ويقول الشيخ المدني (كتاب الجزائر) ص 345، إن عمر راسم قد حوكم عسكرياً بتهمة التفاهم مع العدو. وحكم عليه بالأشغال الشاقة، ثم صدر العفو عنه بعد الحرب.

تراث عمر راسم يتمثل في مجموعة من مقالات نشرها في الصحف التونسية والجزائرية، وفي خطب قيل إنه كان يلقيها بالعربية والفرنسية. وفي مجموعة من التراجم لأعيان علماء الجزائر، ما تزال مخطوطة ولعلها ضاعت. ومن تراثه أيضاً بعض اللوحات الفنية القائمة على توظيف الخط العربي الذي كان يجيده. ونحن نعتقد أن رجلاً في مثل ثقافته السياسية واطلاعه وطول عمره لا يمكن أن يترك فقط هذا التراث الضئيل الذي يرجع معظمه إلى منتصف عمره. حقيقة أن عهداً من اليأس قد طغى عليه، وأن إهمالاً قد أحس به، وقد وصفه أحمد توفيق المدني في المذكرات بعبارات مؤثرة[1]. ولكننا لا نصدق أن عمر راسم قد توقف تماماً عن العطاء الأدبي والفني والقلمي. فأين تراثه الكامل؟.

ذكر له محمد العابد الجلالي بعض المقالات منها: «اليقظة الجزائرية» التي نشرها في جريدة (مرشد الأمة) ورّد فيها على من كتب في جريدة (المشير) حول الحركة الفكرية في الجزائر. قال هذا الكاتب إن أحوال الجزائر تتحسن، ولكن راسم في رده ذهب إلى غير ذلك، وقال إنها تسوء بل في «أسوإ حال» رغم أن الجزائريين يفرحون بما يحدث في العالم الإسلامي من تغيير، وقال إن «قرننا هذا هو قرن الظلمات». واعتبر ما حدث من جديد في الجزائر إنما هو الفساد الأخلاقي والاجتماعي حتى أرغمنا على «بيع ما نملك بالثمن البخس إلى المغتصبين». وانتقد في مقالته الخطباء (السياسيين؟) والجرائد التي تكذب بالحديث عن سعادة الجزائريين، وإنما هي تدس السم في العسل. وفي نظره أن الجزائري تحت الاستعمار الفرنسي، هو «آخر الآدميين درجة» فقراً وجهلاً. وكانت نظرة راسم إلى المستقبل أيضاً نظرة سوداء[2].

(1) حياة كفاح، جـ 2. مع صورته.
(2) هذا الرد نشره في جريدة المشير، 21 ربيع الأول، عام 1329 (1911). انظر (تقويم الأخلاق) للجلالي، ص 53.

وجاءت في افتتاحية العدد الثالث من جريدته (ذو الفقار) التي عنونها «بالإسلام والمسلمين» عبارات مفعمة بالثورة على الوضع العام الذي عليه المسلمون الجزائريون وغيرهم. وفي لهجة خطابية ساخنة تساءل كيف يكون المسلم مسلماً في بلادٍ مساجدُها خالية من المصلين، بينما شوارعها مملوءة باللصوص والسفلة، بلاد انتشر فيها الربى والسلب والجفاء بين أهلها، وانعدم فيها الإحسان، وكثر فيها تقليد الكافرين (الفرنسيين). ودعا راسم إلى نبذ الكسل والخمول والتوكل على الغير، وإلى التخلق بالفضيلة. وقال إننا إذا لم نعرف الأسباب التي أدت بالأمة العربية إلى القوة والسؤدد، اندثرنا. وفي نظره أن تلك الأسباب لا تخرج عن مكارم الأخلاق وأحاسن الصفات. ثم طلب من الله أن يجري في عروقنا دم السلف[1].

أما مخطوط (تراجم علماء الجزائر) فلم نطلع عليه، ولكن اطلع عليه غيرنا[2]، وعرفنا منه أنه ترجم فيه تراجم مختصرة وغير عميقة لعدد من معاصريه وسلفهم، مثل محمد بن مصطفى خوجة، وحمدان خوجة، ولعله تناول أيضاً شيخيه المجاوي وابن سماية. ونظن أنه يقصد (بالجزائر) العاصمة، ومن ثمة لا نتوقع أنه ترجم فيه لآخرين من علماء القطر. ولو اطلعنا عليه لعلمنا إحاطته وطريقته فيه. ولكنه عمل مفيد على كل حال، سيما إذا قورن بتراجم الحفناوي في تعريف الخلف التي تزامنت مع ظهور عمر راسم.

وقبل أن يتحقق حلم عمر راسم في استقلال وطنه الذي طالما استنهضه بقلمه وخطابه، انطفأت شمعته بالعاصمة عن 75 سنة، كان ذلك عام 1379 (1959). وقد كانت البلاد في ثورة عارمة ضد المحتل، وكانت تباشير النصر قد أخذت تلوح في الأفق.

---

(1) الجلالي، (تقويم الأخلاق)، مرجع سابق، ص 54 ـ 56 من جريدة ذو الفقار عدد 20 رجب 1332 (14 جوان، 1914).

(2) اطلع عليه واستفاد منه الشيخ محمد علي دبوز.

3. **أبو اليقظان:** بالمقارنة إلى زميلَيْه عمر راسم وعمر بن قدور، كان أبو اليقظان معروفاً وله شخصية محددة وآثار متنوعة وخط فكري مستقيم، وقد كدنا لا نترجم له هنا لولا غلبة الصحافة عليه سيما في النصف الأول من عمره. فخلال حوالي اثنتي عشرة سنة كان أبو اليقظان يصارع الإدارة من أجل تثبيت حق الصحف العربية في الوجود والبقاء. وعندما يتكلم الناس اليوم عن حقوق الصحفيين وضحايا الصحافة يجب أن يكون أبو اليقظان من أصحاب الحق الأوائل ومن أئمة الضحايا. ولا حاجة إلى التذكير بأن حق الصحافة العربية كان يختلف عن حق الصحافة الفرنسية في الجزائر.

وأبو اليقظان متعدد الجوانب، فقد كان من كتاب التراجم ومن الشعراء ومن المناضلين في السياسة ومن الباحثين في الفقه، وفوق ذلك كله فإنه كان من كتاب المقالة الصحفية ومن الذين تركوا أيضاً تأليفاً في تاريخ الصحافة التي أنشأها. وسوف لا نهتم هنا إلا بنشأته ونشاطه الصحفي.

ولد أبو اليقظان (إبراهيم بن عيسى) سنة 1888 في القرارة إحدى بلدات ميزاب وإحدى دوائر ولاية غرداية حالياً. وقد اشتهرت القرارة بعلمائها ومساهمتها الثقافية. ومن أبرز رجالها الشيخ إبراهيم بيوض الذي أسس معهد الحياة سنة 1925 والذي انتهى إلى ختم تفسير القرآن الكريم. وإذا كانت حياة الشيخ بيوض لا تعنينا هنا فإن حياة أبي اليقظان بدأت في القرارة حيث جفاف الصحراء وروعة الواحات وحيث يسود المذهب الإباضي، وحياة التقشف التي تكاد تصل إلى الزهد والابتعاد عن البذخ والأبهة مع الجد في العمل والقسوة على النفس.

وفي القرارة درس أبو اليقظان على الطريقة التقليدية فحفظ القرآن الكريم ومبادىء الدين واللغة العربية، وربما تعلم مبادىء التجارة شأن

أهل ميزاب، وعندما حلت سنة 1912 توجه إلى تونس للدراسة في جامع الزيتونة. ولعله عاصر بعض الوقت هناك نِدّه الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي سبقه إلى الزيتونة ببضع سنوات، كما درس أبو اليقظان في المدرسة الخلدونية التي تردد عليها ابن باديس أيضاً، وفي سنة 1914 ترأس أبو اليقظان أول بعثة ميزابية زيتونية إلى تونس، وهو تقليد سار عليه الميزابيون عدة عقود بعد ذلك، إذ تتوجه مجموعة من الطلبة إلى تونس طلباً للعلم، وتكون البعثة عادة بإشراف أقدم الطلبة وأكثرهم تجربة ونزاهة وشعوراً بالمسؤولية وحرصاً على مصلحة الطلبة والبلاد، وربما تأثرت البعثة بالحرب العالمية، ولكنها استأنفت نشاطها العلمي بعد 1920.

وفي هذه السنة (1920) كان أبو اليقظان قد تثقف دينياً وصحفياً وسياسياً، وأصبح له رأي في شؤون الحياة. وكانت تونس تتحرك في عدة اتجاهات، ومنها الاتجاه الوطني بزعامة عبدالعزيز الثعالبي، وقد سبق للثعالبي أن زار الجزائر آخر القرن الماضي، وشارك أوائل هذا القرن في حركة الشباب التونسي إلى جانب علي باشا حانبه، وكان يشتغل عندئذ بالصحافة. وأما بعد الحرب فقد نشط الثعالبي ـ بعد نفي الزعيم الأول من زعماء الشباب التونسي ـ من أجل القضية التونسية، فأسس الحزب الدستوري وسافر إلى مؤتمر فرساي لتقديم القضية التونسية، ونشر مع زملائه كتاب تونس الشهيدة. وكان الحزب الدستوري يضم عدداً من الجزائريين أيضاً. ومنهم بعض الميزابيين، وكان أبو اليقظان من هؤلاء، وكان الحزب «مدرسة» تعلم فيها أبو اليقظان النشاط السياسي والتوجه الوطني والنضال الصحفي.

وقد رجع أبو اليقظان إلى الجزائر سنة 1925 فوجدها تمور بالنشاط الجديد والأفكار الغريبة التي تولدت عن فشل حركة الأمير

خالد، وإعلان ما سمي بالإصلاحات الإدارية والسياسية، وظهور حركة ابن باديس، والصراع بين الشيوعيين والإدارة، ومحاولات الاندماجيين ملء الفراغ الذي نشأ من نفي الأمير خالد، ومن هذا النشاط ظهور صحف جديدة في الساحة. ومنها (المنتقد) لابن باديس و (صدى الصحراء) للعقبي وزملائه، و (التقدم) للاندماجيين، و (الصديق) لابن قدور والزريبي وبكير، ولم تكد تحل سنة 1926 حتى أنشأ أبو اليقظان (وادي ميزاب) التي كانت باكورة جرائده والتي كانت تطبع في تونس وتوزع في الجزائر.

ولم تكن الصحافة هي باكورة أبي اليقظان في الإنتاج، فقد سبق له أن نشر بتونس سنة 1923 كتاباً بعنوان (إرشاد الحائرين) ويبدو أن هذا الكتاب يتضمن موضوعات اجتماعية ودينية. ونحن لم نجد من تعرض له بالتعريف أو النقد. ولعله هو أول كتاب ألفه، كما سبق لأبي اليقظان أن راسل الأمير خالد عندما كان الأمير في قمة شعبيته سنة 1922.

ثم توالت أنشطة أبي اليقظان في الجزائر، فبالإضافة إلى الكتابة في صحفه العديدة، أسس المطبعة العربية سنة 1931، وهي المطبعة التي كانت تطبع الكتب ذات الاتجاه الوطني والإصلاحي، ولا ندري إلى الآن صلتها بالمطبعة التي أسسها محمد بكير صاحب جريدة الصديق، وشارك أبو اليقظان في تأسيس جمعية العلماء سنة 1931 ثم انتخب عضواً في مجلسها الإداري سنة 1934، وبذلك ارتبط نشاطه بالاتجاه الوطني الإصلاحي الداعي إلى النهضة وتحرير الجزائر بالإسلام والعربية.

وفي هذا الإطار كان يتراسل مع زعماء الإصلاح والوطنية بالمشرق أمثال الأمير شكيب ارسلان وسليمان الباروني. وفتح صحفه

للاراء المتنوعة التي تعالج هذه الموضوعات، وتبني مبدأ تحرير المغرب العربي، فكان ينشر أخبار الكفاح الوطني في الأقطار المغاربية ونشاط زعمائها. وخص سليمان الباروني بترجمة وافية وموثقة في جزئين ط. 1965. وأصدر ديوان شعر (1931)، وكان شعره صورة لنشاطه وتوجهه الفكري، فهو شعر إخواني وإصلاحي ووصفي واجتماعي.

أما دوره الصحفي وعدد صحفه وصراعه مع الإدارة فقد تناوله أكثر من واحد وهو الظاهرة الفريدة التي تميز بها أبو اليقظان، سيما الفترة الممتدة من 1926 إلى 1938. فقد كان يصدر صحيفته تحت عنوان جديد كلما منعته الإدارة من إصدار الجريدة. فكانت الأحداث تُكَيِّفه ولكنها لا تكسره، على حد تعبير أحد المعاصرين. ويبدو أن سنة 1938 كانت حداً فاصلاً في هذه المعركة. وقد كانت فعلاً حداً فاصلاً بالنسبة لغيره أيضاً، فقد فشل المؤتمر الإسلامي الجزائري (انعقد 1936) في تحقيق أهدافه، وكان على الأحزاب والجمعيات أن تعلن عن مواقفها من الإدارة الفرنسية، معها أو ضدها، بالنسبة للتحالف الدولي. وقد امتنع ابن باديس باسم جمعية العلماء من إرسال برقية تأييد لفرنسا مما أدى إلى استقالة بعض الأعضاء من المجلس الإداري للجمعية، ومنهم الطيب العقبي والأمين العمودي، فهل كان أبو اليقظان من بينهم؟ كما أن سنة 1939 قد جعلت الصحف النزيهة والوطنية تتوقف عن الصدور خشية أن يفرض عليها نشر ما لا ترغب فيه، فهل فضل أبو اليقظان السكوت، وأغلق جرائده أسوة بإبن باديس؟.

ومهما كان الأمر فإن أبا اليقظان قد توقف عن نشر الصحف وتفرغ للتأليف، ولا ندري متى انتقل نهائياً إلى القرارة، فهل كان ذلك عند الحرب العالمية الثانية، أو بعد ثورة 1954؟ لقد ألف أبو اليقظان

خلال فترة الهوء والعزلة هذه عدة مؤلفات، بعضها ما يزال مخطوطاً، ومنها (سلم الاستقامة) الذي قيل إنه يقع في سبعة أجزاء، وهو في الفقه. وتاريخ صحفه، وتاريخ الأباضية في سوف والجريد، وقد قيل إن كتبه بلغت نحو ستين مؤلفاً.

ورغم هذا الإنتاج الغزير والمتنوع، فإن أبرز ما ميز حياة أبي اليقظان هو العمل الصحفي الذي أخلص له كل الإخلاص، وبرع فيه كل البراعة، ومن أجل ذلك أدرجناه في هذه الفقرة[1].

التقــاويــم

وقد فضلنا أن ندخل التقاويم في باب النشرات الحولية. والواقع أنه لم يصدر في الجزائر بالعربية إلا عدد قليل منها أولها هدية الأخوان في موافقة التاريخين وتوقيعات الزمان وفوائد متفرقة لها شأن، تأليف محمد الصالح العنتري، وقد طبعه سنة 1847 طباعة حجرية، ويعتبر أول تقويم عربي في الجزائر حسب علمنا. وكان العنتري يعمل خوجة في المكتب العربي بقسنطينة فطلب منه الضابط الفرنسي المسؤول على ذلك المكتب، واسمه بواسوني، أن يضع تقويماً يتضمن التاريخ الهجري والميلادي وأخبار العلم والدين والسياسة والأدب والحوادث الجارية ونحو ذلك، وكان هدف بواسوني إشاعة التأثير الفرنسي بين الجزائريين بذكر الغرائب لهم وكذلك بعض الفوائد الطريفة والعلمية كمدخل لتقريبهم من الفرنسيين، ومن ذلك جلب الأمثلة على التعاون المصري ـ الفرنسي الذي نتجت عنه فوائد للطرفين، فلماذا لا يقتدي الجزائريون بالمصريين في ذلك. كما جاء في

---

(1) أشرنا إلى أن اخرين قد تكفلوا بدراسة اثار أبي اليقظان الصحفية ومجالاته القلمية، وعلى رأسهم صهره محمد ناصر، وكذلك صالح الخرفي، ومحمد علي دبوز، والزبير سيف الإسلام، كما نوه به ابن باديس في (الشهاب) أكتوبر 1931، وأحمد توفيق المدني في (حياة كفاح) 1/157

هذا الكتاب الصغير أمثلة عن تحرر بعض العلماء مثل الشيخ حسن العطار الذي كان شيخاً للأزهر، ومع ذلك كان يخالط الفرنسيين متحرراً في آرائه. وقد اشتمل (هدية الإخوان) أيضاً على أشعار في مدح الفرنسيين نظمها محمد الشاذلي وغيره. ومهما كان غرض بواسوني فإن هذا الكتيب الأول من نوعه قد لصق باسم العنتري[1].

أما ثاني التقاويم فهو الذي أصدره الشيخ محمود كحول سنة 1911 وقد استمر ثلاث سنوات، وكان مفيداً للغاية ومتنوعاً. وكان اسم المستعرب لويس بودي يرافق اسم الشيخ كحول. ونظراً للإتقان العلمي والفني ونظام الطبع ووفرة الصور الخ... فإننا نعتقد أن إدارة الشؤون الأهلية هي التي كانت وراء هذا التقويم، فهي التي كانت تموله وتمده بالمعلومات والوسائل، ولكن تجربة الشيخ كحول في التعليم وفي المبشر وفي كوكب أفريقية، واطلاعه الواسع على الأدب العربي والتاريخ والدين والفلسفة جعلته يعطي (للتقويم الجزائري) - كما كان يسمى - مكانة مرموقة بين التقاويم.

وقد جاء في ديباجة العدد الأول (1911) هذه الشكوى والأمل المعقود على التقويم: «ويعلم الله أننا تحملنا عبء هذا المشروع وعناءه في باكورة أعوامه، ونفوسنا تحدثنا بأنه سيلقي من عموم القراء والمشغوفين بالتهافت على رياض الأدب وحدائقه إقبالاً عظيماً يشد عضده.... ويؤازره على التدرج في مدارج الحياة... ويكون ذلك برهاناً ساطعاً على دبيب الحياة في عروق إخواننا ونموها... وفي ذلك حجة بالغة على تقديرهم هذا العمل الذي يكون به للجزائرية ذكر عاطر بين إخوته من الأقطار العربية:

وما الحياة بأنفاس نرددها إن الحياة حياة الفكر والعمل»[2]

---

(1) عن العنتري انظر رسالة العنتري إلى فيرو في كتابنا (أبحاث وآراء) جـ 3. وكذلك كتابنا (القاضي الأديب: الشاذلي القسنطيني) وفصل التاريخ والرحلات.

(2) مقدمة العدد الأول من (التقويم الجزائري)، سنة 1911. وكلمة (الجزائرية) تعني في ذلك الحين البلاد الجزائرية أو القطر.

وقد اطلعنا على الأعداد الثلاثة من التقويم فكانت تمثل ثروة كبيرة من المعلومات والنصوص القديمة والتراجم والصور والإحصاءات والأخبار والأشعار. أما اختيار الصور وبعض الموضوعات فهو اختيار فرنسي بطبيعة الحال، وكذلك التوجيه العام. ونذكر بأن التقويم قد صدر في عهد إدارة شارل جونار وانتهى بانتهائها (1913).

والتقويم الثالث هو (تقويم المنصور) الذي أصدره أحمد توفيق المدني في تونس، ثم واصل إصداره في الجزائر بعد نفيه إليها سنة 1925. وقد صدر من التقويم في تونس أربعة أجزاء، وصدر منه في الجزائر حوالي ثلاثة أجزاء بدأها بالسنة الخامسة منه (سنة 1929) وكان تقويم المنصور موسوعة للعلوم والجغرافية والآداب والتاريخ والسياسة والحوادث والتراجم[1]. وقد استكتب له الشيخ المدني عناصر بارزة وأقلاماً معروفة عندئذ، فأمدته بمادة غزيرة في شتى المعلومات. كما أن إطلاعه الواسع واهتمامه بالتاريخ والسياسة والحوادث الجارية ومعرفته باللغة الفرنسية، ونشاطه الجم، كل ذلك جعله يوفر ثروة طائلة من المعلومات لموسوعته التي كانت تخضع لتبويب حكيم.

ومن موضوعات التقويم الصادر بالجزائر: الوجود الفنيقي في أمريكا مع لوحة عليها كتابات منسوبة إلى بحارة فينيقيين.

ومن الذين ساهموا فيه عندئذ: محمد العاصمي، ومصطفى بن شعبان والشيخ المدني نفسه. وكان أحمد توفيق المدني شعلة من الحيوية حركت عدداً من المشاريع الثقافية والصحفية في الجزائر خلال العشرينات، ومنها إنشاء نادي الترقي سنة 1927.

---

(1) لوحة غلاف تقويم المنصور رسمها عمر راسم، وهي إطار من الزخرفة العربية يضم العنوان واسم المؤلف. إضافة إلى أغصان متعانقة. وفي أعلى الإطار هناك النجم والهلال، وفي أسفله عبارة «العزيمة والثبات» وفي الجانب الأيمن من الإطار توقيع عمر راسم بالعربية وعلى يساره باللاتينية.

أما التقويم الرابع فهو (تقويم الأخلاق) الذي أصدره محمد بن العابد الجلالي في فاتح 1927 (1345 هـ)، وقد طبعه في المطبعة الجزائرية الإسلامية بقسنطينة، ويقع في 179 صفحة. وقد جعل شعاره مقولة الخليفة أبي بكر الصديق: «أدن من الموت توهب لك الحياة». حاثاً الشباب على الإقدام والنشاط وعدم الخوف من المستعمرين. وكان دافعه في إصدار التقويم هو المساهمة في النهضة المباركة ـ كما قال ـ لعله يفي «بحق من حقوق الوطن» عليه. والمعروف أن الشيخ محمد بن العابد كان من رواد الفكر الوطني ودعاة النهوض والحرية. ولذلك كانت مقدمة التقويم ونصوصه كلها تعبر عن هذه الروح الثائرة.

كان مخطط الجلالي أن يصدر التقويم سنوياً، ويضمنه «أنواعاً من الفوائد وفنوناً من الأدب» وأولها الأخلاق التي اعتبرها عماد النهضات عند الشعوب. ولذلك أطلق على مشروعه اسم (تقويم الأخلاق)، وعرّف التقويم بأنه كتاب سنوي يكون مرآة للوطن، بما فيه من خير وشر، حسب تعبيره، وقال إن من خصائص التقويم أن يضم مباحث في مختلف العلوم والآداب والنظم الإدارية وتاريخ البلاد (وروحها الوطني والأدبي) وفائدته معرفة الإنسان لبلاده ليغار عليها، ويدافع عنها، وإن غرض التقويم هو تنوير البصائر والعقول «لكي ندرك وجودنا في هذه البلاد». واعتبر الجزائري ما يزال شاخصاً مندهشاً كأن «الطبيعة قد قذفت به قبل الأوان». وقد تعمدنا أخذ بعض الأفكار من تقويم الأخلاق لتدرك أن الشيخ الجلالي كان متحمساً لإنشاء التقويم لا لغرض تجاري أو إشهاري وإنما بدافع وطني، وإسهاماً منه في «خدمة العلم وتأييداً لنهضتنا المقدسة» كما قال.

وقد بوبه إلى اثني عشر باباً وكلها على قسمين يحملان نفس العنوان وهو (مبحث الأخلاق والآداب الإسلامية). وقبل الوصول إلى هذا التقسيم جاء بعناوين مثل: القضاء الإسلامي في الجزائر، وعلم الميقات، وجغرافية الجزائر، وفي القسم الأول من مبحث الأخلاق والآداب الإسلامية أورد

الأبواب التالية: التراجم (ابن رحال وعمر راسم وابن العربي)، والأدب الجزائري، وجواب الباب العالي عن تقسيم تركيا. وفي القسم الثاني ذكر: حركة العلم، والتعريف بعقبة بن نافع، والمؤلفات، والمؤسسات الجزائرية، وقد لاحظنا أن بعض الموضوعات هي مجرد عناوين كان يريد الحديث عنها فأوعزته المادة، فيما يبدو، كما أن الصفحات في الفهرس لا تتناسب مع الموضوعات. وقد وعد بتوسيع التقويم في السنة الموالية في موضوعات مثل نظام القضاء والمجالس النيابية.

وقد بدا لنا أن تقويم الأخلاق مشروع طموح أراد به صاحبه أن يشق طريقاً وحده فعسر عليه لأسباب علمية ومادية. وقد قال إن فكرة التقويم بدت له فجأة، ولم تختمر في ذهنه طويلاً. وإنما أراد أن يقدم به خدمة لبلاده ولو خالف، كما قال، ما توقعه الشرقيون (عرب المشرق)، وما نصحه به زملاؤه الناصحون. ذلك أن الجلالي كان يرى أن الجزائر لها خصوصية وأن الأقطار العربية الأخرى متفوقة عليها «في جميع شؤون الحياة» وأقر بأنه «لم يَحْذُ حَذْو التقاويم العربية في تنظيم تقويمنا»[1] لأن من رأيه أن يكون تقويم كل بلاد صورة صادقة لحياتها.

ورغم هذا الطموح والوعد بإصدار التقويم خلال السنة الموالية واستدراك النقص، ونحو ذلك، فإننا لا نعلم أن الشيخ الجلالي قد أصدر عدداً آخر من تقويمه. وقد عاش طويلاً بعد ذلك. ولعل الأسباب المادية وعراقيل الطبع قد وقفت ضده ويكيفيه أنه وضع الأساس لفكرة مختلفة عن دور التقاويم، وهي خدمة الوطن وأهله وتربية الأخلاق وغرس الروح الوطنية فيهم.

ولم يصدر بعد ذلك فيما نعلم، تقويم آخر سوى مشاهدات محمد الساسي بلحاج محمد السوفي[2]. وهو عمل قد يدخله البعض ضمن

(1) انظر مقدمة تقويم الأخلاق، قسنطينة، 1927، ص 4 ـ 6، وكذلك ص 178.
(2) صوره لي أخي علي من نسخة متآكلة. وجاء فيها أنه صدر سنة 1927. بينما صور=

الرحلات أو المذكرات. وقد سماه مشاهداتي في الجزائر (العاصمة)، وصدر سنة 1949، وهو عمل صغير الحجم لا يتجاوز العشرين صفحة، وكان قد كتبه ليكون مقالة في إحدى الجرائد التونسية. ذكر المؤلف أن والده من سوف وأمه من الشاوية، وقال إن من عادته تسجيل ما يشاهده حاضراً أو مسافراً. تحدث عن انطباعاته ومشاهداته في الاقتصاد والأخلاق والسياسة والمجتمع، ولكن بدون تعمق. ويبدو أنه يقف مع الحركة الإصلاحية والسياسة الوطنية ضد الشعوذة والاستعمار. وقد اعتبر تاريخ 1830 نقطة تحول في «ذهاب عزنا وشرفنا وقوميتنا» واعتبر الداي حسين متهوراً وأشاد بالجزائر القديمة. وذكر من الرجال الذين لقيهم في القطار وتحادث معهم في التاريخ والأدب: أبو القاسم البيضاوي، ومن الصحف جريدة (المغرب العربي) التي وصفها بالمصالية ـ نسبة إلى الحاج أحمد مصالي زعيم حزب الشعب ـ كما ذكر جريدة (الوطن) التي تصدر عن حزب البيان، (ومجلة إفريقية الشمالية) التي أصدرها إسماعيل العربي ـ بينما لم يذكر جريدة (البصائر). وأشار إلى جمعية العلماء والجمعية الخيرية وجمعية أهل الزقم (سوف)، بينما لم يذكر نادي الترقي. وقال إن في الجزائر ثلاث مطابع ومكتبة عمومية، وأضاف أن الإذاعة أصبحت في كل مكان.

ومن ضمن المشاهدات موضوعات في الفلك وقواعد الصحة والرياضة، وعلم النبات، والتجارة والخياطة والصناعة، بالإضافة إلى حديث عن المكتبات والآثار والتربية. ونشر نفس المؤلف (مشاهداتي في قسنطينة) أيضاً حوالي سنة 1955، وضمنه موضوعات شبيهة بالأولى ولكن خاصة بمدينة قسنطينة. وهو في 37 صفحة، ومن موضوعاته المدارس والأدب والأخلاق إضافة إلى الاقتصاد والجمعيات ووصف المدينة وقائمة بأسماء بايات قسنطينة خلال العهد العثماني[1].

= لي أخرى سعد العمامرة، وهي المطبوعة سنة 1949، ولم نحقق الآن هذا الأمر.

(1) أرسل إلي نسخة منه سعد العمامرة. وهي كاملة. يناير 1997.

الإذاعــة والسينمــا

نشأت الإذاعـة في الجزائر سنة 1928[1]. وكانت تغطي الأقـاليم الثلاثة الرئيسية: العاصمة ووهران وقسنطينة. وكانت قوة الإرسال ضعيفة لا تتجاوز الـ 500 كلم. وبمناسبة الاحتفال المئوي بالاحتلال عزم الفرنسيون على توسيع شبكة الإرسال وتدعيم قوتها حتى تصل إلى 12،000 وات، وتصل من ألفين إلى ثلاثة آلاف كلم وكانت تسمى (إذاعة محطة الجزائر).

وخطط الفرنسيون أن يجعلوا من الإذاعة وسيلة جديدة لنشر التأثير بين الجزائريين باللغة الفرنسية والعامية العربية. ونادى باحثوهم بضرورة نشر الأفكار الفرنسية بلغة الأهالي. وقد وضعوا لذلك برنامجاً يشمل حصصاً باللغة الفرنسية والعربية تكون في شكل محاضرات ولقاءات عن الزراعة والتجارة والأسعار في الأسواق والبورصة، وغير ذلك من الموضوعات التي تهم الجزائريين والفرنسيين معاً[2].

ورأى بعض الجزائريين، مثل السيد حشلاف، أن الفرنسيين اتخذوا «قراراً سياسياً» بمحاربة التأثير العربي (المصري/المشرقي) بدعوى تشجيع الإنتاج الجزائري من الأغاني والموسيقى. وينسب السيد حشلاف فضلاً كبيراً إلى إذاعة الجزائر في تجديد الأغنية، وقال إن الإذاعة كانت تستهلك أعداداً كبيرة من الأشرطة، وأنه بفضل ذلك القرار السياسي احتفظت الجزائر بموسيقاها «العصرية الحقيقية» رغم التأثيرات التي خضعت لها. والغريب أن حشلاف لم يقل نفس الكلام عن التأثيرات الفرنسية والغربية على الموسيقى والأغنية الجزائرية، وكأن التأثير «الخارجي الأجنبي» الذي يخشى منه على

---

(1) من الذين شاركوا في حفل افتتاحها محمد العنقاء، وكان ينافس، رغم شبابه، الشيوخ أمثال وليد سيدي سعيد.

(2) دهي DHÉ وجان دينيزيه «الاتصالات البحرية والجوية والبرية في الجزائر» في (كراسات الاحتفال)، ص 38.

الموسيقى الجزائرية هو فقط التأثير المصري (العربي)[1].

أنشأت إذاعة الجزائر خمس جوقات للعناية بأنواع الفنون الغنائية: (1): الكلاسيكية تحت إشراف محمد فخارجي، وكان يساعده أخوه عبد الرزاق فخارجي. (2): الصحراوية بقيادة أحمد خليفي. (3): العصرية بقيادة مصطفى اسكندراني، ثم ظهر فيها عبد الرحمن عزيز. (4): القبائلية بإشراف الشيخ نور الدين. (5): الشعبية بإشراف محمد العنقاء. وكل جوقة كان لها عدد من الفنانين. ونلاحظ أن الإذاعة الفرنسية لم تنشئ أية جوقة للموسيقى الجزائرية أو الوطنية أو العربية، فالتقسيم العرقي والجهوي واضح حتى في هذه الفنون. ومن الأسف أن نفس التقسيم ظل موروثاً حتى بعد سنوات من الاستقلال.

ومع ذلك لم تتطور إذاعة الجزائر إلا بعد الحرب العالمية الثانية. فقد توسعت وتقوت. وأنشأت فرعاً للقبائلية أيضاً. وأصبح لها مجلة تسمى (هنا الجزائر) بالفرنسية والعربية. وكان يشرف على القسم العربي الشاعر الطاهر بوشوشي. وكانت الإذاعة تحتكر الانتاج الأدبي وتدفع أجوراً مغرية للمساهمين معها، وأفسحت المجال لبعض الكتاب لكي يخاطبوا الجمهور. وأصبحت الإذاعة تنافس الصحافة اليومية، سيما بالعربية، لأن الأمية كانت تجبر معظم الجزائريين على سماع الأخبار والأحاديث منها بدل قراءتها في الصحف[2].

كما أن الإذاعة فتحت عهداً جديداً للتمثيل. ففي كل أسبوع كانت تقدم مسرحيتين، إحداهما بوليسية، وكلتاهما بالعربية الدارجة. وكانت تقدم الأغاني الفولكلورية[3]. وبذلك ساهمت، مع المسرح، في الدعاية

(1) حشلاف (مجموعة الموسيقى العربية)، 1993، ص 213، والنص مكتوب سنة 1973.

(2) سعد الدين بن أبي شنب، مجلة (الأديب)، بيروت، عدد ممتاز، يناير 1954، والمقال نفسه منشور في مجلة (هنا الجزائر)، فبراير 1954.

(3) سعد الدين بن أبي شنب، «الأدب الشعبي»، في (مدخل إلى الجزائر)، ص 307 ـ 308.

الاستعمارية من جهة والتعريف بالفنون الشعبية من جهة أخرى، ذلك أن الفرنسيين لم يكونوا يمانعون في الإبقاء على التراث المحلي بشرط أن لا يتطور إلى وسيلة وطنية وأن لا يخضع لتأثيرات غير فرنسية.

وفي سنة 1952 انضم عبدالكريم دالي المولود في تلمسان سنة 1914، إلى جوق الإذاعة الذي كان يشرف عليه محمد فخارجي. وكان دالي ماهراً في الموسيقى الغرناطية والحوزي. وكان معاصراً للعربي بن صاري في تلمسان ومن المعجبين به، غير أن المشاركة في مؤتمر القاهرة سنة 1932 سببت القطيعة بينهما حين اختار ابن صاري ابنه للمشاركة فيه وأهمل دالي[1].

* * *

ظهرت السينما في آخر القرن الماضي، ووصل نشاط المخرجين الفرنسيين إلى الجزائر. وأخذوا يصورون فيها الأفلام القصيرة والوثائقية ونحوها. وقد اهتموا بالمناظر الطبيعية المثيرة وألعاب الفروسية وحفلات الزواج التقليدية في المدن والأرياف، سيما في بو سعادة وبسكرة. وكانت بعض المناظر تربط بين حياة الجزائريين وحياة الشرق مثل فيلم (علي بابا).

كما أن إخراج الأفلام لم يقتصر على الجزائر بل شمل المغرب العربي. ومن يرجع إلى كتاب (الحريم الكولونيالي) لعلولة يدرك اهتمامات المصورين الفرنسيين في بداية هذا القرن[2]. وبين نهاية الحرب العالمية الأولى وسنة الاستقلال (1962) أنتج الفرنسيون أكثر من 200 فيلم عن الجزائر والمغرب العربي عموماً، بما في ذلك الأفلام القصيرة. وهي تمثل ثروة فنية وشعبية عن السكان والأرض وتاريخ الاحتلال وأسلوب المعاملة والتفرقة العنصرية والعبث بالإنسان (الأهلي) وإظهار التفوق الحضاري الفرنسي. وكل هذه

(1) عن هذه الظروف انظر فقرة الموسيقى.

(2) علولة (الحريم الكولونيالي)، 197. يحتوي على صور تاريخية بريدية كان الإعلام الفرنسي يوزعها على العالم، ومنها مناظر مؤذية عن المرأة في شتى الأشكال.

الأفلام كانت من إنتاج فرنسي - غربي وليس فيها إنتاج جزائري تقريباً. ولاحظ أحد الكتاب أن هناك خطة مرسومة لمنع الأهالي من دخول هذا الميدان حتى لا يشوهوا الصورة التي أراد الفرنسيون تقديمها عن أنفسهم كسمتعمرين. وقد قيل إن أول فيلم كبير صور في الجزائر هو الذي أخرجه جاك فيدير FEYDER سنة 1921.

وكان هذا المخرج قد جاء إلى الجزائر ومعه خمسة وعشرون فناناً، وجلب حوالي ستين من التوارق ومعهم المهاري، بالإضافة إلى عدد آخر جنده فيما بعد. واستغرق تصوير الفيلم (اطلنطيد) ثمانية أشهر، وصرف عليه مليوني فرنك بنقود ذلك الوقت. وأقام فيدير شهرين في تقرت والأوراس وجيجل لتصوير المناظر. وقيل إن الفيلم قد نجح نجاحاً منقطع النظير حتى أن عرضه في باريس استمر سنة كاملة. ثم أخذ الفيلم يجول العالم، وقد عرض في أمريكا بعنوان (الأزواج الغائبون)[1]. والظاهر أن الهدف من الانتاج السينمائي الفرنسي في الجزائر كان هو التركيز على الإثارة والغرابة لجلب المال والمتاجرة. وكان احتكار الإنتاج قد قطع الطريق عن الجزائريين الذين لهم ميول معادية للإستعمار.

وقد درس عبد الغني مغربي تاريخ السنما الفرنسية في الجزائر وخرج بنتائج مهمة. فلاحظ أولاً أن الجماهير لم تكن قد تأثرت بالسينما، لأن معظم الدور المخصصة لها كانت في المدن الساحلية حيث الجالية الفرنسية. ولاحظ ثانياً أنه منذ 1895 أرسل لوميير مصوريه إلى الجزائر لالتقاط المناظر وتصوير أفلام قصيرة بلغت العشرة، ومنها أفلام: المؤذن، والحمار، والسوق العربية، وساحة الحكومة، وشارع باب عزون. وبعد سنة واحدة افتتح لوميير انتاجه وعروضه في الجزائر. وقد اهتم بعض الجزائريين بهذا الفن ولكن عددهم كان قليلاً. ومنهم الطاهر حناش الذي عمل في التصوير

---

(1) مارتن استيه لطفي M.A. Lautfi «شمال أفريقية في السينما الفرنسية 1895 ـ 1921» في (وقائع الاجتماع الرابع للجمعية الفرنسية للتاريخ الاستعماري) أبريل 1978، ص 132 ـ 137.

السينمائي وشارك في تمثيل بعض الأفلام. وعمل مصوراً إلى جانب كبار المصورين السينمائيين الفرنسيين. واستطاع الطاهر حناش أن يخرج بنفسه فيلمين وثائقيين بعنوان (قسنطينة) و (غواصو الصحراء). كما لاحظ عبد الغني مغربي أن السينما الفرنسية كانت استعمارية في مواضيعها، وكانت مناظرها سياحية بالدرجة الأولى. وكان وجود الإنسان الجزائري فيها جزءاً فقط من الديكور الاستعماري وجلب السخرية من الأهالي. وتدل أفلام المخرج جورج ميليس على أنه كان يشوه وجه الجزائري بأفلامه، وتدل عناوينها على ذلك. ومنها (المسلم المضحك) و (علي يأكل الخبز بالزيت) و (علي بولحية)، الخ.

وقد لخص عبد الغني مغربي المواضيع التي دارت حولها السينما الاستعمارية فكانت هي:

1 ـ السخرية من المستعمر (بالفتح) مثل الأفلام التي ذكرناها.

2 ـ الاختلاط الجنسي، ومنها فيلما أرواح مسوّرة، وأوجه مبرقعة.

3 ـ الغراميات المثيرة، ومنها الماسة الخضراء، وصراع بين رجلين، والرمال.

4 ـ رسم المستعمر (بالكسر)، ومنها البلد، والأمير جان، والمغامر، وفي أفق الجنوب.

5 ـ المرأة المستعمرة، ومنها في ظل الحريم، والشهوة، والمرأة والعندليب.

6 ـ الصليب في خدمة المستعمر، ومنها نداء الصمت، والطريق المجهول.

7 ـ السيف في خدمة المستعمر، ومنها الرقيب والمنبوذون، ووسام الشرف، وواحد من اللفيف.

8 ـ المنحرفون الأوروبيون، ومنها الرمال المتحركة، وريح السموم.

وكان من نتائج هذه السينما التأثير على بعض الفئات الاجتماعية، وربما شعر بعض المشردين سياسياً أن الصورة التي رسمها لهم المستعمرون

هي صورتهم الحقيقية، وربما كان منها أيضاً محاولة البعض أن يعيشوا كالفرنسيين في كل شيء (الاندماج) حتى تزول عنهم الصورة المشوهة. وقد لاحظ مغربي أن هذه الفئة كانت قليلة أو شاذة[1].

المطابـــع

قلنا إن المطبعة في الجزائر نشأت مع الاحتلال الفرنسي ولم تكن معروفة قبله. وأول مطبعة هي المسماة (الأفريقية) والتي حملت أثناء الحملة على إحدى السفن، وهي التي طبعت عليها الجريدة العسكرية (الاسطافيت) بمرسي سيدي فرج، في شهر يونيو 1830. وقد تحولت تلك المطبعة إلى مطبعة رسمية تابعة لجهاز الإدارة الجديدة، تطبع فيها المراسيم والمنشورات ونحوها. وفي 1832 جاء المتصرف المدني، جنتي دي بوسيه، بمطبعة عربية ـ فرنسية. وقد طبعت فيها جريدة (المونيتور) الجزائري، والمعاجم الأولى ـ فرنسية ـ عربية. والظاهر أن جريدة (المبشر) التي صدرت سنة 1847 كانت تطبع أيضاً في المطبعة الرسمية قبل أن تطبع في عدة مطابع أخرى خاصة، ومنها مطبعة فونتانة.

ويقول دي بوسيه إن الفرنسيين ركبوا الحروف الأبجدية المغاربية لاستعمالها في الجزائر، وإن الحكومة اقترحت استعمالها في المطبعة الملكية التي كان يشرف عليها أوبيتي OPPETI، منضد مطبعة الحكومة. وأنشئت لجنة برئاسة دي ساسي تضم المستشرقين البارزين في بلاط فرنسا لتصنع برنامجاً لمعاجم النحو العربي/ الفرنسي والفرنسي/ العربي.

أما المطابع الفرنسية الخاصة فقد كانت كثيرة. وكانت معدة لطبع كل شيء، بما في ذلك الجرائد والكتب والمنشورات والبطاقات والسجلات

---

(1) عبد الغني مغربي (الجزائريون في مرآة السينما الاستعمارية)، الجزائر 1982. انظر عبد الحميد بن هدوقة «علاقة الأدب». ضمن كتاب (مظاهر من الثقافة الجزائرية) منشورات المركز الثقافي الجزائري، باريس 1986، ص 162 ـ 164.

التجارية والإعلانات. ومع إنشاء المطابع توسعت حركة النشر[1]. وقد أصبح في كل مدينة رئيسية مطبعة فرنسية تجارية. ومن أقدمها مطبعة براشيه وباستيد التي نشرت سنة 1833 كتاباً في النحو العربي وكتباً دراسية أخرى. ثم تحول اسمها إلى مطبعة باستيد وجوردان، بعد أن تولاها أدولف جوردان، ذلك الطابع والناشر والكتبي الذي اشتهر اسمه فترة طويلة. وكان مقرها في ساحة الحكومة (الشهداء حالياً)، ثم تحولت إلى مطبعة كاربونيل، وانتقلت إلى ناحية باب الواد ـ قرب مستشفى مايو القديم.

وفي البُلَيْدة تأسست مطبعة بروسبير روادو، ولكنها انتقلت سنة 1853 إلى سيدي بلعباس. وحل محلها في البليدة الطابع موجان. وفي 1891بدأ روادو الطباعة بدل التصفيف Litho، وكان ينشر عدة صحف كتلك التي تطبع في ولاية وهران، مثل صحيفة (جنوب وهران). وقد ظهرت في وهران أيضاً مطبعة هاينز منذ 1875 وأصبحت من أشهر المطابع.

وفي الجزائر ظهرت مطابع أخرى سنة 1853، مثل بودري بورجي. وفي 1866 مطبعة بودري. وبين 1871 و 1880 ظهرت مطبعة لوميرسييه التي تخصصت في طبع الكتب العسكرية. وتكاثرت بعد ذلك المطابع ـ عهد الجمهورية الثالثة ـ فكانت مطبعة فونتانة، وأمبير، وغيشين، الخ... كما ظهرت مطابع تطبع بالعربية مثل القبطان، وسارلين. وهناك مكتبات أصبحت تتولى النشر أيضاً، مثل مكتبة باكونيه الذي أنشأ فروعاً من المكتبات التابعة له، وقام بنشر كتب ذات صور دقيقة. كما نشرت مكتبة شارلو كتباً أيضاً لأدباء فرنسيين نشأوا في الجزائر أمثال ألبير كامو وروبلس. ومن المكتبات الناشرة (الطابعة) في وهران، روادو المذكورة، وكذلك لوفوك، وفي قسنطينة أرنولية، وفي البليدة موجان. وحسب إحصاء جرى سنة 1957، فإن عدد المطابع الفرنسية في الجزائر بلغ 280 مطبعة كانت تشغل 4500 عامل[2].

---

(1) في 1938 نشر السيد هيرمان فيوري بيبلوغرافية عن الكتب التي طبعت في مدينة الجزائر فقط خلال العشرين سنة الأولى للاحتلال.

(2) قوانار (الجزائر)، مرجع سابق، ص 287. وكذلك ج. بيلي (عندما أصبحت =

وإذا عدنا إلى الكتب الصادرة في مختلف المدن الإقليمية فسنلاحظ أن بعضها كان مطبوعاً في مطابع محلية صغيرة مثل المطبعة الحجرية التي طبع فيها العنتري هدية الإخوان والفريدة المؤنسة في قسنطينة. وهناك أخرى في عنابة ووهران والعاصمة. كما أن الكثير من الكتب العربية والجرائد التي صدرت عن الحكومة العامة أو بوحي منها كانت تطبع في مطابع فرنسية خاصة بدعم من الحكومة العامة، مثل مطبعة فونتانة ومطبعة جوردان ومطبعة كاربونيل التي نجد اسمها على الكتب التي حققها ابن أبي شنب، وتعريف الخلف للحفناوي، وبستان الأزهار للقلعي، وترجمات لوسياني، وفوربيقي وغيرهم.

وكان ظهور المطابع العربية متأخراً ولا يعود إلا إلى أواخر القرن الماضي. ونعني بها تلك المطابع التي أنشأها جزائريون لطبع صحفهم ومنشوراتهم. وكان ذلك يتطلب مالاً وعلماً وصيانة، وهو ما لم يكن متوفراً للجزائريين قبل الحرب العالمية الأولى. وقد أعجب الجزائريون بالمطابع ورأوا فيها إحدى العجائب، ولا ندري إن كان بعض العمال منهم قد اشتغلوا في إحداها قبل 1900. وكان صحفيو المبشر من الجزائريين يمارسون التصحيح. ويتابعون إخراج الحروف، ولكنهم لم يحاولوا تأسيس مطبعة إلا بعد الحرب الأولى. لقد سجل عن الأمير عبد القادر أنه زار المطبعة الرسمية بعد إطلاق سراحه سنة 1852. وسحبت أمامه الرسالة التي كتبها إلى نابليون. ورأى حركة الآلات وتصفيف الحروف وسمع أصوات الدواليب فسجل إعجابه الكبير بالمطبعة في عبارات وجهها إلى مديرها (سان جورج) قال فيها «وبعد فإننا زرناكم فرأينا من صنعتكم شيئاً ما بقي لنا أن نتعجبوا (كذا) من شيء بعده»[1].

= الجزائر)، مرجع سابق، ص 247.

(1) مخطوط باريس، عربي، رقم 7123. والرسالة ترجع إلى فاتح محرم 1269 (1852)، ص 93. وكانت زيارة الأمير للمطبعة المذكورة يوم 6 نوفمبر 1852، رفقة ابن علال والبارون بواسوني.

ولكن الكتاب العربي المطبوع كان يتسرب إلى الجزائر من سورية ومصر. فقد كان الفرنسيون يتعاملون مع بعض تجار الكتب من المشرق. ووراء ذلك عوامل دينية وسياسية وتجارية. فالقناصل الفرنسيون كانوا نشطين في المشرق يتعاملون مع أرباب المطابع لتحسين سمعة فرنسا من جهة ولربط علاقات تجارية معهم من جهة أخرى. وكان المستشرقون الفرنسيون في الجزائر وغيرها في حاجة إلى معرفة ما صدر في المشرق. وكانت بعض الدور الناشرة ذات تأثير فرنسي ولا سيما في بيروت.

ولذلك قرأنا في أخبار ذلك الوقت أن الحاج إبراهيم سراج كانت له مكتبة في المشرق وأن السلطات الفرنسية قد سمحت له بالمتاجرة معها في الجزائر. ولا ندري ما مقابل ذلك[1].

كما جاء في المراسلات التي ترجع إلى 1307 هـ أن أحد المهاجرين الجزائريين، وكان من سيدي عقبة واسمه أحمد السنوسي، كان يبيع الكتب في الجزائر، ويبدو أنه كان يتردد عليها. ولعل بيع الكتب كان غطاء فقط لعمل آخر. وكان أحمد السنوسي هذا يتنقل بين مصر والمدينة المنورة حيث كانت له دار هنا وهناك للتجارة، وإن أحد أخوته، وهو علي السنوسي، كانت له تجارة في مصر أيضاً وكان يتعامل مع أحد أبناء سوف واسمه عمارة بن مسعود السوفي[2].

وفي هذا النطاق تأتي أنشطة الإخوة رودوسي الذين كانوا أيضاً يتعاملون في الكتب بالمشرق، ومنه إلى الجزائر، ثم من تجارة الكتب إلى إنشاء مطبعة.

فأول مطبعة عربية في الجزائر إذن هي مطبعة رودوسي قدور التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم المطبعة الثعالبية. كانت بدايتها في آخر القرن

---

(1) انظر المبشر، 2 يوليو، 1878.

(2) من رسائل محمد وعلي السحنوني في الحجاز إلى ابن عمه محمد السعيد في الجزائر. أوراق علي أمقران السحنوني، رسالة منه إلي في 23 فبراير 1981.

الماضي (حوالي 1896). وكان رودوسي مراد وقدور من سكان جزيرة رودس، ويتاجران في الكتب مع لبنان ومصر وغيرهما. وربطا علاقات مع السلطات الفرنسية في تجارة الكتب من المشرق. وسمح لهما في عهد جول كامبون بالاستقرار في الجزائر والمتاجرة في الكتب، سيما الاستيراد. وبعد استقرارهما أنشآ مطبعة وفتحا مكتبة، وتخصصت المطبعة بالتدرج في الكتب الدينية وكذلك المصحف الشريف. وفتحت فرنسا لهما الطريق إلى افريقية أيضاً، فراجت كتب المطبعة الثعالبية في غرب افريقية والمستعمرات الفرنسية الأخرى، كما اشتهرت في تونس والمغرب الأقصى. واختص رودوسي بحروف خاصة يطبع بها المصحف الشريف وغيره، مثل تفسير القرآن للثعالبي، وكشف الرموز لابن حمادوش، والكنز المكنون في الشعر الملحون، وبعض التراجم والأعمال الفقهية. والغالب أن الخطاط لهذه الأعمال هو الشيخ السفطي. وقد ارتبط رودوسي بالمصاهرات العائلية في الجزائر مع العائلات ذات الأصل العثماني، ومنها عائلة ابن أبي شنب، وتوسع نشاطه العلمي. وكان مقره في وسط الحي العربي بالقصبة، في شارع مصطفى بن إسماعيل المتفرع عن شارع لالير سابقاً (أحمد بوزرينة حالياً). وفي غياب المكتبات العربية كانت مكتبة رودوسي محطة للأدباء والعلماء أوائل هذا القرن(1).

وبعد الحرب العالمية الأولى أنشأ بعض الجزائريين المطابع في العاصمة وقسنطينة ومستغانم ووهران وبسكرة. ولم يكن إنشاؤها بقصد التجارة ونشر الكتب، ولكن لطبع الصحف التي عزموا على إصدارها حتى لا يبقوا عالة على المطابع الفرنسية. ومع ذلك عانت المطابع الجزائرية من الافتقار إلى اليد الخبيرة، ومن الحاجة إلى المال. وقد عرفنا أن بعض الصحف ما كانت لتنجح لولا الدعم الشخصي أو العائلي مثل مطبعة ابن باديس، ومطبعة أبي اليقظان. وقد قلد الجزائريون الفرنسيين أيضاً في طبع

(1) انظر بحث سعد الدين بن أبي شنب (النهضة العربية في الجزائر)، في مجلة كلية الآداب، العدد الأول 1964.

الصحف والكتب في مطابعهم فكانت المطبعة الجزائرية الإسلامية بقسنطينة لا تطبع الشهاب والبصائر فقط ولكن تطبع أيضاً الكتب مثل كتاب تاريخ الجزائر للشيخ مبارك الميلي، ورسالة الشرك له، وتقويم الأخلاق لمحمد بن العابد الجلالي، وكذلك الكتب الدينية مثل المنظومة الرحمانية وغيرها. كما طبعت المطبعة العربية في العاصمة صحف الشيخ أبي اليقظان وبعض مؤلفاته، ومؤلفات الشيخ أحمد توفيق المدني مثل كتاب الجزائر، وصقلية، وقرطاجنة الخ. ورغم أهمية مطبعة النجاح في قسنطينة فإننا لا نعلم أنها ساهمت في طبع الكتب، ولعلها فعلت. وكانت مطبعة البلاغ في مستغانم تطبع الجريدة كما تطبع مؤلفات الشيخ أحمد بن عليوة.

وهكذا كانت المطبعة وسيلة لطبع الصحف من جهة وتشجيع حركة نشر الكتب من جهة أخرى. ومع ذلك لم تبلغ المطابع الجزائرية عندئذ درجة عالية من التقدم الفني والتقني. وقد أتيح لنا رؤية بقايا المطبعة الإسلامية في قسنطينة منذ سنوات، فتعجبنا من وجودها في حجرة ضيقة لا تتسع إلا لثلاثة أو أربعة من العمال، وكانت الآلات بسيطة مع ذلك بالنسبة للمطابع الضخمة التي رأيناها في العاصمة. ونظراً لهاتيك العوامل كلها كان الجزائريون يلتجئون لطبع كتبهم غير المدعومة من الحكومة العامة، في تونس أو مصر، مع ما يكلف ذلك من مشقة مالية وتجارية وفنية.

وهذه هي المطابع التي أمكننا التعرف على أسمائها وأصحابها وأماكنها (بالإضافة إلى ما أشرنا إليه):

1 ـ المطبعة الجزائرية الإسلامية: في قسنطينة، أنشأها الشيخ عبد الحميد بن باديس، وعهد بها إلى الشيخ أحمد بوشمال، أحد أنصاره وأتباعه المخلصين وأحد أعيان قسنطينة الذين ظلوا على ولائهم لجمعية العلماء والفكر الإصلاحي بعد وفاة ابن باديس. طبعت المطبعة الإسلامية صحف ابن باديس وهي المنتقد والشهاب، كما طبعت البصائر في وقت لاحق. وكذلك طبعت جريدة صدى الصحراء التي كانت تصدر في

بسكرة وتوالي حركة ابن باديس. وحاول العقبي أن يطبع فيها جريدته (الإصلاح) فلم يفلح. وتعاملت المطبعة الإسلامية مع زبائنها على أساس تجاري أيضاً فطبعت الكتب والبطاقات والدعوات ونحوها.

2 ـ مطبعة النجاح: تأسست أيضاً في قسنطينة سنة 1919، وصاحباها هما عبد الحفيظ بن الهاشمي ومامي إسماعيل، وهما أيضاً صاحبا جريدة النجاح. ويقول الشيخ المدني عن المطبعة بأنها من أحسن المطابع وأتمها. وكانت النجاح تطبع أسبوعيه ثم صارت يومية مما يبرهن على استعداد المطبعة لمثل هذا العمل المكثف. ولا ندري إن كانت قد طبعت كتباً أيضاً، أما الأعمال التجارية الأخرى فنعتقد أنها كانت تقوم بها[1].

3 ـ المطبعة العربية: بالعاصمة، يبدو أنها من إنشاء أبو اليقظان[2]. ولعلها مشروع اشترك فيه التجار الميزابيون وغيرهم. وهم أصحاب مبادرات مفيدة من هذا النوع. وكانت المطبعة العربية هي التي تطبع الصحف التي أنشأها الشيخ أبو اليقظان منذ 1926 (انظر حديثنا عن الصحف)، كما طبعت مجموعة من الكتب. وكانت المطبعة تقع في القصبة (شارع روفيقو سابقاً ـ ذبيح الشريف الآن) وقد بقيت إلى عهد الاستقلال، ثم نقلت إلى وادي ميزاب (غرداية).

4 ـ مطبعة البلاغ: كانت جريدة (البلاغ الجزائري) تطبع في مستغانم ثم نقلت إلى العاصمة. وكانت المطبعة والجريدة باسم الطريقة العليوية. وكان المشروع في البداية وطنياً ومستنيراً. كما أن هذه المطبعة تعتبر الأولى من نوعها في هذا المجال، إذ كانت الطرق الصوفية قبل ذلك غير مهتمة بالطبع

---

(1) رسالة الباحث أحمد مريوش، مخطوطة. والمدني (كتاب الجزائر)، ص 347. .

(2) ذكر دبوز (نهضة) 2/271 أن المطبعة العربية قد أنشأها في العاصمة محمد بن بكير والحاج محمد بن مسعود بابا عمي وسليمان بن ناصر حسني، الخ. وكان الغرض منها طبع تراث الجزائر المخطوط ونشر صحيفة عربية. وقال إنها دامت إلى 1923. فهل هي التي أصبحت مطبعة الشيخ أبي اليقظان بعد ذلك؟.

والنشر كوسيلة إعلامية. ولا ندري من كان صاحب الفكرة في هذا المشروع[1].

5 ـ **المطبعة العلمية**: أسسها الشيخ الطيب العقبي في بسكرة لطباعة جريدته (الإصلاح) بعد أن عجز عن طبعها في تونس وفي قسنطينة، وسماها «العلمية»، وكانت ضعيفة التجهيز مع ذلك، وقد طبع فيها العدد الثاني فقط من الجريدة. ثم تعثر المشروع، وقيل إنه اشتراها بقروض اقترضها من المحسنين والأنصار أمثال عائلة الشيخ خير الدين ومحمد العيد والأمين العمودي. وقد ظهر العدد الثاني في 5 سبتمبر 1929، أي عشية انتقال العقبي إلى العاصمة نهائياً. ويذهب الشيخ المدني إلى أن «أيدي الإهمال والفساد» قد استولت على المطبعة.

6 ـ **مطبعة المغرب العربي**: أعلن الشيخ حمزة بوكوشة سنة 1937 عن إنشاء مطبعة عربية بوهران تسمى مطبعة المغرب العربي. وجعل ذلك «بشرى لمحبي اللغة العربية» وجاء في الإعلان أنها تطبع كل أنواع الكتابة باللغتين. ولا ندري ما إذا كانت المطبعة مشروعاً تجارياً عاماً، أو كانت فقط مطبعة لطبع جريدة المغرب العربي التي كان يرأس تحريرها حمزة بوكوشة بالتعاون مع محمود بلة. كما لا ندري مصير هذه المطبعة[2]. ولعل جريدة (الوفاق) التي أنشأها محمد السعيد الزاهري في وهران كانت تطبع في هذه المطبعة أيضاً.

كما اشترت جمعية العلماء (**مطبعة البصائر**) سنة 1954. وبذلك استغنت عن طباعة جريدتها في المطابع الفرنسية، وتعتبر هذه المطبعة من المشاريع الهامة التي أنجزتها الجمعية. ولكن الحديث عنها ليس هذا

(1) عن بحث الشيخ ابن عليوة عن مطبعة لطبع كتابه (المنح القدوسية) انظر لنغر الشيخ أحمد العلوي، ص 67 ـ 69. وكان ذلك حوالي سنة 1908. وربما كان ذلك هو السبب في المبادرة بإنشاء مطبعة.

(2) جريدة المغرب العربي، العدد 4، 18 يونيو، 1937. كان مقر المطبعة، حسب الإعلان، هو شارع كافينياك، رقم 33، وهران.

موقعه[1]. ولا شك أن مشاريع طباعية أخرى قد ظهرت في الجزائر بعد الحرب المذكورة. وكذلك المكتبات التي تولت شؤون النشر، مثل مكتبة النهضة، ودار الكتب.

الجمعيات والنوادي الثقافية

الجمعيات والنوادي ظاهرة اجتماعية تدل على النضج والاستجابة لمتطلبات الحياة المدنية الحديثة. والجزائر التي كانت تعيش تحت تعسف قانون الأهالي البغيض (الاندجينا) لا يمكنها أن تتمتع بهذا النشاط دون أن يتعرض القائمون عليه للاضطهاد والسجن. ومن جهة أخرى فقد كان الجزائريون محرومين من صفة وحقوق «المواطن» فقد كان القانون الفرنسي يعتبرهم «رعايا» ولا يمكنهم أن ينشدوا الحرية ولا الحقوق المدنية ولا السياسية، ولا حتى الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية دون ملاحقة القانون التعسفي.

وقد كنا تناولنا دور الجمعيات والنوادي في مناسبات أخرى، باعتبارها ظاهرة اجتماعية تدل على اليقظة والنهضة[2]. ويهمنا الآن جانب واحد من نشاطها وهو النشاط الثقافي والفني. ويبدو أن أول ما بدأ هذا النشاط كان بمبادرات فرنسية من فرنسيين متعاطفين مع القضايا الجزائرية أو بدفع من الإدارة الأهلية نفسها لأغراض تتماشى مع سياسة العناية بالجزائر الأهلية التي جاء بها شارل جونار بالخصوص، وسانده في ذلك دومينيك لوسياني. ذلك أن معظم الجمعيات والنوادي التي ظهرت لأول مرة كانت خلال العشرية

---

(1) انظر كلمة الشيخ الإبراهيمي عن هذه المطبعة في البصائر 1954/9/3.

(2) انظر كتابنا (دراسات في الأدب الجزائري الحديث)، ط 3، تونس 1983. وكذلك الحركة الوطنية، جـ 2، وتناول غيرنا ذلك في عدة مناسبات، مثل سعد الدين بن أبي شنب، ومحمد علي دبوز، وأحمد توفيق المدني، ومحمد ناصر، وعمار هلال. انظر أيضاً رسالة الباحث عبد المجيد بن عدة (مظاهر الإصلاح...)، ورسالة الباحث أحمد مريوش (الشيخ الطيب العقبي).

الأولى من هذا القرن. أما قبل ذلك فلم يكن يوجد سوى نوعين من الجمعيات المدعومة من الحكومة العامة أيضاً، وهي الجمعيات الخيرية التي تتولى الاشراف على توزيع المساعدات الخيرية والصدقات على الفقراء في المدن، والثانية جمعيات الاحتياط التي تتألف عادة من المزارعين لحماية الفلاحين في السنوات العجاف[1].

أعطت السلطة الفرنسية إذن الضوء الأخضر لتكوين الجمعيات التعليمية والاجتماعية منذ أول هذا القرن. فظهرت في العاصمة عدة تنظيمات أبرزها الجمعية الرشيدية والجمعية التوفيقية. وقد رأسها في الظاهر بعض الجزائريين المتجنسين بالجنسبة الفرنسية والمتخرجين من المدارس الفرنسية، أمثال د. بلقاسم بن التهامي، ومحمد صوالح، ود. الطيب مرسلي، ومختار الحاج سعيد، والشريف بن حبيلس. فظهور الجمعيات إذن كان في أوساط المثقفين بالفرنسية المعروفين بالاندماجيين. وقد اندفع معهم عدد آخر من المثقفين بالعربية ومن رجال الدين فساندوهم بإلقاء محاضرات في موضوعات محددة، ومنهم: المفتي ابن الموهوب في قسنطينة والمجاوي في العاصمة والقاضي شعيب في تلمسان.

والموضوعات التي عالجتها هذه الجمعيات لم تدخل ميدان المسرح والتمثيل ولا الحياة الفنية. وإنما دخلت ميدان التعليم والتوعية وتنشيط

---

(1) الجمعيات التعاونية كانت موجودة قبل الاحتلال وظلت موجودة بعده إلى حوالي 1850 حين حلها الفرنسيون خوفاً منها. كما أن الباحثين تحدثوا عن جمعيات سرية مثل الجمعية الدينية التي ظهرت في السبعينات وتراسلت مع السلطات العثمانية. انظر عبد الجليل التميمي (بحوث)، تونس 1972. وقد وجدنا ما يدل على أن الأمير مصطفى فاضل ـ وهو أخو الخديوي اسماعيل والي مصر، كان له دور في الجمعية الدينية التي تراسلت باسم الجزائر مع السلطان العثماني طالبة منه العون ضد فرنسا، وقد ثبت أيضاً أن ابنة الأمير المذكور كانت متزوجة من خليل بوحاجب بن سالم بوحاجب العالم والمصلح التونسي الذي تعاون مع خير الدين باشا التونسي في إصلاحاته خلال السبعينات. وعندما زار الشيخ محمد عبده تونس زيارته الأولى سنة 1884 نزل عند خليل بوحاجب وزوجته الأميرة نازلي.

الشباب وحمايته من الانحراف وحثه على العمل. نظمت المحاضرات باللغتين، وعالجت قضايا الفكر المعاصر من تراث وطب واختراعات وأدب وتاريخ. وشارك رواد الاتجاه الاندماجي (النخبة) بقسط وافر في هذا النشاط[1]. وقد قيل عن الجمعية التوفيقية بأنها «ودية خيرية وتعليم أدبي وعلمي». وكان نادي صالح باي في قسنطينة من صنف هاتين الجمعيتين.

أما من الناحية الفنية فلا نعرف إلا وجود (جوقة) أو فرقة كان يقودها الفنان محمد بن علي سفنجة قبل الحرب العالمية الأولى، وقد تحدث عنها وعنه السيد رواني سنة 1904. أما الجمعية (المطربية) التي كونها اليهودي ادمون يافيل، فلا نعرف متى تكونت بالضبط، ولعلها لم تظهر إلا بعد 1919.

خلال العشرينات ظهرت عدة جمعيات ونواد أيضاً في العاصمة وغيرها. وتوسع ذلك مع نشاط الحركة الإصلاحية وظهور الأحزاب السياسية وجمعية النواب. وقد رافق ذلك نوع من التسامح من الإدارة الفرنسية لإنشاء مثل هذه الخلايا الاجتماعية، ما دامت تحت رقابتها الشديدة. كما أن مبادرات الجزائريين لم تعد تتوقف على مبادرات الفرنسيين في ذلك. ومن أبرز الجمعيات غير الفنية والنوادي بالعاصمة، جمعية الشبيبة الإسلامية ونادي الترقي. وجمعية التربية والتعليم في قسنطينة ونادي السعادة في تلمسان وفي قسنطينة أيضاً (تأسس سنة 1926)، ونادي الاتحاد الأدبي الإسلامي في مستغانم. وقد شهدت مدينة قسنطينة وحدها ميلاد حوالي 26 جمعية مدنية قبل الحرب العالمية الثانية. وقل مثل ذلك في غيرها من أنحاء القطر.

وكان نادي الترقي قد نظم بين 1927 ـ 1929 حوالي ثلاثين محاضرة بالعربية وعشرة بالفرنسية. وبلغ أعضاؤه 270 عضواً. وما يلفت النظر هو أن نادي الترقي كان يشجع الحياة الفنية الموجهة لأداء رسالة اجتماعية وذلك عند

---

(1) عن أعضاء الجمعية الرشيدية سنة 1910 انظر (مجلة العالم الإسلامي)، مارس 1910، ص 439. انظر كذلك الحركة الوطنية، جـ 2.

احتفالاته السنوية. فقد مثّل وغنى الممثل الفكاهي رشيد قسنطيني في حفلة أقامها النادي سنة 1929، كما أن جمعية الشبيبة الإسلامية كانت تحيي احتفالاً سنوياً يقوم به التلاميذ وغيرهم بتمثيل بعض الروايات وإنشاد الشعر والاستماع إلى القطع الموسيقية[1]. وكذلك كانت تفعل مدرسة التربية والتعليم في قسنطينة ومدارس جمعية العلماء فيما بعد، إذ أصبح التمثيل والإنشاد والموسيقى الشعبية جزءاً من وسائل جلب الجمهور وتوجيهه نحو الإصلاح والنهضة.

أما الجمعيات ذات الطابع الفني المحض فلم تظهر على يد الجزائريين إلاّ خلال عقد العشرين وما بعده. فقد تحدث أحمد توفيق المدني سنة 1929 عن وجود جمعية في تلمسان باسم (جوق) الحاج العربي بن صاري. وذكر عدة جمعيات أخرى يبدو أنها ظهرت في العاصمة وهي(الجزائرية) و (الأندلسية) و (الطليعة) التي قال عنها ـ أي الطليعة ـ إنها تتبنى الموسيقى العصرية. ومن ذلك جمعية (المطربية) التي لم يذكر تاريخاً لظهورها، غير أننا نعرف أن محيي الدين باش تارزي قد تولاها بعد وفاة يافيل، كما مر[2]. أما سعد الدين بن أبي شنب فقد ذكر جمعية (المهذبة) التي رأسها علي الشريف الطاهر، سنة 1921، وهي جمعية للأدب والتمثيل العربي. وقد مثلت ثلاث مسرحيات بين 1921 ـ 1924. وقال أيضاً إن هناك جمعية أخرى لم تتشكل شرعاً وقامت بتمثيل رواية (في سبيل الوطن) في ديسمبر 1922، ونجحت نجاحاً باهراً ولكن السلطات الفرنسية منعتها من تمثيلها مرة أخرى. ولم يكشف ابن أبي شنب عن اسم ولا مسؤولي هذه الجمعية التمثيلية المجهولة. وبالإضافة إلى ذلك لم تعلن جمعية أخرى عن نفسها أو

(1) هذه الظاهرة نجدها أيضاً في نادي صالح باي، قبل 1914، إذ كان ابن الموهوب ينظم أشعاراً للتلاميذ ليغنوها على ألحان السيد بسطانجي. انظر الحركة الوطنية، جـ 2.

(2) المدني (كتاب الجزائر)، مرجع سابق، ص 342. انظر لاحقاً، فصل المنشآت الثقافية 2.

لم تتحدث عنها وسائل الإعلام عندئذ وهي الجمعية التي مثلت رواية (المصلح) سنة 1923 في العاصمة أيضاً، وكانت الرواية من تأليف أحمد فارس[1]. ولعلها هي الجمعية المجهولة التي مثلت رواية (في سبيل الوطن). وأخيراً نذكر جمعية (الزاهية) أو فرقتها وهي التي كونها علي سلالي (علالو) حوالي 1929 ودامت إلى سنة 1932.

وتثبت بعض الإحصاءات أن قسنطينة وحدها قد عرفت ميلاد عدد من الجمعيات الفنية التي تهتم بالتمثيل والموسيقى والمسرح، حتى بلغت أربع عشرة جمعية بين 1930 ـ 1935. ثم ظهرت جمعيات أخرى بعد هذا التاريخ، كما اختفت جمعيات كانت قائمة.

ومن ذلك جمعية أحباب الفن التي تأسست في مايو، 1933 لإحياء التراث العربي من الآداب والموسيقى والفنون. وكانت برئاسة محمد رحموني وعضوية إبراهيم العموشي وأحمد بوشمال. وكانت على صلة بحركة الإصلاح التي يقودها ابن باديس في المدينة. ولذلك كان نشاطها مرتبطاً بنشاط مدرسة التربية والتعليم أيضاً، فكانت تحيي السهرات الفنية لجمع التبرعات والمال لأبناء المدرسة، وهي إحدى وسائل ابن باديس في توسيع مشاريعه.

ثم تأسست جمعية الشباب الفني في إبريل، 1937، بعد انقسام حدث في جمعية أحباب الفن. فقد تولى الجمعية الجديدة (الشباب الفني) أحمد بوشمال وإبراهيم العموشي. وكان كاتبها العام هو الشيخ عبد الحفيظ الجنان، أحد تلاميذ ابن باديس. وكانت الشباب الفني قد أخلصت في أهدافها للحركة الإصلاحية. وقد وظفت الفن والتمثيل والموسيقى لخدمة النهضة العربية الإسلامية في الجزائر. وضمت أيضاً الأسماء التالية: الشريف حاج سعيد، وعبد السلام بلوصيف، وخليل بلقشي. وكانت جمعية الشباب

(1) سعد الدين بن أبي شنب، «المسرح العربي الجزائر»، في المجلة الافريقية، 1935، ص 75.

الفني المدعومة من ابن باديس تمثل أيضاً في مدن إقليم قسنطينة وتجد نجاحاً كبيراً، ومن أبرز حفلاتها تلك التي كانت بكلية الشعب بقسنطينة في مايو 1937. وتلتها سهرة أخرى في ديسمبر من نفس السنة. وقد حضرها مئات الجزائريين (ألف شخص حسب بعض الاحصاءات) وفيها أيضاً النساء، كما حضرها بعض الأوروبيين. وكانت الحفلة مُسيّسة إذ كان من بين الحاضرين أعضاء من حزب الشعب والعلماء والنواب والشيوعيين. وكان للفرقة لباس رسمي موحد، وكانت تقدم التمثيليات والقطع الموسيقية. وفي المناسبة الأولى ألقى ابن باديس نشيده (اشهدي يا سماء) وهو نشيد وطني يبشر بالجزائر الحرة[1].

وهناك جمعيات أخرى اهتمت أيضاً بالفن والتمثيل في قسنطينة، وهي مرافقة لحركة النهضة، كما ذكرنا. ومنها جمعية الهلال التي ظهرت سنة 1932 (12 جوان). أسسها بعض هواة الفن الذين رغبوا في المحافظة عليه، وقد دفعتهم إلى ذلك الغيرة على التراث والخوف من اندثاره.

وفي أوائل 1934 تكونت في نفس المدينة جمعية المنوبية، على يد شباب المدينة الهواة للموسيقى والفنون الأخرى. ولعلهم كانوا متأثرين بالحركة الفنية في تونس أيضاً. ثم تكونت جمعية الهلال التمثيلي، وهي غير الأولى، سنة 1938 (18 مايو). وكان هدفها تجديد الفن وإحياء اللغة العربية الفصْحى عن طريق المسرح. وقد ذكرنا سابقاً أن هذه الجمعية قد مثلت سنة 1939 مسرحية عن آفات الخمر والأمية. وتعاونت مع زميلتها الشباب الفني في استقبال أعضاء نادي الشباب بقالمة[2].

إلى جانب هذه الجمعيات الفنية هناك جمعيات غير فنية في ظاهرها

(1) جريدة (المغرب العربي)، 18 جوان 1937، عدد 4. ومعلومات مكتوبة قدمتها لنا الباحثة كريمة بنت حسين في مايو، 1990.

(2) كريمة بنت حسين، مراسلة، مايو 1990، من قسنطينة. وكذلك (الشهاب) ابريل 1939، ص 155.

ولكنها كانت تعبر بالأناشيد ونحوها على دورها في إحياء الشعر العربي الفصيح والتمثيل، ومعظم هذه الجمعيات كانت كشفية أو خيرية. والأمثلة على ذلك توجد في كشافة الرجاء وكشافة الصباح التي توحدت تحت اسم واحد وهو الرجاء. وقد أشار ابن باديس إلى كليهما في قصيدته الشهيرة (شعب الجزائر مسلم). وكان إعداد شبابهما إعداداً عسكرياً، مما جعل جريدة (المغرب العربي) تقول عن الفرقتين «ارتفع الستار عنهما في لباسهما الرسمي، وفي شكل حركات الجندية بإعدادهما ونظاماتهما الخصوصية... فهتفت لهما الأيدي بالتصفيق الحاد، والقلوب بقولها: اللهم حقق الرجاء. وانسحبوا (أي الكشافة) من القاعة، كما ظهروا، بحركات عسكرية تثبت في الأفئدة وترسخ في العقول حتى يتحقق الرجاء، إن شاء الله»[1].

وفي 1940 (20 يناير) قدمت جمعية الشباب الفني مسرحية (الدكتاتور) أو المستبد، على مسرح قسنطينة. ولا نعرف الآن من ألف هذه المسرحية. ويبدو أن موضوعها كان يتناول استبداد الإدارة الفرنسية في الجزائر بالتلميح، كما يتناول في الظاهر الاستبداد النازي في ألمانيا والعالم. ومن ثمة فالمسرحية كانت من وحي الاستعمار والحرب. وكان ابن باديس قد أوقف مجلة الشهاب، كما أوقفت جمعية العلماء جريدتها البصائر، فلا سبيل لمعرفة المزيد عن هذه المسرحية منهما[2].

أما جمعية المزهر البوني للتمثيل فقد تأسست سنة 1932. واسمها يدل على أنها وليدة مدينة عنابة، كما ذكرنا آنفاً. وكان غرضها هو محاربة الآفات الاجتماعية والنهوض بالمجتمع عن طريق الموسيقى والتمثيل بتشجيع استعمال العربية الفصحى والرقي بها[3].

(1) جريدة المغرب العربي، عدد 4، 18 جوان 1937. وقد كان «شباب المؤتمر الإسلامي» يتكون أيضاً على هذا النمط بين 1936 - 1938.
(2) كريمة بنت حسين، مرجع سابق.
(3) مجلة (الشهاب) ابريل 1932، ص 242. عن الجمعيات الفنية انظر أيضاً فقرة المسرح لاحقاً.

لا شك أن هناك جمعيات ونوادي أخرى قامت بدور التمثيل المسرحي والموسيقى والغناء، كما حدث في تلمسان. وكان بعض هذه الجمعيات قد أسس لدفع حركة التعريب، وبعضها قد أسس لتشجيع التمثيل بالدارجة والوصول إلى الجمهور للرقي به فنياً وذوقياً. وهناك من أسس الجمعيات لأغراض اجتماعية في إطار ما تسمح به القوانين الفرنسية ومماشاة للتيار التجديدي أو العصري، بينما تأسست جمعيات ونواد تابعة لجمعية العلماء لخدمة الاتجاه الإصلاحي على العموم. وقد تنافست في ذلك الأحزاب أيضاً بعد أن سمحت لها الإدارة بالنشاط، ولا سيما بعد 1946.

ونلاحظ أن بعض الجمعيات والنوادي كانت تحمل أسماء اجتماعية وأخرى أسماء فنية. ولكنها جميعاً تقريباً أسماء مستمدة من التراث العربي الإسلامي. ومن هذه الأسماء نجد كلمات: الإسلامي، والديني، والفلاح (بتخفيف اللام)، والسعادة، والرجاء، والاتحاد، والإرشاد والإصلاح والحياة والشباب والأخوة والاستقامة والنهضة والفتح... أما الجمعيات والنوادي الفنية فتحمل أسماء مثل المزهر، والعندليب، والأوتار، والفن والأدب، والمطربية، الخ[1].

ويجب ألا يفهم من تركيزنا على بعض المدن أن المدن الأخرى صغيرة أو كبيرة، لم تشهد ميلاد النوادي والجمعيات، ولم تعرف النشاط الفني والكشفي والموسيقي. إن الظاهرة كانت عامة، وكان هناك تنافس كبير. ولكن الإمكانات لم تكن متوفرة للجميع بدرجة واحدة. وقد تعرضنا في كتابنا (دراسات في الأدب الجزائري) إلى بعض التفاصيل.

رأينا أن المنشآت الثقافية في الجزائر كانت متباعدة ولا يمكنها أن تخدم أهدافاً واحدة. فالفرنسيون أسسوا المكتبات والمتاحف والجمعيات العلمية والمسارح والسينما والصحافة والإذاعة لأنفسهم. كما أنشأوا

(1) عمار هلال «النوادي الثقافية...» في (مجلة الدراسات التاريخية) عدد 7 سنة 1993، ص 124 ـ 140. وكذلك دبوز (نهضة)، ص 229 ـ 260.

المقاصف والكونسيرفتوار والفرق الموسيقية لخدمة الجالية الفرنسية في الجزائر. وقد رأينا أن المطابع والتمثيل والصحافة وفرق الموسيقى، كلها قد تأخرت عشرات السنين في الظهور بالنسبة للجزائريين. ولذلك بدأت مقلدة في أغلبها لما كان شائعاً منها على يد الفرنسيين. والمقلد قلما يتفوق على المقلد. وهذه المنشآت الثقافية الجزائرية واجهت صعوبات جمة سياسية ولغوية وتعليمية وفنية. فالقوانين كانت لا تسمح بحرية التعبير ولا الحركة ولا التجمع. والشعب قد أضرت به الأمية، وارتمى في أحضان الطرقية والخرافة، والذوق الفني والجمالي كان يعاني من البعد عن التراث وإنتاج الحضارة العربية ـ الإسلامية، وقد رأينا أن الصحافة العربية نفسها قد بدأها الأجانب، وأن الموسيقى كما سنرى، قد سجلها أحد اليهود، وأن المسرح كان يعتمد في أوله على بعض الممثلين الأجانب أيضاً، وأن المطابع كانت كلها أجنبية إلى أوائل هذا القرن.

ومع ذلك فإن نهاية الحرب الثانية قد عرفت انطلاقة كبيرة في عدة ميادين ثقافية كانت من قبل محتكرة للأجانب. وإذا كانت المكتبات العامة والمتاحف والإذاعة ظلت من احتكار السلطة الفرنسية، فإن الصحافة والمسرح والمطبعة والموسيقى ونحوها قد تحررت وأخذ المبدعون الجزائريون يؤسسون الصحافة والمطابع والفرق الموسيقية والتمثيلية. وساندت حركة الشعر والغناء وانتشار التعليم هذه المنشآت. كما وظفت الأحزاب السياسية والجمعيات هذه الوسائل للنهضة وتوعية الجمهور.

الفصل الثالث
المنشآت والمراكز الثقافية (2)

المكتبـــات

من البديهي القول أن الكتب والوثائق كانت من الضحايا الأولى للاحتلال الفرنسي. وهناك أسباب معروفة وهي الحروب الطويلة والمدمرة التي تلت نجاح الحملة الفرنسية وتصاعد المقاومة، ثم التّلف المقصود وغير المقصود الذي يصيب الكتب عند الفوضى والهروب والإخفاء ونحو ذلك، ثم الحرائق والتآكل. ومن جهة أخرى هناك أسباب غير معروفة للجميع وهي سرقة الكتب المخطوطة والوثائق العائلية من قبل الفرنسيين بالاعتداء الصارخ أحياناً وبالتحايل أحياناً أخرى، وكذلك بالاتلاف الذي لا يرجع إلى صاحبه.

ومن نكبات الدهر أن الذي تسلط على الجزائر هم ضباط المكاتب العربية ـ العسكرية الذين تمركزوا في كل مدينة وكل دوار. وكانوا يريدون معرفة كل شيء عن العائلات والأفراد، وعن الأنساب والتواريخ، وعن التراجم والتصوف، واللغة والفولفكلور، وغيرها. فكانوا يأخذون ما وقعت عليه أيديهم وعيونهم، قهراً، وقد يطلبون المخطوطات والوثائق ممن يعرفون أنها عنده من الأعيان كرجال الدين والقضاة والقياد. وكان هؤلاء لا يستطيعون رد طلبهم ظانين أنها ستعود إليهم بعد حين، ولكن هذه الآثار قلما تعود. وقد يتطوع البعض من الجزائريين، خوفاً أو تملقاً، فيقدم ما عنده إلى الضباط المذكورين، ظاناً أنها ستعود إليه أيضاً، فلا تعود، وقد يرشدهم حتى عن غيره فيقول إن المخطوط كذا موجود عند فلان أو أن العائلة الفلانية تمتلك المخطوطات المطلوبة، فيذهب الضباط ويأخذون حاجتهم، كما قلنا، وقد لا يعيدون ما أخذوا إلى أصحابه. هذا إلى جانب الكشف عن خبايا العائلات والأنساب وما تملك من ثروات، لأن معظم العقود والوثائق كانت

تتحدث عن الأملاك والزواج والبيع والشراء والخلافات. وكل ذلك كان يستغله الفرنسيون لصالحهم دون أن ينسبوه حتى إلى من أخذوه منه.

فإذا قرأت فيرو وبروسلار وبيليسييه وكاريت وهانوتو ورين وغيرهم فإنك ستجدهم يستعملون الوثائق والمخطوطات الأهلية ولا ينسبونها، وربما كانوا يحرفونها عن وجهتها. بل أن معظمهم كانوا يطعنون في المعلومات التي تضمنتها ويشكون في صحة ما جاء فيها، ويرمون الجزائريين - والعرب والمسلمين جميعاً - بالجهل والحماقة والتزييف. وقل مثل ذلك في العديد ممن أصبحوا مترجمين عسكريين، وهم الذين أصبحت كل شؤون الجزائريين بأيديهم لفترة طويلة. وكانوا في الإدارة والجيش والقضاء والطب... وعندما بدأ المستشرقون أعمالهم جمعوا أيضاً ما بقي من الوثائق والمخطوطات وأخذوا يترجمونها، دون أن يذكروا حتى من أين أخذوها إلا القليل منهم. ونشير هنا إلى أعمال أدريان بيربروجر وأوغست شيربونو، ثم زعماء مدرسة الآداب أمثال رينيه باصيه، وفانيان، ثم أمثال ألفريد بيل وموتيلانسكي.

لقد كانت الجزائر تتوفر على مخطوطات كثيرة قبل الاحتلال، كما رأينا في الجزء الثاني من هذا الكتاب. وكانت مكتباتها العامة في المساجد وفي الزوايا، أما مكتباتها الخاصة فكانت منتشرة عبر الوطن حيث العائلات العلمية وحيث الأعيان الذين لهم غيرة على الكتب ونسخها. وقد رأينا أن العائلة الواحدة قد تتوفَّر على بضعة آلاف من المخطوطات النادرة والتي كانت في حالة جيدة. وكان الكتاب يتنقل بالبيع والاستنساخ والاستلاف والهدايا. أما كتب المساجد والزوايا والمدارس فقد كانت موقوفة على العلماء والطلبة والزائرين.

نظرة على مصير المخطوطات والوثائق

وبعد الاحتلال مباشرة وضع الفرنسيون أيديهم على المساجد والزوايا في العواصم. وصادروا ما فيها وضموا مداخيل أوقافها إلى الإدارة المالية

(الدومين). وكانت المكتبات الملحقة بهذه المنشآت الدينية من ضحايا هذه المصادرة، فاختفت الكتب، رغم أنها كانت أحباساً، وتبادلتها الأيدي دون حساب أو عقاب. أين هي مكتبة الجامع الكبير بالعاصمة التي تحدث عنها الرحالة والباحثون المسلمون؟ وأين مكتبات مساجد تلمسان وقسنطينة ومعسكر والبليدة والمدية وبجاية وعنابة ومازونة الخ؟ وأين الكتب التي حبسها صالح باي على مدرسته في قسنطينة، ومحمد الكبير على مدرسته في معسكر؟ لقد ضاعت وتبعثرت، ولم تعد تذكر في حوليات التاريخ. فعندما أراد ابن أبي شنب أوائل هذا القرن أن يصف ما بقي في الجامع الكبير بالعاصمة لم يذكر منها سوى بضع عشرات[1].

وماذا نقول عن أثر الحروب على المكتبات؟ كل مقاومة أو ثورة تؤدي إلى دفن العشرات من المخطوطات الثمينة. وهذه الحروب قد قضت على المكتبات الشخصية والعمومية معاً. معظم الزعماء الذين شاركوا في المقاومة كانوا من عائلات متعلمة تعتز بماضيها وتراثها. ولكن الابتعاد عن مركز العائلة أو القبيلة، والنفي والاحتشاد بالنسبة لمن أجبروا على الخضوع، قد أدى إلى تلف المكتبات. وعندما أصبح الأمير عبد القادر لاجئاً وفقد عواصمه استعمل المدينة الخيمة (الزمالة) وحمل هو وعلماؤه وقواده مكتباتهم معهم. ومنها مكتبة زاوية القيطنة الشهيرة. وكان من بين الذين معه شيوخ علم لا تفارقهم الكتب أمثال محمد الخروبي، ومحمد بن علال، ومحمد البركاني، وابن فريحة، ومصطفى بن التهامي. ولكن حين استولى الفرنسيون على الزمالة في جهة طاقين انتقلت إليهم أيضاً تلك المكتبات، ولا ندري إلى الآن مصيرها[2].

---

(1) المخطوطات الباقية في مكتبة الجامع الكبير، ط. الجزائر.

(2) في مكتبة شانتييه بفرنسا بعض بقايا مكتبة الأمير عبد القادر، أهداها الدوق دومال D'Aumale إلى بلدية هذه المدينة. وكان دومال هو قائد الجيش الذي استولى على الزمالة. ولكن ما «أهداه» دومال ليس سوى جزء ضئيل من مكتبة الأمير. وأين باقي المكتبات؟.

وقل مثل ذلك في المدن التي استولى عليها الفرنسيون. وقد جرت العادة أن الجزائريين يخرجون من المدينة إذا أحسوا بهجوم العدو، وكانوا يحملون معهم كل غال ونفيس، ومن ذلك كتبهم. ولكنها لم تكن دائماً عملية ناجحة. فقد يفاجئهم العدو فلا يحملون إلا ما خف، فيستولي العدو على ما وجده ومنه الكتب، كما حدث في معسكر سنة 1835، وفي تلمسان سنة 1836. ويقول بيربروجر إن الفرنسيين وجدوا عقود أملاك عائلة الأمير، وحين أطلع بيربروجر الأمير على ذلك في مقابلة معه سنة 1837 لم يكد الأمير يصدق القصة[1]. وأثناء البحث عن الزمالة كان الفرنسيون يستدلون عليها بأوراق الكتب والوثائق التي كانت تذروها الرياح وترمي بها في الأشجار. وكان بيربروجر وغيره صرحاء جداً حين أكدوا، وهم يحسبون أن التاريخ قد طوى تماماً ولن يكشف عن أسراره، أن الضباط كانوا يشعلون غلايينهم بأوراق الوثائق في قصبة الجزائر سنة 1830، وأن الجنود كانوا يحسبون كل كتابة عربية قرآناً، فكانوا يحرقون الأوراق وما هي إلاّ وثائق ثمينة. ومع ذلك يتحدث الفرنسيون طويلاً عن حرق العرب المسلمين لمكتبة الاسكندرية وينسون أنفسهم.

أما احتلال مدينة قسنطينة واحتلال معسكر وتلمسان وغيرها فكان له نصيب آخر من نهب الكتب. وقد روى بيربروجر شيئاً من التفصيل عن ذلك سنعود إليه بعد قليل.

والحرب التي جرت في الأرياف أدت أيضاً إلى إتلاف المكتبات ولا سيما في الزوايا. وكانت هذه الزوايا تتوفر على مكتبات للطلبة وأهل العلم. وهي الأمكنة التي بقيت للطلبة بعد احتلال المدن واختفاء التعليم ومصادرة المساجد والزوايا بها. فإذا بالحرب تمتد إلى هذه المدارس الخلفية (الزوايا)، وتمتد معها يد النهب والسلب لما تملكه من مخطوطات. وكان

---

(1) انظر مقابلة الأمير في معسكره، بالبويرة، لبيربروجر، ديسمبر، سنة 1837. وقد ترجمنا هذه الرحلة (المقابلة) وقدمناها للنشر.

ذلك هو مصير المكتبات في زوايا منطقة الشلف والبابور وزواوة والأوراس والحضنة والونشريس. ثم أدت ثورات أولاد سيدي الشيخ، وشريف ورقلة واحتلال ميزاب، وثورة بوشوشة، وبو عمامة، إلى بعثرة الكتب. وحكى لنا من عاش انتفاضة 8 مايو 1945، كيف مزقت الكتب ورميت للرياح. وأصبح معروفاً عند الجميع أن الجزائريين كانوا أيام ثورة التحرير الكبرى، يحفرون لكتبهم الباقية ووثائقهم العائلية في الأرض ويدفنونها، خوفاً منها، لأن الفرنسيين إذا وجدوها عندهم سيتهمونهم بالعمل المعادي ويعتبرونها وثائق سياسية، ثم خوفاً عليها، لأن العدو إذا وجدها سيحرقها أمام أعينهم، كما حدث عدة مرات. وكان أولئك الجزائريون يظنون أن الحرب لن تطول أو أن الأرض سترحم الكتب، ولكن الثورة قد طالت والأرض لم ترحمها إذ عندما فتحت المطامير التي وضعت فيها وجدت الكتب وقد تلفت من الرطوبة وأصبحت عجيناً عند البعض أو ممحاة لا أثر للكتابة عليها. وكثير من الجزائريين نسوا أين دفنوا كتبهم كما أن بعض الذين دفنوها استشهدوا أو ماتوا موتة طبيعية دون أن يعرف الأحياء ما فعل الأموات.

إن المهاجرين الجزائريين قد حملوا معهم أيضاً بعض كتبهم الثمينة بعد الاحتلال. فأولئك الذين خرجوا من ديارهم مراغمين أو اختاروا الهجرة على العيش تحت وطأة الأجنبي، كان معهم رصيدهم من المخطوطات القليلة أو الكثيرة. وقد حرمت منها العائلات الباقية والمدارس والتلاميذ. ابتداء من ابن العنابي الذي نفاه المارشال كلوزيل سنة 1830، إلى حمدان خوجة الذي هرب بجلده من إرهاب دورفيقو إلى فرنسا نفسها ثم منها إلى اسطانبول سنة 1836، إلى مصطفى الكبابطي الذي نفاه المارشال بوجو سنة 1843 إلى جزيرة سانت مرغريت غير أن السلطات الفرنسية في مرسيليا سمحت له بالمنفى في مصر، ثم إلى القضاة والعلماء والضباط الذين توجهوا إلى المغرب الأقصى وتونس، ثم الحجاز. كل هؤلاء حملوا معهم ذكرياتهم وأدواتهم من الكتب[1].

---

(1) انظر أيضاً فصل الجزائر في المشارق والمغارب.

وقد هاجرت الكتب أيضاً إلى فرنسا نفسها في أوقات مختلفة في حقائب الضباط والمترجمين والمستشرقين والعلماء واللصوص أيضاً. ولذلك فإن من يبحث في تاريخ الجزائر في العهد الفرنسي سيجد مصادره مبعثرة في مكتبات العالم، ولا سيما مكتبات المشرق والمغرب والمكتبات الفرنسية العمومية والخصوصية. وإذا كانت المكتبات العمومية معروفة أو يمكن معرفة ما فيها لوجود الفهارس، فإن المكتبات الخاصة لا يمكن معرفتها لأن أصحابها كثيرون وأن تراثهم قد انتقل منهم إلى أحفادهم وأصهارهم أو بيع في المزاد العلني، أو لأنه لا يوجد فهرس للمكتبات الخاصة إلا نادراً[1].

والواقع أن عملية اتلاف الوثائق بدأت من لحظة الاحتلال. فقد أباح قائد الحملة بورمون، مدينة الجزائر شهراً كاملاً لجنوده يعيثون فيها فساداً وسرقة. وقد لاحظت السيدة روجرز بعد حوالي ثلاثين سنة من الاحتلال: أن الجنود كانوا أحراراً في نهب وتدمير وثائق الدولة الجزائرية، وكانوا منها يشعلون غلايينهم. وكان قائدهم (بورمون) مهموماً بموت ابنه. ولم يتوقف التخريب عند المدينة بل شمل المنطقة الواقعة بين سيدي فرج (حيث بدأت عملية الإنزال العسكري) والعاصمة. فقطعت الأشجار، وديست الحدائق، وحطمت قنوات المياه. فكان سلوك الجيش، حسب قولها، هو أنه جاء للعدوان والنهب ثم يتراجع[2]. وأمام ذلك كيف تكون معاملة الجنود للمخطوطات والوثائق؟.

وليس هذا رأياً معزولاً في وصف ما جرى لحظة الاحتلال فقط. فإلى عقد السبعينات كانت الوثائق العربية محل نهب وإهمال. فقد ذكر (دور DÛr) وهو قسيس بروتستنتي في الجزائر، أن مجموعة من الوثائق العربية

---

(1) نشر أوغست كور محتوى الوثائق التي كانت بحوزة شارل فيرو. انظر المجلة الأفريقية 1914، ص 91 ـ 117. كما نجد بعض المكتبات الخاصة قد حولت إلى دار الأرشيف الوطني الفرنسي وهي تحمل أسماء مالكيها الأصليين، انظر مقدمة ألبير ديفوكس لكتابه (المؤسسات الدينية في مدينة الجزائر) 1874.

(2) السيدة روجرز Rogers (شتاء في الجزائر)، لندن 1865، ص 37.

هربت من مكاتب الحكومة العامة بين 1870 ـ 1871 وبيعت كأوراق قديمة في ساحة الحكومة (الشهداء حالياً). وحين رآها القسيس (دور) اشتراها ثم أعطاها إلى فيرو الذي كان مترجماً رئيسياً في الجيش. ولا شك أن ما عثر عليه (دور) ليس وحده، وإن ما تبقى عند فيرو ليس هو كل الوثائق. ولكي تعرف أهمية هذه الوثائق التي وقع العبث بها نذكر أن أوغست كور قد نشر قائمتها المفصلة فكانت ثروة ثمينة تتعلق بالمراسلات بين الأعيان الجزائريين والفرنسيين. ومنها مراسلات إبراهيم باي المعروف بوشناق وعلاقته بالدوائر والزمالة وخدمتهم جميعا للعدو بين 1835 ـ 1836[1].

وقد عانى الأرشيف الجزائري الذي يرجع إلى العهد العثماني من الإهمال والتلف في العهد الفرنسي ما عانى أيضاً. فقد تولاه ألبير ديفوكس الذي لم يكن يعرف التركية، فاستخدم بعض المترجمين الجزائريين واستفاد منه بعض الفائدة فيما يتعلق بالحياة الإدارية والعسكرية والأسطول والارقاء والمداخيل. ثم اشتغل بالأوقاف والحياة الدينية وبعض الآثار كالقلاع. وظلت الوثائق مهملة وعرضة للتلف. وإلى وقت الثورة لم يهتم الفرنسيون بتلك الوثائق مثل ما اهتموا برصيدهم القنصلي والتجاري في الجزائر خلال العهد العثماني. ومع ذلك ظل كتابهم يكيلون الشتم وعبارات التحقير والاستهزاء بكل ما ترك العثمانيون (الترك)، متجاهلين أن تلك الثروة من الوثائق ما هي إلا ثروة جزائرية قبل كل شيء. ومن مئات السجلات والآلاف من الوثائق لم يبق سوى بضع صناديق حملت عشية الاستقلال إلى فرنسا ثم أعيد بعضها، وقيل كلها، إلى الجزائر سنة 1975. وقد بقيت غير مصنفة طيلة العهد الفرنسي، وهي ما تزال كذلك إلى الآن، عدا بعض الجوانب منها، قام بها جان ديني J. Deny ثم بعض المحاولات التي قام بها جزائريون خلال السبعينات.

ولم يحمل الفرنسيون معهم عند رحيلهم، وثائق الجزائر العثمانية فقط

---

(1) أوغست كور «الاحتلال المغربي لتلمسان» في (المجلة الأفريقية) 1908 ص 66 ـ 73.

ولكن حملوا معهم كل الوثائق (الإرشيف) الذي جمعوه خلال حكمهم في الجزائر. وهو على ما قيل أطنان من الوثائق، والكثير منها مصنف، ولكن بقي أيضاً الكثير غير مصنف ولا مفهرس. وهكذا حرموا الجزائريين إلى الآن من تراثهم الوطني، فالجزائري الذي يريد أن يبحث في حادثة أو شخصية أو ظاهرة اقتصادية أو مدينة من المدن... عليه أن يحج إلى فرنسا وأن يقطع البحر لعله يحصل على معلومات عن أمر يتعلق ببلاده وجرى في بلاده، وربما قيل له ماذا تريد منه، وقد لا يبيحون له الاطلاع عليه أصلاً رغم مرور الأجل الشرعي عليه.

* * *

وفي حديثنا عن المكتبات والمخطوطات سنقسم الموضوع إلى مكتبات فرنسية عمومية، مثل المكتبة التي صارت اليوم وطنية، ومكتبة الجامعة، والمكتبات البلدية وغيرها. أما المكتبات الفرنسية الخاصة فلا نتحدث عنها أكثر مما أشرنا إليه. ومن جهة أخرى سنتحدث عن المكتبات الجزائرية العامة منها والخاصة، ونقصد بالعامة هنا ما بقي أو ما أنشىء من مكتبات الزوايا. أما المكتبات الخاصة عند الجيل الجديد الذي نشأ تحت الاحتلال فسترى أنها كانت موجودة رغم أنها لم تبلغ مبلغ المكتبات الخاصة في العهد العثماني. ولنبدأ بأول مكتبة عمومية أسسها الفرنسيون وهي مكتبة الجزائر التي كانت تسمى لفترة طويلة المكتبة ـ المتحف.

من حق الفرنسيين أن ينشئوا مكتبة عمومية لهم في الجزائر بعد الاحتلال، ولكن ليس من حقهم أن ينهبوا ويسلبوا الجزائريين من مخطوطاتهم ليكّونوا بها هذه المكتبة. لقد اعتبر الفرنسيون الكتب المحبسة على المدارس والمساجد وكذلك المكتبات الخاصة لدى العائلات الجزائرية غنيمة حرب يأخذونها عن طريق الغلبة والنهب والاختلاس. وكان الضباط والجنود والعلماء والمرافقون لهم كلهم سواء في هذه الفِعْلة. حرموا المدارس والعلماء من مصادر حياتهم العلمية والفكرية، وحرموا الورثة

الشرعيين من حقوقهم فيما ترك الآباء والأجداد، كان الجنود ينهبون المخطوطات فيعبثون بها أو يبيعونها بأبخس الأثمان، والضباط يأخذونها لأنفسهم أو يسلمونها لعلمائهم في شكل «هدايا»، وكان هؤلاء يجمعونها حيث يسيطر الفرنسيون على أنها غنائم حرب، ثم أخذوا ينقلونها إلى المكتبة الفرنسية في باريس بدعوى تبادلها مع كتب مطبوعة!.

روى بيربروجر[1] الذي رافق حملة كلوزيل على معسكر وتلمسان سنة 1835 كيف استولى على المخطوطات والوثائق وكيف نقلها إلى الجزائر على ظهور الحيوانات. وقد روى بيربروجر ذلك بشيء من الأسف. والغريب أنه ادعى بالنسبة لمدينة معسكر أن العرب قد مزقوا المخطوطات قبل مغادرتهم المدينة ونشروا أوراقها. وكيف يحدث ذلك منهم وهي ثروتهم الثمينة؟ وقال إنه وأمثاله لم يستطيعوا سوى جمع أربعين مخطوطاً كاملة وحملوها إلى العاصمة لتكون نواة المكتبة العمومية. ونوه بيربروجر بالضباط: لامورسيير وكوفيه وابراهيشا على فهمهم لدور المكتبة العمومية، وتوفير المخطوطات العربية لها. غير أنه لام الآخرين الذين وقعت المخطوطات الهامة بأيديهم ولكنهم فضلوا أن يبقوها في ملكهم الشخصي، ومن ثمة حكموا عليها بعدم النفع تقريباً. وهذا اعتراف صريح منه أن هناك فرنسيين اغتصبوا المخطوطات وأبقوها عندهم فحرموا منها مالكيها كما حرموا منها المكتبة العمومية.

ومن بين المخطوطات التي «عثروا» عليها في معسكر (سنة 1835): (كريستوماتيا عربية) بخط جميل، ومعجم عربي، ومؤلفات في الفقه الإسلامي تتضمن أحكام البيع والشراء، وشرح عن الأحاديث النبوية (فتح الباري؟)، وغير ذلك من الكتب الدينية. بالإضافة إلى شروح في النحو العربي وتقاييد في التاريخ الطبيعي، وسيرة الرسول ﷺ، ومصحفين. وذكر بيربروجر في شيء من التبجح أنهم عثروا في الفتحات التي تدخل منها

(1) عن حياته انظر فصل الاستشراق. وقد جاء به كلوزيل كموظف مدني وعهد إليه بالمكتبة والمتحف. فكتب عن الأثار وقام برحلات سرية وعلنية. حملته إلى مختلف مناطق الجزائر وتونس. وكان يعرف قليلاً من العربية.

الشمس والضوء للغرف، على زمامات (سجلات) المحاسبة للأمير عبد القادر، وعلى عدد كبير من الوثائق والعقود الخاصة بأملاك الأمير. واعترف بيربروجر أن ظروف الحرب جعلتهم ينقذون جزءاً من هذه الثروة من الكتب. فكيف ضاعت؟.

لقد حمل جزءاً من المخطوطات على ظهر بعير وجزءاً على ظهر حصان. وفي الطريق من معسكر إلى مستغانم سقط البعير من عل إلى هوة سحيقة. وكان على ظهره أربعون مخطوطاً، فضاعت كلها معه. أما تلك التي حملت على ظهر الحصان فقد نجت ورجعت مع بيربروجر إلى العاصمة[1].

وفي تقريره إلى المتصرف المدني عن مهمته في قسنطينة سنة 1837 روى بيربروجر كيف حصل هو وأمثاله على المخطوطات من ديار ومدارس ومساجد وحتى أضرحة هذه المدينة المباحة. وبعد أن تحدث عن المعالم العربية الإسلامية في المدينة والآثار الموجودة في الشرق الجزائري عموماً، قال إن العقيد لامورسيير قد سلمه مخطوطين في الدين وجدهما في ضريح أحد المرابطين. وأكد أن آخرين من أعضاء الجيش قدموا له مخطوطات، وأنه اشترى من جنود فرقة الزواف مخطوطات ثمينة كانوا قد نهبوها من المدينة، منها (تاريخ قسنطينة) منذ أقدم العصور الذي لم يذكر مؤلفه، و (تاريخ الجامع الكبير)[2] في نفس المدينة، وأن (ليوتي) المتصرف العسكري عندئذ قد قدم إليه ثلاثة وستين مخطوطاً وأعانه على نقلها إلى الجزائر.

ومأساة مكتبة القاضي العربي بن عيسى، أخ علي بن عيسى، قائد الحاج أحمد والمدافع عن قسنطينة، كانت مضرب المثل في هذه الظروف. وكانت مكتبة العربي بن عيسى المذكور غنية، وقد جمعها عبر عقود من

---

(1) بيربروجر «وصف حملة معسكر»، باريس 1836، ص 76 - 77، 87.

(2) لا نعرف الآن أي شيء عن هذين المخطوطين. وسيكتب فايسات وشيربونو وفيرو وميرسييه عن قسنطينة دون الكشف عن الكتابين، فيما نعلم. وسيذكر بعضهم، مثل شيربونو كتاب (النبذة المحتاجة في أخبار صنهاجة) الذي استفاد منه، ثم اختفى الكتاب منذئذ.

الزمن باعتبار صاحبها من الشخصيات العلمية في المدينة وربما توارثها عن أجداده. وكان الأخوان ابن عيسى (العربي وعلي) من ضحايا الاحتلال. وقد قال قايد فرقة الزواف لبيربروجر المرافق المدني للحملة والذي كان يقوم بدور المتجسس على الأوضاع الداخلية ويقدم نفسه على أنه من العلماء وليس من المحاربين، قال له: إن إحدى الدور (دار العربي بن عيسى) كانت تحتوي على كمية من المخطوطات الجميلة. فذهب بيربروجر إليها بينما كانت الراية الخضراء مرفوعة على صومعة الجامع الكبير علامة على الاستسلام، فتأكّد أنها دار الأخوين ابن عيسى، ولاحظ أن الكتب المخطوطة كانت مرمية وسط الدار في فوضى، وحتى لا يلصق التهمة مباشرة بالجنود الفرنسيين قال بيربروجر إن المدافعين الجزائريين عن الدار حطموا الصناديق التي كانت بها الكتب لعلهم يجدون فيها أشياء أثمن منها، ولكنه اعترف أن الجنود الفرنسيين قد أكملوا تحطيم الصناديق لنفس الغرض. وكان عليه أن يبحث عن الكتب ويجمعها وهي وسط مواد مضرة بها كالزيت والدقيق والزرابي...

وبعد أن جمع ما استطاع وما شاء من المخطوطات وضعها في غرفة صغيرة في نفس الدار وعين عليها جندياً لحراستها. واعترف أن ما جمعه أو اغتصبه من دار ابن عيسى قد بلغ حوالي مائة مخطوط، قال إنه ذو قيمة كبيرة إما لموضوعه وإما لجماله الخارجي كالتذهيب والتجليد وإما لحسن خطه. وذكر من ذلك كتاب دلائل الخيرات ونسخة من المصحف الشريف كانتا على غاية من الجمال. وكانت بعض المخطوطات في الفقه، وبعضها دفاتر أو أزمة (سجلات) يعود بعضها إلى عهد صالح باي (الذي قال عنه خطأ إنه عاش إلى نهاية القرن العاشر). ومن المخطوطات عدد في الأدب والدين، ومجموعة من الرسائل الصادرة عن الحاج أحمد باي، وعلي بن عيسى، وغيرهم من الأعيان والمسؤولين. ومجموعة أخرى من الرسائل ترجع إلى قائد الدار أو حاكم المدينة، وشخصيات أخرى هامة في قسنطينة.

وفي دار أخرى تقع بالقصبة (لم يذكر صاحبها) قال إنه عثر على سجلات تتعلق بأملاك الدولة (البايليك). فأشار بها على المكلف بالإدارة

المالية المدعو بيرنار، فقام بيرنار بجمع السجلات (الزمامات)، ولم يتحدث بيربروجر بعد ذلك على أنه حمل هذه معه إلى الجزائر لأنه لا يعتبرها من المخطوطات وإنما من وثائق الدولة، بل تركها في يد بيرنار ممثل الدومين. ولكن المتجسس بيربروجر عثر، كما قال، على ثلاثة وثلاثين سجلاً آخر «لم ينتبه إليها» بيرنار، لأنها كانت مخبأة في كدس من الشعير. وهذه السجلات هي التي جاء بها بيربروجر إلى الجزائر وقدمها إلى المتصرف المدني ليقدمها بدوره إلى من يهمه الأمر، وهو بالطبع إدارة أملاك الدولة (الدومين). ومن ثمة نتبين أن الدار التي لم يذكر بيربروجر صاحبها كانت لأحد المسؤولين الإداريين الكبار في حكومة الحاج أحمد.

ويعترف بيربروجر أن الجيش كان ينهب ما يعثر عليه وكان الجنود يجمعون الأشياء الثمينة التي يريدون. أما الكتب فلم تكن في نظرهم ذات أهمية مالية، ولذلك كانوا يجمعونها ويأتون بها إليه أو إلى قيادتهم دون انتظار المقابل المالي، لأنهم كانوا «يتحصلون على أشياء أخرى»، ولكن بعد أن نفدت الغنائم أصبح «لكل جندي قرآنه»، وأصبح الجنود يبيعون له المخطوطات للحصول منه على الدراهم. «وكل كتاب بالعربية أصبح قرآناً بالنسبة للبائع والمشتري»، وأخذ الجنود يتنافسون على جمع المخطوطات وبيعها إليه، كما قال. وأخبر أن المخطوط الواحد قد وصل إلى خمسين فرنكاً لمجرد أن فيه حروفاً مذهبة أو بعض الرسومات. واعتبر بيربروجر أنه من حسن حظه أن الهواة في جمع المخطوطات وبيعها لم يهتموا بالكتب الفاخرة التي كان أغلبها دينياً، وهي غير ذات أهمية كبيرة عنده، وغالباً ما كانت الكتب المتواضعة هي ذات الموضوع الهام الذي يبحث عنه. وكانت هذه المخطوطات المتواضعة في مظهرها والثمينة في محتواها تباع بأبخس الأثمان. وبذلك ازدادت قيمة المجموعة التي انتهبها بيربروجر من قسنطينة سواء بالأخذ المباشر أو بالشراء من الجنود المتنافسين على اغتصابها.

والغريب أن بيربروجر قد اعترف بأن معظم الكتب التي حملها من

قسنطينة كانت من المؤسسات العامة، وكانت كتباً موقوفة على الطلبة والعلماء والدارسين في تلك المؤسسات. فهو يقول إن أغلب الكتب التي اشتراها من الجنود قد جاءت من المدارس والزوايا والمساجد. وكان أغلبها مختوماً بختم صالح باي في أوائلها على أساس أنها وقف، ومن ذلك وقف الجامع الكبير. ومع ذلك اعتبر بيربروجر نفسه حامل لواء الرسالة الحضارية للجزائريين بينما كان هو وجيشه يجردونهم من مصادر حضارتهم ويرمون بها في غياهب الجهل والأمية باغتصاب مكتباتهم.

وقد بلغ ما جمعه بيربروجر بالطريق المذكورة، حوالي ألف مخطوط - يقول إنه حوالي 800 مخطوط - لكننا نعرف أن كل مجموع يضم عدداً من المخطوطات الموضوعة مع بعضها داخل سفر واحد. وكان نقل هذه المخطوطات إلى الجزائر مشكلة بالنسبة إليه. فقد وضعها في صناديق وأعدها لتنقل عن طريق عنابة. فخاطب بذلك الجنرال بريقو، رئيس اللجنة العلمية، فوجده مريضاً ولم يهتم بالمخطوطات، ثم خاطب رئيس الحملة (المارشال فاليه؟) فأجابه أنه لا يمكن نقل الكتب لأن حياة البشر أولى من حياة العلم. ويخبرنا بيربروجر أنه جمع من قسنطينة وحدها ثلاثة عشر صندوقاً لم يصل منها إلى الجزائر سوى ثمانية فقط، وكانت تضم 500 مخطوط. وهكذا ضاع الباقي، ولكنه لم يقل كيف ضاع[1].

وعلق أحد الفرنسيين على عملية نهب المخطوطات من قسنطينة بقوله: إن احتلال هذه المدينة (1837) قد أدى إلى لجوء أهلها المتحضرين إلى أهل البداوة في الصحراء. وبذلك قاد الاحتلال إلى تحويل أناس متحضرين إلى همج (باربار). فقد حرم الفرنسيون بغيرتهم العلمية (؟) سكان المدينة (قسنطينة) من آخر ما عندهم من مصادر ثقافية، وهي كتبهم التي كانت ثروة حقيقية للسكان جميعاً. إن كتاباً واحداً يعتبر ملكاً مشاعاً لكل العائلة

(1) من تقرير بيربروجر في 30 نوفمبر 1837، الأرشيف الفرنسي، رقم 1733 - F 8^{0}، يحتوي التقرير على سبع صفحات. وفي أعلاه عبارة (وزارة الحربية، مكتبة الجزائر، تقرير أولي عن مهمة أ. بيربروجر، في قسنطينة).

الحضرية. وهكذا فإن الـ 800 كتاب (ضاع أكثرها) التي حملت من قسنطينة إلى العاصمة قد أدت إلى الإضرار بحركة التعليم للسكان وحرمان عدد من الآباء في العائلات من المتعة الشريفة وهي إقراء أولادهم كل مساء حسب عادتهم، حين يتحلقون حولهم[1].

وهذا الحرمان قد استمر في عدة أشكال بعد ذلك في مختلف المدن. وقد استولى شيربونو على مخطوطات ووثائق استلفها من أعيان قسنطينة أثناء إقامته بها، والغالب أنه لم يردها إلى أصحابها. وقد يستعمل شيربونو مكانته ونفوذه كأستاذ حلقة الدراسات العربية ليطمع أولئك الأعيان والعلماء والقياد بتقديم خدمات لهم إذا جاؤوه بالوثائق والمخطوطات التي يطلبها. ومن ذلك كتاب (الدرة الثمينة) لأحمد المبارك العطار الذي طلبه شيربونو من محمد البابوري بواسطة الشيخ محمد بن أحمد العباسي (إمام زاوية سيدي التلمساني) سنة 1270 هـ، وبواسطة القايد أيضاً. والكتاب المذكور ضاع خبره منذئذ وإنما أشار إليه شيربونو نفسه في كتابه (تعليم القاري في الخط العربي)[2].

وفي مكان آخر ذكر شيربونو نفسه أنه استعار نستختين من مخطوط (تكملة الديباج) تأليف أحمد بابا، إحداهما من الشيخ حمودة بن الفكون والثانية من الشيخ مصطفى بن جلول. وقد استفاد شيربونو منهما في ترجمة مقالته عن «الأدب العربي في السودان»، كما التجأ إلى المترجمين الجزائريين أمثال الطاهر بن النّقاد في الذي قدم إليه نسخة وشرحاً للكتابة الموجودة في الجامع الكبير بتقرت والتي تثبت تاريخ تجديده[3]. حقيقة أن شيربونو وأمثاله

---

(1) (مجموعة وثائق حول حملة واحتلال قسنطينة من قبل الفرنسيين سنة 1837)، باريس 1838، ص 132.

(2) ط. باريس 1850. ومحمد العباسي هو ابن الشيخ أحمد العباسي قاضي وعالم قسنطينة أثناء حكم الحاج أحمد باي. وكان فايسيت قد أشار إلى اسم محمد البابوري (وليس الباقوري) واستعار منه أيضاً وثائق.

(3) أنوير Annuaire، الحولية عدد 1854 ـ 1855، ص 1 ـ 48، 131.

من المستشرقين قد ألفوا وكتبوا عن المخطوطات واستفادوا منها، ولكنها عادة لا ترجع إلى أصحابها، ويكون مصيرها هو حرمان أهلها وذريتهم منها.

وكانت محافظة المكتبة العمومية (انظر لاحقاً) تتلقى «الهدايا» من الكتب المخطوطة التي استولى عليها الضباط أثناء الحملات ضد الجزائريين. وذلك قليل من كثير، لأن معظم المخطوطات في الواقع كانت تبقى عند مغتصبيها أو كانت ترسل إلى مكتبات محلية في فرنسا أو إلى بعض المستشرقين المهتمين. ومما أخبرت المكتبة العمومية أنها تلقته في شكل هدية من المحامي شاطرون ما يلي: الجزء الرابع والأخير من كتاب في الفقه المالكي وموضوعه الإجارة. والجزء الثالث والأخير من كتاب عنوانه (إعراب القرآن) لأبي حيان يرجع نسخه إلى سنة 1026 هـ (1617). ثم الجزء الثالث والأخير من كتاب الشفا للقاضي عياض وهو في شمائل الرسول ﷺ[1].

وادعى عدد آخر أنهم «عثروا» على مخطوطات فاستفادوا منها أو نشروها، ومن ثمة حرموا أصحابها منها. ونجد ذلك الإدعاء عند مستشرقين وباحثين أمثال ماسكري وموتلانسكي اللذين اهتما بالمخطوطات الإباضية. فمنذ 1880 ادعى ماسكري أنه حصل على نسخة ـ بعد تعب وجهد كما قال ـ من تاريخ أبي زكريا في المذهب الأباضي. ونفس الشيء قاله موتيلانسكي عن كتاب في تاريخ زواغة. وفي سنة 1879 قال ت. فرومان Froment إنه «عثر» في المدية سنة 1839 على نسخة من (اللآلىء الفريدة) وهو الجزء الثاني من شرح الشاطبية في القراءات السبع. فما كان منه (فرومان) إلا أن قدمه إلى الجمعية الآسيوية بباريس[2].

وكان فانيان صريحاً عندما ذكر أن فهرس (كاتلوق) مخطوطات مكتبة بوردو بفرنسا كان يضم حوالي عشرين مخطوطاً عربياً، معظمها قدمها لها

(1) انظر المجلة الافريقية ديسمبر 1859، ص 150.
(2) انظر المجلة الآسيوية .J.A، سلسلة 7، رقم 14، سنة 1879، ص 541. وعن دعوى ماسكري انظر نفس المصدر، رقم 15.

الجنرال دوماس الذي حارب في الجزائر وألف عن المرأة والخيول ثم أصبح مرافقاً للأمير عبد القادر في سجنه بامبواز. ومنها كتاب (عجائب الأسفار) لأبي راس الناصر الذي شرح فيه قصيدته (نفيسة الجمان في فتح وهران) على يد الباي محمد الكبير. وكذلك المخطوطة الوحيدة من كتاب في تاريخ قسنطينة ألفه أحمد الانبيري[1].

المكتبة العمومية (الوطنية)

أسس الفرنسيون نواة المكتبة العمومية في الجزائر سنة 1835. وينسبون الفضل في ذلك إلى المارشال كلوزيل في عهده الثاني وإلى كاتبه الخاص بيربروجر. وقد أصبح هذا هو المحافظ للمكتبة منذ إنشائها وإلى وفاته سنة 1869. ولكن بعضهم يقول إن مشروع إنشاء مكتبة عامة يرجع إلى المتصرف المدني جنتي دي بوسيه، أي منذ سنة 1832، فهو الذي فكر في ذلك لكي تستقبل المكتبة الجديدة المخطوطات العربية بالدرجة الأولى[2]. ولكن مشروع دي بوسيه لم ينفذ منه إلا المطبعة وجريدة المونيتور، أما المكتبة فقد ظلت فكرة فقط. ولم تفتح في الواقع أبوابها للقراء إلا سنة 1838 بل إن بعضهم قال سنة 1840.

تقول سجلات ذلك الوقت إن الهدف من إنشاء مكتبة عمومية هو استقبال الوثائق والمخطوطات والكتب المطبوعة عن تاريخ الجزائر وتاريخ العلوم ومساعدة السكان (الفرنسيين طبعاً) على التعلم والتثقف. وكانت الكتب المطبوعة تصل إلى المكتبة عن طريق الهدايا من وزارة الحرب (التي تتبعها المكتبة عندئذ) ومن وزارات أخرى مثل الداخلية والتعليم، وكذلك من

---

(1) فانيان E. Fagnan المجلة الافريقية 1896، ص 88 ـ 89، وفيه أن المؤلف لمخطوط قسنطينة هو علي الأنبيري، وهو في نظرنا خطأ لأن المؤلف يدعى أحمد. وقد عالجنا الموضوع في أبحاث وآراء، جـ 1. وألفه حوالي 1262 (1846).

(2) هنري ماسيه «الدراسات العربية في الجزائر»، 1930. انظر دي بوسيه (المنشآت الفرنسية في الجزائر)، جـ 1، ص 478.

الملك نفسه ومن أفراد أسرته، ومن الأصدقاء، وجهات أخرى مختلفة. أما بالنسبة للمخطوطات العربية فقد جاءت حسب مصدرنا من «الحصاد العلمي والأدبي المخبّ في المراكز المحتلة حديثاً، ولا سيما قسنطينة». ويضيف هذا المصدر أنه بفضل الاحتلال إذن قامت المكتبة (والمتحف) في الجزائر، وأصبحت تملك عدداً من مخزون الوثائق والمخطوطات والمطبوعات وتحفاً وأشياء قديمة وحديثة تتعلق بالتاريخ السياسي والطبيعي للجزائر[1].

في أول إحصاء للمكتبة سنة 1841 ثبت أنها كانت تملك حوالي 1،800 من الكتب المطبوعة معظمها بالفرنسية واللاتينية. وهي من حيث الموضوع في الأدب القديم والحديث. والتاريخ والآثار والفلسفة، والتاريخ الطبيعي والفيزياء والرياضيات والجغرافية. وفيها مجموعة خاصة بمنطقة المغرب العربي (شمال افريقية). وقد أصبح المستوطنون الجدد يجدون فيها ما يشبع نهمهم في المطالعة والمعرفة.

وأما قسم المخطوطات فيها فيحتوي على 647 مخطوطاً. منها حوالي 400 كان قد جمعها بيربروجر أثناء الحملات على قسنطينة ومعسكر وتلمسان[2]. ومن ذلك الرقم (647) توجد حوالي 2000 رسالة أو تقييد في مختلف فروع المعرفة الانسانية عند العرب. وهذه المخطوطات مصنفة كالتالي:

1 ـ القرآن والسنة: حوالي 450 كتاباً. نماذج من القرآن الكريم، وحياة الرسول ﷺ والعقائد، والسنة النبوية، وتفاسير القرآن وشروح الحديث، مثل صحيح البخاري، والجامع للسيوطي، وتفسير البيضاوي، وتفسير أبي السعود، وتفسير الخازن، وتفسير الزمخشري، وحاشية شهاب

(1) السجل (طابلو) السنة 1841، ص 107.

(2) هكذا، والرقم (400) يختلف عما ذكره بيربروجر في تقريره السابق إلى المتصرف المدني، وعما جاء به أيضاً من معسكر وتلمسان، وربما المئات من المخطوطات قد ضاعت أثناء النقل أو أنها أرسلت إلى المكتبة الملكية في فرنسا.

الدين علي البيضاوي، وشرح العقائد النسفية.

2 ـ في الفقه المالكي والحنفي، حوالي 200 مخطوط، وتتناول كلها آراء الفقهاء في المذهبين.

3 ـ اللغة العربية وآدابها: حوالي 600 مخطوط أو أكثر، مثل القاموس للفيروز آبادي، والصحاح للجوهري، والألفية، والآجرومية في النحو، مع مؤلفات في البلاغة والمنطق، ومن ذلك أيضاً مؤلفات للسيوطي والزمخشري والجرجاني، والأشموني.

4 ـ الدواوين الشعرية: حوالي 300 مخطوط، وهي في مختلف أغراض الشعر مع شروحها. من بينها ديوان قديم لأحد شعراء خراسان، عنوانه الجوهرة اليتيمة (يتيمة الدهر ؟)، ومقامات الحريري، وديوان الحماسة، والمعلقات، ولامية العجم، وكذلك الأناشيد الدينية (المدائح)، ومجموعة من الأشعار الدارجة أو العامية.

5 ـ في التاريخ والتراجم، حوالي 50 مخطوطاً، منها كتاب الجمان للشاطبي (الشطيبي)، ومختصر التاريخ العام (كذا)، وكفاية المحتاج، والأمثال للميداني.

6 ـ متنوعات في الطب، والفلسفة، والفلك، والجغرافية، والفيزياء، والتوحيد، والسحر، والتنجيم، الخ... لم يذكر عددها[1].

وفي تعليق آخر يقول صاحب المقال إن بعض المخطوطات كانت في حالة جيدة، ولكن بعضها قد تضرر بسبب الحرب، مع إمكان معالجتها. واعتبر سقوطها في يد الفرنسيين غنيمة. وألح على أن معظم المخطوطات جاءت من قسنطينة لأن صالح باي كان أوقف الكتب على المدارس والمنشآت الدينية. والغريب أن صاحب المقال يقول إن حصار قسنطينة ثم احتلالها لم يسمح «بإنقاذ» كل الثروة التي تركها صالح باي. فهل اغتصاب

(1) السجل (طابلو)، سنة 1841، ص 107 ـ 108.

المخطوطات من أصحابها الشرعيين إنقاذ لها منهم؟ ومن الذي استفاد منها بعد نقلها إلى أيدي الفرنسيين وحرمان الطلبة والدارسين منها؟.

ويعترف صاحب المقال بأن بعض المخطوطات التي نقلت إلى الجزائر قد نقلت منها أيضاً أو هربت إلى فرنسا تهريباً مما جعلها بعيدة جداً عن تناول الجزائريين. فكانت المخطوطات العربية يقع تبادلها مع المكتبة الملكية عندئذ (الوطنية) في فرنسا في مقابل بعض الكتب الفرنسية المطبوعة التي يحتاجها المستوطنون الجدد. وأعلنوا عندئذ أنه تمت أول عملية تبادل من هذا النوع بين وزارة الحربية والمكتبة الملكية[1]. ومن الأسف أن المصدر لم يذكر حجم ولا نوع المخطوطات التي وقع تبادلها أو تهريبها إلى فرنسا عندئذ، وما رأيك في هذه السياسة التي تحرم الجزائريين من ثروتهم الفكرية ومن تراث أجدادهم على يد من جاء يزعم أنه يحمل إليهم مصباح الحضارة؟ يبدو أن الفرنسيين قد اعتبروا الجزائر كلها، أرضاً وسكاناً وثروات، غنيمة حرب.

ظلت المكتبة حوالي ثلاث سنوات لا وجود لها إلا نظرياً فقط. كان محافظها كما قلنا هو بيربروجر، وكانت تقع في دار عربية اغتصبها الفرنسيون في زنقة (شارع) الشمس. ويقال إن المكتبة قد فتحت أبوابها للجمهور الفرنسي سنة 1838 في باب عزون، في دار عربية أخرى يقول البعض إنها كانت ملكاً للحاج عمر صهر الداي حسن، ويقول آخر إنها كانت ملكاً للآغا إبراهيم، صهر الداي حسين باشا. والآغا إبراهيم هو قائد الجيش الجزائري أثناء الحملة الفرنسية[2]. ومهما كان الأمر فإن الدار العربية قد استولى عليها

(1) نفس المصدر، ص 108. وربما كان ذلك هو سبب وجود العديد من مخطوطات الجزائر القديمة في المكتبة الوطنية بباريس.

(2) في (السجل) لسنة 1849، ص 179 أن الدار كانت للحاج عمر صهر الداي حسن باشا (حكم سنة 1790). وفي مقالة قافو (P. GAVAULT) في المجلة الأفريقية، 1894، ص 241 أن الدار كانت للآغا إبراهيم صهر الداي حسين باشا. وإذا صح أن تاريخ بناء الدار يرجع إلى سنة 1828 فأنها تكون دار الآغا إبراهيم بدون شك.

الفرنسيون باعتبارها من أملاك الدولة التي هزموها. وكانت الدار ملاصقة لثكنة الانكشارية التي ظلت قائمة إلى حوالي سنة 1872 والتي جعلها الفرنسيون كوليجا ثم ليسيه[1].

وبعد عشر سنوات وقعت عـدة تغييرات للمكتبة، من جهة المكان نقلت سنة 1848 إلى دار عربية[2] أخرى أوسع من الأولى، لكثرة الكتب وضيق الدار الأولى بها. والمكان الجديد كان قصراً فخماً بني قبل الاحتلال وكلف بناؤه 500 ألف فرنك. وكان مقراً للقنصلية الأمريكية قبل 1830. وأما من حيث التبعية فإن المكتبة لم تبق تابعة لوزارة الحربية بل أصبحت تابعة لوزارة التعليم العمومي، وذلك على أثر ثورة 1848في فرنسا وقيام النظام الجمهوري الحريص على الاندماج والحكم المدني للفرنسيين في الجزائر.

كانت المكتبة تنمو باستمرار بالكتب المخطوطة والمطبوعة. وكانت تفتح للجمهور ثلاث مرات في الأسبوع. وكان المترددون عليها حوالي ثلاثين شخصاً في كل فتحة، ربعهم فقط من الجزائريين، والباقي من الفرنسيين. أما الزوار فقد بلغوا 200 شخص في اليوم (لأن المتحف معها أيضاً). وكان قسم المطالعة للجزائريين مفصولاً عن قسم المطالعة للفرنسيين تبعاً لسياسة التمييز والتفريق بين الأجناس التي تميز بها الحكم الفرنسي. وإلى نوفمبر 1846 بلغت الكتب المطبوعة في المكتبة 1,473 مجلداً. وكانت مصنفة إلى المواد الآتية: الثيولوجيا، والقانون والنظرية الاجتماعية، واللغات، والتاريخ، والجغرافية، والآداب، والطب، والعلوم، والزراعة، وكتب عن الجزائر، والفنون العسكرية. وتحت عنوان (كتب عن الجزائر) نجد 112 كتاباً (في أكثر من 15 مجلداً، تحتوي على 89 رسالة أو كتيباً).

---

(1) عن الثكنات العسكرية ومصيرها في مدينة الجزائر انظر مقالة ألبير ديفوكس ومقدمة أدريان بيربروجر في المجلة الأفريقية 1857، 132 ـ 150. وعددها ثماني ثكنات.

(2) المقصود بكلمة (عربية) هو ما اصطلح عليه الفرنسيون بالموريسكية (الأندلسية) المبنية على الطراز العربي الإسلامي بشكل فخم ومنسجم مع البيئة الطبيعية والروح الدينية والذوق الاجتماعي الفني، وكل دار كانت عبارة عن قصر.

كما تضم المكتبة وثائق وأوراقاً تتعلق بتاريخ ولهجات الجزائر والمغرب العربي، بالعربية والتركية.

أما المخطوطات العربية فبلغت سنة 1846 حوالي 687 مخطوطاً. ومن ثمة نلاحظ أنها لم تَنْمُ كثيراً في هذا الميدان. ونظراً إلى أن كل مخطوط كان يشتمل على عدة عناوين فإنه يمكن القول إن عدد المخطوطات قد بلغ حوالي 1،100، وكانت المخطوطات مفهرسة ومعروفة العناوين. وقد تبلغ بعد الفحص الدقيق إلى 2،000 مخطوط، كلها داخلة في الرقم الأول وهو 687. وقد صنفوا المخطوطات إلى خمسة أصناف وهي: الثيولوجيا، والفقه، واللغات، والآداب، والعلوم. فكان فيها مما يخص الدين: 385، وأصول الدين 39، والحديث 60، والتوحيد 43. ورسائل مختلفة 113 (عقائد، أشعار، قصص الخ). وحياة الرسول ﷺ 83. أما في الشريعة (الفقه وأصوله) فمنها أصول الفقه 22، والمذهب المالكي 73 إضافة إلى ثلاثة نماذج من موطأ الإمام مالك، ونماذج من مختصر الشيخ خليل.

وتفيدنا هذه المصادر أن شروح المذهب كانت تختلف رواجاً من إقليم إلى إقليم، ففي وهران كان الشائع هو شرح إبراهيم الشبرخيتي، وفي قسنطينة شرح الخرشي، وفي الجزائر شرح عبد الباقي. ومن مذاهب الأيمة: أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل 87 مخطوطاً. وفي اللغة العربية وآدابها 113 في النحو والمعاجم، ومنها ستة معاجم فارسية وتركية. وفي القراءات 17، وفي البلاغة 17 أيضاً، والاستعارة 9، والإنشاء 5، وفي الأدب العربي 58، والعلوم، منها الأخلاق 47، والفيزياء والرياضيات 30، والطب 21. ومن الأخلاق ثماني ترجمات لكتب أرسطو، ومن الفيزياء والرياضيات اقليدس، والدميري (حياة الحيوان)، وبعض الكتب في الزراعة. ومن مخطوطات الطب كتاب ايبوقراط، وقانون ابن سينا، وتذكرة داود الأنطاكي. أما مخطوطات التاريخ والجغرافية والتراجم فمنها 100، بما في ذلك الرحلات. وهناك صنف آخر سمي بقسم الخرائط والخطط[1].

---

(1) السجل، سنة 1845 ـ 1846، ص 115 ـ 118.

ظلت المكتبة في دار الحاج عمر (أو دار الآغا إبراهيم) بعد انتقالها من مبنى الكوليج (الثكنة القديمة). وكانت تطل على البحر ويضرب الماء أساسها من الجانبين. وكانت الدار المذكورة، كما قال بعضهم، تعتبر في حد ذاتها متحفاً بعد أن كاد يختفي الطراز العربي الأندلسي الذي عمل فيه الفأس الفرنسي منذ الاحتلال. وأصبحت المكتبة، وهي في الدار الجديدة تضم أربع قاعات الأولى مخصصة للكتب المتعلقة بالتوحيد والفلسفة والخرائط الخ. والقاعة الثانية مخصصة للأرشيف وكتب التاريخ الطبيعي والفلك والرياضيات والفيزياء والطب الخ. والثالثة كانت تضم جناحين للمطالعة أحدهما للأوروبيين والثاني للجزائريين. ويتبع القاعة الأخيرة خلوة أو مكتب زجاجي ضخم وضعت فيه المخطوطات العربية، كما وضعت في الجناح الخاص بالمطالعين الأوروبيين مجموعة الكتب المتعلقة بالجزائر وتاريخها. وأصبحت المكتبة في نهاية 1849 تضم حوالي 5،500 كتاب مطبوع وخرائط الخ. وكانت كلها مصنفة إلى ثلاثة أصناف: ما يتعلق بالجزائر، وما يتعلق بالعلوم الأخلاقية (التاريخ، الفلسفة، الدين، الخ. . .) وما يتعلق بالعلوم الفيزيائية (الرياضيات، الفلك، الخ. . .).

وبالنسبة للمخطوطات العربية لاحظ أحد الكتّاب ملاحظتين هامتين في نظرنا. الأولى هي قوله إن المخطوطات قد أصبحت «أكثر مما تحتاجه البلاد» وأن الأهالي جاعلون منها قضية كبيرة بينما الأوروبيون لا يستفيدون منها لأنهم لا يعرفون اللغة العربية، ولن يستفيدوا منها إلا إذا عرفوا هذه اللغة. هذه الملاحظة تجعلنا نفهم أن الجزائريين كانوا يترددون على المكتبة لمطالعة بعض المخطوطات، وهم يطلبونها بكثرة حتى لفت ذلك أنظار المصالح الفرنسية التي شعرت بالحاجة إلى منع الجزائريين من الإطلاع عليها، وذلك بتهريبها إلى فرنسا. وقد فهمنا ذلك من عبارة أن المخطوطات قد زادت على حاجة البلاد. وكيف تزيد الكتب عن الحاجة إذا لم تكن هناك نية سيئة إما منع الجزائريين منها رغم أنها ملكهم الشرعي، أو إخفاؤها عنهم بإعطائها إلى المستشرقين في فرنسا، لأن الفرنسيين في الجزائر لن يستفيدوا منها حتى يتعلموا اللغة العربية.

أما الملاحظة الثانية للباحث فهي كشفه عن فقر علماء الجزائر الباقين تحت الإحتلال والتجائهم إلى بيع مخطوطاتهم لسد حاجاتهم المعاشية، خصوصاً في شهر رمضان الذي يتطلب مصاريف إضافية. وقد استفادت المكتبة من هذا الوضع فاشترت خلال شهر رمضان (1849) مجموعة هامة من المخطوطات، من بينها كما قيل، كتاب قديم في جغرافية المغرب العربي. وقد أضيفت 200 مخطوطة للمكتبة بعد إحصاء 1846. وهي في موضوعات مختلفة، ومن بينها مخطوطات لا يمكن العثور عليها في مكتبات أوروبا[1].

وفي سنة 1862 أقيم حائط أمـام المكتبة في نطاق تنظيم المدينة، ولكن الحائط غطى قاعة المطالعة حتى أصبحت كأنها كهف، حسب تعبير السيد قافو. وقع التفكير في نقل المكتبة من جديد إلى مكان مناسب، وكذلك فصل المتحف عنها. وهكذا نقلت المكتبة إلى قصر الداي مصطفى باشا، وهو قصر يرجع إلى آخـر القرن الثامن عشر وأوائـل التاسع عشر حين كان هذا الداي على سدة الحكم (توفى 1805). وقد ورثه منه إبنه إبراهيم باشا الذي سعى مع حمدان خوجة في تخليص الجزائر من الإحتلال الفرنسي بين 1832 ـ 1836، ولكن الأمر انتهى بإبراهيم إلى السجن حيث مـات في سجن عنابة بينما نجا زميله خوجة بالهروب إلى اسطانبول. ثم ورث مصطفى بن إبراهيم القصر من والده، غير أن الورثة رهنوا القصر لفقرهم، وعندما عجزوا عن الدفع استولى عليه فيالار Vialar عن طريق المحاكم، وهكذا خرج من يد الورثة سنة 1859. وكاد الحزن يمزق (الأمير) مصطفى الذي عبر عن حزنه في قصته (حكاية العشاق)[2]. وكان قصر الداي مصطفى من أفخم قصور الجزائر، وكان مقراً للحاكم العام الفرنسي والاستقبالات الرسمية مدة طويلة قبل ذلك.

---

(1) السجل، سنة 1846 ـ 1849، ص 196 ـ 197.

(2) انظر ذلك والظروف السياسية والأدبية في تحقيقنا لقصة (حكاية العشاق)، ط 2، 1982. انظر قافو «ملاحظات حول مكتبة ومتحف الجزائر»، في المجلة الأفريقية، 38، 1894، ص 248.

ومهما كان الأمر فقد بقيت المكتبة تتبع وزارة التعليم العمومي أو المعارف، كما أصبحت تدعى، إلى سنة 1898، وفي هذا التاريخ أصبحت ميزانية المكتبة تابعة لميزانية الجزائر بعد أن حصل فرنسيو الجزائر على ما سمي بالاستقلال المالي. وكانت المكتبة سنة 1893 تضم حوالي ثلاثين ألف كتاب تعالج موضوعات مختلفة. ولكن معظم كتبها كانت عامة حتى قال أحدهم إنها مكتبة شعبية، فهي لا تحتوي على كتب نادرة أو غريبة. وكان لها فهارس للمطبوعات، كما قام أدمون فانيان بوضع فهرس المخطوطات العربية (وكذلك الفارسية والتركية) التي فيها سنة 1893. وأصبحت تملك لأول مرة منذ إنشائها كاتلوقالمخطوطاتها. وكان الكاتلوق يضم حوالي ألفي مخطوط، أغلبها بالعربية، وقد اطلعنا عليه عدة مرات ورجعنا إلى بعض عناوينه. وعلق قافو على المخطوطات عندئذ فقال إن منها ما هو تحفة .فنية ويعتبر من العينات في الزخرفة والتجليد الممتاز والخط المذهب، وقال بعد أن نسب إلى بيربروجر فضيلة جلب المخطوطات من قسنطينة: إن الجزائر (العاصمة) مدينة أمية من أصلها ولـم يكن فيها مخطوطات تقريباً. وهذا غير مستغرب من باحث غير نزيه . فقـد كانت العاصمة تتوفر، كغيرها، على مكتبات خاصة غنية مثل مكتبات أحمد بن عمار وابن علي وسعيد قدورة وابن العنابي وابن الأمين وابن الشاهد والكبابطي ، وغيرهم . ويعرف السيد قافو أن أغنياء علمـاء الجزائر قد خرجوا منها ساعة دخول الجيش الفرنسي واستباحتها، وقد حملوا معهم ما قدروا عليه. أما مكتبة الجامع الكبير التي كان يضرب بها المثل فقد صودرت مع أملاكه الوقفية الأخرى، كما أوضحنا في فصل آخر.

أما أقسـام الكاتلـوق الـذي وضعه فانيان للمخطوطات فيشمل حوالي خمس عشرة وحدة. منها القرآن الكريم والحديث والفقه (396 عنواناً)، والباقي موزع على الفلسفة والسياسة والأمثال، والحساب، والهندسة، والفلك والعلوم، والجغرافية والتاريخ والطب والشعر والنثر المسجوع والقصص وغيرها[1].

---

(1) قافو «ملاحظات...» في المجلة الأفريقية، 1894، (مرجع سابق)، ص 241 - 274. حسب هذا المصدر فأن الذين تداولوا على المكتبة هم: بيربروجر إلى =

ولم تنم المكتبة كثيراً بين 1894 و 1912. فالإحصاء الذي قدم في التاريخ الأخير يذكر زيادة ألفي كتاب فقط على الإحصاء الأخير وهو ثلاثون ألفاً منها خمسة آلاف خاصة بالمغرب العربي، و 289 فقط من المطبوعات العربية. أما المخطوطات العربية (والفارسية والتركية) فقد بقيت هي هي، حوالي 2075 مجلداً. أما المجلات، وهي فرنسية وأوروبية بدون شك، فقد بلغت 106. ويقول غبريال ايسكير الذي أصبح هو محافظ المكتبة وبقي فيها مدة طويلة، إن 786 مجلداً ومخطوطاً دخلت المكتبة بين أكتوبر 1910 ويوليو 1911، بعضها بطريق الشراء وبعضها بطريق الهدية، من الحكومة العامة ومن الوزارات المعنية. ويقول إن المجلات فيها مطلوبة أكثر من الكتب، وأن المكتبة تقدم الكتب للمطالعة في عين المكان، كما تعيرها بطريقة منظمة. ومع ذلك فان ايسكير كان غير راض عن خدمات المكتبة كمؤسسة عمومية، وقال إن المكتبات ذات الخدمات العامة لا توجد إلا في

= 1869، ومكارثي إلى 1891، وموبا Maupas منذ 1891، ثم تولاها غبريال ايسكير G. Esquer من 1916 ـ 1948، وكان مؤرخاً. أما الجزائريون الذين علموا في المكتبة العمومية (الوطنية) فلم نعثر سوى على اسمين منهم. الأول هو حسن بن أحمد، المعروف بوليد أمين البنائين، فقد أصبح خوجة في المكتبة سنة 1845 وظل على وظيفته إلى وفاته سنة 1867. وقد وجدناه سنة 1858 يضيف إلى ذلك الإمامة في المدرسة السلطانية (الكوليج الامبريالي). وكان والده أحمد مهندساً وبناء خلال العهد العثماني ولذلك سمي أمين البنائين. وكان أحمد صديقاً لوالد حسن بن بريهمات. وهذا هو الذي ابّنه في جريدة (المبشر) في 21 فبراير 1867. وقد ذكره أيضاً بيربروجر (محافظ المكتبة) في مقالة له بالمجلة الأفريقية سنة 1857 ص 138. أما الجزائري الثاني الذي توظف في المكتبة وكان خوجة (كاتباً) بها فقد كان من عائلة حفيز (وهو النطق العثماني لحفيظ) واسمه إسماعيل بن حفيظ. وقد أشار إليه قافو GAVAULT في مقالته سنة 1894 وذكر أنه هو الذي ساعده على ترجمة الخطوط والنقوش التي كانت بقصر الداي مصطفى باشا حيث كانت المكتبة. انظر قافو «ملاحظات على مكتبة ومتحف الجزائر» في المجلة الأفريقية، 1894، ص 266. ولا شك أن هناك جزائريين آخرين استعان بهم الفرنسيون في المكتبة مدى وجودها، ولكنهم كانوا في درجة ثانوية جداً.

بريطانيا وأمريكا والبلاد الاسكندنافية[1].

أما المبنى الحديث للمكتبة الوطنية فقد بني سنوات 1954 و 1958، في أعالي العاصمة (شارع فرانز فانون اليوم) وقرب قصر الحكومة. والمبنى في شكل مستطيل يقدر بـ 22 متراً من ناحية الواجهة ويحتوي على عشر طوابق و 322 مقعداً للقراء و 36 كلم من الرفوف مستعدة لتحمل أكثر من مليون كتاب. وتضم أيضاً قاعة للعرض وأخرى للمحاضرات. وكانت تضم مكتبات خاصةمثل مكتبة غزال مؤرخ بلاد المغرب القديم، وأضيفت لها كتب ومجلات بالعربية مطبوعة في المشرق، وكان فيها عند الاستقلال أكثر من ألف مجلة وجريدة (1،310) معظمها فرنسي طبعاً. وصدر سنة 1956 قانون الإيداع الذي يحتم على كل ناشر في الجزائر أن يودع فيها نسخة من مطبوعاته تسمى الإيداع الشرعي. وفي المكتبة قسم للموسيقى جمعته جمعية الفنون الجميلة ولها غرف (ديسكوتيك) للإستماع، وكذلك لها قسم للإعارة الخارجية ومكتبات فرعية تتغذى منها، حوالي 310 مكتبات[2].

ورغم تطور المكتبة على النحو الذي ذكرنا من حيث البناء والمحتوى فإنها بقيت جهازاً لخدمة المجموعة الفرنسية ورمزاً «للاستعمار الثقافي» القائم على التمييز بين الأجناس. وبعد الاستقلال حاول رابح بونار وجلول البدوي وضع فهرس جديد للمخطوطات ولكن المشروع لم ير النور. ثم كانت محاولة عبد الغني أحمد بيوض ومحمود بوعياد (مدير المكتبة سنوات طويلة)، ولكننا لا نعرف ماذا تم فيها[3]. وهكذا بقي فهرس فانيان[4] الذي مضى عليه قرن هو الوحيد عن المخطوطات في المكتبة. وقد بلغ عدد المخطوطات في القسم العربي والفارسي 3000 مخطوط. وفيه مخطوطات

---

(1) غبريال إيسكير «المكتبات العمومية في الجزائر» في (الحوليات الجامعية الجزائرية)، مارس 1912، ص 4 ـ 5.

(2) قوانار (الجزائر)، 288.

(3) عبد الكريم العوفي (التعريف بمراكز المخطوطات في الجزائر)، صفحات مرقونة، ص 4.

(4) سمعنا ونحن نصحح هذا الكتاب. أن فهرس فانيان قد أعيد طبعه.

نادرة وغنية يرجع بعضها إلى القرون 12، 13، 14، الميلادية. أما قسم الكتب العربية المطبوعة فيضم 27،000 مجلداً. ويعتبر قسم الجزائر وقسم المغرب العربي (شمال أفريقيا) أغنى أقسام المكتبة[1].

المكتبة الجامعية

وهناك أنواع أخرى من المكتبات العمومية التي نشأت في العهد الفرنسي. أولها مكتبة جامعة الجزائر، وكذلك المكتبات التابعة للكليات والمعاهد التي نشأت منذ الثلاثينات من هذا القرن.

يرجع إنشاء المكتبة الجامعية إلى سنة 1880حين تأسست أربع مدارس عليا في الجزائر لتكون هي كليات الآداب والحقوق والعلوم والطب المقبلة، وكانت مدرسة الطب قد ظهرت منذ الخمسينات فكان لها مكتبتها الخاصة ومنشوراتها وأساتذتها. ولكن سنة 1880شهدت ميلاد المدارس العليا الثلاث إضافة إلى مدرسة الطب لتكون جميعاً هي الكليات التي أنبنت عليها جامعة الجزائر سنة 1909. فقد كان للمكتبة الجامعية ميزانيتها الخاصة سواء في قانون إنشاء المدارس سنة 1879 أو في قانون إنشاء الكليات سنة 1909.

ومن الطبيعي أن تظهر المكتبة الجامعية صغيرة وأن تنمو بالتدرج. كما كان من الطبيعي أن تنتقل من مكان إلى أخر إلى أن تستقر حيث هي الآن وسط مباني جامعة الجزائر في قلب العاصمة. وكان قد شُرع في بناء المكان سنة 1884، ثم انتقلت إليه بعد أربع سنوات (1888). وقد تولى إدارتها مديرون فرنسيون، أولهم بيرسون Pierson الذي لم يبق فيها أكثر من عام، ولكن المدير الذي طال عهده هو لويس باولي Paoli (1884ـ1925)[2].

---

(1) كتاب اليوبيل الذهبي لجامعة الجزائر، 1909 ـ 1959، الجزائر، 1959، ص 223 ـ 229.

(2) ولد سنة 1856 ومارس المحاماة في مونبلييه، وعمل في مكتبة هذه المدينة، سيما مكتبة الحقوق وشارك في مسابقة المكتبات الجامعية وفاز بالعمل في مكتبة الجزائر الناشئة، منذ 1884 وهي التي بقي فيها إلى تقاعده سنة 1925، وتوفي سنة 1936 (19 فيفري)=

وكان عدد الموظفين في المكتبة قليلا فلم يكن فيها سنة 1906سوى اثنين: مكتبي وعامل قاعة، وبين 1909 ـ 1921 كان فيها مكتبي، وثلاثة عمال قاعة، ثم نما عدد الموظفين فيها نظراً لتوسع الجامعة وإنشاء المعاهد التابعة لها وزيادة عدد طلابها، ابتداء من سنة 1925. فكان عدد موظفيها سنة 1958، ثمانية وعشرين شخصاً. أما المدير الذي خلف باولي سنة 1925 فهو لويس جيول Gieules الذي توفي سنة 1927 ثم تبادلت عليها الأيدي إلى سنة 1932 حين تولاها مارسل كولبير M. Koelber الذي ظل فيها إلى الخمسينات.

ومما كانت تشكو منه المكتبة هو ضيق المكان على الكتب والمطالعين، فقد بنيت القاعة لاستقبال عدد ضئيل من القراء ـ حوالي أربعين ـ ولكنها أصبحت سنة 1923 تستقبل 120. فكانت كل التقارير تشير إلى ضيق القاعة ومخازن الكتب وانعدام الجهة التي يمكن أن تتوسع فيها المكتبة، أما بالنسبة للأساتذة فلم يكن لهم في المكتبة كلها سوى منضدة (طاولة) واحدة بأربعة كراسي وسط قاعة المطالعة العمومية، ولكن منذ 1930 أخذ وضع المكتبة يتحسن من حيث السعة حين تركت بعض الكليات قاعات كانت تحتلها بالمبنى فاستفادت المكتبة منها.

كانت المكتبة تضم سنة 1888 أربعين ألف مجلد، منها 17،900 كتاب عادي ومجلة، و 22،410 من الاطروحات الجامعية والكتب الأكاديمية، وفي ظرف قصير نسبياً نمت إلى 179،680 كتاب، وذلك سنة 1909 ـ 1910 وهي الفترة التي ولدت فيها الجامعة، ومن ذلك المجموع: 54،877 مجلداً عادياً ومجلة، و 124،803 من الأطروحات والبحوث الأكاديمية، وخلال عشر سنوات أصبحت المكتبة تضم 233،394 مجلداً، وفي سنة 1938 ـ 1939، كان فيها 352،307 مجلداً. أما سنة 1957 ـ 1958 فقد كان فيها 486،361 مجلداً، حوالي نصفها (243،591) من الأطروحات والبحوث الأكاديمية، وكان مجموع ما تملكه سنة 1958 من

= وقد نشر بحوثاً في عدة مجلات معظمها متخصصة في الحقوق والتشريع.

المجلات والدوريات الأجنبية 630 مجلة ودورية.

وكان لمكتبة الجامعة نظام خاص بالإعارة الداخلية والإعارة الخارجية، وكانت الإعارة في تزايد مستمر. وقد كان قراؤها أيضاً يتزايدون على النحو التالي: 1909 كان عددهم 11،265، وفي سنة 1929 كانوا 18،088، وفي سنة 1958 بلغوا 72،803. هذا مع العلم أن طلاب الجامعة في هذه السنة لا يزيدون عن 5000 طالب، وكانت أوقات المكتبة تساير فتح الجامعة ونظام الدراسة فيها، فإلى سنة 1943 كانت أوقات فتح المكتبة لا تتجاوز ست ساعات يومياً، وهي مقسمة على فترتين صباحاً ومساءً، ولكن منذ ديسمبر 1943 أصبحت المكتبة تفتح من الساعة الثامنة والنصف صباحاً إلى السادسة والنصف مساءً دون توقف[1].

والمعروف أن محتويات المكتبة قد تضررت كثيراً بفعل الحريق الذي تعرضت له سنة 1962، حين عمدت (منظمة الجيش السري) الإرهابية إلى إضرام النيران في المكتبة، وفق مخططها الرامي إلى منع الجزائر من الوصول إلى الاستقلال، ولا يعرف بالتدقيق عدد المجلات والدوريات والوثائق التي تلفت تماماً أو تلفت جزئياً[2].

وبالإضافة إلى المكتبة العامة والجامعية أنشأ أصحاب الكنائس مكتبات في تخصصهم لجلب القراء من أصحاب المذاهب الأخرى بمن فيهم

---

(1) اعتمدنا على المعلومات الواردة في كتاب الذكرى الخمسينية (اليوبيل الذهبي) لجامعة الجزائر 1909ـ1959، طبع المطبعة الرسمية لحكومة الجزائر، د.ت. (1959؟) ص 213ـ222.

(2) قامت عدة جامعات عالمية بعد استقلال الجزائر بتعويض المكتبة الجامعية جزئياً عما فقدته ومن بينها جامعة منيسوتا (أمريكا) التي كنت الطالب الجزائري الوحيد فيها، وقد قام رئيسها عندئذ مرديت ويلسون M. Wilson بتسليمي بياناً بهدية الكتب إلى جامعة الجزائر باسم جامعة منيسوتا وسط أضواء واحتفال بهيج حضره عمداء الكليات وشخصيات علمية وإدارية أخرى، كان ذلك سنة 1962. وكانت منظمة الجيش السري تختصر اسمها هكذا: OAS.

المسلمون. فكان للكاثوليك الذين يمثلون غالبية الفرنسيين مكتباتهم سواء كانت تابعة للأسقفية المركزية أو تابعة لفروعها ومراكزها، كما كان للبروتستانت مكتباتهم، رغم قلتها. ومن هؤلاء الإنكليز. ونحن لا نريد أن نتتبع هذه المكتبات الكنسية وتطورها، وحسبنا هذه الإشارة إليها. لقد كان المنصّرون يتنافسون على تنصير الجزائريين من جهة كما كانوا يتنافسون فيما بينهم على نشر مذاهبهم بين المسيحيين. وكان الإنكليز قد فتحوا مكتبتهم بالعاصمة سنة 1864، وفيها كتب بالإنكليزية موجهة إلى السواح. وكانت الكتب تقدم إلى المكتبة من قبل الجمعيات الدينية وغيرها في بريطانيا. وكانت السيدة روجرز قد جاءت إلى الجزائر في مهمة دينية وجاءت معها بصندوق من الكتب وأهدته إلى المكتبة عن طريق القنصل. وعند افتتاح المكتبة كانت تضم حوالي سبعين كتاباً فقط، ولا شك أنها نمت بعد ذلك. وكانت تتبع (الجمعية الاستعمارية والقاريّة) وتديرها لجنة يشرف عليها القنصل ونائبه، وقد أطالت السيدة روجرز في وصف هذه المكتبة في الجزائر[1].

المكتبات العسكرية والبلدية والمدرسية

وأنشأ الفرنسيون كذلك نماذج أخرى من المكتبات لم تكن معروفة في الجزائر، وهي المكتبات العسكرية. ففي كل مكتب عربي وفي المراكز والقطاعات العسكرية مكتبة تضم مؤلفات عن تاريخ الجزائر وطرق معرفة اللغة العربية وبعض المعاجم الفرنسية ـ العربية، وغيرها، مما يهم الضباط المكلفين بالشؤون الجزائرية معرفته، وكذلك الجنود، داخل معسكراتهم. كما يجدون في وسائل الدراسة الراحة النفسية، ولا سيما في الأماكن النائية. وكان من أهداف إنشاء هذه المكتبات الإبقاء على التأثير الفرنسي في الجيش حتى لا ينقطع عن المنبع أو يصبح «افريقيا». ومعظم الكتب كانت تتبرع بها

(1) السيدة روجرز (شتاء في الجزائر)، ص 95 ـ 96، 141 ـ 143.

وزارة المعارف العمومية، وبعضها كان يأتي بطريق الشراء أيضاً. وقد وصل عدد المكتبات العسكرية سنة 1846 إلى 26 مكتبة موزعة على الأقاليم الثلاثة[1]. ولا شك أن هذه الكتب كانت بالفرنسية وهي تخص الجيش وتكوينه، وهي موجهة إلى الفرنسيين فيه. وقد علمنا أن معظم ضباط المكاتب العربية كانوا يجمعون من الأهالي الكتب العربية المخطوطة ويحتفظون بها غالباً لأنفسهم.

وكذلك نشأت المكتبات البلدية، وهي أيضاً نوع جديد في الجزائر. وكان المكتب العربي (العسكري) هو نواة البلدية (المدنيّة) في النظام الفرنسي. وقد نشأت البلديات بالتدرج وتوسع عددها بالتدرج أيضاً سيما في المدن الساحلية والتلية ثم الهضاب العليا ثم الأطلس الصحراوي. وهناك مناطق جنوبية بقيت تحت النفوذ العسكري إلى عشية الثورة الكبرى 1954. ومن ثمة فإن التوسع في المكتبات البلدية لم يكن على درجة واحدة. وأولها طبعاً بلديات العواصم مثل قسنطينة والعاصمة وتلمسان ووهران وعنابة ومستغانم، الخ. وكانت للبلديات ميزانية خاصة لشراء الكتب، ولكنها ميزانية ضعيفة، حسب السيد ايسكير. وإليك هذه المقارنة. فبلدية ريكيافيك (إيسلاندا) التي لا تضم سوى خمسة آلاف ساكن كانت تخصص خمسة عشر ألف فرنك للمكتبة، أما بلدية الجزائر التي يقطنها 172 ألف ساكن (سنة 1912) فلا تخصص للمكتبة سوى سبعة آلاف فرنك. ولسنا في حاجة إلى التأكيد على أن المكتبات البلدية في الجزائر إنما أنشئت لخدمة الجالية الفرنسية.

وهذه بيانات عن بعض المكتبات البلدية قدمها السيد ايسكير سنة 1912. نشأت مكتبة بلدية وهران سنة 1860، وسكان وهران عندئذ بلغوا 123 ألف ساكن، منهم 104 آلاف فرنسي، وقد بلغ دخلها (البلدية) 470، 2،721 فرنك، خصص منها 4،100 فقط للمكتبة التي تملك عشرة آلاف

(1) السجل، سنة 1846، ص 118.

مجلد، و 12 مجلة ولها أوقات عمل منتظمة[1].

وهذه بلدية قسنطينة التي بلغ سكانها 65،173 ساكن، منهم 33،330 فرنسي، ولا تقدم إلى المكتبة البلدية سوى 2،800 فرنك. وقد أنشئت المكتبة سنة 1866، وتملك 18،435 مجلداً، و 19 مجلة. ولها أوقات عمل منتظمة كذلك.

وكانت بلدية العاصمة تضم كما سبق 172 ألف ساكن، منهم 133 ألف فرنسي. ويبلغ دخلها 302، 7،226 فرنك، منها سبعة آلاف فرنك فقط للمكتبة التي أنشئت سنة 1872، وهي تملك 17،000 مجلد و 32 مجلة. وتقدم الكتب في عين المكان بالإعارة، ولها أوقات عمل منتظمة. وقد نقلت الكتب الثقيلة بعيدة عنها بحوالي أربعة كلم (؟).

ثم إن بلدية عنابة كانت تضم 42،000 ساكن، منهم 29،000 فرنسي، ودخلها يبلغ 197،000، 2 فرنك. وقد أنشئت المكتبة سنة 1886، وهي تحتوي على 14،000 كتاب و 6 مجلات.

أما بلدية تلمسان فكانت تضم 40،000 ساكن، منهم 13،500 فرنسي. ودخل البلدية 519،500 فرنك. وترجع المكتبة إلى حوالي 1852، وكانت تضم 2،700[2] مجلد. ومن ثمة ترى أن ايسكير كان مهتماً بالكتب البلدية ونسبة الميزانية والسكان الفرنسيين مع إهمال الحديث عن المخطوطات العربية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك المكتبات المدرسية، سيما مكتبات الليسيات وحتى المتوسطات. ولا نريد أن نطيل في هذا النوع هنا، ولكن ننبه إلى أن

---

(1) عن خزانة مكتبة الجمعية الجغرافية والآثار بوهران انظر أيضاً المهدي البوعبدلي «دراسة حول إحياء معالم مدينة الجزائر»، وهي عندي بخطه. من أعضاء الجمعية الدكتور جوكو بان ودوميرت، محافظ متحف وهران. ولها مجلة معروفة (BSGO)، وتحتوي الخزانة على حوالي عشرة آلاف مجلد، إضافة إلى المجاميع من المجلات.

(2) ايسكير، مرجع سابق، ص 4 ـ 5.

هذا النوع غير جديد في الجزائر، فقد عرفت المنشآت العلمية والمدرسية، كالمدارس والزوايا والمساجد، مكتبات غنية، وإنما الفرنسيون هم الذين حرموا منها أصحابها باستيلائهم على المنشآت والمكتبات أيضاً. والمكتبات المدرسية الجديدة كانت فرنسية وبالفرنسية. ولكن بعض الزوايا بقيت محافظة على تراثها، كما أنشأت الزوايا الجديدة مكتبات هامة مثل زاوية الهامل وبعض زوايا الصحراء وزواوة. كما أن مدارس الحركة الإصلاحية ضمت أيضاً مكتبات مدرسية معظمها كانت للمعلمين. ونشير أيضاً إلى أن بعض الجمعيات كانت قد أنشأت مكتبات ضخمة[1].

من أقدم المدارس التي أنشأها الفرنسيون هي المدارس العربية - الفرنسية التي أطلقنا عليها أحياناً الشرعية وأحياناً الرسمية، والتي كانت تسميها (المبشر) المدارس الفقهية، فقد افتتحت كما عرفنا سنة 1850 وكانت موجهة لتخريج القضاة والأيمة وتدريس العربية[2]. ويهمنا هنا أن كل مدرسة (وهي ثلاثة) كانت تحتوي على مكتبة للأساتذة والطلبة. وكذلك بعض المخطوطات التي تهدى إليها أو تقتني أو تنهب أثناء العمليات العسكرية. وهكذا كانت مكتبة الثعالبية في العاصمة والكتانية في قسنطينة ومدرسة تلمسان.

وفي أوائل هذا القرن قام المستشرق أوغست كور بوضع فهرس لمخطوطات مدرسة تلمسان، وقد كان أستاذاً فيها. وبناء عليه فإن مكتبة المدرسة كانت تضم 110 مخطوطات. وكانت مفهرسة بدون ترتيب ولا نظام، وكان بعضها يرجع إلى الأوقاف، وبعضها أهداه الأهالي، وبعضها أخذ أثناء الحملات العسكرية. ويعترف كور أن تلمسان كانت تتوفر على كثير من المخطوطات النادرة، وأنه لا يمر شهر دون أن يسمع أحد الأساتذة بوجود مخطوط نادر غير معروف. وقد قال أيضاً أن فهرسة المخطوطات

(1) انظر عن هذه الجمعيات فصل الاستشراق. . .

(2) عن هذه المدارس انظر فصل التعليم المزدوج.

كانت فوضى لأن الأسباب الاقتصادية جعلت المشرفين عليها يسفرونها في مجموعات لا علاقة بينها من حيث الموضوعات. قام كور بوضع فهرس بالفرنسية للمخطوطات العربية ضم أسماء المؤلفين. أما عناوين المخطوطات فقد احتفظ بها عربية. وضرب كور أمثلة على ندرة بعض المخطوطات بكتاب (بغية السالك في أشراف الممالك) لمحمد السهيلي (كتبه الساحلي ؟) وقال إنه لا توجد منه نسخة أخرى إلا في المتحف البريطاني. وبالإضافة إلى ذلك هناك كتب عن الطرق الصوفية ومنها كتاب لمحمد بن عبد الرحمن الأزهري (بوقبرين) وكتب أخرى في التاريخ والأدب وغيرهما مثل روضة النسرين، ونظم الدر والعقيان، والاكتفاء. وتوقع الفرنسيون أن نشر الفهرس (الكاتلوق) سيجعل الأهالي يتبرعون بمخطوطاتهم إلى مكتبة المدرسة أو على الأقل بنسخ منها. وكانت حكومة شارل جونار قد أقدمت على مشروع يتضمن فهرسة المخطوطات في مختلف المراكز ومنها المدارس الرسمية الثلاث[1].

وحين أعيد تنظيم التعليم العربي - الإسلامي بدروس المساجد والمدارس في آخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن نشأت أيضاً إزاء كل حلقة درس مكتبة من نوع المكتبات المدرسية، حيث يراجع الشيخ درسه ويوسع التلاميذ معلوماتهم. وكان التنافس كبيراً على فتح المكتبات المدرسية بالعربية والفرنسية، وكان المفتشون الفرنسيون يلحون على وجود هذه المكتبات ويعتبرون الشيخ الذي لم يوفق في إنشاء نواة لها فاشلاً في مهمته التعليمية. وهكذا نشأت في عنابة، وسطيف، ووهران، وقسنطينة، وبجاية، وتلمسان الخ. . . مكتبات من النوع الذي نتحدث عنه. وإذا لم يتيسر فتحُ مكتبة جديدة كان المعلم والتلاميذ يلجأون إلى أقرب مكتبة لهم باتفاق مع المفتي والسلطات المحلية. مثلاً في سنة 1905 لاحظ ألفريد بيل بعد تفتيشه مدرس ندرومة، أن ما ينقص هذه المدينة هو المكتبة التي يجب أن تلحق بالجامع وتكون تحت مسؤولية المدرس. وقال إنه من السهل على بلدية ندرومة أن

---

(1) أوغست كور (كاتلوق المخطوطات العربية. . .) جوردان، الجزائر، 1907، 72 صفحة مراجعة (مجلة العالم الإسلامي) يناير 1908، ص 217 ـ 218.

تنشىء مكتبة بالعربية لذلك الغرض سيما مع وجود من يرغب في المطالعة في ذلك الوقت. ولاحظ أنه لا وجود لمكتبة عمومية ولا مدرسية في ندرومة عندئذ. وقد طالب بيل بأن تكون المكتبات العربية مفتوحة للمدرسين والتلاميذ، ولاحظ أن مكتبة تلمسان فقط هي الوحيدة العمومية المفتوحة لهم[1].

وفي سنة 1906 لاحظ ويليام مارسي الذي فتش مدرسي مليانة أن هناك مكتبة عربية مجاورة لجامع سيدي أحمد بن يوسف، وهي غير موظفة للتلاميذ والمدرس. ولذلك حث المفتي على تسهيل مهمة المدرس في استعمال المكتبة وكذلك التلاميذ[2].

وجاء في تقرير أحد المفتشين سنة 1907 أن السيد الأخضر بن أحمد العلمي كان محافظاً للمكتبة الإسلامية في بجاية وهو المدرس أيضاً بالجامع هناك، بل كان يعطي درسه في المكتبة الملحقة بالجامع. وكانت المكتبة مفتوحة في أوقات محددة صباحاً ومساءً. وصاحبها (العلمي) كان من خريجي مدرسة قسنطينة الشرعية الفرنسية ومن مواليد 1868[3]. وقال عنه سان كابر في تقرير كتبه حوالي (1908) إن الشيخ العلمي كان محباً للكتب، وإنه طلب كتباً إضافية للمكتبة[4].

ونفس الشيء يقال عن المكتبة الإسلامية في عنابة سنة 1908. فالسيد بلايلي وافق له المفتش سان كالبر على أن يجمع بين وظيفة التدريس والإشراف على المكتبة لأن راتبه كمدرس لا يكفيه. ولاحظ المفتش أن حالته المادية قد تحسنت بعد ذلك[5].

وقد طلب السيد محمد الميلي بن معنصر، المدرس في ميلة، الكتب

---

(1) ألفريد بيل، تقرير سنة 1905، أرشيف إيكس ـ فرنسا، 14 H 47 . لعله يقصد مكتبة المدرسة الشرعية وليس مكتبة البلدية.

(2) نفس المصدر.

(3) ألفريد بيل، تقرير سنة 1905، (مرجع سابق).

(4) نفس المصدر.

(5) نفس المصدر.

المدرسية من الحكومة العامة للجزائر أسوة بزملائه مدرسي بجاية ووادي الزناتي وعنابة الذين طلبوها وحصلوا عليها. كما طلب بلقاسم خمار مدرس بسكرة الكتب المدرسية أيضاً. وكذلك أوصى تقرير ديستان بإرسال كتب «كلاسيكية» إلى مدرس بو سعادة (ابن الحاج)، ممثلة في عشر نسخ من كل من الآجرومية أو القطر (في النحو) ولامية الأفعال (في الصرف)، والدرة البيضاء (في الحساب والفرائض)، والمنتخبات (في القراءة)[1]. أما الكتب التي يحتاجها المدرس فقال المفتش إنها متوفرة.

إن حركة الكتاب كانت نشيطة سواء في المكتبات المدرسية أو البلدية أو العسكرية أو الجامعية أو الوطنية، بل لقد نشأت أيضاً مكتبات ولائية، ولو أن الكتب التراثية العربية لم يصبها الأذى الذي ذكرناه بالسرقة والنهب والحروب والاختلاس ونحو ذلك، لكان المجتمع الجزائري قد واصل مسيرته نحو التعلم والتثقف ولخرج من ظلام الأمية الذي فرضه التعسف الاستعماري.

مكتبات الزوايا

نقصد هنا زوايا الأرياف، لأن زوايا المدن قد عانت من مصادرة أوقافها ومن الهدم ولم يبق لها دور يذكر أثناء الاحتلال[2]. أما زوايا الريف فقد استمرت خلال أكثر من خمسين سنة وهي مراكز لدعوة الجهاد والتعليم العربي الإسلامي وخزائن الكتب والتراث. ولكن الاحتلال لم يرحم هذه

---

(1) نفس المصدر. هذه الكتب وفرتها لجنة الترجمة التي أقامتها الحكومة العامة في آخر القرن الماضي. وعن هذا النوع من التدريس في المساجد أو في الأماكن الملحقة بها انظر فصل التعليم.

(2) نقصد هنا دور الزوايا التعليمي والاجتماعي. أما الدور الديني والصوفي فقد سمح به الفرنسيون في المدن بعد السيطرة عليها، بل أنهم شجعوا بعض الطرق الصوفية على فتح زوايا لها في المدن أو قدموا لها هم الأماكن الضرورية. فكانت تلمسان وقسنطينة مثلاً تضم زوايا للتجانية والعيساوية والقادرية وغيرها خلال هذا القرن. كما كانت العليوية والدرقاوية والطيبية نشيطة في تلمسان، والحنصالية والرحمانية والعمارية نشيطة في قسنطينة.

الزوايا أيضاً، فبعضها قد هدم أو أحرق نتيجة الثورات، ونفي رجالها أو هاجروا كما جرى لمعظم زوايا زواوة وأولاد سيدي الشيخ. وكانت الكتب والحياة العلمية هي الضحية لذلك التعسف. ومن الزوايا التي كانت عامرة بالكتب عشية الاحتلال ثم تأثرت بما ذكرناه، زاوية القيطنة، وزاوية شلاطة وزاوية اليلولي.

ثم نبتت زوايا جديدة على أنقاض الأولى في عدة أماكن؛ وكان التعليم، وليس التصوف، هو شعارها. واستطاعت أن تجلب الكتب وأن تستعمل النسخ لحفظ التراث. ومن ذلك زاوية ابن أبي داود بتاسلنت (آقبو)، وزاوية الهامل نواحي بوسعادة، وزاوية طولقة نواحي بسكرة، وزاوية قصر البخاري، وزاوية أولاد الأكراد بنواحي تيارت، وزاوية البوعبدلي في أرزيو، وزوايا تمنطيط. فقد كون أصحاب هذه الزوايا مكتباتهم عبر السنين حتى أصبح بعضها مضرب المثل في الثراء العلمي والمحافظة على التراث. وهناك زوايا أخرى عرفت بجمع الكتب أيضاً ولكنها غير مفتوحة للدارسين والزائرين إلا القليل مثل زاوية قمار التجانية وزاوية تماسين. ومن جهة أخرى فإن بعض الزوايا القديمة قد انتعشت من جديد وعادت إلى دورها في التعليم وجمع الكتب مثل زاوية شلاطة (ابن علي الشريف).

ونود الآن أن نذكر بعض المكتبات في هذه الزوايا وما اشتهرت به من مخطوطات، حسبما توفر لدينا من معلومات. ومن ذلك:

أ - مكتبة ابن أبي داود: يقول عنها الشيخ علي امقران السحنوني إنها كانت غنية بالمخطوطات. ولم تكن المكتبة مجموعة في مكان واحد بل كانت في حجرات عديدة، ومنها الحجرة الأزهرية التي كانت تضم خمس خزائن كبيرة من المخطوطات والكتب المطبوعة. وكانت هي الحجرة التي يستقبل فيها الشيخ ضيوفه. ثم حجرة دار الأحباس وتسمى أيضاً خزانة الطارمة وفيها خزانتان كبيرتان وخزانتان صغيرتان. وفي المكتبة قسم للكتب المدرسية التي يتداولها الطلبة للقراءة في عين المكان، والاستعارة الخارجية، وكان من حقهم النسخ منها إذا رغبوا. والمطالعة كانت مجانية وكذلك

الإعارة. وبالإضافة إلى ذلك هناك خزانة خاصة بالوثائق والمراسلات الصادرة عن الزاوية والواردة إليها. كما أن في المكتبة مجموعة من المجلات والصحف القديمة.

ومن بين ما تضمنته المكتبة كناش ضخم يحتوي على ما يلي من التقاييد والموضوعات:

1 ـ نظم في مشتركات (؟) السوسي للشيخ السعيد بن عبد الرحمن بن أبي داود، جد الأسرة.

2 ـ وتعليق على ذلك النظم بقلم حفيد الناظم، أحمد بن أبي القاسم بن السعيد (منه نسختان ناقصتان).

3 ـ وقطع شعرية لمحمد بن عبد الرحمن الديسي في مدح أسرة ابن أبي داود.

4 ـ ونظم مثلثات قطرب من صفحتين.

5 ـ وإجازة في الطريقة (الرحمانية ؟) لعلي بن عيسى شيخ زاوية الكاف بتونس إلى محمد بن عبدالله الخالديوي في ثمانية أوراق.

6 ـ وأرجوزة في علامات الرعد لابن رحال الأندلسي تقع في أحد عشر بيتاً.

7 ـ وأرجوزة لمجهول في كيفية الآذان، تقع في أربعة عشر بيتاً.

8 ـ وسند الشيخ الحسين الورتلاني في العلم، يقع في صفحتين.

9 ـ وإجازة في الطريقة (الرحمانية ؟) للشيخ محمد بن عمارة بن وعلي الشريف الزلاجي إلى الشيخ محمد الطيب بن المرسي.

10 ـ ورسالة بخط الشيخ عاشور الخنقي ناقصة الأول، وهي جواب له على من سأله عن شرف البوازيد[1].

---

(1) انظر لاحقاً عن حياة وشاعرية عاشور الخنقي.

11 ـ وقصيدة للشيخ محمد بن راشد المايني سماها (نصرة السني رداً على ذي الوهم البدعي) انتصر فيها للشيخ محمد بن مزيان الحداد.

12 ـ وقصيدة (زبرة الحداد في الرد على صائم الأعياد) لأحمد بن المجاهد المعسكري في 53 بيتاً.

13 ـ بحث (ظهور التفاضل) لمحمد بن الموفق الجلالي المعسكري حول تقديم الذكر على السمع في القرآن الكريم، في عشر أوراق.

14 ـ ومنظومة السيف المسلول على منكري سدل الرسول ﷺ للشيخ محمد الخرشي النابتي، في أربع صفحات مرقونة.

15 ـ (والقصيدة الكفيلة بثمن الفوائد الجليلة) لابن هشام المصري في النحو، وناظمها هو عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن الثامري، في ثلاث صفحات.

16 ـ ومقتطفات من نوازل الزجلاوي لمحمد بن الفقيه بن محمد الزجلاوي، من بلاد توات حول نظام الفجارة (الفوقارة) وتوزيع المياه.

17 ـ والجيش الكمين... لابن أبي جمعة المغراوي في ثلاث نسخ، واحدة منها أصلية.

18 ـ بعض القطع الشعرية في مختلف الأغراض والعصور[1].

وفي المكتبة مجاميع أخرى تضم على هذا النحو تقاييد وأراجيز وإجازات وفوائد أخرى كثيرة. ومن ذلك مجموعات في الأنساب ونحوها، نذكر منها ما يلي:

1 ـ المنظومة الدندانية للحاج ابن السنوسي الديسي، وتقع في حوالي 200 بيتاً.

2 ـ كتاب الاعتبار وتواريخ الأخيار... لعلي بن محمد بن فرحون.

3 ـ تقييد في نسب بهلول بن عاصم الذي قدم من المغرب واستوطن زواوة.

(1) من مراسلة أفادني بها الشيخ علي امقران السحنوني، في 8 غشت 1980.

4 ـ تقييد في نسب أحمد بن يوسف الملياني.

5 ـ تقييد في نسب إسماعيل بن محمد والحاج القبائلي (الزواوي).

6 ـ تقييد في ذكر بعض رجال وادي الصومام (وادي بومسعود) ومنطقة زواوة، سيما سيدي يحيى صاحب زاوية بني وغليس.

7 ـ تقييد في ذكر سيدي يحيى بن عبدالله الشريف الملقب بأخروم.

8 ـ تقييد في نسب جماعة من مزاية قرب بجاية وأخرى من أزفون.

9 ـ تقييد في نسب علي بن وارث الديشم(1).

كما توجد بالمكتبة مخطوطات أخرى ذات أهمية، سواء في تواريخ الجزائر وأهلها، أو في التراث العربي الإسلامي. ومنها كتاب (الأسلوب الغريب في التعلق بالحبيب) لمحمد بن علي الفراوسني(2). ويغلب على الظن أنه في التصوف.

وفي مراسلة أخرى مع الشيخ علي امقران السحنوني بتاريخ 14 أكتوبر 1981 ذكر لي مؤلفات أخرى كثيرة كانت توجد في مكتبة ابن أبي داود (وهم أخواله) بآقبو، ومنها معلومات جديدة عن كتاب معالم الاستبصار الذي كان ألفه ابن علي الشريف، وكتاب التفكر والاعتبار لأحمد بن ثابت البجائي المتوفى سنة 1152، وبعض مخطوطات الحسين الورتلاني، مثل شوارق الأنوار في تحرير معاني الإذكار الذي شرح فيه وظيفة سيدي يحيى العيدلي، وكتاب شرح به الشيخ الورتلاني عملاً في التوحيد، الخ...

ولكن مصير هذه المكتبة كان مخيفاً. فقد عرفت النهب والتلف أثناء ثورة التحرير الكبرى، وضاع أغلبها بعد 1957، وخربت الزاوية وحجراتها بعد معركة جرت هناك ضد العدو سنة 1958(3).

---

(1) من مراسلة الشيخ علي أمقران السحنوني، بتاريخ 9 فبراير 1980.

(2) عن حياة الفراوسني انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(3) مراسلة مع الشيخ السحنوني، بتاريخ 18 مايو، 1981، يقول الشيخ السحنوني إن=

2 ـ مكتبة آل سحنون: ولآل سحنون مكتبة هامة أيضاً، وهي تابعة لزاويتهم التي تتفرع إلى أصل في أربعاء بني راثن، وفرع في تاغراست في بني وغليس. وقد بعث لي الشيخ علي امقران السحنوني بقائمة محتويات المكتبة بما في ذلك مجاميعها، وبلغت المجاميع حوالي 35 مجموعاً، وكل مجموع يحتوي على مؤلفات وتقاييد موضوعاً وحجماً بلغت حوالي 110 تأليفاً. والمخطوطات بلغت 87 مخطوطاً، فالمجموع حوالي 197. ومعظم هذه المخطوطات في الفقه والتصوف والتوحيد، وضمنها أيضاً كتب الأدب والفلك والتاريخ واللغة والنحو. ومنها شرح ابن هدية المسمى العلق النفيس، على قصيدة ورسالة ابن خميس. وكذلك كتاب معالم الاستبصار في الفلك من تأليف ابن علي الشريف. وتكاد القائمة لا تحتوي على مؤلفات في التاريخ ولا الدواوين الشعرية. وقد بلغت القائمة التي بعث بها إليَّ الشيخ السحنوني ثماني صفحات كبيرة، مع تفاصيل دقيقة عن تاريخ النسخ، غير أنه لم يذكر فيها بداية ونهاية المخطوط. ولكنه كان يلاحظ ما إذا كان المؤلف مجهولاً، وما إذا كان العمل مبتوراً[1].

وفي مراسلة أخرى معه ترجع إلى سنة 1979 أفادنا أن مكتبة زاويتهم تضم أكثر من عشرة آلاف كتاب بين مخطوط ومطبوع. وفيها الكتب التي تصل إلى العشرين جزءاً. وكان أكثر من نصف المكتبة في الزاوية الأصلية بأربعاء بني راثن، وبعضها كان في الزاوية الفرعية في تاغراست. وقد ضاع الكثير من الكتب خلال حرب التحرير. ولا ندري هل الضياع شمل كتب الزاويتين أو إحداهما فقط، لأن والده أخبر أن ما ضاع له حوالي أربعة عشر قنطاراً في

= شيخ الزاوية محمد الطيب بن محمد امزيان قد قتل سنة 1957، وأن ابنه السعيد بن محمد أمزيان قد حاول إعادة جمع ما تفرق من الكتب فلم يجمع أكثر من عشر ما كانت تملكه المكتبة.

(1) جرت المراسلة يوم 16 أبريل 1980. ولكن القائمة ضاعت منا مع ما ضاع لنا من أوراق ومسودات سنة 1988. بالنسبة لكتاب العلق النفيس لابن هدية فقد استعرناه من المرحوم السحنوني وكتبنا حوله مقاله منشورة في كتابنا أبحاث وأراء، جـ 3.

مختلف الفنون. وهل ذلك الضياع شمل المخطوط الذي يكون عادة أكثر قيمة ومن ثمة تكون الزاوية أكثر حرصاً على إنقاذه وتهريبه، أو شمل المطبوع والمخطوط معاً. وتظهر القوائم أن بعض الكتب قد اشتريت من الجزائر وتونس ومصر، سيما من المكتبة الثعالبية (رودوسي) بالجزائر، ومكتبات العسلي والثميني والأمين بتونس. وكان لزاوية آل سحنون اشتراك في أغلب الصحف والمجلات أيضاً في البلدان المذكورة. فكانت تصلها مجلات الرابطة العربية، والرسالة، والثقافة، والفتح، والهداية، والأزهر، بالإضافة إلى الجرائد. أما المخطوطات فكانت الزاوية تقتنيها بالشراء في المزاد العلني الذي كان يجري في تونس بالخصوص حيث العائلات العلمية تبيع أحياناً كتبها لأسباب مختلفة. كما كانت هدايا المخطوطات تصل إلى الزاوية من بعض الأسر العلمية مثل عائلة سيدي علي أو عبدالله في بني مليكش، وكذلك عن طريق الاستنساخ[1]. وكان للطلبة حق الإطلاع على الكتب والإستفادة من إعارتها داخلياً وخارجياً.

3 ـ مكتبة سيدي خليفة: زاوية الشيخ الحسين بسيدي خليفة ولاية الميلية اليوم، من الزوايا التي اهتمت بالعلم واقتناء الكتب أيضاً خلال القرن الماضي. وكانت تضم مخطوطات هامة ومطبوعات. وفيها الكتب ذات المنفعة العامة والمدرسية التي تعتبر مراجع للطلبة والمدرسين لتحضير دروسهم، وفيها المخطوطات الثمينة التي لا يطلع عليها إلا النوادر أو شيخ الزاوية وكبار الزوار. وكانت تضم كتب النحو والفقه بجميع الطبقات والمستويات، ودواوين الشعراء، وتراجم الرجال والتصوف، ومذهب الإمام مالك بالخصوص، والمنطق واللغة والرحلات والأنساب والأخلاق. ومن ذلك فصيح ثعلب، ورحلة العياشي، ونصرة الشرفاء للسباعي، وشذور الذهب لابن هشام، وشرح لأمية ابن الوردي، وموطأ الإمام مالك، وديوان محمد بن عبد الرحمن الديسي. وقد زرنا هذه المكتبة منذ سنوات فوجدنا بقاياها في حجرتين على رفوف جيدة ولكن آثار الرطوبة والمطر بادية عليها، بل كانت تهدد بعضها بالتلف. وكان بعض الكتب ما يزال مخطوطاً، ولكننا نعرف أنه مطبوع

---

(1) مراسلة مع الشيخ السحنوني بتاريخ أبريل 1979، دون تسجيل اليوم.

ومحقق. ووجدنا فيها بعض آثار للشيخ حمدان الونيسي. ولكن لا أثر فيها للمجاميع والكنانيش والتواريخ المحلية. ويبدو أن الأيدي قد عبثت بالمكتبة، وإن بعض نوادرها ضاع أو هربه أصحاب الزاوية عن عيون المستعمرين أثناء حرب التحرير، سيما وأن الزاوية لم ترجع إلى التعليم بعد توقفه. وقد تضررت من الإهمال الأملاك والمباني أيضاً، فتضررت المكتبة تبعاً لذلك[1].

وفي دراسة قام بها حديثاً عبد الكريم العوفي جاء أن زاوية سيدي خليفة التي أسسها الشيخ الحسين بن القشي في القرن الماضي، كانت تضم حوالي 6000 مخطوط. وروى عن بقية شيوخها، وهو يونس بن عبد اللطيف المولود سنة 1922، أن علماء المغرب كانوا يستعيرون منها المخطوطات ثم لا يرجعونها، وأن أصحاب الزاوية قد اضطروا إلى حرق بعضها (؟) مما أتت عليه الأرضة والفئران والرطوبة لجهلهم بوجود وسائل الصيانة. وذكر العوفي أنه لم يبق في الزاوية اليوم سوى حوالي خمسمائة مخطوط، وتنبأ بأن مآلها الحرق أيضاً لأن الرطوبة قد أفسدتها. وكانت فيها نفائس ترجع إلى القرون الأولى من الهجرة وبخطوط مؤلفيها. ولكن العوفي لم يذكر من نماذجها سوى ثلاثة عشر مخطوطاً في النحو والسيرة والأدب والتصوف[2]. والظاهر أن هذه المكتبة لم تتعرض للتلف على أيدي الجيش الاستعماري خلال حرب التحرير.

4 ـ مكتبة زاوية طولقة: وفي السبعينات زرنا زاوية طولقة أو زاوية علي بن عمر وهو مؤسسها وبه تعرف بين الناس. وقد جمعت مكتبتها كمية كبيرة من الكتب المطبوعة والمخطوطة. واشتهر الشيخ علي بن عمر وأبناؤه وأحفاده أنهم شيوخ علم وتصوف وزهد، وأنهم جعلوا الزاوية معهداً علمياً للتدريس ونشر الثقافة العربية والعلوم الإسلامية وحفظ القرآن الكريم. وأبرز

---

(1) انظر عنها أيضاً سعيد بوفلاقة جريدة (الشعب)، 1 ـ 2 يونيو (جوان)، 1990. وكنا قد شاهدنا على شاشة التلفزيون أيضاً تحقيقاً حول المكتبة في تاريخ لا نذكره الآن.

(2) عبد الكريم العوفي (التعريف بمراكز المخطوطات في الجزائر)، مرقون، ص 6 ـ 8. وكان نفس المؤلف قد أشار إلى مكتبة سيدي خليفة أيضاً في عمل نشره في مجلة (المورد) العراقية، 1989، المجلد 18، عدد 3، ص 174.

ما عرفوا به أيضاً حبهم للكتب، فجمعوها من مختلف المظان واشتروها بأثمان عالية، وجاءهم بعضها بالهدية وبعضها بالنسخ. وقد لاحظنا أن بعض مكتبة الشيخ الفكون القسنطيني قد انتقل إلى مكتبة زاوية طولقة، وربما كان ذلك بالشراء بعد أن بيعت المكتبة في المزاد. ومخطوطات مكتبة زاوية طولقة متنوعة تشمل التصوف والتوحيد والتفسير والعلوم الدينية عموماً، كما تشمل الأدب والتراجم والتاريخ المحلي وغيره. ولا نعلم إن كان للزاوية خزانة للوثائق والمراسلات الخاصة. ويغلب على الظن أنها كانت تملك ذلك. فقد عاش أصحابها ظروفاً سياسية صعبة، وتراسلوا مع شيوخ الزوايا ومع السلطات الفرنسية ومع العلماء في تونس والمشرق والصحراء. فلا نظن إلا أنهم يملكون ثروة من المراسلات المنظمة.

وعند زيارتنا لها كانت المكتبة تعاني من آثار الفيضان الذي حدث سنة 1969، ولكنها سلمت منه، وإنما كانت موضوعة في أكوام وغير مفهرسة. وتركنا شيخ الزواية عندئذ، عبد القادر العثماني، يعمل على تنظيمها وفهرستها. ولكننا لم نتابع الموضوع بعد ذلك. فكم تملك المكتبة من المؤلفات مخطوطة ومطبوعة؟ وما أهم أبوابها؟ وكم فيها من المجاميع؟ وما إحصاؤها العام؟ أما الإطلاع والاستفادة فقد علمنا أن شيوخها لا يعترضون على ذلك، بل يقدمون الخدمات العلمية وحسن الضيافة أيضاً.

5 ـ **مكتبة زاوية الهامل**: وفي نفس الوقت حاولنا التعرف على مكتبة زاوية الهامل. وبذلنا الوسع فردياً واستعنا بغيرنا لكي نطلع على فهرسها أو ننظر في بعض محتوياتها. ولكننا لم نفلح. وقد ذهبنا إليها عدة مرات، وتحملنا من أجل ذلك المشاق، فكنا نرجع من رحلتنا إليها بكلمة اعتذار طيبة. أما الكتب فبقي بيننا وبينها حجاب[1]. هذا بالرغم أن غيرنا قد اطلع عليها وأخذ منها إعارة أو سرقة، مثل الشيخ عبد الحي الكتاني، والشيخ رينيه

---

(1) ذهبت بنفسي عدة مرات، واستنجدت بصهري المرحوم سي عبد الله بن الحاج بن سالم، من أشراف بو سعادة، والمرحوم عبد القادر بن رعاد، من أعيان بو سعادة أيضاً، ولجأت إلى أحد أفراد العائلة القاسمية، ولكن دون جدوى.

باصيه. وقد كتب عنها الأخير وصفاً هو الوحيد الذي اعتمدنا عليه هنا[1]. وكان باصيه عندئذ مديراً لمدرسة الآداب العليا (كلية الآداب لاحقاً) وكان لا يرد له طلب لنفوذه لدى الإدارة الاستعمارية، وقد طلب باصيه من شيخ الزاوية عندئذ، محمد بن بلقاسم، قائمة المخطوطات التي بالزاوية، عن طريق الجنرال ميقريه. واكتفى باصيه بالقائمة التي قدمها إليه الجنرال. ويبدو أن المخطوطات انتقلت إلى المكتبة عن طريق الحج. أما الكتب المطبوعة فكان منها المطبوع في بولاق بمصر، وذلك دليل على ورود الكتب من المشرق بطرق مختلفة غير الطرق التجارية المعروفة للفرنسيين. والمعروف أن أعيان المغرب العربي كانوا يتميزون بإنشاء المكتبات علامة على الأبهة والجاه[2].

ومهما كان الأمر فإن الشيخ محمد بن بلقاسم، مؤسس الزاوية والمكتبة كان من علماء القرن الماضي. ولم تكن شهرته في التدريس والفصاحة تقل عن شهرته في التصوف والبركة. وعمل معه مدرسان كبيران وشاعران شهيران هما محمد بن عبد الرحمن الديسي وعاشور الخنقي. واجتمعت له (الشيخ) ولهما كتب كثيرة وتآليف، سيما الديسي. وأصبحت مكتبة زاوية الهامل محجة للزوار الراغبين في الإطلاع وأخذ العلم والبركة الصوفية. ولا ندري من أين جمع الشيخ محمد بن بلقاسم مكتبته، ولكن من المؤكد أن رجلاً في مثل سمعته كانت تأتيه المخطوطات من تلاميذه ومريديه وعلماء الوقت

---

(1) رينيه باصيه «المخطوطات العربية في زاوية الهامل» (في مجلة الجمعية الآسيوية الإيطالية) المجلد 10، 1896 ـ 1897. وقد حصلنا على نسخة من هذا المقال وهو من ص 43 ـ 97. وفيه 53 مخطوطة في الفقه والحديث والتفسير والنحو والبلاغة، الخ. وليس من بينها مخطوطات في الفلسفة والتاريخ والفلك ولا الوثائق.

(2) باصيه، «المخطوطات العربية» في (مجلة الجمعية الآسيوية الإيطالية)، مرجع سابق، ص 334، هامش 10. وكان الجنرال ميقريه Meygret هو قائد وسط البلاد. وقد أرسل قائمة المخطوطات إلى باصيه عن طريق المترجم العسكري في بو سعادة ، بريمون. وكان باصيه قد طلب نفس الشيء من زوايا أخرى ونشر عن مكتباتها أيضاً. وكان ذلك داخلاً في اهتمامات المستشرقين بالمخطوطات الباقية لدى الجزائريين بعد أكثر من نصف قرن من الاحتلال.

وأعيانه، بالإضافة إلى الشراء من الجزائر ومن تونس ومصر، كما لاحظنا، وكذلك الاستفادة من الاستنساخ. ويبدو أن مكتبة الزاوية كانت تضم، بالإضافة إلى الكتب، مجموعة من الوثائق والمراسلات العائلية والسياسية والعلمية، ومجموعة من التحف أيضاً كالصور والسيوف والرقاعات وأشجار النسب. ولا ندري ما إذا كانت المكتبة قد استمرت تقتني الكتب على عهد خلفائه أمثال مصطفى القاسمي، الذي طال عهده وشاع أمره خلال الثلاثينات، كخصم للحركة الإصلاحية. والغالب أن شيوخ الزاوية قد استمروا في ذلك، لأن التعليم قد استمر فيها. فهل كان الطلبة يستفيدون من الإعارة والمطالعة من المكتبة؟ وما الحجم العام للمكتبة؟ وما نوع وقيمة المخطوطات؟ وهل للمكتبة فهرس منظم غير الذي ذكره باصيه؟ كل ذلك لا نعرفه الآن.

6 ـ مكتبة أولاد سيدي الشيخ: كان أولاد سيدي الشيخ أهل زاوية وأهل سلطان. وقد تعرضت زاويتهم للهدم من قبل الفرنسيين انتقاماً منهم لثورتهم المتكررة ضد التوسع الاستعماري. ونتوقع أن مكتبة الزاوية كانت من ضحايا التخريب والحرب. وليس لدينا وصف شامل لمكتبة الزاوية وإنما وجدنا في بعض المراجع الفرنسية ما يشير إلى أن بعض المخطوطات قد قاومت العدوان، وعوامل الطبيعة. ومن ذلك ما جاء في رحلة الحاج البشير التي أملاها على الضابط الفرنسي ف. فيليب سنة 1867 من أن الخليفة حمزة، أحد أعيان أولاد سيدي الشيخ، قد أمره أن يرافق قافلة من الإبل إلى توات، وفيها حمولة ثلاثة جمال من الكتب. وهذا بالطبع حديث غامض إذ لا يدل على نوع الكتب وقيمتها وهل هي مخطوطة أو مطبوعة. ولا نعرف أين وضعت الكتب في توات. ولعل ذلك كان أثناء تهريبها عن أعين الفرنسيين أو خوفاً من التلف أثناء الثورات، وربما كانت هي أفضل الكتب قيمة وثمناً[1].

7 ـ مكتبة زاوية القنادسة: وهي تقع الآن في ولاية بشار، ويفهم من بعض شيوخها أنها كانت تحتوي على عدد كبير من المخطوطات بلغت

---

(1) فيليب «رحلة الحاج البشير» في المجلة الافريقية، 1911، ص 255 وما بعدها.

حوالي ثلاثة آلاف مخطوط سنة 1950. ولكن أغلبها ضاع خلال الثورة الكبرى أو أحرق[1].

8 ـ مكتبات أدرار وتوات: ليس لدينا ما يدل على أن هذه المكتبات تنتمي لزوايا معينة، ولكن ما عرفناه من تاريخ المنطقة وشيوخها يجعلنا نضم هذه المكتبات إلى الزوايا، لأن الغالب أن الزوايا هي التي كانت ترعى المكتبات لاتصالها بالدين والعلم. وقد عرفت توات منذ القديم بأنها سوق رائجة للكتب وأن بعض عائلاتها الدينية قد كونت مكتبات معتبرة. وكانت صلة أهل توات بجامع القرويين وعلماء المغرب وعلماء افريقية وتلمسان قد جعلتهم في مكانة يغبطون عليها، بالإضافة إلى أن علماء توات كانوا يؤلفون الكتب ويستنسخونها من بعضهم أو من علماء آخرين. وفي العهد الأخير ذكر الباحثون أن هناك حوالي اثنتي عشرة مكتبة ،منها مكتبة كوسام، ومكتبة بني ثامر، ومكتبة (زاوية) رقان؟، ومكتبة زاوية سيدي حيدة ،ومكتبة زاوية اقبلي، ومكتبة أولاد عيسى، ومكتبة اقسطن التي قيل إنها تضم مخطوطات في العقاقير، ومكتبة تنجرين التي قيل إن فيها مخطوطات في الطب والفلك، وغيرها من المكتبات[2].

9 ـ مكتبة الزاوية العبدلية: ورغم أن مكتبة الزاوية البوعبدلية في بطيوة لا نعرفها إلا في عهد الشيخ المهدي البوعبدلي الذي توفي منذ سنتين، فإننا سنتحدث هنا عما نعرفه عنها لأنها ترجع، حسب ظننا إلى عهد والده من جهة، ولأن الشيخ المهدي جمع نوادرها منذ عقد الثلاثينات. وتراسلنا مع الشيخ المهدي في عدة مناسبات، ولنا منه مجموعة من الرسائل بخط يده بعضها في عدة صفحات وبعضها بخطه عندما عجز أو كاد عن الكتابة وأصبحت السطور والحروف عنده مائلة ومضطربة. كما تمكنت من زيارة

---

(1) العوفي (التعريف بمراكز المخطوطات. . .» بحث مرقوق، رواية عن شيخ الزاوية عبد الرحمن الأعرج. وعن زاوية القنادسة انظر فصل الطرق الصوفية.

(2) العوفي، (التعريف بمراكز المخطوطات. . .) مرجع سابق، وقد اعتمد في ذلك على نص محاضرة كان قد ألقاها مقدم مبروك عن المخطوطات في الخزائن الشعبية من نهاية القرن الماضي إلى بداية هذا القرن، في منطقة توات والقورارة وتيديكلت.

المكتبة في إحدى المناسبات مع بعض الزملاء، زيارة قصيرة خلال الثمانينات. فالمكتبة البوعبدلية إذن سمعت عنها وتراسلت بشأنها مع صاحبها ثم زرتها شخصياً.

أثناء زيارتي رأيت عدة خزائن تمتد على حيطان غرفتين واسعتين في شكل قاعتين متصلتين. والخزائن عالية ومليئة بالكتب المخطوطة والمطبوعة. وتظهر من ضمنها مخطوطات غير موضوعة في أماكنها، ومجاميع، وجرائد، ووثائق، وسجلات. لا نستطيع أن نقدر عدد الكتب ولا أن نعرف موادها ولا عدد الوثائق والرسائل. وكل ما نعرف أن الشيخ المهدي، كان مهتماً بالتراجم والتاريخ والمناقب والشعر الفصيح والزجل (الملحون) والتصوف والفقه والأدب والأنساب. وهو من العلماء الأفذاذ في الحفظ والنوادر، ومن الذين تخرجوا من جامع الزيتونة. وكان متردداً بين الوظيف الفرنسي والحركة الإصلاحية، وقد خسره الإصلاح رغم ميوله إليه وفاز به الوظيف عند الفرنسيين. فتولى الفتوى في عدة أماكن منها بجاية وأم السنام (الأصنام) حيث جمع واشترى المخطوطات النادرة.

وسأترك الآن الشيخ المهدي يتحدث بنفسه عن مكتبته. ففي رسالة منه إليّ بتاريخ 14 مايو 1988. (حسب طابع البريد) من بطيوة قال «كنت اتفقت مع بعض الأصدقاء على ترتيب ما أملكه من الوثائق الأصلية وتصويرها، وقد ساعدتني التلفزة الجزائرية بالتقاط صور بعض هذه الوثائق النادرة الراجعة إلى تاريخ بلادنا الثقافي والعقائدي والسياسي، وخطوط بعض مشاهير علمائنا وزعمائنا. وسأطلعكم على بعضها إن شاء الله. . .».

وفي مراسلة أخرى أقدم من السابقة ترجع إلى 23 مارس سنة 1980، قال: أما تآليف أحمد بن يحيى الونشريسي (وكنت قد سألته عن بعضها) فعندي مجموعة خطية كنت اشتريتها من أسرة مغربية، ولا زلت لم أتصفح ما فيها، إذ كان بلغني أنه يوجد بها (كتاب) الوفيات (سألته عنه) ولم أجدها. وكل ما عثرت عليه من تآليفه (الونشريسي) الهامة إجازته ـ كما سماها ـ وفي

الحقيقة تقريضه (كذا) للدرة المكنونة في نوازل مازونة، ترجم فيها (أي الإجازة) للشيخ المازوني، وعرف بالظروف التي انتقل فيها إلى تلمسان حيث أن المازوني لم يعرفه مترجموه إلا بكونه توفي بتلمسان ودفن بها».

وقبل ذلك بأيام (يوم 2 مارس 1980) أخبرني الشيخ المهدي برسالة أخرى تحدث فيها عن زيارته لمدينة أدرار وحضوره مؤتمراً في برلين ثم عن مكتبته وكثرة ما فيها من كتب ووثائق وما عليه حالها من تشويش وبعثرة. قال معتذراً عن التأخر في الكتابة «كنت غائباً بأدرار، حيث دعيت للمساهمة في الأسبوع الثقافي هناك. ومنطقة توات ثرية بالآثار والوثائق النادرة، رغم تعرضها للنهب والإهمال... وفي هذا الصدد أذهب إلى برلين لحضور مؤتمر المستشرقين، ومحاضرتي (ستكون) «معهد شلاطة...»[1] حتى أنني أقضي بعض المرات، الشهور لأعثر على كتاب أو وثيقة بخزانتي المبعثرة».

وفي مراسلة أخرى جرت في 7 يناير، 1981 كتب إليّ الشيخ المهدي عن مكتبته قائلاً... «كما أنني كنت جمعت كثيراً من المخطوطات، فيها الغث والسمين، وكنت آمل أن أرتبها وأحققها قبل نشرها، إلا أن الظروف لم تساعد، خصوصاً وأن في كثير من هذه الوثائق ما يلزم الباحثين إعادة النظر في تاريخ الجزائر، خصوصاً العهد العثماني، وأنني لا زلت عازماً - إن أفسح الله في الأجل - أن أتفرغ لجمع هذه الوثائق على ضوء ما نشر لكم في جريدة الشعب أخيراً»[2].

وخلافاً لبعض علماء الزوايا الآخرين كان الشيخ المهدي البوعبدلي

---

(1) ألقي في المؤتمر المذكور بحثاً عن كتاب (طراز الخياطة) في صاحب زاوية شلاطة ابن علي الشريف، والمؤلف هو العربي بن مصباح، انظر عنه الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(2) لا أذكر الآن ما نشر لي عندئذ. وقد عاش الشيخ المهدي بعد ذلك عشر سنوات أخرى داهمه خلالها المرض والعجز. ويبدو أنه لم يوفق إلى ما كان يطمح إليه من تنظيم وترتيب المكتبة. أما التحقيق فقد أخرج منه عملين على الأقل (الثغر الجماني) و (دليل الحيران). ومن نسخته عن (منشور الهداية) حققت أنا هذا الكتاب.

يقدّر التأليف ويعمل على النشر والتحقيق ويساعد من يرغب في ذلك. وكان يمدني مراسلة ببعض مخطوطات مكتبته النادرة فآخذ منها وأصور عنها ثم أعيدها سالمة إليه، بالبريد المسجل من الطرفين. ومن ذلك كناش المفتي حميدة العمالي، وكتاب في الأدوية كنا نعتقد أنه لابن حمادوش، وبعض الأعمال المتضمنة سيرة ابن رأس العين، الخ...

10 ـ مكتبات زوايا أخرى: ولا شك أن مكتبات أخرى توجد في مختلف الزوايا التي لم نذكرها. ومن ذلك مكتبة زاوية سريانة (الشيخ المولود بوزيد) فقد رأيناها في إحدى المناسبات واجتمعنا بصاحبها رفقة الأخ العربي دحو. وكانت فيها مجموعة من المخطوطات والوثائق التي لا نعرف قيمتها ولا عددها. وقد أشرنا إليها في بعض كتاباتنا عن المنطقة. وكذلك مكتبة زاوية وادي العثمانية، وزاوية خنقة سيدي ناجي، وزوايا عديدة أخرى في الجنوب، مثل زاوية كنته. وكانت وظلت الزوايا الرحمانية على اهتمامها بالتعليم والكتب سواء في الريف الشمالي أو في الواحات الصحراوية. ومن ذلك زاوية سيدي سالم بوادي سوف. وقد اطلعنا في هذه الزاوية على بعض كتبها في إحدى زياراتنا لها على عهد الشيخ مصطفى السالمي. وكان زعيم الرحمانيين بين 1857 ـ 1870 هو الشيخ محمد أمزيان الحداد صاحب زاوية صدوق. وبعد ثورة 1871 اعتقله الفرنسيون وهدموا الزاوية واستولوا على المكتبة التي يبدو أنها كانت غنية. وقد جاء في بعض الكتابات أن الشيخ سليمان بن داود قد اطلع على بقايا مكتبة الحداد في فرنسا حيث وضعت في بعض مكتباتها العمومية، ونسب إلى الشيخ ابن داود قوله إن مكتبة الشيخ الحداد كانت تضم حوالي ألف مخطوط[1].

---

(1) يحيى بو عزيز (الأصالة) عدد 46 ـ 47 (يونيو ـ يوليو 1977)، ص 114. وقد شكك بو عزيز في حجم المكتبة وهو على حق في ذلك. وذكر أن الشيخ ابن داود روى أنه شاهد مكتبة الحداد تارة ملحقة بمكتبة اللغات الشرقية وتارة بالمكتبة الوطنية الفرنسية. والذي يهمنا الآن هو انتقال مكتبة الشيخ الحداد إلى فرنسا، وذلك يؤكد ما ذهبنا إليه من بداية هذا الفصل.

المكتبات الخاصة

المكتبات الخاصة أو الفردية كثيرة في الجزائر رغم ما أصاب البلاد من حروب وهجرة ومصادرات. وقد كان أصحابها قد حصلوا عليها بالوراثة أو بالشراء أو بطرق أخرى مختلفة. ومن الملاحظ أن بعض المكتبات الخاصة قد أصبحت ريفية بدل المدن، لأن الدراسات العربية قد تضررت في العهد الفرنسي، ولذلك نجد العديد من المكتبات الخاصة خارج المدن الكبيرة. كما نلاحظ أن البعض ممن كانوا أبناء العائلات العلمية الكبيرة في المدن قد انقطعوا تماماً عن تراثهم العائلي واللغوي. فأصبح مثلاً بعض أبناء عائلة بو طالب والفكون وابن الموهوب لا يعرفون العربية ولا يرتبطون بتراث أجدادهم، بعد أن تعلموا في المدارس الفرنسية وتفرنسوا. كما أن بعضهم قد انتقل من مقر العائلة القديم إلى فرنسا أو إلى مدن أخرى.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن بعض العائلات التي كانت دينية قد تحولت إلى عائلات حاكمة. وبذلك فقدت في أغلب الأحيان صلتها بالمكتبات والعلم واللغة العربية. ويصدق هذا بالخصوص على بعض المرابطين الذين تولوا مسؤوليات سياسية وإدارية للفرنسيين منذ آخر القرن الماضي. وهذا الصنف من الجزائريين، وكذلك العائلات التي تفرنست، هم الذين أهملوا مكتباتهم القديمة وباعوها ولم يعرفوا قيمتها. وترجع المكتبات الخاصة في العادة إلى أعيان البلاد، مهما كان موقعهم، لأنهم هم القادرون على شرائها وصيانتها، وهم أيضاً الذين يتباهون بها.

مكتبات وادي ميزاب: من المكتبات الريفية ـ الصحراوية نذكر عدداً من مكتبات ميزاب. وقبل ذلك نشير إلى أن الصحراء عموماً تحتوي على ثروة كبيرة من المخطوطات وكتب التراث غير مجموعة ولا مفهرسة ولا حتى معلومة بدقة. والصدف فقط هي التي تكشف عنها من وقت لآخر. وقد وعد إبراهيم فخار منذ 1987 أن يدرس مكتبات المنيعة ومتليلي، والأغواط وعين ماضي، وتيهرت وفرندة والبيض، وعين الصفراء وبشار وبني ونيف والقنادسة وكرزاز وتمنطيط وورقلة. ولكنه لم ينشر معلومات حسب علمنا، إلا على

مدن ميزاب التالية: بني يسقن، والعطف، والقرارة. وخرج من ذلك بـ 36 مكتبة، منها 18 في بني يسقن، وعشر في العطف، وثمانية في القرارة. ولا ندري إن كان قد واصل مشروعه.

وقد قسم المكتبات في المدن الثلاث المذكورة إلى خاصة وعائلية، وذكر منها مكتبة العزابة، ومنها ما تحول إلى مكتبة عامة في عهد الاستقلال، مثل مكتبة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش. ومن خصائص هذه المكتبات عموماً أن أصحابها يغارون عليها ويخشون عليها من الزوار، وأن أغلبها بدون فهارس وإنما يسجل أصحابها أسماء الكتب والمؤلفين في سجلات يحفظونها بدون ترتيب ولا تبويب، فقط لمعرفة محتوياتها وعددها. وهذه الخاصيات في الواقع يمكن أن تنطبق على معظم المكتبات الخاصة. كما أن هناك ظاهرة مشتركة أخرى وهي أن البعض من أصحاب المكتبات الخاصة كانوا يقتنون الكتب للمطالعة والاستفادة، والبعض كانوا يقتنونها من أجل البركة والثروة - وهي ثروة ورأس مال عند الحاجة - والبعض كانوا يجلبونها للتباهي والفخفخة.

بالنسبة لمكتبة اطفيش: تعتبر من أكبر المكتبات في المنطقة، وهي في بني يسقن. ونحن نعلم أن الشيخ كان يجمع الكتب للعلم والتعليم وللمصادر التي يرجع إليها في تأليفه الكتب. وكان له تلاميذ وأتباع في الجزائر وغيرها يبعثون إليه بالكتب وينسخونها له، وكان له نساخ شهير في غرداية يغدق عليه لينسخ له. وقيل إن الشيخ قد تزوج بعض نسائه من أجل مكتبات آبائهن. وإذا نظرنا إلى قائمة مؤلفات الشيخ علمنا أن مصادره كثيرة، رغم أنه كان يقطن وسط الصحراء في وقت ليس فيه تصوير ولا أشرطة ولا آلات مساعدة. وبعد وفاته سنة 1914 بقيت المكتبة عند ورثته. ويبدو أنها لم تعان من التلف والضياع الكثير بعده. ويقول إبراهيم فخار إنها تحولت منذ 1966 إلى مكتبة عامة مفتوحة للباحثين والقراءة في أوقات محددة في الأسبوع. ولا ندري إن كان لها مال لتنميتها بعد وفاة الشيخ أو ظلت في حجمها الأول فقط. وقد أصبح لها فهرس عام وبطاقات، ولها خزانة خاصة بالرسائل والوثائق. وتتبع في نظامها النظام الدولي فلها بطاقات للمؤلفين وأخرى للكتب وثالثة

للموضوعات، الخ. وكان الشيخ اطفيش ولوعاً بكتب الأدب والتاريخ والدين. ولذلك أصبحت مكتبته غنية بهذه الموضوعات، ولا سيما كتب المذهب الإباضي وسير أيمته وتراجم رجاله[1].

وفي الدراسة التي كتبها المستشرق يوسف شاخت عن مكتبة الشيخ أطفيش تفاصيل هامة عن محتواها وأقسامها. فهي عنده مكتبة تضم معظم مؤلفات الشيخ أطفيش، مخطوطة ومطبوعة، بالإضافة إلى عدد من الكتب النادرة في مختلف المذاهب، ومنها المذهب الإباضي، والأدب العربي، وجملة ما فيها حوالي 1،550 كتاباً. وقد تحدث شاخت عن محافظ المكتبة عندئذ (1956) وهو محمد بن يوسف أطفيش، حفيد أحد إخوة القطب. وكذلك تحدث شاخت عن مكتبة الغناي الملحقة بالأولى. وللغناي قرابة مع الشيخ أطفيش، وقدّر شاخت محتويات مكتبة الغناي بـ 275 مجلداً. وبناء عليه فإن المحافظ المذكور قد وضع فهرساً مفيداً للمكتبتين يصلح في نظره أن يكون نموذجاً لمكتبات الأوقاف الأخرى. وقد سلمه المحافظ نسخة من فهرس المكتبة حول الكتب الإباضية. ثم جردها شاخت من كتب الفلسفة والأدب والدين والشعر، كما حذف منها ما أورده بروكلمان في كتابه، ثم بوبها على تسعة أبواب هي: التفسير والقراءات، والحديث والسيرة، وأصول الفقه، وكتب الفقه (وهو القسم الكبير)، والمسائل الفرعية في الفقه، والعقيدة والفلسفة، والردود، والدعاية، والأخلاق، ثم التاريخ[2].

---

(1) عن مكتبات ميزاب انظر أيضاً دبوز (نهضة...) 1/307. ويوسف شاخت «مكتبات ومخطوطات إباضية» في العدد الخاص من (المجلة الأفريقية)، 1956، ص 375 ـ 398. وتضم القائمة 151 عنواناً. ولعل فخار قد استفاد من دراسة شاخت. وذكر دبوز امرأتين تزوجهما القطب من أجل مكتبة أبويهما، وهما ابنة عمر نتموسني، وابنة محمد آزبار.

(2) يوسف شاخت «مكتبات ومخطوطات إباضية» في (المجلة الأفريقية) عدد خاص، ص 375 ـ 398، والقائمة تضم 151 عنواناً، وذكر دبوز أنه زار مكتبة القطب سنة 1964 فوجد الكثير منها قد ضاع «وسطا عليه لصوص العلم وتلاميذة الشيخ» دبوز (نهضة...)، 1/307.

وبالإضافة إلى مكتبتي القطب ويحيى الغناي الموقوفتين، توجد في بني يسقن مكتبات أخرى ذكرها شاخت، وهي مكتبة الشيخ صالح بن عمر اليسجاني، ومكتبة الشيخ عبد العزيز الثميني، ومكتبة الشيخ سعيد بن يوسف، ومجموعة الشيخ إبراهيم بن بكير. أما في المدن الميزابية الأخرى فقد أشار شاخت إلى مكتبات مليكة مثل مكتبة الشيخ يحيى بن صالح قاضي البلدة، ومكتبة المعز أحمد بن يوسف، ومكتبة الشيخ الحاج أحمد بن صالح. وفي العطف توجد مكتبة الشيخ عمر بن حمو، ومجموعة الشيخ داود بن يوسف. وفي القرارة توجد مكتبة الشيخ بلحاج، أما في بريان فقد أشار إلى مكتبة الشيخ الطرابلسي التي أكد أنها كانت موقوفة، ومجموعة عبد الرحمن الباكيللي[1].

وبالنسبة لمكتبة الشيخ الثميني فقد ذكر فخار اثنتين، مكتبة عبد العزيز الثميني ومكتبة محمد الثميني. وكان الأخير قد نفته السلطات الفرنسية سنة 1935 إلى تونس فاستقر بها وأسس بها مكتبة الاستقامة قرب جامع الزيتونة، وكانت هذه المكتبة مثالاً في الثراء والدقة والخدمات. وقد عرفناها أيام الطلب بتونس. وعن طريق مكتبة الاستقامة كانت تصل الكتب إلى الجزائر أيضاً وإلى وادي ميزاب بالذات. ومحمد الثميني هو حفيد عبد العزيز الثميني صاحب المؤلفات الرائدة في الحركة الفكرية الإباضية أوائل القرن التاسع عشر. وظل محمد الثميني على وفائه للإصلاح والعلم والوطنية وهو في تونس. وبعد وفاته حول أبناؤه مكتبة والدهم إلى بني يسقن حيث أصل العائلة. ولا نعرف ما إذا كانت مفتوحة أو غير مفتوحة للزوار والباحثين والقراء، وما إذا كانت منظمة ومفهرسة أو مهملة. ويغلب على الظن أنها مرعية سيما ونحن نعلم أن أبناء الشيخ من المتعلمين البارزين في هذا الجيل، وقد عاصرنا البعض منهم.

ومن أغنى المكتبات أيضاً مكتبة الشيخ إبراهيم أطفيش المعروف بأبي إسحاق، وهو من عائلة الشيخ القطب. وكانت السلطات الفرنسية قد نفت

---

(1) شاخت «مكتبات ومخطوطات...»، مرجع سابق، ص 375 ـ 376.

الشيخ إبراهيم إلى تونس فأقام بها مدة وربط علاقات مع زعمائها وعلمائها، ثم هاجر إلى المشرق وتوظف في مصر وشارك في الحركة الوطنية والإسلامية عموماً خلال الثلاثينات والأربعينات. الخ. كما أصدر مجلة (المنهاج) بالتعاون مع الشيخ سليمان الباروني باشا وغيره. وكان متوظفاً في دار الكتب المصرية. وفيها عرفناه منتصف الخمسينات ونحن طلبة هناك وقدم لنا خدمات في البحث مشكورة. كما تعرفنا على بعض أبنائه في مصر. ويقول إبراهيم فخار إن إبراهيم أطفيش قد ساهم أيضاً في المفاوضات التي جرت لحل قضية الخلاف بين السعودية وعمان حول واحة البوريمي. وكان له اهتمام بالفقه والتراث الإباضي. وقد توفي بالقاهرة.

أما المكتبة فقد بقيت في يد أولاده في حي المطرية بالقاهرة حيث كان يسكن. وقال فخار إن البعض حاول نقلها إلى الجزائر، ولكن الورثة أبوا ذلك. وقد اطلع عليها فخار واعتبرها من أعظم المكتبات الجزائرية بالخارج، وأخبر أن فيها أمهات الكتب، ونحن لا نشك في ذلك لأن رجلاً في مكانة الشيخ إبراهيم أطفيش لا يمكن إلا أن تكون له مكتبة ضخمة ومتنوعة جامعة بين التراث والمؤلفات الحديثة، وبين المخطوطات والمطبوعات، وبين الكتب والمجلات والجرائد. ولكن ما يلفت النظر هو احتواء المكتبة أيضاً على ملفات حول الحركة الوطنية ـ كما يقول فخار ـ في ليبيا وتونس والجزائر والمغرب أيضاً. وقد عاصر أطفيش وعرف وشارك مع زعماء هذه البلدان من أمثال الباروني، وابن باديس، والخطابي، والثعالبي، وعلال الفاسي، وأبي اليقظان. ومن جملة ما هو بالمكتبة مؤلفات الشيخ إبراهيم نفسه، وبعضها ما يزال في شكل مسودات[1].

---

(1) إبراهيم فخار، المكتبات الخاصة بالصحراء الجزائرية، في (دفاتر التاريخ المغربية) جامعة وهران، عدد 1، ديسمبر 1987، ص 26 ـ 31. من بين مكتبات بني يسقن ذكر فخار مكتبة الشيوخ، صالح بن عمر، وإبراهيم بن بكير، ومحمد بابانو، والسعيد بن يوسف، وصالح بالزملال، ومحمد الشقفة، وعبدالله بو كامل، وإبراهيم امتياز، وصالح ابليدي، وعبد الرحمن بن عمر، ومحمد بن يوسف أطفيش =

وفي العطف مجموعة من المكتبات أيضاً، منها مكتبات الشيوخ: يوسف العطفاوي، وسليمان بن داود، والحاج سعيد العطفاوي، ومحمد كعباش، ومحمد القرادي. وتعتبر الأولى من أقدم المكتبات في ميزاب، حسب قول إبراهيم فخار. وهي تحتوي على مخطوطات نادرة..ولكنها غير مرتبة. ولا نعرف ما إذا كانت خاصة بالورثة أو كانت تحت يد العزابة للاستفادة منها. كما لم يفصل فخار الحديث عن مكتبة الشيخ القرادي. وإنما قال إنها مكتبة هامة نظراً لعلاقات صاحبها، ويقصد بذلك ربما، أن الشيخ القرادي كان معروفاً على المستوى الوطني والإسلامي وأنه لعب دوراً في الحركة الوطنية وله معارف في البلاد العربية، ولا سيما تونس. وعن مكتبة الشيخ كعباش ذكر فخار أنها من النوع الخاص، وإن صاحبها كان يحسن اختيار الكتب، وأنه كان قد درس في الزيتونة وصاحب علماءها، ولكن هذه المعلومات لا تساعدنا على معرفة قيمة المكتبة وأنواع كتبها.

ولكن إبراهيم فخار قدم معلومات هامة عن المكتبتين الباقيتين في العطف. فقال عن مكتبة الشيخ سليمان بن داود إنها خاصة، وإن صاحبها كان من زعماء النهضة الإصلاحية وإنه من شيوخ العزابة. واحتوت مكتبته على مخطوطات هامة، ووثائق ورسائل، وملفات عن الحركة الوطنية خلال الثلاثينات، بالإضافة إلى ملفات عن وادي ميزاب وحياة العزابة، وملف آخر عن حياة ابن داود خلال حرب التحرير وتجارته ومراسلاته عندما كان بالعاصمة. وهذا الملف بخط يده. أما مكتبة الحاج سعيد العطفاوي فقد كان صاحبها مولعاً بالترحل والتنقل ولا سيما بين ميزاب وتونس ومصر وعمان وليبيا والحجاز. وكان ينفق ماله في الكتب ويأتي بها معه عقب كل رحلة. وللحاج سعيد مصاهرات في ليبيا وجربة. وتنوعت كتبه وتعددت مشاربها، ومنها المذهب الاباضي ورجاله[1].

= (الحفيد)، ومحمد بن إبراهيم أطفيش. وعن حياة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش (القطب) انظر أيضاً فصل السلك الديني والقضائي.

(1) فخار، مرجع سابق، ص 41 ـ 44.

وفي القرارة عدد من المكتبات الخاصة، منها مكتبة الشيخ إبراهيم بيوض (وهي أكبرها) ثم مكتبات الشيوخ: الناصر المرموري، وأبو اليقظان، وصالح باجو، وغيرهم. ومكانة الشيخ بيوض العلمية معروفة وهي غير داخلة ضمن هذا الكتاب، ولكن مكتبته الخاصة التي جمعها عبر عقود عديدة تذكرنا بمكتبة الشيخ المهدي البوعبدلي. وقد قال فخار عن مكتبة الشيخ بيوض إنها كانت تحتوي على حوالي عشر خزائن مصنفة حسب الموضوعات، وعلى العديد من الرسائل والوثائق والملفات، ومحاضر الجلسات. وهذه كانت تقع في صناديق خاصة وحقائب ذات قيمة ثمينة. والأكيد أن دور الشيخ بيوض في الخمسينات والستينات سيجعل من وثائقه ذات أهمية كبيرة للدارسين. ولا ندري الآن ما وضع هذه المكتبة بالنسبة للقراء والباحثين.

أما مكتبة الشيخ الناصر المرموري فلها قسم خاص بالمخطوطات النادرة التي جمعها من رحلاته في جربة وجبل نفوسة ومصر وعمان. ومن ضمنها، كما يقول فخار، مخطوطة ابن سلام التي حققها المستشرق الألماني، شنارتز.

وقد عرف الشيخ حمدي إبراهيم بن عيسى المعروف بأبي اليقظان بأنه صاحب الصحف الكثيرة التي كان يصدرها رغم اضطهاد الإدارة الفرنسية لها وله. ولكنه كان أيضاً صاحب تآليف جمة، وكان جمّاعة للمخطوطات والرسائل والدوريات والصحف، وباحثاً في التاريخ والتراجم. ويذهب إبراهيم فخار إلى أن وثائق الشيخ أبي اليقظان قد أعدمت أثناء عملية مداهمة لمقر المطبعة العربية، وهي مطبعة أبي اليقظان، أثناء ثورة التحرير[1]. وقد أصيب الشيخ أثناء ذلك بالشلل وبقي كذلك إلى وفاته. ولكن الذي وصف الشيخ أبا اليقظان واستفاد من مكتبته ووثائقه هو محمد ناصر، وهو صهره. وفي مكتبة أبي اليقظان مجموعات الجرائد، والدوريات، وفيها رسائل

---

(1) فخار، مرجع سابق، ص 41 ـ 44.

كثيرة، وتآليف غير تامة في موضوعات شتى[1].

مكتبة عائلة الفكون: وأقدم المكتبات العائلية الخاصة هي مكتبة الشيخ الفكون، شيخ الإسلام بقسنطينة. فقد كانت تحتوي على آلاف المخطوطات، بعضها كان لا يقدر بثمن من حيث القيمة الجمالية أو من حيث الموضوع. كما كانت تضم كتابات على الرق الجيد، والقطاع الكبير، وبعض التحف. وقد وصفها البارون ديسلان، أوائل الأربعينات من القرن الماضي حين أوفده وزير المعارف الفرنسي في مهمة إلى قسنطينة لتقديم تقرير عن المكتبات، ومنها مكتبة الفكون ومكتبة باش تارزي. ولكن عائلة الفكون قد عرفت حظوظاً جديدة في العهد الفرنسي وانقلب بها الدهر، فكانت رغم ماضيها، من أوائل المتعاونين مع العدو الذي انتصر في قسنطينة سنة 1837، والذي سرعان ما كشّر عن أنيابه لها وأسقطها من حسابه، بعد أن «قضى منها اللبانة»، كما يقول القدماء. فأزال الفرنسيون لقب مشيخة الإسلام عنها، وأخذوا مواردها وأوقافها ومصادرها المالية، وإعفاءاتها من الضرائب ونحوها، وعزلوا حمودة الفكون وطاردوه واتهموه بشتى الاتهامات ونفوه. ومن نكبات الدهر بهذه العائلة أن أحد أبنائها وهو أحمد الفكون، سبق غيره بالتجنس بالجنسية الفرنسية 1866، (انظر ترجمته). وكانت المكتبة من ضحايا هذه التقلبات كلها، وهي ثروة وطنية قبل أن تكون عائلية. فقد نهبت واعتدي عليها، وبيعت في المزاد بميزان البطاطا، كما نقول اليوم.

يقول أحد الباحثين الأجانب إنه بينما كان حمودة الفكون يحتج أمام المحكمة في قسنطينة بأن ناحية كدية عاتي كانت ملكاً للعائلة لأن فيها جبانة ومقابر أفراد العائلة، وأن أجداده وآباءه كانوا هم القيمين الروحيين على المدينة - قام المقرضون الأوروبيون (الفرنسيون) بحجز مجموعة المكتبة التي كانت تقدر بأربعة آلاف مخطوطة ثمينة، ثم باعوها في المزاد بأثمان بخسة[2].

---

(1) محمد ناصر (أبو اليقظان)، الجزائر، ط 2، 1984. انظر حديثنا عن أبي اليقظان في الفصل السابق، فقرة الصحافة.

(2) آلان كريستلو (المحاكم الإسلامية) برنستون، 1985، ص 105. عن هذه المكتبة غداة الاحتلال انظر الجزء الأول من هذا الكتاب.

وفي 1892 كتب المستشرق فانيان كلمة مؤثرة عن ضياع ما بقي من مكتبة شيخ الإسلام الفكون. وروى كيف تفرقت وضاعت نهائياً. وهو بالطبع لا يهمه أن تضيع لأنها انتقلت في أغلبها إلى أيدي المستشرقين والمترجمين الفرنسيين، ولكنه كعالم أحس بالصدمة عندما سمع بالإهانة التي لحقت بالمخطوطات. قال فنيان إن أحد الدائنين قد باع المكتبة منذ أسابيع وهي في أسوأ الأحوال، ودون أن يعلن حتى عن بيعها بالمزاد ليقع التنافس بين المشترين، وإنما باعها ذلك الدائن «**بطريقة وزن الورق القديم**»... وهكذا فإن كيساً مليئاً بالكتب الثمينة قد بيع بثلاثين فرنكاً، وأما الباقي فقد بيع لأول قادم[1].

وذكر فانيان أن البارون ديسلان قد قدر محتويات مكتبة الفكون بأربعة آلاف مخطوط في تقريره الرسمي. ولما رآها فانيان نفسه سنة 1886، ثم سنة 1889 قدر ما بقي منها حوالي ألفين فقط، من بينها عدد كبير من المجلدات الفاخرة والقديمة. ولكننا نعلم أن نصفها قد ضاع قبل ذلك الحين. وقد وجد أثناء زيارته 425 مجلداً منها محتجزاً (لعل بعض الدائنين حجزوا ذلك)، واطلع أيضاً على هذا العدد وتفحصه (سنة 1886)، وكان فيه عدد من المجلدات الهامة والنادرة جداً. وحاول فانيان عندئذ أن «ينقذها»، كما قال، أو ينقذ بعضها ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئاً، اللهم إلا قطعة من كتاب (المقتبس) الذي قام المستشرق كوديرا CODERA بنسخ نسخة منه بإشارة منه (فانيان)[2].

ولا ندري إن كان حقيقة أو خيالاً أن يقول الشيخ محمود كحول سنة 1913 عن محمد بن الحسن الفكون إن أسرته كانت ولوعة بجمع المخطوطات

---

(1) لعل انتقال بعض كتب مكتبة الفكون إلى مكتبة زاوية طولقة (انظر سابقاً) قد وقع خلال هذا البيع.

(2) ادمون فانيان «مجموعة مخطوطات سي حمودة»، (المجلة الافريقية) 1892، ص 165.

وإن خزانتهم في العهد الأخير (؟) كانت تشتمل على عدة آلآف من الأسفار الثمينة والنادرة في فنون شتى، وفيها ما يعد من الآثار المخطوطة في القرون الأولى، وأنها جمعت غالب الكتب التي كانت على ملك الشيخ مرتضى الزبيدي شارح القاموس ومحمد بيرم الخامس... إلى أن قال كحول: ولصاحب الترجمة (أي محمد بن الحسن الفكون) شغف عظيم بجمع الكتب أيضاً[1]. ولعله كان على الشيخ كحول أن يقول ما قاله فانيان عن مكتبة الفكون، بل كان هو أولى من فانيان في التحسر على ما آلت إليه المكتبة التي كان معاصراً لنهايتها، لو كان له قلب.

لا نستطيع أن ندعي بأن كل المكتبات القديمة، العائلية أو الخاصة قد وقع لها ما وقع لمكتبة الفكون. فنحن لا ندري ما حدث لمكتبة باش تارزي في قسنطينة، ولا لمكتبة ابن العنابي في الجزائر، ولا مكتبة محمد بن سعد في تلمسان، وغيرهم كثير. وسوف لا نبحث في ذلك طويلاً، وإنما نكتفي بالقول بأن هذا النوع من المكتبات لم يختف، وأن هناك عائلات أخرى ظهرت على الساحة وكانت تملك المخطوطات بدرجة متفاوتة، كما أنها لم تستفد منها استفادة من كانوا قبلها لضعف الدراسات العربية وغلبة الفرنسية في التعامل والتعبير، وقلة المجالات لاستعمال المخطوطات العربية أيضاً، ومنها ما كان يعتبر تراثاً مخطوطاً. وقد كثر التباهي بالكتب في هذا العهد أكثر من الاستفادة منها في التدريس والتأليف، وكان بعضهم يزين بها دار الضياف وقاعة الجلوس، سيما المطبوعة والمجلدة بأناقة. أما المخطوطات والوثائق والتحف فقد كانت تحجب عن الأنظار وتبعد عن الزوار حتى لا تطمع نفوسهم فيها أو تمتد أيديهم إليها.

مكتبة الأمير عبد القادر: رغم انشغال الأمير بالحرب وعدم الاستقرار في عاصمة، فإنه كان يعرف قيمة الكتب التي احتوت عليها زاوية القيطنة والتي تعلم منها قبل الاحتلال. وكان والده محيي الدين أولاً ثم أخوه محمد

---

(1) محمود كحول (التقويم الجزائري)، سنة 1913، ص 176.

السعيد ثانياً هو القيم على شؤون الزاوية بما فيها المكتبة. ثم كانت الحرب التي انتهت بواقعة الزمالة التي أدت إلى ضياع المكتبة وتفرقها في أيدي الفرنسيين، ومنهم دومال، ولاموريسيير، ودوماس، ويذكر ابنه محمد باشا أن الكتب كانت قليلة في البلاد وكانت ضرورية للعلم والتعلم، فاجتهد الأمير في جمعها من كل جهة وكان يجازي كل من يحضر إليه مخطوطاً أثناء جعله مدينة معسكر هي العاصمة. وأصدر الأوامر في ضرورة حفظ الكتب الموجودة بأيدي الطلبة، وخطط لإقامة مكتبة في تاكدامت عندما جعلها هي العاصمة البديلة، وأخذ يجمع لها الكتب اللازمة. غير أن كل ذلك تفرق في واقعة الزمالة كما ذكرنا[1].

وفي سجن امبواز ثم في بروسة ودمشق جمع الأمير مكتبة جديدة، وكانت هي مصدر غذائه الروحي بعد أن فقد مجده العسكري والسياسي. وكانت مكتبته في قصر دمر حيث أقام طويلاً إلى وفاته، ممثلاً في الثروة والتنوع. ولا شك أنها قد جمعت الكتب المخطوطة إلى المطبوعة، وكذلك وثائق العائلة والرسائل ونحوها. وكان ابنه محمد قد استفاد من هذه المكتبة في كتابة سيرة والده وتاريخ الجزائر. ويبدو أن مكتبة الأمير ضاعت أيضاً بين أيدي الورثة من جهة وأثناء غارة الأتراك على القوميين العرب سنة 1916 من جهة أخرى. فقد قيل إنهم بعثروا هذه المكتبة أثناء البحث عن ابنه عمر الذي اتهموه بالتآمر ضدهم ثم شنقوه[2].

مكتبة الشيخ طاهر الجزائري: أصبح الشيخ طاهر بن صالح السمعوني الجزائري أحد أعيان الفكر والأدب والقومية في بلاد الشام في آخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن. ومكانه هو فصل المشارق والمغارب، وإنما نذكر هنا أن مكتبته النفيسة قد تبعثرت أيضاً نتيجة الحرب العالمية الأولى وانضمامه هو إلى حزب اللامركزية المعادي لسياسة جمعية الاتحاد والترقي التركية. وقد هاجر إلى مصر خوفاً من جور جمال باشا والي دمشق الذي

---

(1) (تحفة الزائر)، 202/1.

(2) الخالدي (المهجرون...)، ص 399. مخطوط. انظر أيضاً دراستنا عن مخطوطة تحفة الزائر الضائعة في أبحاث وآراء، جـ 2.

اضهد القوميين العرب وشنق منهم مجموعة على رأسها عمر بن الأمير عبد القادر وسليم السمعوني ابن أخ الشيخ طاهر نفسه. وذكر صديقه محب الدين الخطيب أن الشيخ طاهر اضطر إلى بيع مكتبته النفيسة في القاهرة إلى المكتبات العمومية ولو بنصف ثمنها لكي تبقى في بلاد إسلامية ولا تنتقل إلى بلاد أجنبية، فباع منها إلى مكتبة دار الكتب ثم المكتبة التيمورية ثم الزكية الخ. وذلك أن بيعها للأفراد (ومنهم الأجانب أو عملاؤهم) سينقلها إلى الخارج. وجاء في مرجع آخر أن جزءاً من مكتبته سلمه إلى صديقه الخطيب الذي تركه بدوره لابنه قصي (ابن الخطيب)[1] .

* * *

وسنكتفي الآن بذكر بعض المكتبات الخاصة التي شاهدناها أو تعاملنا مع أصحابها أو اطلعنا على وصف لها. أما ما يردده البعض أحياناً من أن لفلان مكتبة ومخطوطات فلا يخلو من مبالغة. ولو سلكنا طريق السماع فقط لكان كل عالم وكل زاوية وكل مثقف له مكتبة جديرة بالحديث عنها هنا. ولكن لا يشك أحد في قيمة مكتبة ابن أبي شنب مثلاً. كما أن اهتمامنا منصب على المكتبات التي تحتوي على مخطوطات عربية تراثية ووثائق ومراسلات وليس مجرد مكتبات تحتوي على بعض الكتب المطبوعة أو المدرسية. وعلى هذا يمكننا ذكر مجموعة من المكتبات الخاصة، ولا سيما تلك التي عانت من الضياع والتلف:

1 ـ مكتبة محمد بن الحاج حمو: وهو من مليانة، وكان في دولة الأمير متولياً تمويل الجيش. وعند انهيار هذه الدولة فرّ محمد بن الحاج بنفسه وأهله واعتصم بشعاب جبال بني مناصر. وظل متخفياً هناك، وكان

---

(1) محب الدين الخطيب (الحديقة)، جـ 4، 1348 هـ، ط 2، ص 180. وكذلك الخالدي، مرجع سابق. ومن المكتبات التي تبعثرت نتيجة الغارة التركية على القوميين العرب مكتبة سليم السمعوني بعد شنقه.

الفرنسيون يهاجمون الفارين سنة 1842، فضاعت مكتبته وأوراقه ودفاتره[1].

2 ـ **مكتبة محمد الطاهر المحفوظي المعسكري**: وقد تولى القضاء في غريس ووهران وتلمسان، وكان من علماء الوقت خلال الاحتلال، ثم أصبحت أسرته تعرف بأسرة (الخطيب) بعد تغيير الحالة المدنية. ويقول عنه الشيخ المهدي البو عبدلي: لقد جمع خزانة كتب معظمها نقله بيده[2] (أي نسخه). وقد ترجمنا له باختصار في مكان آخر.

3 ـ **مكتبة أبي حامد المشرفي**: وكان قد هاجر إلى المغرب الأقصى، وزار الجزائر بعد انتهاء المقاومة، وأدى فريضة الحج، وعاش وتوفي بالمغرب. وسنترجم له في فصل التاريخ والرحلات. ويقول عنه الشيخ البو عبدلي إنه عندما هاجر بأسرته إلى المغرب حمل معه خزانة كتب أنقذها من الضياع[3]، وقد اطلعنا على بعض مخطوطاته في خزائن المغرب.

4 ـ **مكتبة خليفة بن حسن القماري**: وهو من علماء قمار قبل الاحتلال ويعرف بنظمه لمختصر الشيخ خليل في الفقه المالكي. ومكتبته آلت إلى ابنه، ثم إلى ورثة آخرين من العائلة، وظلت تنتقل في الأيدي إلى أن استقرت عند المرحوم الصادق قطايم، أحد أحفاده. وقد توفي هذا أوائل الثمانينات في عهدنا. وقبل وفاته أطلعنا على بقايا المكتبة الموضوعة في صناديق وحقائب. وهي مخطوطات أغلبها في التراث الفقهي والنحوي وما إليه، كما تشتمل على بعض المنظومات والتقاييد التي تركها الشيخ خليفة وبعض مراسلاته مع علماء الوقت. وبقية المكتبة اليوم عند أبناء السيد قطايم[4].

---

(1) انظر مقالة حسن بن بريهمات في تأبينه، المبشر 31 ديسمبر 1868. وقد ترجمنا لكليهما في غير هذا.

(2) المهدي البوعبدلي، مقدمة كتاب (دليل الحيران)، الجزائر، 1978، ص 49، هامش 46. عن المحفوظي انظر كريستلو (المحاكم)، وكذلك ترجمتنا له، ومخطوط محمد الشاذلي.

(3) رسالة من الشيخ المهدي البوعبدلي، بتاريخ 14 مارس 1985.

(4) انظر كتابنا تجارب في الأدب والرحلة.

5 ـ كثيراً ما ذكر لي الشيخ البو عبدلي في مراسلاته معي مكتبة **المفتي حميدة العمالي**. وقد كان العمالي من رجال الدين الذين توارثوا العلم والكتب في العاصمة، وكان من علماء القرن الماضي الذين لهم بعض التحارير والتقاييد. وجاء في إحدى رسائل البو عبدلي عبارة غامضة يفهم منها أن مكتبة الشيخ العمالي ـ خزانته، كما يقول ـ قد آلت إلى مفتي وهران في آخر القرن الماضي، وهو علي بن عبد الرحمن الذي كان تلميذاً للعمالي. يقول البو عبدلي إن الخزانة قد ختم بها المطاف بوهران سنة 1324[1]. وكان البو عبدلي يملك بعض الآثار من مكتبة الشيخ العمالي، كما سبقت الإشارة. وكذلك كان يملك كناشاً هاماً فيه رسائل ومساجلات لمحمد بن رأس العين وسعيد بن الشباح وغيرهما. «فكناش ابن رأس العين ورسائله التي كان يحررها ـ بعضها لباشوات الجزائر ـ في مختلف المواضيع، رائعة تجعل صاحبها في مصاف كتاب ذلك العهد (العهد العثماني) بالمشرق والمغرب»[2].

6 ـ **مكتبة شعيب بن علي**: وهو قاضي تلمسان الذي بقي حوالي أربعين سنة في منصبه، وكوّن مكتبة فخمة وراسل وألّف[3]. وكان والد الشيخ البو عبدلي من تلاميذ القاضي شعيب. وكان يستعير من شيخه مخطوطات يشترط عليه إرجاعها في مدة محددة. وكان القاضي شعيب يستشهد بِبَيْتَي ابن القنفذ حول إعارة الكتب حتى يحث المستعير على العناية بها وإعادتها أو يتخلص من الإعارة تماماً، وهما قوله:

بالله يا مستعير الكتب دعني ... فإن إعارة الكتب عار
فمحبوبي من الدنيا كتابي ... وهل أبصرت محبوباً يُعار

(1) تاريخ المراسلة 10 أكتوبر 1979 (والتاريخ الهجري المذكور في المراسلة هو 1224، وقد صححناه، لأن العمالي وابن عبد الرحمن قد عاشا في النصف الثاني من القرن 14 الهجري).
(2) رسالة من الشيخ المهدي البوعبدلي، 2 مارس 1980.
(3) ترجمنا له في غير هذا المكان، انظر فصل السلك الديني والقضائي.

وكان القاضي شعيب يقول لوالد الشيخ البو عبدلي: «ولمّا كنت أعز عليّ منها ـ الكتب ـ فإني أرسلته إليكم»[1]. وقد ورث أبو بكر عبد السلام بن شعيب مكتبة والده، ولا ندري الآن مصيرها.

7 ـ **مكتبة مصطفى الأغواطي**: وهو مصطفى بن موسى خريج المدرسة الثعالبية الشرعية. وكان قد أقام سنوات طويلة، كما يقول البوعبدلي، في موريطانيا، ودرّس هناك في إحدى الثانويات، وكان من تلاميذه أول رئيس لموريطانيا، وهو مختار ولد دادة. وقد جمع مصطفى الأغواطي «خزانة مخطوطات كلها درر». ودعا الشيخ المهدي لزيارتها في منزله. وكان قد رجع (الأغواطي) إلى الجزائر بعد الاستقلال[2].

8 ـ **مكتبة أحمد الأكحل**: وكان قد تخرج أيضاً من المدرسة الثعالبية الشرعية، وهو من أسرة عريقة، وكان يقرض الشعر ويتعاطى الأدب. وله بعض المؤلفات سنعرض إليها. وقد نشر في بعض الصحف خلال الثلاثينات كما نشر في مجلة (هنا الجزائر) في الخمسينات. وبعد الاستقلال توظف في وزارة الشؤون الدينية. ويقول الشيخ البو عبدلي عنه: «لا شك أنه كان يملك بعض نوادر المخطوطات إذ والده كان أمين الدلالين». وكان يملك نسخة من تاريخ ابن المفتي (القرن 18 م) وفيها أن أحمد بن عمار من الواردين على العاصمة من مستغانم بينما تذهب نسخة أخرى إلى أنه ورد إليها من تلمسان[3].

9 ـ **مكتبة المولود الحافظي**: وكانت داره في بني حافظ. وكان من العلماء البارزين خلال هذا القرن. وله ثقافة واسعة، سيما في الفلك. وتولى

(1) كتب إليّ الشيخ المهدي البوعبدلي هذا الاستشهاد بمناسبة إرساله كناش العمالي إليّ، في مراسلة 2 مارس 1980.

(2) يقول البوعبدلي في مراسلة بتاريخ 7 يناير 1981 إن مصطفى الأغواطي قد يكون متقاعداً عندئذ ومقيماً في العاصمة أو في الأغواط.

(3) مراسلة البوعبدلي 10 أكتوبر 1979.

رئاسة جمعية علماء السنة. وعاش إلى سنة 1948 وكان عندئذ مديراً للمعهد الكتاني. أصبحت داره خلال حرب التحرير مركزاً عسكرياً فرنسياً. ويقول الشيخ علي أمقران السحنوني: «وكانت كتبه وآثاره مدفونة في فناء الدار، ثم اكتشف هذا الكنز» أحد الضباط الفرنسيين «فأخذه كله» وضاع. ثم يقول: ولعل بعضه موجود الآن في سطيف وبوقاعة[1].

10 ـ مكتبة ابن شعلان: كانت أسرة ابن شعلان، حسب الشيخ علي أمقران، من الأسر العلمية في بجاية. وقيل إنها تتوفر على «مكتبة عظيمة»، ومن ذخائرها كما قيل، (النبذة المحتاجة في أخبار صنهاجة)، ويغلب على الظن أن المكتبة ما تزال موجودة إلى الآن[2]. ولكن هذه المعلومات سماعية، وكثيراً ما يبالغ الرواة.

11 ـ مكتبة بو دريوة: ونعني به الحاج بهلول الهاشمي بودريوة الشرقاوي البجائي. وقد أخبرني الشيخ علي أمقران أن أخاه محمد الصالح قد قام بوضع قوائم بمحتويات المكتبة المذكورة، وانتهى منها في 30 نوفمبر، 1977، فبلغت المجاميع وحدها ثلاثة عشر مجموعاً، وفي كل مجموع عدد من الكتب والأوراق والرسائل من مختلف الفنون كالنحو والقراءات، والدين والتوحيد، الخ. ومن بينها شوارق الأنوار للحسين الورتلاني في التصوف والمناقب، ومجموع في الأخبار والأنساب والتواريخ من 148 صفحة[3].

12 ـ مكتبة ابن سماية: وهو الشيخ عبد الحليم الذي اشتهر أوائل هذا القرن بالعاصمة، وكان هو ووالده من المدرسين والأعيان. وصفه المترجمون له بأنه كان جماعاً للكتب القديمة والحديثة والمخطوطة والمطبوعة. وكان يشتريها أو يستنسخها على الطريقة القديمة، وذكر الشيخ

(1) علي أمقران، مراسلة بتاريخ 17 مارس، 1980: انظر فصل السلك الديني والقضائي.

(2) نفس المصدر، بتاريخ 9 مارس 1980، سبق أن قلنا إن (النبذة) كانت في حوزة المستشرق شيربونو، ثم اختفت.

(3) علي أمقران السحنوني، مراسلة بتاريخ 8 غشت 1980.

دبوز أنه كان لابن سماية «خزانة تحتوي آلاف الكتب النفيسة» ولكن أكثرها قد ضاع حين جاء بعض علماء المغرب (لعله يقصد الكتاني) واستعاروها منه وهربوها إلى باريس[1]!.

13 ـ مكتبة خمار: وهو أحد شيوخ العلم في بسكرة أوائل هذا القرن. وفي وصف المعاصرين له ذكروا أنه كان ولوعاً بجمع الكتب الخاصة به، وكانت مكتبته متنوعة وهامة وأنه كان محباً للكتب. وكان تلاميذه يستفيدون منها[2].

14 ـ مكتبات أخرى: لا نشك في أن هناك علماء وغير علماء لهم مكتبات خاصة صغيرة أو كبيرة، ذات قيمة ضئيلة أو عظيمة. ولكن لا سبيل إلى استقصائها كلها. وحسب معلوماتنا السماعية أو الظنية، فإن ممن كانوا يملكون مكتبات معتبرة وفيها بعض المخطوطات هم الشيوخ، عبد الكريم التواتي بتمنطيط، والبشير الرابحي الذي تولى الفتوى في عدة بلدان، وابن الحاج موسى بالعاصمة، وعبد المجيد بن حبة في المغير، ومحمد التواتي في بسكرة، والأمير في باتنة، وأحمد بن حسن الشرقي والحاج العربي بن شنوف نواحي وهران، ومحمد الهاشمي بن بكار في معسكر، والطاهر العبيدي وأخوه أحمد العبيدي في تقرت والوادي، وأحمد خراز، ومصطفى السالمي بالوادي، وأحمد بن أبي الضياف، بتاغزوت، وأحمد بن عبد الباقي، والطاهر التليلي بقمار، وابن الموهوب ونعيم النعيمي في قسنطينة، ومحمد البشير الإبراهيمي الذي جمع مكتبة هامة أثناء إقامته في القاهرة. ثم مكتبات بعض المهاجرين إلى المشرق والمغرب من أسرة الأمير عبد القادر وأسرة المشرفي.

* * *

(1) دبوز (نهضة)، 1/122.

(2) انظر عنه فصل التعليم.

ولعله لا يكفي أن نقول إن مصير المكتبات الخاصة والعامة كان التلف والحرق والإهمال خلال العهد الفرنسي. يقول ليبيشو، مدير التعليم في الجزائر خلال الستينات من القرن الماضي، إن المخطوطات كانت متوفرة في مختلف المدارس (والزوايا) التي كانت بدورها منتشرة في المدن والأرياف. وكانت المخطوطات هي قاعدة الدراسة وفهم الدين. غير أن هذه المخطوطات قد أتلفت في أغلبها نتيجة الحملات العسكرية وتفريق الطلبة والعلماء[1]. وكان على ليبيشو أن يضيف أيضاً أن المخطوطات قد انتزعت من أصحابها عن طريق الإفقار والتحايل ومصادرة المؤسسات العلمية والدينية، والهجرة، والاغتصاب. فالحروب لم تكن إلا إحدى العوامل في تلف المخطوطات واختفاء كثير من المكتبات.

وأثناء الثورات وحالات الطوارىء التي كانت تعلن خلال الحربين العالميتين، كان شك الفرنسيين يحوم أيضاً حول كل كتاب بالعربية سواء كان مخطوطاً أو مطبوعاً. وإذا لم يفهموه، وقلما يفهمونه، كانوا يمزقونه أو يحرفونه، مع إيذاء صاحبه واتهامه بإخفاء المناشير السرية والوثائق المحرضة. وقد حدث ذلك خلال ثورات 1871، 1945، 1954. ويقول الشيخ المهدي البو عبدلي إن الحكومة الفرنسية في الجزائر قد مزقت خزائن الكتب وأتلفتها أثناء الحرب العالمية الأولى لأنها كانت متشددة، حسب تعبيره[2].

النساخة والنساخون

الحاج علي بن القيم: كان هذا الشيخ نساخاً وجماعاً للكتب أيضاً رغم ترحاله الكثير. وقبل أن نتحدث عنه ناسخاً نقول إنه جمع مكتبته من النسخ

---

(1) عبد الحميد زوزو، أطروحة الدكتوراه، مخطوطة، ص 726، هامش 1 نقلاً عن الأرشيف AOM - H 229.

(2) من رسالة منه بتاريخ 10 أكتوبر 1979. والشيخ المهدي من خبراء هذا العهد ومن المولعين بالمخطوطات. ولذلك فإن حكمه له قيمة خاصة.

ومن الهدايا، ولا نظن أنه كان يشتري الكتب نظراً لفقره. والحاج علي بن القيم من مواليد قمار في أول القرن الثالث عشر الهجري. وتوفي حوالي 1908. وهو الحاج علي بن محمد بن مبارك المعروف بالقيم (بكسر القاف ومدها). وما تزال به بقايا مكتبة يبدو أنها كانت هامة، وهي عند ورثته في قمار. وقد ضاع جلها وتآكل الباقي المحفوظ في صناديق وحقائب. وقد تفضل بعض الورثة فتركوني اطلع وأعمل في المكتبة إلى أن قضيت منها حاجتي سنة 1983. وكان الشيخ علي حاذقاً في فن النسخ الذي كان يكتسب منه، فينسخ الكتب ويبيعها، وكان بعض الأعيان يطلبون منه نسخ كتاب معين فيفعل ويأخذ على ذلك أجره، وهكذا.

وأثناء تنقلاته كان بعض الأعيان يهدونه الكتب المطبوعة ذات الأجزاء أحياناً. ولعلهم كانوا يهدونه مخطوطات أيضاً. وكان بعضهم يحبس عليه الكتب تحبيساً. وقد وجدنا نماذج من ذلك. ففي سنة 1324 (1907) حبس عليه الحاج الأخضر بن محمد بن الطيب، باشاغا الأرباع، كتاب (المدونة) المطبوع، في أربعة أجزاء. كما حبس عليه السيد النوي بن القندوز كتاب شرح عبد الباقي الزرقاني على مختصر الشيخ خليل. وحبس عليه السيد مسعود بن الحاج النوي جميع أجزاء حاشية الدسوقي على الدردير، في أربعة أجزاء مطبوعة أيضاً، وتاريخ التحبيس هو 13 شوال 1326.

ومن آثار المكتبة شرح بهرام على مختصر خليل، وهو شرح يعود إلى سنة 797 هـ وأما نسخه فيعود إلى حوالي قرن بعد ذلك (890)، ونسخة من الدرة النحوية لابن يعلي الفاسي، وهي من نسخ محمد المهزيل (المزيلي؟) بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الدائج بن علي الغريسي عام 1140[1]. وشرح الجرومية للراعي الأندلسي منسوخ بالجزائر عام 1140.

---

(1) في نسب وأخبار محمد المهزيل (المزيلي؟) إضافات منها أنه غريسي المنشأ (قرب مدينة معسكر) القاطن بالقشاشية (أي المدرسة القشاشية التي كانت بالعاصمة خلال العهد العثماني والتي هدمها الفرنسيون هي والجامع الذي يحمل نفس الاسم، جامع (القشاش). ويضيف أنه جزائري الإقليم ـ نسبة إلى مدينة الجزائر. وأسرة الدائج =

وفي المكتبة أيضاً بعض المراسلات، منها رسالة مرسلة إليه من بسكرة فيها بعض أسماء علماء الوقت مثل الشيخ أحمد بن دغمان (سنة 1295 هـ).

ومن أعمال الشيخ علي نفسه وجدنا في المكتبة رجزاً في التوسل في أبيات، وعدة خطب في موضوع الأعياد بقلم ابنه محمد البرقي. ولا ندري هل هي من وضع الأب أو الابن. ويغلب على الظن أنها للابن، لأن محمد البرقي قد تولى الإمامة بأحد المساجد بقمار قبل هجرته إلى الحجاز. كما توجد في المكتبة مجموعة من الخطب لا ندري أصحابها. ولعلها كانت في ملك ابنه (محمد البرقي). ووجدنا تعليقاً يبدو أنه للحاج علي نفسه، وهو تعليق على منظومة في الطب لأحمد بن صالح (المتوفى سنة 1103) مضيفاً إلى النسخة التي نسخها بيده تعريفات لأسماء الأعشاب في حوالي أربع صفحات[1].

أما الكتب التي نسخها الحاج علي وكانت لها آثار في بقايا المكتبة، فهي كتاب في الفقه نسخه سنة 1291 في قمار. ونسخة من منظومة الطب المذكورة التي يبدو أنه نسخها لمن طلبها منه، ونسخة من كتاب (التّرح في منظومة ابن فرح)، سنة 1322، وكتاب الهيئة لعبد الرحمن الفاسي 1302. ولكن الكتب التي نسخها الشيخ تذهب عادة إلى أصحابها، ولا يبقى له منها إلا بعض التواريخ والآثار الدالة عليها فقط.

ولا نستطيع أن نبني بسهولة حياة هذا الشيخ الجوالة الذي مهر في علم النسخ إلى أخريات أيامه رغم وجود المطابع، ولكنا نقول إن مهارته قد تكون راجعة إلى جمال خطه واتقانه. أما حياته فما تزال مجهولة عندنا. والظاهر أنه تعلم في قمار وتونس (نفطة؟)، وقد أدى فريضة الحج كما يدل اللقب الديني المضاف إلى اسمه، ولكننا نعرف عن بعض الأماكن التي أقام فيها أو

= معروفة في معسكر أوائل هذا القرن، وكان أحدها متولياً للتدريس في جامع معسكر.

(1) لا نعرف من هو أحمد بن صالح المذكور، وقد وجدنا تاريخ 1103 ونحسب أنه تاريخ وفاته، دون التأكد من ذلك.

تردد عليها وبعض تواريخ ذلك. وكان أمثاله من علماء المنطقة يذهبون إلى المدن الشمالية والتل للهروب من شظف العيش والحرارة الصيفية، وفي الغالب كانوا يرجعون إلى مسقط رأسهم مع بداية موسم الخريف. ويبدو أن الشيخ علي كان يفعل ذلك. وزادت مهنته من حبه للتجوال بين المكتبات والزوايا وأهل العلم، ولو طلب من أحد أن يكتب عن الجزائر العلمية في مدار هذا القرن لكان هذا الشيخ من الفرسان لمعرفته بأمور كثيرة تتعلق بالتعليم والدين والمكتبات. ولكنه كان منشغلاً بأشياء أخرى عن التآليف.

وحسبما وجدناه مسجلاً في أوراقه المحفوظة، وعلى بعض نسخ المكتبة فإن الشيخ قد زار البلدان والمناطق الآتية في أوقات مختلفة: العاصمة 1302، ولعله زارها أكثر من مرة ولكن ذلك هو ما وجدناه مسجلاً. ونفس الشيء يقال عن بعض الأماكن التي سنذكرها، وهي سوق أهراس التي كان بها في ذي القعدة سنة 1299، حسب نسخة بخطه جاء فيها: «حين غربتي عن أهلي، وذلك لامتحان الزمان واحتياجي إلى الله». وهذا تعبير قد يكون فيه تلميح إلى غربة اضطرارية لأسباب سياسية أو اقتصادية، لأن ذلك معنى الابتلاء الذي أشار إليه وحاجته إلى معونة الله. وكثيراً ما وجدناه يقصد الأوراس ولا سيما بلدة زوينة ومنعة، وكذلك بسكرة، إضافة إلى نفطة بتونس. وكان ربما من أتباع الطريقة القادرية، لأنه ذكر عدة مرات زاويتين ترجعان إلى هذه الطريقة وهما زاوية ابن عباس بالأوراس (منعة)، وهي قادرية بالتأكيد، وزاوية سيدي الحسين، بنفطة، ولعلها هي زاوية الشيخ الحسين بن إبراهيم، وهي أيضاً قادرية، وكان الحسين أخاً للشيخ الهاشمي صاحب زاوية عميش. وقد يكون الحاج علي من المنتمين لعدة زوايا أو طرق صوفية، لأن مهنته تقتضيه ذلك، وكذلك التغطية السياسية كانت ضرورية بالانتماء إلى عدة طرق في نفس الوقت[1].

* * *

(1) من الذين ترجموا للحاج علي بن القيم، الشيخ محمد الطاهر التليلي في مخطوط له، وتوجد بعض أخباره أيضاً في كتاب (أضواء) لعبد الباقي مفتاح (مخطوط).

أطلنا عن قصد في الحديث عن الحاج علي بن القيم لأنه من أبرز النساخ المعروفين في عهد الاحتلال. ونقول المعروفين لأن هناك من لا نعرفهم، وربما يتفوقون عليه. ولكن النساخة عانت في هذا العهد نتيجة ظهور الطباعة وتقدمها. ولم يسبق اللجوء إلى النسخ إلا عند انعدام المطبوع، أو الاحتفاظ بنسخة خطية تكريماً للخط الجميل عند المحافظين على هذا الفن، سيما في المصاحف التي يتفنن النساخ في إخراجها وتذهيبها وزخرفتها. وقد كان بعض الناس يكرهون، وربما يحرمون، المصاحف المطبوعة بحرف المطبعة ويفضلون عليها خطوط اليد. ونلاحظ أن النساخة بقيت شائعة في الأرياف عموماً حيث الزوايا والحياة الدينية والعلمية التي لم تتأثر بالغزو الثقافي الأجنبي.

وكان بالعاصمة سوق شهير للوراقين قضى عليه الفرنسيون منذ الأيام الأولى للاحتلال. كما قضوا على مختلف الصنائع المحلية، ثم عادوا يتأسفون عليها بعد أن صوح نبتها وانقرض جيلها. وحين تذكروا ذلك في آخر القرن الماضي أخذوا يلاحظون الفرق الموجود في صناعات المغرب وتونس، وحاولوا الاستعانة بها لإنشاء وتطوير الصناعات التقليدية في الجزائر على أساس أنها قريبة الصلة بها وبالأندلس[1].

وفي زواوة وبجاية اشتهر محمد الطاهر بن محمد السعيد بن إسماعيل الزواوي الوغليسي بفن النساخة. وكان قد عاش حتى أدرك الاستقلال (1873 ـ 1969). ومن خطه عدة نسخ من كتاب علي بن فرحون في الأنساب وكتاب ابن أبي جمرة في الحديث، وشوارق الأنوار للورتلاني، وغيرها[2].

ويذكر الشيخ المهدي البوعبدلي أن الشيخ البشير محمودي البرجي «خطاط شهير». وأنه ورث خزانة كتب أسلافه، وكان كلما اطلع على وثيقة

---

(1) راجع كراسات الاحتلال، بحث أوغسطين بيرك.

(2) مراسلة من علي أمقران السحنوني، بتاريخ 14 أكتوبر 1981.

هامة في هذه المكتبة أطلع عليها البوعبدلي. ولأريحته استغله بعض الناس فبذر مكتبته إذ كانوا يستعيرون منه الكتاب ثم لا يرجعونه إليه. ولم يذكر البوعبدلي هل كان الشيخ البرجي ينسخ الكتب لنفسه أو لغيره أيضاً[1].

وفي العاصمة اشتهر علي بن الحاج موسى وعمر راسم وعمر بن سماية بالخط والزخرفة الفنية. ولا ندري إن كان عمر راسم قد نسخ الكتب، فلعله كان خطاطاً فقط يجوّد الكتابة ويتمتع بجمالها أو يفعل ذلك لأغراض فنية علمية كالرسومات واللوحات. وكانت جريدة المبشر قد استجلبته ليعمل فيها خطاطاً ورساماً. أما عمر بن سماية فقد عثرنا له على لوحات فنية ـ دينية وزخرفة بالمنمنمات مع خطوط جيدة، ولكننا لا نعلم أنه كان نساخاً للكتب. أما ابن الحاج موسى فقد كان مؤلفاً وناسخاً. وهو ما يعنينا هنا، إذ كان يجمع الكتب، وينسخها بنفسه فكّون بذلك مكتبة لنفسه[2].

وكان الشيخ محمد أرزقي بن محمد السعيد المهداوي أمغار قد اشتهر بالنساخة أيضاً. وكان حياً سنة 1295. وكانت عائلته من عرش بني عباس بوادي بو مسعود (الصومام) أصلاً ثم استطونت الجزائر. وذكر له علي أمقران عدة منسوخات في الكتب المدرسية القديمة مثل شرح خالد الأزهري على مقدمة الأجرومية ومجموعة من كتب الدين والتصوف مثل الاستغاثات والأدعية[3].

ويذهب علي أمقران إلى أن كل أبناء ابن أبي داود خطاطون ونساخون. وقد تركوا آثاراً بذلك، وأن أكثر من نصف مكتبة هذه العائلة مخطوط. وكان جده (محمد السعيد السحنوني المتوفى سنة 1914) شديد الولع بالنساخة أيضاً، ولا سيما نسخ المصحف الشريف والكتب المتداولة عند الطلبة، وكان له خط واضح مقروء بسهولة. وكان الجد المذكور غير مهتم بالتأليف،

(1) البوعبدلي مقدمة (دليل الحيران)، ط. الجزائر 1978.
(2) عبد الحي الكتاني (فهرس الفهارس) 2/288.
(3) رسالة منه إليّ 16 أبريل 1980.

ولذلك كرس اهتمامه للنسخ[1]. ومن الشائع قديماً أنه قلما يجتمع حب التأليف أو موهبته مع حب النسخ وموهبته، لأن المؤلف يشتغل بالتفكير أكثر من الخط عكس النساخ الذي يهتم بجماليات الخط أكثر من صيد الأفكار. وبعض المؤلفين لا تكاد تقرأ لهم خطاً لسرعتهم في الكتابة وانشغال الذهن وحركة القلم والأصابع حتى أنهم كانوا ينسون بعض الكلمات في أقلامهم دون أن يخطوها بأيديهم على الورق، وهم يظنون أنهم كتبوها.

وفي قسنطينة اشتهر محمد الصالح العنتري بحسن الخط. وهو من عائلة كانت، فيما يبدو، تشتغل بالخطاطة والنساخة، إذ وجدنا مجموعاً بخط أحمد بن محمد العنتري (ربما هو والد محمد الصالح) ويرجع إلى سنة 1223 (1808) ويتضمن خلاصات لكتب وأخباراً ومختارات في السياسة والخطابة والرسائل، منها كتاب سلوك المسالك في تدبير الممالك لابن أبي الربيع، ومجموعة من القصائد في المراثي لأدباء تونس[2]. وكان أحمد العنتري كاتباً موظفاً عند الحاج أحمد، باي قسنطينة، وقيل إنه تخلص منه في ظروف غامضة متهماً إياه بأخذ الرشوة من الفرنسيين. أما إبنه (محمد الصالح) فقد ارتفع مقامه عند رئيس المكتب العربي البارون بواسوني وأصبح من كتاب المكتب العربي لحسن خطه. وقد اطلعنا له على بعض الرسائل وعلى تقييده المسمى مجاعات قسنطينة بخطه، فكان خطه على درجة جيدة من الدقة والفن. ولكننا لا نعلم أنه نسخ الكتب أو اشتغل بالوراقة[3].

وأثناء تصفحنا لبعض المجاميع في مكتبة أحمد بن السائح في بسكرة بتاريخ 21 سبتمبر 1983، عثرنا على عدة أعمال تذكر الناسخين، وأغلبهم كانوا من قمار أصلاً وكانوا يقيمون أو يترددون على بسكرة. منهم: أحمد بن

---

(1) علي أمقران السحنوني، بتاريخ 23 فيفري، وأخرى في 18 مايو، 1981. وله معي مراسلة أخرى أبريل 1979 (دون ذكر اليوم).

(2) المجموع رقم 5093 في المكتبة الوطنية ـ تونس، يرجع المخطوط إلى المكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم (الزيتونة) وعليه تحبيس رسمي.

(3) انظر رسالة له إلى فيرو نشرناها في كتابنا (أبحاث وآراء) جـ 3.

سالم الباي، بتاريخ 1307 (1889)، وعلي بن مبارك بن سالم الباي، ومحمد بن قدور بن علي بن فرحات الذي له منسوخات ترجع إلى سنة 1295 (1878)، وعلي بن الحاج صالح بن فرحات بن بلقاسم الذي نسخ للحاج محمد بن عمار بن أحمد بن عبدالله، سنة 1301. أما أحمد بن عمارة بن سعيد العمري فقد نسخ سنة 1306 كتاب وصف طيبة (المدينة المنورة)، وكان الشيخ أحمد العمري (من أولاد عمر) إماماً في جامع الشريعة بقمار.

وفي مكتبة الشيخ الحاج علي بن القيم بقمار أيضاً وجدنا نسخة من الشاطبية المعروفة بحرز الأماني في القراءات من نسخ أحمد بن محمد بن بلقاسم السوفي نسبا التماسيني دارا (سنة 1298) كما وجدنا عملاً منسوخاً آخر في القراءات لمحمد بن أحمد بن عبد الله بن دغمان سنة 1297.

وقد عرفت عائلة ابن صارمشق في تلمسان بجودة الخط والنسخ والرسم والهندسة. وكلها فنون متصلة ببعضها. وأثرت هذه العائلة بفنها على المنطقة فوجدنا آثار ابن صارمشق في معسكر وغيرها، وكان أحد أفرادها يقيم بالجزائر سنة 1859[1].

ونعرف من مراسلة جرت بين إيميل ماسكري، عميد مدرسة الآداب وأحد التجار الميزابيين في قصر البخاري سنة 1881. أنه كان في غرداية نساخ ماهر (لعله هو الذي كان ينسخ الكتب أيضاً للشيخ أطفيش)، ومنها ما نسخه لماسكري وأوصله إليه عن طريق التاجر المذكور[2].

وحين ذكرت ترجمة الشيخ محمود بن الشيخ علي بن الأمين ذكر معها

---

(1) عن ذلك انظر ليكليرك عن جامع العين البيضاء بمعسكر في المجلة الأفريقية، 1859، ص 42 ـ 46. واسم هذا الشخص هو حمو بن سارمشق المولود بتلمسان والمقيم عندئذ بالجزائر. وفي تلك الأثناء أصدرت عليه السلطات حكماً قضائياً لا ندري محتواه، حسبما جاء في (الأخبار) أكتوبر 1859.

(2) ابن سديرة (كتاب الرسائل)، ص 216. منها كتاب تبيين أفعال العباد وكتاب أحكام الديوان.

أنه كان «نساخاً عجيباً» للكتب. وقد عرفنا في مكان آخر أن هذا الشيخ هو الذي استعمل قلمه في (المبشر) وتولى التدريس بالجامع الكبير بالعاصمة وكان إماماً في الليسيه (الثانوية)، وأنه توفي في 17 فبراير 1897.

وذكر أبو القاسم الحفناوي أن والده كان له «خط جميل لا نظير له في الجزائر»، وكان قد تعلمه في نفطة عندما كان تلميذاً للمدني بن عزوز في الزاوية الرحمانية ـ العزوزية. ونفهم من كتابة الحفناوي أن والده اعتمد في معيشته على الزراعة ونسخ الكتب. وكانت وفاته سنة 1893[1].

وكان الحاج الباهي العنابي من أبرز النساخين والخطاطين أيضاً. وكان يوقع منسوخاته بعبارة «خديم الطلبة» أي العلماء والمتعلمين. ويغلب على الظن أن إقامته كانت في قسنطينة وليس في عنابة. ومن منسوخاته (نتيجة الاجتهاد) لأحمد الغزال (وكفاية المحتاج) لأحمد بابا، كلاهما نسخه لمحمد العربي بن عيسى، ناظر الأوقاف بقسنطينة عندئذ، وقاضيها زمن الحاج أحمد باي. جاء في نهاية النسخة أنه كتب لسيده «الجهبذ النقاد العالم العلامة ذي السداد، مأوى الفقراء، مولانا أبي عبدالله محمد العربي ناظر النظراء، ببلد قسنطينة ذات الهواء، فما أسعده من بلد احتوى على عالم الوراء» وقد فرغ من النسخ في ربيع الثاني، سنة 1248هـ. وكانت مكتبة محمد العربي بن عيسى، كما سبق، هي إحدى المكتبات الخاصة التي عاث فيها الجنود الفرنسيون عبثاً وفساداً، ثم حمل منها بيربروجر ما استطاع إلى العاصمة[2]

وعرف الشيخ أبو يعلى الزواوي بنسخ الكتب أيضاً وكذلك بجودة الخط. ونعرف أنه نسخ في شبابه للمستشرق لوسياني كتاب (أعز ما يطلب) لابن تومرت، ورأينا خطه في بعض مراسلاته. واطلعنا على بعض الأوراق

---

(1) تعريف الخلف، 187/2.

(2) وجدنا خط الناسخ الحاج الباهي العنّابي على مجموع رقم 1738 بالمكتبة الوطنية ـ الجزائر. والتاريخ هو 1248 (حوالي 1832). وعن الحاج الباهي انظر أيضاً فصل النثر.

التي تحدث هو فيها عن الخط وأنواعه. وسنتناولها في الحديث عن فن الخط. ومن أعماله البارزة نسخه للمصحف الشريف. وأبو يعلي هو الذي انتقد بعض معاصريه الذين عاشوا بمهنة الخطاطة والنساخة للكتب بالحروف العربية حتى استغنوا واشتروا المنازل ونحوها، ومع ذلك علموا أولادهم اللغة الفرنسية ولم يدخلوهم الكتاتيب القرآنية ولا الزوايا. وهو يقول عنهم إنهم عاشوا بالعربية وحادوا عنها بأولادهم. وكان يشير بذلك إلى بعض الأيمة والحزابين الذين خدموا العربية ونسخوا القرآن الكريم وغيره وعملوا في المطابع، ثم فضلوا الفرنسية عليها لأولادهم[1].

وهناك من اشتهر بنسخ المصحف الشريف فقط، مثل البشير بوكوشة والد الشيخ حمزة بوكوشة. فقد ذكر أن له خمسة وستين نسخة من المصحف. وهو من أهل وادي سوف، وتوفي سنة 1933[2].

المتاحف

المتاحف العمومية جديدة في الجزائر، وهي من إنشاءات الفرنسيين. ولم يعرفها الجزائريون إلا في أشكال أخرى خاصة. فقد كانوا يحتفظون بالتحف الثمينة في منازلهم، وقد يخصصون لها جناحاً أو جانباً من المنزل. وكانت الأشياء المتحفية تعلق في المنازل للزينة والتباهي. فكم من حوش كان يضم أسلحة فاخرة ومرصعة بالفضة وغيرها. وكانت أسنان الفيل وجلود الحيوانات، والرياش والقطع المعدنية ونحوها، تعتبر من أدوات التجميل في بيوت الأغنياء. وكذلك جهاز الفرس من سرج وعلاقة وخميسة ولجام مما يعتني به النبلاء ويدفعون من أجله الأثمان العالية. وكذلك ما يتمنطق به الفارس وما يلبسه في الحروب كالحزام والسلاح والحذاء والدرع والخوذة، إن هذه التحف كانت تحفظ وتتوارث في كل بيت، وهي جزء هام من التركة عند الوفاة، وكذلك الكتب المخطوطة، كما ذكرنا.

---

(1) جريدة (الإصلاح) عدد 12،58 غشت، 1947 تحت عنوان (كتاب مفتوح).

(2) حديث مع المرحوم حمزة بوكوشة في 22 مارس، 1991 بالعاصمة.

أما الفرنسيون فقد أنشأوا المتحف العمومي على غرار المكتبة العمومية وبموازاتها. وبدأوا ذلك في العاصمة منذ 1835 ثم توسعوا فيه كلما احتلوا الأجزاء الأخرى من الوطن. وهكذا أنشأوا المتاحف في شرشال وقسنطينة وسكيكدة وتبسة وتلمسان ووهران. ثم عممت المتاحف فأصبح في كل مدينة وبلدية متحف. وبذلك أصبحت عندنا المتاحف البلدية والوطنية، والمتاحف المتخصصة في الآثار القديمة والمتخصصة في الآثار الأهلية، ومتاحف الفنون، ونحو ذلك.

وكانت عناية الفرنسيين منذ اللحظة الأولى للاحتلال متجهة نحو الآثار الرومانية من جهة والآثار الكنسية من جهة أخرى. ولذلك اهتموا بجمع كل ما هو روماني وكنسي. وانصبت حفرياتهم على هذا الجانب، وكانوا يعرفون اللاتينية مما ساعدهم على دراسة ما يعثرون عليه وتصنيفه وتحديد تواريخه. وقد بقيت من الآثار الرومانية الظاهرة والخفية أشياء كثيرة لم تؤثر فيها سوى عوامل الزمن، أما الجزائريون فقد حافظوا عليها ولم يرتكبوا ضدها ما ارتكبه الفرنسيون نحو الآثار الإسلامية، رغم أن الجزائريين لم يكونوا يعرفون اللغة اللاتينية ولا ينتمون إلى الجنس الروماني ولا إلى الكنيسة.

أنشأ الفرنسيون أول متحف متلازماً ومتزامناً مع المكتبة سنة 1835 في عهد المارشال كلوزيل. وكان صاحب المشروع هو أدريان بيربروجر الذي كان محافظاً للمتحف والمكتبة معاً. وظل المتحف ملازماً للمكتبة طيلة عقود. ولم ينفصلا إلا سنة 1897. فكان ينتقل معها إلى مكان أوسع من السابق كلما ضاق المكان الأول بهما. وكان المتحف يحتل دائماً أحد الطوابق في نفس البناية. وقد قلنا إن افتتاح المكتبة والمتحف لم يحدث فعلاً إلاّ سنة 1835 أو 1840، حسب بعض الروايات. وفي سنة 1841 كان المتحف يضم حوالي 400 قطعة أو مادة تنتمي إلى مختلف الفئات من التاريخ الطبيعي. وكانت المواد تختار من بين المحنطات والحيتان والطيور التي تنتجها الجزائر. كما يضم المتحف مختلف النماذج من النباتات والمعادن التي تستخرج من البلاد، ومجموعة أخرى من الحشرات والأصداف.

ومن جهة أخرى أصبح المتحف يحتوي على مجموعة من المسكوكات التي ترجع إلى الميداليات الرومانية وإلى ملوك فرنسا وكذلك المسكوكات القديمة الأخرى من كل نوع، وهي التي عثر عليها بعد إجراء الحفريات إلى ذلك الحين[1].

وبعد سنوات (1845) ضاق المكان بالتحف والمعروضات المتحفية، ففصلت عنه الأشياء التي ترجع إلى إنتاج الجزائريين (الأهالي) كالتحف الفنية والغريبة ووضعت في قاعات خاصة في ساحة الجنينة بينما ظل المتحف في ثكنة الإنكشارية هو والمكتبة. وقد أصبح المتحف منقسماً إلى عدة فروع:

1 ـ **فرع التاريخ الطبيعي**: وكان يضم بالإضافة إلى عدد من الحشرات والتحضيرات الزراعية (بلغت 45 عينة) 17 عينة محنطة، و 285 من الطيور، و 146 من الحيتان.

2 ـ **فرع المعادن**: وضعت المعادن في خزائن خاصة، وقد بلغت سنة 1845 أكثر من 1،200 نموذجاً من المعادن المجلوبة من مختلف أنحاء الجزائر.

3 ـ **فرع الآثار**: وكان عدد المحتويات ما يزال قليلاً فيه، فهناك نماذج من أسنان الفيل وتجسيد الحيتان الخ.

4 ـ **فرع الكتابات والنقوش**: والكتابات هنا لاتينية، وكانت بعدد كبير، ولكن ليست بذات أهمية، حسب المصدر الذي أخذنا منه. وكان هذا الفرع يضم أيضاً 25 قطعة من المنحوتات المرمرية والتماثيل التي جلبت من رسقونيا وقطعة من تمثال ضخم جيء بها من قالمة، وتمثال وجد في الأبيار، الخ. كما يضم هذا الفرع كتابات عربية قالوا إنها ذات أهمية بالغة بالنسبة لتاريخ البلاد، وكانت بعدد كبير. وفي هذا الفرع أجزاء من شواهد قديمة (شواهد القبور) ولكن بدون تواريخ. وفيها شواهد مكسرة أو غير مقرؤة. وفي نفس السنة (1845) عثر على شاهد قبر حسن آغا قائد الدفاع عن

---

(1) السجل، سنة 1841، ص 108.

الجزائر ضد شارلكان سنة 1541. وقد أضيف إلى المجموعة.

5 ـ **فرع الميداليات والنقود**: وقيل إن عددها كان كبيراً، ولكن فحصها لم يكشف عن أهمية خاصة لها حتى إلى سنة 1845. وترجع إلى عهد الامبراطورية الرومانية. أما مجموعة النقود العربية فما تزال قليلة عندئذ. ولكنها كانت تحتوي على بعض النقود المغربية القديمة. وبعضها من الذهب، أو الفضة أو النحاس، وهي ترجع إلى العهد الفاطمي. كما أن بعض النقود ضربت في مختلف المدن، وتعتبر من الأهلية. ومن هذا الفرع أيضاً نقود أجنبية وأفريقية وأوربية، كانت تستعمل في الجزائر، ونقود أخرى كانت تستعملها الشركة الفرنسية للتبادل مع الجزائريين في مدينة القالة قبل الاحتلال، وهذه العملة تسمى «شكوطي؟».

بالإضافة إلى هذه الفروع، ضم المتحف نماذج من السيوف الأندلسية التي ترجع إلى القرن 15، وبعض الدروع التي كان بيربروجر قد اغتصبها من مالكيها من قسنطينة سنة 1837 مع المخطوطات التي أشرنا إليها. وهناك المصابيح، وكذلك بعض الجرار الخزفية المصنوعة في شرشال أو في تونس.

وظل المتحف في الجزائر يتحسن حاله وتثرى محتوياته إلى أن بلغ النضج والاستقلال عن المكتبة. ففي سنة 1838 انتقل إلى دار الحاج عمر التي أشرنا إليها في حديثنا عن المكتبة العمومية. وكان المتحف يقع في الطابق الأرضي من البناية. واحتل في هذا الطابق ثلاث قاعات أو غرف (أما الرابعة فكانت مخصصة لحلقة اللغة العربية). وكل قاعة كانت متخصصة في جانب من الجوانب، مثلاً القاعة الثانية للآثار الرومانية، والثالثة لمجموعة الحيوانات. أما المجال الذي يقع بين الطابقين فقد وضعت فيه مواد متحفية مثل الأسلحة والآلات والأثاث العربي(1).

---

(1) السجل، سنة 1845 ـ 1846، ص 119 ـ 120. انظر السيدة روجرز (شتاء في الجزائر)، لندن، 1865، ص 334. عبرت هذه السيدة الإنكليزية عن إعجابها بحتويات المتحف، وقالت إن الفرنسيين قد جلبوا إليه تماثيل نبتون وفينوس =

وقد تخصصت المتاحف بعد ذلك، فأصبح كل متحف تقريباً يضم أشياء معينة أو عصوراً معينة.

وفي عهد كامبون نشأ المتحف الوطني في حي مصطفى باشا سنة 1897، وانفصل عن المكتبة، وتوسع وزيدت فيه أقسام شملت الآثار الإسلامية والبربرية ومصنوعات من القماش والخشب والجلود والزرابي والأسلحة والمطروزات والأثاث، وكذلك المجوهرات. وقد توسع المتحف أيضاً في عهد جونار (سنة 1903 وسنة 1909)، وكان يقع في حديقة عمومية. وأصبح المشرف عليه هو المؤرخ والأثري ستيفان قزال S. Gsell، فطوره وأضاف إليه، وحصل له على ميزانية خاصة وقارة (بلغت سنة 1908 عشرة آلاف فرنك سنوياً)[1].

وكان متحف شرشال له أهمية خاصة بالنسبة لهذا العهد. ذلك أن الفرنسيين اعتبروا أنفسهم ورثة الرومان وأن كنيستهم هي وارثة الكنيسة الكاثوليكية «الأفريقية»، فعملوا جهدهم على «اكتشاف» هذه الآثار وربط حاضرهم بماضيهم الذي قطعته، كما قال جان بوجولا، عدة قرون من «التوحش الإسلامي». وكانت شرشال ما تزال تحتوي على آثار رومانية ظاهرة. ولكنها كانت تابعة لدولة الأمير عبد القادر إلى آخر الثلاثينات تقريباً.

ومنذ احتلال المدينة سارع الفرنسيون بوضع أيديهم على مسجدها وجعلوه مأوى لما يعثرون عليه من التحف وما تجود به حفرياتهم الأثرية. ولذلك تضخم هذا المتحف (الجامع) بسرعة، حتى أصبح كما قيل من أكبر المتاحف في الجزائر خلال عشر سنوات. وبعد أن ازدادت الآثار به ضاق الجامع بها، فوضعت في دار أخرى واسعة تنازلت عليها السلطات، وربما كانت الدار راجعة إلى أحد الأغنياء الجزائريين الذين عارضوا الاستعمار فاستولت السلطات الفرنسية عليها. وكان أول محافظ لمتحف شرشال هو

= وبوخوس من شرشال. انظر أيضاً (السجل)، سنة 1846 ـ 1849، ص 197.

(1) جول كامبون (حكومة الجزائر)، الجزائر 1918، ص 404.

السيد (توماس) ثم (بيكي)، وقد قاما بجمع وتصنيف ما يحتوي عليه المتحف من كتابات وتماثيل وميداليات الخ. وأصبحت هذه الأشياء مصنفة إلى فرعين: الفرع الأول يضم 19 قطعة كانت محفوظة بعناية وتعتبر مهمة للغاية من الناحية الفنية والأثرية والتاريخية للجزائر. والفرع الثاني تحفظ فيه الأشياء الأقل أهمية. وتحدثت الوثائق عن أن متحف شرشال سنة 1849 أصبح يضم أجنحة متخصصة كالتماثيل، والبرونزيات، والقبور، والرصاص، والنقوش، والزخارف المعمارية، والرخامات، والخزفيات الخ[1].

ذكرنا أن متحف شرشال بدأ في جامع المدينة، وكان ذلك سنة 1840، وتحت إشراف الجيش والموظفين الفرنسيين. ويبدو أن الجامع قد سقط أو هدم سنة 1846 فظل المتحف يتنقل إلى أن استقر سنة 1856 حين منحه الحاكم العام المارشال راندون، مكاناً مناسباً وعين عليه محافظاً. وقد عرف المتحف الإهمال سنة 1869، ثم أعادت إليه إدارة الجمهورية الثالثة نشاطه ووفرت إليه الإمكانات، فتضاعفت الأشياء المجلوبة إليه، وقام عدد من الباحثين بالعناية به والكتابة عنه مثل لوتيلري، وشميتي، وويل، وهذا الأخير هو الذي أشرف على المتحف مدة طويلة وكتب أطروحته عنه ووضع له فهرساً (كاتلوقاً). ويقول الباحث كانيا إن المتاحف كثيرة في الجزائر ولكن متحف شرشال يفوقها جميعاً في النوعية والتحف الفنية. ولا غرابة في ذلك لأن الفرنسيين اعتبروا شرشال «القيصرية» امتداداً للعهد الروماني. وفي عهد الحاكم العام كامبون (1892 ـ 1897) أعطيت أهمية خاصة للمتاحف وعينت ميزانية للصيانة والتوسيع وجلب المزيد من التحف والتماثيل، كما أعيد تصنيف الأشياء القديمة في المتحف. وفي سنة 1900 كان المحافظ له هو (غيور). ونذكر أن السيد قوكلر قام أيضاً بوضع فهرس (كاتلوق) لمتحف شرشال. كما قام ستفيان قزال بوضع (الدليل الأثري لضواحي الجزائر)[2].

---

(1) السجل، سنة 1846 ـ 1849، ص 197 ـ 199. فيه تفاصيل عن المعروضات عندئذ. انظر كذلك نفس المصدر، سنة 1845 ـ 1846، ص 120.

(2) ر. كانيا «متحف شرشال» في (المجلة الأفريقية)، 1900، ص 230 ـ 231. وكانيا=

وبناء على وصف فيكتور ويل للكاتلوق الذي قام به قوكلر GAUCKLER لمتحف شرشال فإنه يحتوي على قسمين رئيسيين: الأول هو النص والثاني هو مجموعة (ألبوم) من اللوحات. أما ويل V. WAILLE فقد اهتم بالنص فقط. وكان قوكلر ما يزال شاباً عندما وضع الفهرس، ومع ذلك امتدح ويل عمله وقال إنه مكتوب برشاقة وفيه آراء جادة. وكان قوكلر قد أصدر أيضاً فهرساً لمتحف قسنطينة. وكان عندئذ يعمل في مصلحة الآثار التابعة للحكومة التونسية[1].

وسرعان ما تكون متحف آخر في سكيكدة التي سماها الفرنسيون فيليبفيل على اسم ملكهم عندئذ (لويس فيليب). وقد ظلوا يستعملون الاسم حتى بعد الإطاحة بهذا الملك سنة 1848. فمنذ 1845 بدأت المحاولة في إنشاء متحف بهذه المدينة الجديدة. وبدأوا يجمعون له القطع الأثرية التي عثروا عليها أو اغتصبوها. وقيل إن بعض هذه القطع لها أهمية بالغة. ولكنهم استمروا في الحفريات في المدينة وما حولها بحثاً عن الآثار الرومانية بالدرجة الأولى. وكان الرومان يسمون مكان سكيكدة (روسيكادة)[2]. ومع تطور الزمن أصبح لسكيكدة متحفها الغني ومسرحها الروماني الذي كان محافظه سنة 1906 هو الأديب المعروف بعنصريته (لويس بيرتراند) والذي طالما تغني بالجزائر اللاتينية ـ الرومانية، التي «اشتراها» الفرنسيون بالقوة، وهو أيضاً صاحب مدرسة الأدب الفرنسي في الجزائر[3].

= كان عضواً بالمعهد الفرنسي ومفتشاً عاماً للمتاحف العلمية والأثرية في الجزائر. وفي المصدر المذكور يوجد وصف للمتحف كتبه ويرجسكي محافظ متحف مصطفى باشا (متحف العاصمة)، ص 232 ـ 260، انظر كذلك 1 ـ 171.

(1) ويل «كاتلوق متحف شرشال» في (المجلة الأفريقية)، 1895، ص 173 ـ 198.

(2) السجل، سنة 1846 ـ 1849، ص 197 ـ 199.

(3) عن ذلك انظر مجلة (روكاي)، سنة 1906، ص 71. وكان بيرتراند هو مؤسس مجلة (افريقية اللاتينية). وكان يقول فيها إن الفرنسيين بالجزائر إنما هم في بلادهم وليسوا دخلاء عليها. انظر أيضاً شارل تيار (الجزائر في الأدب الفرنسي). وكان فرحات عباس ممن ردوا عليه سياسياً.

وكذلك أقام الفرنسيون متحفاً معتبراً في قسنطينة. وكان أيضاً في شكل مكتبة ومتحف. واهتموا منذ 1837 بالآثار في هذه المدينة العريقة. فقد أرسل وزير المعارف عندئذ، السيد بيربروجر إلى قسنطينة في مهمة علمية، كما يسمونها. فوضع له هذا تقريراً مختصراً ووعد بتقرير مفصل، وجاء في المختصر ضرورة الاهتمام بالمعالم الأثرية الأدبية العربية التي ستؤدي الحروب إلى وضعها بين يدي الوزير، وضرورة إثراء متحف الجزائر بكل ما له صلة بالعلوم الطبيعية وبقايا الفنون العتيقة، كما أبدى إليه ملاحظات عن آثار إقليم قسنطينة التي كان بيربروجرسجلها قبل احتلال المدينة (سجلها في سبتمبر 1837) وأضاف إليها ما سجله عن آثار المدينة بعد احتلالها.

تأسس متحف قسنطينة على إثر الاحتلال (1837). وتولاه عدد من الفرنسيين، منهم أرقيل، وبرودوم، وهنقلي الذي كان مسؤولاً عنه سنة 1903. وفي مجلة (روكاي) مقالات حول المتحف ومحتوياته وتطوراته، سيما سنة 1876 ـ 1877، وكذلك 1879 ـ 1880. وآخر ما نشر هنقلي قائمة طويلة ومفصلة عن محتويات المتحف. والغريب أنه قال إن بعض المحتويات قد فقدت من المتحف واعتبرها قد سرقت، مثل بعض الفخاريات والقناديل الرومانية، وعددها خمسة عشر قطعة، والميداليات القديمة وعددها 39 قطعة، و 16 قطعة فضية قيمتها التجارية تقدر بـ 400 فرنك.

أما الكاتلوق الذي وضعه هنقلي للمتحف فيتألف من عدة أقسام أو فروع:

1 ـ فرع المسكوكات: وفيه الميداليات القنصلية، وميداليات الامبراطورية وامبراطورية الشرق. وكلها تتعلق بعهود رومانية. وكذلك نقود افريقية (المغرب العربي) القديمة، والنقود الاغريقية، والميداليات الحديثة. ولكن لا شيء حول المسكوكات الفينيقية ولا القرطاجنية ولا العربية ـ الإسلامية.

2 ـ **فرع الأشياء القديمة والغريبة**: مثل الزجاجيات والقناديل الرومانية والفينيقية، والمنحوتات والفخاريات والفسيفساء، والأشياء المعدنية والأشياء العاجية والخشبية، وبقايا العظام، وكذلك الفخاريات والفسيفساء العربية. وهناك محتويات مختلفة ترجع إلى عهود حديثة.

3 ـ **فرع الفنون الجميلة**: ومن ذلك مختلف الصور، والرسومات، والمنحوتات والمَدْمُوغَات Estampes. ومن بين ذلك صور تمثل احتلال قسنطينة من قبل الفرنسيين ومناظر الصيد، وصور الحياة العربية في عمومها في أقليم قسنطينة.

والحق أن الكاتلوق الذي وضعه هنقلي يعتبر من الأعمال الهامة. وقد شمل العهود والدول وجاء خصوصاً بعهد نوميديا، وعهد قرطاج، وعهد موريطانيا. كما لاحظ أن بالمتحف مجموعة من النقود العربية التي ما تزال غير مصنفة. وهناك حوالي 16 من سلسلة نقود فولاذية منصهرة بأشكال مختلفة، وهي من نقود الداي حسين باشا، آخر الدايات. وهي نقود فولاذية ذات ست عشرة زاوية. ومنذ 1903 انتقل المتحف إلى مقر بلدية قسنطينة[1].

وفي تبسة كذلك متحف هام تغلبت عليه الآثار الرومانية. وفي الكاتلوق الذي وضعه عنه سابتييه نجد محتويات هامة فصلها المحافظ في حوالي سبعين صفحة. فقد قسمه إلى اختصاصات منها الفخاريات، والفسيفساء، والتماثيل المرمرية أو الحجرية، أو القرمودية، ونماذج من الْحَمَإ (الطين) المشوي ذي الأشكال، والمسلات، والأثريات، والكتابات، والزجاجيات، وأشياء برونزية، ومعادن مختلفة، وقطع من الفخار والحجارة[2].

---

(1) انظر مجلة (روكاي)، سنة 1904، من ص 1 إلى ص 397، مجلد 38، انظر كذلك مجلد 18، ص 20.

(2) مجلة (روكاي) 1906، ص 1 ـ 70.

وكما فعلوا في شرشال، أسس الفرنسيون متحف تلمسان في جامع سيدي بلحسن أيضاً. (انظر عنه فصل المعالم).

المسـرح

المسرح ليس جديداً كل الجدة على الجزائريين. كان عندهم نوع من المسرح يسمى الكركوز ولكن الفرنسيين ألغوه سنة 1841 بدل أن يطوروه ويهذبوه إن كان صحيحاً ما ادعوه عنه من الخشونة والوقاحة. وسنحاول هنا عرض نشأة المسرح الفرنسي في الجزائر وتطوره، ثم نعرض إلى ميلاد المسرح الجزائري أو ظهوره من جديد.

قيل عن الفرنسيين إن المسرح يسير معهم حيثما ذهبوا، فهم يحبون المسرح بمختلف أنواعه، ويعتبرونه لازمة من لازمات حياتهم الاجتماعية. والتمثيل عندهم لا يقتصر على المدنيين بل كان العسكريون يمثلون أيضاً، ولا يقتصر الأمر على الرجال وقد مثل بعضهم دور النساء. في كل مدينة احتلها الفرنسيون نصبوا خشبات المسرح ومثلوا عليها بأسلوبهم وبطريقتهم حتى يبكي الباكي ويفرح المحزون ويتحرك الساكن. وكان الجنود أنفسهم يمثلون ويمرحون، ويؤدون دور النساء في المسرحية بدون خجل ولا وجل.

كانت الحركة الرومانتيكية على أشدها في فرنسا (وأوروبا) سنة 1830، ثم حلت الواقعية وغيرها من المدارس الأدبية والفنية. وكان المسرح الفرنسي في الجزائر يساير هذه المدارس ويتأثر بها، ولكن الموضوع كان هو الجزائر في أغلب الأحيان. الجزائر بقصصها وتاريخها، برجالها ونسائها، بطعمها المحلي وألوانها، ولذلك كانت المسرحيات الأولى تحمل أسماء معروفة أو مخترعة من الواقع الاجتماعي، مثل العربي، والبدوي، والبربري والميزابي، واليهودي، وسالم التومي، وبابا عروج، وخالد، والكاهنة، ثم القبيلة والواحة، وتوات، والصحراء. ثم أسماء نسائية تاريخية مثل زفيرة وسوفونيزبة، وعائشة، واليهودية، بالإضافة إلى أسماء محمد وقدور وابن

عيسى. وكذلك موضوعات من ألف ليلة وليلة[1]. إن الكتّاب الفرنسيين عندئذ كانوا يستوحون من التاريخ المحلي ومن الحوادث ما يؤثرون به على مشاهدي مسرحياتهم، كما كانوا مولعين بكل ما هو غريب ومثير وبعيد عن البيئة الفرنسية التي اعتادت على أنماط معينة من الشخصيات والحوادث. وكانت المسرحيات تعرض في فرنسا وفي الجزائر.

وقد أوحت الجزائر بما لا يقل عن 43 مسرحية بين 1830 ـ 1925. وهو عدد قليل وكان حوالي ثلثي هذه المسرحيات مُثِّل قبل 1880. ولكنها جميعاً كانت، حسب بعض النقاد، مسرحيات ضعيفة وضحلة. وكانت من مختلف الأنواع، فيها نوع الدراما والميلودرامة، والكوميديا، والفودفيل Vaudville. ومن بينها مسرحية (عبد القادر في باريس) التي عرضت في باريس أيضاً سنة 1842 عندما كان الأمير ما يزال في صولجانه. وقد قدم المسرحية ميرسان وفونتين، وقيل عنها من باب السخرية إنها مسرحية «أكثر رشاقة من أسد وأكثر لطفاً من جمل». ومثلت على مسرح المنوعات بباريس.

ومن جهته قدم موقيرو سنة 1830 مسرحية (أسير الداي) في باريس أيضاً. وكانت للدعاية السياسية والدينية. ولذلك جعل الجمهور يبكي من المصير الذي كان ينتظرالأسرى النصارى على يد جلادي الداي في الجزائر[2]. وتنتهي المسرحية بقتل الأسير وابنته أمام الجمهور. وفي الجزائر مثلت سنة 1849 مسرحية عروج بربروس على خشبة المسرح الكبير، وكان صاحب المسرحية هو جوبيان الذي استوحى القصة من واقعة تاريخية وحولها لتتناسب مع الدعاية السياسية والدينية التي تناسب ذوق الجمهور عندئذ

(1) شارل تيار (الجزائر في الأدب الفرنسي)، الجزائر 1925، ص 518. وسنتحدث هنا عن المسرح كمؤسسة ثقافية ثم سنذكر المسرحيات العربية في فصل النثر الأدبي باعتبارها إنتاجاً إبداعياً. أما المسرحيات الفرنسية فلن نذكرها إلا عرضاً مع حديثنا عن المسرح نفسه.

(2) تذكر ما فعلته المسرحيات الرمانتيكية المعاصرة في أهل باريس، وما قيل في مسرحية (هرناني) تأليف فيكتور هوجو.

وتتماشى مع العاطفة الرومانتيكية السائدة. فقد جعل الكاتب زفيرة، وهي امرأة سالم التومي، تكره عروج وتحب الفارس المالطي المسيحي، كما جعلها تطعن عروج بخنجر لأنه قتل زوجها التومي، ثم تتناول السم قبل أن يصل عشيقها المالطي متأخراً، ولما وصل بعد فوات الأوان طعن نفسه بالخنجر وهو يصرخ: «عليك لعنة الله يا عروج!»[1]. وهكذا كان في المسرحية أربعة قتلى ليشبع المشاهدون المتعطشون للدم والعنف من الانتقام ثم يغرقوا في الدموع.

المسرح الذي أنشأه الفرنسيون كان يحمل اسم «المسرح البلدي» عادة. وقد أنشأوا ذلك في كل مدينة تقريباً. فكان للعاصمة مسرحها البلدي منذ 1853. وقد اشتهرت حفلاته قبل 1870، وكان عادة مكتظاً بالحضور، ومثلت عليه سارة بيرنار سنة 1889 وغيرها من مشاهير الممثلين والممثلات؛ ويتحدث البعض عن وجود المسرح الكبير (او الامبريالي) سنة 1860، وكانت تعرض فيه قطع الأوبرا وحفلات الباليه أربع مرات في الأسبوع. وكان يقع في الساحة الكبيرة قرب باب عزون (الجنينة اليوم؟)[2]. وهكذا كانت التمثيليات والأوبرا وكذلك الباليه تعرض في العاصمة للجمهور الفرنسي الذي يجد التسلية والمتعة وأيضاً التعبئة المعنوية. ويبدو أن الجزائريين كانوا يذهبون إلى المسرح أيضاً ولكن بعدد ضئيل، سيما في العقود الأولى. وكان بعض الفرنسيين يدعون أعياناً من الجزائريين للتأثير عليهم أو لمعرفة رد فعلهم أزاء بعض المناظر.

ويحدثنا القس بلاكسلي أنه حضر حوالي سنة 1858 حفلة تمثيلية في المسرح. وقد جيء بشاب عربي في العشرينات من عمره لتذويقه الحضارة الفرنسية، وكان معه دليل فرنسي. ودارت المسرحية حول سيدة فرنسية تزوجت محبوبها بطريقة فردية دون الرجوع إلى أهلها، وأنجبت ولداً، ثم

(1) جاكلين بيلي (عندما أصبحت الجزائر...) مرجع سابق، ص 263.
(2) وينقرون كوك (الاحتلال والاستعمار في شمال افريقية)، لندن 1860، ص 13.

تخاصمت مع هذا الزوج، فتزوجت رجلاً إنكليزياً، وجرى بينها وبين زوجها الأول حوار طويل. وقد فهم الشاب العربي أن الحوار سينتهي بقتلها، ولكنها لم تقتل. فخرج العربي غاضباً مما حدث، وكان متعجباً من هذه العلاقات الزوجية المنحلة. ولاحظ بلاكسلي أن هذا الموضوع (الزواج والطلاق وحرية الجنس) هو الموضوع الفرنسي المفضل. وقد انتقد مستوى التمثيل المسرحي وقال إنه سيء لغاية وإن اختيار أنواع المسرحيات كان أسوأ منه. وقد وجد هو نوعاً من التسلية في الغناء بمسرح الأوبرا حيث كان العرض طيباً والثمن زهيداً. وكان الغناء بأصوات نسائية. وكان المسرح من ملاهي الطبقة العليا، كما قال، ولكنه لم يذكر لنا اسم المسرح[1].

ومنذ العشرينات من هذا القرن تطور المسرح، ولم يعد مقصوراً على المسارح البلدية وإنما تنوع ونشأت حفلات (القالا GALA) المحببة للعسكريين والشباب، ومثلت كريستني (من اليهود) في وهران والعاصمة. كما وظفت مسارح الرومان القديمة، وظهرت فرقة تسمى فرقة (جولة المدن الذهبية) وقدمت المسرحيات الكلاسيكية، ثم توقفت مع الحرب العالمية الثانية.

ويقول مؤرخو الفرنسيين إن المسرح الجزائري (الفرنسي) الحقيقي بدأ بعد 1949 وهم يقيسون ذلك بنجاح الفرق الفرنسية الجزائرية في باريس وغيرها من المدن الفرنسية. كما ظهرت مسارح محلية متنوعة في الأحياء الشعبية بالعاصمة على الخصوص. من ذلك مسارح مايو Mayoux ومقهى ومسرح الجوهرة، والمسرح الإيطالي في شارع القناصل، والمسرح الإسباني في باب الواد، ثم المقهى المغنية (من نوع الغناء والتمثيل) التي كونها هيلور في حي مصطفى باشا[2].

---

(1) بلاكسلي (أربعة أشهر في الجزائر) لندن 1859، ص 36. وصف بلاكسلي أيضاً نادياً خاصاً بالموظفين المدنيين والضباط السامين فيه مكتبة، وغرف للعب الورق والبليار، وكانت فيه المجلات الفرنسية، وهم يقضون فيه أوقاتهم من الصباح إلى المساء.

(2) قوانار (الجزائر)، مرجع سابق، ص 279 ـ 280.

لقد كانت المسرحيات مرتبطة بالزمن الذي مثلت فيه، أما الأحداث التي عالجتها فكانت أحداثاً آنية للدعاية والتسلية. ولذلك فليس من الضروري البحث فيها عن صدق العاطفة وصدق التعبير، لأن تأثيرها مؤقت، ولو فصلت عن زمانها لما بقي فيها أثر، ولا سيما ذلك النوع المعروف بالفودفيل. وقد ضرب شارل تيار أمثلة عديدة على ذلك، منها ذلك الضابط الفرنسي (فريدريك) الذي أحب ابنة مستوطن (كولون) وأراد طلب يدها من أبيها، ولكنه لم يعرف كيف يبوح لها بحبه، إلى أن جاء أحدهم صدفة وروى للأب بطولة فريدريك وكيف أنقذ مزرعة مستوطن من هجوم البدو العرب عليها وكيف قتل عشرين وأسر مجموعة أخرى منهم. ولما جاء الضابط بنفسه إلى الأب بادره هذا بإعطائه ابنته (أرنستين) دون أن يطلبها منه[1].

وهناك مسرحيات كوميدية وأخرى درامية عديدة سنضرب أمثلة عليها بعد قليل. ولكن نلاحظ فقط أن الموضوعات والعناوين هي التي كانت جزائرية، أما الصدق والوفاء للنص والحدث التاريخي فالمسرحيات بعيدة عنه. ومن الكوميديات نجد (هدايا الداي) لسيون، وزهرة تلمسان لقونيه، وهذه المسرحية تعتبر من نوع مسرحيات الصالونات. وهناك مسرحية منديس دكوستا التي جرت في مكتب بولينياك، وقد اعتبرت مسرحية سياسية كوميدية[2].

وبالإضافة إلى درامة عروج وزفيرة التي أشرنا إليها، تأتي مسرحية الكاهنة. فقد ظهرت على أنها ملكة يهودية جمعت قبائل البربر والجيش الإفريقي واللاتيني ضد العرب المسلمين. ولكن الكاهنة أحبت خالد العربي، واتهم كسيلة خالداً، ودافعت هي عن خالد، ثم جرى حوار آخر بين خالد وكسيلة والكاهنة انتهى بنبؤة من الكاهنة، كما توَعّد كسيلة خالداً. وعندما حان الموعد الحاسم أنقذ خالد الكاهنة، ولكن هذه ابتلعت سماً.

---

(1) تيار (الجزائر في الأدب. . .)، مرجع سابق، ص 494.

(2) نفس المصدر، ص 499.

ومن المسرحيات الدرامية أيضاً مسرحية (الجزائر) لديكور، وهي تقع في فصلين وستة مشاهد (لوحات) وخاتمة. وهذه المسرحيات هي التي افتتح بها المسرح الإمبريالي في 29 سبتمبر 1853. وكثير هي المسرحيات والقصص المستوحاة من الاحتلال والتي مثلت على المسارح في الجزائر وغيرها[1].
وقبل أن نعرض نماذج من أنواع المسرحيات نقول إن النقاد اعتبروها من النوع الذي غلبت عليه الكمية على الكيفية، فقد كان الغرض منها هو كثرة الإنتاج وليس رفع المستوى والوصول إلى أهداف نبيلة. ومن تلك المسرحيات:

نوع الفوهفيل

1 ـ قصة حرب مدينة الجزائر، تأليف كوينار، سنة 1831.
2 ـ عبد القادر في باريس، تأليف دوميرسان وفونتين، سنة 1840.
3 ـ أسير عبد القادر، تأليف جوهو، سنة 1840.
4 ـ ليقريزيت Les Grisettes في أفريقية، تأليف كارموش، سنة 1842.
5 ـ زواج سيزاري أو الزوج الذي لا بد منه، تأليف ألبير ريون، سنة 1867، الخ.

نوع الكوميديا

1 ـ داي الجزائر عند السيد بولينياك[2]، تأليف منديس داكوستا، سنة 1830.
2 ـ القايد، تأليف سوناج، سنة 1849 (من نوع الأوبرا).
3 ـ الإفريقي، تأليف أدمون، سنة 1860 (الأفريقي = الجزائري).
4 ـ الحب الإفريقي، تأليف ليقوبيه، سنة 1877 (أوبرا كوميدية).
5 ـ زهرة تلمسان، تأليف لوقونييه، سنة 1877.
6 ـ عين بني مناد، تأليف ديهير فيلي، سنة 1878، الخ.

---

(1) نفس المصدر، ص 511.
(2) هو رئيس حكومة فرنسا الذي نظم الحملة ضد الجزائر.

من نوع الميلودرامة

1 ـ الفرنسيون في الجزائر، تأليف دومانيان، سنة 1804 (كذا).
2 ـ أسرى الجزائر، تأليف بيرنو، سنة 1817 (كذا).
3 ـ عروج بربروس، تأليف جوبيان، سنة 1849.
4 ـ الموريسكية، تأليف هيقلمان، سنة 1858.
5 ـ عمر، تأليف بوبلوس، سنة 1877، الخ.

من نوع الدرامة

1 ـ الكاهنة، تأليف شوازني، بدون تاريخ.
2 ـ اليهودية القسنطينية، تأليف توتيه، وبارفيه، سنة 1846.
3 ـ الجزائر: درامة تاريخية، تأليف ديكور، سنة 1853[1]، الخ.

إن الذي يرجع إلى الأدب الفرنسي المنتج في الجزائر سيلاحظ مدى أثرها فيه، بطبيعتها وسكانها وحوادثها وزخمها، ولا سيما منذ فاتح القرن. وقد ظهرت كتابات نقدية تصنف هذا الأدب وتجعله مدرسة في حد ذاتها بين الأدب الفرنسي والأدب الإفريقي. وقد ألحقوا بهذه المدرسة ما أنتجه الجزائريون باللغة الفرنسية لأنه فعلاً إنتاج هجين من زيجة أخرى غير أصلية.

المسرح الجزائري

يكاد كل الذين كتبوا عن المسرح الجزائري يتفقون على أن تاريخ ميلاده هو مرحلة العشرينات من هذا القرن. فرغم مكوث الفرنسيين حوالي قرن في الجزائر فإن الجزائريين لم يقلدوهم في هذا الميدان منذ أول عهدهم. ولعلهم قدروا أن المسرح كان نوعاً من الفن الخليع سيما وقد عرفنا أن

---

(1) تيار، مرجع سابق، ص 494. وهناك نماذج أخرى من كل نوع ضربنا عنها. وننبه إلى أنه ذكر من نوع الدراما مسرحية (إيالة الجزائر)، تأليف الصديق بن الوطا سنة 1913، ولكننا أجلنا الحديث عنها إلى الحديث عن المسرح العربي.

موضوعاته الفرنسية كانت عبارة عن قصص ماجنة من الزواج والطلاق والغراميات المصطنعة، أو موضوعات تتخذ الجزائريين مضغة للسخرية والاستهزاء وتشويه تاريخهم وحياتهم.

ولا شك أن بعض الجزائريين قد عرفوا المسرح الفرنسي ودخلوه وقرأوا بعض المسرحيات سواء في المدارس الفرنسية أو في المكتبات. وقد عرفنا أن الفرنسيين كانوا يأخذون بعض الجزائريين معهم إلى المسرح ليلاحظوا ردود أفعالهم أو ليؤثروا عليهم أو كمدعوين رسميين. ونعرف أيضاً أن محمد الشاذلي قد زار مسرح المنوعات بترتيبات فرنسية عندما زار باريس حوالي 1849. وكذلك فعل الأمير عبد القادر بعد إطلاق سراحه سنة 1852. ونعتقد أن أعيان الجزائريين الذين كان الفرنسيون يأخذونهم في زيارات رسمية إلى باريس كانوا أيضاً يزورون ويحضرون حفلات المسرح الفرنسي، وكذلك الطلبة. وفي ترجمة الداي حسين باشا قيل إنه حضر المسرح الفرنسي أيضاً سنة 1833 عندما زار باريس[1]. وهكذا، فالمسرح ليس غريباً إذن عن الجزائريين كما قلنا، ولكن إنشاءه باللغة العربية أو العامية لم يبدأ إلا بعد الحرب العالمية الأولى حسب مختلف المصادر.

ومن الغريب أننا نقرأ في بعض المصادر أن بعض الجمعيات الأدبية والفرق المسرحية التونسية قد زارت الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى، وأنها مثلت وغنت. ومنها (جوق الأدب التونسي)، وقد مثلت روايات (عطيل) و (العباسة) و (صلاح الدين الأيوبي). وأن الجزائريين قد حضروا مثل هذه التمثيليات، وكانت بالعربية الفصحى، وقد أحرزت نجاحاً لفت انتباه الفرنسيين[2]. كما نقرأ عن زيارة الجوق المصري للرقص والتمثيل

(1) عن محمد الشاذلي انظر كتابنا (القاضي الأديب)، وعن الأمير انظر ترجمتنا لكتاب تشرشل (حياة الأمير عبد القادر)، أما عن الداي حسين باشا فانظر ترجمتنا لحياته في (أبحاث وآراء) جـ 3.

(2) انظر بحثنا عن القومية العربية في (منطلقات فكرية)، وكذلك مدارس الثقافة العربية في (أفكار جامحة).

والغناء للجزائر وإقامته بعض الحفلات بها، ويقال إنه نجح في ذلك نجاحاً خاصاً[1]. ومع ذلك لا نجد من تحدث عن محاولات جزائرية في هذا الصدد قبل 1914. ونحن نعتقد أن المحاولات قد وقعت، ولكن التاريخ لها أو الجهل بها هو الذي جعلنا نقلد رأي القائلين إن المسرح لم يبدأ إلا بعد 1919. ماذا كانت تفعل الجمعيات والنوادي التي ظهرت خلال العشرية الأولى من هذا القرن إذا لم تقدم بعض المسرحيات؟ حقيقة أنها كانت تقدم دروساً ومحاضرات وتوجيهات من كل نوع. ولكن المسرح قد يكون أحد مبتكراتها أيضاً. ولنرجع إلى جرائد الأخبار والمغرب وكوكب افريقية فإننا قد نعثر على شيء من ذلك.

المسرح التقليدي الذي عرفه الجزائريون هو مسرح الكركوز، كما سبق. وقد يسميه البعض المسرح الصيني أو خيال الظل. وكانت له أساليبه في تقديم الموضوعات إلى الجمهور. ويبدو أنه تخشن ليتأقلم مع الجو الجديد بعد الاحتلال. فقد هاجرت العائلات الغنية وجلا الفنانون عن العاصمة، وكذلك جلا عنها حماة الأخلاق والآداب العامة. وبذلك يكون قد نزل مستواه الأدبي والأخلاقي، وأصبح وسيلة للتكسب من السواح والجنود الفرنسيين. وقد وصف بأنه مسرح ساخر ومثير للخجل حتى أن الوقحاء أنفسهم لا يشاهدونه دون أن تحمر وجوههم، حسب تعبير أحد الكتاب[2]. وكان نشاط هذا المسرح أكثر ما يكون في شهر رمضان حين تمتد السهرات وتسمح القواعد الاجتماعية بطول المكث خارج البيوت. وبدل أن يصلحه الفرنسيون (إذا صح ما ادعوه) حكموا بإلغائه تماماً حوالي سنة 1841. وسلطوا العقاب الصارم على من يمارسه. ولعلهم رأوا فيه وسيلة للدعاية السياسية ضدهم أو كان منافساً خطيراً لمسرحهم. ولا سيما أن بعض الكتاب قالوا إن شخصية الكركوز (قرقوش) كانت تمثل شخصية البطل الشعبي عند الحضر، وكان يتميز بارتفاع قامته، فهو من العمالقة، وكذلك كان يتميز

(1) انظر جريدة (كوكب افريقية)، سنة 1909، العدد؟.
(2) أوولف جوان (رحلة في أفريقية)، بروكسيل، 1850، ص 60.

بالنكت العملية والبهلوانيات. وهو ممثل بارع، وفي نفس الوقت بارع في الضرب وتوجيه اللكمات لغيره خلال المسرحية. وكانت الحبكة في مسرحية الكركوز تقدم بالعربية وبالفرنسية. وقد أوصى أحد الكتاب بحذف المناظر المثيرة من المسرحيات التي تفسد في نظره أخلاق الجيل الجديد المواظب على حضورها[1].

ومهما كان الأمر فإن الشعب لم يبق بدون حفلات وأفراح جماعية. فبالإضافة إلى حفلات المقاهي ومهرجانات رمضان كانت أيضاً حفلات المزوار، وهي حفلات تؤدي فيها بعض النساء الرقص والغناء. وما نظنه إلا رقصاً خليعاً لإرضاء السواح والجنود، ومع ذلك أبقاه الفرنسيون رغم أنهم ألغوا وظيفة «المزوار» الذي كان في عهد الدايات مسؤولاً على البغايا. وكذلك كانت حفلات الأعياد، ونعني عيد الأضحى بالذات. وتروي بعض الكتب أن زنوج العاصمة كانوا يجتمعون بين عشرة إلى خمسين شخصاً ويؤدون رقصاً جماعياً وهم في فرح وغبطة خلال معظم اليوم، ويتجولون في الشوارع على أنغام الموسيقى ويقفون أمام بيوت رؤسائهم، ثم يجتمعون في باب الواد، وبيد كل منهم قرقابو (قطعتان حديديتان) وطبل، ثم تضرب الموسيقى ويقع التلاعب بالعصى[2]. ومن المؤكد أن المدن الأخرى لها تقاليدها المسرحية المشابهة أيضاً، ولها نظام حفلاتها ومواسمها وممثلوها.

وقد روى لنا إسماعيل بوضربة سنة 1858 أنه شاهد بورقلة حفلة مثيرة بمناسبة يوم عاشوراء، وهي حفلة جرى فيها التنكر إذ لبس الممثلون فيها جلود الأسود والثيران والجمال، وحتى جريد النخل. ثم حملوا المشاعل وساروا إلى وسط المدينة وهم يرقصون ويغنون، وعندما وصلوا إلى الساحة أشعلوا النار ورقصوا حولها على أنغام الطبل المدمدمة. وهذه الحفلة اشترك

---

(1) فرنسيس بولسكي (العلم المثلث)، لندن، 1854، ص 37. انظر مقالة رشيد بن شنب «الكراكوز، تعليق على أصل المسرح الشعبي في شمال أفريقية» في (مجلة أفريقية الأدبية) رقم 21، سبتمبر/ أكتوبر 1942.

(2) انظر فقرة الموسيقى.

فيها العامة والأعيان. وقد سماها بوضربة نوعاً من المهرجان السنوي. واعتبرها من بقايا الوثنية لأنها في نظره غير معروفة عند العرب الأصلاء. ومن تمثيليات الحفلة أن شيخاً متقدماً في السن كان أدى فريضة الحج، وله زوجة شابة تصغره كثيراً، ثم يدور الحوار والمداورات، وتنتهي التمثيلية بانتزاع البطل البهلوانِ الزوجةَ الشابة من يد زوجها العجوز.

وهذا النوع من الحفلات التنكرية التي يبدو أنها غليظة وتخفي الغضب الاجتماعي، بقيت إلى 1874، فقد أقيمت حينئذ حفلة تمثيلية للوفد الفرنسي الرسمي بورقلة، أشرف عليها قايد ورقلة عندئذ (ابن إدريس)، ولكنها كانت أقل خشونة وأحسن نهاية من سابقتها إذ مثلت فيها مطاردة الأسد ووصول القافلة بالسلامة وعمليات نشاط رجال المخزن[1]. ولا شك أن هذا النوع من الحفلات كان شائعاً في القطر كله ولكن بدرجات متفاوتة في التنوع والرقي.

وعندما تحدثنا عن إبراهام دانينوس، قلنا إنه نشر (نزهة المشتاق وغصة العشاق) سنة 1848. ولا ندري إن كانت قد مثلت أم لا. وفيها أدوار نسوية أيضاً. وتدور أحداثها في العراق، وتمثل قصة حب خيالية يبدو أنها مستوحاة من ألف ليلة وليلة. ومن شخصياتها نعمة ونعمان. وكان دانينوس متأثراً بالبيئة الجزائرية التي ولد فيها، ولعله كان من أصل يوناني، وقد انضم إلى الفرنسيين بعد الاحتلال وأصبح من المترجمين المقربين إليهم. ولكن عمله يظل محاولة جديرة بالدراسة وإمعان النظر في تاريخ المسرح والمسرحيات[2].

وتكاد (نزهة المشتاق) تتزامن مع (حكاية العشاق في الحب والاشتياق) لمصطفى بن إبراهيم باشا، الذي ألفها سنة 1849، ولكنها لم تنشر، وظلت محفوظة وبنسخة واحدة، حسب علمنا، إلى أن نشرناها سنة 1977. وكانت

---

(1) ف. فيليب (مراحل صحراوية)، الجزائر 1874، ص 77 - 79. نقل هذا المصدر أيضاً عن رحلة بوضربة إلى غات سنة 1858.

(2) عن دانينوس انظر فصل الترجمة، وكذلك عمر مهدي «المسرح البدائي» في جريدة (السلام)، 9 يناير 1992.

إمكانية النشر متوفرة لدانينوس لأنه كان على صلة بالترجمة والمطابع الفرنسية، بينما مصطفى المعروف بالأمير مصطفى، لم يتح له ذلك، فظلت حكايته مخطوطة، رغم أنها تحتوي على عناصر تمثيلية هامة، وشخصياتها معظمها خيالية أيضاً، أما بيئتها فجزائرية وفيها الألوان المحلية من أطعمة وملابس وأثاث وعبارات، وكذلك الجو السياسي لأن صاحبها حرم من والده ومن أملاكه على يد الفرنسيين. والغالب أنها لم تمثل أيضاً[1].

ومنذ آخر القرن الماضي ظهر من يمثل حياة الطلبة ومغامراتهم على المسرح بطريقة قد تكون تقليداً لأسلوب المسرح الفرنسي. فقد كتب القاضي محمد بن علي بن الطاهر الجباري شعراً ساخراً تحدث فيه عن مغامرات طالبين عربيين في القرية الزنجية بوهران. وذكر السيد ديلفان أن الجباري قام بتمثيل ذلك على المسرح بنفسه، دون أن يصف لنا الكيفية ولا المكان الذي جرى فيه الحدث الفني. ونعرف أن الشعر كان بالدارجة القريبة من الفصحى. وكان القاضي الجباري من جهة سعيدة ومن قبيلة الجبارة، ولكنه كتب شعره باسم مستعار وهو (محمد قبيح الفعل)[2]. وحول نفس الموضوع كتب الجباري باسمه الحقيقي مقامات عديدة جعلها في شكل مجالس، وبطلها هو الطالب سي الحبيب بن عيسى الذي قضى ثلاثين سنة من عمره في التعلم ومع ذلك بقي جاهلاً.

لاحظ أحمد توفيق المدني، وهو يكتب حوالي 1930 إهمال الجزائريين للتمثيل، وقال إن الجزائر قد تأتي بعد الجزيرة العربية في هذا المجال. وفي نظره أن المسرح العربي لم ينشأ فيها إلى ذلك الحين. وأن لها

(1) انظر تحقيقنا لحكاية العشاق، ط 2، 1982.
(2) ديلفان «المقامات العوالية» في (المجلة الآسيوية) 1913، ص 292 هامش 2. الاسم المستعار كما ذكره ديلفان هو محمد Le mauvais sujet (المواطن أو الرعية السيء). وقد نشر شعر الجباري بالعربية وبالفرنسية، سنة 1887 بوهران وباريس، تحت عنوان (قصة مغامرات طالبين عربيين في القرية الزنجية بوهران). أما المقامات وحياة الجباري فسنعرض إليهما في فصل الأدب.

لم يشعروا بالحاجة إليه. ولكنه قال أيضاً ان بعض الأجواق أو الفرق قد تألفت بالعاصمة ولكنها سرعان ما اختفت بعد تمثيل مسرحية أو اثنتين. وقد أقر أن جوق مدينة الجزائر كان يمثل بعض المسرحيات خلال شهور رمضان من كل سنة، وهي روايات بالعامية ومستخرجة من ألف ليلة وليلة أو مقتبسة من مسرحيات فرنسية. وفي نظره أن هذا النوع من التمثيليات لقى رواجاً حسناً. ولكنه لم يعطنا نماذج له. ومن رأيه أيضاً أن الشعب مستعد لدعم المسرح العربي (يقصد بالفصحى) وأن الوقت قد حان لجمع الشمل وإنشاء المسرح العربي الذي ستكون له رسالة خاصة، وهي الارتقاء بالأخلاق والآداب والذوق الاجتماعي وتعليم العربية. ولم يذكر المدني سوى مدينة الجزائر عندما دعا إلى الارتفاع بالعامية إلى مستوى الفصحى لقلة من يفهم هذه بين العمال والمتعلمين بالفرنسية فقط. فقد دعا المدني إلى إيجاد عربية وسيطة في البداية بين العامية والفصحى. وأرجع انعدام المسرح في مدن تفهم العربية مثل قسنطينة وتلمسان وبسكرة إلى أسباب مادية في أغلب الظن[1].

والحق أن مؤرخي المسرح الحديث في الجزائر يرجعونه إلى أوائل العشرينات من هذا القرن. وكلهم يلحون على أنه «ظاهرة جديدة» وكان ذلك بعد زيارة فرقة مصرية سنة 1921 على رأسها جورج أبيض. وقد مثلت هذه الفرقة مسرحيتين الأولى ثارات العرب والثانية صلاح الدين الأيوبي (سبق تمثيلها في الجزائر سنة 1913 من قبل فرقة تونسية، انظر سابقاً). والمسرحيتان من تأليف جورج حداد.

ويذهب النقاد إلى أن الفرقة المصرية فشلت في الوصول إلى الجمهور، وهم يرجعون سبب ذلك إلى استعمالها اللغة الفصحى التي لم يفهمها جمهور العاصمة عندئذ. وهذه الحجة تذكرنا بما يقال هذه السنوات عن التلفزة الجزائرية عندما تعرض حصصاً بالفصحى. وهي حجة استعملها أنصار الفرنكفونية، لأنهم لا ينتقدون التلفزة نفسها إذا عرضت حصصاً

---

(1) أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر)، 1931، ص 342 ـ 343.

بالفرنسية (الفصحى) التي لا يفهمها الجمهور حقيقة.

ويبدأ تاريخ المسرح الحديث في نظرهم منذ 1926 حين وظف علي سلالي (علالو) ورشيد قسنطيني اللهجة العامية لأداء تمثيليات تاريخية ونقدية[1]. لقد استعمل الجزائريون أيضاً الفصحى وكان لها جمهورها ولم يفشل الممثلون، والفرق هو أن العامية كانت أكثر نجاحاً، ولذلك صيغت وعرضت أغلب المسرحيات بالعامية. واستعمال العامية في المسرح لم يكن ظاهرة جزائرية فقط بل كانت العامية مستعملة أيضاً في مصر وغيرها، ولذلك دعا الشيخ المدني إلى تهذيب العامية والصعود بها نحو الفصحى لأن العامية نفسها درجات في السمو والانحطاط.

كان رشيد قسنطيني موهوباً في فن الكوميديا، ولد في العاصمة سنة 1887 وتوفي بها سنة 1944. عاش هذه الفترة المزدحمة بالتطورات وقضى فترة طفولته في عهد كامبون وشبابه في عهد النهضة الأولى فامتلأ بالآمال وخطط أن يكون منتجاً مسرحياً ومغنياً ومضحكاً للشعب وأيضاً مؤثراً عليه. قليل من أعماله لها مدلول سياسي مباشر أو غير مباشر، وإنما هناك مشاعر حية ومشتركة بين الفنان والمواطن، بين اللغة والتفكير والهوية والواقع. وثقافته ثقافة عصامية شأنه شأن معاصره علي سلالي أو علالو. وعندما ظهرت الإذاعة كان رشيد من الممثلين فيها أيضاً، ومن الأسف أن عامية رشيد قد أضرت باللهجة الجزائرية المشتركة نظراً لما فيها من الغنة ومن تعويج الفم والهبوط في التعبير أحياناً. وقد تأثر بذلك جيل أو أكثر فظنوا أن الفن والتعبير الساخر إنما هو في تحريك عضلات الفم ومضغ الكلام، رغم دور رشيد القسنطيني الاجتماعي[2].

---

(1) عن رشيد القسنطيني انظر رشيد بن شنب «رشيد القسنطيني»، 1887 ـ 1944 أبو المسرح في الجزائر في (الوثائق الجزائرية) رقم 16، 15 أبريل 1947.

(2) جاء في تقويم المنصور الذي وضعه الشيخ أحمد توفيق المدني سنة 1348 (1929) أن رشيد القسنطيني قد حضر الحفل السنوي الذي أقامه نادي الترقي في تلك السنة، وألقى في الحفل أناشيد في انتقاد العادات المضرة. ولا ندري إن كان رشيد قد أدرك محمد سفنجة وفرقته وتأثر به.

أما علالو فقد نسب إليه معظم النقاد ومؤرخي المسرح كتابة وتمثيل أول مسرحية سنة 1926. وكان عمره إذاك حوالي 24 سنة (ولد 1902). وقد دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية الأهلية، ولكنه اضطر إلى مغادرتها لوفاة والده وعمره ثلاث عشرة سنة فقط. وأجبره اليتم على العمل في إحدى الصيدليات. وكان يقضي أوقات فراغه في الغناء والتمثيل لتدريب صوته وجسمه على أداء هذه المهمة، كما كان مولعاً بالموسيقى العربية القديمة. ولم يكد يبلغ العشرين سنة حتى وجدناه مشاركاً في الحفلات التي كانت تنشطها جمعية (المطربية)، وهي جمعية أنشأها إدمون يافيل، أحد يهود الجزائر الذين اهتموا بالموسيقى الأندلسية وكتبوها. وكان علالو يشارك في الحفلات التي كانت تقام في باب الواد وغيره، خلال شهر رمضان. ولا شك أن جمهور هذه الحفلات لم يكن كله من العرب بل كان فيه ربما شباب المستوطنين الإسبان في الأصل، وغيرهم. ولذلك نتوقع أن تكون اللغة المستعملة نوعاً من التعابير المشتركة (لغة فرنكة). وقد ساعد علالو تحكمه في عضلات وجهه وحواجبه فكان يلعب دور الساخر المثير للضحك. وكان له إحساس خاص بالشعر والتنغيم، ولذلك كان ينظم الشعر العامي على النبرات الموسيقية الشعرية.

وبين 1926 و 1931 ألف علالو حوالي سبع مسرحيات، وتجول في القطر ضمن فرقة مسرحية هاوية، شاركه فيها إبراهيم دحمون، وجلول باشجراح، وعزيز الأكحل، ومحيي الدين باشتارزي. ويبدو أنهم جميعاً كانوا يمثلون تياراً تأثر بأحداث النهضة العربية الإسلامية. وكان معتزاً بالتراث. ولذلك كانت المسرحيات المستمدة أيضاً من هذا التراث رغم أنها كتبت بالعامية، ومنها ما هو مستمد من التراث الأندلسي مثل حلّاق قرطبة، وما هو مستمد من التراث العربي في المشرق مثل عنتر الحشائشي والخليفة والصياد، وأبو الحسن. ومنها ما كان يعالج الواقع الاجتماعي مثل زواج بو عقلين. وأول مسرحيات علالو كانت (جحا) وهي مسرحية تراثية ولكن فيها إسقاطات على الوقائع أيضاً.

ورغم هذا الطموح الكبير واستعمال الدارجة للتقرب من المواطن

العادي فإن علالو قد فشل في مجهوده، وأفلس مادياً، وخشي على نفسه ضياع وظيفته في الترامينو، وزاره المرض الذي اجتمع عليه مع الفاقة. وقد اعترته حالة نفسية سنة 1932 جعلته يمزق مسرحياته، ويعدل تماماً عن المسرح ومغامراته. فهل يرجع فشله إلى عدم استعداد الشعب لمثل هذا الفن، كما لاحظ الشيخ المدني؟ أو يرجع إلى المسألة اللغوية واستعمال العامية التي تحط من قيمة العمل المسرحي فنياً؟ أو إلى كون الموضوعات غير ذات أهمية اجتماعية وسياسية؟ لا ندري. ورغم أنه عاش بعد ذلك طويلاً، فإنه لم يرجع إلى المسرح البتة، كما فهمنا من سيرة حياته.

كان علالو إذن من الأوائل، ولعله الأول، الذي هوى المسرح العربي في الجزائر وقدم له مسرحيات وغنى فيه ووظف الشعر والثقافة التراثية، وأنشأ فرقة تسمى (الزاهية) وتجول بها في أنحاء البلاد، واستعمل الرجال والنساء للأداء الجماعي الجيد، وأخضع اللغة للعامة، ومع ذلك كان حظه الفشل المادي على الأقل، والأزمة النفسية، وكان على غيره أن يبدأ من حيث انتهى وأن يعترف له بفضل السبق[1].

في الوقت الذي كان فيه علالو ما يزال يكتب للمسرح ويؤلف له في العاصمة، ظهرت في قسنطينة وفي عنابة وفي تلمسان بعض الفرق التي كانت تمثل وتحرز نجاحاً. فقد ظهرت في قسنطينة فرقة تسمى (ناصر الدين ديني) ومثلت رواية طارق بن زياد، وسنعلق عليها. كما ظهرت بعنابة فرقة (المزهر البوني). ويقول الشيخ المدني عن الفرقتين إنهما مثلتا بعض المسرحيات العربية نالت إعجاب المشاهدين. وكان الأمر كذلك بالنسبة لنادي السعادة في

---

(1) رشيد بن أبي شنب «علالو وأصل المسرح الجزائري» في (مجلة الغرب الإسلامي والبحر الأبيض)، 1977، ص 29 ـ 35. وكذلك عبد القادر جغلول (عناصر ثقافية)، ص 123 ـ 126. وقال جغلول إن المسرحية الثامنة كانت باسم (عاشور وأخوه)، وكان سيمثلها سنة 1945، ولكنها انتظرت إلى 1976، وقد مثلت بعنوان جديد وهو (المهر) وقدمها إلى التلفزة في نسخة معدلة. ولكن هذه المرحلة لا تعنينا هنا.

تلمسان الذي مثلت فيه مسرحية (فتح الأندلس)[1]. وقد أكد جوزيف ديبارمي أيضاً نجاح التجربة في قسنطينة مع مسرحية طارق بن زياد، فهو يقول انه بالرغم من أنه لم يحضرها إلاّ عدد قليل من المشاهدين فإن الجميع صفقوا لها بدافع الاعتزاز الوطني والقومي وكذلك بدافع الغيرة اللغوية. ذلك أن المسرحية كانت باللغة العربية، وقد مثلتها فرقة ناصر الدين ديني، وهي كما قال ديبارمي، تذكر المشاهدين بانتصار العرب على أوروبا[2].

وقد أفاد ديبارمي بأن المسرح، رغم أنه ذو طابع غير أخلاقي، كما قال، فإن الجزائريين استعملوه للدفاع عن اللغة العربية الفصحى والدعوة إلى استعمالها، وقد اعتبروه من المستحدثات الأوروبية، ومع ذلك رآه المتنورون وسيلة صالحة وناجحة لنشر الأفكار الوطنية.

ورغم أن ديبارمي لم يذكر صراحة أن مسرحية طارق بن زياد كانت باللغة الفصحى، فإن كلامه يدل على ذلك. ومن جهة أخرى ذكر أن مسرحية أخرى قد عرضت باللغة الدارجة تحت عنوان (حفرة في الأرض)، ووصفها بأنها كوميديا مثلتها جمعية (المطربية) لمدينة الجزائر وأنها مسرحية مأخوذة أو مقلدة لأحد الأفلام الفرنسية. وكان تمثيلها خلال شهر رمضان المعظم سنة 1931 ميلادية. ولاحظ ديبارمي أنه بدلاً من تقديمها كلها بالدارجة فإن الممثلين قد حشوها، كما قال، بألفاظ من اللغة الأم (الفصحىٰ) فأثروها وطوعوها وجعلوها في الدرجة الأدبية. كما لاحظ أنهم أدخلوا فيها كلمات فرنسية. ومن جهة أخرى طمأن ديبارمي قومه الفرنسيين بأنه لا خوف من ذلك على الفرنسية لأنها لغة سيادة (امبريالية) ولغة استعمالية نفعية لا تنازعها اليوم أية لغة أخرى في الجزائر، فهي تتحكم في السياسة والإدارة والتجارة

(1) المدني (كتاب الجزائر) مرجع سابق، 343. ولعل مسرحية (فتح الأندلس) هي نفسها مسرحية (طارق بن زياد).

(2) ديبارمي «رد الفعل اللغوي» في (مجلة الجمعية الجغرافية للجزائر)، SGAAN، 1931، ص 23. وناصر الدين ديني هو إيتيان ديني الذي اعتنق الإسلام وكرس حياته لفن الرسم، وتوفي سنة 1930 ودفن في بوسعادة. انظر فصل الفنون.

والصناعة، بل أن أنصار عدوتها، وهي اللغة العربية الفصحى، لا يستغنون عن اللغة الفرنسية، وقد اعترفوا بذلك بأنفسهم، فقبل الحرب (العالمية الأولى) كانوا لا يريدون لغة الحكومة ولكنهم اليوم أصبحوا يتواصون بها[1].

ويبدو أن التمثيل باللغة الفصحى، قد حظي بإقبال كبير، ابتداء من الثلاثينات، نتيجة تقدم الحركة الوطنية والاعتزاز باللغة، ولكثرة المدارس العربية التي أنشأتها جمعية العلماء والتشجيع عليها. وقد كانت هذه المدارس نفسها تمثل مسرحيات باللغة الفصحى في المناسبات الدينية والتاريخية والاجتماعية. ومعظم مؤلفيها كانوا من المعلمين، أما الممثلون فهم تلاميذ المدارس. وسنذكر نماذج من هذه المسرحيات ومناسباتها. ويقول سعد الدين بن أبي شنب سنة 1954 أنه بالرغم من أن التمثيل باللغة الدارجة هو الغالب، فإن التمثيل باللغة الفصحى قد حظي بمنزلة عالية. وضرب على ذلك مثلاً بتمثيل رواية (حنبعل) التي كتبها أحمد توفيق المدني، فقد أحرزت حسب تعبيره على نجاح باهر عندما مثلت بالفصحى، وكذلك رواية (المولد) لعبد الرحمن الجيلالي التي مثلت وأذيعت بالفصحى أيضاً[2].

وبين 1937 و 1939 مثلت على الأقل خمس عشرة مسرحية بين مدرسية وغيرها، وكانت تعالج في معظمها موضوعات دينية وتاريخية واجتماعية. بعضها معروفة المؤلف وبعضها مجهولة المؤلف. من ذلك مسرحية (بلال) لمحمد العيد، و (الدجالون) لمحمد النجار، و (عباقرة العرب) و (البعثة التعليمية) لمحمد بن العابد الجلالي، و (سحار بالرغم منه) لمحيي الدين باش تارزي. وهناك جمعيات تمثيلية من الهواة والمحترفين مثل جمعية الشباب الفني لقسنطينة، وجمعية محبي الفن لنفس المدينة، وجمعية كشافة الرجاء بباتنة. وبعض المسرحيات مثّلها تلاميذ قيل إنهم تتلمذوا على الممثل المصري الشهير يوسف وهبي، مثل المجموعة التي مثلت مسرحية (عاقبة

(1) ديبارمي «رد الفعل اللغوي»، مرجع سابق، ص 30.
(2) سعد الدين بن أبي شنب، مجلة (الأديب) عدد ممتاز، يناير 1954.

الجهل) وهي من وضع بعض المعلمين، سنة 1937. والمسرحيات التي مثلت في قسنطينة مثلت على المسرح البلدي تارة ومسرح كلية الشعب تارة أخرى. وفي الأخيرة مثلت مسرحية (البعثة التعليمية) لمحمد بن العابد الجلالي (1937) وعلى إثر ذلك ألقى ابن باديس خطبة ثم أنشد نشيده الحماسي (اشهدي يا سماء).

كما أنشئت عدة فرق تمثيلية أخرى بالإضافة إلى ما ذكرنا. من ذلك جمعية (الوتر الجزائري) وهي جمعية فنية لتمثيل الروايات «على اختلاف أنواعها، عصرية وتاريخية»، كما تعمل على إحياء الموسيقى العربية[1].

وكانت جمعية المزهر البوني قد مثلت سنة 1932 مسرحيتين على المسرح البلدي في قسنطينة، وهما (التوبة) و (الكِيفْ). وكلتاهما من تأليف رئيس الجمعية، وهو السيد المحامي الجندي (أو الجنيدي ؟). وكلتاهما من نوع العمل الاجتماعي، كمحاربة الخمر والميسر والكيف وغيرها من الرذائل التي أشاعها الفرنسيون قصد دفع الشباب إلى التهلكة وتحطيم طموحاته. وكذلك قالت (الشهاب) وهي تقدم ما قام به المزهر البوني، إن الغاية من التمثيل هي «التأثير على الجمهور حتى يبكي للمأساة، ويضحك للفوز والنجاة». وقالت إن المزهر كان ينشط بالموسيقى فقط، ولكنه أضاف إلى ذلك التمثيل لخدمة اللغة العربية وجلب الشباب إليها[2]. وهذا ما استنتجه الخبير الفرنسي جوزيف ديبارمي في مقالته «رد الفعل اللغوي» سنة 1931.

---

(1) عن ذلك انظر جريدة (البصائر) أعداد 62، 91، 92، 96، 104، 107، 116، الخ. أما باش تارزي فقد مثل مسرحيته المذكورة بمناسبة انعقاد المؤتمر الكشفي، يوليو، 1939. وسنرجع إلى إنتاج المسرحيات في فصل الأدب. وعن المسرح الجزائري عموماً انظر أيضاً سعد الدين بن أبي شنب (المسرح العربي الجزائري) في المجلة الأفريقية، 1935، ورشيد بن أبي شنب كتّاب المسرحية «العرب» في مجلة الغرب الإسلامي 1974، ولاندو (دراسات عن المسرح والسينما العربية)، باريس 1965، وأرليت روث (المسرح الجزائري بالعامية)، باريس 1967 الخ.

(2) مجلة الشهاب، أبريل 1932، ص 242.

ومن جهته قام كشافة نادي الشبان المسلمين بقالمة بزيارة لقسنطينة، واحتفل بهم فيها زملاؤهم (الشباب الفني) و (الهلال التمثيلي). وفي الاحتفال عزفت الموسيقى من الشباب الفني، كما مثل الهلال تمثيلية لا ندري عنوانها ولكننا نعرف أن موضوعها اجتماعي، وهو محاربة الخمر والدعوة إلى التعليم. كما شارك فتيان الكشافة بنشيدهم. وقد أنشد الجميع نشيد مصطفى صادق الرافعي: (للعلا إن العلا واجبات المسلم)[1].

ومن الجرائد الفرنسية التي اهتمت بالكتابة عن المسرح العربي جريدة (الجزائر الجمهورية) ذات الميول الشيوعية. وكان الأديب محمد ديب من كتابها. وقد قيل إنه نشر فيها عدة مقالات عن مسرح الهواة سنة 1950، وعن العروض المسرحية باللغة العربية. والجريدة المذكورة هي التي أعلنت سنة 1951 عن جائزة مالية خصصت لأحسن إنتاج مسرحي باللغة العربية الفصحى أو بالدارجة بشرط أن يكون كتابها جزائريين، والجائزة كانت ستوزع على أحسن عشر مسرحيات. والجهة التي خصصت الجائزة هي جمعية المسرح الجزائري وجمعية الفن والثقافة. وليس لدينا الآن ما يبرهن على أن المسرحيات قد كتبت وأن لجنة التحكيم المؤلفة من أربعة أدباء قد اجتمعت ووزعت الجائزة[2]. ونحن إنما نذكر هذا لكي نؤكد على أن المسرح ظل يتطور وظل دوره في الثقافة يبرز ويعترف به، وأن اللغة لم تعد مشكلة فيه،

---

(1) الشهاب، أبريل 1939، ص 155 ـ 156. صاحب الكلمة هو أ. ب (أحمد بوشمال؟). وعن دور الإذاعة في تقديم المسرحيات والمساهمة في التمثيل انظر فقرة (الإذاعة).

(2) جريدة (الجزائر الجمهورية)، 24 مارس 1951. ولجنة التحكيم تتألف من: أحمد توفيق المدني، وعبد الرحمن الجيلالي، والبودالي سفير، وابن حسين بوقطاية. وقيمة الجوائز 214،000 ف. وكان مصطفى كاتب هو رئيس جمعية الفن والثقافة. انظر جان ديجو (بيبلوغرافية) ص 22. وعن مشاركة محمد ديب انظر الجزائر الجمهورية بين يونيو 12 وديسمبر 1950، ثم من يناير إلى ديسمبر 1951، حسب ديجو، مرجع سابق. وفي هذا المصدر معلومات هامة عن المسرح بأقلام: البودالي سفير، ومحمد فرحات، وحليمة خالدي، ومصطفى كاتب، وباش تارزي ومحمد الرازي، ورشيد بن أبي شنب، وغيرهم.

فقد تقبل الجميع فيما يبدو استعمال اللغة العربية سواء كانت فصيحة أو دارجة.

الموسيقى

الموسيقى الجزائرية أصيلة ومتنوعة. وترجع أصالتها إلى كونها مستوحاة من التراث المشترك الذي أنتجته العبقرية الشعبية. وتمتد جذور هذا التراث إلى عهود قديمة قدم الإنسان الجزائري على أرضه. وهي أيضاً موسيقى متنوعة لاختلاف مناطقها أو بيئاتها من جهة وللتأثيرات الخارجية من جهة أخرى. وكان اتساع الرقعة الجغفرافية للجزائر وصعوبة المواصلات وتنوع الخارطة المناخية، قد جعل الموسيقى متنوعة النغمات والأداء والأسماء.

وقد كتب بعض القدماء عن هذه الموسيقى وربطوا بينها وبين الشعر، وبينها وبين الرقص والحركات الجسمانية والتأثيرات النفسية، ولكنهم لم يسجلوها أو يكتبوها حسب قواعد ثابتة وموروثة وإنما اعتمدوا في ذلك على الذاكرة وحدها. ولذلك قام الأجانب بكتابة قواعد هذه الموسيقى. فوجدنا في العهد العثماني عدداً منهم يسجلون نماذج من النوطات، مثل الدكتور شو الإنكليزي. وبعد الاحتلال الفرنسي لم يقع الاهتمام بالموسيقى الجزائرية كما وقع الاهتمام مثلاً باللهجات والمخطوطات والمعالم الأثرية. ولا نكاد نجد دراسات وصفية عميقة لتطور هذه الموسيقى وعلاقتها بحياة الناس اليومية.

وكانت الموسيقى شائعة في الحياة العسكرية أيضاً. فقد كانت لفرق الجيش موسيقاها المميزة في الحل والترحال. ومعظم قادة الثورات ضد الاحتلال اتخذوا الفرق الموسيقية التي تسبق تقدمهم أو تعبر عن انتصارهم. وكان للأمير عبد القادر فرقة خاصة لعزف النوبة، وتسمى موسيقى السلطان (الأمير). وكان الموسيقيون يتقدمون تحت ظلال الأعلام أو الرايات الملونة، وهم يعزفون موسيقاهم التقليدية بآلات خاصة، ولهم رئيس معروف. ويذكر

ليون روش الذي عاش في معسكر الأمير وسار معه في الحملات أن الفرقة كانت تعزف ألحاناً تركية (ربما يعني تقليدية متوارثة) وكذلك الألحان الأندلسية، ولاحظ أن الرايات كانت ترفع أمام وطاق (خيمة) الأمير، كما كانت تتبعه حيثما سار. وهذه الرايات كانت بالألوان الخضراء والصفراء والحمراء، وكانت مطرزة بالذهب والحرير على قماش من الساتان. والمطروز عبارة عن آيات من القرآن الكريم، وفي أعلى الرايات توجد الأهلة والكور الفضية. كما لاحظ روش أن الخيل كانت تتأثر بالموسيقى أيضاً فتتوقف عن الأكل وترفع رؤوسها وتظهر الابتهاج بحركات الغدو والرواح والصهيل، وهي تتحرك بسيقانها كأنها تريد أن ترقص[1].

نشير إلى أن عدداً من الدارسين قد اهتموا بها وألفوا فيها، وكان ذلك بعد إهمال لها بحجة عدم فهمها وجفائها وابتعادها عن الذوق الفرنسي. ومن الذين سبقوا إلى ذلك دانيال سالفادور الذي قد يكون من أصل أسباني، ولكنه نشر بحثه بالفرنسية سنة 1862، بعد أن قضى حوالي عشر سنوات وهو يمارس الموسيقى مع الفرق الجزائرية[2]. ثم يأتي دور إدمون يافيل اليهودي الذي نشر سنة 1901 سجله عن هذه الموسيقى، وقد كان له فضل كبير في المحافظة عليها، رغم ما ارتكبه من أخطاء[3].

ومن الدارسين لها أيضاً السيد رواني Rouanet سنة 1905 إذ نشر بحثاً بعنوان (الموسيقى العربية)، وقد وصفها وآلاتها وتطورها وأنواعها، ولا سيما موسيقى الحضر أو الأندلسية. وقد استعان في بحثه برجلين خبيرين في الموضوع، وهما يافيل المذكور ومحمد سفنجة. ويقول عن يافيل إنه كان يغار على الموسيقى العربية ويدفع عنها من ماله وغذائه، وله حماس شديد لها لإنقاذ

---

(1) ليون روش (اثنتان وثلاثون سنة في الإسلام)، جـ 1، باريس 1884، ص 170 _171.

(2) دانيال سالفادور «الموسيقى العربية» في المجلة الأفريقية، سلسلة مقالات وفصول، 1862.

(3) إدمون يافيل (سجل الموسيقى العربية والأندلسية)، الجزائر، 1901.

آلاتها وفنونها. وأما سفنجة فقد قال عنه إنه «المعلم» العارف بهذا الفن وأنه تعلم منه وحده ألف نغم (ميلودي) وكلمات. كما أخذ عنه السيد رواني مجموعة من الآراء حول الموسيقى العربية. وسنرجع إلى الحديث عن هذه الدراسات.

وفي سنة 1913 قام المستشرق المجري بدراسة موسيقى نواحي بسكرة (بما فيها القنطرة وسيدي عقبة وطولقة). واسمه بيلا بارتوك. وقد نشرها أولاً بالمجرية سنة 1917 ثم بالألمانية سنة 1920، واستخرج حوالي 65 نغماً (ميلودي). ثم قام ليو ـ لويس باربيس بترجمة النص الألماني إلى الفرنسية، ونشره في (حوليات معهد الدراسات الشرقية سنة 1961) بالجزائر. وكان السيد بارتوك يعرف لغات عديدة منها ما ذكرناه (وقد درس في فرنسا سنة 1905) ومنها أيضاً الأسبانية والإنكليزية. وكان مهتماً بالفولكلور لدى مختلف الشعوب. وكان عمره عندما زار الجزائر وقام بمهمته المذكورة 32 سنة. وفي سنة 1932 قدم بارتوك ثلاث صفحات هامة للمؤتمر الموسيقي العربي الذي انعقد بالقاهرة. وسنعود إلى دراسته أيضاً.

وفي سنة 1931 قدم الشيخ أحمد توفيق المدني وصفاً مختصراً لوضع الموسيقى وآلاتها وأناسها وجمعياتها وأنواعها. وفي نفس السنة قام السيد لوسيان داروي DARROUY بنشر بحث عن (الموسيقى الإسلامية في شمال افريقية)، وكان للموسيقى الجزائرية فيه نصيب. وكان قد نشر الدراسة في مجلة الجمعية الجغرافية للجزائر، واهتم بالخصوص بموسيقى العاصمة وتلمسان. وسنرجع إلى مقاله.

ومن أبرز ما قام به الكتاب العرب والمسلمون في الحديث عن الموسيقى التي نحن بصددها، الجهد الكبير الذي بذله محمود قطاط التونسي في وصف مختلف آلاتها وفنونها ومناطقها وتطورها. وتعتبر دراسته شاملة ومفيدة. وتبدو على صاحبها روح الإحاطة والخبرة بالموضوع والاهتمام به، وقد رأينا منها الجزء الذي نشره في مجلة (الحياة الثقافية) التونسية سنة 1984.

ومن المبكرين في دراسة الموسيقى الجزائرية شعيب بن علي، قاضي

تلمسان، الذي ألّف كتاباً في الموضوع، وكذلك أبو علي بن محمد الغوثي، وكلاهما من تلمسان، وكان وقت تأليفهما متقارباً. كما نشر محمد القاضي كتاباً حول الشعر الملحون، وأخيراً نشر جلول يلس والحفناوي أمقران كتابهما في التراث الغنائي. وفي مجلة (آمال) عدد خاص عن الشعر الشعبي، وقام عبد الحميد حاجيات بتحقيق (الجواهر الحسان) الذي جمعه محمد بن مرابط. ولا شك أن لمحمد سفنجة وسفير البودالي وغيرهما أعمالاً حول الموسيقى أيضاً. وسنعرض لما كتبه جزائريون آخرون أمثال محمد زروقي وطالبي في الموضوع. وقد يكون عمر راسم الذي حضر مؤتمر القاهرة المذكور (1932) قدم عملاً عندئذ سواء أثناء المؤتمر أو بعده[1].

* * *

إن الربط بين الموسيقى والشعر والغناء والرقص ضروري. والذي يؤرخ لهذه الأنشطة الإنسانية يلاحظ أنها تمثل روح الشعب الذي ينتجها، تقدماً وتخلفاً، قوة وضعفاً. وقد تدهور الشعر الغنائي منذ الاحتلال وكادت تختفي الموشحات. ولبس الناس لباس الحزن، كما عبر محمد بن الشاهد، وهو شاعر مجيد، وانفضّت مجالس الطرب واللهو، واشتغل الناس بالحروب ثم الهجرة، وتفرقت العائلات وتشتت الأحباب، ثم تقوقع الباقي على أنفسهم وهم أقرب إلى القنوط منهم إلى الأمل والرجاء. ولذلك فإن ظاهرة الشعر الملحون ـ الأزجال ـ قد كثرت خلال هذا العهد على حساب الموشحات والشعر الغنائي الرقيق باللغة الفصحى، وذلك راجع بدون شك إلى إهمال الثقافة العربية وانقطاع الجزائري عن ماضيه وتراثه الشعبي. وماذا بقي بعد ذلك؟ بقي شعر الغزل بالعامية والشعر الديني، والتوسلات الصوفية، والفروسية، وظلت المرأة تترنم بالغناء لابنها أو ابنتها بأشعار تبدعها بعاطفتها الجياشة. كما استمر شعر الحزن والموت أو الرثاء. ولكن الشعر العامي (الملحون) خلال هذه الفترة ضعف أيضاً لضعف الثروة اللغوية عند الشاعر أو

---

(1) عن هذه الأعمال انظر فصل الفنون.

الشاعرة، وضعف الثقافة الأدبية التي تهذب العاطفة وتساعد على توليد الأفكار وتقدم بدائل جديدة من لغة التراث. كما أن اللغة الفرنسية قد دخلت في الشعر الشعبي أيضاً، فصرنا إذا قرأنا زجلاً نجد فيه ألفاظاً فرنسية تكثر أو تقل حسب الزمن الذي قيلت فيه وقرب صاحبها أو بعده من المراكز الفرنسية وتأثره بأهلها.

كما أن الرقص والغناء قد تأثرا بالعهد الجديد. فالحفلات والمناسبات قليلة، وكادت تنحصر في الاجتماعيات والدينيات. كان الغناء الديني مجالاً واسعاً لتطوير الأصوات وتطويعها سواء بالشعر القديم الفصيح أو الملحون. فانحصر أو كاد في الغناء الصوفي الذي يستعمل التوسل بالأولياء، واستقبال المشائخ، وشاع نوع من المدائح الدينية الغزلية ـ إذا صح التعبير ـ وهي تلك الأشعار التي يتخيل أصحابها الرسول ﷺ شخصاً محبوباً فينعتونه بأنواع من الألفاظ لا يستعملها إلا المحبون والعشاق. وهي أشعار تتناسب مع الأداء الصوتي الرخيم. أما الحفلات الإجتماعية فالرقص فيها للنساء، كما سنعرف. أما الرجال فلهم رقصات تسمى رقصات البارود والفروسية. وكل هذه التعابير (الغناء والرقص والشعر والموسيقى) قد اختلفت من منطقة إلى أخرى. ومن الصعب دراستها على أنها تمثل وحدة تعبيرية متميزة، ولكن لها مع ذلك قدر مشترك، وهو تلك الروح الشعبية العميقة التي أنتجتها عبقرية البيئة والإنسان.

في المدن، ولا سيما في العاصمة، كانت الحفلات تقام في المقاهي وفي خلوات خاصة طالما وصفها السواح والرحالة. وبعد الاحتلال استمرت هذه الأماكن في أداء مهمتها ولكن في شيء من الإنحلال الأخلاقي الذي يرضي الرغبات الجنسية ويجلب الشباب الأوروبي الغريب عن البلاد، وخصوصاً العسكريين. وقد جيء بالنساء والولدان وآلات الطرب وأدخلت آلات جديدة للعزف وإحياء الليالي العابثة. والأوروبيون الذين حضروا مثل هذه الحفلات اعتبروها فناً جزائرياً غريباً يستحق الوصف على أنه من بقايا ألف ليلة وليلة وحياة الشرق الغارق في التخلف والكسل، واعتبرها آخرون منهم فناً منحطاً لا يليق بالأخلاق الكريمة، وهو خال من كل إبداع وسمو، وحكموا من خلال هذا الفن، استحقاق الشعب للإستعمار وفرض حضارة جديدة عليه. ولا

ننسى أن الهجرة قد أفرغت المدن من عناصرها البشرية الراقية فناً وعلماً وثروة.

ولا يسعنا هنا ذكر نماذج كثيرة من أحكام الأوروبيين الأولين على ما وجدوه في الجزائر وما عاشوه من فنون شعبية وهي الموسيقى والغناء والرقص. وسنكتفي ببعض الأمثلة. فحين حل الحاكم العام الجديد، الكونت ديرلون، بالجزائر سنة 1834، أقام له الحضر، كما قيل، حفلة موسيقية في دار البلدية، كما أقام له الفرنسيون حفلة مثلها. وقد خصصت قاعتان في الدار، واحدة لكل نوع من أنواع الموسيقى، فالاختلاط كان محرماً منذ أول لقاء بين المستعمر والمستعمر. فقد جعلت القاعة السفلى للرقص والموسيقى الفرنسية والقاعة العليا للموسيقى العربية. ووصف الواصفون خلال ذلك الذوق الراقي في التحضير والملابس الفاخرة وألوان الموسيقى، وكيف كانت الجلسة العربية من مظاهر الحياة الشرقية، وقد قلد فيها الفرنسيون العرب حتى في لباسهم وعمائهم وتدخينهم حتى ظنوا أنهم، كما قيل عنهم، في القاهرة أو في اسطانبول. وكانت القهوة تقدم في فناجين صغيرة على صحون صغيرة مفضضة حتى لا تؤذي الأصابع، وزخرفت القاعة وحيطانها بالأسلحة من جميع الأنواع وكانت الأسلحة أيضاً محلاة بالفضة والأحجار الكريمة، وعرضت خلال ذلك المطروزات الزاهية. وقد حضر عشر نساء لأداء الرقص على الطريقة الحضرية. ثم بدأت الحفلة والرقص الفرنسي. ودامت الحفلتان إلى الصباح.

أما الموسيقى العربية فلم تعجب الواصف للحفلة. فقد وصفها بأنها مملة بالمقارنة إلى الموسيقى الأوروبية. وآلاتها عندئذ هي الدف (الطبل) والرباب. وقال الواصف الفرنسي إن النقر على الدفوف والغناء العربي غير المفهوم يحرج الآذان، وهذا من حكم الشعور بالتفوق طبعاً، ولو كان الواصف من الطرف الآخر لوصف الموسيقى الفرنسية بأنها نشاز في نشاز. ولذلك قيل عن الموسيقى العربية والغناء العربي بأنهما لا يخضعان للإيقاعات الإيطالية والفرنسية التي تنسجم مع المعاني. ثم حكم الواصف في الأخير أن لكل بلد موسيقاه وغناءه[1].

(1) انظر لاحقاً رأي دانيال سالفادور في حكم الأوروبيين على الموسيقى العربية.

وأثناء الحفلتين وقع ما لم يكن ليقع لولا قانون التطور الاجتماعي. ففي الوقت الذي كان فيه جزائريون آخرون يقاومون العدو في متيجة وعنابة وبجاية ووهران وسهول تلمسان ومعسكر، كان بعضهم يتبادلون الأنخاب مع الفرنسيين على أنغام الموسيقى، وقد اختلط الرجال بالنساء حسب وصف الواصفين، وصفت الأزهار، ودخن الجميع النرجيلة أو الغليون الطويل على أرائك فاخرة، وهم جالسون الجلسة العربية التقليدية، وكان النادلون من الخدم (العبيد) يناولونهم القهوة الساخنة. وحوالي منتصف الليل قدمت لهم المأكولات الجزائرية والمشروبات الفرنسية، ومن ضمنها لحوم الطير والفواكه الطازجة، ومن ضمنها أيضاً ما أحل الله وما حرم[1].

هذا عن المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فقد وصف الواصفون حفلات المقاهي والخلوات الليلية بما يتناسب أيضاً. فقد عدّ بولسكي أكثر من ستين مقهى في العاصمة كانت تقوم بهذا الدور، وكلها كانت تقع في الجزء الأعلى من المدينة (القصبة). وكانت الحفلات ليلية، والطريقة هي جلوس الفرقة الموسيقية قرب مطبخ المقهى حيث يتناول العازفون القهوة المنشطة، كما كانت تقدم القهوة والغلايين للزبائن. وقد وصف لنا الواصف نوعين من الموسيقى صاخبة وهادئة. وتحدث عن فنان مجهول ظل ستين سنة وهو رفيق قيثارته بينما تحطمت آماله بالاحتلال فأضاف الحزن إلى نغمة القيثارة وكتم آلامه لأن الفرنسيين لا يسمحون له أن يصرح أو يلمح بالتعبير عن ذكريات أجداده وأمجاده[2].

يقول بولسكي، إن الآلات الموسيقية تكاد تنحصر في الربابة ذات الثلاثة أوتار، إضافة إلى آلات النفخ الأخرى مثل الجواق والقيثار والطار

---

(1) أرسين بيرتاي «وصف حفلة رقص أقامها كبار أعيان الحضر لمدينة الجزائر بمناسبة وصول... ديرلون...» في (الجزائر الفرنسية)، باريس 1856، جـ 1، ص 426 ـ 431.

(2) انظر لاحقاً، ولعله هو الحاج إبراهيم الذي سيأتي ذكره.

الذي هو نوع غريب، في نظره، من الطبول التي تضرب عادة في الشوارع. أما آلات الصنج النحاسية، التي تصم الآذان في الاحتفالات بالأعياد وليالي رمضان فهي ممنوعة في المقاهي. إن الناس في المقهى يريدون الهدوء، وينتظرون الموسيقى التي تساعدهم على الأحلام اللذيذة والخيالات البعيدة، وتعينهم على السكينة والتأمل المناسب لطبائعهم. ولا يريدون الصخب والضجيج المرافق للحرب والفروسية لأنهما حسب قوله، يذكرانهم بماضيهم. ومن المقاهي كلها مَدَحَ بولسكي المقهى القريب من جامع كتشاوة (الكنيسة الكاثوليكية) لشهرتها ونكهة قهوتها ورقي مجتمعها وعزف جوقها الموسيقى الذي أعطاه، كما قال، علامة «جيدة جداً».

وكان رئيس الفرقة في هذه المقهى شيخاً من أهل الحضر، وكان يعزف على الرباب بطريقة أصيلة ملفتة للنظر، وكان يحرك رأسه تبعاً للمعاني والآلام التي يحملها، وكان يعبر بملامح الوجه عما يعتمل في دمه من حريق ووَجْدٍ، كل ذلك كان مرفوقاً بإشارات حزينة ورتيبة تعتبر في عين المتفرج وأذنه تسلية مثيرة. كان هذا الشيخ هو أحد الموسيقيين للداي حسين باشا. وقد ظل طيلة ستين سنة من حياته يغني ويعزف في مثل هذه الحفلات. وليت بولسكي أعطانا اسم هذا الفنان المجهول الذي غاب في التاريخ دون أن نعرف اسمه، حاملاً معه هموم وطن عزيز استباحه العدو وشعب كريم أذله. كان هذا الشيخ الفنان محل تقدير العائلات التي غنى لها في الأفراح والأتراح. فطالما أفرحهم بمعزوفاته وصوته أثناء أحزانهم وأوجاعهم، فعند الميلاد والزواج كانت ألحانه ترقص الراقصين وتوجه خطواتهم، وعند الجنائز كانت أوتاره تئن بالنغمات الرتيبة التي تتناسب مع مشاعر الأسى كما تتناسب مع مشاعر الفرح. فمن هو يا ترى هذا الفنان؟.

وهناك مقاهي أخرى أو مقاصف في الحقيقة، للرقص والغناء واللهو والعبث، وقد ذكر لنا منها بولسكي ثلاثة: مقهى شارع الديوان. وكان يملكه أحد أثرياء الحضر، وهو من عائلة إبراهيم شاوش الذي كان، كما قالوا، جلاد الداي حسين باشا والذي كان رجل سلطة وقوة. وكان الحضر يحترمون صاحب هذا

المقهى الذي لا نعرف من اسمه سوى أنه شاوش. وفي هذا المقهى كانت الفتيات يرقصن أيضاً على أنغام الموسيقى، كما كن يغنين مع مطربين آخرين. ولا ندري هل كان ذلك الاختلاط قديماً أو جديداً حدث مع الاحتلال. ومهما كان الأمر فإن هذه الحياة الليلية كانت لها قوانينها الخاصة حتى في العهد العثماني.

وهناك مقهى آخر كان يملكه أحد اليونانيين، وكان صاحبه يستجلب الزبائن إليه بشتى أنواع الإغراءات، حتى المنحطة منها. ويقول بولسكي إن أسوأ الأهالي كانوا يخالطون أسوأ الأوروبيين. وقد سبقه إلى ذلك ابن خلدون حين قال إن المغلوب مولع بتقليد الغالب. ولعله لا يعرف مَثَلَنا الذي يقول إن الطيور على أشكالها تقع. ولا يهم بعد ذلك دين ولا وطن. فالغرائز واحدة والحيوانات تظل هي هي ولو نقلت من قارة إلى أخرى. ويفيدنا بولسكي أن أحد الرسامين الفرنسيين رسم صورة لهذا المجتمع المتسفل أو الخليط السافل، كما سماه، فجاء بصورة فظيعة عن الحياة في الجزائر عندئذ. وإنما هي البداية فقط، فنحن ما نزال في أول العهد الاستعماري. ومع ذلك يعتب الفرنسيون على الجزائريين الذين لم يرسلوا أولادهم إلى مدارسهم التي تحمل أنوار الحضارة!.

ويبدو أن المقاهي الأخرى كانت «متخصصة». فكل مقهى كان مختصاً بتقديم حفلة أو موسيقى متميزة لزبائنه. فهناك تنافس على جلب الزبائن والتنفيس عن أحزانهم ودغدغة عواطفهم، وجمع المال من حرامه وحلاله. كما كانت للزنوج موسيقاهم التي يعزفون فيها آلاتها يوم العيد. وكانوا يجوبون الشوارع ويضربون الدفوف بطريقة تصدع الآذان، حسب سواح ذلك الوقت، وهم لا ينصرفون إلا إذا قدّم إليهم المارة قطعة أو أكثر من النقود[1]. والمعروف أن حفلات المقاهي كانت تنشط خلال شهر رمضان حين يطول السهر، ويباح الخروج حتى للنساء أحياناً ويكثر اللعب والأكل واللهو ليلاً. وكان بعضهم يسمي ذلك النشاط مهرجانات رمضان.

---

(1) بولسكي (العلم المثلث)، لندن، 1854، ص 32 ـ 33، 37.

وهناك محترفون وهواة لهذا النوع من الفن. فإذا غاب المحترفون ظهر الهواة ليملأوا الفراغ. كانت لهم آلات عديدة للعزف. منها الرباب ذو الوترين. وكان العازف يمسك بها على طولها، ويعزف آخر على آلة مثل الماندولين، والآخر يضرب على الدف (البندير)، وآخر يضرب بقطعتين من المعدن على بعضها ضرباً صاخباً، وهو يزينها باسم (كاستانييت). وإلى جانب هؤلاء العازفين والضاربين هناك آخرون يأتون بالأصوات والحركات مما يؤلف جوقة (أوركسترا) متناغمة. ولكن الناقدين الأروبيين التي يحسونها خدشاً في الآذان. فهم ينظرون إلى ذلك العزف كله على أنه جملة واحدة تتكرر، وهم يسمونه نوعاً من (التريمولو) الذي يتبعه نوع آخر من الانتقال أو (الفورت أو بيانو Forte au Piano) ويعتبرون هذه الموسيقى كسولة ومنومة. وهي من حيث التأثير تجعل السامع يصر أسنانه، حسب تعبير أحدهم(1).

وبعض الحفلات الموسيقية كانت نسائية محض، وتستغرق أحياناً طول الليل. وتذكر إحدى السائحات الأوروبيات أنها حضرت سنة 1911 بالعاصمة حفلة أقامتها الحاجة خميسة على أثر رجوعها من الحج. وكانت الحاجة تسكن القصبة. وكانت الدار العربية ذات عرصات مرمرية، وحضرت الفرقة الموسيقية النسائية وحضر حوالي ثلاثين امرأة، وهن مثقلات بالجواهر والزهور، ورقصن وتناولن العشاء والحلويات والشاي. واستمرت الحفلة إلى مطلع الفجر(2). ولم تذكر هذه السائحة الإنكليزية التي حضرت مع صاحبتها الفرنسية، اسم الفرقة ولا صاحبتها. ولعل هذا النوع من الحفلات هو الذي ورثته مريم فكاي وفضيلة وغيرهما.

هذا عن الموسيقى عند الذين لم يتذوقوها أول الأمر من الأوروبيين، أما الرقص فقد قلنا إنه كان خاصاً بالنساء عادة، فكن يمارسنه في حفلات المزوار. والنسوة اللائي يمارسن الرقص لسن من الحرائر ولا من بنات

(1) أوولف جوان (رحلة في أفريقية)، بروكسيل، 1850، ص 60. وهنا وهناك.
(2) دفيرو بامبر Devereux PEMBER: (مظاهر الجزائر)، لندن 1912، ص 10 ـ 12.

الأصول والعائلات المحترمة. وقد كثر البغايا مع الاحتلال وتطورت الخلاعة والمجون وأصبحت علنية متحدية بعد أن كانت محتشمة ومختفية. وقد وصفت السيدة بيلي العاصمة خلال الستيان من القرن الماضي، فقالت إنها كانت تعج بالمقاهي الموسيقية والمغنية والراقصة. فقد راجت سوق هذا الفن الخليع، وظهرت العاهرات من كل لون والخليط من كل جنس، وانتشر رقص هز البطن لإغراء الشباب والسواح الذين يرون في ذلك نمط حياة العرب والشرق. وكثرت أماكن البغاء. ووقف عندها العسكريون والمدنيون، وانتصب بعض هذه الأماكن قرب إحدى الزوايا فاضطر زوارها إلى هجرها[1]. وقالت السيدة بيلي إن الرجال الفرنسيين لهم نوعان من الحياة، حياة في فرنسا بطقوس معينة وحياة في الجزائر طليقة وعابثة، ولعلها نسيت أن تقول عن الجزائريين أيضاً نفس الشيء. وقد اشتهر شارع قطع الرجل الواقع بالقصبة بالنشاط المشبوه حيث اليهوديات وبعض الزنوج والشواذ من كل صنف[2].

وكان بعض الفرنسيين أو من يسميهم أشيل روبير بالمشبوهين، قد صدّروا رقص هز البطن إلى الخارج أيضاً تشويهاً لصورة الجزائر وصورة الإنسان العربي. وألصقوا ببعض النساء النائليات هذا النوع من الرقص. وكان الغرض من تصدير الرقص المتاجرة به وجلب الزبائن، كما حدث في معرض باريس الدولي سنة 1889. وقد قال عنه روبير إنه بعيد كل البعد عن الفن الأخلاقي والجمالي، واعتبره رقصاً منفراً لبعده عن الأخلاق والجمال[3]. ولكن المدن الجزائرية لم تُصَبْ كلها بهذا العفن، فقد بقيت في أغلبها محافظة على أصالتها طيلة العهد الاستعماري رغم المغريات والمؤثرات الكثيرة التي كانت تدفع إلى التغيير والانسلاخ عن الأصول الفنية والأخلاقية. وسنتحدث عن أنواع

(1) انظر عن ذلك فصل المعالم الإسلامية.

(2) جاكلين بيلي (عندما أصبحت الجزائر فرنسية)، مرجع سابق، ص 77 ـ 80. شارع قطع الرجل كان منعزلاً حيث لا حركة فيه ولا مرور لرجل أو قدم، ولكن ذلك تغير بعد الاحتلال. انظر عنه فصل المعالم الإسلامية.

(3) أشيل روبير «الأعياد الدينية والعادات الإسلامية» في مجلة (روكاي)، 1925، ص 51.

الموسيقى التي ظلت تقام في تلمسان والعاصمة وقسنطينة وعنابة والبليدة، وموسيقى الحفلات العامة، والدينية، والعروبي في العاصمة والحوزي في تلمسان والمالوف في قسنطينة، ومشاركة النساء بالأغاني، وأنغام الحب والحرب.

إن الأوربيين الذين كتبوا عن الموسيقى العربية أو لاحظوها واستمعوا إليها لم تعجبهم واستغربوا من انعدام الشعور بالهرمونيا عند العرب المسلمين في الجزائر. وهذه السيدة بروس التي عاشت في الجزائر خلال الأربعينات من القرن الماضي، أي بعد ربع قرن فقط من الاحتلال، لاحظت أن الآلات الموسيقية الأوروبية كانت متوفرة لدى الجزائريين. وكانوا يستعملون آلة الرباب ذات الوترين. وقالت إن الموسيقيين العرب يعزفون أيضاً على الماندولين الإيطالية، ولكن بدون ذوق ولا منهج، كما كانوا ينفخون آلة الجواق (القصبة) ذات الثقب الثمانية. أما عن الهرمونيا فقد قالت إنه ليس لدى المسلمين شعور بجمالها الذي لا يفهمه، حسب رأيها، إلا القليل منهم. وقد أوردت شاهداً على ذلك، ولكنه قد لا يكون حجة لها. فقد قالت إنها سألت أحد المستمعين الحضر، وكان حاضراً لحفلة أوروبية باسم (ويليام تيل) أحيتها فرقة عسكرية ـ سألته عن رأيه في الحفلة والموسيقى، فأجابها أنه لا يفهم لماذا كل هذه الآلات التي تفسد بعضها البعض. وقد اندهشت من جوابه الذي دل في نظرها، على عدم تذوقه للهرومونيا وتناغم الأصوات الموسيقية وتداخلها وأدائها جميعاً أداء مؤثراً واحداً متكاملاً، وهو الانفعال بالجمال والتسامي في المشاعر. وقالت إنها كادت ترد عليه بمثل رده وتقول له: «إن موسيقاه العربية البغيضة أكثر ملاءمة لأذنيه»[1] وهكذا كان يختلف الذوق ويتصارع الفعل الحضاري بين الطرفين.

* * *

ولعل الرجل الذي حكم على الموسيقى العربية بعد دراسة هو دنيال سالفادور، فهذا الفنان كان رأيه في الموسيقى العربية مثل رأي الأوروبيين

---

(1) السيدة بروس (إقامة في الجزائر)، 1852، ص 281.

الآخرين قبل أن يدرسها ويندمج مع عازفيها ويتذوقها وتتعود أذنه عليها. وقد روى علاقته بها في عبارات دالة. فقال إنه سكن العاصمة منذ 1853، وكان في أوقات فراغه يعزف الموسيقى العربية، ولكنه لم يفهمها في البداية، فأخذ يخالط أهلها وعاش معهم وعزف على آلاتهم، وبحث عندهم عن النغمة والنبرة والآلات والإيقاعات. وظهر له أنها موسيقى تحتوي على نوطة وقواعد متينة، ولكنها كانت تبدو له ولأمثاله نوعاً من الضجيج والصخب. ثم كرس حياته لها فدرسها عن كثب ودرس الأشعار الغنائية وأنواع الرقص المرافقة لها. ولاحظ أن الأوروبيين لا يتذوقون هذه الموسيقى ولا يحسون بجمالها، لأنهم لم يتعودوا على سماعها.

ثم أخذ سلفادور يسجل ملاحظاته على الموسيقى العربية عموماً والجزائرية خصوصاً، بعد أن تجول في البلاد، وزار تونس والإسكندرية والأندلس، وجمع الأغاني الشعبية حتى بلغ ما جمعه 400 أغنية. ومن رأيه أن العرب قد استعاروا الموسيقى من الإغريق بواسطة آلتي القصبة والجواق (الناي). وقال إن الموسيقى العربية المعاصرة هي نفسها الموسيقى التي كانت شائعة منذ القرن الثالث عشر الميلادي (عصر الحروب الصليبية) وزعم أن الأوروبيين أنفسهم لا يعرفون شيئاً تقريباً عن الموسيقى السابقة لذلك العهد. وحكم سالفادور أن الموسيقى العربية موسيقى سماعية محفوظة في الذاكرة فقط وهي غير مسجلة. وأن العرب لم يحتفظوا بنظريات موسيقية سالفة. والذاكرة وحدها لا تكفي في هذا المجال بل لا بد من التدوين، لأن كثيراً من الإيقاعات السابقة قد ضاعت ونسيها الناس. وروى سالفادور بعض آراء الدكتور بيرون في المرأة العربية والموسيقى[1]. ومن رأي سالفادور أن الأوروبيين الذين كتبوا عن الموسيقى العربية كانوا غالباً يجهلونها. وأنهم

(1) الدكتور بيرون (المرأة العربية منذ الإسلام). وكان بيرون قد اشتغل في مصر سنوات طبيباً وأستاذاً في مدرسة الطب التي أسسها الفرنسيون في مصر، ثم عينه نابليون الثالث مديراً للمدرسة السلطانية (الامبريالية) في الجزائر التي أنشأها سنة 1857. وكان سالفادور معاصراً لبيرون أثناء كتابة بحثه عن الموسيقى العربية. عن بيرون انظر فصل الاستشراق، وكذلك فصل التعليم المزدوج.

اعتمدوا في ذلك على مصادر قليلة. فوقعوا في الخطأ.

وبناء على رأي سالفادور فإن الموسيقى العربية متميزة، وهي تقوم على قواعد وأصول معينة تماماً مثل ما هو الحال بالنسبة للموسيقى الأوروبية. وتحتوي على أربعة عشر طبعاً أو إيقاعاً. والإيقاعات أو الطبوع تقوم في نظره على النغمة ونصف النغمة مثل الموسيقى الأوروبية، لكن العرب ليس لهم أو لا تتميز عندهم نغمة الثلث وكذلك ربع النغمة. والإيقاعات الأساسية عندهم هي: العراقي والمزموم والذيل والجيركة. وهناك أربعة ثانوية وهي: اللسين (؟) والسيكة والماية ورصد الذيل. ولاحظ أن العرب لا يكادون يعرفون منها سوى اثني عشر إيقاعاً، ولذلك لم يتوصل هو إلى معرفة الإيقاعين الباقيين. وقد قام بدراسة الأربعة الأساسية بالتفصيل. فقال إن نغمة المزموم ترقص عليها نساء قسنطينة، وهي نغمة بطيئة، وتعبر عن أغاني الحب. ونغمة الذيل تمثل رقصة الحرب والفخر. كما درس سالفادور النغمات الثانوية. أما النغمات (الإيقاعات) الأخرى فهي: رمل الماية، والصباح، والزيدان، والغصين[1]؟.

والحفلة العربية في نظره تقوم على (النوبة) و (البشراف). والنوبة هي القطعة الموسيقية الكاملة في الحفلة. وقد أطال في وصفها، ولاحظ أنها تبدأ بطيئة ثم تأخذ في تصاعد الألحان إلى أن تنتهي. أما البشراف فهو نوع من التمهيد للنوبة لكي يتغير الإيقاع[2].

من دراسة سالفادور للموسيقى العربية نفهم أن للعرب حباً جارفاً للموسيقى، فهم كما قال يتزاحمون على سماعها ولو كان العازف لها من اليهود. ومن هذه الملاحظة انطلق سالفادور إلى القول بأن أشهر المغنين في الحفلات هو اليهودي يوسف عيني المعروف باسم بالخراية. ونحن نفهم من

---

(1) دانيال سالفادور «الموسيقى العربية» في (المجلة الافريقية) 1862، ص 195 - 200. مثل سلفادور لنغمة المزموم بأغنية (البيرو يامليح) التي تُغَنَّى في بوسعادة. و (البيرو) هو المكتب الفرنسي. ومثل لنغمة الذيل بأغنية عن بوجو وأخرى عن راندون التي تغني في زواوة. كلاهما كان حاكماً للجزائر.

(2) نفس المصدر، ص 111 - 112.

ذلك أن المجال كان فارغاً من الفنانين العرب لأسباب منها ربما انقراض الجيل الباقي من العهد العثماني، واهتزاز قيم المجتمع الحضري بعد جيل (كتب هو سنة 1862) من الاحتلال والاستعمار. ولو كان هناك تواصل لما خلا الجو ليوسف عيني ليكون أشهر المغنين في الحفلات الحضرية. والغريب أن الفرنسيين قد التجأوا إلى هذا اليهودي ليغني أمام نابليون الثالث وزوجته عندما زارا الجزائر سنة 1860 و «ليمثل» أهل الحضر وأغانيهم الشعبية وليكون «رئيساً للموسيقيين الأهالي» حسب تعبير سالفادور[1].

أما عن الآلات الموسيقية فقد ذكر سالفادور أنها واحدة عند العرب والإغريق، وعند يهود الأندلس وعند الأسبان. ومنها القصبة، والجواق (أربع ثقب) ومزمار داود، والطار والدف، ثم الغيطة، والطبل والدربوكة والكمنجة، والرباب والقيثارة (الكويترة). ولاحظ أن الفرقة العربية كانت تعزف جماعياً ومن ثمة فلها أداء منسجم أو هرموني[2].

ويبدو أن سالفادور قد استمر في دراسة الموسيقى العربية. فقد قيل إنه قام سنة 1879 بفصل الأجزاء المتأثرة بالموسيقى الإغريقية وأبقي على ما هو متصل بالنوبة الشائعة في المدن مثل العاصمة وقسنطينة وتلمسان[3].

وذكر السيد سالفادور أسماء آلات لم نجدها إلا عند السيد نجيب ماضي، مثل الصبا، والحسيني. وهناك بعض الأسماء لم نهتد إلى أصلها وربما يرجع ذلك إلى سوء النطق والتهجية. ويستعمل ماضي العلامات للنوطات. وجاء بأسماء أخرى متناثرة فيما يبدو بالعثمانية والفارسية، مثل الديوان، والسيكاه (السيكة) والجيهاركاه (الجيركة). ومن الآلات الوترية

---

(1) سالفادور، مرجع سابق، ص 106.

(2) نفس المصدر، ص 284 ـ 288.

(3) قوانار (الجزائر) مرجع سابق، ص 280. يجب أن نذكر أيضاً أن الفرنسيين أنشأوا جمعية الفنون الجميلة في الجزائر منذ 1851، ولكن عنايتها بالفن «الأهلي» لم تكن داخلة في برنامجها إلا عرضاً. كما أنشأوا الكونسرفتوار في وقت لاحق. ولا شك أن بعض العناية قد وجهت إلى موسيقى المدن مثل تلمسان، سيما بين الحربين.

ذكر ما يلي: العود وله سبعة أوتار مزدوجة، والقيثارة ولها خمسة أوتار، والكمنجة الأوروبية ولها أربعة أوتار، والكمنجة العربية ولها وتران فقط، والطنبور وله ثمانية أوتار واعتبره من أسهل الآلات وأكملها. ثم القانون وهو ذو أبراج، ولكل برج فيه ثلاثة أوتار مركبة فيكون مجموع ما فيه من أوتار أربعة وعشرين وتراً. أما الآلات النافخة فذكر منها نجيب الماضي: الناي والمزمار والأرغن والكرفت والسرناي والجناح، وكلها ذات ثقب إلا الأخير[1].

موسيقى البادية

وقد وصفت موسيقى البادية وأغانيها ورقصاتها في عدة مناسبات. فللبادية أيضاً أعراسها وفروسيتها وحروبها وأحزانها ولها أشعارها وخيالاتها، ولها نساؤها ورقصاتهن المتميزة حسب المناطق. ونقصد بالبادية هنا ما عدا المدن، فالجبال والسهول والصحارى كلها بادية في هذا المعنى. وقد نسبت الحركات والرقصات والموسيقى إلى مناطقها أحياناً حتى شاع لفظ العبداوي (أولاد عبدي بالأوراس)، والنائلي، والسعداوي (بو سعادة)، والقبائلي، والقصراوي (قصر البخاري)، الخ. وفي البادية كانت المرأة أكثر تحرراً في الظهور ولكن باحتشام. فهي التي تقوم بدور المنشط للحفلات بالزغاريد والرقص، ويكفي حضورهن ليأتي الرجال بالعجائب في الفروسية أثناء السباق، ودقة إطلاق البارود وسرعته، وتكون الحفلات في البادية أيضاً فرصة للتعارف والتلميح بالخطبة بين الشبان والشابات، وإنشاد أشعار الغزل والفروسية، والجري في السباق مع خفة ومهارة.

ومنذ 1859 وصف أحد الكتاب الأجانب مقاهي بسكرة بأنها مقاصف للموسيقى والرقص النسائي. وقال إن المغنين كانوا في حضور دائم. ثم وصف النساء بأنهن كن مثقلات بالجواهر والملابس المزركشة، وكن يعتبرن

---

(1) نجيب ماضي «الموسيقى العربية» في مجلة (المقتطف)، فبراير 1895، ص 115 - 112.

ذلك أقصى أنواع الزينة، كما كان الوشم يعلو خدودهن[1].

والمرأة العربية ترقص وحدها، وقد تترافق مع زميلة لها أو أكثر. ويظل وجهها مغطى بحرير شفاف يظهر ملامح الوجه للمتأمل. ورقص المرأة لا يكون إلا في الحفلات التي تقام للمناسبة كالزواج والختانة وغيرهما حيث لا يحضر الرجال . وهي مناسبات قليلة ولا تدوم إلا لحظات. وهناك أمداح خاصة تقيمها النساء للنساء في غياب الرجال، وتدوم عدة ساعات وترقص النسوة فيها طويلاً على أنغام الدف والطبل وبعض الآلات الأخرى. أما أثناء الحفلات العمومية المكشوفة والتي يمكن أن يحضرها الرجال عن بعد، فإن النساء يرقصن فيها، ولكن بعد أن تتقدم فتيات صغيرات إلى الميدان مغطاة الوجوه ومحتشمات، ويبدأن الرقص بالمناديل الحريرية في حركات بطيئة، وعندما تنشط الموسيقى وتسرع الحركات تبدأ النسوة في الدخول إلى الحلبة والرقص، ثم تتشجع أخريات فيتقدمن أيضاً للرقص، وشيئاً فشيئاً تزدحم الحلبة وتصخب الموسيقى وتسرع حركة الرقص على أصوات الغيطة والقصبة وزغاريد المشجعات وطلقات البارود المتقطعة. وكلما انسحبت بعض النسوة من الحلبة تقدمت أخريات إليها وهكذا، إلى أن ينتهي الحفل. وأحياناً يتقدم أحد الرجال ويطلق البارود عند رأس راقصة تعبيراً عن الحب والإعجاب، كما تدل الطلقة النارية الدقيقة على المهارة في التسديد والفروسية.

وقد لاحظ أحد الكتاب، وهو أشيل روبير، الذي لم يعجبه الرقص العربي، أن الفن الكونيغرافيكي غير متطور عند العرب. وحكم بأن رقصاتهم لا تشبه في شيء رقصات الأوروبيين. فليس عند العربي نوع الفالس ولا البولكا. لأن المرأة لا ترقص مع الرجل، ولا وجود لحفلة رقص أو (بال) على الطريقة الأوروبية. ولا ترقص المرأة أمام العموم . والرجال لا يأتون الحفلات إلا كمتفرجين عن بعد، وليس في هذه الحفلات كراسي، وإنما الجميع يجلسون مباشرة على الأرض أو فوق أفرشة وبسط. والرقص في نظر

(1) ديتسون (الهلال والفرنسيون الصليبيون)، نيويورك 1859، ص 341.

روبير متشابه ولا يختلف إلا في نمط الحركات. وقال إن هذا الرقص لم يثر انتباهه رغم أنه حضره عدة مرات، لأن حركاته غير منسقة وغير منسجمة. ثم إن الموسيقى صاخبة وغير متلائمة مع الفن الكوريغرافي. وقد وصف رقصة السعداوي حيث امرأتان ترقصان بخفة ورشاقة ملوّحة كل منهما بمنديلين من الحرير، وتتقدمان بخطى وحركات خفيفة إلى الأمام ثم تتراجعان إلى الخيمة وسط زغاريد النساء الأخريات. وقال إن بعض النسوة يمارسن أيضاً رقصة السيف. ولاحظ أن الراقصات يؤتى بهن من عالم غريب في مثل هذه المناسبات العامة. وأثناء حفلات الزفاف لا تشترك العروسة في الرقص[1].

وليس كل الأوروبيين لهم نفس هذا الرأي حول الموسيقى والرقص الجزائري. فقد رأى السيد بودلي أن الموسيقى تبدو حادة على الأذن غير المتعودة، ثم تصبح جميلة ومقبولة ومحببة. والآلات لا تكاد تخرج في البادية عن الغيطة والدف والرباب والقصبة... وتتميز موسيقى الجنوب بالقصبة الطويلة والغناء المرافق بأشعار الحب والفروسية. وتصبح الموسيقى في هذه الحالة تصويرية للحكاية. وكما أن هذه الأشعار لا تكاد تخرج عن الغراميات والدين، فكذلك الغناء فإنه إما غرامي وإما مدائح وتوسلات دينية. وهناك رقص في غرداية حيث فرقة من الرجال تقف في صفين وتبدأ في حركات محددة، ثم تتقارب الصفوف ثم تنفصل لكي يرقص كل صف وحده، وهكذا. وقد عرفنا أن الرجال قلما يرقصون، ولكن هذا الكاتب يخبرنا أن بعضهم كان يرقص في المقاهي بالمدن فرادى أو رجلين معاً، وأحياناً حتى مع المرأة. وأكد الكاتب أن هناك فرقاً موسيقية متنقلة من الرجال والنساء خلال العشرينات من هذا القرن. ولعله يشير إلى التطور الذي حدث بإنشاء المسرح الذي تحدثنا عنه، مثل فرقة الزاهية لعلالو والمطربية ليافيل. كما أن هناك الرقص الزنجي الذي له فرق أيضاً من النساء والرجال، ولا شك أن ذلك موجود في الجنوب بالخصوص. وحركات اليدين عند الراقصات النائليات تمثل عند الكاتب أجنحة النسر، كما أن

---

(1) روبير (روكاي)، مرجع سابق، ص 60.

حركات الرجلين عندهن فيها رشاقة ملحوظة. والرقص النسوي غير خاص بالنائليات طبعاً[1].

آراء في الموسيقى التراثية

أ ـ رأي محمد سفنجة وروانى: في 1905 قام السيد رواني بدراسة للموسيقى العربية في الجزائر واستعان في ذلك بالسيد محمد بن علي سفنجة رئيس الموسيقيين الجزائريين عندئذ (باش قياثري). وكانت الدراسة لاحقة لنشر إدمون يافيل تسجيلاته عن الموسيقى الجزائرية سنة 1901، كما ذكرنا. وقد شجع الحاكم العام شارل جونار ،الاهتمام بهذه الموسيقى وارتبط ذلك التشجيع بعدة جوانب من الحياة الثقافية الأخرى. وقد لاحظ رواني أن هذا الاهتمام قد أدى إلى إنقاذ هذا الفن الموسيقي الذي يحتقره الفرنسيون ويقارنون بينه وبين الموسيقى الفرنسية ثم يخلصون إلى تخلفه وانحطاطه ويهملونه، وقد أصيب بعدة نكبات خصوصاً منذ عهد الجمهورية الثالثة إذ شمل الإهمال والاحتقار كل حياة الجزائريين بما فيها الموسيقى الأهلية. ويذهب رواني إلى أن الموسيقى العربية ما تزال قائمة منذ عهد الخلفاء الراشدين. وزعم أن سجلات الموسيقيين كثيرة وجاء بشهادة «المعلم» سفنجة على وجود ألف نغم مما يعرفه هو وحده.

ونحن لم نتصل مباشرة بسجلات المعلم سفنجة ولذلك سنأخذ آراءه مما رواه هو لرواني. يقول سفنجة إن هناك أولاً النَّوْبات المتألفة من مقدمة وافتتاح وإنشادٍ بطيء جداً ثم إنشادٍ أسرع منه، يأتي متتابعاً بطريقة محددة، ومنتظمة. وكل الموسيقى تكتب على وتيرة واحدة. وتفسير ذلك أن الموسيقى تتألف من أجزاء متميزة ومحددة بدقة. فهناك المستكبر الصنعة وهو نوع من التمهيد يعدل العازف خلاله آلاته ويجربها. ثم هناك التوشية أو

---

(1) بودلي R.V.C. Bodley «الموسيقى العربية والرقص»، في (الجزائر من الداخل)، لندن 1927، ص 94 ـ 100.

الافتتاح الموسي، ثم المصدّرات أو الكرسي، ثم يأتي البطاحي مسبوقاً أيضاً بالكرسي في حركة سريعة، ثم الدّرج، ثم انصرافات، وهي سريعة، ثم يأتي المخلص وهو أسرع من السابق، وهكذا فإن كل نوبة تتألف من 20 إلى 25 نغمة منه.

والنوبات هي المفضلة دائماً عند الموسيقيين. ويطلق عليها الموسيقيون المحترفون اسم (الموسيقى الغرناطية أو الأندلسية)، وتسمى أيضاً الموسيقى القرطبية والإشبيلية، وهي تمثل الذكريات القديمة والمجيدة للعرب والمسلمين وروح حضارة ازدهرت وشعت على أوروبا وغيرها. إنها عند البعض هي الموسيقى الكلاسيكية، وهي موسيقى الصنعة Sana'a. والعرب، كما يقول رواني، يعتبرونها هي فن الأوبرا عند الأوروبيين. وتختلف النغمات في النوبات، حسب الوقت والمزاج، وبذلك يتشكل الصوت أو النغم. وكل حفلة موسيقية عربية تختلف نوباتها عادة بحسب الوقت. مثلاً إذا وقعت الحفلة بعد الظهر فإن نوباتها تكون كما يلي:

من الساعة الواحدة إلى الثانية	نوبة سيكا
من الرابعة إلى السادسة:	نوبة رمل
من السادسة إلى الثامنة:	نوبة رمل مايه
من الثامنة إلى منتصف الليل:	نوبة مجنبة وغريب تحسين
من الواحدة إلى الثانية صباحاً:	نوبة رصد ومسمون (مسموع؟)
من الثانية إلى الثالثة:	نوبة عربي
من الثالثة إلى منتصف النهار:	نوبة ماية، ذيل، رصد ذيل

ومن جهة أخرى، فإن هذه النوبات تتماشى مع الشعر الذي يغني أيضاً من حيث المعاني، فمثلاً نوبة مايه تتغنى بالشعر الغنائي الذي يمجد الطبيعة، وهكذا[1].

---

(1) رواني J. ROUANET «الموسيقى العربية» في (مجلة الجمعية الجغرافية للجزائر SGAAN 1905، ص 304 ـ 333 للمقال كله. انظر مثلاً ص 328 ـ 329.

كما تحدث المعلم سفنجة لرواني عن النقلبات، تلك الأغاني الأقل كلاسيكية والتي يقدرها الناس كثيراً. وهي مسبوقة بمقدمات يظهر فيها المغني والمطرب العازف على الآلة قدرته وتحكمه في النغم. وقد حدثه أيضاً عن الموسيقى المسماة (العربي) أي موسيقى المدن الكبيرة، وعن موسيقى الحوزي وهي موسيقى المدن الأقل أهمية. ثم حدثه عن القصائد وعن القَدْريات ثم عن الزنداني. والقدريات والزنداني يتضمنان أغاني شعبية مخصصة للنساء وليس هناك مطرب حسب رواني، يرغب في أداء هذين النوعين (القدريات والزنداني)، ولكنهما مع ذلك معروفان لكل الناس في الجزائر، ولهما قيمة كبيرة في التوثيق والتقاليد الشعبية. وكنموذج لهذه الأغاني العربية الشعبية فإن المسمعات كن ينشدن (يا مولات العين الكحلا)، وهي زنداني تونسي يقصد به كل امرأة لها عينان سوداوان جميلتان.

وإضافة إلى ذلك هناك الأغاني الدينية. وهي عادة تقوم على تمجيد القرآن الكريم وسيرة الرسول ﷺ. وكذلك الختمات والأدعية والتوسلات، والإسراء والمعراج ونحو ذلك. فكل هذا كان يغني بالنوبة الغرناطية في الاحتفالات الدينية[1].

أما الآلات الموسيقية المستعملة إلى فاتح هذا القرن فيذكر منها المعلم سفنجة لرواني مجموعة بأسمائها. ومن بين هذه الآلات نماذج قديمة جداً ترجع، كما قال، إلى العصور الإسلامية الزاهرة، وقد حافظ عليها معلمون موسيقيون بارزون. وهذه هي أسماؤها وبعض صفاتها:

1 ـ الكويترة (القيثارة)؟ وهي بنت اللوث Luth القديم، فهي من الآثار الباقية.

2 ـ العود الفارابي، أيضاً من الآلات القديمة، ومنها الأثر الإغريقي.

3 ـ الرباب الجزائري الذي يختلف عن الرباب الفارسي، وهذا هو

(1) نفس المصدر، ص 322 ـ 330.

الجد للرباب الجزائري، وله وتران بدائيان. وجسم الرباب من خشب الأرز.

4 ـ الكمنجة، وهي آلة عصرية حلت محل الكمنجة العربية ـ الفارسية في الجزائر، منذ حوالي قرنين (حوالي ثلاثة قرون الآن). وهي تشبه الرباب Violin.

5 ـ القانون، وهو آلة من الآثار العبرية والآشورية. وهناك أيضاً آلة القانون المصري.

6 ـ الطار، أو الطبل أو الدف، وهي آلات متشابهة ولكنها مختلفة في إيقاعاتها.

7 ـ الدربوكة، ولها علاقة بالرقص، وهي ترجع إلى عهود مصر القديمة.

8 ـ الجواق أو الناي Flute، وآلة القنبري أو القيثارة الصغيرة، ثم الغيطة المستوردة إلى الجزائر من بلاد الترك[1].

ويأتي بعد ذلك الحديث عن الغناء والمغنين والمغنيات. وقد كان المعلم سفنجة باش قياثري في الجوقة (الفرقة) النسائية، وهو الذي استخرج أغنية كانت شهيرة عنوانها (القد الذي صباني)، من ديوان قديم، وهي من نوع السيكة. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الرابطة القديمة بين الأغنية العربية والأندلسية، ولذلك فإن ما بقي منها محفوظاً يكون مرجعاً للمؤلفين يرجعون فيه إلى ماضي الموسيقى العربية المجيد، وهم لا يتأثرون بأي نوع من أنواع الموسيقى بل يستعيرون من تراثهم المذكور، وهكذا كان يفعل الأهالي، كما يقول رواني الذي لاحظ أن السيكة قد طرأ عليها تغيير منذ حوالي ثلاثين سنة (أي منذ حوالي 1875)، وذلك بإدخال النغمة الطويلة عليها. ولعله روى ذلك عن سفنجة أيضاً. كما ذكر أن ميزان القصيدة في تلمسان هو: 3 أوقات، يتلوها 3 أوقات، ثم وقتان.

(1) رواني «الموسيقى العربية»، مرجع سابق، ص 331.

وأورد رواني قائمة من أسماء المغنين عندئذ، وكان أغلبهم من المسلمين، ولكن كان من بينهم أسماء أجنبية يبدو أن أصحابها من يهود الجزائر[1]. ويقول رواني إن هؤلاء المغنين كانوا يعتبرون آخر الممثلين للموسيقى العربية في الجزائر، وإنهم ورثة هذا الفن عن معلميهم الذين عاصروا الاحتلال الفرنسي. ولم يذكر لنا رواني ذلك الفنان المجهول الذي قضى ستين سنة من عمره يئن على آلة القيثارة ويطرب جمهوره الحزين في أحدى المقاهي بالقصبة. ولعله هو المسمى الحاج إبراهيم. وقد كان للحاج إبراهيم ابن يدعى الوليد، وكان أيضاً من المغنين. ثم أورد أسماء أخرى مثل ابن سلاّم، ومنامش، وابن القبطان. وكان ابن القبطان من عائلة معروفة تعلم القرآن الكريم للأطفال[2]. وكثيراً ما كانت الصلة وطيدة بين تجويد القرآن والغناء. واعتبر رواني محمد بن علي سفنجة أشهر المغنين الكلاسيكيين (الأندلسيين) في الجزائر عند كتابة مقاله، ثم ذكر موزينو وتواس الضارب على آلتي الرباب والكمنجة. وكان تواس مغنياً أيضاً وسجل صوته على آلة الفونوغراف. ثم لاهو سرور، وهو مغني ولاعب على الكويترة أيضاً. أما العازف على القانون فكان قدور بن وليد الطيب الذي يعد من الأفذاذ في هذا الفن في وقته، ثم محمد بن علي الشريف الضارب على الطار. ومنهم أيضاً علي ماضي (مهدي؟).

وهناك فريق من المغنيات أيضاً، ويعرفن بالمسمعات، وكانت العائلات تبحث عنهن لإحياء الحفلات خلال المناسبات الاجتماعية كالزواج والختان وعودة الحجيج. ومنهن: يمينة بنت الحاج أحمد مهدي. وقد اعتبرها رواني أولى المغنيات والضاربات على الآلة. ثم فاطمة بنت محمد التي كانت تعزف أصعب الأنغام على الدربوكة. وهناك أختان مغنيتان، وهما زهور وتماني بنتا حامد، وكلتاهما كانت تضرب على الطار.

---

(1) أخذ يهود الجزائر الجنسية الفرنسية منذ أكتوبر 1870. وسبقت الإشارة إلى المغني يوسف عيني، وهو من اليهود.

(2) عن ذلك انظر فصل التعليم المزدوج.

ولكن رواني أنذر بأن هؤلاء المشاهير في الطرب والموسيقى ليس لهم تلاميذ يأخذون عنهم، وأن مصير الموسيقى العربية بعدهم يتهدده الإندماج في موسيقى الغير والإنقراض تحت شعار التقدم. وإذا كان لهم هم سند أخذوا عنه قواعد الموسيقى والغناء فليس لهؤلاء سند يستمر في غيرهم. ودق ناقوس الخطر قائلاً إن الموسيقى الأندلسية (الغرناطية) ستختفي مع هؤلاء، وستُنسى بعدهم الغراميات الكلاسيكية الجميلة. وقال إن هناك بعض النساء وبعض الهواة ولكنهم ليسوا من الدرجة التي تحافظ على هذا التراث الرائع. فهذه نكبة، على حد تعبيره، وقد تفطن لها الحاكم شارل جونار[1]. ولكنه لم يذكر لنا ماذا فعل لتفادي وقوع النكبة، ولعل إنشاء جمعية (المطربية) وظهور رشيد القسنطيني وعلالو بعد الحرب العالمية الأولى يأتي في هذا السياق. إن رواني قد نظر إلى الموسيقى العربية عندئذ نظرة تراثية. وقد نبه جمهوره إلى ذلك. فقال إنها موسيقى غير متطورة أو تعبر عن فن متطور في حد ذاته ويتماشى مع العصر، فهي فقط عمل أثري مهم «وإنتاج شعب يعيش في البداوة» ،فهي في نظره ظاهرة تاريخية ويجب أن ينظر إليها هكذا[2].

ب ـ **رأي بارتوك:** وها هو المستشرق المجري بارتوك يدرس أنواعاً أخرى من النغمات الموسيقية. ويركز على إنتاج الآلات الصحراوية، أو إذا شئت الموسيقى البدوية. فقد حل بالجزائر سنة 1913 وذهب إلى منطقة بسكرة فدرس فيها نماذج من الموسيقى الأوراسية والميزابية والورقلية والزنجية وغيرها. وقسم أنواع النغم إلى ثلاثة، وهي الغناء أو الأشعار الغنائية الغزلية، والقصيدة المختصة عادة بمدح المرابطين والتوسل بهم،وإذا شئت الأغاني الدينية. أما الثالث فهو الغناء المرافق للرقص بالآلات. وهذه الآلات فيها ما عرفناه في المدن، وفيها ما ليس في المدن. فهناك الآلات التي تنفخ مثل الجواق والقصبة والغيطة، ثم الآلات الوترية Cordes، مثل

(1) رواني، مرجع سابق، ص 327.
(2) نفس المصدر، ص 332.

القنبري، وهناك آلات النقر مثل الدربوكة والدف (البندير) والطبل.

وصف بارتوك أيضاً أنواع الغناء والموسيقى، فوجد فروقاً بين الغناء الجريدي (تونس) ويسميه غناء النظام الذي يسميه العامة (اللظام)، والغناء الغزلي وغناء (الدَّرْز)، وهو أيضاً من أغاني الحب المكشوف[1]. ولاحظ وجود المدائح التي قيلت في رجال التصوف ومنهم شيخ الزاوية التجانية في تماسين وشيخ زاوية طولقة، وكذلك الرقص الصوفي عند الحضرة والزردات وغيرها، ومنها المدائح التي قيلت في الشيخ مصطفى بن عزوز البرجي (نفطة). كما تحدث بارتوك عن أنواع الرقص والغناء عند شاوية الأوراس، وموسيقى الأعراس، ورقص هز البطن، ونوبة سيدي عبد القادر (القادرية) في بسكرة، وكذلك الرقص الشائع في ورقلة وفي تقرت، والرقص عند الزنوج، وعند بني ميزاب، ورقصات الفروسية، ومنه أيضاً الرقص القبائلي في بعض النواحي، وأخيراً تحدث عن النوبة التركية[2]. وقد وصل عدد النغمات عند بارتوك إلى 65 نغمة.

جـ ـ رأي دارّوي: وهناك دراسة للموسيقى العربية في الجزائر قام بها السيد لوسيان جان دارّوي سنة 1931، وهي جزء من دراسة شاملة عن الموسيقى الإسلامية في شمال أفريقية عندئذ. وتعتبر هذه الدراسة في الواقع تكملة ومواصلة لما قام به رواني في بداية القرن. وقد لخص السيد داروي ما وصلت إليه الموسيقى الجزائرية على يد الجيل الجديد الذي حذر السيد رواني

---

(1) ذكر بارتوك (الدرز) وهو غناء معروف في المنطقة، ولكن المترجم الفرنسي بَارِيِس خطأه وقال إنه (الدرج) المعروف في الموسيقى الأندلسية. والغالب على الظن أن بارتوك غير مخطىء لأنه ذهب إلى المنطقة وحدثه الناس عن (الدرز) وليس الدرج. وكلمة (الدرز) هي الشائعة في وادي سوف أيضاً.

(2) بيلا بارتوك «الموسيقى العربية في بسكرة ونواحيها» في (حوليات معهد الدراسات الشرقية)، الجزائر، سنة 1960 ـ 1961، ص 301 ـ 336. ترجمة ليو ـ لويس باربيس. وعبارة المدائح المتعلقة بالشيخ محمد العيد التماسيني وعلي بن عمر الطولقي يفهم منها أيضاً أنها أذكار وأدعية لهما أو مدائح وتوسلات بهما. فالعبارة غامضة. عن الرجلين (محمد العيد وعلي بن عمر)، انظر فصلي التصوف.

من أنه جيل غير متعلم على أساتذة وليس له سند قديم، بل كاد يقول إن الموسيقى الجزائرية ستضيع على يد هذا الجيل الجديد. ومع ذلك فإن ما ذكره أحمد توفيق المدني (أيضاً سنة 1931)[1] وما ذكره السيد داروي يدل على أن جيلاً جديداً ظهر بعد ربع قرن وحافظ على الموسيقى العربية وواصل مسيرتها وأدخل عليها بعض التجديد. كما واصلت مراكز الموسيقى في العاصمة وتلمسان وقسنطينة رسالتها في عدة فرق وجمعيات موسيقية وفنية، واستمر أهل البادية والأرياف في استعمال آلاتهم وأصواتهم في المناسبات العديدة. ويلخص السيد داروي رأيه في أن انتشار التعليم قد ساعد على الاهتمام بالفن والموسيقى والشعر، وهو رأي فيه كثير من الصواب. كما أنه أبدى نفس التخوف الذي أبداه زميله رواني، وهو تعرض الموسيقى إلى التبسيط والتأثر بالموسيقى الأوروبية وعزفها من قبل أناس غير مؤهلين، بل إنه قال إن التقنيات الموسيقية قد أخذت في التراجع منذ نصف قرن.

بدأ السيد دارّوي دراسته بالتأكيد على أن للجزائر موسيقاها الخاصة، وأن عربها ما يزالون يحتفظون بها ويشجعون عليها باستمرار. وكان معهد الموسيقى (كونسرفتوار) يحتفظ بقسم خاص للموسيقى العربية يشرف عليه السيد ادمون يافيل. وبعد وفاته تولاه السيد محيي الدين باش تارزي. وكان يافيل محباً للموسيقى العربية، وقد عمل على نشرها والمحافظة عليها وأنشأ من أجلها فرقة (المطربية)، كما ذكرنا.

وهذه الموسيقى في نظر داروي، أنواع منها الديني والاجتماعي. فهي موجودة في صوت الأذان وفي المدائح النبوية والقصائد الصوفية. ولكن الحياة الدينية في نظر السيد دارّوي، خالية من البذخ والصخب. ولا تنشد الأناشيد الدينية سوى لتمجيد الدين وفي الأماكن الطاهرة. ويقول السيد داروي إن محيي الدين باش تارزي قد استعمل صوت الأذان بدون العبارات المعتادة حتى يحافظ على حرمة الطقوس الدينية. أما الموسيقى الاجتماعية

(1) سنعرض لرأيه في الموسيقى في جزء آخر.

فهي موجودة في حفلات الزواج ومواكب الأعراس في الشوارع حيث الغيطة الصاخبة ودقات الطبول، ورغم تجدد عادات الزواج فإن المواكب الاحتفالية والموسيقى بقيت محافظة على التقاليد القديمة.

وتتمتع العاصمة بمجموعة موسيقية غنية ومسجلة بالنوطة. وأشهر أنواعها هي النوبة الغرناطية. وهي، كما سبقت الإشارة[1]، نغمات موسيقية متواصلة سواء كانت صوتية (فوكال) أو آلية، أو كانت صوتية وآلية معاً. وتكون متماشية ومنسجمة مع نغمة واحدة ولكن بإيقاعات ورموز مختلفة. فهي من هذه الناحية، حسب رأي داروي، تشبه الموسيقى الفرنسية المسماة (السويت) الكلاسيكية.

وهناك القصيدة التي هي شكوى ذات طابع ديني تقريباً. وهي شعر فصيح أو ملحون (زجل). والقصيدة مستمدة من البعد والفضاء الذي يستعمله المداح أو القوال، وهو شخص مغامر كان يتجول من مكان إلى آخر عبر البلاد. فالقصيدة إذن من إنشاداته[2].

وبالإضافة إلى القصيدة ذات الطابع الديني، نجد الزنداني. وهو إيقاع مستمد من حادثة صغيرة أو من لقطة سريعة تعبيراً عن الأنماط الاجتماعية في الحياة الشعبية. فهو في نظر الكاتب، يمثل موسيقى ماسحي الأحذية والخدم والحمالين ونحوهم.

وللإحتفالات مناسبات عامة وخاصة تكون فيها للموسيقى جولات. ففرسان القبيلة تسبقهم دائماً الفرق الموسيقية بالغيطة والبندير مع إنشاد القصائد، تعبيراً عن الفرح والفخر. كما أن الضيفة الكبيرة التي تقام للشخصيات القيادية ترافقها أيضاً الموسيقى أو المداح الذي ينشد القصائد،

(1) انظر تعريف النوبة في رأي دانيال سالفادور، سابقاً.

(2) الواقع أن المداح لم يكن يستعمل القصيدة الدينية فقط، بل كان يستعمل بالخصوص القصيدة ـ القصة المستمدة من السيرة ومن بطولات الأمجاد الإسلامية. وكان يمجد الماضي ويبكي الحاضر لاستنهاض الهمم، ولذلك منعه الفرنسيون بعد أن تفطنوا لخطورته. غير أن الفرنسيين كانوا يعتبرون ذلك الاتجاه في الغناء دينياً.

ولا تغيب الغيطة عن مثل هذا الحدث أيضاً حيث تنشد القصائد أو الزنداني.

واستعمال الآلات يختلف من مناسبة إلى أخرى. ففي الاحتفالات العامة لا تناسب إلا الآلات الهوائية أو النافخة كالغيطة والجواق (الناي) وآلات النقر بكل أنواعها مثل الطبل والدف والطار والقلال والبندير الخ. أما الآلات الوترية فتناسب المنازل والمقاهي والجلسات الخاصة حيث يجلس الناس المهذبون، وهي تتناسب مع المجموعات الصوتية أو موسيقى الجوق. وكانت الآلات الوترية شائعة فيما يسمى بموسيقى الحضر التي كانت تعزف بالخصوص في المقهى ـ الجوقة. ولكن الناس المحترمين لم يكونوا يجلسون في هذه المقاهي لأن المغنيات فيها كن عادة من البغايا، وقد تَحْدُث فيها الفضائح والضجيج والعراك. وبعد عقود من الاحتلال قيل إن السلطات الفرنسية منعت المقهى/ الجوقة الذي تحدث عنه بولسكي وغيره، ولكن بقي المقهى في ذاته حيث استمر الغناء. ويقول السيد داروي إن موسيقى المقاهي الحضرية كانت في عمومها جميلة جداً، والجمهور يستمع إليها في شوق وصمت، وكان يتمتع بها في عمق وتأمل.

أما الموسيقى العائلية فقال عنها إنها في حاجة إلى تجديد كبير. ويقصد بالموسيقى العائلية تلك المتصلة بالولادة وبالختان، والزواج، وأخذ البرنوس، وحنّاء العروس، قبل أخذها إلى بيت زوجها. ولم يقل داروي لماذا تحتاج هذه الموسيقى بالذات إلى التجديد، وهي كما قلنا محافظة على التقاليد. ألا يخرجها هذا التجديد عن أصالتها؟.

أما عن الآلات الأخرى غير الهوائية والوترية المذكورة، فقد ذكر السيد داروي آلة الكويترة التي كان العازف عليها يستعمل ريشة النسر. وهي نوع من القيثارة ذات الأوتار الثمانية. وقد عرفنا أنها كانت شائعة في تلمسان. وهناك آلات أخرى كان يستعملها العازفون أيضاً، وهي الكمنجة والرباب ذو الوترين.

وإذا خرجنا من العاصمة فإننا نجد تلمسان التي تعد مركزاً هاماً للموسيقى العربية المسماة بالأندلسية. ولكن السيد داروي يذهب إلى أن

الشائع فيها هو موسيقى (الصنعة) التي يذهب آخرون إلى أنها من أنماط موسيقى العاصمة[1]. ومهما كان الأمر فإن الأغاني المسماة بالصنعة ذات اتصال وثيق بموسيقى غرناطة وقرطبة، وهي ذات تأثير كبير. إن تلمسان التي كانت عاصمة ثقافية عربية منذ قرون قد حافظت على الفن الأندلسي ولها استعداد خاص لتذوقه وإنتاجه. وقد ازدهر فيها الشعر والغناء أيضاً. وكانت مؤهلة ربما أكثر من غيرها لتمثيل هذا اللون من الموسيقى العربية.

وفي المناطق الجبلية مثل زواوة لون آخر من الموسيقى يتناسب مع عزلتها وجفاء الحياة فيها وبساطتها، شأن سكان الجبال والمناطق المعزولة في كل مكان. والموسيقى في هذه المناطق كانت غير مصقولة وأهلها يجهلون الآلة الوترية التي لا يستعملها إلا أهل المدن. ويستعمل الزواويون الغيطة والبندير والجواق الخشن. وذكر السيد داروي أن النساء هناك قد احتفظن بالموسيقى والأنغام وهن يعملن في الحقول. وكذلك الراعي وهو مستند على جذع شجرة وأمامه شويهاته، وهو يمسك بالجواق ليعبر به عن حبه وخيالاته وأحزانه. كل ذلك كان من صنع يده فهو الذي أحضر القصب وبرى الجواق وصقله ليكون صالحاً للتنغيم.

ولم يتوسع داروي في بقية المدن والمناطق ليصف ما بينها من اتفاق واختلاف في الموسيقى[2]. كما ألف الفنان ريمون ليريس مجموعة خاصة بالموسيقى العربية التقليدية وأغانيها في قسنطينة، ودرس التأثيرات التي طرأت عليها، واهتم بدراسة موسيقى الأوراس ميدانياً، ونجد الاهتمام بالموسيقى العربية أيضاً عند فرنسيين آخرين أمثال ديرمنغام وسان سانس SAENS[3].

---

(1) يرى السيد محمود قطاط أن الموسيقى الشائعة في تلمسان هي الغرناطية. انظر لاحقاً.

(2) لوسيان جان داروي L.J. DARROUY «الموسيقى الإسلامية في شمال افريقية» في (مجلة الجمعية الجغرافية) SGAAN 1931، ص 34 ـ 50.

(3) قوانار، (الجزائر)، ص 280 ـ 281. لم نطلع حتى الآن عن دراسة ديرمنغام ولا =

د ـ رأي قطاط: أما الذي تناول الموسيقى بتوسع وعمق فهو السيد محمود قطاط. ورغم أن دراسته تعتبر متأخرة عن الفترة التي نعالجها فإن وصف تطور الموسيقى واستعمالاتها وألوانها لم يتغير كثيراً. وكان السيد قطاط قد درس الموسيقى الجزائرية في عدة مناسبات وأجرى حولها بحوثاً ميدانية والتقى بشخصياتها الباقية سنة 1973، ثم سنة 1978، وقد نشر بحثاً عنها سنة 1984، وهو الذي رجعنا إليه في المعلومات التالية[1]. ونحن نعتبره من البحوث الجامعة والعميقة التي ربما لم يسبق بها. وقد استفاد قطاط من تجارب من سبقه، ومن الأحاديث التي أجراها مع الرعيل الباقي من الموسيقيين الذين تغلب عليهم الذاكرة والممارسة أكثر من التسجيل والكتابة.

ومنذ البداية عرف السيد قطاط الموسيقى الجزائرية بأنها من أسرة الموسيقى الواحدة في المغرب العربي، وأن هذه الموسيقى معتمدة على المقامات أو الطبوع ذات التوصيل الشفوي والتي تتبع النظام السباعي أو الخماسي أو المزج بينها. ونخرج من دراسته بأن هناك عدة أنواع من الموسيقى وليس نوعاً واحداً، وهي الكلاسيكية (الأندلسية)، والشعبية والبربرية. وقد فصل في بعض الأنواع وأوجز في بعضها، وجاء بنماذج من النوبات الأندلسية ومراكز الموسيقى الشعبية، ولكنه اختصر الحديث عن الموسيقى البربرية والبدوية.

1 ـ بالنسبة للموسيقى الأندلسية التي يسميها الكلاسيكية، فهي موسيقى حضرية تمثل ما توصل إليه المجتمع المدني ـ العمراني، حسب لغة ابن خلدون، من رقي في الذوق الفني الموسيقى. وبذلك فهي غير مختصة بالجزائر أو تونس أو المغرب أو ليبيا، بل هي تراث حضاري مشترك يتميز

= سان سانس، وكان الأول من رجال الدين الفرنسيين، واهتم بدراسة الإسلام الحديث.

(1) محمود قطاط «التراث الموسيقي الجزائري» في مجلة (الحياة الثقافية)، تونس، عدد 32، 1984، ص 141 ـ 167.

برصيد النوبات. وقد عرّف قطاط النوبة بأنها حصة أو تأليف موسيقى متكامل يأتي من مجموعة من القوالب الصوتية والآلية التي تعتمد في اللحن على وحدة الطبع أو المقام. فنوبة الماية مثلاً تعني النوبة الملحنة في طبع الماية. ولكي تتم النوبة فإنها ترتبط بإيقاعات وحركات تتعاقب حسب قواعد محكمة[1].

وهذا الرصيد الموسيقي تختلف تسميته من بلد إلى آخر، بل ومن مدينة إلى أخرى. ويرى السيد قطاط أن تسميته بالأندلسي تسمية خاطئة. لأن أهل قسنطينة وتونس وليبيا يسمونه المألوف، وفي الجزائر العاصمة وما جاورها يسمونه الصنعة، وفي منطقة تلمسان يسمونه الغرناطي. أما في المغرب الأقصى فيسمونه الآلة أو الطرب. وأصل كل ذلك هو الموسيقى الحضرية القديمة ـ الكلاسيكية ـ. وقد انتشرت عبارة (الأندلسي) في العهد الاستعماري فقط، وربما بدأت مع تسجيلات إدمون يافيل سنة 1901[2]. ثم شاعت العبارة (الأندلسية) في الجزائر وفي المغرب العربي عموماً. وقد لخص السيد قطاط الجولة التاريخية للفن الموسيقي العربي منذ تأسيس تلمسان سنة 59 هـ وازدهارها على يد أبي حمو الثاني وصلتها بالمغرب الأقصى وتطور الحياة الحضارية في تيهرت والقلعة وبجاية وقسنطينة والصلة الفنية بتونس. ثم تمركز الإنتاج الفني والفنانين في الجزائر العاصمة منذ القرن 16. وقد أصبح تراث العاصمة من الموسيقى إذن مزيجاً من تجارب المدن الأخرى. ولكن مع ذلك احتفظت تلمسان بأصالتها كما احتفظت قسنطينة بطابعها الذي أضيف إليه التأثير البدوي في المالوف (النوبات)[3].

2 ـ **الموسيقى الشعبية**: وقد قسمها السيد قطاط إلى ثلاثة أقسام، حسب المنتجين لها ودرجة التطور في المدن والأرياف والبوادي. وقد اختار أن يجعل الموسيقى البربرية قسماً ثانياً، وهي في نظرنا داخلة في القسمين

(1) انظر تعريف سالفادور وداروي للنوبة، سابقاً.

(2) رأينا أن السيد رواني أيضاً قد نبّه إلى أن استعمال كلمة (الأندلسية) للموسيقى العربية القديمة هو استعمال متأخر.

(3) سنتحدث عن النوبات، كما توصل إليها قطاط، بعد قليل.

الأول والثاني، فهي من جهة جزء من موسيقى المدينة في الحواضر، وهي أيضاً جزء من الموسيقى البدوية في البوادي.

الموسيقى الشعبية الحضرية: وهذه تولدت من تمازج الموسيقى العربية القديمة والموسيقى الشعبية وهي بربرية وبدوية عربية. وقد تركزت الموسيقى الحضرية في المدن الرئيسية: العاصمة وقسنطينة وتلمسان. فأما في العاصمة فمنها نوع العربي/ العروبي. وهو غالباً أداء يقوم به الرجال، ويتألف من بيت شعر له غصنان أو ثلاثة أغصان وينتهي بإنشاد منفرد وإيقاع حر. ثم نوع القادرية، وهي صنعة غناء تؤديه النساء المسمعات أو المحترفات للغناء (المسامع). ثم قادرية زنداني، وهو نوع من الغناء الأكثر إغراقاً في الشعبية، وتتألف أغانيه من كلمات بسيطة ومؤثرة. وهناك نوع رابع من الغناء وهو الشعبي المولد حديثاً وهو مزيج من الآلات القديمة والحديثة المستعملة في أمريكا اللاتينية. وكلماته حرة وساذجة ولحنه سهل. وهذا النوع من الشعبي متأثر بتداخل التأثير الأجنبي مع القوالب المحلية. وقد حدث ذلك رغم تحذير رواني سنة 1905 وداروي سنة 1931 من أن الموسيقى العربية سيعتريها المسخ والتغير إذا لم يتداركها أهلها.

وفي قسنطينة بقي الزنداني، وهو نوع من المألوف المتأثر بالحياة الشعبية، كما قلنا، وتأثيرات أخرى مختلفة يعرفها أصحاب هذا الفن. وألحان الزنداني مرقصة، وكانت تستعمل في الحفلات النسائية. وهناك نوع آخر من الموسيقى الشعبية يسمى المهزوز، وهو يستعمل مع الزنداني أيضاً في كامل منطقة قسنطينة، كما يستعمل فيها العروبي أيضاً. والمهزوز يعتبر شديد الإيقاع لأنه عاطفي، وأساسه هو الموسيقى العربية القديمة (الكلاسيكية) ولكنه تأثر بالأنواع الشعبية.

أما في تلمسان فهناك الغناء المعروف بالحوزي، وهو مثل العربي/ العروبي الشائع في العاصمة. ويعتبر فرعاً عن الأندلسية/ الكلاسيكية أيضاً مع التبسيط في اللغة. وكان يستعمل القصيدة الغنائية الملحونة ذات القافية

الواحدة، وموضوعاته غرامية وغيرها. وقد ذكرنا أن (القصيدة) كانت من إنشاء المداحين المتجولين في الماضي ولها، كما يقول قطاط، أغصان تفصل بينها لوازم تنشدها المجموعة الصوتية. وهناك (الأغنية) التي تتناول موضوعات هجائية أو فكاهية باللهجة العامية. بالإضافة إلى (البواقل) التي كانت ترتجلها الفتيات في الماضي، وهي أكثر حيوية من غناء الحوزي.

3 ـ **الموسيقى البربرية**: وقد درس منها السيد قطاط موسيقى وغناء زواوة (القبائل). ولاحظ عليها، كما لاحظ داروي، سمة الحزن والكآبة، ومع ذلك فلها مناسبات تكون فيها موسيقى مفرحة، كالأغاني الجماعية. وفي زواوة كل أنواع الأغاني المعبرة عن الحياة الاجتماعية والدينية، والفرح والحزن، والعمل، وكانت مرفوقة بالرقص الفردي أو الجماعي، والنسوي أو الرجالي. مثلاً (اصبغرر) كان نوعاً من الغناء يؤدى في الأعراس، و (امّداح) كان من الغناء الملحمي ينشده الشاعر بالبندير ويقدمه في شكل مواعظ، ثم (آشويق) الذي يشبه الآي آي البدوي والاستخبار العربي القديم (الكلاسيكي) والفلامنكو الإسباني. فهو غناء العزلة والتأمل والحزن. ومن ذلك (أحيحة) ويمثل أغاني العمل والنشاط في الحقول وطحن الحبوب، وتنشده النساء بالنقر على بعض الآلات مع الزغاريد والتصفيق، وهو من الموسيقى المرحة، وعدّ السيد قطاط أيضاً نوعين آخرين هما (زاورار) وهو إنشاد يؤدى في الهواء الطلق عند جني الزيتون، و (آرني) الخاص بالألحان الراقصة وينشده شعراء قصائد الفرح والحزن.

ولم يذكر السيد قطاط ما إذا كان هذا الغناء الزواوي يتميز عن أغاني البربر في المناطق الأخرى، أو هو مشترك بينها. ونكاد نفهم أنه يقصد أنه خاص بزواوة لأنه ذكر بعد ذلك استطراداً لا تفصيلاً، غناء الأوراس وميزاب ووهران وبعض المناطق الصحراوية، وضرب على ذلك مثلاً بغناء (الإهليل) و (تقربت)، و (أقال). ذلك أن عبارة «الموسيقى البربرية» أوسع من الموسيقى الزواوية.

4 ـ الموسيقى البدوية: ولم يفصل السيد قطاط القول في هذا النوع من الموسيقى رغم أهميته، ولم يذكر منه سوى نوع الآي آي، والقوال؛ كما أنه لم يتوسع في الحديث عن نوعين آخرين من الموسيقى، وهما: **5 ـ الموسيقى الدينية**، **6 ـ الموسيقى العصرية**.

ويبدو أن السيد قطاط اكتفى بدراسة الموسيقى الأندلسية/ الكلاسيكية وهي التي سماها الدارسون الفرنسيون الموسيقى العربية أو الموسيقى الإسلامية. ولا ندري لماذا رفض السيد قطاط تسمية هذه الموسيقى بالأندلسية وفضل عليها تعبير الموسيقى الكلاسيكية، بينما هذه كلمة أجنبية ولها مدلولها الخاص عند أهلها. والأجانب أنفسهم استعملوا الموسيقى العربية/ الإسلامية، وهو استعمال حضاري صحيح، وكذلك الأندلسية، رغم حدودها الجغرافية الضيقة، ولعل استعمال عبارة الموسيقى العربية أو التراثية سيحل الإشكال.

وسنتناول الآن دراسة قطاط لأنواع النوبة، وهي اثنتا عشرة كنا ذكرناها في موضع آخر[1]، وهي، حسب السيد قطاط: ـ الذيل، والمجنبة، والرمل، ورمل الماية، والغريب، والزيدان، والسيكة، والرصد، والمزموم، ورصد الذيل، والماية. ويضاف إليها المقطوعات المنفردة المسماة: الاستخبارات، والبشارف، والتوشية، والمصدرات. وكذلك يضاف إليها الانصرافات في أنواع الموال وغريبة الحسين، والجيركة، والعراق.

وفي قسنطينة رصيد من النوبات في عدد من البراول في إيقاعات الحسين والزيدان والسيكة، ويضاف إلى هـذا الرصيد عدد من النقلابات (وهو أيضاً نوع من النوبات) ضمن الطبوع الآتية: الموال والعراق والزيدان والسيكة والجيركة والمزموم ورمل الماية. وقد اعتبرها قطاط من النوبات الحديثة.

وللنوبة في الجزائر أجزاء عديدة، منها:

---

(1) انظر رأي دنيـال سالفادور، سابقاً.

1 ـ الدائرة ويعرفها السيد قطاط بأنها افتتاحية صوتية حرة الإيقاع تؤديها مجموعة لتدريب الصوت على الأداء الجيد بترديد ياللن. . . لن. . . كان.

2 ـ استخبار الصنعة في العاصمة أو المسالية في تلمسان، وكلاهما يعني افتتاحاً آلياً بإيقاع حر أيضاً. وخلاله يتمكن العازف من التحكم في آلته والنفوذ إلى مشاعر المستمع لأخذه معه بالنوبة.

3 ـ التوشية وهي فاصل موسيقي آلي يتألف من مقاطع مستخرجة من أجزاء النوبة، يضبطها إيقاع البشراف أو القصيد وتبدأ بسرعة متوسطة ثم تسير بتسارع، وتنتهي ببطء شديد.

4 ـ المصدرات وهي مقدمة آلية قصيرة ذات إيقاع خفيف (وتسمى الكرسي)، يقوم بها صاحب صوت قوي بكل وقار وهيبة.

5 ـ البطاحيات، وهي المجموعة الغنائية الثانية في حركة أقل وقاراً، وتأتي بعد الكرسي أو المقدمة.

6 ـ الأدراج، وهي المجموعة الغنائية الثالثة، وتؤدي أيضاً بعد الكرسي، وحركتها أسرع قليلاً مما سبقها.

7 ـ توشية الإنصراف وهي فاصل موسيقى آلي يأتي في وسط النوبة.

8 ـ الإنصرافات وهي المجموعة الغنائية الرابعة أو هي الأولى بالنسبة للقسم الثاني من النوبة، وتأتي بعد الكرسي، كما تقدم، وحركتها خفيفة وسريعة، وتضبط على إيقاع التوشية.

9 ـ المخلص، وهو آخر قطعة في مجموعة الانصرافات وهو يؤدَّى دون الكرسي، وإيقاعه ثلاثي، وتكون حركته شديدة السرعة ثم تتباطأ بالتدرج.

10 ـ توشية الكمال وهي قطعة آلية تختم بها النوبة. ويقول السيد قطاط إن هذه التوشية لم تبق إلاّ في تلمسان، وتسمى هناك بنوبة الحسين.

وأجزاء نوبة النقلابات (ج. نقلاب) تتألف، حسب السيد قطاط، من:

الشنبر أو البشراف وهو استفتاح آلي، والاستخبار أو المستخبر وهو استفتاح صوتي. والكرسي أو الميزان وهو مقدمة آلية قصيرة. ثم النقلابات وهي أغنية واحدة أو مجموعة من الأغاني.

ومن خصائص النوبة في الجزائر استعمال الشعر الفصيح الموشح والشعر الملحون أو الزجل. ولكل شعر مطالع وأغصان ولوازم، الخ. كما تتميز النوبة بالغناء المنفرد، وتغيير سرعة الحركة الإيقاعية إذ تتسارع بالتدرج، والاستهلال بمقدمة آلية أو كرسي قبل كل مجموعة غنائية. وكانت الجوقة (الفرقة) قديماً تتألف من سبعة أشخاص يتوزعون الآلات من اليمين إلى اليسار، على أن شيخ الجوقة هو الذي يقوم بالإنشاد ويعزف على الرباب.

والآلات التي ذكرها السيد قطاط أشرنا إليها في مناسبات أخرى، ولكننا نذكر هنا بعضها أيضاً لوجود أسماء أجنبية تقابلها، سيما بعد أن لاحظنا تطور الموسيقى ودخول التأثير الأجنبي عليها. فهذه الآلات هي: العود العربي الشائع في قسنطينة، والكويترة المستعملة في العاصمة وتلمسان، والكمنجة الكبيرة أو (آلتو)، والقانون، والفحل (الجواق) عند البعض، ثم السنيترة (المندلين)، والماندول، والبانجو، والبيانو. ولاحظ السيد قطاط أن بعض الآلات الكهربائية قد دخلت في الاستعمال أيضاً. وفي رأيه أن هذا سيحدث ضرراً بالموسيقى العربية[1]. فكان خوفه على الموسيقى كخوف رواني وغيره من عواقب التأثير الأجنبي على الموسيقى التقليدية: الأندلسية أو التراثية.

* * *

يمكننا القول إن الموسيقى العربية الجزائرية قد عانت من الإهمال والاحتقار والتعالي، كغيرها من الفنون وعناصر التراث الأخرى طيلة سبعين

(1) اعتمدنا، كما ذكرنا، في المصطلحات الموسيقية والتصنيفات على بحث السيد محمود قطاط، مرجع سابق. وكذلك على بحث السيد نجيب ماضي «الموسيقى العربية» في مجلة (المقتطف)، فبراير 1895، ص 115 ـ 122.

سنة تقريبا[1]. وفي أوائل هذا القرن وقع الإلتفات إلى الجزائر الفولكلورية بتشجيع من شارل جونار الذي حكم الجزائر أكثر من عشر سنوات. وساهم إدمون يافيل بتسجيل هذه الموسيقى وإنشاء فرقة (جوق) لإنشادها والمحافظة عليها. وساعده على ذلك مجموعة من الفنانين الجزائريين المهمشين وعلى رأسهم محمد بن علي سفنجة. وبعد الحرب الأولى انطلقت التجارب والأنشطة على يد جيل جديد كان يساير حركة النهضة السياسية والثقافية. فكان رشيد القسنطيني الذي استعمل الغناء والمونولوج الساخر للطعن في البدع والخرافات والدعوة إلى اليقظة. واستعمل علالو أيضاً المسرحية كوسيلة للتعبير والتوعية الشعبية.

وتولى محيي الدين باش تارزي جمعية (المطربية) التي كان أسسها يافيل، ووظفها باش تارزي في خدمة الغناء والموسيقى والتمثيل، وهو الذي طال عهده ومهر في فن المسرح، وأصبح كما يقول قوانار، مؤلفاً ومغنياً وممثلاً وموسيقياً ومنشطاً. فكان باش تارزي بحق موهبة فريدة من نوعها. وقد طوع اللغة الدارجة للتعبير المسرحي. وتعاصر فترة مع رشيد القسنطيني الذي كان يقتبس من موليير وغيره، وقد ألّف (أي رشيد) حوالي خمس عشرة ملهاة أو كوميديا، ومائة أغنية بالعربية الدارجة. وقد جلب الكثير من الجمهور الإسلامي. وتعتبر كوميديا (ابن عمي الاسطانبولي) من أشهر أعماله. وكان الموسيقار محمد ايقربوشن هو الضارب على البيانو، وقد أصبح من الموسيقيين العالميين[2].

إننا لا نستطيع أن نفصل فنون المسرح والغناء والموسيقى والرقص عن بعضها دون أن نضر بها أو نتعسف معها. فهي فنون متصلة أشد الاتصال،

---

(1) باستثناء دراسة دانيال سالفادور. وقد أشار هو نفسه إلى أن آخرين درسوا الموسيقى ولم يفهموها، وعرفنا أن بقايا الفنانين كانوا متوفرين إلى حوالي 1860، ثم احتل اليهود، فيما يبدو، مكان الصدارة فظهر يوسف عيني ثم يافيل. وكاد أثر محمد بن علي سفنجة يختفي لولا الإشارات إليه في دراسة روالي، وربما إشارات غيره أيضاً.

(2) انظر عنه فصل الفنون.

ونشأت عندنا على ذلك الاتصال، وإن جوقة المقهى في المدن هي التي تحولت إلى فرق عصرية وإلى أوركسترا وأوبريت. والجيل الذي ظهر بين الحربين هو الذي فرض المسرح، رغم الصعوبات، وحافظ على الموسيقى والغناء والفولكلور باعتبارها فنوناً تتصل بالهوية الوطنية. فالأشعار الدينية والمناسبات الاجتماعية المشتركة، واللغة العربية الدارجة القريبة من الفصحى، والأمثال والحكم، كل ذلك كان وأصبح هو التراث المشترك بين كل الجزائريين. وعندما كانت جمعية العلماء تعمل على إحياء التراث وبعث التاريخ وتعليم اللغة العربية الفصحى وتصفية الإسلام من الشوائب، وفي الوقت الذي كان فيه حزب الشعب يعمل على افتكاك الهوية الوطنية سياسياً من مخلب الاستعمار واستعادة الحرية المغتصبة، في هذا الوقت كان الموسيقيون والممثلون والمغنون يعملون، من جهتهم، على تحقيق نفس الهدف ولكن بوسائلهم الخاصة. وقد عاصرهم عدد من الفنانين الموهوبين سنعرض لهم في فصل الفنون.

الفصل الرابع

الجزائر في المغارب والمشارق

يذهب بعض علماء الفرنسيين إلى أن الجزائر كانت شرقية فحاولت فرنسا فصلها عن الشرق وإلحاقها بالغرب، وأن كل تاريخ الجزائر خلال العهد الاستعماري هو صراع بين الجاذبيتين: جاذبية الشرق الأصيلة وجاذبية الغرب الدخيلة. وكانت وسيلة تغريب الجزائر (فرنستها) هي الاندماج بكل نواحيه: الثقافية والإدارية والاجتماعية والذهنية. كتب عن ذلك عدد منهم وهم: إيميل غوتييه وأوغسطين بيرنار وأوغسطين بيرك. ومن هؤلاء من اعترف بفشل الاندماج ومن ظل يحاوله ويدعو إليه، خوفاً من «ضياع الجزائر الفرنسية».

وكون الجزائر جزءاً من كل هو الحضارة الإسلامية ـ العربية منذ القرن السابع الميلادي، لا يعني أبداً أنها لا تملك ذاتية خاصة تولدت عبر مراحل تاريخية طويلة، واصطبغت بصبغة ثقافية محلية متأثرة بالأرض والإنسان والعوامل المناخية والحضارات العتيقة. ولقد كون المغرب العربي عدة ممالك متحدة تارة ومنفصلة تارة أخرى، فترك ذلك أيضاً بصماته على المنطقة كلها. وكان العهد العثماني أطول العهود التي برزت فيها الجزائر بذاتيتها الجغرافية والسياسية، وهي الذاتية التي حاول الفرنسيون تفتيتها بشتى الوسائل بدعوى أنه كان في الجزائر «شعوب» أو ذاتيات عديدة وأن هذه الشعوب كانت «محتلة» من قبل العثمانيين. ونحن نعتبر أن فشل الفرنسيين في تحقيق الاندماج دليل على قوة الذاتية أو الهوية الجزائرية التي تكونت مع الزمن وعلى قوة الحضارة الإسلامية ـ العربية التي تجذرت عبر القرون.

ولقد أغلق الفرنسيون حدود الجزائر نحو الشرق منذ الاحتلال. فحولوا التجارة إلى فرنسا ومنعوا الحج إلا بصفة استثنائية وانتقائية، ومنعوا الزوار من الشرق وتبادل العلماء والكتب والدراسة. وراقبوا الطرق الصوفية التي لها

مراسلات وعلاقات مع الطرق الصوفية في المشرق والمغرب كالقادرية والسنوسية والطيبية، وحاربوا ما أسموه دعاية الجامعة الإسلامية، ووقفوا في وجه المهاجرين إلى المشرق، سيما في فترات معينة مثل 1875، 1895، 1911. وبنوا مدارس إسلامية على طريقتهم لإخراج القضاة والمعلمين حتى لا يضطر الجزائريون إلى الخروج إلى الأزهر والزيتونة أو يضطر الفرنسيون إلى توظيف مسلمين «أجانب» عن مدرستهم. ولكن الحدود التي أقامها الفرنسيون أو أغلقوها لم تمنع، مع ذلك، من هجرة الجزائريين إلى المغرب والمشرق، ولا من تعلمهم في بعض الجامعات الإسلامية والعربية، ولا من تأثرهم بالأفكار التي كانت تروج داعية المسلمين عامة إلى النهضة والتخلص من الاستعمار.

وفي هذا الفصل سنعرض باختصار لحركة الهجرة الجزائرية نحو بلدان المغرب العربي والمشرق العربي والإسلامي. وسنتعرف على أدوار المهاجرين في الحركة الفكرية في البلدان التي نزلوها دون أن نتوسع في الحياة السياسية والاقتصادية لأن هذا خارج عن نطاق الكتاب. وسنتعرض أيضاً إلى الزيارات والمراسلات المتبادلة وإلى تأثير الأفكار الشرقية (الإسلامية والعربية) في الجزائر، ودراسة الطلبة الجزائريين بالمشرق في مختلف المراحل، وكذلك نظرة علماء المشرق إلى العلماء الجزائريين.

الهجرة نحو المغارب والمشارق

غداة الاحتلال خرجت أعداد كبيرة من الجزائريين متجهة نحو البلدان المجاورة مثل تونس والمغرب[1]. وكانت الهجرة في البداية من مدينة الجزائر ثم تلتها المدن الأخرى. وكانت الهجرة تشمل عادة أعيان البلاد وأغنياءها وعلماءها. وفي المراحل التالية للاستعمار شملت الهجرة القرى الريفية أيضاً والمناطق النائية، كما شملت غير الأعيان. وكل هذه الأنماط من الهجرة كانت اضطرارية، فبعضهم هاجروا هروباً من حكم «النصارى»

(1) انظر فقرة الهجرة وحكمها في فصل مذاهب وتيارات.

الفرنسيين. وبعضهم فعل ذلك طلباً للعيش في كنف الإسلام والحرية الدينية. وجل المهاجرين بعد 1850 فعلوا ذلك لأنهم فقدوا أراضيهم التي استولى عليها الكولون بمساندة الإدارة الاستعمارية. كما هاجر آخرون بعد فشل الانتفاضات وتعرضهم للعقوبات الصارمة ووضعهم تحت طائلة (قانون الأهالي) البغيض. فالقول بأن الهجرة نحو المشرق كانت لأسباب «سيكولوجية» فيه ابتعاد عن الحقيقة أو بالأحرى لا يذكر كل الحقيقة[1]. لأن الابتعاد بالدين أو الهروب من العيش تحت حكم الفرنسيين لم يكن هو السبب الوحيد في الهجرة، كما يفهم من عبارة «سيكولوجية»، بل هناك أسباب اقتصادية وسياسية وراء ذلك. بقي أن نذكر أن بعض أعيان الجزائريين قد أجبرتهم السلطات الفرنسية نفسها على الهجرة مثل المفتي ابن العنابي والمفتي ابن الكبابطي[2] وقدور بن رويلة. وكان بعضهم قد تعرضوا للنفي فتحولوا إلى المشرق مثل عبدالعزيز الحداد ومحمد وعلي السحنوني.

بالإضافة إلى الأسباب الدينية (مصادرة الأوقاف وهدم المساجد والزوايا وتدجين رجال الدين الباقين) والأسباب الاجتماعية والاقتصادية (اغتصاب الأراضي وتدهور الصناعات المحلية، وقانون الأهالي، وتغيير الحالة المدنية والعقوبات بعد الثورات)، هناك عوامل أخرى شجعت على حركة الهجرة نحو المشرق العربي والإسلامي وكذلك نحو تونس والمغرب. من ذلك أن بعض الحضر (أهل المدن) كانوا من أصول مشرقية فلما سقط الحكم العثماني فضلوا الرجوع إلى بلدان أجدادهم طلباً للأمان. ومن ذلك أن الجزائريين الذين سبقوا بالهجرة أخذوا يحثون إخوانهم، سيما من الأعيان، على اللحاق بهم في الشام أو في اسطانبول أو في الحجاز، وكانوا يزينون لهم الإقامة هناك ويذكرونهم بمساوىء الحكم الاستعماري. ومن جهة

---

(1) ج. ج. راجي Rager «المسلمون الجزائريون...» في (مجلة البحر الأبيض) عدد 2، م 8، 1950، ص 169.

(2) عن هذين العالمين انظر دراستنا عنهما: «رائد التجديد الإسلامي» ط. 2، بيروت 1989، وكذلك أبحاث وآراء، جـ 2.

أخرى فإن للشرق سحره وجاذبيته في أذهان الجزائريين. فكل دارس لتاريخ الإسلام والحضارة العربية يتذكر الرنين الذي يحدثه في قلبه اسم مكة والمدينة، واسم بغداد ودمشق، والقاهرة والأزهر، وأسطانبول والقدس. كما كان لدعوة الجامعة الإسلامية التي ظهرت على يد جمال الدين الأفغاني ثم تبانها السلطان عبدالحميد الثاني، تأثيرها الخاص على الجزائريين. وكانت بعض الطرق الصوفية، كالسنوسية، قد جعلت من سياستها دعوة الجزائريين إلى الهجرة إلى أرض الإسلام[1]. أما تونس والمغرب وليبيا فقد كانت بوابات الأمان بالنسبة للجزائرين المضطهدين، من عهد الأمير عبدالقادر إلى عهد ابن باديس. ولكن احتلال الفرنسيين لتونس فالمغرب ثم سورية قد غير من أوضاع الجزائريين في هذه البلدان أيضاً[2].

تذكر المصادر الفرنسية تواريخ مختلفة للهجرة نحو المشرق. فهذا أوغسطين بيرك يذكر السنوات التالية كمعالم بارزة في تاريخ الهجرة، وهي: 1830، 1832، 1854، 1860، 1870، 1875، 1888، 1898، 1910، 1911. وهناك تواريخ أخرى ألح عليها كل من آجرون وباردان، وهي: 1837، 1849، 1864. ويذكر باردان أن حركة الهجرة تكثفت بين 1847 ـ 1854، ثم سنة 1896، ونعرف أن سنة 1911 قد شهدت هجرة غير عادية نتيجة فرض التجنيد الإجباري. ومن ذلك نتبين أن الهجرة لم تنقطع بين 1830 ـ 1914 نحو المشرق، وكذلك تونس والمغرب، ولكن الفرق في الكثافة وفي موقف السلطات الفرنسية من التغاضي عنها أو منعها.

والمناطق التي شهدت حركة الهجرة تختلف أيضاً. في المرحلة الأولى

---

(1) بيير باردان (الجزائريون والتونسيون في الدولة العثمانية)، فرنسا (؟) 1979 أفكار عامة. انظر كذلك فصل الطرق الصوفية من كتابنا هذا.

(2) تذكر السيدة ديفرو بامبر PEMBER في (مظاهر الجزائر) لندن 1912، ص 143 أن من أسباب الهجرة المراباة اليهودية وحرص الكولون على شراء الأرض التي يضطر أهلها إلى بيعها، ويجب أن نضيف ذلك إلى حرص السلطات نفسها أيضاً. انظر لاحقاً.

كانت الهجرة من المدينة، كما ذكرنا، ابتداء من العاصمة، ثم تلاحقت المدن الأخرى: البليدة، المدية، قسنطينة، وهران، بجاية، تلمسان، الخ. وفي سنة 1847 هاجر الشيخ المهدي السكلاوي من مدينة دلس إلى المشرق مع عدد من أعيان زواوة، ووجه من هناك نداءه إلى أعيان هذه المنطقة طالباً منهم الهجرة فاستجاب له عدد منهم، وكان الشيخ السكلاوي هو زعيم الطريقة الرحمانية ذات النفوذ الواسع[1]. ثم شهدت زواوة حركات هجرة متوالية، سيما 1849، 1857، 1871، ثم في نهاية القرن. وقد هاجرت من هناك جماعات مع خليفة الأمير، أحمد الطيب بن سالم، والحاج عمر زعيم زاوية سيدي محمد بن عبدالرحمن بآيت إسماعيل.

وتوالت الهجرة إلى المغرب ثم المشرق من الجهات الغربية أثناء المقاومة، عائلات بأكملها وأعيان العلماء والقضاة هاجروا من معسكر وتلمسان ووهران ومازونة ومستغانم وتنس إلى المغرب الأقصى. وقد استقرت منهم عائلات هناك أمثال المشرفي، وسقط، والأعرج، وابن سعد، والمجاوي، وبوطالب. وسكن بعضهم وجدة وفاس وطنجة. وبعد هزيمة الأمير عبدالقادر تكاثر المهاجرون إلى المغرب ثم المشرق، والتحق العديد منهم بالشام، والقليل فقط اتجهوا نحو اسطانبول والحجاز. وعندما حل الأمير بالمشرق إثر إطلاق سراحه سنة 1852، ازدادت حركة الهجرة أيضاً من النواحي الغربية. ولم يكن الأمير وحده وإنما كان معه رفقاؤه وأصهاره، فكانت المراسلات والاتصالات تشجع على الهجرة من الجزائر.

وشهدت النواحي الشرقية أيضاً تفاوتاً في حركة الهجرة. وكان أبرزها هجرة أعيان عنابة وبجاية على إثر الاحتلال 1832، ثم من قسنطينة بعد 1837. واتجهت الهجرة نحو تونس، ومنها إلى المشرق. ولكن بعض المهاجرين قد استقروا في تونس. أما الهجرة الكبيرة من نواحي سطيف وقسنطينة فكانت عقب ثورة 1871. وقصد بعض أهل الجنوب ليبيا وجنوب

---

(1) انظر لاحقاً.

تونس في اتجاه المشرق. وكانت أكبر هجرة شهدتها النواحي الشرقية (سطيف، أم البواقي، العين البيضاء، قسنطينة، الخ) هي التي وقعت في آخر القرن الماضي. ثم سنة 1910. أما نواحي بسكرة وسوف فشهدت موجة من الهجرة سنة 1895 نحو المشرق، (ومنها عائلة الشيخ العقبي) ثم خلال الثلاثينات من هذا القرن.

كان بعض المهاجرين يحملون جواز سفر من السلطات الفرنسية على أساس الذهاب إلى الحج في أغلب الأحيان. ولكن عدم منح الجواز لا يمنع المهاجرين من الخروج بطرق أخرى. غير أن السلطات الفرنسية كانت تتدخل وتمنع الحج والهجرة معاً. أما منع الحج (وهو ذريعة للهجرة) فقد تحدثنا عنه في غير هذا[1]. وأما منع الهجرة فقد ثبت تدخل الحكام الفرنسيين فيها عدة مرات. مثلاً تدخل الحاكم العام شانزي سنة 1875 ومنع الهجرة. وكان القناصل الفرنسيون أنفسهم في الشام وغيره يطالبون بمنع الهجرة لأنها تضر بسمعة فرنسا في المشرق. وفي 1895 تدخل الحاكم العام جول كامبون ومنع الهجرة أيضاً. وكان قد استصدر فتوى من علماء المشرق لا تشجع على الهجرة من الجزائر باسم الخوف على الدين[2]. وبعد الهجرة الجماعية سنتي 1910، 1911 منع الحاكم العام شارل جونار الهجرة أيضاً، وأغلق الحدود الجزائرية[3].

لا تذكر المصادر الفرنسية تفاصيل بالأرقام عن عدد المهاجرين من كل مدينة أو ناحية في الجزائر، سيما قبل 1870. وما تذكره هذه المصادر هو عادة أرقام يسجلها القناصل عن الواصلين الذين سجلوا أنفسهم. وهي أرقام غير دقيقة، لأنها أحياناً غير صحيحة أصلاً. تقول بعض الوثائق إنه قد وصل

---

(1) انظر فصل السلك الديني والقضائي.

(2) انظر ذلك في فصل مذاهب وتيارات ـ الهجرة. انظر أيضاً ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية الإسلامية)، الجزائر 1897، ص 37.

(3) منذ 1906 بدأت الهجرة نحو فرنسا، وهي هجرة العمال، وتضاعفت مع الحرب العالمية (1914 ـ 1918). وليست هذه الهجرة من شأننا الآن.

رقم كذا من المهاجرين وأغلبهم من ناحية كذا. ثم أن بعض المهاجرين قدموا من الجزائر وآخرين أقاموا في المغرب أو تونس فترة ثم بدا لهم أن يتوجهوا إلى المشرق، ولا سيما بعد احتلال تونس. كما أن الأرقام القنصلية غير دقيقة من ناحية أخرى، لأنها تذكر من لهم جوازات سفر رسمية فقط. كما أن تقارير القناصل الفرنسية متضاربة حول جاذبية الهجرة. فهي تارة تذكر دعاية أبناء الأمير عبدالقادر الذين تعثمنوا (أخذوا الجنسية العثمانية)، وتارة تذكر تأثير الجامعة الإسلامية. ومن جهة أخرى تذكر أن الأراضي التي تمنح للمهاجرين كانت غير صالحة وأن بعضهم كانوا يرغبون في الرجوع، بينما تقول في تقارير أخرى إن المهاجرين كانوا يكتبون لإخوانهم ثم يحثونهم على الهجرة ويصفون لهم الحياة السعيدة التي هم فيها. ومن ذلك ذكرها للحاج الطاهر بن أحمد بن عبدالله، وهو من الأعيان، فقد كان يرسل الرسائل إلى معارفه في أم البواقي ويشجعهم على الهجرة واعداً إياهم بأنهم سيجدون عند الدولة العثمانية استقبالاً حسناً[1].

وفي آخر القرن (1898) كانت حالة الهجرة تدل على تذمر وسخط الجزائريين، ومع ذلك حاول الفرنسيون إعطاءها طابعاً آخر. وهو أنها من تأثيرات الجامعة الإسلامية والطريقة الرحمانية. فقد عبر كامبون قبل ذلك بأن تصوير الحياة في سورية على أنها رغدة هو الذين قاد المهاجرين إلى التوجه هناك، وأن العاطفة الدينية كانت تشجع على الهجرة. وروى أن إحدى المراسلات جاء فيها «تعالوا والتحقوا بنا في بلاد يحكمها سلطان الإسلام وفي بلاد مسلمة... تعالوا واقضوا بقية حياتكم في بلاد غنية بالخيرات والصلوات والاحترام، وقد وعد الله المهاجرين مكاناً أفضل في الآخرة». وأضاف كامبون أن بعض الذين هاجروا إلى سورية من زواوة رجعوا إلى دواويرهم الأصلية ليناشدوا إخوانهم في الدين الالتحاق بهم في تلك الأرض المباركة، وقال إن الطريقة الرحمانية تشارك في هذه الحملة

(1) باردان (المهاجرون...)، مرجع سابق، ص 128. وشخصية الحاج الطاهر غير معروفة لنا الآن.

الدعائية[1]. ويبدو أن كامبون قد تناسى البؤس الذي كان يعانيه الجزائريون والاحتقار وتعسف قانون الأهالي.

من الناحية الجغرافية اتجهت الهجرة من الشرق الجزائري نحو تونس، ومن غربه نحو المغرب الأقصى، ومن وسطه وجنوبه في اتجاهات مختلفة. وبعد 1847 أخذت الهجرة تتجه نحو بلاد الشام: سورية، وفلسطين، ثم بيروت. أما الحجاز واسطانبول ومصر فقد كانت الهجرة إليها أقل من سورية وفلسطين (والمغرب وتونس). ومعظم الذين هاجروا إلى مصر كانوا إما من الأوائل الذين طردتهم سلطات الاحتلال وإما من بقايا الحجاج الذين فضلوا البقاء هناك أثناء عودتهم. أما الحجاز فقد قصده الجزائريون للحج أولاً، ثم قصده بعضهم بعد استقرارهم في سورية وفلسطين. وكانت اسطانبول مقصداً لبعض المهاجرين الأولين مثل حمدان خوجة وأبنائه أو من المهاجرين الذين استقروا في سورية وفلسطين مثل بعض أبناء الأمير عبدالقادر وإخوته وأحفاده.

وكان بعض الحكام الفرنسيين يرخصون بالهجرة من الجزائر أحياناً لأسباب مختلفة، من ذلك الكثافة السكانية وفقر السكان بعد انتزاع أراضيهم. ويقول باردان إن الحاكم العام كان لا يمانع في هجرة بعض العائلات من زواوة، حيث القرى المعزولة وكثرة السكان. كما كان الحاكم العام يشترط على رؤساء العائلات الذين يطلبون الرخصة أن يكون لديهم المال اللازم للسفر[2]. وفي سنة 1895 رخصت السلطات الفرنسية لحوالي مائة شخص بالهجرة من سيدي عقبة إلى مكة والمدينة. وحوالي 1912 رخصت لحوالي 21 شخصاً من عين مليلة بالهجرة إلى سورية بعد دفع عربون من المال «لإعادتهم إلى الجزائر» مما جعلهم يكتبون شكوى للبرلمان الفرنسي عن ذلك. وقبيل بداية الحرب (1914) طلبت عائلات من بسكرة وقسنطينة الهجرة إلى مكة والمدينة. ويذهب الفرنسيون إلى أن الحجاز قد أصبح مركزاً

(1) نفس المصدر، ص 132. وعن الرحمانية انظر فصل الطرق الصوفية.
(2) باردان (المهاجرون...)، مرجع سابق، ص 131.

لدعاية الجامعة الإسلامية وأن اندلاع الحرب قد جعلهم يضعون حداً لحركة الهجرة نحو الشرق(1). وهكذا نرى أن الرخصة بالهجرة وعدمها كانت تخضع لأسباب سياسية واقتصادية تمليها على الفرنسيين الرغبة في المحافظة على مصالحهم في الجزائر وسمعتهم في الخارج.

ومن ذلك ما ذكره العقيد روبان أن عائلات من أعيان زواوة كانت تستعد للهجرة سنة 1849 ولكن السلطات الفرنسية ثبطتها أو فلنقل منعتها. وكان زعماء زواوة يتلقون الرسائل التي تحثهم على الهجرة نحو سورية تارة ونحو مكة تارة أخرى، وأخذوا يستعدون لذلك. ومنهم بلقاسم أوقاسي حاكم ناحية عمراوة. فقد جاء إلى العاصمة وأخبر الفرنسيين أن أحمد الطيب بن سالم والشيخ المهدي السكلاوي كتبا إليه يحثانه هو وغيره على الهجرة إلى المشرق. وذكر أوقاسي أن عائلته أخذت تبيع أملاكها، وأنه سيهاجر مع بعض الأعيان الذين منهم سي محمد بوشارب، وابن كانون القائد السابق لناحية يسر، وسي الحاج عمر شيخ زاوية سيدي محمد بن عبدالرحمن، وبوزيد الآغا السابق لعسكر الأمير عبدالقادر، وكذلك وليد الشيخ اعراب اليراثني (من بني راثن) وسي الطيب وأحمد بو سبسي كلاهما من بني واقنون. وجملتهم نحو 300 شخص كلهم طلبوا التوجه إلى مكة(2).

ومن قصص الهجرة أن السلطات كانت ترخص بها للبعض للاستفادة من الأرض التي كان يتركها المهاجرون. وتروي هذه السلطات أن ناصر بن شهرة وعمر بن حميدوش(3) كانا سنة 1860 يعيشان داخل الحدود التونسية

---

(1) باردان، (المهاجرون...)، مرجع سابق، ص 165. بعد شكوى واحتجاج الجزائريين للبرلمان الفرنسي أصدر إجراءات تحد من حق الحاكم العام في معاقبة الحجاج غير المرخص لهم. عن هذه الظروف انظر كريستلو، مقالة مرقونة عن البعثة الفرنسية إلى الشريف حسين 1916.

(2) روبان «مذكرة تاريخية عن القبائل الكبرى»، المجلة الأفريقية، 1904، ص 130.

(3) ابن شهرة كان من قادة الأرباع (الأغواط)، وهو الفارس والمقاوم الشهير، وابن حميدوش كان من ناحية سباو (زواوة).

ومن هناك كانا يدعوان السكان إلى الهجرة نحو المشرق. وحين تقدم الناس جماعياً للهجرة بناحية سور الغزلان رفضت السلطات أغلب المطالب وقبلت فقط طلب قبيلة أولاد خالد التي كانت تقطن على ضفة واد البردي. وذهبت القبيلة فعلاً إلى سورية جماعياً وتخلت عن 2600 هكتار من الأرض. وتقول المصادر الفرنسية إن السلطات عوضت بهذه الأرض قبيلة (عريب) التي كانت مخزنية قبل الاحتلال والتي استولت الإدارة الفرنسية على أراضيها لاستعمارها (أي أعطتها للكولون). وقد شعر الفرنسيون أن الهجرة الجماعية تدل على تذمر سياسي وعدم الثقة في المستقبل تحت إدارتهم. ولذلك رفضت المطالب المذكورة. وتتهم بعض المراجع المرابين اليهود الذين استغلوا سوء المحصول الزراعي للسكان وأخذوا يربحون منهم أموالاً طائلة عن طريق القروض[1].

سبق أن أشرنا إلى رأي لوشاتلييه في الحدود الجزائرية المغلقة سنة 1907. فهو يرى أن منع الهجرة ومنع الحج وعدم استفادة فرنسا من حوالي خمسين ألف جزائري يعيشون في العالم الإسلامي، كلها من علامات الضغط، وأنها سياسة لن تمنع الجزائريين من تنفس الهواء الخارجي كما لم يمنع الباستيل فرنسا من تحطيمه وتنفس هواء الحرية[2]. ولكن هذه السياسة لم تعمر طويلاً فقد هاجر الجزائريون مع ذلك هجرات جماعية أصابت الفرنسيين بالذعر. ونقصد بالخصوص هجرة الشرق الجزائري حوالي 1909 ـ 1910، وهجرة تلمسان سنة 1911. وبالنسبة للهجرة الأولى نذكر أن البلديات والنواحي المتأثرة هي أم البواقي، ومرسط، ومسكيانة وشملت طلبات الرخصة بلديات قسنطينة وباتنة وبجاية وفج مزالة وسطيف. وكانت بلدية عين تاغروت هي الأكثر كثافة في الطلبات. وكانت الصحف المشرقية

(1) بورجاد «ملاحظات... الاحتلال الفرنسي لسور الغزلان» 1845 ـ 1887، المجلة الإفريقية 1889، ص 291. انظر أيضاً السيدة ديفرو بامبر، (مظاهر...)، مرجع سابق، ص 143. وقد عاشت هذه السسيدة ظروف هجرة 1911 الشهيرة.

(2) لوشاتلييه (مجلة العالم الإسلامي) .R.M.M، (1907)، ص 512.

مثل (المفيد) و (المقتبس) تكتب عن وصول الأعداد الكبيرة من المهاجرين الجزائرين إلى ميناء بيروت. وقد وصفهم بعض القناصل الفرنسيين «بالمتمردين». وكان العدد يتراوح بين العشرين والثلاثين يومياً. وقالت بعض الجرائد الدمشقية في غشت 1910 إن العدد وصل إلى 1200 في الشهور الأخيرة[1].

أما هجرة تلمسان سنة 1911 فقد كتب عنها الكثير، ولا نريد أن نتوسع هنا فيها، ولكن نلاحظ أنها كانت هجرة سرية وجماعية. فقد اتجه المهاجرون بأعداد كبيرة إلى المغرب الأقصى ومنه ركبوا إلى سورية[2]. وقد شملت الهجرة غير تلمسان أيضاً من النواحي الغربية. كما لحقت بهم موجة جديدة من نواحي قسنطينة ومن زواوة. وفي أكتوبر 1913 وصل ثمانون شخصاً إلى الاسكندرية في طريقهم إلى بيروت. وقدرت السلطات الفرنسية أن حوالي 700 عائلة غادرت الجزائر بين 1910 ـ 1912، أي بين 3 و 4 آلاف شخص.

قلنا إن لوشاتلييه قدر عدد الجزائريين في المشرق العربي ـ الإسلامي بين 40 و 50 ألف نسمة، سنة 1907. ولكن الأرقام المذكورة عنهم في بلاد الشام تختلف من عهد إلى آخر. وتكاد المصادر الإحصائية تنحصر في وثائق القنصليات الفرنسية فقط. ذلك أننا لا نملك الآن إحصائيات الدولة العثمانية ولا غيرها. وتفيد الإحصاءات الفرنسية أنه كان في دمشق وحدها سنة 1883 (سنة وفاة الأمير عبد القادر) حوالي 4000 جزائري. وفي إحصاء يرجع إلى سنة 1910 قدرت القنصلية الفرنسية عدد المهاجرين بولاية دمشق بحوالي عشرة آلاف مهاجر. وقدرهم الأمير عمر[3]

(1) باردان (المهاجرون. . .) مرجع سابق، ص 164. لوحظ أن حركة الهجرة لم تشمل عنابة وسكيكدة وقالمة.

(2) عن هجرة تلمسان انظر الحركة الوطنية جـ2، وآجرون (الجزائريون. . .) 1085/2، و (هجرة تلمسان) وهو عمل من وضع الحكومة العامة بالجزائر سنة 1914، وفي المصدر الأخير تقارير وخطب ورسائل ومقالات الخ.

(3) سنتحدث بعد قليل عن أعيان المهاجرين وأوضاعهم في العالم العربي الإسلامي.

(حوالي نفس العهد) بـ 17،500. ولكننا نعرف أن المهاجرين لا يسجلون جميعاً أنفسهم، وأن هناك مهاجرين لا تعلم عنهم القنصليات الفرنسية شيئاً.

* * *

إلى الحجــاز:

لم تكن الهجرة إلى مكة والمدينة نشيطة كالهجرة إلى الشام. كان الحجاز منطقة فقيرة لا يقصدها المسلمون إلا لأغراض دينية، كالحج والعمرة والمجاورة والتعلق بالحياة الروحية مع تحمل كل المعاناة المادية وحتى السياسية أحياناً، وكذلك أخطار الطريق. كان الحجاز يعيش على ما تجود به أيدي الحجاج كل عام. ونحن نعلم أن الجزائر كانت تخصص أوقافاً تسمى أوقاف مكة والمدينة، وكانت أوقافاً كبيرة بمداخيلها، وهي التي استولى عليها الفرنسيون فور الاحتلال، فحرموا منها فقراء الجزائر كما حرموا منها فقراء مكة والمدينة. والغريب أن الفرنسيين وضعوا مداخيل أوقاف مكة والمدينة في خزانة الدولة الفرنسية وراحوا يتصرفون فيها كما لو كانت أملاكاً مصادرة من أية جهة أخرى.

ومع ذلك هاجر الجزائريون إلى الحجاز بأعداد قليلة منذ الاحتلال، سواء أخذوا إليه الطريق المباشر من الجزائر ـ تونس، الإسكندرية، أو مروراً ببلاد الشام. ولا نعلم الكثير عن إحصاءات الجزائريين في مكة والمدينة كما نعلم عنهم في الشام واسطانبول مثلاً، وربما يرجع ذلك إلى صعوبة اتصال الأجانب بهم بعد أن حلوا في المدينتين الشريفتين اللتين يمنع على الأجانب دخولهما[1]. وقد كان لفرنسا قنصل في جدة، كما كان لها قناصل في دمشق

(1) لا شك أن فرنسا قد استعملت بعض العملاء المسلمين لكتابة التقارير عن وضع المهاجرين في مكة والمدينة. وتذكر المصادر أن الحاج حمدي بلقاسم، وكان عميلاً إدارياً جزائرياً في مكة، قد كتب سنة 1935 تقريراً عن حالة المغاربة في المدينة المنورة إلى السلطات الفرنسية. انظر بحث الآن كريستلو عن البعثة الفرنسية إلى الشريف حسين سنة 1916، مخطوط، نقلاً عن الأرشيف الفرنسي 15 ـ 289 ـ AGGT, A.

وبيروت وإسطانبول. ولكننا لم نطلع على تقارير القنصل الفرنسي بجدة خلال القرن الماضي. ومن أوائل من كتب عن الحجاز من الفرنسيين، بعد أن دخله متنكراً باسم عربي ولباس إسلامي، هو ليون روش الذي سمى نفسه عمر[1]. وقد تحدث عن بعض الجزائريين هناك (1842)، ومنهم محمد بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية. ثم توالت التقارير والكتابات الفرنسية.

في آخر القرن الماضي تحدثت الأرقام عن وجود ألف جزائري مهاجر في الحجاز. ونحن نعتقد أن هذا عدد تقريبي فقط لصعوبة ضبط الإحصاءات عندئذ. وقد ذكر هذا الرقم بمناسبة هجرة مجموعة من العائلات (حوالي مائة) من سيدي عقبة بنواحي بسكرة. ومنها عائلة الشيخ الطيب العقبي. ولا شك أن الهجرة نحو الحجاز قد ازدادت في السنوات التالية، سيما بعد قوة الدعاية للجامعة الإسلامية من جهة وفرض التجنيد الإجباري من جهة أخرى. ورغم ظروف الحرب العالمية ووجود الدولة العثمانية وفرنسا في معسكرين متحاربين فإن ذلك لم يمنع الجزائريين من التوجه نحو الحجاز، ولا سيما بعد هزيمة العثمانيين وقيام الشريف حسين بثورته التي أيدتها فرنسا. فمنذ 1916 لم يعد الفرنسيون يخشون تأثير «دعاية» الجامعة الإسلامية والخلافة على الجزائريين. وقد أرسلت فرنسا وفداً إلى الحجاز استمر سنتين 1916 ـ 1917، وكان على رأسه من الجزائريين قدور بن غبريط والعقيد قاضي (الشريف بلعربي). وشارك فيها مصطفى الشرشالي. وكان المشرف الرئيسي على الوفد هو العقيد الفرنسي إدوارد بريمون[2].

---

(1) ليون روش (32 سنة في الإسلام) عن ليون روش انظر يوسف مناصرية (مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب)، الجزائر 1990. انظر بحثنا «فرنسيان في الحجاز» في مجلة (المنهل) السعودية، غشت، 1996. وفيه عن مُتَنَكِّرين فرنسيين أخرين دخلوا الحجاز.

(2) عن البعثة الفرنسية سنة 1916 إلى الحجاز انظر روبين بيدويل R. Bedwell «بعثة بريمون» في كتاب (دراسات عربية وإسلامية) المقدم إلى المستشرق سارجان R. B. Sergant، لندن 1983، ص 182 ـ 195.

ونحن وإن كنا لا نعرف الأرقام عن الجزائريين العاديين في الحجاز، وهم أولئك الذين هاجروا إلى أرض الله، أرض الكعبة الشريفة والرسول العظيم، فإننا نعرف على الأقل بعض المشاهير من العلماء ورجال التصوف والضباط والثوار الهاربين من المنافي الفرنسية. ومنهم الشيخ السنوسي المذكور، وقدور بن رويلة كاتب الأمير عبد القادر. وكان ابن رويلة من الأوائل الذين دعوا الجزائريين إلى الهجرة عندما كانت المقاومة على أشدها ضد الفرنسيين[1]. ومنهم خليفة الأمير في حمزة (البويرة) أحمد الطيب بن سالم. وحلّ بالحجاز الشيخ عزيز (عبد العزيز) الحداد، وهو ابن زعيم ثورة 1871 الرحمانية. فقد فر إلى الحجاز من كاليدونيا الجديدة. واختار الحجاز أيضاً محمد وعلي السحنوني الذي أبعدته فرنسا إلى كايان ثم سمح له بالإقامة في مكة والمدينة، وكان السحنوني قد شارك في ثورة 1871 أيضاً ومن مقدمي الرحمانية. وكان يعرف في المدينة «بشيخ العرب»، وبعد وفاته دفن بالبقيع[2].

ومن جريدة (القبلة) التي صدرت بالحجاز سنة 1916 نعرف أخباراً عن حلول الجزائريين بتلك الأماكن أيضاً. ونحن نذكر هذه الجريدة لأن الشيخ العقبي كان أيضاً من المتعاملين معها، أما مديرها منذ إنشائها فهو زميله محب الدين الخطيب، وكانت القبلة تكتب أنها جريدة «دينية، سياسية،

= وكذلك دراسة كريستلو «الأبعاد الجزائرية للسياسة الفرنسية الشرق أوسطية»، دراسة أطلعنا عليها مخطوطة حين أرسل إلينا مؤلفها مشكوراً نسخة منها.

(1) خاطبه الأمير عبد القادر بأبيات منها:

(أخي نلت الذي قد كنت تطلبه   وفزت دوني بما ترجو وترغبه)

وذلك عندما حل ابن رويلة بالحجاز الذي كان يطلبه - حسب تعبير الأمير - انظر ابن بكار الهاشمي (كتاب مجموع النسب)، ص 41.

(2) رسالة من الشيخ علي أمقران السحنوني، أبريل 1979، وقد جاء فيها أن منفاه تارة كايان وتارة كاليدونيا الجديدة. وكان محمد وعلي من رفقاء أحمد بومزراق المقراني أثناء انسحابهما إلى وادي سوف قبل القبض عليهما مع آخرين في الرويسات قرب ورقلة.

اجتماعية» تهتم بمصالح العرب والمسلمين القومية والمحلية. وكانت لها مصالح برقية (تلغرافية) في القاهرة حيث تأتيها الأخبار الرسمية. أما طباعتها فقد كانت في المطبعة الأميرية بمكة. والملاحظ أنها كانت تنقل عن جريدة (المستقبل) التي كانت تصدر في فرنسا. وكان علي الغاياتي المصري يكتب في (المستقبل) عن جماعة تركيا الفتاة (جون ترك) مثلاً فتنقل عنه (القبلة). ويهمنا من أخبار القبلة أنها كانت تشير إلى الجزائريين الذين حلوا بالحجاز فراراً من الأتراك والألمان، وهي بذلك تشير إلى هجرة الجنود أو فرارهم إلى الحجاز، وذلك في عددها 46. أما في العدد 52 فإن القبلة نشرت خبراً آخر يتعلق بجزائريين رافقوا ملك الحجاز (الشريف حسين) عند زيارته لإحدى الثكنات. وهؤلاء الجزائريون كانوا من الضباط، وربما كان المقصود بهم العقيد قاضي سابق الذكر وزملاءه[1].

ولعل الخبر الذي ساقه لويس ماسينيون يفسر ما ذكرته مجلة العالم الإسلامي عن وجود ضباط جزائريين رفقة الشريف حسين في إحدى الثكنات. فقد جاء في نفس المجلة سنة 1919 أن أحد الضباط، واسمه رحو، قد قتل أثناء حمايته لإنسحاب الشريف عبد الله (؟) في الحرب التي جرت في الخرمة قرب الطائف بين خالد بن لؤي وغيره من الوهابيين وفرق الحجاز. والغريب أن ماسينيون يقول إن الفرنسيين فقدوا في الحرب المذكورة «فرنسياً جيداً ومسلماً جيداً»، وهو يعني بذلك النقيب رحو الذي ربما كان في خدمة الأمير عبد الله بن الشريف حسين[2].

---

(1) مجلة العالم الإسلامي R.M.M.، عدد 34، 1916، ص 320 ـ 328. وقد حللت أعداداً من جريدة القبلة.

(2) ماسينيون، «عن مصادر الوهابية...» في مجلة العالم الإسلامي R.M.M. عدد 36، 1919، ص 320 هامش 1. من الذين هاجروا أيضاً إلى الحجاز واستقروا فيه قدور بن سليمان أحد شيوخ التصوف، وكان قد أخذ الطريقة الشاذلية والتجانية قبل هجرته. ولا نعرف تاريخ ذلك، ولكنه قد يكون هاجر في آخر القرن الماضي (حوالي 1889). وكان كثيراً ما يراسل أهل بلدته مستغانم، وفي تاريخ 321 (1903) كان ما يزال بالمشرق.

من مشاهير الجزائريين بالحجاز حمدان الونيسي، ومحمد البشير الإبراهيمي، وأحمد رضا حوحو، وعمار بن الأزعر. وقد استوطن الأول والأخير الحجاز وهاجرا هجرة دائمة، أما الثاني والثالث فقد رجعا إلى الجزائر بعد إقامة دامت سنوات وحملا معهما أفكاراً جديدة. ولا نتكلم الآن عن «الزيارات» إلى مكة والمدينة، سواء من المشهورين كإبن باديس أو المغمورين الذين تطول قائمتهم.

* * *

إلـى المغـرب:

واستقبل المغرب الأقصى أعداداً كثيرة من المهاجرين الجزائريين، سواء أولئك الذين وردوا عليه بنية الإقامة أو الذين اتخذوا منه منطقة عبور كما حدث أوائل هذا القرن. ومن الجزائريين من هاجر إلى المغرب ثم عاد منه بعد تغير الأحوال في الجزائر، لأسباب مادية أو عائلية. والهجرة إلى المغرب أخذت تتضاعف مع الاحتلال، سيما من النواحي الغربية، فهناك أفراد وحتى عائلات وقبائل بأسرها لجأت إلى المغرب. وفي آخر العهد كان مع الأمير (سنة 1847) عدد من القبائل داخل الحدود المغربية. وكان الجزائريون يجدون في المغرب ما يجده الأخ من أخيه. وقلما حدثت أمور تعكر جو الأخوة. وإذا ما وقع ذلك فإنه يكون لسبب سياسي عابر أو تنافس شخصي سرعان ما يزول. وقد عطف المغاربة على الجزائريين في محنتهم من جهتين، الأولى كونهم إخواناً يعانون من البؤس والاحتلال الأجنبي، والثانية كونهم مجاهدين في حاجة إلى الإيواء والسلاح وكل أشكال المساعدة.

هل نذكر الوفود التي ترددت على البلدين؟ أو أعيان تلمسان ومعسكر ومستغانم ووهران وهم يرحلون إلى داخل الحدود الآمنة؟ وهل نذكر قبائل أولاد سيدي الشيخ وحميان وفليتة وبني عامر وغيرهم وهم في سوادهم الكبير يقصدون حماية الجار ونجدة الأخوان وغوث السلطان؟ إننا لن ندخل في تفاصيل ذلك، لأن هناك دراسات مطولة ومفصلة تناولت هجرة وأوضاع

الجزائريين في المغرب في مختلف المراحل. ولكننا نذكر أن معظم هذه الهجرة كانت بين 1830 ـ 1848، 1912. وفي أوائل الاحتلال هاجر بعض الأعيان من العاصمة أيضاً أمثال مصطفى بو ضربة وابن أخيه أحمد الذي اشتهر بدوره في المفاوضات عند الحملة الفرنسية. ومنهم القاضي عبد العزيز الذي استقال من وظيفه (1834) احتجاجاً على تدخل السلطات العسكرية الفرنسية في المحكمة الإسلامية[1].

ورغم كثرة اللجوء إلى المغرب فإن عدد المهاجرين المستقرين فيه لم يكن كبيراً. فهل ذلك راجع إلى أنهم كانوا يتخذونه للعبور فقط؟ أو راجع إلى أن اللاجئين (المهاجرين) قد رجعوا إلى الجزائر بعد استقرار الوضع؟ إن الغالب عندنا هو الاحتمال الثاني، لأن القبائل المهاجرة قلما كانت تطيل الإقامة في المغرب، أما الأفراد فكانوا يفعلون، ولا سيما إذا كانوا من ذوي العلم والثقافة والتجارة وغيرها من المهن الحرة. وإلى الحرب العالمية الأولى كان مجموع من كان بالمغرب من المهاجرين لم يتجاوز الثلاثين ألفاً. وفي بعض المصادر التي ترجع إلى 1907 (قبل الحماية الفرنسية) فإن عدد المهاجرين الجزائريين بالمغرب بلغ العشرين ألفاً، منهم خمسة آلاف في فاس، وهو عدد قليل بالقياس مثلاً إلى تونس والشام، وبالنظر إلى كثرة المترددين على المغرب. ويذكر مصدر آخر يرجع إلى سنة 1908 أن عدد الجالية الجزائرية بوجدة كان فقط ألفاً وخمسمائة[2].

يذكر بلير أن معظم المهاجرين في المغرب جاؤوا من معسكر، سيما الحشم والمشارف، ثم تلمسان ومستغانم والجزائر ووهران والبليدة

(1) انظر ذلك في فصل السلك الديني والقضائي.

(2) دراسة ميشو بيلير M. BELLAIRE التي سماها (مسلمو الجزائر في المغرب) كما نشرها في (الأرشيف المغربي) المجلد 11، وقد نشرت منها (مجلة العالم الإسلامي) فصلاً تحت عنوان (المسلمون الجزائريون في المغرب وسورية)، عدد 1907، ص 499 ـ 506. وكذلك دراسة أو تقرير موجان Maugin في (ملحق أفريقية الفرنسية)، سبتمبر 1908، ص 989 ـ 194.

ومليانة. ومنهم أعراش وقبائل هامة كأولاد سيدي الشيخ الشراقة والغرابة، والحميان وفليتة وبنو عامر وأولاد عدة. بالإضافة إلى ذلك هناك عائلات وأسماء بارزة، منها عائلة المقري التلمسانية الشهيرة، ومحمد المقري (بضم الميم وسكون القاف) الذي أرسله السلطان مفاوضاً باسمه في طنجة والجزيرة. وتوجد أسماء أخرى من عائلة أحمد بن يوسف الملياني، وعائلة شاوش بالعاصمة، والقنقاجي (القندقجي؟) بالبليدة، وعائلة أولاد التازي، الخ. وهذا كله قبل الحماية الفرنسية على المغرب.

أما الضابط موجان الذي درس الجزائريين في وجدة بالخصوص، فقد ذكرهم على خمس مراحل:

1 ـ قبل الاحتلال.

2 ـ غداة الإحتلال ويقصد بهم أولئك الذين حاربوا مع الأمير عبد القادر وربطوا مصيرهم بمصيره.

3 ـ بعد الإحتلال، أي بعد 1842 واستيلاء الفرنسيين على عواصم ومدن الأمير ثم على زمالته.

4 ـ الذين هربوا إلى المغرب للنجاة والأمان وأسباب أخرى. وهم الذين يسميهم موجان قتلة ولصوصاً(!).

5 ـ الذين جاؤوا إلى المغرب ليس بقصد الهجرة ولكن عابرين للتجارة وحل قضايا العائلات كالإرث.

ومن بين هؤلاء المهاجرين عائلات شهيرة من المدن المعروفة مثل تلمسان وندرومة ومعسكر، وذكر منهم عائلة المشرفي، والمورالي. وأما المرابطون فمنهم أولاد عبد القادر. وقد جاء بعضهم من شلالة. وكان للجزائريين في وجدة نظام خاص بحياتهم، فكانوا يحتكمون إلى (الشيوخ) أو الكبار الذين كانوا يمثلونهم لدى السلطات المغربية (المخزن). ثم أصبح لهؤلاء الجزائريين (جماعة) يرأسها سي محمد المورالي ويساعده خمسة من الأعيان (سنة 1908). وبين المهاجرين تجار وطلبة ورجال دين.

وقبل نصب الحماية على المغرب ـ ابتداء من فاتح القرن تقريباً ـ كانت فرنسا ترسل «عيوناً» من الجزائريين إلى المغرب يقومون بدراسة عينات اجتماعية ولغوية وتجارية ونحو ذلك مما تحتاجه الإدارة الاستعمارية التي كانت تخطط لاحتلال المغرب والانقضاض عليه. ودعا بعضهم صراحة مثل اسماعيل حامد، إلى احتلال المغرب من قبل فرنسا. وقد تعرضنا إلى هؤلاء الجزائريين في فصل آخر. ومنذ انتصاب الحماية دخل الجزائريون، عن طريق التبعية لفرنسا، في الحياة المدنية المغربية، في الإدارة والتعليم والقضاء والترجمة والجيش ونحو ذلك. ولعل بعضهم كان جاهلاً إلى الحد الذي أضر بإخوانه المغاربة لإرضاء سادته الفرنسيين[1]. ومن العهد الأخير برزت أسماء كان أصحابها أصلاً من الجزائر مثل محمد المعمري الذي لازم قصر السلطان طيلة عقود. وكان دبلوماسياً ومترجماً وأديباً.

ولا بد من الإشارة إلى الهجرة إلى المغرب من أجل العلم، ونعني بذلك الطلبة الذين قصدوا جامعة القرويين وغيرها لتلقي العلم على مشائخها والاكتراع من مكتباتها الغنية. ومن أبرز العلماء الذين أنجبتهم المغرب للجزائر هو عبد القادر المجاوي الذي يعتبره البعض شيخ الجماعة. وظلت القرويين تستقبل الطلبة الجزائريين أفراداً وجماعات طيلة العهد الاستعماري، ومع فتح مجال التعليم في آخر القرن الماضي اتجه الطلبة الجزائريون بأعداد أكبر إلى المغرب ولا سيما أولئك الذين باشروا تعليمهم في الزوايا.

* * *

إلــى تونــس:

كانت تونس مقصد المهاجرين الجزائريين، مستوطنين وعابرين، وهي

---

(1) عند احتلال الجزائر استعان الفرنسيون بتراجمة من المشرق، من العرب المسيحيين، ولكنهم استعانوا في احتلال تونس والمغرب وسورية وحتى في أفريقية، بالجزائريين المسلمين. ولا نقصد «الاستعانة» العسكرية فقط، وذلك من وساوس وخطط الاستعمار!.

بوابة الشرق لهم. وإذا كانت الهجرة نحو المغرب معظمها من النواحي الغربية فإن الهجرة نحو تونس كانت في معظمها من النواحي الشرقية، بما في ذلك قسنطينة وبجاية ووادي سوف، وعنابة وخنشلة والخنقة وسطيف وبسكرة وتبسة والحضنة، إضافة إلى المدن الأخرى القريبة من الحدود مثل سوق أهراس والقالة. وكذلك قصد تونس أهل ميزاب للعلم والتجارة، وقصد أهل الوسط وأهل الصحراء في المناطق الأخرى تونس أيضاً للإقامة بها أو مروراً منها إلى الحج والعمرة والهجرة إلى المشرق. ولا يتسع المقام لوصف استقبال تونس للجزائريين الذين قصدوها أيام المحن وبعد فشل الثورات، فقد توجهت أفواجهم إليها بعد احتلال قسنطينة، وتغلب الفرنسيين على الأمير في بسكرة والأوراس، وبعد ثورة 1857 في زواوة، وقصدها المقرانيون وأنصارهم سنة 1872 كما هرب إليها زعماء ثورة ورقلة والأغواط، وأنصار بوشوشة في متليلي وتوات.

من أبرز علماء الجزائر ومجاهديها الذين هاجروا إلى تونس أو مروا بها نذكر: قدور بن رويلة من العاصمة، ومحمد بن الحاج من سيدي عقبة، وكلاهما كان من قادة الأمير وحلفائه. ومصطفى بن عزوز الذي هاجر من برج طولقة بعد احتلال بسكرة، وأسس زاوية نفطة الشهيرة - وهي زاوية رحمانية. ومن أكبر الوجوه التي ظهرت في هذه الأسرة (ابن عزوز) نذكر المكي بن عزوز الذي تعلم في تونس وأصبح من علماء الزيتونة وكان من أعلام عصره. ثم الشيخ محمد الخضر حسين الذي وصل إلى مشيخة الأزهر. وقد أخرجت زاوية نفطة علماء أفذاذاً منهم الشيخ عاشور الخنقي والشيخ العربي التبسي والشيخ عبد القادر الياجوري ومحمد بن عبد السلام. كما حل بتونس ناصر بن شهرة، الفارس المغوار الذي شارك في مختلف الثورات من سنة 1850 إلى سنة 1875. وهناك عائلات أخرى نفتها السلطات الفرنسية أو اختارت الهجرة إلى تونس مثل عائلة المدني وبوشوشة (وهو غير الثائر المعروف) والسنوسي والثعالبي والقلاتي واللقاني[1].

(1) هاجر الكثير من زواوة إلى تونس، لذلك نجد بينهم أسماء مثل الدلسي والجنادي.

ووجد الجزائريون في جامع الزيتونة مورداً عذباً في الوقت الذي ضاقت فيه بلادهم عن مَعْلَم حضاري مثله. وكانت السلطات الفرنسية تتوجس من الذين درسوا في الزيتونة، وكانت لا تفسح المجال لتوظيفهم، لأنهم لم يتخرجوا من المدارس الفرنسية الرسمية، وكانت تعتبرهم من المتمردين عليها. ولا ندري إلى أي مدى كان الطلبة الجزائريون يقصدون الزيتونة قبل احتلال تونس سنة 1881. والظاهر أن دراستهم فيه كانت محدودة قبل 1900. ويعتبر ابن باديس الذي توجه إلى تونس سنة 1908 من أوائل من فتح هذا العهد الجديد مع جامع الزيتونة. ويكفي تونس أنها أخرجت هذا الرجل الفذ. ولقد توالى الطلبة الجزائريون على تونس في العقود التالية(1). وتكفي الإشارة إلى البعثات الميزابية التي قادها الشيخ أبو اليقظان وإبراهيم بيوض، ثم بعثات ابن باديس وجمعية العلماء وحتى بعض الزوايا والأحزاب السياسية منذ الحرب العالمية الأولى. ومن إنتاج الزيتونة أيضاً الشاعران: محمد العيد ومفدي زكريا والمؤرخ مبارك الميلي الهلالي.

وقد توظف الجزائريون في تونس حتى قبل الحماية الفرنسية، وأصبح بعضهم معلماً خاصاً لأبناء الوزراء، مثل الشيخ الطاهر الجنادي الذي كان قبل هجرته شيخاً في زاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي. ثم تولى الجنادي وظائف أخرى، وتوفي بتونس. وكان محمد بلعربي أحد الأطباء الجزائريين الذين توظفوا في تونس أيضاً، وتوظف آخرون في الصحافة، وبعضهم في التدريس بالزيتونة مثل الشيخ محمد اللقاني، ومحمد بن عبد السلام، وسلطاني. ودخل بعضهم الحياة السياسية أمثال صالح بن يحيى وإبراهيم أطفيش وأحمد توفيق المدني وحسن القلاتي.

وذكر علال الفاسي من الجزائريين في تونس مجموعة تولت مناصب

---

(1) للتوسع انظر دراسة محمد الصالح الجابري (الطلبة الجزائريون في تونس)، ومحمد علي دبوز (أعلام الاصلاح) و (نهضة الجزائر)... عن البعثات العلمية الميزابية بالخصوص.

قيادية في الحركة الوطنية التونسية من جهة وكذلك في الحركة الإسلامية السلفية، منهم محمد السنوسي محرر (الرائد التونسي) الذي اعتبره الناس «زعيم أول حركة وطنية» بعد الحماية، وكان السنوسي من علماء الزيتونة. ومنهم المكي بن عزوز الذي تزعم حركة سلفية، وكان أيضاً من علماء الزيتونة، ويقول الفاسي ان الفضل يرجع إلى المكي بن عزوز في تكوين عبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب الدستوري. وبعد هجرة ابن عزوز إلى المشرق اجتمع تلاميذه المتنورون وأسسوا جريدة (المستقبل التونسي) بالفرنسية، و (حبيب الأمة)، و (سبيل الرشاد) بالعربية. كانت من إنشاءات الثعالبي. وكان الثعالبي قد زار الجزائر سنة 1895 كما سنذكر. ومنهم علي بوشوشة الذي أسس جريدة (الحاضرة) التي أصبحت لسان حال كتلة قوية من المثقفين والمدرسين من الزيتونة والصادقية وعملت على ربط الحركة في تونس بتيار الجامعة الإسلامية[1]، وكان عمر بن قدور وعمر راسم من الذين يكتبون فيها.

أما من حيث الإحصاءات فلا نملك الآن إلا إحصاء يرجع إلى سنة 1936 وآخر إلى سنة 1950، ويذكر الأول أن عدد المهاجرين الجزائريين في تونس بلغ واحداً وأربعين ألفاً. كما يذكر الإحصاء الثاني 50 ألفاً[2]. وكانت جالية أهل سوف من أكبر الجاليات الجزائرية بتونس وربما هي أكبرها. وكانت لبني ميزاب جالية مهمة أيضاً، وكذلك الحال بالنسبة لأهل توات، بالإضافة إلى جالية أهل زواوة وسطيف الذين شكلوا في الغالب جيل المهاجرين بعد ثورة 1871. وكان يطلق عليهم «المقرانيون»، ولا يعني ذلك أنهم جميعاً من أسرة المقراني، وإنما يعني أنهم أنصاره الذين هاجروا بعد فشل ثورته. وكان الأمير عبد القادر كثيراً ما تدخل لصالح هؤلاء «المقرانيين» لدى رجال الدولة التونسية لتسهيل إقامتهم في تونس.

* * *

---

(1) علال الفاسي (الحركات الاستقلالية)، ط 1، 1948، ص 41 ـ 45.

(2) (فرنسا المتوسطية والافريقية) جـ 1، 1938، ص 33، وكذلك راجي «المسلمون الجزائريون» في مجلة البحر الأبيض، مرجع سابق، ص 169.

إلـى ليبيـا:

والهجرة إلى ليبيا (طرابلس) كانت أيضاً شائعة، ولكن الطريق لم يكن كالطريق إلى تونس أو المغرب. فالذهاب إلى ليبيا كان يتم إما عبر تونس وإما عبر وادي سوف والجنوب الشرقي. والطريق الأخير كان يتطلب معرفة مسالك القوافل، ويتميز بالمغامرة ولا يقدر عليه عادة إلا الأصحاء، والمتعودون على جو الصحراء. وكان دخول ليبيا يعتبر منعة اللاجئين الجزائريين.

والواقع أن التعاون بين الجزائريين والليبيين ضد الاحتلال قد بدأ مبكراً. وان تعاون حسونة دغيز مع حمدان خوجة واللاجئين الجزائريين في فرنسا معروف الآن بعد نشر كتاب (المرآة) وبعد دراسة عبدالجليل التميمي[1]. وتذكر المصادر الفرنسية أن خلافاً حدث بين طرابلس وفرنسا بمناسبة حفل عيد شارل العاشر ملك فرنسا. فاشترط قنصل فرنسا، واسمه روسو، عزل وزير الخارجية حسونة دغيز باعتباره المتسبب الرئيسي للإهانة (؟) التي لحقت بفرنسا، كما اشترط على الباي نفيه (أي دغيز) من طرابلس. وتفادياً للإهانة الشخصية قدم دغيز استقالته من الخارجية بنفسه. وتراجع القنصل روسو عن اشتراط النفي لعدة اعتبارات، منها تدخل عثمان ابن باشا طرابلس، وتدخل قنصل اسبانيا (هيرادور). لقد كان إبنا باشا طرابلس متزوجين من أختي دغيز. وكان والد دغيز ذا حظوة كبيرة باعتباره من الأعيان والأشراف. وذلك هو ما دفع بقنصل أسبانيا إلى إقناع زميله الفرنسي أن يتنازل عن شرط النفي، رغم أن روسو كان يعرف أن حسونة دغيز كان «يكره الفرنسيين كرهاً شديداً»[2].

كان ذلك سنة 1826 أي عشية الخلاف بين الجزائر وفرنسا الذي انفجر

---

(1) التميمي، (بحوث ووثائق مغربية)، تونس 1972. وعن حسونة دغيز انظر أيضاً رحلة مردخاي نوح، 1819. وكذلك علي مصطفى المصراتي (مؤرخو ليبيا)، و «حفل وطني في طرابلس» 1826، في المجلة الافريقية 1892، ص 244.

(2) رسالة القنصل الاسباني بتاريخ 23 نوفمبر 1826، ورسالة القنصل الفرنسي بتاريخ 24 نوفمبر 1826. انظر «حفل وطني»، مرجع سابق.

في سنة 1827. وعلى اثر الحملة وجدنا التعاون على أشده بين حسونة دغيز والجالية الجزائرية في أوروبا، ولا ندري ما التعاون الذي وجده الجزائريون في طرابلس نفسها أيضاً. فقد كان الداي حسين يراسل باشا طرابلس منذ الأزمة مع فرنسا، وكانت عائلة الكرمانلي هي الحاكمة في طرابلس. ومهما كان الأمر فقد أعان دغيز صديقه حمدان خوجة على ترجمة كتاب (المرآة) الذي ظهر فيه «كره الفرنسيين» من الرجلين معاً، وقد جاءت فيه عبارة أصبحت معروفة، وهي «اللهم ظلم الترك ولا عدل الفرنسيس». وقد لاحظ قنصل فرنسا في طرابلس خلال الخمسينات، وهو بيليسييه دي رينو، أن كتاب المرآة (بالعربية؟) كان متوفراً بكثرة في ليبيا مما يدل على أن حسونة دغيز قد يكون روجه هناك مع أبناء حمدان خوجة.

وقد ظهر «كره الفرنسيين» في عدة حوادث رواها القنصل بيليسييه، وكانت قد جرت له مع أحد أبناء حمدان خوجة (وهو حسن) الذي أصبح متولياً وظيفة دفتر دار طرابلس في عهد عزت باشا، أي أثناء ثورة محمد بن عبدالله في الجزائر (1850 ـ 1860)، والمعروف أن محمد بن عبدالله هذا قد اتصل بعزت باشا ومحمد بن علي السنوسي قبل أن يدخل الجزائر ويعلن الثورة على الفرنسيين من ورقلة. وفي الخمسينات أيضاً كان هناك تعاون جزائري ـ ليبي من نوع آخر وهو بداية «التدخل» السنوسي في الجزائر لإثارة السكان ضد الفرنسيين بالدعوة إلى الجهاد وحتى إلى الهجرة. ومن تاريخ السنوسية نعرف أن هناك أشخاصاً بارزين من جهات التوارق وسوف وبسكرة أصبحوا من أعيان الحركة السنوسية بعد 1850. ومن جهتها كانت فرنسا تحاول التوغل في ليبيا بحمايتها لبعض العائلات النافرة من حكم طرابلس العثماني[1] مثل عائلة ابن عبدالجليل

(1) في 1835 أعادت الدولة العثمانية تنظيم حكمها في طرابلس حتى لا يقع هناك ما وقع في الجزائر، فألغت حكم الكرمنليين، وألحقت طرابلس بالباب العالي وذلك بتعيين باشا على طرابلس من قبل السلطان. وحاولت نفس الشيء مع تونس فلم تنجح لمعارضة فرنسا.

الفزانية التي حاربت ضد العثمانيين[1].

ويغلب على الظن أن الجزائريين الذين استقروا في ليبيا كمهاجرين كانوا قلة، فقد كانت ليبيا بالنسبة إليهم منطقة أمن وعبور يقصدها التجار والحجاج والمغامرون، بالإضافة إلى المجاهدين الذين انضموا إلى الطريقة السنوسية من جهة، وإلى حرب الجهاد ضد الطليان من جهة أخرى. والقسم الأخير جاء من الجزائر ومن المشرق أيضاً. فقد انضم متطوعون جزائريون من مصر والشام إلى المقاومة الليبية. وكان من بينهم الأمير علي بن الأمير عبدالقادر وبعض أبنائه. ومنذ هذه الظروف وقع التعارف والتواصل بين الأمير علي المذكور وبين سليمان الباروني باشا النفوسي. ولا بد أن نذكر أيضاً لجوء بعض بني ميزاب إلى ليبيا. وقد كانت تربطهم ببعض أهل جبل نفوسة علاقات مذهبية. وحوالي 1910 قصد الشيخ أحمد بن عليوة، صاحب الطريقة المعروفة، وبعض إخوته وأولاد عمه ليبيا للهجرة إليها والإقامة فيها.

* * *

إلى مصر:

ومنذ الاحتلال استقبلت مصر أيضاً أعداداً من الجزائريين. لقد كانوا يأتونها منفيين أو مهاجرين أو حجاجاً، وفضّلوا الإقامة فيها بعد أداء فرضهم. كما ورد عليها أعداد من الطلبة، فرادى بعض الوقت، ثم تكاثروا منذ الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى بعض رجال السياسة المغضوب عليهم. كما نزلها زائرون ومعجبون بعلومها وصحافتها وآدابها. وكانت الاسكندرية بالذات تستقطب أعداداً من الجزائريين. ومنهم من تزوج هناك. أما في القاهرة فمعظم الجزائريين كانوا يقيمون بحي الأزهر الشريف أو رِوَاق

---

(1) انظر تعريفنا بكتاب (ري الغليل) - تاريخ ملوك فزان - لابن عبد الجليل. وكذلك تاريخ تيمور (مصر) رقم 1472. وفي مجلة الشرق الفرنسية R de L'orient، سنة 1844 سلسلة من المقالات عن عائلة ابن عبد الجليل، بقلم سوتيل.

المغاربة. ومنذ القديم كان الجزائريون يعجبون إعجاباً خاصاً بمصر ويعتبرونها كعبة العلم والحضارة لأنهم كانوا يعرفونها أكثر مما كانوا يعرفون العراق وسورية، لوقوع مصر في طريق الحج.

من رجال السياسة الجزائريين الأوائل الذين هاجروا أو نفوا من بلادهم إلى مصر نعرف الباي حسن بن موسى - باي وهران، الذي كان طاعناً في السن زمن الاحتلال، وقد حمله الفرنسيون أوائل 1831 إلى الإسكندرية. وحوالي نفس الوقت حملوا إليها أيضاً باي التيطرى مصطفى بو مزراق. أما الداي حسين فقد هاجر إلى مصر ونزل الاسكندرية بعد أن فشلت خططه في الرجوع إلى الجزائر وضاقت به ليفورنيا (إيطاليا)، وربما فعل ذلك لأسباب مادية أيضاً. وهكذا رأينا ثلاثة من «حكام» الجزائر السابقين قد نزلوا مصر، ومع كل منهم «حاشيته» التي قد لا تقل عن الخمسين. وكان مع الداي حسين صهره وقائد جيشه الآغا إبراهيم، الذي عجز عن مقاومة الجيش الفرنسي في اسطاويلي[1].

أما العلماء فقد حلوا بمصر مهاجرين أو منفيين ثم طلبة ودارسين. كان رائدهم محمد بن العنابي الذي نفاه كلوزيل 1830، بدعوى أنه كان «يتآمر» لاستعادة الحكم الإسلامي إلى الجزائر، أي كان ينظم المقاومة ضد الفرنسيين. وقد توظف ابن العنابي بالاسكندرية وأصبح مفتي الأحناف بها، وطال عمره إلى 1853. وقد لحق به زميله في الفتوى بالجزائر وهو الشيخ مصطفى الكبابطي الذي نفاه المارشال بوجو سنة 1843 لمعارضته إدخال اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية. وكان الكبابطي عندئذ مفتياً على المذهب المالكي. ولا نعرف أنه توظف في مصر، ولكنه أصبح من المدرسين في أحد مساجد الاسكندرية ربما لتدبير رزقه. وكان لابن العنابي وللكبابطي زملاء وتلاميذ في مصر نذكر منهم الفقيه إبراهيم السقا، والشاعر

(1) هناك أسماء أخرى من الحكام والقادة السابقين في الجزائر قد استوطنوا الاسكندرية بعد الاحتلال.

محمد عاقل، وعبدالحميد بك صاحب التاريخ المعروف باسمه[1] والذي ترجم فيه للشيخين.

واستقبلت مصر من الطلبة ـ العلماء محمد بن علي السنوسي، ومحمد بن عبدالله الزقاي، والحاج محمد بن الرقيق، والحاج علي بن البشير، ومحمد الصالح بن مهنة، وعثمان الراشدي، والمولود الزريبي، وغيرهم. وخلال الحرب العالمية الأولى كان بمصر مجموعة من الطلبة، بلغوا حسب إحصاء يرجع إلى سنة 1916، تسعة وعشرين طالباً، وكانوا من مختلف أنحاء الجزائر[2]. ومن هؤلاء محمد الرزقي الشرفاوي من بلدية عزازقة، وكان الشيخ أبو يعلى الزواوي قد لقيه في مصر ووصف حياته. ومنهم المولود بن الصديق الحافظي الذي أصبح من كبار علماء الفلك وعضواً في جمعية العلماء قبل انفصاله عنها ورئاسته لجمعية علماء السنة المعارضة. وقيل إن الحاج علي بن البشير قد بقي في الأزهر ثمانية عشر عاماً. وبعد رجوعه إلى الجزائر أسس مدرسة بسيق وانتصب للتدريس أيضاً في جامعها الكبير. وكذلك قضى الحاج محمد بن الرقيق الغريسي سنوات بالأزهر وجاور فيه، وعندما رجع إلى الجزائر تولى التدريس في جامع معسكر.

وأما عثمان الراشدي فقد قاد ثورة بني شقران سنة 1915 وحكم عليه الفرنسيون بالإعدام هو وأبناؤه وبعض أقاربه[3]. وقد أصبح ابن مهنة

---

(1) قدمنا دراسة عن هذا التاريخ في إحدى دورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ 1992، وهو منشور في مجلة المجمع.

(2) وثيقة كتبها العقيد قاضي الشريف بلعربي، الذي أرسلته فرنسا في مهمة إلى مصر والتعرف على وضع الطلبة هناك. وهي بتاريخ 1916. وقدم تقريره إلى المصالح العسكرية الفرنسية. سلمني الوثيقة (النسخة) الاستاذ عمار هلال مشكوراً، وهو الذي بحث في موضوع الطلبة الجزائريين في المشرق 1870 ـ 1918، رسالة دكتوراه الحلقة الثالثة ـ فرنسا 1983. والعقيد قاضي هوالذي أرسلته فرنسا أيضاً ضمن بعثتها إلى الشريف حسين بالحجاز 1916. انظر سابقاً.

(3) المهدي البوعبدلي «علاقات الجامع الأزهر بالجزائر» في ملتقى الفكر الإسلامي السابع، تيزي وزو 1973، حـ ، ص 43.

والزريبي من المؤلفين والمدرسين. وثار كل منهما على البدع والخرافات في وقت كانت فيه الصولة للإدارة الفرنسية والطرق الصوفية، وسنعود إلى حياة الرجلين الأخيرين في مكان آخر[1]. وفي سنة 1920 توجه الشيخ العربي التبسي إلى مصر للدراسة في الأزهر حيث بقي حوالي سبع سنوات. وبعد رجوعه أصبح من أقطاب العلم والتدريس في تبسة وسيق، ثم أحد قادة جمعية العلماء والنائب الأول لرئيسها.

وقد كانت الإجازات هي إحدى الدلائل على تلقي العلم والتتلمذ على المشائخ لا سيما إذا كانت الإجازات عن حضور ومواظبة واهتمام. ومن الذين أخذوا العلم بالإجازة من بعض شيوخ الأزهر نذكر الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي أجازه شيخه محمد بخيت أثناء حجته. وفي سنة 1938 حل بمصر أحد تلاميذ ابن باديس، وهو الشيخ الفضيل الورتلاني، الذي أصبح من رجال الدين والسياسة في مصر حيث كان من المعجبين بالشيخ حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين وفي نفس الوقت كان عضواً في جمعية العلماء.

والواقع أن مصر كانت مفتوحة لغير رجال الدين أيضاً، مثل الصحفيين والتراجمة. ومن هؤلاء المثقفين الذين زاروا مصر في أوائل هذا القرن عمر راسم. وكان راسم مزدوج اللغة، وله غيرة على التراث العربي والإسلامي وارتباط فكري بالجامعة الإسلامية واطلاع على الفكر الغربي، ولا سيما الحركة الصهيونية والاشتراكية. ولا نعرف ان المجاوي قد زار مصر أو حج، رغم أن أحد كتبه المبكرة قد طبع في مصر سنة 1877 وقرظه أحد العلماء السوريين. ولعل هناك علماء آخرين قد ترددوا على مصر في غير الدراسة في الأزهر أو التجارة. وقد هاجر إليها الشيخ إبراهيم أطفيش، وبعد استقراره بها أسس (سنة 1925) مجلة (المنهاج) الشهرية التي أصبحت لسان حال

(1) جاء في قائمة العقيد قاضي اسم لأحد طلاب سوف عندئذ وهو غير واضح فيها. وبعد البحث والسؤال تبين أنه هو الحاج ستو العربي المعروف كروي. ولد 1877 وتوفي بمصر سنة 1954. وكان قد هاجر إليها 1910.

الجزائريين في مصر، واستمرت إلى سنة 1928. كما تعاون الشيخ اطفيش مع سليمان الباروني على طبع عدد من المؤلفات ذات الصلة بماضي الجزائر[1].

ولم تخل مصر من استقبال السياسيين الجزائريين أيضاً في عهود لاحقة. كان الأمير عبد القادر دائماً شخصية سياسية رغم تخليه عن ممارسة السياسة. فقد زار مصر على الأقل مرتين، الأولى أثناء رجوعه من الحج والمجاورة سنة 1864، والثانية عند افتتاح قناة السويس سنة 1869. وفي كلتا الزيارتين كان محط الأنظار والإكبار، رغم أن ديليسبس وبعض الفرنسيين حاولوا استغلال وجوده لصالحهم مما أثار غيرة خديوي مصر عندئذ، وكانت بين الأمير والشيخ محمد عبده مودة ومراسلات. وقد حدثت ثورة عرابي باشا والاحتلال الإنكليزي لمصر أثناء مرض الأمير الذي توفي به، فلم نعرف موقفه من الأحداث التي جرت بين 1882 ـ 1883 (تاريخ وفاته). وقد طبع ابنه محمد باشا (ابن الأمير) كتابه (تحفة الزائر) بالاسكندرية سنة 1903، وهي السنة التي زار فيها الشيخ محمد عبده الجزائر، كما سنرى. وبعد الحرب العالمية الأولى زار الأمير خالد مصر لحضور مؤتمر الخلافة سنة 1924، ولكن مكائد القنصلية الفرنسية جعلت إقامته غير مرغوب فيها، وحكمت عليه محكمتها (القنصلية) بالخروج.

ومنذ هذه الفترة أصبحت مصر التي استقلت استقلالاً منقوصاً سنة 1919 ـ 1922، محطة رئيسية للسياسيين الجزائريين. وبعد الأمير خالد، وجدنا الأمير مختار الذي لعب دوراً بارزاً في جمع كلمة الجزائريين بالمشرق ولا سيما في مصر. وهو من أحفاد الأمير عبدالقادر. وكان محل تقدير واعتبار لشخصه ولمكانة أسرته. وكان الشرق يعيش على السمعة ويعطي أهمية كبيرة لأبناء البيوتات الشهيرة. وقد جاء في أحد المراجع أن الأمير

---

(1) دبوز (نهضة) 11/2. كان الباروني قد أسس جريدة (الأسد الإسلامي) سنة 1908 بالقاهرة. وكانت سياسية أسبوعية. انظر عنه أيضاً بحثنا «أضواء على حياة سليمان الباروني»، في مجلة الثقافة، 1995.

مختار كان من المؤسسين لعدة تنظيمات لصالح الجزائر والمغرب العربي، منها (جمعية الجالية الجزائرية)، و (لجنة الدفاع عن الجزائر)، ثم (جبهة الدفاع عن افريقية الشمالية) وكانت الأخيرة قد تأسست في 18 فبراير، سنة 1944[1].

وكان الشيخ طاهر السمعوني قد جمع بين الفكر والسياسة، وسنتحدث عن آثاره في بلاد الشام، وإنما نقول هنا إنه جاء إلى مصر خوفاً من فتك الأتراك به بعد أن ثبت لديهم تعامله مع أعدائهم ونظراً لإيمانه بالقومية العربية وانضمامه إلى حزب اللامركزية الذي كان يطالب بدور بارز للعرب ضمن الدولة العثمانية. وقد حكم جمال باشا والي سورية بقتل سليم السمعوني (وهو ابن أخ الشيخ طاهر) لدوره في حركة القومية العربية. وفي مصر أيضاً التقى الشيخ طاهر بالشيخ أبي يعلى الزواوي الذي حل بمصر بعد الشام، والذي ربما كان على صلة بالقنصلية الفرنسية فيها لأنه (أي الزواوي) كان يعمل بالقنصلية الفرنسية في دمشق إلى حوالي 1915. وقد ساهم الزواوي في الصحف والمجلات هناك وفي سورية.

ومن أبرز النشطين السياسيين الجزائريين الذين زاروا مصر نذكر علي الحمامي صاحب رواية (ادريس) النضالية، وقد نشرها بالفرنسية في القاهرة. كما التحق الشاذلي المكي بمصر إثر حوادث 8 مايو 1945 ثم أصبح ممثلاً لحزب الشعب فيها. وبعد تكوين جمعية الشبان المسلمين والجامعة العربية وتأسيس مكتب المغرب العربي في مصر، نشطت الحركة السياسية التي كان

---

(1) الفضيل الورتلاني، (الجزائر الثائرة) بيروت 1956، ص 284. حسب هذا المرجع فإن الرئيس لجبهة الدفاع هو الشيخ محمد الخضر حسين، ونائبه هو الأمير مختار. انظر ما كتبته عن الأمير مختار السيدة مي زيادة في كتاب سلمي الحفار الكزبري (مي زيادة وأعلام عصرها)، بيروت 1982، ص 483. وقد جاء في رسالة منها سنة 1939 (16 مارس) إلى الأمير مختار وزوجته «ألا بورك فيكما، يا سليلي البطل العظيم (الأمير عبد القادر) وبورك في الدم الشريف الذي يجري في عروق الأسرة الجزائرية المبجلة!».

هدفها تحرير المغرب من الاستعمار الفرنسي، وتضافرت الجهود بانضمام زعماء آخرين من الجزائر، وكذلك من تونس والمغرب الأقصى[1].

* * *

إلـــى اسطانبـــول:

نقصد باسطانبول عاصمة الدولة العثمانية عندئذ، وكذلك المدن الرئيسية، التابعة لهذه الدولة والتي لا تدخل ضمن المدن العربية التي ذكرناها. وهكذا فإن بروسة وأزمير وأناضوليا عموماً (آسيا الصغرى) كلها داخلة في هذا المجال.

والهجرة الرئيسية إلى الأماكن المذكورة وقعت إثر الاحتلال، فقد طرد الفرنسيون آلاف الجنود العزاب الأتراك (الانكشارية) من الجزائر وأركبوهم السفن التي حملتهم إلى سواحل أناضوليا. وقد سخر إيميل غوتييه من بلاده حين تصرفت ذلك التصرف ودفعت، كما قال، إلى الجنود «الأتراك» بعض المال الذي يكفيهم في الطريق، وبذلك تكون فرنسا قد «اشترت» الجزائر منهم، حسب تعبيره[2]. وكانت تلك هي المرحلة الأولى للطرد، ثم جاءت المرحلة الثانية عندما زعم الفرنسيون (شهر غشت، 1830)، أن هناك محاولة من بقايا الانكشارية المتزوجين من جزائريات لاستعادة الحكم العثماني. وهكذا جرت عملية الطرد الثانية بطريقة وحشية بعيدة عن كل معاملة حضارية إذ فرق الفرنسيون أثناءها بين الزوج وزوجه وبين الأب وأبنائه. ولكن هذا النوع من التهجير لا يهمنا كثيراً هنا.

إنما يهمنا أولئك الذين هاجروا أو أجبروا على الهجرة من الجزائريين

---

(1) انظر كتابنا (الحركة الوطنية) جـ 3.

(2) إيميل فيليكس غوتييه من غلاة الاستعماريين ومن الحاقدين على العرب والمسلمين. وهو صاحب كتاب «العصور المظلمة» التي يعني بها العهد الإسلامي للمغرب العربي. ورأيه المذكور يعبر عن احتقاره للجزائريين، فهم في نظره لا وطن لهم، وبلادهم إنما كانت في المزاد يشتريها الغالب من المغلوب.

أنفسهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية. ورغم وجود عدد معتبر من الكراغلة (أحفاد الأتراك) فإننا لا نعرف أنهم هاجروا بأعداد كبيرة نحو اسطانبول أو نحو مدن أخرى من الدولة العثمانية. فقد كانوا يمثلون عنصراً من الفئة التي أطلق عليها الفرنسيون اسم (الحضر) أو سكان المدن. ولم تكن تخلو مدينة هامة من هؤلاء. نعم هناك هجرة أفراد منهم لأسباب سياسية مثل حمدان خوجة. وقد أجبر الفرنسيون بعض الكراغلة على الهجرة أيضاً في فترات متباعدة. كما أن وضعهم في تلمسان وفي المدية وفي واد الزيتون الخ. لم يكن مريحاً في عهد الأمير عبدالقادر. ولعل بعضهم قد اختاروا الهجرة على البقاء عندئذ.

والمهاجرون إلى اسطانبول قلما كانوا يذهبون إليها مباشرة. فقد كانوا غالباً يتوجهون إلى الحج أو إلى سورية أو الاسكندرية، ثم منها إلى العاصمة العثمانية. ونحن نعلم أن بعض أعيان المهاجرين في سورية قد انتقلوا إلى اسطانبول، أو كانوا يترددون هنا وهناك. وكانت تونس معبراً آخر قبل احتلالها من فرنسا، إلى الأراضي العثمانية. ونلاحظ أن قضية اللغة كانت تلعب دوراً رئيسياً في الموضوع، إذ يظهر أن الجزائريين الذين يعرفون اللغة العثمانية كانوا قليلين. ولذلك كانوا يتوجهون إلى البلاد العربية الواقعة بالفعل تحت الدولة العثمانية مثل سورية والحجاز. ومن جهة أخرى فإن مراكز الاستقطاب الديني والعلمي كانت في غير اسطانبول مثل الأزهر والحرمين الشريفين والقدس الشريف. إن الأراضي التي كانت توزع على الجزائريين معظمها كانت في سورية (بما في ذلك فلسطين ولبنان) وقليل منها فقط كان بأناضوليا. وهكذا يبدو أن اسطانبول لم تكن سوى العاصمة السياسية بالنسبة للجزائريين. وقد كان معظم المهاجرين غير مهتمين بالسياسة لأنهم كانوا من الناس العاديين الفارين بدينهم إلى أرض الإسلام والعرب.

أما السياسيون فقد كانوا يحلون باسطانبول فيقضون منها حاجاتهم كالاستقبال الرسمي أو البحث عن عمل مناسب أو الاتصال بشخصيات هامة، ثم يغادرونها إلى حيث يستقرون، وقلما يتخذونها داراً للإقامة. حدث ذلك

مثلاً مع حمدان خوجة، ومع الأمير عبدالقادر وحاشيته. بعد إطلاق سراحهم من قبل الفرنسيين. فقد نزل الأمير باسطانبول، وبعد الاستقبالات الرسمية والمراسيم غادرها إلى بروسة. وكان معه بعض الجزائريين. واغتنم فرصة الزلزال الذي حدث في بروسة سنة 1855 وطلب الانتقال إلى سورية. ومن أشهر من ارتبطت أسماؤهم باسطانبول أيضاً الأمراء علي ومحيي الدين ومحمد، وكلهم أبناء الأمير عبدالقادر، وكلهم تقلدوا فيها مناصب سياسية وعسكرية ولكن إقامتهم جميعاً كانت في سورية.

كذلك حلت باسطانبول شخصيات من أصول جزائرية من أجل تجنيد التأييد العثماني لقضية الجزائر والمغرب العربي عموماً. ومن هؤلاء شخصيتان تتحدث عنهما الوثائق خلال السبعينات على أنهما ممثلان للجمعية الخيرية الإسلامية بالجزائر. ولا نعرف الآن أكثر من اسم واحد منهما ويدعى محمود. ومن تلك الشخصيات الشيخ المكي بن عزوز الذي ذاع صيته كعالم وشاعر وسياسي ومتصوف، ثم قريبه محمد الخضر حسين. وكلاهما كان قد زار الجزائر وتعرف على أحوالها تحت الاستعمار. وكانت والدة الشيخ المكي بن عزوز من بنات الشيخ الديسي (والد أبي القاسم الحفناوي صاحب تعريف الخلف). وكان الشيخ المكي يتردد على دار أخواله وعلى زاوية الهامل (نواحي بو سعادة). ويقال إن وفداً يتألف من الأمير محيي الدين بن الأمير عبدالقادر، ومحمد ظافر المدني وعبدالرحمن الجزولي قد استقبله في ميناء أزمير. كما يقال عن ابن عزوز إنه قد تخلى عن الطرقية منذ التحق بالمشرق، وأصبح من دعاة السلفية[1].

وقد روى الشيخ أحمد بن مصطفى بن عليوة، مؤسس الطريقة العليوية ـ الشاذلية، أنه زار اسطانبول سنة 1909 ـ 1910. وكانت عندئذ تمر بمرحلة الانقلاب الذي أطاح بالسلطان عبدالحميد وجاء بسلطان خائر

---

(1) عنه انظر لاحقاً. وله ترجمة وافية في كتاب محمد محفوظ (تراجم المؤلفين التونسيين)، دار الغرب الإسلامي، جـ 3، وكذلك (الشهاب)، ديسمبر 1930، وتعريف الخلف 2/ 192.

كان لعبة في يد جمعية الاتحاد والترقي التي كانت بدورها لعبة في يد الحركة الصهيونية والجمعية الماسونية. وكانت اسطانبول عندئذ تعيش في فوضى، ولذلك لم يرتح فيها ابن عليوة ولم يجد فيها ما كان يتوقعه كعاصمة للخلافة الإسلامية. وكان ابن عليوة من أهل الطرق الذين لهم ارتباطات مع الدولة العثمانية، مثل الشاذلية والمدنية. ولا شك أنه تلقى أمواجاً من الدعاية للجامعة الإسلامية وهو ما يزال في الجزائر. وربما كان ذلك وراء قراره بالهجرة، فقد باع أملاكه وعزم على الهجرة، وحل بتونس ثم طرابلس. وكانت هذه ما تزال تحت الحكم العثماني، وكانت الطريقة المدنية نشيطة فيها. وقد روى أنه لقي في طرابلس من عرض عليه الإقامة في إحدى الزوايا. وكان محمد ظافر المدني من المقربين للسلطان العثماني، وربما كانت دوافع ابن عليوة أن يزور هذا الشيخ الذي يرتبط به في الطريقة (الدرقاوية ـ المدنية ـ الشاذلية).

ركب ابن عليوة البحر وحده من طرابلس إلى الآستانة (اسطانبول)، وحين وصل إليها أحس بالغربة لاختلاف اللغة أولاً ثم لظروف الانقلاب ثانياً. وقد تعرف فيها فجأة على أحد فقهاء الجزائر (لم يسمه) فحياه بالعربية وآنسه واستعان به ابن عليوة على حوائجه. وسجل ابن عليوة بعض الملاحظات والمشاهدات في هذه الزيارة. فحكم بانحراف الشباب التركي (تركيا الفتاة) وتأسف على سقوط السلطان عبد الحميد، وتفطن لدسائس الأجانب، فرجع إلى الجزائر متحسراً، ورأى أن «جمود» الجزائريين على عقيدتهم خير من «الإباحية» التي وصلها الأتراك في عهد مصطفى كمال (أتاتورك)[1]. ومهما كان الأمر فإن زيارة ابن عليوة لاسطانبول كانت له درساً في السياسة والتصوف. فبدلاً من أن يبقى في الشرق مهاجراً كما كان ينوي

(1) مارتن لانغز (الشيخ أحمد العلوي)، بيروت 1973، ص 75. رغم أنه زار اسطانبول في التاريخ الذي ذكرناه غير أنه سجل حديثه عنها في عهد أتاتورك، أي بعد الحرب العالمية الأولى. أما السلطان عبد الحميد فقد خلع في 28 أبريل سنة 1909 وعوض بأخيه محمد الخامس.

رجع إلى الجزائر، وبدلاً من أن يتبنى آراء سلفية وإصلاحية رأى أن ما عليه الشعب الجزائري من التشبث بالعقائد والعوائد خير من «النهوض والوطنية والإصلاح» التي كان يرددها جماعة تركيا الفتاة[1].

وخلال الحرب العالمية الأولى فر بعض الجنود الجزائريين من الجيش الفرنسي إلى المعسكر الألماني والعثماني. ومن ألمانيا نقلوا إلى الأراضي العثمانية حيث واصل بعضهم تدريبه، ثم التحقوا بمناطق معينة كالمغرب وليبيا حيث كان العثمانيون والألمان يخططون لإثارة القلاقل ضد الحلفاء وفرنسا بالخصوص. والمهم هنا هو أن بعض الجنود بقوا في اسطانبول وكان بعضهم قد كتب نشرات دعائية ضد الفرنسيين ودعا إخوانه من الجنود إلى الفرار.

ومهما كان الأمر فإننا لا نعلم كم كان عدد المهاجرين الجزائريين في اسطانبول والمدن العثمانية التي ذكرناها. ويبدو أن العلاقات الجزائرية العثمانية لم تبق قوية بعد الاعتراف بالاحتلال الفرنسي سنة 1847. ورغم بعض التحرك في فترة الانتفاضات أو الحروب الدولية مثل 1850، 1854، 1871، 1914 فإن الدولة العثمانية لم تظهر اهتماماً جدياً بقضية الجزائر منذ الاحتلال، ولا سيما منذ هزيمة الحاج أحمد باي قسنطينة 1837. وهذا لا يعني أن الجزائريين لم يكونوا متعلقين بالخلافة والجامعة الإسلامية. فنحن سنرى أن ما يسميه الفرنسيون بالعاطفة التركية (وهي في الحقيقة الرابطة الروحية مع الخلافة) كانت موجودة وقوية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، أي ما دامت الخلافة قائمة (أُلغيت سنة 1924).

* * *

الروابط الروحية ـ الصوفية

الرابطة الروحية ـ الصوفية قديمة بين الجزائر والمغارب والمشارق. فهي ترجع إلى قرون قبل الاحتلال الفرنسي. وليس غرضنا تتبعها جميعاً بعد

---

(1) انظر فصل التاريخ والرحلات.

الاحتلال. وسنكتفي بلمحات وشواهد على الروابط القائمة رغم محاولة الفرنسيين عزل الجزائر ومراقبة اتصالاتها مع الخارج.

من بين الطرق الكثيرة العاملة في الجزائر خلال الاحتلال ما كان أصله في بغداد أو المغرب أو مصر أو ليبيا أو الحجاز. وكانت الزيارات والصلات متبادلة، لأن الأصول والاهتمامات واحدة. ومن الطرق التي نشأت في المغرب وأصبح لها فروع في الجزائر نذكر الطيبية والعيساوية والحنصالية والدرقاوية، ومن الطرق التي ظهرت في المغرب وتونس ثم انتقلت إلى المشرق نجد الشاذلية. أما الطريقة الشهيرة التي نشأت في بغداد وكان لها فروع ومقدمون في الجزائر فهي القادرية. وكانت الطريقة المدنية قد ظهرت في ليبيا ومنها انتقلت إلى الجزائر، رغم أن للمدنية تيارات في الحجاز واسطانبول، كما أن لها أصولاً درقاوية. ومن تونس دخلت الطريقة الشابية والبوعلية والسلامية إلى الجزائر. والطريقة الرحمانية وإن كانت تظهر جزائرية فإن أصلها يرجع إلى الخلوتية بمصر. وتبقى التجانية التي تبدو جزائرية الظهور أيضاً، ولكن صاحبها قد دخل مختلف الطرق من قبل، وبعد أن أظهر طريقته في الجزائر رحل بها، لأسباب مختلفة، إلى المغرب الأقصى، ومن هناك ذاعت وانتشرت ثم عادت إلى الجزائر. وآخر الطرق المهمة هي السنوسية التي دخلت الجزائر من ليبيا بعد أن انتقلت إليها من الحجاز[1].

نحن هنا لا نبحث في الطرق الصوفية في حد ذاتها ولكن في العلاقات الناشئة بسببها بين الجزائريين وغيرهم في المغرب والمشرق. وإذا كان الفرنسيون قد توصلوا حتى إلى تدجين بعض الطرق المغربية وجعلها في خدمتهم مثل الطيبية، فإنهم اكتفوا بالنسبة للقادرية مثلاً بالسيطرة على فروعها في الجزائر ومراقبة نشاط من يأتي باسمها من المشرق. وكذلك فعلوا مع السنوسية التي صوروها في أحيان كثيرة على أنها مصدر خطر عليهم. وكان الفرنسيون أيضاً ينظرون إلى هذه الطرق «الأجنبية» على أنها جمعيات سرية

(1) انظر فصل الطرق الصوفية.

تعمل مع السلطنة العثمانية على تحطيم الوجود الفرنسي في الجزائر وتونس وغيرهما. وقد ربطوا بينها وبين حركة الجامعة الإسلامية، فالطرق الصوفية من وجهة نظرهم كانت معادية لهم وعميلة للجامعة الإسلامية.

يقول لويس رين سنة 1884 إن الدول الأوروبية قضت نحو خمسين عاماً[1] وهي تحاول جر الشرق القديم إلى الحضارة الحديثة. ولكن النتائج كانت غير معتبرة. ثم إن ما حصل من تقدم (؟) قد أدى إلى تحريك رؤساء الدين الإسلامي في العمق لمعارضة اتجاهات التقدم والإصلاح. وقد حاول هؤلاء الرؤساء (يقصد رؤساء الطرق الصوفية والمرابطين) إثارة المشاعر الدينية لمكافحة ما يرونه خطراً. كما حاولوا توحيد الروابط الروحية بين الأمة الإسلامية. وإذا كانت مقاومتهم في البداية محتشمة وغير منظمة فانها سرعان ما أصبحت في غاية التنظيم والتطور وشملت جميع البلدان الإسلامية، وقد توصلت اليوم إلى إنشاء جامعة إسلامية أصبحت خطراً يتهدد جميع الشعوب الأوربية التي لها مصالح في كل من أفريقية وآسيا. وهذه الجامعة الإسلامية تتمثل قوتها ووسيلة تحريكها وتنفيذها في الجمعيات السرية أو الطرق الصوفية التي تمارس تأثيراً عظيماً على الجماهير[2].

لقد كان (رين) يقيس الحاضر بالغائب، كما يقولون، وكان هو نفسه معادياً للدين في حد ذاته، حسبما قيل عنه. إنه كان يقيس حالة الجزائر في الثمانينات من القرن الماضي بحالة فرنسا خلال ثورتها وبالضبط فانه كان يقارن «الجمعيات السرية» الفرنسية بالطرق الصوفية الجزائرية. فقد كان الثوار الفرنسيون يرون الخطر كل الخطر في (الكليرجي) وتنظيماتهم الخاصة التي كانت تشكل في نظر الثوار خطراً على الاتجاه العلماني للثورة الفرنسية. أما عن معاداة الدين من حيث هو فان فرنسا خلال الثمانينات من القرن الماضي كانت تمر بمرحلة التخلص من سيطرة الحزب الكاثوليكي وانتصار مبادىء

(1) أي منذ احتلال فرنسا للجزائر.

(2) لويس رين (مرابطون وأخوان)، الجزائر 1884، ص 5 ـ 6 من المقدمة.

الجمهورية الثالثة التي أَلَحَّتْ على حرية العقيدة والضمير، أي الحرية الدينية، وبداية الحملة في فصل الدين عن الدولة. وكان رين وبعض الكتّاب من أنصار هذا الاتجاه. ولكن رين لم يكن يكتب كتاباً نظرياً محضاً يبدي فيه رأيه نحو الدين والدولة والتقدم والتخلف والشرق والغرب، بل كان ضابطاً مسؤولاً في الشؤون الجزائرية، وكان يريد السيطرة على الطرق الصوفية التي كان يرى فيها خطراً على الوجود الفرنسي لصلتها بالجامعة الإسلامية عدوة الشعوب الغربية في نظره.

حقيقة أن الطرق الصوفية كانت نشيطة عندئذ ولكن علاقتها بالجامعة الإسلامية مبالغ فيها. لم يذكر رين اسم جمال الدين الأفغاني زعيم الجامعة الإسلامية الذي تعاونت المخابرات الفرنسية والإنكليزية على إبعاده من مصر والهند وتركه «يسبح» فقط في أوروبا حيث يراقبون كل تحركاته وأقواله. وقد قاده ذلك إلى الإرتماء في أحضان السلطان عبد الحميد الثاني الذي لم يكن أرحم به من الساسة الإنكليز والفرنسيين بعد أن أضيف لهم ساسة الحركة الصهيونية. ولكن من الأكيد أن حركة الجامعة الإسلامية كانت تتجاوب إلى حد كبير مع رجال من أمثال بو عمامة الجزائري وعرابي المصري والمهدي السوداني. وكان الثلاثة متعاصرين ومعاصرين لنشاط جمعية العروة الوثقى التي لها خيوط سرية، ولكن ليس بالدقة والضخامة التي يريد لويس رين تقديمها بها.

أما الحركة الصوفية فقد كان لها وسائل اتصالاتها. هناك طريق الحج رغم القيود عليه. وهناك الرسائل المرموزة والشخصيات المتنكرة. وكان المهاجرون لا ينقطع سيلهم، وسنعرف أن من بين من خاض الحرب ضد الفرنسيين رجال كانوا يمثلون بعض الطرق الصوفية التي ذكرناها ـ مبعوثين! ـ مثل محمد بن عبد الله (بو معزة) من الطريقة الطيبية، وموسى الدرقاوي الذي جاء من مصر ودخل في الطريقة المدنية (الدرقاوية) وحارب الفرنسيين مدة طويلة حتى قتل في الزعاطشة سنة 1849. وفي سنة 1845 وردت على الجزائر شخصية غريبة، ما يزال الغموض يكتنفها، ونعني بذلك الشيخ محمد

الصالح الرضوي البخاري (من بخارى)، ولعله كان يمثل إحدى الطرق المشرقية إذ قيل عنه إنه جاء يزور شيخه الفاسي (؟) في المغرب. وأثناء زيارته الجزائر أجاز بعض علمائها.

ولم نعرف أن المهاجرين الجزائريين قد رفعوا شعاراً صوفياً عند هجرتهم. كانت الدعوة إلى الهجرة عامة، كما رأينا، وليس هناك طريقة معينة أرادت حمل الجزائريين على الهجرة باسم التصوف. غير أن الوثائق الفرنسية تخبرنا أن الشيخ المهدي السكلاوي الذي هاجر من دلس، قد دعا سنة 1847 أهل زواوة إلى الهجرة إلى سورية. وكان الشيخ المهدي رحمانياً، وقد أصبح متأكداً عنده أن الفرنسيين سيهاجمون زواوة، فدعا أهلها إلى الهجرة إلى بلاد الشام. وقد استجاب له عدد كبير وهاجروا ليبتعدوا عن «حكم الكفار». وتطلق المصادر الفرنسية على الشيخ المهدي لقب «المتعصب الديني». ولا ندري هل دعوة الشيخ المهدي كانت مرتبطة بهزيمة الأمير عبد القادر واستسلام خليفته الشيخ أحمد الطيب بن سالم في البويرة. وقد كان ابن سالم أيضاً رحمانياً. وهو الذي طلب من الفرنسيين السماح له بالهجرة إلى المشرق. فإذا صح هذا فإن هناك دعوة رحمانية إلى الهجرة قبل مهاجمة الفرنسيين منطقة زواوة. فهي هجرة وقائية، إذا صح التعبير.

وفي حركة شبيهة بهذه نسب الفرنسيون إلى الطريقة الرحمانية أنها كانت وراء الهجرة من زواوة إلى المشرق أيضاً. من ذلك ما حدث سنة 1857 على يد الحاج عمر شيخ زاوية آيت إسماعيل، ثم سنة 1864 حين هاجرت 200 عائلة زواوية، وأدت المراسلات والزيارات إلى هجرات أخرى من هناك، وكلها كانت بدافع من الرحمانية، حسب هذه المصادر. ونجد ديبون وكوبولاني يخلطان أيضاً بين حركة الجامعة الإسلامية والطرق الصوفية. فقد قالا ان الطريقة الرفاعية والطريقة المدنية كانتا تحثان الجزائريين على الهجرة نحو المشرق[1].

---

(1) ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية الإسلامية)، الجزائر 1897، ص 260.

ويخبرنا رين أن ممثل الشيخ السنوسي في الحجاز حاول تجنيد الشيخ عبد العزيز (عزيز) الحداد في الطريقة السنوسية، بعد أن هرب الشيخ عبد العزيز الحداد من كاليدونيا الجديدة إلى مكة والمدينة. وحاول رين أن يدس على الشيخ عبد العزيز بأنه زعم للقنصل الفرنسي في جدة أنه رفض عرض ممثل الشيخ السنوسي لأنه كان أقل منه أهمية ولأن الرحمانية أهم من السنوسية. وكان ممثل السنوسي قد عرض على الشيخ عبد العزيز التوجه إلى جغبوب، مقر الزاوية السنوسية والعمل على نشر الدين وتعاليمه. فكيف يفضل عبد العزيز الذهاب إلى فرنسا الهارب منها على العيش في الحجاز أو جغبوب؟ وإذا صحت هذه الرواية عن عبد العزيز فإنها لا تعدو في نظرنا التعمية من قبله على الفرنسيين. والغريب أن القنصل الفرنسي زعم أن عبد العزيز قد نصح فرنسا بعدم السماح للحجاج بأداء الحج عندئذ لأن أصداء ثورة المهدي السوداني قد انتشرت في الحجاز أيضاً، وستنتشر عدواها في الحجاج الجزائريين إذا جاؤوا[1].

إن الذي يهم من هذه الرواية هو الصلة بين الطريقة السنوسية ممثلة في زاويتها بمكة والطريقة الرحمانية التي كان عبد العزيز الحداد يعتقد أنه يمثلها في المشرق. وقد اتخذ عبد العزيز ختماً رسمياً بذلك. وكان يعطي الأوراد الرحمانية. ولكننا لا نعرف عنه أنه افتتح زاوية لأتباعه في الحجاز، ولا سيما أولئك الذين كانوا يأتون من الجزائر. كما لم نسمع عنه أنه ذهب إلى «إخوانه» الذين سبقوه في بلاد الشام. ويمثله الفرنسيون عندئذ على أنه كان فقط حريصاً على الحصول على عفو فرنسا عنه. ومن عادة الفرنسيين أنهم يسودون وجه عدوهم حتى لا يتركون له شرفاً قائماً ولا سيرة طيبة.

---

(1) رين (مرابطون)، مرجع سابق، ص 476 ـ 477. يقول رين عن عبد العزيز الحداد إنه كان يتحدث الفرنسية برشاقة وأن أحد قناصل فرنسا بجدة كان يعرفه في الجزائر، وأن ابنه (ابن عبد العزيز) كان يدرس في الليسيه الفرنسي بالجزائر. انظر فصل الطرق الصوفية.

أما السنوسية فدورها في الجزائر معروف. وقد تعرضنا له أكثر من مرة. ويكفي أنها تدخلت في ثورة الشريف محمد بن عبد الله في الخمسينات من القرن الماضي، وثورة بو عمامة، ولعلها ساعدت على تسريب الأمير محيي الدين بن الأمير عبد القادر 1870 ـ 1871، وكان لها دور ـ حسب المصادر الفرنسية ـ في مختلف حوادث الصحراء بين 1880 ـ 1919. وقد عدها ديبون وكوبولاني من الطرق الأجنبية التي كانت ترسل مبعوثين ليتجولوا في الصحراء ويتجهوا إلى بو عمامة. وقالا إن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على أحد هؤلاء المبعوثين، في سكيكدة سنة 1895، وهو سيدي ابن علي. وكان هؤلاء متخفين بدعوى زيارة الزوايا الجزائرية. وكان سيدي ابن علي هذا من عيساوية مكناس، وكان أصلاً زنجياً من السودان، وادعى أنه جاء كمفتش للزاوية العيساوية بالجزائر، ولكن السلطات الفرنسية قبضت عليه لشكها فيه أنه مبعوث من السنوسية. وقد منعت هذه السلطات كل دفع مالي باسم الزيارة الصوفية وغيرها من العطايا ذات الطابع الديني. وكانت قد وضعت يدها على كمية من المال عند أحد هؤلاء المتجولين المتخفين، حسب دعوى ديبون وكوبولاني[1]. وكثيرة هي الحوادث المماثلة.

وكانت للقادرية أيضاً اتصالاتها بين الجزائر وبغداد وبيروت. وكان وارث بركة الشيخ محيي الدين (والد الأمير عبد القادر) هو ابنه محمد السعيد، وقد ظل محمد السعيد هو الحامل لبركة والده في دمشق أيضاً بعد الهجرة[2]. ثم حملها عنه ابنه محمد المرتضى الذي انتقل إلى بيروت وأصبح

---

(1) ديبون وكوبولاني، مرجع سابق، ص 254.

(2) جاء في (تحفة الزائر) 1/186 أن محمد بن عبدالله البغدادي جاء إلى الجزائر من بغداد وأكرمه محيي الدين والد الأمير وحارب معه الفرنسيين، وذهب إلى المغرب ثم رجع إلى الجزائر بعد معاهدة التافنة (1837)، وانضم إلى الثائر ابن عودة المختاري (جنوب المدية) وحاربهما الأمير في أولاد نائل وأولاد مختار والزناخرة، ثم أوكل الأمير الأمر إلى خليفته محمد بن علال فهزمهما، وعفا الأمير عن البغدادي فتوجه إلى المغرب من جديد. وهناك شخص آخر ربما يكون من القادرية ذكره الكتاني =

له دالة على أتباع القادرية في الجزائر. وتذكر المصادر الفرنسية أن محمد المرتضى قد اتصل بحوالة بريدية قدرها 1.440 فرنكاً من الجزائر سنة 1895. وهذه النقود قد أرسلها إليه مقدموه الذين من بينهم قائد وقاض. وقد استغرب الفرنسيون من أن القائد والقاضي كانا من «المتنورين»، ومع ذلك فإنهما، لأسباب سياسية أو شخصية أصبحا «عبدين» للشيخ محمد المرتضى باعتباره حاملاً للبركة القادرية.

ومن جهة أخرى، فإننا نعرف الصلة الموجودة بين القادرية الأم في بغداد والقادرية الفروع في الجزائر رغم محاصرة الفرنسيين لهذه الفروع وجعلها تعيش محلياً فقط. وكانت السلطات الفرنسية تلقي القبض من وقت لآخر على أشخاص يزعمون أنهم مبعوثون من بغداد لجمع المال (الزيارات) لشيخ الطريقة الأكبر. ففي السنة المذكورة (1895) قالت هذه السلطات إن شخصاً يدعى سي محمد بن منشاوي، الجيلاني الطريقة، قد جاء إلى الجزائر من بغداد بإسم وكيل الزاوية الأم. وذكرت شخصاً آخر يسمى سي الحاج ابن الدرويش الذي جاء إلى الجزائر من مكة. وإذا صحت هذه الروايات الفرنسية فإن هؤلاء المبعوثين لم يكونوا جميعاً من جباة المال للزاوية الأم حقيقة، وإنما كانوا دعاة لأفكار سياسية ومبشرين بالدعوة الإسلامية تحت غطاء التصوف.

والواقع أن حركة الأشخاص لم تتوقف بين الجزائر والمشرق أثناء حياة الأمير عبد القادر. ونحن نجد في بعض المراجع أسماء لعدد من العلماء والقضاة كانوا يترددون بين دمشق والجزائر خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وهم أشخاص لهم صلة قرابة بالأمير، مثل عائلة بو طالب وعائلة ابن المختار، وعائلة المجاوي. ويذهب السيد الآن كريستلو إلى أن الأمير كان يبقى بواسطة هؤلاء، على الصلة بالجزائر ويعرف من خلالهم

= (فهرس الفهارس) 288/2، وهو علي بن ظاهر الوتري المدني، فقد زار الجزائر سنة 1297 هـ. وأجاز بعض علمائها ومنهم علي بن الحاج موسى قيم ضريح الشيخ الثعالبي.

تطور الأوضاع فيها. وبذلك كان يستطيع أن يتملص من الحدث الذي لا يريد أن يتدخل فيه. ومهما كان الأمر فإن تدخل الأمير بواسطة أقربائه العاملين في مجال القضاء والتعليم بالجزائر كان محسوباً عند البعض على الطريقة القادرية.

أما الطريقة الرفاعية فليس لها نفوذ واسع في الجزائر. وكان شيخها الظاهر هو أبو الهدى الصيادي مستشار السلطان عبد الحميد الثاني. وكان الصيادي قد وقف ضد طموحات السيد جمال الدين الأفغاني لتحقيق الوحدة (الجامعة) الإسلامية بواسطة السلطان. وكانت بين الصيادي وبعض الجزائريين مراسلات، نذكر منهم الشيخ عاشور الخنقي الذي طالما دافع عن الأشراف دفاعاً مستميتاً، سيما في كتابه (منار الإشراف)[1] . ويعتبر الفرنسيون أن الشريف عون حاكم مكة المكرمة كان من صنائع أبي الهدى الصيادي، ومن ثمة تأثير الشريف عون في الحجاج الجزائريين وغيرهم. وبذلك تكون الرفاعية قد امتدت إلى الجزائر ولكن بنفوذ يبدو ضعيفاً. وكانت الرفاعية تخدم فكرة الجامعة الإسلامية كما تبناها السلطان عبد الحميد وليس على طريقة السيد الأفغاني.

وكذلك كان للطريقة المدنية بعض النفوذ في الجزائر. وكانت المدنية قوية في الحجاز وليبيا واسطانبول. وكان شيخها القوي عندئذ (آخر القرن الماضي) هو محمد ظافر المدني الذي استقر باسطانبول. وهو الذي يعتبره الفرنسيون الموجه الحقيقي للجامعة الإسلامية في المغرب العربي. وكان للطريقة المدنية أتباع في الجزائر، كما عرفنا، منذ الشيخ موسى الدرقاوي. وكان الشيخ ظافر منافساً للشيخ السنوسي في المنطقة، لأن الأخير كان يعتبر متمرداً على العثمانيين بينما الشيخ ظافر كان ضمن المؤسسة الرسمية من العلماء والصوفية في الدولة. ومهما كان الأمر فإن هذه الطرق المشرقية كانت لها صلات، ولو ضعيفة، مع الجزائر، في مجال التصوف والسياسة والحضارة. ويذهب الفرنسيون إلى أن من بين الوسائل التي يوصل بها

(1) انظر ترجمة الشيخ عاشور الخنقي في فصل الشعر.

الأهالي حق الزيارة لشيوخهم خارج الجزائر هي توسيط التجار اليهود، واستعمال الحجاج، والحوالات البريدية. وهي ادعاءات تعوزها الأدلة في الوقت الحاضر.

الجامعة الإسلامية

أشرنا في عدة مناسبات إلى حركة الجامعة الإسلامية وعلاقتها بالجزائر. وهذه الحركة تعني الروابط الحضارية والدينية والسياسية بين المسلمين وإنعاشها بعد الهمود والتخلف والتفكك الذي أصاب العالم الإسلامي عدة قرون. بدأت في محاولات وغارات الغرب على الشرق في العصر الحديث أثناء حملة نابليون على مصر وسورية. ولم تدم هذه الحملة سوى بضع سنوات ولكن آثارها بقيت، ولا سيما فكرة اليقظة ومحاولة التجديد واللحاق بالأمم الغربية في السلاح والجيوش. وكانت الهند المسلمة قد وقعت أيضاً فريسة لبريطانيا، كما وقعت أندونيسيا فريسة لهولندا، وكانت إيران وإفغانستان تواجه الضغوط البريطانية والروسية. ورغم أن الدولة العثمانية أخذت تجدد نفسها فإن قوى الضغط الداخلي كانت هي المتغلبة. وفي هذه الأثناء بالذات وقعت الحملة الفرنسية ضد الجزائر.

وبعد هذه الحملة استغاث الجزائريون بالقوى الإسلامية واستنجدوا بسلاطين المسلمين ولكنهم لم يحصلوا على القوة أو النجدة المطلوبة للضعف والتفكك والتخلف الذي أصاب العالم الإسلامي كما ذكرنا. وبحكم الجوار كان أول المتأثرين بالحملة الفرنسية ضد الجزائر هم أهل المغرب العربي. فتدخل سلطان المغرب (عبد الرحمن بن هشام) بعض الوقت لأسباب مختلفة، وأنجد المستغيثين، ولكنه واجه ضغوطاً كبيرة من فرنسا، فكان عليه أن يتراجع بل أن يتحالف في آخر المطاف مع الفرنسيين ضد الأمير عبد القادر. وكان مسلمو المغرب قد آووا مسلمي الجزائر وساعدوهم بالمال والسلاح، ولكن السياسة الرسمية تغلبت على العواطف الأخوية والدينية. وكانت تونس الشعبية قد وقفت نفس الموقف فآوت الجزائريين وخدمت

القضية الإسلامية، ولكن الباي (حسين ثم أحمد) كان تحت ضغط فرنسا أيضاً، فكان الباي يقدم المعونة إلى الفرنسيين بدل تقديمها للشعب الجزائري. فقد منع وصول النجدات العثمانية عن طريق تونس إلى الجزائريين، سيما إلى الحاج أحمد، باي قسنطينة. وأصبح قنصل فرنسا في تونس يتصرف بدون قيود، كما لو كان في بلاده. ومن جهة أخرى اتفق باي تونس وكلوزيل، قائد الجيش الفرنسي في الجزائر، على «شراء» إقليمي وهران وقسنطينة بدفع تونس أتاوة للحكومة الفرنسية.

وكان موقف باشا طرابلس مع المقاومة منذ البداية ولكن لا سبيل له إلى إنجادها إلا عن طريق تونس. كما أن السلطات العثمانية قضت بتغيير الحكم في ليبيا (1835) وألحقت الإيالة بالباب العالي مباشرة، ولعلها كانت تهدف إلى جعل ليبيا ركيزة قوية لحماية تونس من الوقوع في قبضة الفرنسيين من جهة ودعم المقاومة الجزائرية من جهة أخرى. وقد جرت عدة محاولات في هذا الشأن ولكنها باءت بالفشل، لضعف الدولة العثمانية نفسها وحربها مع محمد علي والي مصر، وكثرة مشاكلها في البلقان والبحر الأسود.

ومنذ انسحاب محمد علي والي مصر، من مشروع الحملة ضد الجزائر توجه اهتمامه نحو المشرق ـ نحو الحجاز وسورية بدل المغرب العربي. وكان محمد علي قادراً على التأثير في السياسة الفرنسية ونجدة الجزائريين، ولكنه في نفس الوقت كان طموحاً لتحقيق مآرب أخرى على أنقاض الدولة العثمانية المتداعية. كما أن الفرنسيين كانوا يمنونه ويوجهونه نحو قواعد الدولة العثمانية وليس نحو أطرافها، كالجزائر. وكلما حاولت هذه الدولة التدخل لنجدة الجزائر وجدت جيش محمد علي عند إحدى مدنها وقلاعها. يضاف إلى ذلك المعارضة الدينية والعسكرية للإصلاحات في اسطانبول، وثورات البلقان، ومحاصرة فرنسا مضايق صقلية، وبذلك بح صوت الجزائريين في طلب النجدة الإسلامية، وكان عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم في مواجهة الغزو الفرنسي.

هذه هي المرحلة الأولى من مراحل ظهور حركة الجامعة الإسلامية في نظرنا. أما المرحلة الثانية فقد أخذت في الظهور في السبعينات من القرن الماضي على يد جمعية العروة الوثقى السرية وجريدتها العلنية، وبقيادة السيد جمال الدين الأفغاني. ولا نريد أن نطيل في كيفية ظهورها وتطوراتها والعراقيل التي واجهتها في الهند ومصر وفارس واسطانبول وكابول. ولكن نقول إن الجزائر في تلك الأثناء كانت واقعة تحت كلكل الاستعمار الفرنسي، وأنها كانت تتململ وتثور، كما حدث سنة 1871 ـ 1881، ولم تكن أبداً منعزلة عما يجري في المشرق من أحداث حتى قبل بدء المرحلة الثانية للجامعة الإسلامية.

فقد كانت حرب القرم فرصة لتجديد الصلات والعلاقات بين الجزائريين والمشرق، وبينهم وبين العثمانيين. والتقى خلالها الجنود الجزائريون ببعض آبائهم وأجدادهم الذين هاجروا إلى المشرق وتطوع بعضهم للدفاع عن الدولة العثمانية. كانت حرب القرم فرصة لاستعادة الذكريات لقربها من عهد الاحتلال (ربع قرن فقط). ولا شك أن آباء المتطوعين قد حدثوهم عن الجزائر قبل الفرنسيين، والعلاقات السابقة بين المسلمين. وقد قام وفد جزائري بزيارة فرنسا لإهداء نابليون الثالث راية مطرزة بالذهب وتقديم كمية من المال، ونحو ذلك من الرموز. وكان الوفد يتألف من رجال الدين والتجار والأعيان[1]. وكان أهل مدينة الجزائر وراء هذه اللفتة الحضارية، وكانت الرسالة التي حملها الوفد إلى نابليون تضم 300 توقيع من رجال الدين والعلماء والأعيان من القطر كله. وقد بقي الجنود الجزائريون في المشرق نحو عشرين شهراً، وكان عددهم حوالي 2200 جندي.

وكانت الصحف الفرنسية الصادرة بالجزائر تنشر أخبار حرب القرم.

---

(1) انظر تفصيل ذلك في كتابنا (الحركة الوطنية)، جـ 1. وصل الوفد إلى باريس في 16 أبريل 1854.

كما كانت تنوه بدور الجزائريين فيها، وتبرز العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا. ومن جهته كتب الشاعر الشعبي محمد بن اسماعيل، وهو من العاصمة، قصيدة طويلة، أشاد فيها بالدولة العثمانية والجامعة الإسلامية القديمة، والخلافة والمشاعر الدينية والروابط مع المشرق والتاريخ المشترك[1]. إن حرب القرم جاءت لتذكر الجزائريين بالعلاقات بينهم وبين الدولة العثمانية (الخلافة). ونحن لا نستبعد أن يكون استعجال الفرنسيين في استعادة الفرقة الجزائرية وراء الخوف من ازدياد التأثير على الجزائريين في المشرق سواء من المهاجرين السابقين أو من العثمانيين أنفسهم[2].

ومع الحرب السبعينية وجدنا حركة محيي الدين بن الأمير عبد القادر الذي حاول تثوير الجزائر من جهة تبسة وسوف. وقد جمع الأنصار من الغاضبين الجزائريين في تونس وليبيا، وراسل أعيان الطرق الصوفية وأعيان الأجواد والعلماء داعياً إياهم للجهاد، منذ خريف 1870. وكان من نصرائه ناصر بن شهرة. ويبدو لنا أن الأمير محيي الدين كان يحمل دعم الخلافة العثمانية، وربما موافقة أبيه غير العلنية[3]. إن محاولة محيي الدين والمقرانيين لا يجب أن ينظر إليها على أنها محاولة فردية أو معزولة بعضها عن بعض من جهة ولا أنها منفصلة عن دعم الدولة العثمانية وتأييد الأمير عبد القادر، سيما بعد القبض على نابليون الثالث، من جهة أخرى.

كذلك نريد أن نربط بين حركة الأميرمحيي الدين وظهور (الجمعية الخيرية الإسلامية) في الجزائر سنة 1871. وهي الجمعية التي بقيت غير معروفة إلا قليلاً. وكانت العريضة الأولى التي وجهتها إلى الباب العالي

---

(1) انظر عنها فصل الشعر، وكان قد نشرها وعلق عليها محمد بن أبي شنب.

(2) تذهب الروايات الفرنسية إلى أن سبب استعادة الفرقة بسرعة هو عدم فعاليتها، رغم أن صحافة الوقت أكثرت من الإشادة بشجاعة الجزائريين في الحرب، بما في ذلك إطراء جنرالات الإنكليز لهم. ولسنا ندري كيف يحسن الجزائريون الحرب في كل المعارك إلا في حرب القرم.

(3) عن تدخل محيي الدين في أحداث الجزائر انظر لاحقاً.

مؤرخة في 25 سبتمبر 1871. والعريضة كانت تذكر بالمساعدة الموعودة، وكون أعضائها قد حملوا السلاح للدفاع عن الدين، وأن الذي وعدهم بالمال والسلاح هو مصطفى فاضل، أحد إخوة الخديوي إسماعيل، باشا مصر. وهناك عريضة أخرى أرسلتها الجمعية الخيرية إلى الباب العالي أيضاً بتاريخ 28 مارس 1872. وهي في طلب النجدة وتوسيط إحدى الدول الأجنبية لاستعادة الجزائر إلى حظيرة الدولة العثمانية. كما أشارت العريضة الثانية إلى أحداث الصحراء وهزيمة الفرنسيين فيها، وهي إشارة إلى الحرب التي تزعمها الفارس بوشوشة وجماعة المدقانة من الشعانبة وغيرهم[1]، وللجمعية مراسلات أخرى ليس هنا محل تفصيلها.

ومنذ الثمانينات بدا للفرنسيين أن هناك جهوداً منسقة من حركة الجامعة الإسلامية مع الطرق الصوفية في الجزائر. وقد أشرنا إلى كتابات لويس رين الذي تصور أن الطرق الصوفية أصبحت عبارة عن «جمعيات سرية». تعمل على تحطيم الوجود الفرنسي بالتعاون مع أعداء فرنسا في الخارج. وفي نفس الفترة (13 نوفمبر 1884) ألقى الضابط الفرنسي ني NEY محاضرة في اجتماع الضباط، جاء فيها أن هناك مطبعة كبيرة في اسطانبول تطبع جريدة رائجة جداً في أفريقية وآسيا، يبلغ سحبها مائة ألف نسخة، وأن لها تأثيراً عظيماً. وقال إن للجريدة مراسلين في تمبكتو، وسمرقند، ومصر، والحجاز، والهند، الخ. وأن صاحب تحريرها صحفي سوري[2].

أما المرحلة الثالثة لحركة الجامعة الإسلامية فهي تلك التي تولاها الباب العالي بنفسه وأخرجها من يد السيد الأفغاني. وذلك منذ آخر

(1) عن نشاط الجمعية الخيرية الإسلامية انظر عبد الجليل التميمي (بحوث ووثائق مغربية) 1972، ص 109 ـ 129.

(2) لم يذكر اسمه ولا اسم الجريدة، ولكنه يعني بدون شك جريدة (الجوائب) لأحمد فارس الشدياق، انظر لويس فينيون (فرنسا في شمال افريقية)، باريس، 1887، ص 205 هامش 1. وكان بعض الجزائريين يراسلونها.

الثمانينات. ويؤرخ الفرنسيون تبني السلطان عبد الحميد سياسة الجامعة الإسلامية باحتلال بلادهم لتونس (1881). وقد كتب بعدئذ السيد غبريال شرمس كتاباً بعنوان (مستقبل تركيا) حلل فيه سياسة الدولة العثمانية. وذكر فيه أن فرنسا أيضاً «دولة إسلامية» بما لها من رعايا مسلمين، وكانت فرنسا تؤيد وحدة الدولة العثمانية من جهة أوروبا، ولكنها لا تؤيد قوتها ولا نفوذها من جهة شمال أفريقية. وكان لاحتلال تونس وسياسة الدولة العثمانية الإسلامية، ردود فعل في الجزائر والسودان ومصر أيضاً.

ففي الجزائر حدثت ثورة بو عمامة (1881) وكانت لها في الحقيقة ظروف محلية ودولية. وبو عمامة من زعماء أولاد سيدي الشيخ ومن رجال الطرق الصوفية. وقد كان لثورته عواقب على الوضع بالمغرب الأقصى، ولها أصداء في السودان ومصر، حسب المصادر الفرنسية. كما أن نشاط بو عمامة قد تعزز بدعم الطريقة السنوسية له. وأثناء ثورته حل الجنود العثمانيون في طرابلس (وهي عثمانية) ووقعت ثورة في سفاقص واحتلت القيروان. وقد انتشر الحماس في القاهرة عند سماع الناس بثورة بو عمامة، وربما بالغوا في أهميتها، حسب تعبير فينيون. كما حدثت ثورة عرابي بمصر ووقعت معركة التل الكبير وضربت الإسكندرية بعد هيجان شعبي. ولكن القضاء على ثورة عرابي لم يخلص الإنكليز من الخطر، فقد كان عليهم أن يواجهوا ثورة المهدي السوداني. وقد تساءل فينيون سنة 1887 عما إذا كان يمكن للملاحظ أن يربط بين هذه الثورات المتعاصرة، فيكون عرابي إنتاجاً مباشراً لبو عمامة، والمهدي خليفة لعرابي؟ ثم إن حركة الجامعة الإسلامية كانت متصلة الأطراف، ذلك أن ما كان يحدث عندئذ (الثمانينات) في السودان الغربي قد يكون له، في نظر فينيون، تأثير أيضاً على أهل المغرب العربي[1].

وقد وظفت حركة الجامعة الإسلامية في مرحلتها الأخيرة العديد من رجالات الجزائر وتونس، سواء من الأصول المهاجرة أو من الزعماء الذين

---

(1) فينيون، مرجع سابق، ص 209 ـ 210.

اختاروا المشرق بعد احتلال تونس. جندت الدولة العثمانية بعض أبناء الأمير عبد القادر بعد وفاته سنة 1883. وعلى رأسهم الأمير محيي الدين الذي أصبح له شأن في الجيش العثماني، كما أرسله السلطان في مهمات أخرى نحو المغرب الأقصى. ومنهم الأمير محمد الذي أصبح المتكلم باسم العائلة في المشرق، وهو مؤلف كتاب (تحفة الزائر) الذي أهداه إلى السلطان عبد الحميد الثاني في عبارات فخمة ومطولة[1]. ولكن بعض أبناء الأمير اختاروا الجانب الفرنسي، ومنهم الأمير عمر والأمير الهاشمي. وإذا كان الأخير قد اكتفى بالاستقرار في الجزائر بأولاده (ومنهم الأمير خالد) لعجزه، فإن الأمير عمر ظل يوالـي السياسة الفرنسية في المشرق إلى أن قتل سنة 1916 على يد العثمانيين في سورية. إن الصراع عندئذ كان على أشده بين أنصار الباب العالي وأنصار فرنسا، أو إذا شئت بين العاطفة الإسلامية ـ العثمانية والعاطفة الموالية للفرنسيين. وقد ساعدت هجرة محمد بيرم الخامس ومحمد الخضر حسين والمكي بن عزوز وصالح الشريف وإسماعيل الصفائحي والثعالبي والأخوين باش حانبه (علي ومحمد) ـ وكلهم من تونس ـ على بلورة السياسة الإسلامية نحو شمال افريقية.

ويجب أن نلاحظ أن هـؤلاء جميعاً لـم يكونوا يعملون في إطـار الوطنية الضيقة التي نعرفها اليوم في أقطار شمال افريقية، بل كانوا يعملون في إطار الجامعة الإسلامية، على توحيد الجهود لتحرير المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي. وكانت جهودهم متضافرة مع المهاجرين السابقين وأحفادهم. ومنذ احتلال المغرب الأقصى دخل موضوع تحريره أيضاً ضمن مطالبهم. وكانت لهم صحفهم مثل (الإعلام) لبيرم في القاهرة، و (المهاجر) لمحمد شطا والأمير علي في دمشق. كما أن جرائد (المقتبس) و (المؤيد) وكذلك (المنار) و (المفيد) و (الأسد الإسلامي) و (المنهاج) كانت تغطي أخبارهم.

---

(1) انظر دراستنا «العثورعلى النسخة المخطوطة من كتاب (تحفة الزائر)» في كتابنا أبحاث وآراء، جـ 2.

بعض أعيان الجزائر في المشرق والمغرب

نذكر في هذه الفقرة بعض أعيان الجزائريين عموماً ثم نركز على الأمير عبد القادر وعائلته في المشرق. ونظل دائماً في إطار النشاط الثقافي والعلمي أكثر من النشاط السياسي أو العسكري. وحديثنا عن هؤلاء لن يكتسي بطابع الترجمة الذاتية أو السيرة، وإنما نكتفي بإبراز الملامح التي جعلت من الشخص إنساناً متميزاً في وقته.

1 ـ **محمد المهدي السكلاوي**: سبق الحديث عنه في الهجرة التي أفتى بضرورتها، وقاد هو نفسه مجموعة من أتباعه إلى بلاد الشام. ولد بدلس حوالي 1200 وتوفي بدمشق سنة 1278 ودفن بسفح جبل قاسيون. وقد رافقته عائلته في هجرته سنة 1263 (1847) وفيها ولده محمد الصالح. وحصل من الدولة العثمانية على الأرض لنفسه وللمهاجرين الذين معه. وكان من أنصار أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر في زواوة. وللسكلاوي تأثير في الحركة الدينية في الشام إذ تولى مشيخة الطريقة الخضرية، وكانت له أوراد يلقنها المريدين، ومنهم بعض حكام دمشق وعلمائها. وكانت له سمعة واسعة في الشام والجزائر. ومن تلاميذه الشيخ محمد المبارك[1].

2 ـ **محمد الطيب المبارك**: ولد أيضاً في دلس سنة 1255 (1839) وتوفي بدمشق سنة 1313 (1896). وهو مدفون بالمزة. هاجر سنة 1263 مع والده، تحت تأثير حركة الهجرة التي دعا إليها الشيخ السكلاوي، وقد تعلم على والده وعلى الشيخ السكلاوي الذي هو جده لأمه. ثم ازداد علماً بعد دراسته على الأمير عبد القادر وغيره. وحصل على الإجازة منهم، كما أجازه محمد الفاسي بالورد الشاذلي. وعاش محمد الطيب المبارك من عمل يده، إذ كان مجلداً للكتب في دمشق، كما علم بزاوية الخضر التي أسسها جده الشيخ السكلاوي.

---

(1) انظر البيطار (حلية البشر)، والخالدي (المهجّريين الجزائريين).

ولمحمد الطيب المبارك فضل علمي هام. فقد أرسله الأمير عبد القادر مع الشيخ محمد الطنطاوي إلى قونية لمقابلة نسخة من كتاب (الفتوحات المكية) لابن عربي، عندما كان الأمير يحضر لكتابة (المواقف). وكان الناس يعتقدون في محمد الطيبَ عقائد صوفية ويزورون قبره بعد وفاته. وكان والده محمد المبارك قد توفي عام 1269، ولذلك كفله جده لأمه الشيخ السكلاوي. وكان محمد الطيب أيضاً شاعراً وأديباً. كما كان شاذلي الطريقة[1].

3 **محمد المبارك بن محمد المبارك**: ولد محمد المبارك لوالده في لبنان (بيروت) سنة 1263 (1848) بعيد الهجرة. وعاش إلى سنة 1330 (1912). ومن شيوخه والده والمهدي السكلاوي ومحمد الطنطاوي. وبعد أن نال نصيباً من العلم انتصب للتدريس في زاوية الخضر المذكورة سابقاً. كما درس في حوران، ثم أسس مدرسة النهضة العلمية عام 1324؛ وله باع في نشر المعرفة، وتآليف سنذكرها في مكانها. كما تولى إدارة أزمير[2].

4 ـ **صالح السمعوني**: من بني سمعون قرب بجاية. ولد في قبيلته دون أن نعرف تاريخ ذلك، ثم هاجر إلى الشام في إحدى الموجات. وكان عارفاً بالرياضيات والفلك وعلوم أخرى مشابهة، وأقرأ الفلك لأبناء دمشق حتى عرف به وتخرج عليه فيه بعض العلماء. تولى فتوى المالكية بدمشق، وخلال ثلاثة أشهر من كل سنة كان يجلس لإقراء البخاري. وتوفي في دمشق سنة 1281(1864)[3]. وقد غطت عليه سمعة إبنه الشيخ طاهر.

---

(1) ترجم له الخالدي، مرجع سابق، وكذلك أعلام دمشق، وحلية البشر، انظر أيضاً محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة (علماء دمشق وأعيانها)، دمشق 1991. جـ 2/540. فقد ترجم هذا المصدر لمحمد المبارك الأب وذكر أبناءه، ومنهم محمد الطيب ومحمد المنور الذي هاجر إلى اليمن وبقي بها، وله أولاد وأحفاد فيها.

(2) نفس المصدر، وهناك مصادر عديدة أخرى مذكورة في الخالدي.

(3) منتخبات تواريخ دمشق، 2/664.

5 ـ طاهر السمعوني: وهو ابن الشيخ صالح، ولد له في دمشق، سنة 1268 (1851)، وعاش الشيخ طاهر حتى سنة 1919 (1338)، ولم يتزوج. وأصبح من أعلام الشرق في القرن الماضي وأوائل هذا القرن. كوّن مدرسة فكرية وتلاميذ ظلوا أوفياء له، وتولى وظائف معظمها علمية وتعليمية. وألّف كتباً عديدة في العربية والفلسفة والأدب والدين. ودخل حزب اللامركزية المؤيد للدولة العثمانية ولكنه معارض لسياسة التتريك التي عادت العرب وقضت على الدولة. هاجر إلى مصر هارباً من ظلم الأتراك، وقد عرفه وكتب عنه أبو يعلى الزواوي، واستكتبه تاريخ الزواوة، فطلب منه الشيخ طاهر الكتابة عن لغة أهل زواوة ونحوها. وقد زار الشيخ طاهر الجزائر آخر القرن الماضي دون أن ندري الغرض الذي حمله على ذلك ولا المدة التي قضاها، والتقى أثناء زيارته بالشيخ محمد السعيد بن زكري المدرس والمفتي بالعاصمة. والشيخ طاهر من أولاد سيدي الحاج حساين دفين بني وغليس. والشائع لدى المعاصرين أن الشيخ طاهر دخل في الماسونية على يد سيدة بريطانية كانت من «خبراء» الشرق في العراق.

وعلى إثر تحرير دمشق من الأتراك وإقامة الحكومة العربية بها على يد فيصل بن الشريف حسين سنة 1919 رجع الشيخ طاهر إلى دمشق، ولكنه سرعان ما توفي بها في نفس السنة. وكانت فرنسا عندئذ تحاول الاستيلاء على دمشق باسم الانتداب المعروف. ومن أبرز تلاميذ الشيخ طاهر نذكر محمد كردعلي الذي تولى الوزارة في العهد الفرنسي بسورية وترأس المجمع العلمي العربي[1].

6 ـ سليم السمعوني: وهو ابن أخ الشيخ طاهر الجزائري. ولد بدمشق

(1) الأعلام الشرقية، 2/114. والباني (تنوير البصائر)، والأعلام للزركلي، 2 ومنتخبات. . . دمشق 2، ومجلة المجمع العلمي 8، الهلال 27، والمقتطف 56، الخ. وعدنان الخطيب (الشيخ طاهر الجزائري). عن زيارته للجزائر انظر مراسلة من علي أمقران 9/4/1979. ودراستنا عن الشيخ أبي يعلي الزواوي في أبحاث وأراء، 2.

سنة 1296 (1879). وكان عمه من شيوخه وهو الذي أشرف على تربيته وأدخله المدرسة الحربية في اسطانبول بعد تكوينه العام، وكان سليم يحسن العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإنكليزية. وتخرج في الهندسة. وأصبح من عقداء الجيش العثماني وشارك في حروب البلقان، وحرب اليمن. وتولى قيادة الجيش. وقد شارك في تكوين الجمعيات العربية الداعية إلى استقلال العرب عن الأتراك، وكان معارضاً للسياسة الطورانية التي تولاها قادة الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية بعد انقلاب 1909. وفي 1916 قام جمال باشا حاكم سورية بإعدامه، مع آخرين في بيروت. وكان إعدامهم يوم 6 أيار (مايو) الذي يسمى في سورية يوم الشهداء. وكان سليم شاعراً أيضاً وهو مؤلف النشيد العربي ضد الأتراك. وكان عالماً بالرياضيات والمنطق[1]. كما كان له اهتمام بالصحافة إذ كان يحرر في جريدة (المفيد) التي كانت تصدر ببيروت وكانت تعارض الإتجاه الطوراني.

7 ـ **أحمد الطيب بن سالم**: هاجر بعد إلقاء السلاح سنة 1847، ورافقه إلى الشام 442 من أتباعه وعائلته صغاراً وكباراً، أطفالاً ونساء، وجرى استسلامه في سور الغزلان يوم 27 فبراير 1847، أي عشرة أشهر قبل هزيمة الأمير عبد القادر. هاجر معه الشيخ محمد المبارك. حملتهم باخرة فرنسية. وبعد وصوله إلى بلاد الشام التف حوله الجزائريون وكونوا خلية أو جالية هامة. وكان أحمد الطيب بن سالم من رجال الطريقة الرحمانية، ومن المقربين للأمير. وبقي ثماني سنوات، هو رئيس هذه الجالية بدون منازع إلى أن وصل الأمير سنة 1855. وظلت العائلات الأتباع تصل إلى بلاد الشام بتشجيعات السكلاوي وغيره، من جهة بوسعادة، وكانت هذه الناحية تتبع خلافة الشيخ ابن سالم، وكان ممثله فيها هو (سيدي عامر)[2] وقد أدى ابن

---

(1) الأعلام للزركلي، 12/3، أعلام دمشق، شهداء أيار، يقظة العرب لجورج انطونيوس، الخالدي مخطوط. معجم المؤلفين، وبالخصوص زكي محمد مجاهد (الأعلام الشرقية) 29/2.

(2) باردان (الجزائريون والتونسيون)، مرجع سابق، ص 6 ـ 7. حاول الفرنسيون أن =

سالم فريضة الحج. وشجع الجزائريين على الإقامة في جهة الجليل (فلسطين). وأثناء حرب القرم ظهر اسمه من جديد. وقد اطلعنا له على بعض الرسائل الموجهة إلى أقاربه في الجزائر. ويبدو أن التأثير الديني كان للشيخ السكلاوي. ولا ندري متى توفى الخليفة أحمد الطيب بن سالم.

8 ـ الحاج علي بو طالب: كان من أبناء عمومة الأمير عبد القادر. وقد أنجبت عائلة بو طالب عدداً من القضاة الذين توظف بعضهم في شرق البلاد. وكان جد الحاج علي هو سيدي بو طالب أخو محيي الدين والد الأمير. ولد الحاج علي في مدينة معسكر حوالي سنة 1825. وفي سنة 1843 (عام الزمالة) هاجر مع والده والفقيه ابن عبد الله سقط إلى فاس، ثم حلوا بطنجة. وبقي هناك مدة إلى أن أطلق سراح الأمير وحل بدمشق، فالتحق به وظل معه إلى سنة 1877. وفي هذه السنة رجع إلى الجزائر فأحس الفرنسيون بخطره واتهموه بإثارة الشغب فنفوه، فحل بطنجة من جديد سنة 1878. وتقول المصادر الفرنسية إنه طلب معونة من البعثة الفرنسية في طنجة فوقع «سوء تفاهم» معه أدى إلى لجوئه إلى البعثة الألمانية. وقد استقبله الدبلوماسي الألماني، ويبر WEBER، وهو الوزير المفوض في طنجة، وكان ويبر يعرف الحاج علي منذ كان في بيروت، فكانت بينهما معرفة شخصية وظل معه على علاقات ودية.

وتذهب المصادر الفرنسية إلى أن الحاج علي بوطالب أصبح صديقاً مخلصاً لألمانيا. وفي 1879 رافق الحاج علي الرحالة الألماني الدكتور لانز LENZ إلى تمبكتو وحصل على وسام النسر الأحمر. كما قدم خدمة إلى السفير الألماني في المغرب سنة 1905، الكونت توتنباخ حين رافقه إلى فاس. وكانت هذه السنة هي التي عرفت الأزمة المغربية الدولية. وفي السنة الموالية قدم الحاج علي خدماته إلى أحد الخواص الألمان في المغرب، وهو أحد الأخوة مانيسمان MANESSMEN المختصين في البحث عن المعادن.

= يدسوا بين الأمير وابن سالم في دمشق بعد أن عجزوا عن الدس بينهما في الجزائر. وكان ابن سالم خليفة محترماً لدى الأمير، كما كان الخليفة يقدر أميره حق قدره.

ثم عاش الحاج علي بقية أيامه في هدوء بطنجة مبتعداً، كما قال المصدر الفرنسي، عن كل المؤامرات والهرج. ولا ننسى أن الفرنسيين قد عينوا سنة 1906 الأمير عبد المالك (ابن الأمير عبدالقادر) رئيساً للشرطة الشريفية في طنجة. وبين الحاج علي وعبدالمالك قرابة عائلية واضحة. وسنجد عبدالمالك يثور ضد فرنسا ابتداء من سنة 1915 بدعم من ألمانيا والدولة العثمانية، ولكن ذلك حدث بعد وفاة الحاج علي سنة 1909 في طنجة(1).

9 ـ **محمد المصطفى ابن التهامي**: ولد أيضاً في معسكر سنة 1205، وتعلم في وهران. وهو ابن عمة الأمير. وكان صهراً له. وقف مع الأمير في كل مراحل حياته. فعينه كاتباً لسره ورئيساً لديوان الإنشاء، وخليفة على مدينة معسكر. وهو الذي عينه ليفاوض محمد الصغير التجاني أثناء حصار عين ماضي واستطاع إقناعه بقبول الصلح. وقد شاطر الأمير سجنه في امبواز وإقامته في بروسة ثم دمشق. وكان هو المدرس لأولاد الأمير في السجن. وفي دمشق تولى ابن التهامي التدريس في الجامع الأموي والفتوى المالكية، وكان يحضر مجالس الأمير، ويناظر علماء الشام، وكان متضلعاً في العربية والأدب والفقه؛ وقد اطلعنا له على أشعار ومراسلات مع محمد الشاذلي القسنطيني أثناء إقامتهما في أمبواز. وله قصائد في التوسل لإطلاق سراحهم من السجن، وأخرى في الأدب الصرف. ونحن ننوي نشر مجموعة أشعاره ذات يوم. وقد توفي ابن التهامي في دمشق سنة 1283 (1866). وكان له تلاميذ من الشام نذكر منهم الشاعر عبدالسلام الشطي(2).

---

(1) لويس ماسينيون «الحاج علي بو طالب» في مجلة العالم الإسلامي R.M.M. فبراير، 1910، ص 266. انظر أيضاً كريستلو (المحاكم)، ص 180. وعن الأمير عبد المالك، انظر الحركة الوطنية، جـ 2، وأبحاث وآراء جـ 1. وربما يكون الحاج علي بو طالب هو الذي وسطته فرنسا لدى بو عمامة.

(2) علماء دمشق وأعيانها، مرجع سابق، 649/2. وذكر هذا المصدر أنه دفن في مقبرة الدحداح بدمشق. وقال إن الأمير عندئذ كان في الحجاز، وهو خطأ لأن الأمير قد انتهى من حجه سنة 1864.

10 ـ **محمد الخروبي القلعي**: وتاريخ ميلاده غير معروف. وكان من أخلص الناس للأمير الذي ولاه عدة وظائف منها الكتابة له والسفارة والولاية. فقد عينه خليفة على سطيف، وأرسله إلى «سلطان» تقرت، سنة 1838، وكانت عائلة الخروبي ضمن الزمالة فأسر الفرنسيون ابنته وتزوج بها كما قيل أحد ضباطهم، كما أسروا الخروبي نفسه. ثم أطلقوا سراحه، فاختار الإقامة في دمشق، وحين أطلق سراح الأمير وحل ببروسة التحق به محمد الخروبي وبقي معه إلى أن رجع معه إلى دمشق. وفي هذه المدينة اشتغل الخروبي بالعلم وإفادة الناس به، وكان كثير الحفظ طليق اللسان. وكان عبدالرزاق البيطار يعرفه شخصياً فذكر أنه كان يزوره رفقة والده كما كان الخروبي يزورهم. وكانت بينهم مذكرات علمية. وقد وصفوه أيضاً بالجرأة والمهابة. وأدركته الوفاة سنة 1279 (1862)[1] فكان الخروبي من المهاجرين الذين نفعوا بعلمهم وسيرتهم.

11 ـ **محمد بن يلس بن شاويش**: ولد في تلمسان سنة 1847 (1264). وبقي في الجزائر إلى هجرته منها سنة 1911 عند التحضير لفرض التجنيد على المواطنين. تعلم الدين والتصوف والعربية، ومن شيوخه في الطريقة الدرقاوية (الشاذلية) محمد البوزيدي. وحياته بالجزائر غير معروفة لدينا. فالذين ترجموا له أغلبهم من دمشق، وهم الذين عرفوه شاعراً وشيخاً للزاوية العمادية هناك. وكانت هجرته مع عائلته وأصحابه، عبر طنجة ومرسيليا. ومنذ وصوله اشتغل بالتدريس وتلقين الأوراد الصوفية، ونشر ديواناً من الشعر، وتتلمذ عليه بعض أعيان دمشق، وأعطته السلطات العثمانية الزاوية المذكورة لينتفع بها وينفع منها. ومن الذين رافقوه في هجرته وخلفوه على الزاوية بعد وفاته سنة 1927، تلميذه محمد بن عبدالرحمن الهاشمي.

---

(1) (حلية البشر) 1303/3، و (علماء دمشق وأعيانها) 610/2. وقد دفن بمقبرة الدحداح بدمشق. ورأينا أثناء دراستنا عن محمد الشاذلي أن الخروبي كان ضمن وفد جزائري زار فرنسا بتدبير رسمي. ولا ندري انطباعه عن هذه الزيارة التي حدثت أثناء وجود الأمير في السجن. كما لا ندري مصير ابنته الأسيرة.

وكان لمحمد بن يلس صوت ذائع في ميدان التصوف. ولا ندري مدى تداخله في الأمور السياسية بعد أن تعرضت دمشق في عهده إلى هزات عنيفة خلال الحرب الأولى ثم الانتداب الفرنسي[1].

12 ـ **محمد بن عبدالرحمن الهاشمي**: وهو من مواليد سبدو قرب تلمسان سنة 1881 (1298). وقد هاجر مع شيخه ابن يلس إلى دمشق، ودرس على شيوخ في الجزائر والشام، ولعله قد درس في المغرب الأقصى أيضاً. ومن شيوخه في الشام بدرالدين الحسني وأمين سويد. وقد ورث بركة شيخه ابن يلس في الزاوية العمادية بدمشق، وظهرت له عدة مؤلفات في العقائد والتصوف. منها معراج التشوف الذي ظهر سنة 1937 بدمشق. ولم يكن الهاشمي على علاقة طيبة مع السلطات العثمانية التي قيل إنها نفته مدة سنتين إلى أضنة. وأدى فريضة الحج. ولعله لم يكن على علاقة طيبة مع السلطات الفرنسية الجديدة أيضاً[2].

13 ـ **عبد الرحمن أبو حجر**: في رسالة منه إلى الشيخ محمد مبارك الميلي قال إنه كان يقيم في جدة. وانه مدرس وخطيب في جامع عكاش، مقيماً على محاربة البدع والخرافات مدة ثلاثين سنة، وكان قد أقام في السودان الغربي (السنيغال ومالي؟) والسودان المصري وفي صعيد مصر وأسفلها. فعل ذلك حسب قوله، باللسان والقلم والنثر والشعر. وقال إن حكومة الإنكليز في السودان قد أحرقت كتبه[3].

* * *

في هذاالباب يدخل أيضاً المهاجرون الذين ذكرنا أسماءهم في عدة

(1) الخالدي مخطوط، نقلاً عن الفرفور أعلام دمشق في القرن 14 هـ.

(2) الخالدي مخطوط، نقلاً عن أعلام دمشق مرجع سابق، وتاريخ علماء دمشق، ومعجم المؤلفين.

(3) هذه الرسالة منشورة في البصائر 31 مارس 1939. وليس لدينا معلومات أخرى عن هذا الرجل الرحالة.

مناسبات بل تناولنا حياتهم في فصول أخرى، أمثال حمدان الونيسي والشيخ الطيب العقبي والشيخ الإبراهيمي في الحجاز، والشيوخ محمد بن سعد والقاضي عبدالعزيز وعبدالله المجاوي في المغرب، وحمدان خوجة والمكي بن عزوز. . . في إساطانبول. وابن العنابي والكبابطي في مصر، والشيخ محمد المنور في اليمن. والطيب بن المختار وجماعة أخرى من المثقفين في بلاد الشام. ومحفوظ الدلسي ومحمد اللقاني وابن عبدالسلام في تونس. وجميع هؤلاء قد أثْروا الحياة الثقافية والدينية في البلد الذي استقبلهم، كما أثروا بذلك المجال الثقافي لبلادهم الأصلية التي حرمت منهم. وما دامت عائلة الأمير تدخل ضمن هؤلاء الأعيان، فأننا سنخصص لها بضع صفحات وحدها لأهميتها من جهة ولأن بعض الذين هاجروا قد دخلوا تحت لوائها الديني والثقافي وحتى السياسي.

عائلة الأمير في المشرق

الإخوة والأبناء

لا تعنينا الآن حياة الأمير عبدالقادر في الجزائر، ولكن تعنينا حياته خارجها، ولا سيما في المشرق بعد إطلاق سراحه من سجون فرنسا التي ظل فيها من بداية 1848 إلى نهاية 1852.

والواقع أن عائلة الأمير كانت موضع حديث الصحافة الفرنسية والتقارير الرسمية حتى قبل هزيمته. فمنذ 1846 كتبت صحيفة (الجزائر) التي كانت تصدر في باريس وصفاً لحياة عائلة الأمير، أمه وزوجته وإخوته وأطفاله. ثم نقلت (مجلة الشرق) تلك المقالة التي رجعنا إليها. وقد حاول الفرنسيون التشكيك في إخلاص زوجته، لاله خيرة ابنة عمه سيدي علي بوطالب، وفي أخلاق عضده القوى محمد بن علال، خليفة مليانة.

وبناء على هذه المعلومات أيضاً فإن الأمير كان يحب والدته لاله زهرة، حباً جماً، وكان يرعاها ويزورها. ويذكرون أنها مرضت ذات مرة في

مليانة وهو بعيد عنها، ولما سمع بذلك توجه إليها بسرعة فقطع خمسة عشر كلم في ظرف قياسي.

وكانت أخته لاله خديجة ملازمة لأمها لا تفارقها. وكان الأمير يكتب إلى أمه بيده، أما إلى غيرها فكان يترك لكتابه يكتبون بدله. ولاله زهرة يقول عنها الفرنسيون إنها المرأة المعظمة التي بعثتها العناية الإلهية لتساعد على إرساء قواعد الجنسية العربية. وكانت امرأة من أهل الريف، وهي الوحيدة التي لبست الجوارب والقفازات الصوفية البيضاء التي أرسلها إليها الطبيب الفرنسي في معسكر أثناء الهدنة (1837 ـ 1838). فقد أرسلت تطلب علاجاً من البرد الذي أصابها. وحين وصلتها الجوراب والقفازات من الطبيب لبستها بدون تحفظ، وليس غيرها كان يستطيع أن يفعل ذلك بين نساء الريف المرتبطات بالتقاليد والمحافظات، في نظر الفرنسيين.

كان الأمير قد تزوج من ابنة عمه المذكورة قبل مبايعته بالسلطنة. ومنذ المبايعة أعلن لزوجته أنه سينشغل عنها ببلاده، ومصالح شعبه[1]. وكانت تربطه بها علاقات عائلية قوية، فلم يطلقها. وكانت تمر أسابيع وشهور دون أن يراها. وكان له منها ولد يسمى محيي الدين، توفي سنة 1837. ثم وقع ما أبعدها عنه بعض الوقت. ذلك أن كلوزيل قد هاجم مدينة معسكر في آخر 1835 فخرج منها أهلها، وكان الأمير غائباً. وقد أحرق كلوزيل المدينة. وتفرق عن الأمير أقرب الناس إليه، بمن فيهم زوجته وعمه بو طالب. وكان أبناء عمه المذكور معارضين له ولا سيما سميه عبدالقادر بو طالب الذي كان ينتمي إلى الطريقة الدرقاوية. وقد غاب الأمير في حصار عين ماضي حوالي عشرة أشهر[2].

وعندما حلت عائلة الأمير في سجن (بو) بفرنسا، سنة 1850، زارته عائلات أوروبية وتحدثوا إلى زوجته وأمه. وشاهدوا أطفاله وحياته

---

(1) انظر ما ذكره تشرشل عن الموضوع، وأيضاً انظر بيليسييه دي رينو (الحوليات).

(2) (مجلة الشرق)، باريس 1846، ص 345 ـ 346، والمقال موقع بحرف (X) فقط.

الخاصة. وسجلوا انطباعهم الذي يكشف لنا نمطاً من المعيشة العربية في بلاد السجن والغربة. فوالدة الأمير كانت في حدود السبعين سنة، وكانت تعيش في غرفة خاصة بها. ونفهم من الانطباعات أنه كان للأمير عدد من النساء الزنجيات أيضاً. ومع ذلك فان مكانة زوجته لاله خيرة كانت مكانة خاصة بينهن. يقول الواصف انه كانت للأمير ثلاث وصيفات في غرفة واحدة، جالسات على المطرح. وكان أطفالهن جالسين على إحدى الزرابي، ورؤوسهم قصيرة الشعر، عدا واحداً منهم كان شعره مجعداً. أما البنات فشعورهن مسرحة ولكنها مربوطة بأشرطة. وكل الأطفال كانوا يلبسون اللباس الوطني في بساطة ظاهرة. أما النساء فثيابهن بيضاء طويلة ومضاعفة. وكان غطاء شعورهن من الحرير، وهو غطاء الرأس الذي يلففنه حول الرقبة أيضاً. وكن يلبسن سلاسل، وعقوداً ذهبية وفضية في أحجام ضخمة، ويتزين بالخواتم الفضية والذهبية، وبالأطواق في الرقاب وبالأقراط في الأذان. وكانت أذرعهن وأرجلهن موشمات، وهن جميلات ومستسلمات للمصير الذي كن فيه. ويقول صاحب الوصف إن القصر الذي كـن فيه كان مزيناً بالزرابي والمرايـا والأزهـار، ولكن ذلك كله كان لا يلفت انتباههن ولا يريحهن من ألـم الشوق والحنين إلى الوطـن والحرية.

وفي هذا القصر غرفة خاصة بلاّله خيرة، زوجة الأمير ابنة عمه بوطالب. وبناء على الوصف فإن لاله خيرة كانت جالسة على أريكة تنظر إلى أطفالها الذين كانوا يجلسون عند قدميها على زربية. وكانت في حدود الأربعين سنة، وكان جمالها واضحاً للعيان، لكن خيريتها كانت أوضح. وكان لباسها الأبيض أرقى من لباس النساء الأخريات. وكان لها بنتان، كما أن أصغر الأطفال كان يتصاعد على ركبتيها.

وكان عدد من كان في القصر (السجن) مع الأمير حوالي مائة شخص، من بينهم 32 رجلاً، 32 إمرأة، 32 طفلاً[1]. والسيدة بروس كانت تسمى

---

(1) السيدة بروس (إقامة في الجزائر)، لندن 1852، ص 315 ـ 316. كانت هذه السيدة=

الأمير عبدالقادر «نابليون العرب». وتقول ان اسمه كان على كل لسان، وهو عند الناس عظيم، وهم لا ينفكون عن تذكره.

ويبدو أن عدد من كانوا مع الأمير كان أكبر من ذلك. فهناك آخرون كانوا يعيشون قريباً منه، وليس معه في داخل القصر ـ السجن. فصاحب (تحفة الزائر) يتحدث عن 150 شخصاً من أتباع الأمير كانوا على الباخرة. وكان لهؤلاء السجناء حياتهم الخاصة. فهم يقضون وقتهم في الصلاة والتدريس والتعلم والقراءة. وكان بعضهم يعاني من القلق والحنين إلى الحرية والجهاد والعمل في الحقول. وكان السيد قرة محمد هو مؤذن قصر أمبواز بعد انتقالهم إليه. ويقول صاحب تحفة الزائر إنه كان جهوري الصوت يسمع صوته عن بعد رغم علو جدران السجن (القصر) حتى أن مطران مدينة بوردو كان يخطب في الكنيسة حاثاً مستمعيه على المواظبة على الدين كما يفعل المسلمون[1].

وقد توفي عدد من أتباع الأمير ونسائه وأطفاله أثناء سجنهم في امبواز. فقد كانت الأمراض تفتك بهم، مع الغربة وضيق الحال. مات له ابنان وبنت. كما توفيت اثنتان من الوصيفات الثلاث (إحداهن أم ولد مولدة، والثانية سودانية، حسب تعبير صاحب تحفة الزائر). وجملة من مات هناك عشرون شخصاً. وقد دفنوا جميعاً في مدفن خصصته لهم السلطات الفرنسية، وكان

= فرنسية ومتزوجة من طبيب فرنسي وتوفي عنها. هاجرت إلى عنابة، فمات أخوها هناك. وعاشت في الوحدة والفقر. وتجولت في عنابة وقسنطينة وقالمة والجزائر ووهران. وكتبت رحلتها وتعزت بالأهالي والاستعمار، وراسلت أصدقاءها في أوروبا، ومنهم مترجم (مترجمة؟) الكتاب إلى الإنكليزية. عرفت السيدة بروس شكوى الأهالي وأحزانهم ولعناتهم ضد الاستعمار، وكانت تعرف حياة باريس فقالت متنبئة بأن آثار فرنسا ستختفي من الجزائر وأن سيطرتها ستذوب كما يذوب الثلج تحت حرارة الشمس اللافحة. انظر المقدمة. وزيارة قصر (بو) كانت سنة 1849 ـ 1850.

(1) الأمير محمد باشا (تحفة الزائر) 1903، 17/2. وكان المؤلف عندئذ طفلاً، وهو أحد الأطفال الذين وصفتهم السيدة بروس.

يقع في طرف البستان من داخل حرم القصر، وقد أحيطت هذه المقبرة الصغيرة بسياج من حديد[1].

بعد إطلاق سراحه في آخر سنة 1852 والاحتفال به في باريس، شاهد الأمير وعلق على عدة أمور، مما يعبر عن رأيه في العالم من حوله. ومن أوائل ذلك أنه زار المتحف الحربي (الانفاليد) فشاهد فيه رايته التي طالما خفقت في سماء الجزائر، رآها سجينة في إحدى غرف المتحف، فتأثر تأثراً عميقاً. وكانت هذه الراية البيضاء اللون كبيرة الحجم تتوسطها يد مفتوحة الأصابع الخمسة[2]. وشاهد أيضاً السكة الحديدية فسماها (طريق النار) وهو ترجمة حرفية للتسمية الفرنسية[3] وزار المكتبة الوطنية، والمطبعة الرسمية. وسجل إعجابه بطباعة الكتب، وقد طبعت أمامه ورقة عليها اسمه وهو واقف، للتأثير عليه. ورووا عنه أنه قال بالدارجة «بريز (باريس) كلها عجب، وأعجب ما فيها بيت الكتب، لله در عقول (؟)، انتخبوا خير منتخب، والسلام على كبير بيت الكتاب»[4]. ولعل هذا الكلام كان منظوماً فنثر، أو مسجوعاً، ذلك أن كثرة الباءات توحي بأن الأمير كان يزن كلامه ويجمله. ولعل الكلمة الأخيرة (الكتاب) هي في الأصل (الكتب) كالتي وردت قبلها.

وبعد الزيارة أرسل الأمير رسالة إلى محافظ المطبعة الرسمية، واسمه (سان جورج)، شكره فيها على حسن استقباله وصنيعه. وجاء فيها «وبعد،

---

(1) نفس المصدر 36/2. يقول هذا المؤلف إنه زار المقبرة سنة 1866 (1283)، وإنها ما تزال قائمة إلى زمن التأليف، وهو سنة 1897.

(2) تشرشل (حياة الأمير عبد القادر)، ص 62، 270. ويقول مصدر فرنسي يرجع إلى سنة 1841 ان راية الأمير كانت زرقاء مع يد حمراء في وسطها انظر «رحلة منوار» نشرها مارسيل ايمريت، المجلة الأفريقية، 1955، عدد 442، ص 133. وذكر صاحب (تحفة الزائر) 201/1 أن الراية بيضاء أعلاها وأسلفها أخضر وأوسطها يد مبسوطة مطرزة بالذهب.

(3) المجلة الشرقية الجزائرية، م 1، 1852، ص 515.

(4) مخطوط 7123 عربي، المكتبة الوطنية، باريس، ص 93. وتاريخ زيارة المطبعة هو 6 نوفمبر 1852، رفقة بواسوني وابن علال.

فإننا زرناكم فرأينا من صنعتكم شيئاً ما بقي لنا أن نتعجوا (كذا) من شيء بعده، ورأينا من ظرافتكم وحسن أخلاقكم ما أحببناكم به من قبل تقدم مخالطة معكم، فأنتم أهل للمدح، والسلام». وتبدو عبارات التكلف وثقل الجملة واضحة في هذه الرسالة القصيرة. والظاهر أنها ليست من إنشاء الأمير. وهي بتاريخ فاتح محرم سنة 1269 (1852).

ولكن الرسالة السياسية التي نسبت إلى الأمير في هذه الأثناء هي الجديرة بالتوقف. فقد قيل إنه كتب تعهداً لنابليون بأن لا يدخل الجزائر بعد ذلك، وأن لا يحمل السلاح من جديد، وأنه عبر عن شكره لنابليون على إطلاق سراحه، بينما الملك لويس فيليب وعده بالحرية ولم يفعل. وأقسم الأمير إيماناً مغلظة على ذلك باعتباره مسلماً ملتزماً وشريفاً. كما عبر عن إعجابه بقوة فرنسا التي لا يقهرها إلا الله، قائلاً إنه اتبع إرادة الله في حمل السلاح كما اتبعها في إلقائه.

وقد سارعت السلطات الفرنسية إلى استغلال هذه الرسالة لتوظيفها في الجزائر لتثبيط عزائم المقاومين، فطبعت نسخاً منها بالعربية والبربرية بحروف عربية، وروجتها على أوسع نطاق وطبعتها في جريدة المبشر، ثم أعادت نشرها بعد ثلاث عشرة سنة عند اندلاع ثورة أولاد سيدي الشيخ (1865). وكانت هذه السلطات تذكر الجزائريين دائماً بأن الأمير قد أصبح من «أصدقاء فرنسا» بعد أن حاربها طويلاً. وهكذا فإن الرسالة (إذا صحت نسبتها كاملة إليه) التي كتبها الأمير اعترافاً بجميل نابليون الثالث في إصلاق سراحه، وذلك طبعاً من المروءة والأخلاق الفاضلة، أصبحت وثيقة سياسية استعملتها السلطات الفرنسية لإطفاء نار الفتنة، حسب تعبيرهم، أي القضاء على المقاومة ضد الاستعمار. ولو عرف الأمير أن كلامه سيوظف على ذلك النحو لكان أكثر حذراً، وربما توقف عن كتابة تلك الرسالة التي أصبحت سلاحاً في يد العدو. وفي غمرة الفرح بالحرية الفردية يبدو أن الأمير قد نسي قول المتنبي:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته   وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

وإليك نص هذه الرسالة[1]، كما ورد في الوثائق الفرنسية: بعد الحمدلة والدعاء بالنصر لنابليون الثالث، قال الأمير مخاطباً له «إنه جاء إلى حضرتكم العلية بالله، يستكثر بخيركم، ويتمتع بالنظر إليكم. فإنك والله، أحب إليه من كل محبوب، وفعلتم معه الفعل الذي هو فوق قدره وما يستأهله[2]، ولكن فعلكم على قدر همتكم وعلو مقامكم وكمال شرفكم. ولست، أعزكم الله، ممن يمدح بالباطل أو يخدع بالكذب، وأنكم أمنتم فيه وما صدقتم من شك في أمانته[3]، وسرحتموه، وفعلتم من غير وعد، وغيركم وعد وما فعل[4]، وهو أعطاكم عهد الله وميثاقه وعهود جميع الأنبياء والمرسلين، أنه لا يخالف أمانتكم فيه[5]، ولا يخرج عن عهدكم، ولا ينسى فضلكم، ولا يرجع إلى قطر الجزائر أبداً، لأنه حين أوقفه الله تعالى وقف وضرب البارود على قدر ما قدر، وحين أراد الله جلوسه جلس ورضى بقضاء الله، وسملتُ في الملك وجئتكم[6]، وديني وشرفي يأمرانني بالوفاء بالعهد وعدم الغدر، وأنا شريف لا نرضى أن ينسبني الناس إلى الغدر. وكيف يكون ذلك وقد رأيت من إحسانكم وفضلكم ما نعجز عن شكره. الإحسان إلى الأحرار سلسلة في رقابهم تقودهم إلى محبة المحسن. وقد شاهدت من

---

(1) الرسالة بتاريخ منتصف محرم 1269 (1852). مخطوط المكتبة الوطنية ـ باريس، رقم 7123 عربي، ص 96 ـ 97.

(2) تعبير عن التواضع، وقد كان شائعاً بين أهل العلم والأدب عندئذ، ولعله ما يزال.

(3) إشارة إلى من كان يقول بعدم تسريح الأمير خشية من عودته إلى حرب الفرنسيين.

(4) تلميح بالسلطات الفرنسية السابقة لنابليون التي وعدت الأمير بتركه حراً يختار منفاه. ومنهم لامورسيير الذي وعد الأمير بذلك، ولما صار وزير الحرب (1848) رفض إطلاق سراحه.

(5) هذا هو القيد الذي وضعه الأمير حول عنقه، ومع ذلك خاطبه البعض بعد سقوط نابليون باعتبار التعهد كان شخصياً وليس للدولة الفرنسية. ولعل ذلك هو سر الموقف سنة 1870 حين جاء ابنه محيي الدين لتثوير الجزائر.

(6) لاحظ تغيير الضمائر، من الغائب إلى المتكلم المفرد.

فخامة ملككم، وقوة عساكركم وكثرة أموالكم ورجالكم، وعدالة أحاكمكم، ونصيحة عمالكم، واستقامة أموركم كلها ما نقطع ولا نشك فيه أنه لا يغلبكم ولا يردكم عن مرادكم إلا الله تعالى...»[1] وأخيراً طلب الأمير من نابليون أن «ينظمه في سلك المحبين له».

ليس في الرسالة سوى التعهد لنابليون بحفظ العهد والاعتراف بالفضل على تسريحه إياه وعدم الرجوع إلى الجزائر. ولكن الإعلام الرسمي الفرنسي، وعلى لسان جريدة (المبشر)، ذهب يردد أن الأمير تعهد بعدم حمل السلاح مرة أخرى ضد فرنسا. وهو أمر غير وارد في نص الرسالة. كل ما فيها بهذا المعنى هو ترك الأمور في يد الله الذي أمره بالجهاد فجاهد ثم أمره بالتوقف فتوقف، حسب تعبيره. والمسألة كلها قضاء وقدر، وما دام الأمر كذلك، فإن نفس الوضع قد يتجدد بعد حين، وكانت المبشر تكرر أن الأمير لن يرفع السلاح في وجه فرنسا، وأنه أقسم على ذلك، وأنه سيبقى وفياً لفرنسا. وكل ذلك غير وارد كما تلاحظ من النص، ولعل الترجمة أساءت إلى النص العربي، لأن الجريدة زعمت أنه لم تصلها سوى النسخة الفرنسية، فأخرت نشرها حتى تصلها النسخة العربية. ولكنها سارعت إلى القول إن الجميع ـ الخاص والعام ـ يريدون معرفة ذلك التعهد ليتعظ من يحاول الفتنة ضد فرنسا مستعملين اسم الأمير. إن الجريدة الناطقة باسم السلطات الفرنسية في الجزائر كانت تريد أن تستغل هي رسالة الأمير ضد الثوار، سيما وأن ثورة الشريف بو بغلة كانت جارية في زواوة، وكذلك ثورة محمد بن عبد الله في الصحراء[2].

---

(1) في هذه العبارة الأخيرة معاني كثيرة ليس هنا محل ذكرها. فالأمير قد ترك مستقبل الجزائر في يد الله قاهر الظالمين وكاسر شوكة الغزاة بعد أن عجز هو عن ذلك.

(2) نشرت رسالة الشكر المذكورة في المبشر بتاريخ 30 نوفمبر 1853. وأعيد نشرها في 12 يوليو 1865، بمناسبة زيارة الأمير لفرنسا ووقوع ثورة أولاد سيدي الشيخ. انظر بحث إبراهيم الونيسي. وكانت المبشر تسمي الرسالة (تعهداً)، وقد ذكرنا أنها طبعت في عدة نسخ، وعلى بعضها توقيع الأمير، كما قيل، ثم وزعت في الجزائر على أوسع نطاق.

ثم انتقل الأمير إلى المشرق حيث كان يرغب منذ الهزيمة سنة 1847 لولا خيانة العهد من جانب الفرنسيين. وقد نزل اسطانبول (الآستانة) وجرى له حفل بحضور السلطات العثمانية، وكانت السفارة الفرنسية هناك تظهر الاحتفاء به أيضاً. وبعد أيام استقر في بروسة بعائلته وأقاربه. ولكنه لم يلبث أن شعر بالعزلة، فلا هو في الحجاز ولا هو في سورية أو في مصر. إنه كان في مدينة بعيدة عن الأجواء العربية والكتب والصحف والعائلات الشريفة والمهاجرين الذين سبقوه إلى المشرق. ولم تتح الفرصة لطلب الانتقال إلا سنة 1855. فقد كانت حرب القرم جارية وكانت العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا ودية إلى حد ما. وحدث في نفس السنة زلزال في بروسة. فطلب الأمير السماح له بالانتقال إلى دمشق والاستقرار فيها. ولا ندري هل وسّط في ذلك نابليون الثالث أو وجه الطلب مباشرة إلى السلطات العثمانية.

انتقل الأمير إلى دمشق عبر بيروت. وقد مر بزعماء الدروز وقراهم واحتفوا به هناك أيما احتفاء. وكان الأمير قد زار دمشق برفقة والده قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر. وهل كان اختياره لدمشق بالذات بإغراء من المهاجرين الجزائريين الذين سبقوه إلى هناك؟ ولماذا لم يقصد الاستقرار في بغداد حيث ضريح شيخه عبد القادر الجيلاني الذي زار قبره أيضاً مع والده قبل الاحتلال وحمل إليه المال ونال منه البركة؟ الغالب أن المهاجرين هم الذين أغروه بالإقامة في دمشق[1].

في دمشق وجد الأمير جواً كجوّ الجزائر، وطبيعة كطبيعة معسكر. وشعباً عربياً مسلماً، عطوفاً ومعجباً بجهاده وشرفه وقوميته، فاحتضنه، والتحم الأمير مع أهل الشام حتى أصبح واحداً منهم. وتفرغ للعلم والتدريس والتصوف. وفتح داره للزائرين والمحتاجين والعلماء. وأصبح مهوى الأفئدة ومطمح الأنفس. وبعد أربع سنوات تقريباً كادت تقع فتنة في الشام بسبب

(1) كان قد اشترط على الفرنسيين عند مفاوضته معهم في ديسمبر 1847، أن يتركوه يختار الإقامة في عكا أو الحجاز أو الإسكندرية.

التدخلات الأجنبية التي كانت تلعب بمصائر الشعوب من أجل مصالحها الخاصة. وقد وظف الأمير سمعته وماله ورجاله من المهاجرين لحماية الضعفاء. وكان أغلب جنوده في هذه القضية من أهل زواوة الأوفياء، والشجعان، وكان موقف الأمير يستجيب أيضاً لمصلحة القنصلية الفرنسية في دمشق فساندته. وخرج الأمير والجزائريون من هذه القضية متوجين بنصرة الحق وحماية وحدة الشعب السوري وشكر العالم المسيحي.

وإذا كان موقف الأمير عندئذ قد أثار استغراب بعض المسلمين في دمشق ـ لأنه حمى المسيحيين ـ فانه قد أثار استغراب ودهشة المسلمين الجزائريين أيضاً. فقد اعتبروه موقفاً متحالفاً مع الفرنسيين والمسيحيين. يقول فرنسي كان بالجزائر عندئذ ان الفرنسيين حاولوا، بدون جدوى، شرح ما قام به الأمير في دمشق والأسباب السياسية التي قادته إلى ذلك للزعماء الأهالي، ولكنهم لم يكادوا يصدقون. فقد كانوا لا يرون إلا شيئاً واحداً وهو أن الأمير قد اتحد (تحالف) مع المسيحيين، وظلوا مندهشين. ولم تختف دهشتهم بالتدرج، إلا عندما قام نابليون الثالث بزيارة الجزائر، وهو الذي كانوا يعتبرونه «سلطان الفرنسيين»[1].

إن النياشين والأوسمة التي غطت صدر الأمير قد وصلت إليه بعد حادثة سنة 1860. وكانت الأوسمة من مختلف ملوك وأمراء أوروبا وأمريكا، وهي نوع من (جائزة نول) للسلام بمفهوم وواقع عصرنا، مهما كانت الخلفيات التي وراءها. وفي تقديرنا أن الأمير قام بواجبه الشرعي والإسلامي والإنساني كرجل شهم وشريف ومجاهد، دون حسابات أخرى. وله مواقف سابقة في الجزائر تشهد على أريحيته وتسامحه، رغم أن بعضهم قد يفسر ذلك على أنه سذاجة سياسية أو على الأقل سياسة لم يوافق عليها ميكيافيلي. ومن الذين وشحوا صدر الأمير: السلطان عبد المجيد الذي أرسل إليه الوسام

---

(1) بورجاد «ملاحظات.. على الاحتلال الفرنسي لسور الغزلان»، المجلة الإفريقية، 1889، ص 293 ـ 294.

(المجيدي) من الدرجة الأولى. وقالت (مجلة الشرق) الفرنسية الساخرة من كل ما هو إسلامي وعثماني، إن السلطان قد فعل ذلك حتى لا يبقى متخلفاً عن امبراطور فرنسا أو ملك سردينيا، ولعلها نسيت أن تذكر ملكة بريطانيا وقيصر روسيا وملك بروسيا ورئيس أمريكا أيضاً. وقد ذكرت نفس المجلة أن أسقف باريس و «أصدقاء» الأمير في امبواز (حيث كان سجيناً) أرسلوا إليه أيضاً رسائل عديدة. كما أن شاعراً فرنسياً قد أرسل إليه قصيدة تشيد ببطولته[1].

وعلى إثر ذلك نشرت صحيفة (ديلي نيوز) الإنكليزية اقتراحاً بإعطاء حكومة سورية إلى الأمير عبد القادر بدون تردد لأن في ذلك حلاً، في نظرها، لقضية الشرق[2] (المسألة الشرقية؟). وسرعان ما راجت الفكرة ووجدت أنصاراً في العالم ولا سيما في فرنسا. وأصبح اسم الأمير عبد القادر مرتبطاً بإقامة مملكة عربية في سورية يكون هو على رأسها بدعم من الدول الكبرى. وجاء الوسطاء، والرسائل، وأرسلت فرنسا مندوبين عنها لدى الأمير ليجسوا النبض، ولعلها أثارت الموضوع مع حلفائها في أوروبا، ولكن الأمير كان غير آبه بهذا الشرف الكبير، بل الفخ الخطير. وكان ملتزماً بما وعد به، وهو أن الله الذي دعاه إلى الجهاد سنة 1832 قد أمره بوضع سلاحه سنة 1847. وأنه لم يأمره باستئناف الجهاد والحكم.

وهناك عدد من زعماء الشرق وكتابه حثوا الأمير على قبول الإمارة أيضاً، سواء من تلقاء أنفسهم أو ربما بتحريض من بعض الجهات. من هؤلاء محمد الأمين العاملي، ويوسف كرم، وأديب إسحاق[3] ومنح الصلح. وكلهم كانوا مؤمنين بالاتحاد العربي على يد الأمير. وكانت السلطات

---

(1) مجلة الشرق، سلسلة جديدة، سنة 1860، ص 292. لقد أطلق اسم الأمير على إحدى البلديات بعد ذلك في أميركا، واسمها اليوم (القادر) وهي تقع بولاية أيوا.

(2) نفس المصدر.

(3) سهيل الخالدي (المهجّرون الجزائريون. . .) مخطوط، ص 185، وعن مراسلات يوسف كرم مع الأمير حول موضوع الإمارة انظر منح الصلح (سطور من الرسالة) بيروت 1966، ص 104 وما بعدها. وعن زيارة يوسف كرم للجزائر، انظر لاحقاً.

العثمانية بالطبع غير مرتاحة لهذه المساعي العربية والدولية، لأنها مساعي تهدم وحدة الدولة وتفرق بين العرب والترك. وقد فهم الأمير عبد القادر هذه اللعبة الخطرة فتفاداها بحكمة، وحافظ على وحدة الدولة الإسلامية، ولم يقع في فخ بعض الدول الكبرى التي كانت تريد أن تجعل منه مطية لتكسيرها، كما فعلت بعد حوالي ستين سنة مع الشريف حسين. ولو رضي الأمير بمخططاتها لكان مصيره ربما هو نفس مصير الشريف حسين، من يدري؟ ومهما كان الأمر فإن الأمير لم يكن من المغامرين ولا من المتعجلين.

والأسماء العربية التي ذكرناها كانت قليلاً من كثير. فالمعجبون به والمراسلون له والمادحون والمستغيثون به أكثر من أن نحصيهم هنا. وفي كتاب «تحفة الزائر» و «حلية البشر» نماذج منهم. من أصدقاء الأمير في دمشق محمد الطنطاوي، وسليم الحمزاوي، وعبد السلام الشطي. وكان الشطي شاعراً وعالماً، ويبدو أنه كان طموحاً وهجاء أيضاً، فهجا شيخه الطنطاوي، ولكن الأمير أرسل إلى الشطي وأهانه في داره بحضور جماعة من العلماء حتى ساءت حال الشيخ الشطي المعنوية والجسمية، ثم أرسل إليه الأمير يستسمحه. أما محمد الطنطاوي فأرسله الأمير إلى قونية لمقابلة نسخة (المواقف) بفتوحات ابن عربي.

أما سليم الحمزاوي ـ الأخ الأكبر لمحمود الحمزاوي مفتي دمشق عندئذ ـ فهو شخصية مستقلة فيما يبدو، وكان ولوعاً بالسلاح والرماية، وكان يكسب رزقه من عرق جبينه كما ذكر المترجمون له. وكان يخرج مع الأمير في جولات ورحلات. ومنها ذهابهما معاً إلى الحج والمجاورة في جملة من العلماء والأشراف. وعندما مروا بقناة السويس جاءتهم دعوة من الخديوي إسماعيل لحضور إحدى حفلات أولاده التي دامت سبعة أيام. وقد احتفى الخديوي بالأمير عبد القادر ورفاقه احتفاء باهراً. وأخذت لهم خلال ذلك صور تذكارية. ثم واصلوا الطريق إلى مكة[1] . .

---

(1) منتخبات تواريخ دمشق 2/673، 2/729. في هذا المصدر ترجمة طويلة للأمير، =

وكانت بين الأمير ورجالات الشرق معرفة ومراسلات. ومنهم أحمد فارس الشدياق، أحد البلغاء العارفين باللغة العربية والفرنسية والتركية. وكان صحفياً لامعاً، عاش في المشرق وفي فرنسا. وألّف مع أحد الفرنسيين (وهو غوستاف دوقا) كتاباً في نحو اللغة الفرنسية موجهاً إلى المتعلمين العرب سماه (سند الراوي في النحو الفرنساوي). وكان الشدياق رئيساً لتحرير جريدة (الجوائب) التي كانت تصدر باسطانبول والتي يعتبرها الغرب معادية له وناطقة باسم الخلافة العثمانية والجامعة الإسلامية. ولا شك أنها كانت تصل إلى الأمير عبد القادر وإخوته وأبنائه. ومنها كانوا يعرفون وجهة نظر السياسة الرسمية للدولة العثمانية. وكان الشدياق شاعراً قوياً أيضاً فنظم قصيدة في مدح الأمير، أولها:

ما دام شخصك غائباً عن ناظري ليس السرور بخاطر في خاطري[1]

وتبادل الأمير المراسلات مع خير الدين باشا التونسي. فحين أصدر هذا كتابه (أقوم المسالك) سنة 1867 بادر بإرسال نسخة منه، مع خطاب، إلى الأمير عبد القادر في دمشق. وقد رد عليه الأمير برسالة شكر وتهنئة بصدور الكتاب مع عبارات الإعجاب بما جاء فيه من أفكار ودفاع عن الإسلام: «فللّه درك ودر ما به ألمعت، وما قربت من فنون المعارف ولا بعدت، ثم أنك حميت ضِمَار الشرع المحمدي وعضدته، وقطعت عنه ضرر الملحدين وخضدته، وذلك بما قررتموه من أن الشريعة المطهرة لائقة بكل زمان، صالحة للحكم بها في كل أوان». ومدح الأمير كتاب «أقوم المسالك» خاصة بعبارات فخمة وأدبية، ولكنها واضحة في التعبير عن الإعجاب، ويبدو أن الأمير كان يوافق على ما جاء في الكتاب من الدعوة إلى نهضة المسلمين أيضاً: «وقد اطلعنا على أقوم المساكل، فرأينا فيه ما بهر العقول،

= فيها معلومات جديدة. 2/740 ـ 742.

(1) قصيدة في ثلاث صفحات في كناش رقم 16511، تونس، ورقة 163 ـ 164. وقد تكون منشورة في مكان آخر. انظر أيضاً (تحفة الزائر).

وأدى الأفكار إلى الذهول، من قضايا المعقول والمنقول، فاتفقت القلوب على تفضيله، واختلفت الألسنة في تمثيله. أما نحن فقد تركنا التشبيه، وقلنا ما له في فنه مثيل ولا شبيه... فاتخذتُه مرتع ناظري، ومنتعش خاطري... ولا يخفى أنه لا بد لكل عصر من رجال، يقومون بأعبائه، ويهيمون في أودية أنبيائه...»[1].

عرف الأمير عبد القادر (جمعية العروة الوثقى) وهي جمعية سياسية سرية، من مقاصدها، كما قال رشيد رضا، خدمة وتحقيق الجامعة الإسلامية. وكانت لها جريدة بنفس الإسم. وكان الأمير عبد القادر «ومن اختار من أنجاله ورجاله» من أعضائها. ونحن لا نجد هذا النص في كتاب (تاريخ الأستاذ الإمام) لتأييد القول بعضوية الأمير وبعض أولاده وأنصاره فيها[2]. ترى كيف حدث ذلك، ومن هم الأولاد والرجال الآخرون الذين كانوا فيها؟.

ومهما كان الأمر فإننا لا نعلم ما إذا كان جمال الدين الأفغاني قد التقى أو تراسل مع الأمير، ولم نجد إلى الآن إشارة إلى ذلك. أما الزعيم الثاني لجمعية العروة الوثقى وهو الشيخ محمد عبده، فربما التقى به الأمير في سورية يوم جاءها منفياً، بعد ثورة عرابي باشا سنة 1882. وكان ذلك قبل سنة فقط من وفاة الأمير. وهناك مراسلات بينهما[3]. وفي كتابات محمد رشيد رضا ما يدل على إعجاب الشيخ محمد عبده بشخصية الأمير ودوره في الحياة المعاصرة عندئذ. فقد روى رشيد رضا أن الشيخ عبده كان يذكر له

---

(1) تحفة الزائر، مرجع سابق، 2/196. وهناك مراسلات أخرى بين الأمير وخير الدين، وبين الأمير ووزراء تونس. وقد كتبا بحثاً عن هذه المراسلات، انظرها في كتابنا أبحاث وآراء جـ 4.

(2) محمد رشيد رضا (تاريخ الأستاذ الإمام)، 1/283.

(3) في رسالة كتبها محمد عبده من بيروت إلى جمال الدين الأفغاني مؤرخة في 14 مارس 1883، أن الأمير قد أرسل إبنيه محمد ومحيي الدين لزيارته. وكان ذلك قبل وفاة الأمير بشهرين فقط. انظر محمد عمارة (الأعمال الكاملة) للشيخ محمد عبده.

رجالاً من أصحاب المزايا الكبيرة الذين إذا ماتوا لا يخلفهم أحد مثلهم في العالم الإسلامي «المصاب بالعقم»، أما عند الأمم الأخرى فإن الرجل العظيم سرعان ما يخلفه رجل عظيم مثله، وهكذا تتواصل العظمة من أولئك العظماء بخلاف الأمة الإسلامية. وفي نظر الشيخ عبده أن الأمير عبد القادر من أولئك العظماء الذين لم يخلفهم غيرهم. ثم ذكر آخرين في مصر والشام(1). وعند وفاة الأمير عبد القادر أرسل الشيخ عبده رسائل التعزية فيه إلى إبنيه محمد ومحيي الدين.

في طريقه إلى الحج، يناير 1863، زار الأمير مصر أو بتعبير آخر توقف فيها. جاء على متن الباخرة الفرنسية (سيناء) ونزل في الاسكندرية ثم قصد طنطنا فالقاهرة. وكان نزوله بترتيب من المهندس الفرنسي فرديناند دي ليسيبس F. De Lesseps الذي قيل إنه كان «صديقاً» للأمير والذي حاول استغلال علاقته به لتنفيذ مشاريعه في السويس وقابس. ونحن نفهم أن ذلك ليس «صداقة» من النوع المعروف ولكنه استغلال لجاه الأمير لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية لفرنسا. ولذلك كانت حكومة الخديوي إسماعيل غير مرتاحة من زيارة الأمير لمصر لا لأنها ضده شخصياً ولكن لاستغلال دي ليسيبس لها في أغراضه المذكورة، دون أن يدري الأمير ذلك في أغلب الظن. فقد قيل إنه نزل مصر عندئذ على نفقة شركة قناة السويس . ووفروا له منزلاً وأرضاً تسمى أرض (أبو بلح) وهي واقعة في بئر أبي بلح عند القناة. ووافق الخديوي على إقامة الأمير على الأرض المذكورة، ومن جهته قام الأمير بإعلام الحجاج بأهمية قناة السويس للمسلمين.

وبعد أداء الحج والمجاورة رجع الأمير إلى دمشق عبر مصر أيضاً بدعوة من شركة القناة. وكان قد ركب الباخرة الفرنسية (لوريو) إلى الحجاز. ويبدو أنه رجع إلى مصر على نفس الباخرة. وكانت زيارته الثانية لمصر في

(1) نفس المصدر، 939/1. انظر أصول وصيغة يمين جمعية العروة الوثقى في هذا المصدر، ص 284 ـ 288.

شهر يوليو 1664. وفي هذه الأثناء أقام له محفل الشرق الماسوني حفلاً، وهو الحفل الذي فهم منه البعض أن الأمير قبل بالعضوية في الجمعية الماسونية التي تحدثنا عنها في غير هذا[1]. وكانت جريدة (ملتقى البحرين) الفرنسية التي تصدرها شركة القناة هي التي كتبت وغطت هذه الزيارات. وقد أقام الأمير عدة أيام في أحد القصور بالقاهرة. ولا نعرف من الوثائق الفرنسية من هم الأعيان الذين زاروا الأمير عندئذ[2]، ولا الأماكن التي زارها، سواء كانت علمية أو دينية. وما نظنه إلا وقد زار الجامع الأزهر. ثم رجع الأمير إلى دمشق، وبعد بضعة أشهر رجع إلى مصر (في يناير 1865) وزار الأرض التي أعطتها أو عينتها الشركة له (أرض بئر أبي بلح)، ولعله كان في طريقه لزيارة فرنسا. ولكن حكومة الخديوي فوجئت بحضوره هناك، ويبدو أن الأمير لم يكن واعياً للحساسية التي أثارتها زيارته هذه، حتى بعد تدخل القناصل الأجانب لدى حكومة الخديوي وزوال العاصفة، كما يقول شارل رو. وحين تفطن لذلك سنة 1866 تخلى تماماً عن موضوع الأرض والإقامة في مصر، وفضل رضى مصر على رضى فرنسا، وابتعد حتى لا يكون لعبة في يد «صديقه» دي ليسيبس وشركة القناة.

وقد سافر الأمير بعد ذلك إلى فرنسا سنة 1865، ربما من الإسكندرية، على متن باخرة فرنسية، وما دام لا يستطيع دخول الجزائر، فإن بعض أعيان الجزائر وبعض أقاربه فيها قد زاروه في مرسيليا. وكانت ثورة أولاد سيدي الشيخ عندئذ على أشدها في الجزائر. وكانت حكومة المارشال بيليسييه قد عجزت عن القضاء عليها، ثم جاءت حكومة المارشال ماكماهون بادية الاستعداد لمواجهة الثورة. فأعادت نشر رسالة الأمير إلى نابليون سنة 1852 على صفحات جريدة المبشر، مستغلة ما فيها من الوعد بالوفاء وشكر

(1) عن الأمير والماسونية، انظر فصل (مذاهب وتيارات).

(2) انظر شارل رو Roux (مجلة البحر الأبيض المتوسط) عدد 6 (1955) وما بعده. وقال إنه اعتمد في معلوماته على جريدة الشركة المذكورة، وعلى أرشيف قنصلية فرنسا في الاسكندرية، ومراسلات الأمير مع دي ليسيبس.

الامبراطور على إطلاق سراحه، لعل ذلك يؤثر في ثوار أولاد سيدي الشيخ فيلقون السلاح. كما أن نابليون نفسه قد زار الجزائر زيارة ثانية في نفس السنة (1865) وأصدر بعدها مرسومه المشيخي الشهير (مرسوم التجنس المفتوح للراغبين الجزائريين بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية). ولا ندري ما تعاليق الأمير عندئذ على الأوضاع في الجزائر، ومن الأكيد أن الشخصيات التي جاءته من النواحي الغربية قد حدثته عن الثورة الجارية هناك ومعارضة الأعيان لتمليك الأراضي للأفراد بدل القبائل والأعراش. وكان الجواسيس الفرنسيون يحصون على الأمير أنفاسه ويفسرون كل كلمة تخرج من فمه بعدة وجوه[1].

ومهما كان الأمر فإن الأمير قد زار خلال ذلك (1865) المعرض العالمي، كما زار نفس المعرض سنة 1867 إلى جانب الملوك والشخصيات الكبيرة. ومن الذين حضروا هذا المعرض الاسكندر الثاني قيصر روسيا، والخديوي إسماعيل باشا مصر. فهل التقى الأمير والخديوي هذه المرة وصفيا الجو بينهما؟ يبدو ذلك. فقد رجع الأمير إلى مصر لحضور افتتاح قناة السويس سنة 1869. وهو الافتتاح الذي حضرته أيضاً شخصيات عالمية، بينها (يوجيني) زوجة الامبراطور الفرنسي التي قيل انها كانت شديدة الإعجاب بالأمير. ولا ندري الآن كم أقام الأمير في مصر هذه المرة، ولكن «الوحشة» أو الجفاء قد زال بينه وبين الخديوي إسماعيل. وهذه الزيارة لم تسلم أيضاً من استغلال الفرنسيين لها. فقد كانت الجزائر تجتاز ببطء أزمة

---

(1) من التواريخ الهامة في هذه الفترة: 1860 تدخل الأمير في حوادث الشام، وزيارة نابليون للجزائر، 1863 توجه الأمير إلى الحجاز لأداء الحج، وصدور قانون الأرض في الجزائر، وهو القانون الذي أدى إلى نزع الأرض من الأعراش والقبائل، وصدور رسالة نابليون إلى حاكم الجزائر قائلاً فيها إنه سلطان العرب والفرنسيين، 1864 ثورة أولاد سيدي الشيخ وعودة الأمير من الحج؛ 1865 زيارة الأمير لمصر ثم فرنسا، ونشر رسالته في الجزائر، ثم زيارة نابليون الثانية للجزائر وصدور قانون التجنس، الخ. ويذهب كريستلو إلى أن الأمير لم يكن غريباً عن ثورة أولاد سيدي الشيخ وأنه ربما خطط لها أثناء مجاورته في الحرم الشريف، 1863ـ 1864، مع الحجاج الجزائريين.

الجوائح الخطيرة التي عرفتها والتي قضت على أكثر من ثلاثمائة ألف نسمة، كما أن ثورة أولاد سيدي الشيخ ما تزال مستمرة، وقد حكمت السلطات الفرنسية هناك على أن الشاب أحمد التجاني شيخ زاوية عين ماضي، كان متورطاً فيها فاعتقلته في العاصمة ثم أرسلته إلى فرنسا ـ نوع من المنفى ـ ولحق به بعد ذلك أخوه البشير. فما تعليق الأمير على كل ذلك؟ إن صحيفة (النيل) التي كانت تصدر بالاسكندرية قد نشرت خبراً عن الأمير وهو أنه سيسافر بعد حفل الافتتاح إلى فرنسا ليطلب من الأمبراطور زيادة معاشه ومعاش أولاده. وقد اغتنمت ذلك جريدة (المبشر) ونشرت الخبر لتبرهن للجزائريين على أن الأمير ما يزال «صديقاً» لفرنسا ومعتمداً عليها[1].

وكما استغل الفرنسيون اسم الأمير في قناة السويس ومع الحجاج، كذلك استغلوه في مشروع قناة قابس أو ما سمي بالبحر الداخلي بين الجزائر وتونس. وكان دي ليسيبس هو الذي وراء ذلك أيضاً، ولكن صاحب المشروع هذه المرة هو الفرنسي رودير. فهذا هو الذي قام بوضع دراسة لشطوط تونس والجزائر. فكانت تزكية الأمير مفيدة جداً، كما قيل، في إنجاز رودير لدراسته بشكل سعيد. وتمثلت تزكية الأمير (أو فتواه) في بيان أصدره وعززه بنصوص قرآنية وأحاديث شريفة، بطلب من دي ليسيبس، ليقنع الأعيان والرؤساء العرب في المنطقة المذكورة بالمشروع. وعنوان بيان الأمير هو (إلى كل القبائل العربية الساكنة في الجزائر ولا سيما علماؤهم وشيوخهم ورؤساء دينهم وعساكرهم)[2]. وهو بيان مؤرخ في 23 ربيع الأول (الانور) سنة 1300 (1883). وجاء فيه أن الشركة الفرنسية كانت تعمل على فتح قناة قابس مثل ما فتحت قناة السويس المفيدة. كما طلب البيان منهم تسهيل مهمة

---

(1) شارل رو، مرجع سابق، وكذلك (المبشر) 1869/12/9. ولكن من غير المعروف أن الأمير قد سافر من جديد إلى فرنسا. فقد زارها سنة 1867 والتقى بزوجة الأمبراطور سنة 1869، ثم إن الامبراطور نفسه قد اعتقل سنة 1870.

(2) شارل رو، مرجع سابق، عدد 11، 1956، ص 130 ـ 131.

الشركة لفائدة بلادهم[1]. ولكن قناة قابس ظلت مشروعاً على الورق فقط.

إن الذين يحكمون على ظواهر الأمور رأوا أن الأمير لم يتدخل في السياسة منذ غادر الجزائر، آخر سنة 1847. ورأوا أنه ظل على عهده بعدم الرجوع إليها أو حتى محاولة ذلك. وقد رأينا أنه رفض التداخل في السياسة العربية أيضاً، أو بالأحرى رفض أن يكون مطية في يد الفرنسيين وغيرهم ضد الدولة العثمانية. وعدل عن الإقامة في مصر في أرض (أبو بلح) التي قدمتها له شركة قناة السويس حتى لا يغضب الخديوي إسماعيل وحكومة مصر. ومنذ سقوط نابليون لم يزر الأمير فرنسا، على ما نعرف، وقد عاش أكثر من عشر سنوات بعد ذلك، لأن زيارته لها كانت زيارة شخصية لنابليون وليست، في نظره، سياسية[2]. وحين تنصل من دخول ابنه محيي الدين إلى الجزائر سنة 1870 ـ 1871، وهو الموقف الذي ما يزال غامضاً عند كثير من المؤرخين، لم يفعل ذلك فيما يبدو إرضاء لأية جهة وإنما فعله مناورة فقط، لأنه لا سبيل إلى غيرها عندئذ، ولأنه كان يعرف أن فرص النجاح غير متوفرة. وقد رأيناه يتدخل لدى وزراء تونس من أجل المقرانيين وأنصارهم الذين فروا إلى تونس بعد ثورة 1871. كما رأيناه يتدخل لإطلاق سراح بطل القوقاز شامل الداغستاني لدى قيصر روسيا.

فهل صحيح أن الأمير قد تخلى عن السياسة ولم يعد يفكر في الجزائر وشعبها بعد هزيمته وسجنه؟ إنه من العبث أن يعتقد المرء ذلك. فالأمير الذي قضى سبع عشرة سنة حاملاً السلاح من أجل دينه وشعبه وقضيته لا يمكن أن ينسى كل ذلك لمجرد أنه أصبح خارج الحدود أو أنه وعد نابليون بعدم دخول الجزائر. وقد رأينا أنه لم يتعهد بعدم رفع السلاح، كما زعمت الدعاية الفرنسية، ولم تخرج من فمه أو قلمه عبارة أنه «صديق فرنسا» وإنما هي

---

(1) كتب دي ليسيبس كتاباً سماه (ذكريات أربعين سنة) زعم فيه أنه كان صديقاً للأمير طيلة 35 سنة (1848 ـ 1883).

(2) كما لا نعرف أن الأمير زار مصر بعد 1869، والمعروف أن الأفغاني كان في مصر خلال معظم السبعينات.

الكتابات الإعلامية التي كان الفرنسيون في حاجة إليها للتأثير بها على الجزائريين الذين ظلوا متعلقين به. وآخر كتاب وظف عبارة «صديق فرنسا» هو كتاب الجنرال بول أزان الذي يسمونه «مؤرخ» الجيش الفرنسي.

وتذهب البحوث الحديثة إلى أن الأمير كان في المنفى وقلبه وعواطفه في الجزائر، وكان له أتباع وعيون يواصلونه بالأخبار والزيارات. وكان عدد من أقاربه قد تولوا السلك القضائي بتدخل منه شخصياً[1]. ومن هؤلاء حوالي ستة عشر قاضياً من عائلة عمه أبي طالب وحدها. ومنهم أيضاً ابن عمه الطيب بن المختار. ولهؤلاء ارتباطات ومصاهرات مع عبدالقادر المجاوي. وكانوا يترددون على الشام وبعضهم يتزوجون من هناك بنات عمومتهم، حفيدات محيي الدين والد الأمير عبدالقادر. واختار بعضهم الإقامة في الشام بعد ولاية القضاء في الجزائر. وكانت المراسلات لا تنفك بين الأمير وهؤلاء، وقد ذهب بعضهم لاستقباله في مرسيليا، كما ذكرنا. وكان السلك القضائي أخطر وسيلة سياسية بقيت في يد المسلمين بعد انهيار الدولة الجزائرية والمقاومة. ومما يلفت النظر أن الفرنسيين قد «نفوا» عائلة أبي طالب وأقارب الأمير إلى اقليم قسنطينة، فتولى معظمهم القضاء في هذا الإقليم. ونحن نعلم أن هذا الاقليم هو الذي كان مسرح ثورة 1870 ـ 1871، وهو الإقليم الذي دخل منه الأمير محيي الدين في خريف سنة 1870 ليشعل فتيل الثورة. فهل يستطيع باحث نفي العلاقة بين الأمير محيي الدين وبعض القضاة من أبناء عمومته؟.

---

(1) من الذين درسوا موضوع القضاء الإسلامي وعلاقته بالسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، الآن كريستلو (المحاكم الإسلامية) مرجع سابق. وقد تناول قضاة عائلة بو طالب وعلاقتهم مع الأمير بالمشرق، كما رأى أن الأمير كان يتدخل في شأنهم وشأن غيرهم، وأنه كان «متأججاً بالمؤامرات» ولكنه كان يعرف كيف يتبرأ منها في الوقت المناسب، ويعترف السيد كريستلو بأنه لا توجد أدلة على تورط الأمير المباشر في السياسة. انظر صفحة 216 من كتابه. ومما يذكر أن الأمير قد اتهم بالتخطيط لثورة أولاد سيدي الشيخ (1864) عندما كان في الحجاز ، ولكن هذا يظل مجرد احتمال.

وقد لخص أحد الباحثين (كريستلو) علاقة الأمير بالجزائر في هذه النقاط: التدخل فيها عن طريق تثبيت أفراد عائلته في الوظائف القضائية وغيرها، واستقبال المهاجرين منهم أو العائدين منهم إلى الجزائر، ووجود مبعوثين دائمين بين الجزائر ودمشق. وكان واحداً منهم على الأقل يتوقف بانتظام في قسنطينة عند الشيخ عبدالقادر المجاوي. وهذا الرجل هو مصطفى بن درويش الذي كان صلة الوصل بين فاس والجزائر ودمشق. ويقول هذا الباحث إنه بالرغم من عدم البرهان على تدخل الأمير المباشر في السياسة، فإنه كان شعلة متأججة بالمؤامرات في الجزائر، وهي المؤامرات التي كان يتبرأ منها مستقبلاً. وفي رأينا أن تبرأه من عمل ابنه محيي الدين سنة 1870 ومن الكتابة باسمه إلى أعيان وشيوخ الجزائر، كان داخلاً في هذا السياق[1].

والمؤرخ يجب عليه أن يأخذ في الاعتبار الفترة التي عاشها الأمير... فإلى وفاته سنة 1883 كانت الجزائر لم تبدأ بعد المرحلة السياسية ولا نضال الأعيان في المدن. لقد عاشت فترة الثورات المستمرة التي لا يمكن حصرها هنا والتي كانت آخرها في عهده هي ثورة بو عمامة (1881). وعاش الأمير كذلك إلى أن رأى انتصاب الجمهورية الثالثة في فرنسا واستيلاء الغلاة الاستعماريين على السلطة فيها وفي الجزائر، وعاش عواقب ثورة 1871 وتجنيس اليهود وبلوغ الاستعمار أوجه في بداية عهد لويس تيرمان وتغيير الحالة المدنية، وسن قانون الأهالي. وهكذا دخلت الجزائر في القفص الضيق الذي لم تبدأ في الخروج منه إلا حوالي 1900. أما في المشرق فالأمير عاش أوضاعاً مشابهة، فقد احتلت تونس ومصر وفشلت ثورة عرابي

(1) حاول الفرنسيون الضغط على الأمير بعد مغامرة ابنه ـ استعملوا قناصلهم في تونس وطرابلس ودمشق الخ. وبعد ذلك نسبت إليه رسالة كتبها إلى (حكومة بوردو) يتبرأ فيها من استغلال ختمه واسمه ضد فرنسا. وقامت وسائل الإعلام الفرنسية، عندئذ، بترويج هذه الرسالة. ومن ذلك ترجمة بلقاسم بن سديرة لها ووضعها ضمن (كتاب الرسائل) ص 129. وقد تناول عدد من الباحثين هذا الموضوع نذكر منهم يحيى بو عزيز وعبد الجليل التميمي.

والمهدي، ولجأ خير الدين التونسي إلى اسطانبول، وطرد الأفغاني من مصر، ونفي محمد عبده إلى بيروت، وقبل السلطان عبدالحميد الثاني مؤقتاً بالدستور والبرلمان. وكانت إيران تهتز بالمؤمرات رغم حكم ناصرالدين شاه الاستبدادي. إنها مرحلة من أكبر مراحل التاريخ العربي والإسلامي سلبية.

ولعل تظاهر الأمير بالإغراق في التصوف لم يكن إلا جزءاً من الخطة التي رسمها لنفسه لمواجهة الضغوط عليه، فبالإضافة إلى أنه عدل عن التوجه إلى فرنسا والزيارات الأخرى، حتى إلى الحجاز، نجده قد اعتكف على الزهد والصلاة وقراءة كتب التصوف بل وممارسته والتأليف فيه. وفي الجزء المخصص للإنتاج من هذا الكتاب سنتناول مؤلفاته في التصوف وغيره.

وقبل أن نتحدث عن إخوته وأبنائه نذكر أن الفرنسيين قد أثاروا موضوع نقل رفات الأمير سنة 1938، ونقل رفات حفيده، الأمير خالد، إلى الجزائر (معسكر). ولعل الحكومة الفرنسية قد أثارت هذا الموضوع لتجنيد الرأي العام الجزائري من حولها عندما كانت تبحث عن الأنصار أمام خطر الحرب العالمية. ولكن الجزائريين فهموا أهداف الخطة وأظهروا اللامبالاة والسخرية إزاء ذلك. واستغربت (البصائر) عندئذ من كون الحكومة الفرنسية، التي حكمت بالنفي على الأمير عبدالقادر وحفيده، أصبحت تفكر في إرجاع رفاتهما. وقد أوحت الجهات الفرنسية إلى بعض الصحف المشرقية بأن تكتب أن الجزائريين هم الذين كانوا يلحون على إعادة رفات الأميرين (الجد والحفيد)، وأنهم أخذوا في جمع المال لذلك الغرض. ومما كتبته البصائر في هذا الشأن (ولعل المكتوب من قلم الشيخ المبارك الميلي نفسه، وقد كان رئيس التحرير عندئذ) أن «الأراضي الإسلامية كلها وطناً عاماً للمسلمين أحيائهم وأمواتهم، فلا وجه لنقل رفات مسلم من بلد إلى بلد إلا لغرض مقبول». ومن رأى الكاتب ـ دون أن يتقيد بالنقل لذاته ـ أن «يكون ضريح الأمير وحفيده بين من يعرف فضلهما ويحسن الاستمداد من حياتهما لحياة الإسلام والعروبة»[1].

---

(1) البصائر، 9 ديسمبر، 1938.

وفي ذلك درس عظيم لمن كان يريد استعمال ورقة الأمير عبدالقادر عندئذ ودرس عظيم آخر لمن نقلوا رفاته سنة 1966[1].

أبناء الأمير عبد القادر:

ترك الأمير عبد القادر عشرة أبناء، دون البنات. وكانوا، كما رأينا، من أمهات مختلفات. وقد ذكرت بعض المصادر أن ابنه البكر، محيي الدين، قد توفي سنة 1837. ومن العشرة الذين عاشوا بعده من اشتهر في التأليف أو في السياسة، أو في الشؤون العسكرية، ولكن منهم من لا نعرف عنه إلا القليل مثل عبدالله وعبدالرزاق وأحمد. أما من حيث التبعية الدولية فإن موت الأمير عبدالقادر قد جعل أبناءه ينقسمون قسمين على الأقل: قسم انحاز إلى الدولة العثمانية، وقسم انحاز إلى الدولة الفرنسية. ومن الصعب عليهم عندئذ أن لا يختاروا هذه أو تلك وأن يقفوا موقف الحياد الممكن كما فعل الأمير نفسه، خصوصاً بعد 1870.

والمعروف أن الذين ارتبطوا بالدولة العثمانية هم محمد ومحيي الدين وعلي. وقد عرف عن عمر وأحمد وعبدالرزاق أنهم بقوا على علاقتهم بفرنسا. أما الهاشمي فقد سمحت له السلطات الفرنسية في الجزائر بالرجوع والإقامة في بوسعادة مع أبنائه. ولعلهم سمحوا له بالرجوع لأنه كان فاقد البصر. أما عبدالمالك فقد انضم أولاً إلى الفرنسيين، ثم حاربهم. ولا ندري الآن انتماء عبدالله.

والأبناء الذين والوا الدولة العثمانية اشتهروا في العالم الإسلامي أكثر من بقية إخوتهم. فقد كان **الأمير محمد**، باعتباره أكبر الأخوة، هو المتحدث باسمهم ورئيس العائلة. وهو الذي كتب سيرة والده وضمنها تاريخ الجزائر إلى 1852، أي إلى تسريح الأمير من السجن الفرنسي. وسندرس كتابه في

---

(1) بمناسبة الذكرى المئوية لوفاة الأمير نشرت بيبلوغرافية بما ألف حوله، وهناك مؤلفات عديدة لم تشملها البيلوغرافية، وبلغات كثيرة. ونشير إلى أن مؤلفي سورية قد أوردوا عنه في تراجم العلماء والأعيان أخباراً هامة تكمل (تحفة الزائر).

فصل التاريخ، وله مؤلفات أخرى سندرسها في مكانها. وكان محمد موالياً للسلطان عبدالحميد وسياسة الجامعة الإسلامية. وقد عرف الشيخ محمد عبده، ولعله عرف أيضاً السيد جمال الدين الأفغاني، لأن الأمير محمد كان ينتقل أيضاً إلى اسطانبول حيث كان الأفغاني يقيم في سنواته الأخيرة. وقد انتهى الأمير محمد من تأليف (تحفة الزائر) في نفس العام الذي توفي فيه الأفغاني (1897)، وأهداه إلى السلطان عبدالحميد. ووصل الأمير محمد إلى رتبة «جنرال» في الجيش العثماني، كما حصل على لقب الباشا. وقد ذكرت بعض المصادر سنة 1907 أنه كان يقيم في اسطانبول، وليس له أولاد[1]. والمعروف أنه توفي سنة 1913.

واشتهر الأمير علي بعدة مواقف وأحداث. منها نيابته عن سورية في مجلس المبعوثان (البرلمان) العثماني. وقيل عنه سنة 1907 إنه هو الرئيس الفعلي للعائلة رغم وجود أخيه الأمير محمد رئيساً نظرياً لها، ربما لكبر سنه. وكان الأمير علي يملك أراضي شاسعة وأملاكاً في حوران. وكان له عدد من الأولاد، ومن جهة أخرى كان قد زار الجزائر وفرنسا أثناء تحسن العلاقات بين الدولتين العثمانية والفرنسية. كما أن الفرنسيين حاولوا جره والاستفادة من نفوذه في المشرق. ولكنه لم يمل إليهم، وقد أظهروا له الاحتفاء والكرم في 1912، وجعلوه يزور موطن الآباء والأجداد سراً. ومن أبرز مواقف الأمير علي حربه في الجيش الإسلامي (العثماني) ضد الإيطاليين في ليبيا سنة 1911 ـ 1912، إلى جانب عدد من الضباط العثمانيين، منهم أنور باشا ونوري بيك، ومصطفى كمال (أتاتورك، مستقبلاً) وأيضاً إلى جانب الأمير شكيب ارسلان وغيره من أعيان المسلمين والعرب. ولم يأت الأمير علي

---

(1) «المسلمون الجزائريون في المغرب وسورية» في مجلة العالم الإسلامي، 1907 ص 507 ـ 508. انظر أيضاً دراستنا لكتاب (تحفة الزائر) في كتاب أبحاث وآراء، جـ 2. وذكرت المجلة أن الأميرين أحمد وعمر كانا يتقاضيان من فرنسا سنوياً اثنى عشر ألف فرنك فرنسي. وكذلك الأمير خالد بن الهاشمي الذي كان في الجيش الفرنسي (1907).

وحده بل رافقه ابنه عبدالقادر الذي كان أيضاً ضابطاً ومحارباً شجاعاً.

أما الموقف الثالث الذي جعل الأمير علي يبرز فهو الدور الذي لعبه أثناء الحرب العالمية الأولى كواسطة ومتكلم رسمي باسم أخيه الأمير عبدالمالك الذي أعلن الثورة على الفرنسيين في المغرب الأقصى[1]. وكان الأمير علي يتنقل خلال ذلك بين اسطانبول وبرلين ودمشق. وكان في نفس الوقت يدعم مادياً جريدة (المهاجر) الناطقة باسم المهاجرين. وهي الجريدة التي كان ابنه الأمير سعيد أحد محرريها. أما رئيس تحريرها فكان محمد شطا الأغواطي، أحد المهاجرين المعادين للفرنسيين.

هذه هي سيرة الأمير علي باختصار، ولكن صورته لا تكتمل إلا ببعض التفاصيل. من ذلك أنه تولى حاكماً على القنيطرة سنة 1896، وكان متزوجاً من شقيقة (عزت باشا العابد) أحد أعيان سورية والكاتب الثاني للسلطان عبد الحميد. وهذا الجاه هو الذي فتح له الطريق ربما إلى البرلمان أيضاً. وقد انضم الأمير علي إلى جماعة تركيا الفتاة، وإلى جمعية الاتحاد والترقي. وكان رئيساً لفرع دمشق. وعند اندلاع حرب طرابلس (1911) كان عمره 48 سنة. وقد نزل درنة ثم بنغازي (بني غازي) ثم طرابلس. وكان يحمل فكرة عظيمة فيما يبدو، وهي طموح والده، والانتقام له، إذ قال في دمشق وهو يستعد للتوجه إلى ليبيا: إن والدي قاوم الفرنسيين ربع قرن وأنا سأقاوم الإيطاليين في ليبيا مدى الحياة، كما كان مقتنعاً بدفاعه عن أرض العروبة والإسلام. وعندما حل بليبيا استقبله الناس بحفاوة خاصة. ولم تخل الاحتفالات من الجو الديني والصوفي أيضاً. فحين أراد التوجه إلى مصراته أقيم له احتفال ضخم من قبل الطريقة القادرية هناك جرى فيه نقر الدفوف والحركات الصوفية. وقد دخل الأمير علي ضريح المرابط سيدي عبد الهادي، وصلى هناك العصر ثم خطب في الناس كما خطب فيهم ابنه عبد القادر من بعده[2].

---

(1) عن ذلك انظر دراستنا عن الأمير عبد المالك في أبحاث وآراء، جـ 1، وجـ 3.

(2) جورج ريمون (من داخل معسكرات الجهاد في ليبيا) ترجمة محمد عبد الكريم =

وقد اهتمت الصحف الفرنسية بنشاط الأمير علي وأقاربه عندئذ. فقد دخل تونس بعد توقيع الصلح مع إيطاليا، والتقى فيها بابن أخيه، الأمير خالد بن الهاشمي، الذي كان ضابطاً في الجيش الفرنسي. كما التقى ببعض أقاربه من عائلة بو طالب. واهتمت الصحافة بهؤلاء الأعيان وحضورهم رواية (كرمين) التي مثلت على خشبة مسرح تونس. وبالطبع كانت العيون تتبعهم حتى لا يقع اتصال بينهم وبين الجزائريين إلا مع من ترضى عنه السلطات الفرنسية. والغريب أن الكتاب الذي تحدث عن سيرة الأمير علي عندئذ قال إنه طلب من هذه السلطات السماح له بزيارة قبور أجداده وأرضهم فأذنت له. فدخل الجزائر سراً وخرج منها سراً بعد يومين. غير أن الزيارة لم تكن «سراً» إلا على المغفلين، فقد قلده الفرنسيون وسام جوقة الشرف، وصوروه بلباسه الرسمي المهيب، وصدرت الصورة في (التقويم الجزائري) الرسمي، ولعلها صدرت في غيره أيضاً. فالصحافة اليومية ليس معها سر، سيما إذا كان الأمر يتعلق برجل معروف مثل الأمير علي. وإنما الأقرب إلى المعقول أن يكون الفرنسيون قد اشترطوا عليه عدم الاتصال بالناس والخطابة فيهم[1].

لم يتوجه الأمير على بعد ذلك إلى فرنسا، كما كان يرغب الفرنسيون، ولكنه رجع إلى سورية، وربما أحس بأن الفرنسيين كانوا يبنون على زيارته سياسة لا ترضى عنها الدولة العثمانية أو أنهم أساؤوا إليه أثناء زيارته للجزائر. وبعد رجوعه وصلته برقيتان إحداهما من أخيه والأخرى من ابن أخيه. الأولى من الأمير عبد المالك «سلطان مراكش» حسبما جاء في النص،

= الوافي، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1972، ص 209 ـ 219 مع صور. وجورج ريمون فرنسي جاء يغطي الحرب ضد الإيطاليين ومعه ترجمان جزائري قال ان الأمير علي كان يعرف عائلته في الجزائر، وقد أهداه عقالاً سورياً. عن الأمير علي انظر أيضاً مجلة (الليستراسيون) عدد 3612، ص 437.

(1) (تاريخ حياة طيب الذكر)، دمشق 1918، ص 66 ـ 68. و (التقويم الجزائري) للشيخ محمود كحول، سنة 1912، وترجمته وصورته في التقويم المذكور، سنة 1913، ص 184.

رغم أننا ما نزال في سنة 1912، سنة احتلال فرنسا للمغرب. والبرقية كانت مكتوبة من طنجة في 3 أبريل 1912. وقد جاء فيها: «أهنئكم على المساعي التي بذلتموها في سبيل الاتحاد الإسلامي». ويفهم من ذلك أن الأمير علي ربما كان مكلفاً بمهمة تتعلق بالجامعة الإسلامية. أما برقية الأمير خالد بن الهاشمي (ابن أخيه) فمكتوبة من الجزائر في 31 مارس 1912، وفيها: «نصر الله المجاهدين، فقد كان بلاؤكم حسناً، جعل الله على أيديكم كل نفع للإسلام»[1].

ورغم أن الأمير علي كان محسوباً على العثمانيين، كما رأينا، فإنه واجه سنة 1916 الاتهام بعدائهم وهو اتهام له عواقب وخيمة. ولذلك وضعوه في أحد سجون أناضوليا في نفس السنة التي أعدم فيها جمال باشا، والي الشام، مجموعة من الزعماء العرب، ومن ضمنهم أخوه الأمير عمر، وجزائريون آخرون مثل سليم السمعوني. ويقول أحد الدارسين ان الأمير علي قد حافظ على خيط من الصلة مع الفرنسيين. ولم ينجح الأمير علي في إنقاذ أخيه من المشنقة سنة 1916 ولا إنقاذ ابنه هو عبد القادر، سنة 1917 الذي اتُّهِم لورنس بتدبير قتله عندما دخلت جيوش فيصل سورية[2] ، ولم يلبث الأمير علي نفسه أن توفي، سنة 1918 .

أما الأمير عمر فقد ولد في سنة 1871 بدمشق، وعاش فيها، وخالف اتجاه إخوته الكبار مثل محمد ومحيي الدين، ومال، كما قلنا إلى الفرنسيين، أي بقي على صلة بالقنصلية هناك، بل أصبح المتكلم باسم المهاجرين الجزائريين الذين بقوا على صلة ببلادهم في كل ما يتعلق بهم مع الفرنسيين. وكان يسافر بين

(1) (تاريخ حياة طيب الذكر)، مرجع سابق، ص 74.

(2) دراسة الآن كريستلو (مخطوطة) عن البعثة الفرنسية إلى الشريف حسين 1916، بإشراف إدوارد بريمون. وأوضح هذا المصدر علاقة الأمير علي بعزت باشا العابد وابنه محمد علي العابد الذي كان سفيراً للدولة العثمانية في واشنطن، ثم أصبح من الأعيان السوريين الذين تولوا الوظائف السامية في عهد الانتداب الفرنسي، وكانت له ثروة مالية يديرها من باريس. أما أبوه عزت باشا فقد توفي في مصر سنة 1924.

دمشق وباريس. ولا نعلم أنه قد دخل الجزائر. وما دام أمره كذلك فإننا نتوقع أن يكون في الصف المعادي للعثمانيين، ولذلك قيل عنه انه انضم إلى الجمعيات العربية السرية، وتعرضت أسرته للإبعاد إلى أناضوليا. وفي إحدى زياراته لفرنسا حصل على وسام من رئيس جمهوريتها. وإذا كان نشاطه ذلك مغفوراً في عهد السلم، فانه سيكون خطراً عليه وقت الحرب. ذلك أن السلطات العثمانية في دمشق قد قبضت عليه وأعدمته ضمن من أعدمت من القادة العرب الذين اتهمتهم بموالاة أعدائها الفرنسيين، في 6 مايو 1916[1].

كانت علاقة الأمير الهاشمي بوالي دمشق العثماني تؤدي أحياناً إلى توترات بين السلطات العثمانية والقنصلية الفرنسية. ويبدو أن عاهة العمي، والإدلال بالجاه الفرنسي أو فلنقل عدم التفاهم مع الأتراك، هو الذي جعل الأمير الهاشمي كثير القلق ولا يحسن تقديم قضيته أمام الوالي. وقضيته عادة هي شكاوى المهاجرين أو شكواه هو حول الأرض والمصالح المادية. وفي إحدى المرات غادر الهاشمي دمشق غاضباً وتوجه إلى بيروت، ولكن القنصل الفرنسي أقنعه بالرجوع. واشترط الهاشمي أن يرجع معه القنصل ففعل، مما أثار استغراب ودهشة الجالية الجزائرية. ولاحظ عليه الفرنسيون أنه كان يبالغ في طلب النقود والمعيشة الفاخرة. واقترح القنصل نقله إلى منطقة أخرى. وكانت مصر إحدى البلدان الممكنة، غير أن الهاشمي طلب الإقامة في الجزائر، فوافقت على ذلك الحكومة الفرنسية، وغادر دمشق خلال اكتوبر 1892 متجهاً بعائلته إلى بيروت[2] ثم الجزائر.

---

(1) الخالدي (المهجّرون...) مرجع سابق، مخطوط، ص 430. ذكر الخالدي عدداً من المراجع تتحدث عن الأمير عمر على أنه من شهداء القضية العربية. والغريب أن بعض هذه المصادر يتهم أسعد الشقيري وشكيب إرسلان بالمساعدة على الكشف عنه. عن وسام الأمير عمر من فرنسا وزيارته لها انظر (التقويم الجزائري) للشيخ محمود كحول، 1913. وكذلك (مجلة العالم الإسلامي) مرجع سابق 1907، ص 507. وباردان (الجزائريون والتونسيون)، مرجع سابق، ص 140.

(2) باردان، مرجع سابق، ص 70، 134.

عرفنا أن الأمير الهاشمي كان على صلة بالفرنسيين منذ وفاة والده، الأمير عبد القادر. ونحن نجد بعض المراجع تقول ان الحكومة الفرنسية قد وافقت على منح إبنيه منحة دراسية في ثانوية لويس لوقران سنة 1888. وكلاهما رافقه إلى الجزائر، ولعلهما سبقاه إلى الدراسة بفرنسا. وكان الأمير الهاشمي يهنىء بعض أعيان الفرنسيين بالعام الجديد، كما فعل آخر سنة 1890 مع لويس تيرمان الحاكم العام للجزائر، فقد هنأه منذ منتصف ديسمبر من هذه السنة بالعام الجديد. وتدخل الهاشمي في شأن أقارب العائلة بالجزائر أيضاً، إذ كتب رسالة في 18 نوفمبر 1890 إلى الحاكم الغام نفسه يطلب فيها تقديم العون لأرملة ابن عمه آمنة بنت الميلود بو طالب، التي توفي عنها زوجها مصطفى بن عبد القادر، وهو في القضاء بمستغانم[1].

ومنذ أن حل الأمير الهاشمي بالجزائر استقر في بوسعادة، بعائلته، كما ذكرنا، وواصل ابنه الأمير خالد التعلم في مؤسسات فرنسا العسكرية. وتخرج ضابطاً في الخيالة (صبائحية). أما إبنه الآخر مصطفى فلا نعلم إلى أي درجة وصل ولا مصيره، ويبدو أنه لم يواصل التعليم، وقد يكون توفي مبكراً. وأما الأمير الهاشمي نفسه فيبدو أنه توفي أوائل هذا القرن، أي قبل سنة 1907 على كل حال. ولعل الهاشمي كان من أبناء الأمير عبد القادر المهجنين، أي أن أمه كانت وصيفة أو أم ولد، إذ تصفه بعض الوثائق بأنه كان أسمر البشرة أجعد الشعر[2].

من أبناء الأمير عبد القادر الذين تركوا إسماً قوياً في التاريخ نذكر الأمير

---

(1) ابن سديرة (كتاب الرسائل)، مرجع سابق، ص 230 ـ 231. وقد ذكر كريستلو، ص 281 أن مصطفى بو طالب قد عمل في القضاء بين 1858 ـ 1883 وهي سنة عزله منه، وربما توفي حوالي 1890 بعد أن رجع إلى القضاء، كما تشير رسالة الأمير الهاشمي.

(2) السيدة بروس (إقامة في الجزائر)، مرجع سابق، ص 315. لعله هو الذي عناه الواصف حين وصف أطفال الأمير في سجن امبواز (فرنسا) وكانوا يلعبون على زربية بالقرب من أمهاتهم.

محيي الدين، وهو الذي سماه الأمير على والده وعلي ابنه المتوفي (سنة 1837 حسب بعض الروايات). ولد محيي الدين في القيطنة سنة 1259 (1843)[1]. وبعد أربع سنوات هزم والده وحمل إلى سجون فرنسا، فكان الطفل محيي الدين يتبع أباه وأمه. وقد كان عمره حوالي تسع سنوات عند إطلاق سراح والده في آخر سنة 1852. وفي امبواز علمه والده القرآن الكريم، رفقة أخيه محمد وبعض أبناء المرافقين للأمير في السجن. وكانت حياته في الطفولة والمراهقة تشبه حياة أخيه محمد أيضاً، إذ قضى محيي الدين بضع سنوات في بروسة مع أسرته قبل أن تنتقل إلى دمشق. فكان عمره حوالي اثني عشر سنة عندما انتهى بهم المطاف إلى الشام. وثمة انتظمت حياته العلمية. فدرس على جزائريين وسوريين. ومن الجزائريين والده ومصطفى بن التهامي، ومن السوريين محمد عبد الله المغربي الخالدي، ومحمد الطنطاوي، ومحمد الجوخدار. وتعلم العربية والتركية، وربما تعلم بعض الفرنسية. وازدادت علومه بالإطلاع الواسع على الكتب والأسفار. فكان يزور أوروبا واسطانبول أيضاً. وتكونت لديه ملكة شعرية قوية، وأحب الأدب، واهتم بالفروسية والتاريخ. وقرأ سيرة الأبطال المسلمين، ومنهم والده، فتاقت نفسه إلى المجد ورسم اسمه في لوحة الشرف التاريخية.

كان عمره سنة 1870 هو عمر والده سنة 1830 تقريباً. لقد كان في السابعة والعشرين عندما اختفى من دمشق وسار نحو المغرب العربي متخفياً في زي تاجر، عبر مصر ومالطة وتونس، ثم دخل الجزائر من الجهة الشرقية، ناحية تبسة، يرافقه بعض الأوفياء. وكان ذلك في خريف سنة 1870 (ربما منتصف أكتوبر؟) ولم تكن ثورة المقراني ولا الشيخ الحداد قد بدأت بعد. كان هناك تذمر وعصيان ناحية سوق أهراس، وهناك الشيخ الكبلوتي زعيم الحنانشة المغاوير. وأخذت الرسائل والبرقيات العربية (كلمة السر) تتردد في

(1) هكذا وجدنا في المراجع. ويحتاج الأمر إلى دقة. لأن سنة 1843 كانت فيها الحرب عواناً بين الأمير والفرنسيين، وقد استولوا قبلها على تلمسان ومعسكر، ثم استولوا على الزمالة المتنقلة. فكيف يولد محيي الدين في القيطنة؟.

أوساط الأهالي الذين ملوا التعسف الاستعماري وتجريد الأعيان والأعراش من أراضيهم بدعوى الملكية الفردية. وتحدثت قرى زواوة والهضاب العليا عن وجود ختم الأمير عبد القادر على الرسائل الواصلة إلى الأعيان وشيوخ الطرق الصوفية، كما تحدثت بأن الخليفة العثماني قادم لنجدة الجزائريين. وكانت فرنسا عندئذ محتلة وباريس تحت براثن خيول بيسمارك، فضلت الحكومة الفرنسية الهروب إلى بوردو بدل البقاء في باريس. إنها إذن الفرصة المنتظرة لكي يضرب المظلوم ضربته.

وفي هذا الجو اندلعت الثورة سنة 1871، باسم المقراني في البداية. لكن هل تلقى المقراني رسالة من محيي الدين باسم الأمير عبد القادر؟ إن دعاية الوقت قالت إن المقراني وعد بأن الخليفة العثماني سيدعم الثورة وكذلك «السلطان» عبد القادر. وأن وجود محيي الدين داخل حدود الجزائر عندئذ قد نفخ روحاً قوية للثورة والأمل في التحرر. فإلى أي حد كان محيي الدين محركاً أو منشطاً للثورة؟ ذلك ما لا نستطيع أن نجازف به الآن. ولكن استجابة الطريقة الرحمانية التي طالما نسقت المواقف في المقاومة مع الأمير عبد القادر منذ الثلاثينات، تدل على استمرار ذلك التنسيق. فقد نادى الشيخ محمد امزيان الحداد، بضغط من ابنه عبد العزيز (عزيز) بالجهاد. فهل كان الشيخ عبد العزيز على صلة بمحيي الدين أو ببعض رسائله على الأقل؟.

لكن هذه المغامرة لم يقدر لها النجاح. فقد جرت ضغوط على الأمير عبد القادر ليعلن رأيه. ولعله قد أعطى موافقة ضمنية لابنه بعد سقوط نابليون الثالث وتغيير النظام في فرنسا بل وهزيمتها. فذلك كله يحرره من الالتزام الذي قيل إنه وعد به نابليون، رغم أنه شخصياً لم يدخل الجزائر، ولكن الذي دخلها هو ابنه. ويبدو أن هذا الابن قد جاء بنية البقاء فترة طويلة بل بدون التفكير في العودة إلى الشام، وإنما جاء ليفتح طريق الدخول إلى والده الذي قارب الستين سنة.

ويقول البعض إن الأمير قد غضب على ابنه لأنه يعتقد أن ما قام به كان

مجازفة وتهلكة للشعب[1]. ومع ذلك فلم يرجع الأمير محيي الدين إلى سورية إلا في يوليو 1871، وكانت الثورة في الجزائر عندئذ قد ضعفت، وقتل الحاج محمد المقراني، وسجن الشيخ الحداد، واستسلم الشيخ عبد العزيز وأخوه محمد. ولم يبق في الميدان إلا أحمد المقراني بومزراق الذي أخذ في الانسحاب بأتباعه نحو الجنوب الشرقي[2].

رجع الأمير محيي الدين إلى الشرق واستقر في صيدا، ليتفادى إحراج والده مع القنصلية الفرنسية. وقد ذكر منح الصلح أنه هو الذي أشار عليه بالإقامة عند بعض الأقارب في صيدا بعض الوقت، ونحن نستبعد ما قيل إن الأمير عبد القادر قد «طرد» زوجة ابنه وأبناءها، لأن ذلك ليس من أخلاقيات الأمير ولا من أخلاقيات المسلمين. كما نستبعد ما ذكره باردان من أن الأمير محيي الدين كتب رسالة من صيدا إلى القنصل الفرنسي روستان يعترف له أنه ذهب إلى الجزائر ليس بقصد الإساءة إلى فرنسا، وأن هناك أسباباً مالية (؟) هي التي جعلته يغادر دمشق[3]. ونحن لم نطلع على هذه الرسالة ولا على قرار الأمير بطرد عائلة ابنه، فالتحفظ أمام هذه الإدعاءات أسلم في الوقت الراهن.

طالما كان الأمير عبد القادر على قيد الحياة، كان محيي الدين في ظل والده يتبع سياسته ويطيعه. وأثناء حياة والده حصل على أوسمة من السلطان عبد العزيز العثماني، ومن نابليون الثالث، وغيرهما. وكان مهتماً بالحياة

---

(1) الخالدي (المهجّرون...) مرجع سابق، ص 234. وعادل الصلح... (سطور من الرسالة)، بيروت، 1966، ص 23. وكان الصلح ينقل عن والده المعاصر للأمير عبد القادر. عن دور محيي الدين في ثورة 1870 انظر كتابنا (الحركة الوطنية)، جـ 1.

(2) يبدو أن الفرنسيين كتموا أخبار وجود الأمير محيي الدين في الجزائر عن قصد، وظل خبره مغيباً حتى بعد انتهاء الثورة.

(3) باردان (الجزائريون والتونسيون)، مرجع سابق، ص 28 ـ 29. ذكرنا سابقاً أن الأمير علي رفض التوجه إلى فرنسا سنة 1912.

العسكرية والأدب والأسفار، بالإضافة إلى إعالة أسرته. وبعد وفاة والده فضل هو وأخوه محمد وعلي الولاء لآل عثمان كما ذكرنا. مع بقائهم على حب الجزائر والقضية العربية والجامعة الإسلامية. وقد شجعته السلطات العثمانية على ذلك أيضاً. فمنحه السلطان عبد الحميد أوسمة وعينه جنرالاً على فيلق شرفي، ومساعداً للسلطان. وقد كلفه السلطان سنة 1888 «بعثمنة» الجزائريين في سورية، أي إدخالهم تحت الرعاية العثمانية بدل الرعاية الفرنسية. فجاء محيي الدين إلى بيروت رفقة أخيه محمد، ثم توجها إلى دمشق، وأخذ محيي الدين يوزع الألقاب والمرتبات على إخوته وعلى الجزائريين لذلك الغرض. وكان ممثلو السلطان في بيروت قد استقبلوا الأمير محيي الدين استقبالاً رسمياً باعتباره مبعوث السلطان. فاحتجت السفارة الفرنسية في اسطانبول على ذلك النشاط، وطالبت بإرجاع محيي الدين وإنهاء مهمته. وأخذت القنصلية الفرنسية في دمشق، من جهتها، تحرك أخوته ضده وضد سياسة العثمنة، ومنهم الأمير الهاشمي الذي سبق الحديث عنه[1]، كما أن آخرين وجدوا في ذلك فرصة لمضاعفة طلباتهم من القنصلية الفرنسية. ومهما كان الأمر فإن السفارة الفرنسية في اسطانبول لاحظت أن المهاجرين الجزائريين مالوا إلى الدولة العثمانية وأن ذلك يعني نجاح سياسة الجامعة الإسلامية[2].

ولا ندري إلى أي حد استغل الأمير محيي الدين تنافس العثمانيين والفرنسيين على ولائه. فتدخله في الجزائر 1870 ـ 1871، وشخصيته، وأدبه قد جعلته كلها محط النظر من هؤلاء وأولئك. وتذكر بعض المصادر أن السلطات الفرنسية عرضت عليه بعد وفاة أبيه نفس الراتب الذي كانت تعطيه له، على أن يظل تحت رعايتها، فأبى الأمير محيي الدين ذلك. وقبل الراتب

(1) في هذه الأثناء (1888) أعلنت فرنسا أنها منحت ابنين للأمير الهاشمي منحة دراسية في ثانوية لويس لوقران. انظر سابقاً.

(2) باردان (الجزائريون. . .)، مرجع سابق، ص 60 ـ 61. انظر أيضاً الخالدي (المهجّرون. . .) ص 556.

الشهري الذي عرضه عليه السلطان عبد الحميد. وقد كلفه السلطان نفسه بعدة مهمات في المشرق والمغرب. من ذلك أن العلاقات بين الدولة العثمانية والدولة العلوية (المغرب) قد أخذت في التحسن أثناء عهد الحسن الأول الذي كان يحاول التخلص من ضغط الدول الأوروبية عليه. وذهب سفير مغربي إلى اسطانبول. وأرادت الدولة العثمانية الكشف عن حسن نيتها في التعامل مع المغرب فرشحت الأمير محيي الدين لهذه المهمة. وقد عينته سفيراً لها في مراكش. لكن فرنسا وقفت ضد ذلك، لأنها كانت ضد سياسة الجامعة الإسلامية وضد تعيين الأمير محيي الدين بالذات الذي حاول الثورة ضدها. ثم أنها كانت تعمل على احتلال المغرب حين تسمح الظروف الدولية بذلك[1].

حين وقعت الحرب العثمانية ـ الإيطالية على ليبيا سنة 1911 كان الأمير محيي الدين يدب نحو السبعين سنة، ولذلك لم نسمع عنه شيئاً عندئذ وإنما سمعنا بدور أخيه علي. وقد عاش الأمير محيي الدين حتى قارب التسعين إذ أدركته الوفاة في دمشق سنة 1336 ـ 1918. ودفن في مقبرة الشيخ محيي الدين بن العربي إلى جوار والده. ولا شك أنه لم يكن سعيداً عندئذ فقد سمع بانتصارات الحلفاء ضد الدولة التي أيدها، وسمع بثورة الشريف حسين، ورأى فكرة الجامعة الإسلامية التي عمل لها تنهار على أيدي جمعية الاتحاد والترقي والحركة الطورانية والحركة الصهيونية، واشتداد العداوة بين العرب والترك. وفاز أعداء الطرفين. ولا شك أيضاً أنه عاش إلى وفاة أخيه محمد سنة 1913، وشنق أخيه عمر سنة 1916، ونفي أخيه علي من دمشق. فهل بقي الأمير محيي الدين بعد ذلك على ولائه لآل عثمان؟ لا نظن ذلك. لقد تغيرت نفوس كثيرة بعد سقوط السلطان عبد الحميد، وظهور حركة التتريك، وقيام الحكم العربي في سورية.

لقد ترك الأمير محيي الدين أبناء بعده، منهم عبد القوي الذي سماه على أحد جدوده. وخصص الشيخ عبد الرزاق البيطار ترجمة واسعة للأمير

(1) علال الفاسي (الحركات الاستقلالية)، طنجة، 1948، ص 88.

محيي الدين، وكان صديقاً له، كما تناوله شكيب أرسلان في بعض كتاباته[1].

ومن أبناء الآمير عبد القادر الذين لعبوا دوراً هاماً في أوائل هذا القرن الأمير عبد المالك. وقد ضاع جهده في تاريخ المغرب السياسي لأنه عاش في فترة مضطربة، فترة الاحتلال والحماية والحرب العالمية وحرب الريف، فكانت جهود الأمير عبد المالك في تحرير المغرب من الفرنسيين غير معتبرة من الدارسين المتأخرين. كما أن الجزائريين ما يزالون يجهلون حركته، ولم يهتم به المشارقة كما اهتموا بإخوته الذين كانوا في رعاية الدولة العثمانية أو الدولة الفرنسية، لمواقفهم إزاء القضية العربية والجامعة الإسلامية، كما عرفنا. ونحن لا نبعد صفة «المغامرة» عما قام به الأمير عبد الملك في المغرب، ولكنه كان مؤمناً في وقته أنه كان يعيد دور أبيه ودور أخيه محيي الدين في الجزائر. ولعل المغاربة سينصفونه بعد تصفية الزبد من الغثاء. ونحن نحيل على ما كتبناه عنه في غير هذا[2].

* * *

إخوة الأمير عبد القادر:

إلى جانب الأبناء هناك أخوة الأمير، وهم على الأقل أربعة ممن عرفنا أسماءهم وأفعالهم. وهم جميعاً أبناء الشيخ محيي الدين من زوجته لاله زهرة، وهم: محمد السعيد، ومصطفي وأحمد والحسين. وقد ذكرت

---

(1) عبد الرزاق البيطار (حلية البشر) 3/1428، وكذلك الأعلام الشرقية 1/40، وحاضر العالم الإسلامي. عن أدبه انظر (حلية البشر) وله شعر غزير في الفخر والنضال. وكذلك الأميرة بديعة الجزائري (الجذور الخضراء)، دمشق، 1993، ولنفس المؤلف (أصحاب الميمنة)، دمشق، 1997.

(2) انظر كتابنا أبحاث وآراء جـ 1، 3. والأميرة بديعة الجزائري (الجذور الخضراء) دمشق، 1993. وعن القليل الذي نعرفه عن الأمير عبدالله بن الأمير عبد القادر، انظر «رحلة منسوبة إلى الأمير عبد القادر» في العدد الخاص من مجلة الثقافة، 1983 (ذكرى وفاة الأمير).

مصادر فرنسية أن للشيخ محيي الدين إبناً آخر اسمه أبو بكر من أم ولد زنجية. وفي سنة 1846 عندما كانت الحرب على أشدها بين الأمير والفرنسيين نشرت (مجلة الشرق) الفرنسية شعراً للأمير يتشوق فيه إلى إخوته، وقد سمى منهم ثلاثة فقط بأسمائهم: محمد السعيد ومصطفى والحسين. ولم يسم أحمد الذي ربما سماه الفرنسيون أبا بكر، لأن المصادر الأخرى لا تذكر أبا بكر هذا. وفي قصيدة الأمير تنويه بإخوته، وقد وصف كلاًّ منهم بوصف يعبر عن مكانته في نفسه. فأخوه الأكبر محمد السعيد المتميز بالوقار والعلم وخليفة والده في الطريقة القادرية، سماه الأمير «روح وجودي». وأخوه مصطفى الأصغر منه، ولاه عدة مناصب، وقد سماه «ذراعي الأيمن». وأطلق على الحسين اسم «ربيع حياتي». أما الرابع الذي لا نعرف اسمه من القصيدة، والغالب أنه أحمد، فقد سماه الأمير «مَمّ عيني» أو سواد عيني. وقد ذهب خيال المعلقين الفرنسيين عندئذ على القصيدة إلى أن في ذلك إشارة إلى سواد بشرة هذا الأخ وإلى كونه من زنجية وليس من لاله زهرة ذات الجمال والفضل[1]. ولكن عبارة «سواد العين» عند العرب تعني العزيز والغالي ولا تعني سواد البشرة.

1 ـ محمد السعيد: أما من حيث الأدوار فإن بعض أخوة الأمير كانوا معه في سياسته وبعضهم كانوا قد سببوا له بعض الحرج، ولم تكن رؤيتهم متحدة في معالجة المواقف السياسية. فمحمد السعيد كان يتصرف كمرابط، وهو الذي ورث بركة والده الصوفية. وكان مقيماً في زاوية القيطنة أثناء المرحلة الأولى من المقاومة. ولا شك أنه ساعد أخاه بتجنيد أتباع الطريقة إلى جانبه. وكان الأمير يحترمه ويستشيره في المسائل الصعبة، كما

---

(1) (مجلة الشرق)، سنة 1846، ص 345 ـ 346. وبالرجوع إلى شعر الأمير وجدنا القطعة التي يتحدث فيها عن اخوته والتي مطلعها (يا سواد العين يا روح الجسد. . .). وقد جاء فيها ذكر ثلاثة منهم وهم: السعيد ومصطفى وأحمد. ويقول تقديم القطعة إنه قالها عندما أخذهم الفرنسيون إلى المنفى. ويبقى الأمر في حاجة إلى مقارنة النصين العربي والفرنسي. انظر الأميرة بديعة (أصحاب الميمنة)، ص 573.

هي التقاليد العربية إذ يحل الأخ الأكبر محل الأب. وقد تثقف على والده الشيخ محيي الدين وعلماء زاوية القيطنة قبل الاحتلال. وكان يميل بطبعه إلى التصوف، ولكنه جاهد مع أخيه وحضر وقائع عديدة معه. ثم سجنه الفرنسيون في عنابة حيث بقي سنوات، قبل السماح له بالهجرة إلى دمشق التي استقر فيها، وأصبح من المدرسين بها، كما جلس محمد السعيد لإعطاء ورد الطريقة القادرية، وقد توفي سنة 1278، ودفن بجبل قاسيون. وترك ولدين هما محمد المرتضى وعبد الباقي. كما ترك بعض المؤلفات[1].

أحد أبناء محمد السعيد أصبح هو الوارث لبركة والده وجده في الطريقة القادرية أيضاً، وهو محمد المرتضى. وكان هذا من مواليد القيطنة سنة 1245 ـ 1829. وعاش طفولته ومراهقته في الحرب والمقاومة، في معسكر والزمالة والدائرة، لا يستقر له قرار مع فتيان الجزائر عندئذ. وخلال ذلك تلقى العلم وحفظ القرآن على والده وغيره. وكان محمد المرتضى من الشباب المجندين في آخر عهد المقاومة. وحضر مع عمه الأمير عبد القادر عدة معارك. ونشأ على حب الوطن والغيرة على الدين وكره العدو. وحين انتقلت العائلة إلى دمشق كان قد قارب العشرين سنة. فاستكمل تعلمه على الجزائريين والسوريين. ومن شيوخه عمه الأمير نفسه، ومصطفى بن التهامي، وسليم العطار.

ورغم المغريات بالوظائف فإنه ظل كوالده وجده ميالاً إلى العلم والتصوف. وكلفه عمه الأمير، بالسفر إلى اسطانبول في مهمة سنة 1273 لا ندري ما هي الآن. وفي سنة 1281 حج مع الأمير، وهو الحج الذي أخذهم إلى مصر والحجاز ولا ندري هل جاور مثله فلم يرجع إلا بعد مدة أو رجع بعد الحج مباشرة. ومهما كان الأمر فإن محمد المرتضى قد زار بغداد أيضاً ربما للتبرك بضريح الشيخ عبد القادر الجيلاني. ثم استقر ببيروت منذ حوالي

---

(1) منتخبات تواريخ دمشق، 696/2. يقول هذا المصدر أن لدى بنات الشيخ محمد السعيد برنسا ممزقاً بالرصاص من أيام الجهاد في الجزائر.

1294. وكان من تلاميذه فيها محمد رشيد الدنا، منشىء جريدة بيروت سنة 1886، وتقول مصادره إن محمد المرتضى قد رفض منصب القضاء في أزمير، واكتفى بتدريس تعاليم الصوفية في مساجد دمشق ثم بيروت، والاعتكاف في بيته، الذي كان يقع في حي باب السريجة. ونفهم من سيرته أنه كان من رجال الدين المحتمين بالسلطة العثمانية، ولذلك رتب له السلطان عبد الحميد راتباً شهرياً يعيش منه.

من موقعه في بيروت ودمشق كان الشيخ محمد المرتضى على صلة بالجزائر أيضاً. فقد عرفنا حين درسنا الطرق الصوفية أن الفرنسيين اكتشفوا المراسلات بينه وبين بعض أعيان الجزائر بمن فيهم بعض القضاة الرسميين. وكان أتباع القادرية في الجزائر يبعثون إليه «الزيارات» بالبريد أو مع التجار والحجاج. وكان الفرنسيون يعتقدون أن هذه العلاقة إنما هي سياسية تعمل على نشر فكرة الجامعة الإسلامية تحت غطاء التصوف. ولذلك لم يكونوا مرتاحين لدور الشيخ محمد المرتضى الذي يعرفون أصله وعواطفه ضدهم.

توفي الشيخ محمد المرتضى في بيروت سنة 1316 (سنة 1319 عند البعض) 1902. وترك شعراً في مدح الرسول ﷺ، وكانت له مجالس وعظية وأدبية. وقد رثاه عدد من الشعراء منهم أبو الحسن الكستي، ومصطفى نجا مفتي بيروت، وخصه أبو النصر يحيى السلاوي بمدح في كتابه (صحيح القياس)[1]. ويرجع ذلك إلى علمه وزهده وإلى علاقته بأسرة محيي الدين التي أنجبت الأمير عبد القادر.

أما الابن الثاني للشيخ محمد السعيد، وهو عبد الباقي فكان قد ولد في عنابة بالجزائر سنة 1267 (1850) عندما كان والده سجيناً بها. ثم تثقف في المشرق. وعاش في سورية وتولى فتوى المالكية بدمشق. وتوفي سنة 1335 (1916)[2].

---

(1) منتخبات تواريخ دمشق، 2/793، 795 والخالدي (المهجرون...) ص 381.

(2) الخالدي، مرجع سابق، والفرفور (أعلام دمشق).

2 ـ مصطفــى: تولى مصطفى عدة مناصب لأخيه أثناء المقاومة. فولاه الأمير على المدية، ولكنه لم ينجح في إدارتها فعين بدله محمد بن عيسى البركاني. ثم عينه بعض الوقت على الحضنة فلم يكن أكثر توفيقاً. كما أرسله رفقة البركاني في مهمة تنصيب وعزل في عدة جهات، مثل الزيبان. ويذهب الفرنسيون إلى أن مصطفى كان أقل إخوته حذراً، وكان طموحاً ومندفعاً، وكان ربما يغار من أخيه، ولذلك كان يسبب له إحراجات مع رجال دولته. والظاهر أن مصطفى كان شاباً نشيطاً وغير منضبط. وكانت قوة أخيه تغريه بالتحكم والاندفاع، وكان يفكر أحياناً حتى في التحالف مع خصوم الأمير، حسب رواية الفرنسيين. وكان كثير النقد لأعمال أخيه. ويبدو أن ذلك «الطيش» قد أورثه الكسوف بعد هزيمة الأمير. إذ لا نكاد نجد لمصطفى ذكراً في الأحداث التي جرت بعد ذلك في المغرب أو في المشرق. فما كان مصيره بعد 1847؟ لا ندري سوى أن له إبناً سماه محيي الدين وأن محيي الدين هذا قد تزوج زينباً ابنة عمه الأمير عبد القادر، وأن هذا الزواج قد نتج عنه الأمير عز الدين، أحد زعماء وشهداء الثورة السورية ضد الفرنسيين.

ولد عز الدين في دمشق أوائل هذا القرن (حوالي 1900). وقد تعلم في بيروت ونشأ على حب العروبة والإسلام. وكان عمره حوالي عشرين سنة عندما احتلت فرنسا سورية باسم الانتداب الدولي. وقاومها السوريون أشد المقاومة، وكان يوم ميسلون، ثم ثورة 1925. فانضم الأمير عز الدين إلى الثورة واعتقله الفرنسيون، ولكنه التحق بها وحمل السلاح ضد الجيش الغازي متبعاً نهج جده مصطفى والأمير عبد القادر. وأثناء دفاعه عن حرم دمشق قتل في الغوطة سنة 1927. وهو يعتبر من قواد الثورة. وله شعر غزير[1]. وهكذا اختلطت دماء الجزائريين بدماء السوريين في عدة مواقع.

(1) الخالدي (المهجرون...)، ص 243. انظر أيضاً قصيدة محمود رمزي في (الحديقة) لمحب الدين الخطيب، جـ 8، ص 54. وتوجد صورته وترجمته أيضاً في الأميرة بديعة (أصحاب الميمنة).

3 ـ **الحسيـــن**: لا نعرف متى ولد. وكان أصغر إخوة الأمير حسب الجرائد الفرنسية الصادرة سنة 1845. وكان أكثرهم وسامة واستقامة، وكان يمتاز بالفروسية والشجاعة. وقد سماه الأمير «ربيع حياتي» وكان يرشحه لخلافته بعد وفاة ابنه سنة 1837، حسب خيال الفرنسيين، وقد عاش الحسين أحداث المقاومة. ثم هاجر إلى دمشق واستقر بها. وتذكر المصادر المشرقية أن له ابناً إسمه نور الدين، ولد له في الجزائر، ربما أثناء التيه الذي أصاب المقاومة بعد القبض على الزمالة. وقد جاء نور الدين هذا مهاجراً مع والده إلى دمشق فتعلم بها على بعض علماء المهاجرين والسوريين. وهذه المصادر في الواقع تأخذ عن بعضها البعض، ولا تقدم لنا الجديد. فهي تقول إن نور الدين قد تولى عدة وظائف إدارية وعلمية في سورية والعراق، مثل القضاء والأوقاف، قبل أن يتولى نقابة الأشراف على عموم الدولة العثمانية ويستقر فـي اسطانبول. وقد عمل على توحيد كلمة الأشراف والتفافهم حول الخلافة والدعاء لها. وتوفي نور الدين هذا سنة 1333 (1914)[1].

ومن أبناء نور الدين الأمير مختار المعروف بالمختار الجزائري. ويهمنا هنا أن الأمير مختار من سلالة الحسين بن محيي الدين، وأنه لعب دوراً في نصرة القضية الجزائرية والمغرب العربي، حين ترأس شرفياً جمعية الجالية الجزائرية، واللجنة العليا للدفاع عن الجزائر، ثم جبهة الدفاع عن أفريقية الشمالية[2]. وفي ذلك دليل على أن الجزائريين في المشرق لم ينقطعوا عن

---

(1) لكن المعروف أن نقيب الإشراف على مستوى الدولة العثمانية هو أبو الهدى الصيادي.

(2) منتخبات تواريخ دمشق، 2/799، والأعلام الشرقية، 3/84، والخالدي (المهجرون)، ص 375. وعن علاقة الأمير مختار بالنشاط السياسي لصالح الجزائر والمغرب العربي انظر الفضيل الورتلاني (الجزائر الثائرة)، بيروت 1956، ص 284، وعما كتبته عنه مي زيادة انظر سلمى الحفار الكزبري (مي زيادة وأعلام عصرها)، بيروت، 1982، ص 483.

الدفاع عن وطنهم وأنهم كانوا يرثون ذلك جيلاً بعد جيل.

4 ـ أحمـــد: أما الأخ الرابع للأمير فهو أحمد بن محيي الدين الذي ولد سنة 1249 (1833). وقد توفي والده وهو دون الفطام. فكفله أخوه محمد السعيد وأسرته. وتربى على يد إخوته وأعمامه. ومنهم الأمير عبد القادر ومحمد المرتضى بن محمد السعيد. وعاش فترة الطفولة والمراهقة على وقائع الحرب والمقاومة. وهناك اختلاف في مصيره بعد 1847 فبعضهم يقول إنه ذهب مع عمه إلى سجون فرنسا حيث بقي إلى أن أطلق سراح الأمير سنة 1852 فتوجه معه إلى بروسة ثم دمشق، وهناك من قال إن أحمد هذا بقي مع أعمامه الآخرين الذين احتجزتهم السلطات الفرنسية في عنابة، وبقوا مسجونين هناك إلى أن سمح لهم بالهجرة إلى الشام سنة 1273 (1856). ولا ندري أي الروايتين نرجح الآن. ومهما كان الأمر فإن أحمد قد حل بدمشق، وفيها ازداد علماً على يد جماعة من المهاجرين والسوريين. كما أخذ الطريقة القادرية.

رغم أن عمره سنة 1846 كان حوالي ثلاث عشرة سنة، فإن جريدة (الجزائر) ومجلة الشرق اللتين نشرتا الخبر عن أخوة الأمير، لم تذكر اسم أحمد هذا، كما لاحظنا. واعتبرت الحسين هو أصغر أبناء محيي الدين بينما رأينا أن أصغرهم هو أحمد. ويقال إن أحمد قد ولع بفن التصوف، رغم تمكنه من علوم أدبية وتاريخية شتى، وقد جلس للتدريس في داره ثم في جامع العناية الذي كان يقع في باب السريجة بدمشق. وكان أحمد يعتبر من العلماء الزهاد، ومهتماً بالحديث الشريف. ويقصده الناس لحل مشاكلهم. ولأحمد بعض التآليف، من أبرزها تاريخ حرب أخيه الأمير عبد القادر، وهو يحتوي على «حقائق لا توجد في تحفة الزائر»[1]. وطبع له كتاب في التصوف بعنوان «نثر الدر» سنة 1924، أي بعد وفاته التي كانت سنة 1320

(1) الأعلام الشرقية، 172/2. المعلومات حول تاريخ وفاته مضطربة. وفي ترجمته تكرار. انظر الفرفور (أعلام دمشق)، ص 26.

(1902). وقد نتناول بعض مؤلفاته في الجزء الخاص بذلك[1]. ومما يلفت النظر أن المصادر لا تذكر سوى ابنه الوحيد وهو بدر الدين الحسني الذي طبع كتاب والده «نثر الدر».

* * *

زوار من المشرق والمغرب

ما سنذكره عن زيارات المشارقة والمغاربة منذ وقت مبكر يدل على أن الجزائر لم تكن معزولة عن العالم العربي والإسلامي. فمنذ 1830 تطالعنا أسماء من الزوار المعروفين تاريخياً أو الذين لا نعرف إلا أسماءهم، وأحياناً لا نعرف حتى أسماءهم. وكانت زيارات هؤلاء معروفة الهدف أحياناً مثل نشر التصوف والعلم، والتوقف في الطريق، وزيارة بعض الصالحين، والاطلاع على أحوال المسلمين، ولكن أهداف بعض الزوار ظلت غامضة فلا يعلنون هم عنها صراحة، ولا الفرنسيون يعلنون عن رأيهم فيهم، بغير الشك والارتياب.

وقد كان الفرنسيون يلجأون إلى طرق مختلفة لاستقبال أو رفض الزائرين. فقد يستغلون الزيارة لصالحهم كما فعلوا مع أحمد المصطفى بن طوير الجنة الموريطاني، وقد لا نعرف موقفهم تماماً من الزائر كما هو الحال مع الشيخ محمد صالح الرضوي. وهناك زوار يبدو أن الفرنسيين قد شجعوهم على الحضور للجزائر متوقعين منهم الثناء والمدح ولكن النتيجة كانت غير ذلك، كما فعلوا مع محمد بيرم الخامس والشيخ محمد عبده. بالإضافة إلى أن هناك من طرده الفرنسيون بعد اعتقاله.

وسوف يكون من المستحيل الإحاطة بجميع الزائرين وكتابة نبذة عن حياة وهدف كل منهم والعلاقات التي أقامها في الجزائر مع مثقفي البلاد ومع

---

(1) تعريف الخلف، 2/98، والخالدي (المهجرون)، ص 375، ومنتخبات تواريخ دمشق، 2/704.

الفرنسيين. ذلك أن المدة التي نعالجها دامت أكثر من قرن. وقد تعددت خلالها الزيارات، وكان بعضها قد رافقته ضجة وحديث طويل. ولذلك سنكتفي بنماذج فقط، وأحياناً بالأسماء فقط محيلين على بعض المراجع الأخرى لمن أراد المزيد من المعرفة.

ولعل أحمد المصطفى بن طوير الجنة هو أول من دخل الجزائر غداة الاحتلال قادماً من الحج وعابراً إلى المغرب ثم ودان (موريطانيا). وكان ذلك سنة 1832. وأثناء ذهابه إلى الحج مروراً بالمغرب كان سيعبر الجزائر ولكنه علم باحتلالها وأن الطريق منها محفوفة بالخطر فركب من طنجة، ولكنه أثناء الرجوع حل بتونس ودخل منها إلى الجزائر، واحتفت به السلطات الفرنسية باعتباره من الشخصيات الدينية والسياسية لعلها تحصل منه على معلومات وتقيم علاقات معه من جهة إقامته، وكذلك من جهة المغرب الأقصى. فاستقبلوه في الجزائر استقبالاً خاصاً، وأظهروا له الإكرام والاهتمام وأركبوه سفينة لهم إلى جبل طارق. وظلوا يتابعون أخباره حتى بعد وصوله إلى المغرب ثم إلى مقر إقامته. وقد سجل ابن طوير الجنة بعض الملاحظات على الجزائر والفرنسيين في رحلته التي نشرت بالإنكليزية فقط حتى الآن، وهي بعنوان (رحلة المُنَى والمِنّة)[1].

وبعد حوالي سنة حل بالجزائر الحاج موسى الدرقاوي. ولم يكن هذا من رجال الرحلة والملاحظة ولكن من رجال الجهاد والتصوف. قيل أنه مصري جاء إلى ليبيا وأخذ ورد الطريقة المدنية ـ الدرقاوية، ثم سار إلى المغرب الأقصى حيث مقر الطريقة الدرقاوية، ومن هناك علم بحركة الجهاد في الجزائر ضد الاحتلال، فدخلها واتصل برجال الجهاد الأولين أمثال محمد بن عيسى البركاني، والحاج سيدي السعدي، والحاج محيي الدين بن مبارك، وقد عقدوا جميعاً مؤتمراً في متيجة سنة 1833 ونسقوا حركة الجهاد فيما بينهم. ورغم أنه درقاوي (أي ليس من طلاب الحرب والسلطة الدنيوية)

(1) انظر حديثنا عن هذه الرحلة في كتابنا (تجارب في الأدب والرحلة)، الجزائر 1982.

فإن الحاج موسى خالف نصيحة زعيم الدرقاوية عندئذ، محمد العربي بن عطية، وخاض المعارك ضد الفرنسيين، واختلف مع الأمير عبد القادر مما أدى إلى تحاربهما حول المدية. ثم انسحب الحاج موسى نحو الجنوب ـ الأغواط والجلفة ـ وكّون هناك فرعاً لطريقته، وتزوج وأنجب أولاداً، هم الذين خلفوه. بعد أن حارب جهة الظهرة وأولاد جلال، قتل مع الشيخ بوزيان في معركة الزعاطشة سنة 1849[1].

وخلال الأربعينات زار الجزائر محمد صالح الرضوي. وهو من أعيان التصوف بالمشرق في وقته. ولا ندري لماذا سهل له الفرنسيون هذه الزيارة رغم أنها جاءت في وقت حرج إذ كانت المقاومة ما تزال على أشدها في عهد الأمير، وكان الحاكم العام هو المارشال بوجو. وقد سمح الفرنسيون للرضوي بالاختلاط بعلماء الوقت في الجزائر وإجازتهم. ثم ذهب منها إلى المغرب، ولعله رجع إلى المشرق عن طريق الجزائر أيضاً. وسنعرض لزيارة الرضوي عند الحديث عن الإجازات.

أما زيارة يوسف كرم فهي أوضح من سابقتها. كان يوسف كرم من أعيان لبنان المسيحيين. وكان يتقد غيرة على «الجنس العربي» كما يسميه. وقد حدثت الزيارة للجزائر على إثر أحداث الشام التي تدخّل الأمير عبد القادر لإطفائها. وكانت بين يوسف كرم والأمير مراسلات، وكان كرم يحث الأمير على قبول إمارة بلاد الشام إما تحت المظلة العثمانية أو بدونها أي بإعلان الاستقلال عنها. ويهمنا من ذلك كله أن يوسف كرم ثار ضد حاكم جبل لبنان من قبل السلطان، وهو داود باشا، وبعد حوالي سبع سنوات من الفتنة اتفق العثمانيون والفرنسيون على السماح ليوسف كرم بالخروج من البلاد والترخيص العثماني له في ذلك، على أن يذهب للإقامة في الجزائر. وفي 31 يناير 1867 ركب يوسف كرم من بيروت دارعة فرنسية وتوجهت به غرباً (؟). ولعل يوسف كرم قد حلّ بالجزائر ثم غادرها إلى أوروبا حيث

(1) عن الدرقاوي انظر الحركة الوطنية، جـ 1.

يجد النشاط السياسي والإعلامي الذي كان يبحث عنه.[1]

وكانت زيارة الشيخ محمد بيرم الخامس التونسي للجزائر سنة 1878. وقد سبق له زيارتها أكثر من مرة، ولكنه لم يتعمق في أجوائها ويتعرف على رجالها إلا خلال السنة المذكورة. وكان الشيخ بيرم يعرف أوروبا. وله تفكيره الخاص في التقدم الأوروبي والنهضة الإسلامية، وكان من علماء جامع الزيتونة والعارفين بالفرنسية. وكذلك كانت له نظرة مقارنة بين تونس التي كانت ما تزال عثمانية والجزائر التي تأثرت بالتغييرات الفرنسية. ويكفي أن عائلته قد تولت الشؤون الدينية عقوداً مختلفة، ومنها عمه بيرم الرابع الذي كان مفتياً وعالماً زيتونياً، وهو الذي خلفه بيرم الخامس، في العلم والثروة والجاه، وكان بيرم الخامس صديقاً لخير الدين باشا صاحب (أقوم المسالك) والداعي إلى الإصلاح. وتولى بيرم في تونس وظائف عديدة. وفي فرنسا عالج من مرضه العصبي، وزار معرض باريس الدولي، كما زار لندن. وفي الجزائر (أثناء رجوعه) زار عنابة وقسنطينة والعاصمة، وتعرف على بعض رجال الدين والقضاء، ذكر بعضهم في رحلته (صفوة الاعتبار). ومن هؤلاء أحمد بو قندورة، وعلي بن الحاج موسى، وعلي بن الحفاف، وقدور الشريف، والشريف الصفصافي، والسعيد بن شتاح. وكان محمد بيرم من الناقدين للحكم الفرنسي، سيما نظام القضاء والتعليم، وله نظرات دقيقة في المجتمع الجزائري. ولذلك لم تكن أحكامه لترضي الفرنسيون[2].

---

(1) عادل الصلح (سطور من الرسالة)، ص 105 هامش. لم نجد حتى الآن مصدراً يتحدث عن إقامة يوسف كرم في الجزائر مدة طويلة أو قصيرة. والمعروف أنه توفي بالقرب من نابولي الإيطالية، سنة 1889. وقصة كرم هذه تذكرنا بقصة ميشيل عون في عصرنا.

(2) انظر صفوة الاعتبار، جـ 4. وكذلك هنري بيريز «رحلتان» في (المؤتمر الأول لاتحادية الجمعيات العلمية. . .» 1935، ص 263 ـ 264. وبعد احتلال تونس 1881 هاجر بيرم إلى المشرق، واستقر بالقاهرة وأصدر جريدة (الإعلام) التي كانت تكتب عن تونس والجزائر وتعارض الاستعمار الفرنسي. وقد توفي بالقاهرة، سنة 1889.

وخلال التسعينات من القرن الماضي زار الجزائر ثم استقر بها الأخوان قدور وأحمد رودوسي. وكانا من جزيرة رودس التي كانت تحت الدولة العثمانية. وكانا مهتمين ببيع الكتب في العالم العربي. ويبدو أن اتفاقاً بينهما وبين السلطة الفرنسية أدى إلى استقرارهما بالعاصمة وإنشاء مكتبة للبيع ومطبعة لطبع الكتب العربية. ولا شك أن هناك خلفيات قد تكون سياسية لهذه الصفقة، ولكنها كانت مفيدة للجزائر على كل حال إذ أصبحت مطبعة رودوسي أول مطبعة عربية في الجزائر يملكها مسلم من أصول قد تكون تركية أو جزائرية[1]. ويجب أن نلاحظ أن الفرنسيين كانوا يتعاملون بشأن الكتب العربية مع المسيحيين اللبنانيين عادة. وربما تواصل ذلك حتى بعد الاتفاق مع رودوسي.

وهناك شخصيات من أصول جزائرية مولداً أو نسباً زارت الجزائر بعد أن خرجت منها لظروف الحرب أو نحوها. وأسباب الرجوع أو الزيارة عديدة، منها تفقد الأهل والأقارب، وزيارة الصالحين، والحصول على نصيب من التركات، وحب الاطلاع والمعرفة. ومن أبرز هؤلاء أبو حامد المشرفي، من مشارف معسكر، صاحب التآليف العديدة. فقد جاء من المغرب الأقصى أثناء حجه. وكتب عن أحوال الجزائر كما رآها سنة 1849 ثم سنة 1877، ومن رأيه أن حالتها «الفرنسية» تدل على أن التقدم فيها كان مستمراً، وأن رجال الدين منتظمون ومحترمون، وأن المدارس متوفرة والدين مرعي. وقد كان المشرفي من الذين سخطوا على الأمير عبد القادر لتأثير حاشيته عليه، أي لأسباب قبلية عائلية، وعبّر عن ذلك في كتابه (طرس الأخبار) الذي سندرسه[2].

---

(1) نلاحظ أن اسم (قدور) لم يكن شائعاً في المشرق، وربما كانت أسرة رودوسي من العثمانيين الذين أخرجهم الفرنسيون قهراً سنة 1820. وكانوا قد حلوا بأزمير وجزيرة رودس وغيرهما.

(2) حياة المشرفي وكتبه في كتابنا أبحاث وآراء جـ 2. وكذلك فصل التاريخ انظر أيضاً بيريز «رحلتان»، مرجع سابق.

وتردد على الجزائر أفراد من عائلة مصطفى بن عزوز الرحمانية التي استقرت بنفطة (تونس) منذ حوالي 1844. ومنهم الشيخ محمد الخضر حسين الذي زار الشرق الجزائري والعاصمة حوالي 1905، وكتب (رحلة جزائرية) ذكر فيها بعض الأعيان الذين لقيهم ووصف الحالة الاجتماعية عموماً، وسجل ملاحظات دقيقة، وكانت زيارته في نفس السنة التي انعقد فيها مؤتمر المستشرقين الرابع عشر بالعاصمة. وقد ذكرنا محمد الخضر حسين في عدة مناسبات أخرى، ولكننا نلاحظ أنه كان عندئذ من علماء جامع الزيتونة وهو المنشىء لجريدة (السعادة العظمى). وقد نشر رحلته المذكورة فيها، ولعل ذلك مما شجع بعض الطلبة الجزائريين على الالتحاق بالزيتونة.

والشخصية الثانية من نفس العائلة هو المكي بن عزوز. فقد كان أيضاً من مواليد نفطة ومن علماء تونس، ومن أصول جزائرية، وكان ميالاً إلى الزهد والعلم. فتردد على الجزائر قبل وبعد رحيله إلى المشرق. وكانت للشيخ المكي مصاهرة مع أهل الديس (قرب بو سعادة). وقد اتخذ هذه المصاهرة وسيلة لتكثير الزيارات ونشر أفكاره التي كان يأتي بها من المشرق. وترك الشيخ أبناء، منهم الشيخ الكامل الذي أكثر هو أيضاً من الزيارات والتنقل بين الجزائر والمشرق إلى أن استقر ناحية العين البيضاء ثم سوق أهراس. وكان الفرنسيون يتتبعون حركات الشيخ المكي وابنه الكامل، وكذلك حركة ابن خليفة المدني (من نفس العائلة) المتوفى في مكناس. وكانت الزيارات تؤدي إلى إجازة علماء الجزائر، سيما من الرضوي والمكي بن عزوز وابن خليفة[1] وعلي بن ظافر المدني الذي زار أيضاً الجزائر سنة 1297 هـ (1879) وأجاز بعض علمائها كابن الحاج موسى.

ومن تونس جاء أيضاً الشيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1895. وكانت

(1) الكتاني (فهرس الفهارس)، 2/788 وهنا وهناك. وقد توفي الشيخ المكي بن عزوز في اسطانبول ودفن بها. ترجمة الشيخ المكي في محمد محفوظ (تراجم المؤلفين التونسيين)، دار الغرب الإسلامي.

أسرته من أصول جزائرية. ويبدو أنه جاء بنية العمل، ولكنه اكتشف أن البلاد قد تغلب عليها الطابع الفرنسي في المدن ولم تعد هي المكان الذي كان يرجو العمل فيه، فلم يطل بها الإقامة[1].

وفي سنة 1911 زار الجزائر أحد الرحالة التونسيين واسمه محمد الشافعي النفطي، واتصل بالشيخ شعيب الجليلي قاضي تلمسان، وقدم بين يديه قصيدة ورسالة، وعرف نفسه بأنه «كثير الترحال». ولا ندري ما صلة الشيخ الشافعي عندئذ بزاوية نفطة وأحداث ليبيا، ولا كم دامت رحلته أو جولته في الجزائر[2]. ويبدو أن السلطات الفرنسية كانت حذرة منه، فقد ذكر الشيخ الطاهر بن عبد السلام سنة 1923 أن محمد الشافعي كان عندئذ في عنابة وكانت السلطات الفرنسية تطارده، وأنهم سجنوه، ثم حجروا عليه البقاء في عنابة، ثم منعوه من الخروج من تونس[3].

وهناك رحالة مغاربة حلوا بالجزائر وسجلوا انطباعاتهم عنها، وقد جاء آخرون لدواعي دينية وسياسية أيضاً. وتتحدث مصادر المغرب عن محمد التاودي السقاط (سقط؟) حوالي منتصف القرن الماضي. وكان قد جاء الجزائر في سفارة ضمن وفد رسمي، وتحدث في جزء من رحلته التي سماها (خرق العوائد) عن الجزائر. ولا ندري الآن العلاقة بين التاودي السقاط وابن عبدالله سقط الذي كان مع الأمير عبد القادر، وأرسله في مهمة إلى المغرب بعد 1843، فلم يرجع[4].

---

(1) يوسف مناصرية (الحزب الدستوري التونسي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1989.

(2) مخطوط الخزانة العامة ـ الرباص، ك 48. واسمه الكامل هو محمد الشافعي بن محمد بن علي الشريفي النفطي. ومن شعره الذي قدمه إلى القاضي شعيب قوله:

حبي لأهل العلم قد أحياني ... ثملت به روحي مدى أحياني
شوقي لهم بجوانحي متوقد ... لوصالهم حادي الهوى غنّاني

(3) الهادي السنوسي، شعراء الجزائر 56/2.

(4) محمد المنوني، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، عدد 13. وكان محمد=

كما كتب أحمد بن العربي بن حسون الوزاني(الرحلة الوزانية) أثناء حجه سنة 1269. فقد حل بالجزائر أثناء رجوعه من الحج ونزل أيضاً وهران. وكان معه غيره من العلماء. ولكننا لا ندري الأن انطباع الحاج أحمد الوزاني ولا من لقيه من الجزائريين[1].

وبالإضافة إلى ابن طوير الجنة تردد على الجزائر عدد من العلماء الموريطانيين. وقد ذكر الشيخ البو عبدلي أن المفتي محمد بابا عمر كان يرحب بهم في الجزائر أثناء حجهم وكان ينزلهم في محله في الذهاب والإياب. وممن كان يساعده في ذلك الشيخ بوعلام ولد رويس. وقال البوعبدلي أيضاً انه يظن أن بعض أعضاء الوفد الموريطاني قد حاول طبع رحلة لبعض أقاربه وأهدى منها نسخة إلى الشيخ بابا عمر، وكان البوعبدلي ممن يجتمع بهم أيضاً عند المفتي المذكور، وكان بينهم أدباء وعلماء، والكثير منهم كان يدون رحلته إلى الحج. وطالما اشترك البوعبدلي ومحمود زوزو في تسجيل مساجلات المريطانيين بإملائهم عليهما[2].

وفي 1897 (1316) زار الجزائر حاج مغربي آخر يسمي الحسن بن محمد الغسال. جاء من طنجة وعبر إلى الاسكندرية ثم إلى مكة والمدينة. كما زار بيروت ومرسيليا، ثم رجع إلى بلاده عبر الجزائر عن طريق البر. وفي عاصمة الجزائر زار بعض المعالم مثل ضريح الشيخ عبد الرحمن الثعالبي، ولم يتحدث عن أية شخصية حية، شأن الرحالين المغاربة القدماء، وإنما اكتفى بذكر اسم السيد محمد دادي الذي قال ان أصله من فاس. ونفهم من بعض المصادر الأخرى أن دادي هذا كان من كبار التجار بشارع لالير

= التاودي السقاط حياً سنة 1871 ـ 1288. وعن ابن عبدالله سقط، انظر سابقاً.

(1) الرحلة توجد في الخزانة العامة بالرباط، ك 1012، قطعة منها هي الثانية ضمن مجموع. وكان أحمد الوزاني حياً سنة 1864.

(2) المهدي البو عبدلي، رسالة منه بتاريخ 7 يناير 1981.

(أحمد بوزرينة حالياً). وقام دادي سنة 1905 برحلة طويلة حملته إلى فرنسا ومصر وسورية وتركيا ومكة والمدينة. وكان هو الذي كلفته السلطات الفرنسية بلقاء محمد الجبّاس، مبعوث سلطان المغرب سنة 1903 إلى الجزائر. وإذا كان الحاج الحسن الغسال لم يذكر العلماء في الجزائر فانه ذكر بعض الجزائريين الذين رآهم واجتمع بهم في بيروت مثل محمد المرتضى ومحمد باشا مؤلف (تحفة الزائر)، ومحمد بن أبي طالب، وكلهم من عائلة الأمير عبد القادر[1].

زيارات رجال الدين والتصوف من المغرب وتونس وغيرهما أكثر من أن تحصى، كان بعضها برخصة من الفرنسيين أنفسهم، مثل زيارة مشائخ الطيّبية ابتداء من زعيمها شريف وزان في آخر القرن الماضي. وفي سنة 1357 زار الجزائر محمد المحجوب الذي يبدو أنه من أهل الطرقية، إذ حضر مركز مجمع الزوايا، وكان له رأي في المعتدلين والمتطرفين (المصلحين). وجاء الجزائر أيضاً الشيخ شعيب الدكالي، والتقى بعلماء الناحية الغربية كالمفتي عبد القادر بن الصديق. وقد دارت بينهم مناقشات حول عقائد الناس في الشيخ عبد القادر الجيلاني والمولى ادريس والمبالغة في ذلك[2]. ومن أبرز الزوار المغاربة للجزائر خلال العشرينات والثلاثينات عبد الحي الكتاني المتزعم للطرقية الموالية عندئذ لفرنسا في المغرب الأقصى، رغم علمه الغزير وتآليفه المفيدة، كما حل بالجزائر الشيخ الفاضل بن عاشور لحضور بعض المؤتمرات الصوفية التي كانت تجمعها

---

(1) مجلة العالم الإسلامي، يناير 1908، ص 1 ـ 20 (عن الرحلة الغسالية)، وقد ذكرنا أن محمد المرتضى توفي في بيروت سنة 1902. وعن هذه الرحلة انظر أيضاً محمد المنوني، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، رقم 13. وعنوانها هو (التنبيه المعرب). أما المؤلف فهو الحسن بن الطيب المعروف بابن عشرين. وعن حلول الوفد المغربي سنة 1903 انظر ترجمة محمد بن مصطفى خوجة، وكذلك مجلة (المنار) 3 مارس 1904.

(2) ابن بكار (مجموع النسب)، ص 213 ـ 214.

السلطات الفرنسية لتجنيد الرأي العام في المغرب العربي لصالحها.

ومن ليبيا جاءت إلى الجزائر شخصيات كانت عادة غاضبة على السلطات العثمانية. منهم سيف النصر، وهو من عائلة أولاد ابن عبد الجليل، وسيف النصر هو صاحب كتاب (ري الغليل) الذي وصف في جزء منه صحراء الجزائر الشرقية وقسنطينة والمنطقة الواقعة بين ذلك والشلف[1]. أما غومة المحمودي فقد استقر بوادي سوف بعد ثورته على العثمانيين أيضاً، وتوفي سنة 1858. وما تزال ذكريات الناس عنه في وادي سوف. وقد سمى ابنه المولود سنة 1857 باسم (سوف). وهو الابن الذي لعب دوراً بارزاً في الحرب ضد إيطاليا منذ 1911، وأصبح من قادة الحركة الوطنية الليبية. وظل سوف على موقفه ضد الايطاليين بعد أن هاجر إلى مصر حيث توفي سنة 1930 (1349).

كما أن زيارة سليمان الباروني للجزائر ودراسته في بني ميزاب على الشيخ محمد بن يوسف أطفيش وكتابته عن مشاهداته فيها، يدل على تأثره بطبيعتها، وبتتلمذه على شيخه القطب وارتباطه المذهبي بأهلها. وهناك رجال آخرون مثل علي يحيى معمر الباحث الشهير، ولكنه جاء في مرحلة متأخرة عن موضوعنا، وكان من تلامذة معهد الحياة والشيخ إبراهيم بيوض[2].

أما مصر فقد جاء منها شخصيات عديدة، دينية وقانونية، وأدبية وفنية. كالشيخ محمد عبده، ومحمد فريد، وسلطان محمد، وصديق أحمد، وعبد العزيز جاويش، وجورج أبيض، وأحمد شوقي، ويوسف وهبي، وفاطمة رشدي، الخ. ولكل واحد منهم دوره وأثره. وإذا كان أحمد شوقي رغم

(1) عن كتاب ري الغليل، انظر أبحاث وآراء، جـ 4. وعلي المصراتي (مؤرخو ليبيا).
(2) عن أطفيش والباروني انظر (حياة سليمان الباروني) لإبراهيم أبي اليقظان، جزآن. وعن علي يحيى معمر انظر دبوز (أعلام الإصلاح). انظر دراستنا عن الشيخ الباروني في مجلة الثقافة، 1995.

مكانته الأدبية، غير مهم لأنه مرّ بالجزائر مرّ السحاب[1]، فإن دور محمد عبده ومحمد فريد وجاويش كان ذا قيمة كبيرة. وقبل أن نذكر دور الشيخ محمد عبده نقول كلمة مختصرة عن الباقين.

وكان محمد فريد هو خليفة مصطفى كامل في رئاسة الحزب الوطني المصري، وقد زار الجزائر عدة مرات. أولها سنة 1901، وكانت سنة حرجة في تاريخ البلاد، إذ كانت الإدارة الفرنسية تحاول تجربة التمثيل النيابي المحلي (الوفود المالية)، ومحاربة سياسة الجامعة الإسلامية. وكان محمد فريد من خريجي الجامعات الفرنسية وعارفاً بأحوال أوروبا، بما فيها الأندلس. ولما نزل وهران لاحظ «فرنسة» الجزائر ومضايقة السلطات الفرنسية له، ثم استقبله مدير الشؤون الأهلية، دومينيك لوسياني، وهو من المستعربين المعروفين، كما استقبله شعيب بن عبد الله الجليلي قاضي تلمسان، والمستشرق موليراس، وبعض الضباط. وحين انتقل إلى مدينة الجزائر وجد صعوبات أخرى تمثلت في عرقلة مراسلاته.

وقد انتقد محمد فريد الإدارة الفرنسية على كبت الأهالي، فهم غير أحرار في السفر ولا يغادرون بلادهم إلا برخصة، وحرية الصحافة وحرية الاجتماع مفقودة عندهم (يشير بذلك إلى قانون الأهالي البغيض). والتعليم موجه لفرنستهم وإحلال الفرنسية محل العربية، وتحسر الزعيم المصري على نجاح سياسة الاندماج الفرنسية إلى حد كبير حين رأى لباس المسلمين متأثراً بلباس الأوروبيين، والزواج من الفرنسيات منتشراً، وتربية أولاد المسلمين في أوساط مسيحية، وعلم أن ابنة أحد الأعيان المتأثرين بالفَرْنسة قد تزوجت في الكنيسة. ولاحظ محمد فريد أن الحياة العربية والاسلامية تختفي في الجزائر، فمن المدن لم تبق إلا تلمسان متميزة بطابعها العربي، وليس في وهران كلها سوى مسجد واحد، ورغم أن

(1) انتقد الشيخ عبد الحميد بن باديس مقولة شوقي ان الجزائريين يستعملون الفرنسية لأن ماسحي الأحذية في مدينة الجزائر لا يعرفون العربية. وأما الشيخ الإبراهيمي فقد كان من المعجبين كثيراً بشوقي وشعره. انظر آثار الشيخ الإبراهيمي، جـ 5.

الجزائر كانت سيدة البحر الأبيض فانها أصبحت لا تضم سوى أربعة مساجد للخطبة، بينما كان فيها سنة 1830 أربعة عشر مسجداً كبيراً وحوالي مائة آخرين[1]. وقد عاود محمد فريد زيارة الجزائر سنة 1902، ثم سنة 1905 وحضر في السنة الأخيرة مؤتمر المستشرقين الرابع عشر.

وفي المؤتمر المذكور قدم الشيخ عبد العزيز جاويش رأيه في معاملة الفرنسيين للجزائريين. وكان رأياً صريحاً أسخط الفرنسيين. كما قدم الشيخ سلطان محمد مداخلة عن المرأة المسلمة. وكان هذا الشيخ قد تحوّل إلى هذا الموضوع بعد أن رأى ما جعله يترك موضوعه الأصلي. فتناول حقوق وواجبات المرأة المسلمة في القرآن والسنة. وقدم صورة عن المرأة في الجاهلية، والفروق بين المرأة المتعملة والجاهلة وأثر ذلك على صحة الأبناء وسعادة الزوج والبيت. وذكر نماذج من النساء القارئات والكاتبات والحافظات للشعر. وجاء بأخبار المرأة في مصر وعدد المدارس المخصصة لهن، ومنها واحدة لترشيح المعلمات، ثم وزع على المؤتمرين كلمة كتبتها فتاة مصرية مسلمة عن(تعلم الفتاة). وكانت كلمة الشيخ سلطان محمد بالعربية الفصحى[2]. ويبدو أن مشاركة الوفد المصري، ولا سيما كلمة الشيخ سلطان محمد، قد تركت أثراً بعيداً في أوساط المتعلمين الجزائريين.

ومن جهة أخرى كان الرحالة صديق أحمد، وهو شاعر أزهري، يتردد على الجزائر وتونس. وقد نشر بعض القصائد في صحيفة (الفاروق) التي أصدرها عمر بن قدور[3].

---

(1) مجلة العالم الإسلامي، مارس 1908، ص 658 ـ 659. وعن المساجد انظر فصل المعالم الإسلامية.

(2) محمد بن أبي شنب، «مؤتمر المستشرقين» 14، في المجلة الافريقية 1905، ص 318، وكذلك ماري بوجيجا «عبر الجزائر» في مجلة الجمعية الجغرافية للجزائر وشمال افريقية 1919, SGAAN، ص 74.

(3) صالح خرفي «عمر بن قدور رائد الصحافة...» مجلة الحياة الثقافية (تونس) عدد خاص 32، 1984، ص 39 ـ 52. نشر عمر بن قدور قصيدة لصديق أحمد في =

وخلال العشرينات حلت بالجزائر عدة فرق مصرية للتمثيل، إحداها كانت بقيادة جورج أبيض، وقد مثلت عدة مسرحيات بالعربية الفصحى، تعرضنا إليها عند الحديث عن المسرح. ورغم العراقيل التي عرقلت نجاح الفرقة فقد تركت أثراً بعيداً على تطور المسرح.

ثم زارت الجزائر فرقة السيدة فاطمة رشدي، وكانت موضع احتفاء المثقفين وعشاق الفن التمثيلي في العاصمة وقسنطينة. وكتبت عنها الصحف المعاصرة. وكانت زيارتها سنة 1934 أي بعد الاحتفال المئوي بالاحتلال، فكان الربط بين الجزائر والمشرق في ميدان الفن والتراث، ضربة للتأثير الثقافي الفرنسي. وفي أوائل الخمسينات حلت بالجزائر فرقة مصرية أخرى بقيادة الممثل يوسف وهبي فوجدت اللغة العربية في الجزائر أكثر انتشاراً، فتجاوب معها الجمهور ثقافياً وسياسياً. واستقبل زعماء الجزائر يوسف وهبي كما تستقبل الوفود الرسمية.

وقد استقبل نادي الترقي بالعاصمة شاعراً تونسياً شهيراً هو محمد الشاذلي خزندار وأقام له الأدباء حفلاً مناسباً. كما استقبلوا من تونس أيضاً الأديبين مصطفى بن شعبان والناصر الصدام، وقد ألقوا محاضرات وشاركوا في ندوات شعرية مع أدباء جزائريين. وبذلك استمر التواصل الأدبي والعلمي بين أقطار المغرب العربي. وخلال العشرينات زار الجزائر الشيخ أحمد سكيرج الفاسي الذي عرف بدفاعه عن الطريقة التجانية. وكانت محاضرته عن الحالة الاجتماعية بفاس[1].

وقلقت الصحافة الفرنسية عندئذ من زيارة صحفي عراقي لم تذكره بالاسم، ولكنه أصبح معروفاً باسم يونس بحري. فقد كانت الصحافة الفرنسية تذكره فقط باسم (السائح العراقي) ولعله كان هو يوقع مقالاته كذلك. ومهما كان الأمر فإن يونس بحري كتب مقالات في جريدة عراقية،

= جريدة الفاروق عدد 9، 25 أبريل 1913 بعنوان (صوت المشرق في المغرب).

(1) أحمد توفيق المدني (تقويم المنصور)، السنة الخامسة، 1348 هـ/ 1929. وكان سكيرج يتردد على تلمسان أيضاً. انظر فصل السلك الديني.

لعلها هي جريدة (العرب) التي كان تولى تحريرها. وزار الجزائر سنة 1928. وكان هذا (السائح العراقي) قد انتقد الاحتلال الفرنسي على محو الآثار العربية من الجزائر[1].

وقد اختلط اسم يونس بحري باسم محمد تقي الدين الهلالي المغربي الأصل المشرقي الإقامة. فقد ذكر الهلالي بنفسه في مراسلة مع البصائر سنة 1936 أنه زار الجزائر منذ ستة عشرة سنة (1920 ؟)، فوجد ما أحزنه على حال العربية، ولكن الأمور قد تبدلت تماماً «من الوجهة الدينية والثقافية وحتى الأخلاقية»، وقال لو أن أحدهم أخبره أن الحالة ستتغير بعد عشر سنوات أو حتى خمسين سنة إلى ما آلت إليه الآن (1936) لبادر إلى تكذيبه. فقد أصبح للجزائر صحافتها الراقية، وهي تشهد نهضة أدبية تضاهي نهضة البلدان الإسلامية الراقية[2] وكان الهلالي قد استقر في العراق.

* * *

زيارة الشيخ محمد عبده

من الزيارات التي تركت أثراً ما يزال يثير الجدل في قيمته وأهميته، زيارة الشيخ محمد عبده، شيخ الأزهر والمجدد الشهير. كان الشهيخ عبده قد ازداد معرفة بالجزائر منذ الثمانينات[3]، حين حل ببيروت ودمشق وربط الصلة مع الأمير عبد القادر، وعرف إبنيه محمد ومحيي الدين والجالية

(1) أخبر بذلك يونس بحري.نفسه، انظر البصائر 5 مايو 1939. وقال أنه زار الجزائر سنة 1928، انظر البصائر 16 جوان 1939.

(2) البصائر 24 يوليو، 1936 من مقالة بعنوان تعليقات، قال فيها إن زيارته للجزائر كانت سنة 1339 (1920). وما يزال الأمر مختلطاً عندنا حول من هو (السائح العراقي) هل هو الهلالي أو يونس بحري.

(3) زار الشيخ عبده تونس لأول مرة سنة 1885، ولعله عرف منها شيئاً عن أحوال الجزائر.

الجزائرية هناك. ولعل الشيخ عبده قد تحادث مع الأمير أو مع أبنائه عن أحوال الشرق والجامعة الإسلامية وجمعية العروة الوثقى التي قيل إن الأمير كان عضواً فيها. وتدل المراسلات بينهما على وجود علاقة خاصة، ويذكر الشيخ رشيد رضا الذي أرخ لحياة الشيخ محمد عبده أن هذا قد كتب عدداً من الرسائل إلى الأمير، وأن مخاطباته له قد كثرت فكانت طوراً في رسائل الإصلاح وطوراً في رسائل الوداد. وجاء في أحد هذه المخاطبات ما يدل على تكرار المراسلة بينهما بعد اللقاء، وعلى التقدير الكبير الذي يحمله الشيخ عبده للأمير، كما يدل على وجود «أسرار» بينهما يرمز إليها الشيخ رمزاً، كقوله «ورجائي ألا يزايل فكرك ما تفارقنا عليه وسبق الكلام فيه مراراً. . . وأن يرد لي من سيادتك ما يبشرني بسلامة حالك، ومجمل الحاصل من سعيك»[1]. وعلى اثر وفاة الأمير كتب الشيخ عبده معزياً ولديه محمد ومحيي الدين بعبارات مؤثرة، كقوله «وليس من كلمة أجمع لكلماته ولا قول أوفى بفضائله سوى أنه منتهى وصف الواصفين وغاية مدح المادحين»[2].

ثم تردد الشيخ عبده على تونس فزارها مرتين في الثمانينات. وكانت فرنسا عندئذ حديثة عهد باحتلالها. وكان فيها بعض الجزائريين، في جامع الزيتونة وفي الإدارة وفي الصحافة، فليس غريباً أن يلتقي الشيخ عبده بعدد منهم عندئذ، وأن يعرف منهم القليل أو الكثير من أحوال الجزائر التي كانت وقتها تحت إدارة لويس تيرمان. ولا نظنه إلا قد سمع عن السياسة الفرنسية فيها وعن أحوال التعليم والقضاء والأوقاف والمساجد والحج فأراد أن يقف بنفسه على جليات الأخبار. فالمبادرة بالزيارة فيما يبدو كانت من عنده، رغم أن البعض ربما يذهب إلى أن المبادرة قد تكون فرنسية، الهدف منها جذب الشيخ عبده، الذي عاش في فرنسا فترة إبعاده، عن الفلك البريطاني. ومن يدري فقد تكون لبريطانيا أيضاً مصلحة في زيارة الشيخ عبده لمستعمرة

---

(1) محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام، 2/ .

(2) نفس المصدر، ونص الرسالة موجود فيه.

فرنسية غير عادية، كالجزائر. ذلك أن علاقة هذا الشيخ باللورد كرومر حاكم مصر أصبحت ودية، ولم يكن الاتفاق الودي (1904) بين فرنسا وبريطانيا قد وقع بعد. غير أن صاحب المنار الشيخ محمد رشيد رضا استعمل عبارة غامضة حين نسب المبادرة إلى الشيخ عبده نفسه إذ قال ان هدفه كان الإطلاع بنفسه على أحوال المسلمين وتتبع آثار الإسلام.

ومنذ إبريل 1903 كتبت المنار مقالة بعنوان (فرنسا والجزائر) كأنها تمهيد لزيارة الشيخ عبده. وقد جاء فيها بعض «النصائح» للدولة الفرنسية «العظيمة» بأن «تعامل مسلمي مستعمراتها بالحسنى لتملك قلوبهم وتأمن غائلتهم». وفرقت المنار بين معاملة الحكومة الفرنسية وإدارتها في الجزائر، وقالت معتذرة ان فرنسا لم تكن مرتاحة للمعاملة القاسية التي تعامل بها مسلمي الجزائر، ولكنها ترى أنها هي الطريقة الضرورية (؟) إلى أن يأتي ما هو خير منها. وأشارت المنار إلى زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للجزائر (1903) ووعْدِه الأهالي بأن زيارته ستتلوها معاملة أفضل لهم[1]. وكانت المنار معتدلة جداً في معالجة العلاقة بين الجزائر وفرنسا.

كان الشيخ عبده قد زار أوروبا عدة مرات، خصوصاً سويسرا وبريطانيا وفرنسا. وكان في أوروبا خلال صيف 1903، فزار الفيلسوف الإنكليزي هربرت سبنسر في العاشر من شهر غشت، وتحادثا عن حالة الشرق والغرب. ومن بريطانيا حل بفرنسا وقضى في باريس حوالي أسبوعين، ولعله اتصل بالسلطات الفرنسية لتسهيل زيارته للجزائر أو جرى الاتصال به لترتيب هذه الزيارة، إذ لا بد من رخصة خاصة لدخول الجزائر، وهذه الرخصة لا تمنح إلا لمن تعَهَّد بعدم إثارة الشغب والخوض في المسائل الحساسة والسياسية. ومما يدل على «ترتيب» الفرنسيين لهذه الزيارة أن الشيخ عبده قد وجد الشيخ أبا القاسم الحفناوي في انتظاره بمرسيليا لمرافقته إلى الجزائر، دون إعلام مسبق. وكان الحفناوي عندئذ محرراً في جريدة المبشر التي تصدر عن

(1) مجلة (المنار) 4 أبريل 1903، ص 79 ـ 80. انظر لاحقاً.

الحكومة العامة. وعند وصول الباخرة في 27 غشت إلى الجزائر فارقه الشيخ الحفناوي الذي انتهت مهمته، ثم تولاه آخرون كانوا يعدون عليه أنفاسه ويتبعون خطواته ونظراته، فيكتبون عنه وعن زواره التقارير للفرنسيين.

وقد تحدث محمد رشيد رضا عن ظروف زيارة الشيخ عبده فقال انه أخبرهم بنيته في السفر بعد أوروبا إلى تونس والجزائر[1]، كما كان ينوي زيارة المغرب الأقصى بعد ذلك، وكان هدفه المعلن هو الوقوف على أحوال المسلمين في منطقة المغرب العربي والاطلاع على آثار الإسلام هناك. وقد كتم الشيخ رشيد رضا خبر هذا السفر «لئلا يبادر الأشرار إلى بث الدسائس لمنع فرنسة إياه من دخول البلاد. . .» ومع ذلك فإن الخبر قد تسرب و «بادر أولئك الأشرار إلى ما كان ينتظر منهم» فكتبوا رسالتين إلى الحكومة العامة في الجزائر سعاية بالشيخ عبده، واحدة من القاهرة والأخرى من الأسكندرية، وكلتاهما تغري الحاكم العام لفرنسي (وهو شارل جونار) بالشيخ عبده وتقول ان الهدف من سفره إلى الجزائر هو «تحريض المسلمين على الثورة والخروج على الحكومة ونبذ طاعتها، وأنه قادر على ذلك».

وفي نظر الشيخ رشيد رضا أن الحكومة الفرنسية لم تكن «خرقاء» فلم تصغ إلى سعاية الساعين وإنما استقبلت الشيخ عبده «بالحفاوة والإجلال لأنها لا تجهل مكانته الدينية والعلمية. وقد سر بهذه المعاملة له مسلمو الجزائر، ورأوا ذلك دليلاً على حسن قصد حكومتهم وحسن سياستها». ورغم هذا الاطراء للحكومة الفرنسية على حسن معاملتها للشيخ عبده فإن الشيخ رشيد رضا استدرك قائلاً انهم بثوا «حوله من الجواسيس السريين في كل مكان، وهو لم يكن يجهل هذا ولا كان يخشى منه». ونفهم من كلام رشيد رضا أن الشيخ عبده، كان ينوي زيارة تونس أيضاً. وقد ذكر الشنوفي (انظر سابقاً) أن الشيخ عبده زار تونس بعد الجزائر مباشرة وأنه جاءها بالقطار ومنها سافر إلى لندن عن طريق صقلية. أما المغرب فلم يزرها أبداً. فهل كان لمرضه دخل

(1) ومن ثمة نفهم حذر رشيد رضا في كتابته بالعدد 4 أبريل 1903، انظر سابقاً.

في ذلك؟ أو أن السلطات الفرنسية التي كانت تحتل أيضاً تونس وتمهد لاحتلال المغرب هي التي جعلته يلغي زيارته للمغرب[1].

ولكن الشيخ عبده قد حقق هدفه في رأي رشيد رضا، من زيارة الجزائر وهو «إرشاد المسلمين» إلى حقيقة دينهم والطريقة المثلى لإحيائه وإحياء لغته، مع البعد عن السياسة. فقد اجتمع الشيخ عبده، كما ذكرنا، بعدد من العلماء والمعجبين بالحركة الإصلاحية التي يمثلها. وذكر منهم رشيد رضا اثنين وهما محمد بن الخوجةوعبد الحليم بن سماية. وكانا من المعجبين بالمنار، وقد طلبا من الشيخ عبده مع غيرهما، أن يوصي صاحب المنار بأن لا يتعرض في مجلته بسوء للدولة الفرنسية حتى لا تمنع المجلة من دخول الجزائر، وهي في نظرهم «مدد الحياة لنا فإذا انقطع انقطعت الحياة عنا». وهذا الكلام قد يكون موعزاً به من السلطات الفرنسية لأنها هي المستفيدة من سكوت (المنار) عن فظائعها في الجزائر. وعن طريق المنار كان في الجزائر وتونس «حزب عبدوي» دون أن يكون الشيخ عبده نفسه عالماً بذلك، وقد أكده أحد كتاب جريدة (لوطان) الفرنسية.

هذا عن الهدف المعلن من جانب الشيخين عبده ورضا من الزيارة. ولكن ما رأي الفرنسيين في ذلك؟ لماذا سمحوا له بزيارة الجزائر والالتقاء بعلمائها وإلقاء درس عام أو محاضرة كما نقول اليوم؟ رغم أننا لم نقرأ بعد

(1) قال آجرون ان الشيخ عبده كان يخطط لزيارة المغرب سنة 1905، ولكن المرض أودى به، وكان اللورد كرومر قد أخبر بول كامبون بالداء الخبيث الذي كان يعاني منه الشيخ عبده والذي توفى به في 27 يوليو 1905. انظر آجرون 917/2. وبول كامبون هو المقيم العام الفرنسي عندئذ في تونس، وهو أخ جول كامبون الذي سبق له أن حكم الجزائر. وعن علاقة الشيخ عبده بالمغرب نذكر أن الوزير محمد الجباس (الغباس) الذي رأس وفد المغرب وحضر إلى الجزائر سنة 1903 لم يتمكن من لقاء الشيخ محمد عبده فيها. ويبدو أن الوزير غادر ورجع إلى بلاده، فسمع، وهو في مدينة وجدة، بوجود الشيخ عبده بالجزائر، فدخلها لعله يصادفه فوجده قد غادرها إلى تونس. ولكن الذي التقى بالشيخ في الجزائر فعلاً هو نجل الوزير الجباس، انظر مجلة (المنار) عدد 3 مارس 1904، ص 927.

عن ذلك في الوثائق الفرنسية فانه يبدو لنا أن الحكومة الفرنسية كانت على الأقل تريد تحقيق أمرين من زيارة الشيخ عبده للجزائر، الأول دولي والثاني محلي. أما الكسب الدولي فهو أنها كانت تخشى تأثير حركة الجامعة الإسلامية بقيادة السلطان عبد الحميد. وقد فتح علماؤها ملف هذه الحركة وأخذوا يدرسونه ورقة ورقة ويكتبون عنه التقارير والمؤلفات، ويضعون أمام الحكومة الفرنسية عدة بدائل. كما أن فرنسا كانت تريد الاستفادة من اسم ونفوذ الشيخ عبده في العالم الإسلامي على حساب بريطانيا.

أما الكسب المحلي فإن الاتجاه الجديد للسياسة الفرنسية في الجزائر والذي ظهر منذ التسعينات من القرن الماضي هو تحقيق الاندماج عن طريق توسيع التعليم الفرنسي وتكوين نخبة مرتبطة بالثقافة الفرنسية لتحل محل الطرق الصوفية و «الإسلام الجزائري» الذي عبر عنه أدمون دوتيه بأنه إسلام الدروشة والسحر وتوريث البركات. وكان ترويج المنار أولاً ثم ترويج أفكار الشيخ عبده ثانياً وحضوره الشخصي، كل ذلك يخدم الاتجاه الفرنسي الجديد ضد الزوايا والمرابطين. ولعله من الملفت للنظر أن الشيخ علي بن عبد الرحمن مفتي وهران وأحد أعضاء الطريقة التجانية لم يحضر درس الشيخ عبده وأعلن أنه كان مريضاً. وكثيراً ما كان لوسياني (الذي على يديه رتبت زيارة الشيخ عبده) «ينصح» (أي يأمر) هذا الموظف أو ذاك بكيت وكيت حتى يجعله يتفادى الإحراج. وقد فعل ذلك مع الشيخ محمد السعيد بن زكري يوم مناقشة فرض التجنيد على الجزائريين، فقد نصحه لوسياني بالسفر. ولا نستبعد أن يكون مرض الشيخ ابن عبد الرحمن بإيعاز من لوسياني أيضاً[1].

(1) يذهب آجرون، 2/916 ـ 917 إلى أن محمد بن أبي شنب ومحمد السعيد بن زكرى ومحمد بن الخوجة (الكمال) ربما لم يلتقوا بالشيخ عبده، بينما قال رشيد بن شنب ان والده قد سجل في زمامه بعض أخبار الشيخ عبده. فهل حضر شخصياً أو استقاها ممن حضروا؟. كما ذهب آجرون إلى أن الأمير خالد قد دعي ولم يحضر. ونحن نستغرب عدم حضور شخص مثل محمد بن الخوجة. ولعل آجرون غير متأكد من معلوماته.

ومهما كان الأمر فان الشيخ رشيد رضا لخص الأفكار التي بثها الشيخ عبده في الجزائريين فيما يلي: الحرص على تحصيل العلوم الدينية والدنيوية، والحث على العمل وعمران البلاد، كما نصحهم بمسالمة الحكومة (الفرنسية) وترك الاشتغال بالسياسة لكي تساعدهم هذه الحكومة على تحقيق الغرضين السابقين وهما تحصيل العلوم وتوفير شروط الكسب والعمران. وقد شرح الشيخ رشيد رضا معنى ترك الاشتغال بالسياسة بأنه لا يعني عدم مخاطبة الحكومة في المظالم التي تضرّ بهم كالقوانين الجائرة والمعاملات التعسفية. وكأني به يريد أن يقول ان السياسة هي التحزب والمضادة للحكومة والتآمر ضدها وعصيان أوامرها والثورة عليها. وقد كتب الكتّاب وفسر المفسرون هذا الرأي دون طائل. ونظن أن المسألة عند الشيخ عبده كانت مسألة أولوية: هل الأولى للمسلمين أن يتسيسوا ويعملوا على التغيير بطرق مباشرة كالعصيان والثورة، أو الأولى لهم أن يدرسوا ويتكونوا وينافسوا الفرنسيين في العلوم الدنيوية ما دام هؤلاء قد سمحوا بها؟ ولعل جوهر الموضوع هو ما العمل إذا كانت العلوم المسموح بها لا تكفي أو لا تحقق المطمح السياسي بل تعارضه أحياناً؟ وقد أجاب الشيخ رشيد رضا صراحة على ذلك في قوله: فإذا لم تكشف الحكومة ظلامتهم، بعد الالتجاء إليها في كشفها، فانهم يكونون معذورين في سخطهم عليها وتربصهم بها الدوائر كالعصيان.

ويبدو لنا أن الشيخ رشيد رضا قد توقع أكثر مما كان ممكناً من حكومة فرنسا عندئذ. ولكن سياسة شارل جونار على ما فيها من ظلم وتعسف، قد أغرت الجزائريين والمسلمين عامة، وفيهم رشيد رضا والشيخ عبده نفسه، ان هناك سياسة جديدة لفرنسا في الجزائر. يقول رشيد رضا ان فرنسا كانت «تبحث دائماً عن طريقة يطمئن بها أهل الجزائر لحكومتهم وتطمئن هي لرضاهم عنها». وهذا قول فيه تفاؤل كبير أو فلنقل مجاملة مكشوفة. لأن فرنسا كانت لا تسأل عن رضى الجزائريين ولا تأخذهم في الاعتبار، وكانت سياستها نحوهم تقوم على القمع والإرهاب في كل قانون الأهالي المعروف. ولعل مجيء الحاكم العام جونار هو الذي جعل الأهالي والشيخ عبده وتلميذه الوفي رشيد رضا

يأملون الأمل الحسن في السياسة الفرنسية نحو الجزائريين[1].

في باب عزون تعرف الشيخ عبده على شيخ جزائري كان يتاجر في محل للدخان اسمه محمد بن عمر بن سماية[2]، وهو ابن أخ الشيخ عبد الحليم بن سماية الذي كان من المعجبين بالمنار، وبأفكار الشيخ عبده عن طريق السماع. وقد عرفه التاجر على عمه المذكور فارتبطت بينهما صلة العلم والإعجاب. وربما كانت هذه المعرفة أيضاً مرتبة من قبل السلطات الفرنسية. إذ لا يمكن أن تكون عفوية إلى الحد الذي يذكره بعض الباحثين. ومهما كان الأمر فان الشيخ عبد الحليم كان يسكن ضاحية الحامة (بلكور) عند جامع صغير بناه أحد التجار اسمه مصطفى الأكحل، قرب سكناه. وكان السيد الأكحل من أصحاب الثروة والجاه ومن المتعلمين، وكانت داره مفتوحة للجزائريين المثقفين والأجانب. وكان الشيخ عبده، لا يكاد يغادر دار السيد الأكحل إلا قليلاً[3]. وقد تهاطل عليه الزوار من مختلف الفئات المتعلمة والمتسيسة، معظمهم من الموظفين لدى الإدارة. وقد قسمهم رشيد بن أبي شنب إلى ثلاثة أصناف، صنف المحافظين وصنف العصريين وصنف المتفرنسين. كما ذكر نماذج من كل صنف[4]. وكان عمر راسم والإخوان

(1) انظر مجلة المنار، أعداد 7 و 22 أكتوبر، و 22 سبتمبر، 1903.

(2) عن عمر بن سماية انظر فصل الفنون.

(3) كان الشيخ عبده قد زار قسنطينة زيارة خاطفة ثم رجع إلى الجزائر. ولم يكتب أحد حتى الآن، حسب علمنا، عن زيارته لقسنطينة، ونظن أن أحد مستقبليه هناك قد يكون الشيخ المولود بن الموهوب وحمدان الونيسي. وكان ابن الموهوب من المعجبين بالشيخ عبده. انظر خطبة توليه الفتوى سنة 1908، في كتابنا أبحاث وآراء، جـ 2.

(4) عدّ من الصنف الأول ابن زكري والمجاوي وابن سماية، وبوقندورة وابن زاكور وابن الحاج موسى. وعدّ من الصنف الثاني مصطفى الكمال (محمد بن الخوجة) ومحمود كحول ومصطفى الشرشالي وعبد الرزاق الأشرف ومحمد بن أبي شنب، ومن الصنف الثالث ابن التهامي وابن بريهمات (أحمد) وبوضربة (أحمد؟) ـ وهم متجنسون بالجنسة الفرنسية ـ ثم حمو أبو علام وحمدان بوركايب ـ من الأعيان.

رودوسي من الذين حضروا مجالس الشيخ عبده.

كانت تعاليم الشيخ عبده تقوم على أن الدين الإسلامي دين علم وعمل وتسامح. وأن كثيراً من الخرافات والبدع قد علقت به، وأنه حاول إصلاح الأزهر ونظام القضاء في مصر، ونحى باللائمة على تخلف تعليم الزوايا وعلى بعض الطرق التي تعلم التصوف الكاذب. وقال ان الدين الإسلامي غير منغلق، بل هو دين مفتوح ومتحرك نحو المستقبل، وأخبر الحاضرين أن الإسلام قادر على التأقلم مع الحياة العصرية، وعلى المسلمين أن يأخذوا من الغرب ما لا يناهض دينهم، وأن ينافسوا الأوروبيين ساقاً بساق وذراعاً بذراع. وكان يتفادى الموضوعات السياسية ولا يجيب عنها إذا ما سئل، ولعل ذلك كان باتفاق مسبق مع الفرنسيين، ولكنه استنكر الاندماج (التجنّس؟)، كما صوره له أحمد بن بريهمات والنخبة المستغربة، حتى لا يتخلى المسلم عن أحواله الشخصية. واعتبر البعض أن هذا الموقف جعله يتدخل في السياسة.

قام الشيخ عبده بتفسير سورة (والعصر) في جامع السيد الأكحل بالحامة. كان عدد الحاضرين حوالي 200 شخص، من مختلف أنحاء القطر. ودام الدرس حوالي ساعتين، وكان الحاضرون من مختلف فئات المتعلمين. وحضر بالصدفة أيضاً وفد مغربي رسمي كان يزور الجزائر. وكان الشيخ عبده قد فسر هذه السورة من قبل وهو في الأزهر. وجاء الآن فحث على الصبر والصلاة والتعلق بالله وفعل الصالحات وتطبيق الشرع والالتزام بالأخلاق الفاضلة والتمسك بالإيمان الصحيح. وقد فهم البعض أن اختياره لهذه السورة يدل على التزامه بعدم التدخل في السياسة لأن السورة تحث على الاستسلام لله والصبر في سبيله، ولا تدعو إلى الجهاد أو الانتفاضة. لقد كان الشيخ يقارب بين الدين والعلم والتقليد والتجديد ويحث على الأخلاق والتعلم والصلاح.

هذه هي رسالة الشيخ محمد عبده سنة 1903. وقد أخذ المعجبون به

يبثونها من صحفهم وخطبهم الجمعية وأحاديثهم ورسائلهم. فقرأ مصطفى الكمال (ابن الخوجة) على الملإ تفسيره لسورة والعصر، وهو التفسير الذي نشرته (المنار) في صورته النهائية بعد رجوع الشيخ إلى مصر ومراجعة النص. وظل تأثير الشيخ عبده بعد وفاته أيضاً. وقد تبنت بعض الجرائد الجزائرية كالفاروق وذو الفقار، أفكار الشيخ، وكانتا تنشران أخباره الدينية، مما يفهم منه أنهما ضد الطرق الصوفية والوضع الديني الرسمي في الجزائر والخرافات، فأوقفتهما الإدارة الفرنسية، وكان ذلك عشية الحرب العالمية التي أدت إلى اختفاء القادة والجرائد إلى 1919[1].

من الذين ارتبطوا بالشيخ محمد عبده محمد بن الخوجة (الكمال)، وعبد الحليم بن سماية، والمولود بن الموهوب، وعمر بن قدور، وعمر راسم. وكان ابن الخوجة من المعجبين بالشيخ عبده عن طريق المنار، قبل زيارته للجزائر. ولذلك استغربنا من قول آجرون ان ابن الخوجة لم يكن من بين الذين حضروا درس الشيخ عبده. وإذا صح ذلك فقد يكون لأسباب قاهرة كالمرض أو الخوف من السلطات الفرنسية. وقد عرفنا أن ابن الخوجة قد كرر إلقاء تفسير (والعصر) على منبر خطابته في جامع صفر بعد نشر التفسير في كتيب خاص. وكذلك قرظ ابن الخوجة هذا التفسير ونشر تقريظه في المنار[2]. وفي نفس العدد من المجلة تقريظ طويل نظمه الشيخ عبد الحليم بن سماية في الشيخ عبده عندما كان في الجزائر. ولم نطلع على هذا

---

(1) رجعنا في الفقرات السابقة إلى دراسة رشيد بن أبي شنب «زيارة الشيخ عبده للجزائر 1903» في مجلة الدراسات الإسلامية Studia Islamica، عدد 53، 1981 ص 121 ـ 135، انظر أيضاً فرحات عباس (تشريح حرب)، ص 203 ـ 205، وكذلك محمد رشيد رضا (تاريخ الأستاذ الإمام) 1/787، 871 ـ 873. وفي جـ 1/787 جاء أن الشيخ عبده كتب بنفسه في تفسير جزء عم أنه فصل تفسير سورة (والعصر) في الجزائر ونشر ذلك منفصلاً عن المختصر الذي تضمنه تفسير جزء عم.

(2) قال رشيد رضا انه نشر التقريظ في المنار المجلد 7 ص 917. وقد وعد بنشره في ذيل تاريخ الأستاذ الإمام، ولكنا لم نعثر عليه. 1/872. ولا نعرف ما إذا كان التقريظ شعراً أو نثراً.

الشعر في الذيل، كما وعد الشيخ رشيد رضا.

وتواصلت المراسلة بين الشيخ عبده وابن سماية بعد الزيارة أيضاً. فمن جزيرة صقلية كتب الشيخ عبده إلى تلميذه ابن سماية رسالة تعتبر من رسائل البيان بين الإخوان. فقد مدحه بالفضل والعلم والأدب والأخلاق، وتنبأ له بأنه سيكون إمام قومه في الهداية إلى سبيل الرشاد. وحثه على الاستعداد لهذه المهمة «بالاستمرار في مزاولة كلام البلغاء من أهل اللسان العربي» ومواصلة ما بدأ به من اللغة الفرنسية، ودراسة أخلاق الناس، والتعمق في تاريخ الأمة الإسلامية، والتطور الديني وعلل ذلك وأسبابه. وأوصاه بالاستعانة وبإخوانه ابن الخوجة ومفتي الحنفية (بو قندورة)، وحذره من «النظر في سياسة الحكومة أو غيرها من الحكومات ومن الكلام في ذلك. فان هذا الموضوع كبير الخطر قريب الضرر». وفي نظر الشيخ عبده أن الناس محتاجون إلى العلم والإخلاص في العمل.

وكانت هذه الرسالة درساً آخر له ولغيره في موقف العلماء من الحكام. إذ أن الشيخ عبده أصبح الآن خارج الجزائر، وكان بإمكانه أن يكتب ما لم يكن يستطيع قوله وهو فيها. ولكنه ظل متمسكاً بمبدئه، وهو أن الناس في حاجة إلى أن «يعيشوا في سلام وراحة مع من يجاورهم (الفرنسيين؟) من الأمم الأخرى، ولا يتعلقوا من الوهم بحبال تنقطع في أيديهم متى جذبوها، فيسقطوا.. فيما لا منجاة منه»[1]. ونكاد نجزم أن الشيخ عبده هنا يعني

(1) تاريخ الأستاذ الإمام، 2/617 ـ 618، والرسالة مكتوبة في بليرم 30 جمادي الآخرة سنة 1321. ويفهم من تقديم هذه الرسالة أن رشيد رضا متأكد أن الشيخ عبده قد زار الجزائر وتونس وأنه كان في صقلية عائداً إلى مصر. عن زيارتي الشيخ عبده لتونس انظر المنصف الشنوفي «زيارتا الشيخ محمد عبده لتونس» في الكراسات التونسية، 12 (1968)، ص 57 ـ 97، بالفرنسية. وبناء على هذه الدراسة فان الشيخ عبده قد زار تونس بعد الجزائر، وأنه ذهب إليها بالقطار، وظل فيها إلى 24 سبتمبر 1903. ومن تونس ذهب الشيخ إلى لندن عبر مالطة ونابلي، ولا تذكر المصادر من كان معه من المرافقين.

المعارضة السياسية للحكومة الفرنسية في الجزائر وغيرها من الحكومات الاستعمارية. ويرى أن ذلك مدعاة للسقوط قبل نيل المرغوب.

وعلى إثر وفاة الشيخ محمد عبده بادر بعض الجزائريين برثائه، فكتب الشيخ محمد بن القائد علي، الإمام بالجامع الجديد بالعاصمة، قصيدة نوه فيها بالشيخ ووصف مصيبة المسلمين بفقده، وذكر مؤلفاته، ومنها تفسيره، ورسالة التوحيد، ودوره في الإصلاح وزيارته للجزائر. ونفهم أن القصيدة كانت طويلة لأن الشيخ رشيد رضا اختصرها في كتابه. ولها بداية مؤثرة. وسنعرض إليها في فصل الشعر. ومن التعازي النثرية ما أرسل به أحدهم من الجزائر، مكتفياً باختصار اسمه في حرفين (ع. ز.). وقد نشر هذه التعزية رشيد رضا مختصرة. وفيها تحدث كاتبها عن مكانة الشيخ عبده وزيارته للجزائر والدرس الذي ألقاه ومسامراته «وخاطبنا بخطاب أشهى من طعم الضرب، بأفصح كلام العرب، . . . وكشف لنا عن دقائق المسائل. والناس حوله بين مصغٍ وسائل». وطالب المعزي بنشر آثار الشيخ عبده لتعميم فائدتها.

ويبدو أن الشيخ محمد عبده قد كتب مذكرات عن زيارته للجزائر وتونس وغيرهما. ولكن هذه المذكرات قد ضاعت أو لم تكمل. فقد أخبر الشيخ رشيد رضا أنه علم منه أنه كتب مذكرات بشأن البلدين المذكورين وأنه يريد إيداعهما في فصول يتناول فيها الإصلاح بالأسلوب القصصي «المفرغ في قالب الفكاهة». ولكن الشيخ عبده، توفي قبل أن ينشر ذلك، ثم أن أوراقه الباقية ليس فيها تلك المذكرات[1]. ومن يدري فقد تكون وقعت في أيدي الحريصين عليها دون أن يخرجوها للناس. وقد كانت ضاعت منا مذكرات (يوميات) عن بلدان كثيرة زرناها وأشخاص قابلناهم وحوادث عشناها، ولم يظهر عنها خبر إلى الآن بعد مرور تسع سنوات على فقدها. وأين مذكرات الشيخ محمد عبده من مذكراتنا؟.

---

(1) تاريخ الأستاذ الإمام، 2/504.

ومهما كان الأمر، فان زيارة الشيخ محمد عبده على قصرها (حوالي عشرة أيام) قد تركت أثرها الواسع نظراً لمكانة الشيخ وللإعلام الذي رافقها، ولعدد الحضور للدرس والمسامرات، وتغطية مجلة المنار لها ونشر تفسير سورة والعصر وبعض كتب الشيخ الأخرى، ثم وفاته المفاجئة. وقد عرفنا أنه زار أيضاً قسنطينة وهاجم فيها الطرق المبتدعة والجهل، وهي الزيارة التي لم يكتب عنها أحد حتى الآن فيما نعلم. ولا نظن أنه قد زار تلمسان ولكن يجب ألا تعطى لهذه الزيارة أهمية أكثر مما تحتمل. فالظروف كانت حرجة، والجواسيس كانوا في كل مكان، والاتصالات بالشيخ كانت محفوفة بالمكاره، فقد كانت زيارته تعتبر فخاً منصوباً للبعض وامتحاناً لآخرين. ويمكننا القول ان مدرسة الشيخ عبده ورشيد رضا قد أثمرت ثمرتها على يد الحركة الإصلاحية بين الحربين، وبالذات على يد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ومن أبرز دعاتها الشيوخ: ابن باديس والعقبي والإبراهيمي.

* * *

مراسلات وأحـــــداث

تحدثنا حتى الآن عن المراسلات التي دارت بين الشيخ محمد عبده والأمير عبد القادر، وبين الشيخ عبده وابن سماية وبعض العلماء المعاصرين الآخرين في الجزائر. والواقع أن هذه المراسلات كانت كثيرة بعضها نعرف عنه شيئاً وبعضها لا نعرف شيئاً عنه الآن، وما يزال في بطون الكتب والمذكرات الشخصية. وفي فصل الإجازات سنتناول ما دار في ذلك الموضوع بين علماء الجزائر وعلماء المشارق والمغارب أيضاً. كما أننا نوهنا بما بعث به حسن بن بريهمات إلى خير الدين باشا التونسي إثر صدور كتابه (أقوم المسالك) والشعر الذي نظمه ابن بريهمات في ذلك[1].

وهناك مراسلة جرت بين أبي القاسم البوجليلي وسليم البشري مفتى

(1) انظر فصل السلك الديني والقضائي.

المالكية في مصر سنة 1278. وكانت المراسلة في شكل استفتاء حول جواز أو عدم جواز بناء جامع جمعة ثان في المدينة الواحدة إذا ضاق الجامع الوحيد فيها بالمصلين. وكانت مسألة خلافية بين الشيخ البوجليلي وأهل بلدة بوجليل، وكان هو يرى جواز بناء المسجد الثاني. وبعد المراسلة وافقه الشيخ البشري على ذلك[1]. وما ذكرناه ما هو إلا تأكيد لفتوى الشيخ البوجليلي.

وهذه الظاهرة كانت شائعة بين العلماء، فإذا احتاروا في مسألة أو أرادوا تأكيد أو تصحيح آرائهم من الناحية الشرعية، لجأوا إلى مراسلة العلماء المشاهير أو المؤسسات الإسلامية الكبرى. وكان أهل تلمسان يلجأون إلى علماء القرويين، وأهل قسنطينة يلجأون إلى علماء الزيتونة، بل أن القضاة في وادي سوف كانوا يبعثون إلى علماء الجريد وتونس العاصمة للاستعانة بآرائهم في أحكامهم إذا كانت مما يستوجب ذلك، كمراسلتهم إبراهيم الرياحي وعثمان بن المكي[2].

وقد راسل بعض علماء الجزائر أعيان المشرق أيضاً في شؤون أدبية ودنيوية. ومن ذلك ما نشره محمود بن الشيخ علي، الإمام بالمدرسة الفرنسية الرسمية، سنة 1869 في جريدة (الجوائب) ومراسلة صاحبها أحمد فارس الشدياق. والمقالة كانت في شأن موضوع سياسي يتعلق بالإدارة الفرنسية والانتخابات البلدية في الجزائر على عهد الحاكم العام المارشال ماكماهون. وقد قارن الكاتب فيها بين الانتخابات في أوروبا، وهي طريقة قديمة عندهم

---

(1) عمار طالبي «البوجليلي» في الملتقى 15 للفكر الإسلامي (الجزائر)، بحث مرقون.

(2) بعض أخبار ذلك عند الشيخ محمد الطاهر التليلي في قمار. وتجدر الإشارة إلى استفتاءات الأمير عبد القادر لعلماء القرويين والأزهر في مواضيع عنت له أثناء المقاومة كفرض ضريبة حربية خاصة، وحكم المسلم الهارب للفرنسيين أو المحتمي بهم، ومسألة الهجرة من البلاد. انظر ذلك في (تحفة الزائر) وفي (أجوبة التسولي). انظر (أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبدالقادر في الجهاد) تحقيق ودراسة عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، دار الغرب الإسلامي، 1966.

فينظره ذات نفع كبير «مع ما يسري لسكان الوطن من التطبع، والتأسي بقواعد الأورباويين الفائزين عمن سواهم في طريق الإحسان». وكان هذا الرأي الذي نشر في جريدة والانتخابات عند المسلمين وهي جديدة يقلدون فيها الأوروبيين فقط، وهي عثمانية رسمية تصدر باسطانبول له أكثر من دلالة[1].

وكان أحمد فارس الشدياق معروفاً لدى المتعلمين الجزائريين سواء الذين ظلوا في الجزائر أو الذين تنقلوا بينها وبين بلاد الشام مثل عائلة أبي طالب أو عائلة الأمير عبد القادر. فقد كان الشدياق زار فرنسا وأوروبا، ولعله زار الجزائر أيضاً، وكان معروفاً في أوساط المهاجرين الجزائريين في المشرق. وكانت جريدة الجوائب تكتب أحياناً عن الجزائر. كما أن الشدياق كان معروفاً لديهم بتأليفه كتاباً في اللغة الفرنسية اشترك فيه مع (دوقا) المستشرق الفرنسي سنة 1854. وكان الكتاب موجهاً «لاستعمال أهل الجزائر». ومن بين تآليف الشدياق التي عرفت في الجزائر أيضاً (سر الليال في القلب والإبدال) وهو الكتاب الذي مدحه عليه أبو طالب الغريسي بقصيدة رقيقة أثبتها الشدياق في (كنز الرغائب)، وسنذكر بعضها في فصل الشعر. وطالعها:

سنا (سر الليال) أضاء ليلاً فأنساني مسامرتي لليلى[2]

وكان آل طالب (بو طالب) من عائلة الأمير عبد القادر كما أشرنا، وقد تولى عدد منهم القضاء خلال القرن الماضي في أقليم قسنطينة، وكانوا هم صلة الوصل القوية بين الجزائر والمشرق، والمغرب أيضاً.

وكان الشيخ عاشور الخنقي صاحب شاعرية قوية وموهبة في اللغة والأدب ،ولكنه جاء في عهد ظلام دامس من الثقافة والتعليم، وكان تكوينه الأساسي في الزوايا، ولا سيما زاوية نفطة العزوزية ـ الرحمانية. ولكن الشيخ الخنقي وظف موهبته الشعرية في أغراض كانت موضع نقاش وجدل بل

---

(1) جريدة(المبشر) 21 يناير 1869.

(2) تعريف الخلف، 2/93.

وخصومةٍ بينه وبين بعض معاصريه، وعلى رأس هؤلاء الشيخ محمد الصالح بن مهنة ومحمد بن عبد الرحمن الديسي. وكان منطلق التخاصم بينهم هو الموقف من «عصاة الأشراف» هل هم ناجون من العقوبة الإلهية؟ ثم عمت الخصومة مسألَة الشرف، وكانت مسألة حساسة عندئذ، صادفت هوى في نفس الإدارة الفرنسية التي ضاقت بالأشراف الثائرين ضدها أو الذين كونوا لأنفسهم سمعة خاصة وامتيازات لدى المواطنين، فكانت الإدارة تريد تكسير هذا الحاجز بينها وبين المواطن البسيط لاستغلاله على أوسع نطاق وإخراجه من تأثير طبقة الأشراف الساخطين عليها.

نحن هنا لا تعنينا أبعاد المسألة السياسية والاجتماعية، وإنما تعنينا ناحية واحدة منها وهي تنويه الشيخ عاشور بالشيخ أبي الهدى الصيادي نقيب الأشراف في الدولة العثمانية والمستشار السياسي والديني للسلطان عبد الحميد الثاني. وقد كان الصيادي من أعداء السيد جمال الدين الأفغاني، وهو الذي حجَّم حركته السياسية المناهضة للحكام، وجعل السلطان يتبنى حركة الأفغاني لصالح الخلافة العثمانية. وكان الصيادي قد نشر كتاباً بعنوان (ضوء الشمس)[1]، فأخذ الشيخ عاشور الخنقي ينوه بالكتاب وبالشيخ الصيادي باعتباره نقيباً للأشراف. وكان الخنقي يغتنم الفرصة ليهجو معاصره ابن مهنة على تقليله من أهمية الشرف وقوله ان الأشراف مثل كل الناس يحاسبون على أعمالهم في الخير والشر. وفي القصيدة الطويلة (733 بيتاً) التي سماها الخنقي (حسن الأمل في فضل الشرف المجرد عن العمل)، جاء قوله:

لله در (أبي الهدى) فيما زبر	بكتاب(ضوء الشمس)في الخمس الكبر
شيخ الشريعة والطريقة والحجا	صدر النقابة في بني الزهرا الخير

وقد مدح الشيخ الخنقي السلطان عبد الحميد الثاني أيضاً، واعتبره قد

(1) طبع الكتاب مرتين، وهو في جزئين، وموضوعه السيرة النبوية والتصوف والشرف. وقد قرظه عدد من علماء الوقت ليس منهم الشاعر الخنقي.

اشتمل على فضل السِّيَر والخصائل الحميدة، كما مدح آل عثمان جميعاً واعتبرهم من الأشراف، ومدح عاصمتهم (الآستانة) الغراء. وقارن بين البوازيد وآل عثمان واعتبرهم جميعاً من عِتْرة واحدة، من آل البيت. ولعل هذا الموقف «السياسي» هو الذي جعل السلطات الفرنسية لا تغفر للشيخ عاشور جرأته، فزجت به في السجن، ولم يخرج منه إلا بتوسلات وتدخلات. وقد كتب البعض عن ولاء الجزائريين لآل عثمان، ولكن موقف الشيخ عاشور منهم ومن الفرنسيين ما يزال غير مدروس. وسنتعرض في فصل الشعر لشيء من هذا الشعر السياسي، ويكفي أن نذكر هنا قول الشيخ عاشور في السلطان عبد الحميد:

مولى الورى (عبد الحميد) حميد ما ... شملته سلطنة البرايا من سير
من آل عثمان الذي جمع الخلا ... فة في الورى فيما تجاهر واستتر[1]

ولا ندري إن كان الشيخ عاشور قد أرسل قصيدته الكبرى هذه إلى أبي الهدى الصيادي أو أنه تَلَقَّى من هذا مراسلة. والغالب أن العلاقة كانت موجودة بينهما، وقد نظم قصيدته المذكورة قبل وفاة السيد جمال الدين الأفغاني بسنتين.

لم تنقطع الاتصالات بين الجزائريين وشيوخهم وزملائهم أيضاً. فابن باديس الذي درس على الشيخ محمد الخضر حسين بالزيتونة وفي داره بتونس لا نظنه إلا وقد لقيه في المشرق بعد أن هاجر إليه الشيخ الخضر وحج إليه الشيخ ابن باديس[2].

وفي هذا المجال تدخل زيارة ابن باديس لتونس للقاء الشيخ عبد العزيز

(1) عاشور الخنقي (منار الإشراف)، ط. الجزائر، 1914، ص 59 وهنا وهناك. وترجع القصيدة إلى سنة 1895.

(2) انظر الشهاب، عدد غشت 1930، ص 407 هامش علق فيه ابن باديس على مجلة (نور الإسلام) التي أصدرها الشيخ الخضر حسين في مصر، ورغم أنه ذكر المواد التي درسها عليه في تونس، فإنه لم يقل انه لقيه بالمشرق أثناء حجته.

الثعالبي بعد خمسة عشر عاماً من النفي. وربما كانت بين ابن باديس والثعالبي مراسلات سابقة حول وضع المغرب العربي بعد الحرب الأولى. فقد كان الثعالبي مهتماً بحركة ابن باديس التي ظهرت في شكل هيئة علمية لإرساء النهضة العربية الإسلامية في الجزائر قبل الانطلاقة السياسية. ولذلك أثارت الصحافة الفرنسية ضجة حول زيارة ابن باديس لتونس سنة 1937، واتفاق الزعيمين، حسب هذه الصحافة، على توحيد حركات المغرب العربي[1].

وقد تعرضنا في دراستنا عن الأمير شكيب ارسلان إلى المراسلات التي دارت بينه وبين أعيان العلماء الجزائريين بين الحربين. وذكرنا منهم أحمد توفيق المدني، وعبد الحميد بن باديس، والطيب العقبي، وأبا يعلي الزواوي، وإبراهيم أبا اليقظان. وكان شكيب إرسلان يراسل هؤلاء ويراسل أيضاً الحاج أحمد مصالي زعيم حزب النجم (ثم الشعب). وهذه المراسلات تشكل فصلاً خاصاً في العلاقات السياسية والعلمية بين الجزائريين والمشارقة[2].

ومن أبرز زعماء المشرق الذين اهتموا بالجزائر وتراسلوا مع أعيانها محب الدين الخطيب، وهو من الشخصيات التي ما تزال في حاجة إلى دراسة معمقة من هذا الجانب. وقد عثر بعض الباحثين في أوراقه على «مجموعة كبيرة» من الرسائل التي دارت بينه وبين بعض الجزائريين دون ذكر أسمائهم. ويغلب على الظن أن من بينهم رجالاً كالعقبي وابن باديس والإبراهيمي والزاهري. وكان العقبي يعرفه منذ كان بالمدينة بل ربما تعامل معه في جريدة (القبلة) الحجازية سنوات 1916 ـ 1920. وكان الزواوي قد طبع أحد كتبه في مطبعة محب الدين الخطيب، وكانت مجلة (الفتح) التي يشرف عليها الخطيب تصل إلى بعض القراء في الجزائر. ومن الذين وجدت أسماؤهم في أوراق الخطيب الشاعر مفدي زكريا الذي راسله سنة 1937 عندما كان عضواً

(1) البصائر 16 يوليو 1937، وكذلك 13 غشت 1937. انظر الحركة الوطنية جـ 3.
(2) نشرنا البحث في الكتاب التذكاري (أوراق في الأدب والتاريخ) الذي يحمل اسم الدكتور نقولا زيادة، لندن 1990. انظر أيضاً كتابنا أبحاث وآراء جـ 4.

في حزب الشعب، والشاذلي المكي بعد أن أصبح ممثلاً لحزب الشعب (حركة الانتصار) في مصر، سنة 1946.

وقد وجد الباحثون في أوراق محب الدين الخطيب قصاصات من الجرائد في موضوعات تهم الجزائر كالاحتفال المئوي الفرنسي باحتلالها، ومنع فرنسا للحج في مراسلة من بسكرة كتبها محمد الشريف جوكلاري (وهو فرنسي اعتنق الإسلام)، وغرداية في نظر الأجانب، وقطعة من جريدة المغرب للشيخ أبي اليقظان، ونداء من الأمير شكيب إرسلان إلى الأباضية والمالكية في الجزائر، وبيان من مدير الشؤون الأهلية، جان ميرانت، حول جمعية العلماء وتعليق محب الدين الخطيب على البيان، وبيان صادر عن المجلس الإداري لجمعية العلماء، موجهاً إلى الأمة بتاريخ 22 يناير 1934، وبلاغ من مصالي الحاج إلى الأمة في 12 نوفمبر (؟ 19)، ورسالة من اللجنة العليا لنجم شمال أفريقية بتاريخ 25 رمضان 1350 تطلب من محب الدين الخطيب أن يدافع عن سياسة الحزب الوطنية وأن يقف ضد سياسة الاندماج وتذويب الهوية الجزائرية، وهي مراسلة مفدى زكريا المذكورة. ومع هذه المراسلة صورة لزعيم الحزب أحمد مصالي.

ومن الأوراق أيضاً دعوة موجهة إلى محب الدين الخطيب لحضور اجتماع (اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر) بدار جمعية الشباب المسلمين بتاريخ 23 مارس 1944. وقد وجد الباحثون نسخة من خطاب يبدو أن محب الدين الخطيب كان قد ألقاه بالمناسبة، وكانت نسخة الخطاب ملصقة بالدعوة. أما المذكرة التي تحمل إمضاء الشاذلي المكي فكانت موجهة منه إلى الجامعة العربية وأمينها العام عبد الرحمن عزام (20 أكتوبر 1946)[1].

---

(1) سهيلة الريماوي «أوراق محب الدين الخطيب» ضمن أبحاث كتاب التقدير والعرفان المقدم إلى المرحوم أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة 1976، ص 123. ويجب أن نذكر هنا أن من بين الأوراق عدداً خاصاً بالجزائر من مجلة (الإخوان المسلمون) بتاريخ أول يوليو 1944.

وما دمنا نتحدث عن المراسلات فلنذكر أن العقبي والإبراهيمي والزواوي وأضرابهم قد ارتبطوا بعلاقات مع أعداد من أصحاب الجرائد والمدارس والتأليف في المشرق، سواء في الحجاز أو في الشام أو مصر. ومنذ 1938 انتقل الشيخ الفضيل الورتلاني إلى مصر وارتبط بحركة الإخوان المسلمين التي ربما كان قد انتظم فيها وهو في فرنسا. ونشط أيضاً ضمن جالية المغرب العربي في مصر وأسسوا جميعاً عدة تنظيمات هدفها خدمة قضية بلدانهم وتحريرها، مثل جبهة الدفاع عن شمال افريقية، سنة 1944. ومنذ نشأة الجامعة العربية نشط الجزائريون هناك وحاولوا كسب تأييد الجامعة المادي والمعنوي لنصرة بلادهم. وكان لإنشاء الجامعة العربية صداه القوي في الجزائر، فقد رفع معنويات الحركات المضادة للاستعمار. وكان للشيخ الورتلاني دور بارز أيضاً في ثورة اليمن سنة 1947 ـ 1948. وليس هذا محل تفصيله[1].

* * *

جمعيات وجرائد

من الصعب الإحاطة بالجمعيات والجرائد التي ظهرت واهتمت بالحديث عن الجزائر أو كان مؤسسوها من المهاجرين أنفسهم. وكانت في مجموعها تعكس على كل حال، الروابط المتينة بين الجزائر والمشرق. وكانت الجمعيات في المغرب العربي منذ البداية مهتمة بالقضايا المشتركة، وقلما نظرت إلى نفسها على أنها تمثل وحدة قطرية منفصلة.

منذ حوالي 1910 أسس الشيخان صالح الشريف وإسماعيل الصفايحي (جمعية الأخوة الجزائرية ـ التونسية) في اسطانبول. وكان لها فرع في دمشق

(1) انظر كتابه (الجزائر الثائرة) بيروت 1956. وكذلك أحمد الشامي (رياح التغيير في اليمن)، وبعض مقالات الإبراهيمي في البصائر حول الورتلاني. انظر أيضاً كتابنا (دراسات في الأدب الجزائري)، ط 3.

ينشط بين المهاجرين الذين كان أغلبهم من الجزائر، ولها فروع أخرى في بلاد الشام والحجاز ولا سيما فرع المدينة المنورة.

وخلال نفس الفترة ظهر في مصر تنظيم آخر يسمى (الاتحاد المغربي)، وكان صاحب الفكرة فيه هو الشيخ علي يوسف صاحب جريدة (المؤيد) التي كانت تتبع سياسة الجامعة الإسلامية. وكان الشيخ علي يوسف قد منعته فرنسا من زيارة الجزائر، حسب بعض الروايات، ولكن آخرين قالوا انه تحادث مع شارل جونار (حاكم الجزائر) حول قانون الأهالي وانتقده أمامه وطالب بإلغائه، كما سنرى. ومهما كان الأمر فان مقر (الاتحاد المغربي) كان في الإسكندرية، وكان يرأسه محمد شرعي باشا الذي ربما يكون من أصول مهاجرة.

وفي سنة 1913 أنشأ الشيخ المكي بن عزوز في المدينة المنورة (جمعية الشرفاء)، وكانت تعمل على خدمة مبادىء الجامعة الإسلامية. ويتهمها الفرنسيون بأنها كانت تعمل على إثارة جنوب الجزائر ضدهم. ويهمنا من هذه الجمعية أنها كانت تضم مجموعة من الجزائريين والتونسيين والمراكشيين. وقد عقدت اجتماعاً لها في القاهرة. ومن الجزائريين الذين حضروا هذا الاجتماع السيد الأخضر (؟) الذي قيل انه كان قايداً سابقاً لتلمسان، والسيد محمد بن زاوي جلول، وهو من قسنطينة[1]. لكن فعالية هذه الجمعية، غير واضحة الآن. وربما وجدت محاربة قوية من القنصليات الفرنسية في المشرق العربي.

---

(1) باردان (الجزائريون والتونسيون) 1979، ص 230 ـ 232. ولنتذكر أن الشيخين حمدان الونيسي والبشير الإبراهيمي كانا بالمدينة المنورة عندئذ. كما أن الشيخ العقبي كان مهاجراً فيها منذ صغره. وكان ابن باديس قد زار المدينة ورجع منها إلى الجزائر في هذه السنة (1913). فهل كان الشيخ المكي بن عزوز على صلة بجميع هؤلاء؟ وهل شملت جمعيته بعضهم؟ وكان الشيخ أحمد الزواوي من أعيان المذهب الشافعي ومن المهاجرين أصلاً. وليس لدينا الآن معلومات عن العضوين الأخضر ومحمد بن زاوي.

وأثناء الحرب العالمية الأولى والثانية ظهرت عدة جمعيات ولجان في المشرق وأوروبا، مؤلفة من الجزائريين والتونسيين والمراكشيين، يساندهم بعض المشارقة. وكانت الجمعيات تهدف إلى جمع الشمل وتوحيد العمل من أجل تحرير المغرب العربي. ومن أشهرها لجنة سورية وفلسطين في سويسرا برئاسة الأمير شكيب إرسلان، والجمعيات العربية بإسطانبول ودمشق، ولجنة تحرير المغرب العربي التي أنشأها علي باش حانبة سنة 1916 بإسطانبول[1].

أما الجرائد والمجلات التي عالجت أو اهتمت بشؤون الجزائر فكانت متعددة. ومن الممكن أن نقسمها إلى ما أنشأه المهاجرون أنفسهم وما كان من إنشاء غيرهم. وعند المقارنة سنجد أن ما أنشأه الجزائريون لا يتجاوز جريدة ومجلة. والجريدة الوحيدة هي (المهاجر) التي ظهرت في دمشق يناير 1912. وكان رئيس تحريرها محمد بن التهامي شطه وهو مهاجر أصله من الأغواط، حسب معلوماتنا. ولكن ممول الجريدة هو الأمير علي بن الأمير عبد القادر. وكان من كتابها ابنه الأمير سعيد. ورغم ظهور الصحافة في المشرق عقوداً قبل ذلك وظهور أهميتها الإعلامية والسياسية فاننا لا نعرف أن الجزائريين، وفيهم أبناء الأمير عبد القادر وعدد من المهاجرين المتنورين، قد أنشأوا جريدة قبل ذلك التاريخ. ولا ندري إن كان لظروف التجنيد الإجباري في الجزائر، وتوتر العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا، يد في إنشاء جريدة المهاجر، ولكن من الأكيد أنها أصبحت أداة فعالة للسياسة المعادية لفرنسا في المشرق. وتتهم وزارة الخارجية الفرنسية الجريدة بأنها كانت ممولة أيضاً من السلطات المحلية (العربية والعثمانية؟) وأنها كانت تهاجم السياسة الفرنسية في الجزائر، وقد تشددت في ذلك أكثر من السابق عشية الحرب العالمية. ويذهب باردان إلى أن الأمير سعيد كان يوقع المقالات المكتوبة له لضعف ثقافته[2]. ونحن نفهم أن السلطات الفرنسية قد منعت هذه الجريدة

---

(1) عن الجمعيات والنوادي في الجزائر انظر فصل المنشآت الثقافية. وهناك لجان ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية في القاهرة وغيرها، وقد أشرنا إلى بعضها.

(2) ذهب سهيل الخالدي إلى أن عائلة شطة قد تكون انقرضت من دمشق وأن ثلاثة منها=

من التداول في الجزائر، ولكن ربما كانت تهرب إليها مع الحجاج والزوار والبريد. واهتمت الجريدة أيضاً بأحوال ليبيا وتونس والمغرب، ولا ندري كم دامت، ولعلها قد استمرت إلى حوالي 1916.

أما المجلة الوحيدة فهي (المنهاج) التي أسسها الشيخ إبراهيم طفيش في مصر سنة 1924. وقد اهتمت بالقضايا الإسلامية عامة وقضايا المغرب العربي ولا سيما ناحية ميزاب. وكان الشيخ أطفيش من المهاجرين بعد أن درس في تونس. وله آراء متنورة في الإصلاح الإسلامي، وكان قد مثل الجزائر في عدة مناسبات عربية، منها مؤتمر القدس الذي انعقد سنة 1931، وسندرس بعض تآليفه.

ومن الجرائد التي اهتمت بالجزائر جريدة (الجوائب) العثمانية، وكانت تنشر أخبارها كالثورات والمحاكمات والهجرة، مثل ثورة 1871 وثورة 1881. وقد رأينا أن بعض الجزائريين ساهموا في هذه الجريدة وكانوا على صلة بصاحبها أحمد فارس الشدياق.

وهناك جرائد ظهرت في مصر أيضاً، ووجدت في حرية الصحافة مجالاً واسعاً، فعبرت عن قضية الجزائر دون تردد، ومن ذلك جرائد العصر الجديد، والمؤيد والحق. بالنسبة للأولى نعلم من بعض المصادر أن أحد الجزائريين كان يكتب فيها باسم إبراهيم خالد ويهاجم السياسة الفرنسية في الجزائر، ولعله اسم مستعار، لأننا لا نعرف حتى الآن شخصية تاريخية بهذا الاسم. وكان الشيخ علي يوسف من المثقفين العرب والمسلمين القلائل الذين اهتموا بشؤون الجزائر والمغرب العربي. ومع أنه لم يكن يهاجم

= استشهدوا في صفوف الثورة السورية، انظر الخالدي (المهجرون) مخطوط، ص 394. وقال عن الجريدة انها كانت يومية سياسية، أدبية، علمية، تجارية، فكاهية، تخدم الدولة العثمانية والإسلام. ومعنى هذا أنها كانت تدافع عن السياسة الإسلامية للدولة العثمانية. انظر أيضاً باردان (الجزائريون والتونسيون)، مرجع سابق، ص 230، ومذكرات الأمير سعيد الجزائري دار اليقظة، دمشق، 1968، وأيضاً صالح خرفي (الجزائر والأصالة الثورية).

السياسة الفرنسية مباشرة، فان جريدته طالما تعرضت للمنع من دخول الجزائر لأنها كانت تنتقد الأوضاع والقوانين الجائرة. وتدعو إلى الإصلاح واليقظة بطريقة سياسية أكثر حدة من مجلة المنار لرشيد رضا. وكلتاهما كانت مقروءة ومطلوبة من الجزائريين. وبالإضافة إلى ذلك كانت جريدة (الحق) التي أنشأها الشيخ عبد العزيز جاويش التونسي الأصل، مهتمة بالدفاع عن قضايا المغرب العربي.

ومن الجرائد أيضاً (الإعلام) التي أسسها في مصر محمد بيرم الخامس، وقد كان الشيخ بيرم من الذين زاروا الجزائر عدة مرات، وكتب عن أحوالها في رحلته المعروفة وانتقد السياسة الفرنسية. وبعد هجرته إلى المشرق انتقد أيضاً سياسة فرنسا في تونس ووالى السياسة العثمانية. وقد ذكر الشيخ أبو يعلي الزواوي في مرحلة أخرى أنه كان ينشر مقالاته في جريدة (البرهان)، التي كان يصدرها الشيخ عبد القادر المغربي. وربما استقطبت هذه الجريدة كتّاباً آخرين من المهاجرين، مثل الشيخ طاهر الجزائري. وكنا قد ذكرنا جريدة (المقتبس) وجريدة (المفيد)، وكلتاهما صدرت في بلاد الشام واهتمت بشؤون الجزائر وتونس.

وفي حاضر العالم الإسلامي لشكيب إرسلان أن الشيخ عبد العزيز جاويش قد أصدر خلال الحرب العالمية مجلة بعنوان (العالم الإسلامي) وكانت تصدر في ألمانيا. وكان من شركائه فيها عبد الملك بن حمزة. وممن كتب في هذه المجلة الحاج عبد الله الجزائري (وهو اسم مستعار بدون شك) الذي كان يسكن برلين. وفي إحدى مقالاته هاجم الحاج عبد الله الآباء البيض الذين كونهم الكاردينال لافيجري وألبسهم لباساً شبيهاً بلباس المسلمين، وكانوا يدخلون في كل ناد ويتصلون بالعائلات. وكانت الحكومة الفرنسية تتغاضى عن نشاط الآباء البيض وتساعدهم. وقال شكيب إرسلان أن الحاج عبد الله «من خيرة رجال العلم والأدب المتمكنين من اللغة الفرنسوية». ومن رأي الحاج عبد الله أن الآباء البيض عملوا على تفتيت الناشئة والعائلات الإسلامية وخلخلة العقائد بتشجيع من الحكومة الفرنسية التي تزعم أنها غير

دينية (علمانية)، ومع ذلك كانت تعفي الآباء البيض من بعض العقوبات، وتميزهم عن غيرهم ترغيباً لهم، وقد انتهى الأمر في نظره، إلى أن أصبح الأب ينكر ولده والأخ يهجر أخاه، من فتنة الآباء البيض[1]. ولكن مجلة (العالم الإسلامي) ما تزال مجهولة لدينا.

ولا بد من الإشارة إلى جريدة (الحضارة) التي كانت تصدر باسطانبول. وقد تعرض إليها عدد من الكتاب لاهتمامها أيضاً بشؤون الجزائر[2]. وكانت قد نشرت مقالات لعمر بن قدور حول التجنيد الإجباري أوائل هذا القرن. ولعل عمر راسم كان أيضاً يكتب فيها.

ولكن الجريدة التي أظهرت كثيراً من الاهتمام بتطورات الجزائر هي جريدة (الحاضرة) التي كان يصدرها في تونس علي بوشوشة. وكانت جريدة مهتمة بالقضايا العربية والإسلامية. وقد عاشت أكثر من عشرين سنة (1888 ـ 1911). وكان صاحبها علي بوشوشة من أصول جزائرية كما أشرنا، هاجر جده واستقر في بنزرت، فراراً من الاحتلال الفرنسي. وكان بوشوشة من ذوي الثقافة المزدوجة، وترجم بعض الأعمال من الفرنسية إلى العربية، مثل أطروحة الحكيم محمد بلعربي عن الطب العربي في الجزائر[3]. وكانت الحاضرة تنقل عن الصحف الفرنسية حول الجزائر، ولا سيما تلك التي تطالب بمعاملة الأهالي معاملة إنسانية. وكانت بينها وبين جريدة (المؤيد) المصرية اتصالات، فعن الحاضرة نقلت المؤيد مسألة التجنس.

وأوردت جريدة الأخبار التي كانت تصدر في الجزائر أن صاحب المؤيد الشيخ علي يوسف كان له حديث مع الحاكم العام جونار سنة 1902، حول قانون الأهالي، وعزا الكاتب وهو علي زكي، التحويرات التي حدثت في

---

(1) شكيب إرسلان (حاضر العالم الإسلامي) 2/358 ـ 359.

(2) تناول ذلك صالح خَرْفِي في بعض أعماله، ولا سيما كتابته عن عمر بن قدور.

(3) انظر فصل العلوم. وقد عاش علي بوشوشة بين 1859 ـ 1917. وكانت بنزرت قد استقبلت عائلة جزائرية أخرى هي عائلة الدلسي.

القانون المذكور إلى تدخل صاحب المؤيد[1]. وقد اهتمت (الحاضرة) بقضية الهجرة من الجزائر واعتبرت البقاء نوعاً من المقاومة، وقضية التجنيد الإجباري، وقضية المنفيين إلى الجزر النائية مثل أحمد بومزراق المقراني وأبنائه، وقضية الثقافة العربية التي عملت فرنسا على طمسها، وقضية الأوقاف الإسلامية التي استولت عليها فرنسا وحولتها إلى أملاكها، وقضية التعليم العربي الذي ازدهر قبل الاحتلال، فذوي واختفى بعده، ومسألة حيرة الشبان بين التعليم الفرنسي فقط والتعليم الديني فقط. وقد دعت الجريدة إلى المحافظة على التقاليد العلمية العربية في الجزائر مع نشر العلوم العصرية.

واشتملت الحاضرة أيضاً على أخبار الأدباء والكتاب الجزائريين الذين وجدوا فيها مجالاً لنشر أدبهم وشعرهم. ومن هؤلاء محمود كحول الذي نشر فيها بعض القطع الشعرية[2]. كما نشر فيها عمر بن قدور بعض شعره. وعلي فَخَّار الذي اعتبرته الحاضرة «من أعيان الجزائر وعلمائهم المتبصرين في المصالح العامة». أي المطلعين على أحوال العالم. واهتمت الحاضرة كذلك بالمؤلفات العربية الصادرة عن الجزائريين. مثل كتاب (إقامة البراهين العظام) الذي ألفه الشيخ محمد بن الخوجة (الكمال)[3].

وهناك مجلات وجرائد ظهرت في أوروبا اهتمت بأحوال الجزائر والمغرب العربي. وسوف لن نطيل في الحديث عنها هنا لأنها خارجة عن موضوع الجزائر في المشارق والمغارب الذي أردناه، ونكتفي هنا بالتنويه

---

(1) جريدة الأخبار (القسم العربي) عدد 12 فبراير 1905. ولا ندري ما «التحويرات» التي يشير إليها السيد علي زكي في قانون الأهالي. ومن هذا الخبر نستفيد أن الشيخ علي يوسف قد زار الجزائر أيضاً، رغم أن بعض المراجع قد أشار إلى أن الفرنسيين قد منعوه من ذلك.

(2) عن كحول انظر فصل السلك الديني والقضائي.

(3) علي العريبي «أصداء جزائرية في جريدة الحاضرة» في مجلة (الحياة الثقافية ـ تونس، عدد خاص، رقم 32، 1984، ص 70 ـ 72.

بأسماء بعضها لمن أراد الاطلاع والمتابعة. من ذلك (مجلة المغرب) التي صدرت في جنيف سنة 1916 ـ 1919 بإدارة محمد باش حانبة. وقد صدر منها 18 عدداً، واهتم بها بعض باحثي تونس[1]. و (منبر الشرق) التي كان يرأسها علي الغاياتي، وهو شاعر وأديب مصري انتقل إلى جنيف منذ 1910 بعد أن كان مهدداً بالمحاكمة على شعر له كتب مقدمته محمد فريد ولم يرض عنه الإنكليز ولا الخديوي. صدر أول عدد منها في 5 فبراير 1922 وظلت تصدر إلى 1937. وقد اهتمت بالقضايا العربية والإسلامية. أما المجلة الثالثة فهي (الأمة العربية) للأمير شكيب ارسلان والتي ظهرت بين 1930 ـ 1938، وكانت تصدر بالفرنسية في جنيف. وكانت لها شهرة خاصة ومشتركون في الجزائر[2].

ويبدو أن جريدة (النذير) كانت مهتمة أيضاً بأخبار الجزائر. وكانت تصدر في مصر خلال الثلاثينات (؟). وقد أشار إلى ذلك الشيخ الفضيل الورتلاني، ومن كتابها الأمير مختار الجزائري أحد حفداء الأمير عبد القادر. وقد سبق لنا ذكر مجلتي (الفتح) و (الإخوان المسلمون). ولا بد من ذكر مجلة (الرسالة) لأحمد حسن الزيات. فقد ساهم فيها عدد من الجزائريين مثل محمد السعيد الزاهري ومحمد زروقي، وكانت من المجلات المهتمة بأحوال العالم الإسلامي، خلافاً للثقافة والمقتطف[3] أو الأهرام والهلال.

---

(1) مثل بشير التليلي. وقد توفي محمد باش حانبة في برلين سنة 1920 (27 ديسمبر)، وأما أخوه علي فقد توفي قبله بسنتين في اسطانبول 31 أكتوبر 1918. انظر عن جريدة المغرب أيضاً فلوري A. Fleury «الحركة القومية العربية في جنيف» في مجلة (العلاقات الدولية) عدد 19 (1979)، ص 333 ـ 334. وقد تزوج علي الغاياتي من امرأة سويسرية وحصل على مساعدات من جهات عديدة.

(2) فلوري، مرجع سابق، وكذلك بحثنا عن شكيب إرسلان وقضية الجزائر، مرجع سابق، وكان بعض علماء الجزائر يجمعون لها التبرعات، كما اشترك فيها بعض الأعيان.

(3) نشر الزاهري أيضاً في مجلة المقتطف، مثل مقالته عن الشيخ محمد بن أبي شنب.

مشاركات ورواسب

كان معظم الجزائريين ينتظرون الخلاص من المشرق: من الدولة العثمانية عندما كانت قوية ثم من مصر بعد أن سمعوا بنهضتها وشاهدوا ذلك فيها أثناء حجهم وزيارتهم[1]. ومن الناحية الروحية كانوا دائماً ملتفتين نحو الحجاز مهبط الإسلام. ولكن الحجاز عندئذ لا يقدم أية مساعدة سياسية أو مادية. وقد كانت الدولة العلوية (المغرب) مصدر قوة وإلهام لبعض الجزائريين قبل أن تغلب على أمرها ويحتل الفرنسيون أراضيها أيضاً.

إن أحداث المشرق والمغرب كانت تصل إلى المتعلمين الجزائريين بشتى الطرق رغم الحواجز التي وضعتها السلطات الفرنسية. فمن جهة كانت جريدة (المبشر) الرسمية نفسها تذكر أحداثاً تراها هامة وتلونها بلونها الرسمي، فقد كانت تغطي أخبار الدولة العثمانية والفارسية والأفغانية والمصرية والهندية والمغربية. ومن حرب القرم إلى حروب البلقان، ومن ثورة عرابي باشا إلى حرب طرابلس، ومن إصلاحات السلطان عبد المجيد والدستور العثماني إلى جمعية الاتحاد والترقي، ثم من أحداث الشام (1860) إلى فتح قناة السويس، ومن الثورة العربية إلى إلغاء الخلافة الإسلامية... كل ذلك تحدثت عنه المبشر في قليل أو كثير. فكان الشرق حاضراً في أذهان الجزائريين، وكانوا يتخذون نحوه المواقف والصور.

ومن جهة أخرى كان حديث الصحف المحلية الفرنسية عن الإسلام يثير الجزائريين. ذلك أن كتابات الصحفيين أمثال سيرفييه صاحب جريدة (لا ديباش) بقسنطينة عن الخطر الإسلامي، كانت لا تمر بدون تعليق

---

(1) لم تكن السياسة الدولية واضحة عندهم. فمصر كانت تحت النفوذ الأجنبي أيضاً، سيما الفرنسي والإنكليزي، ثم احتلها الإنكليز سنة 1882. ومع ذلك كانت صورة مصر عند الجزائريين صورة الدولة الكبيرة التي سيأتي الخلاص على يدها أو على الأقل المساعدة الحاسمة.

عندهم، وكذلك كتابات المستشرقين الفرنسيين ورجال الكنيسة. وفي العهد الأخير (بين الحربين) اهتم جوزيف ديبارمي بتحليل نفسية «الإنسان الأهلي» وردود أفعاله نحو الإدارة الفرنسية ونحو الروابط الروحية واللغوية والتاريخية مع المشرق. وقد نشر ذلك في عدة مجلات وجرائد كانت لا تغيب عن الجزائريين، سيما بعد انتشار التعليم.

ومن جهة أخرى كانت الصلة بين فرنسا وبعض السوريين قوية، فكانت الصحف الفرنسية تنقل أخبار هؤلاء ونشاطهم الأدبي والعلمي سيما بعد حكم إبراهيم باشا لسورية ونهضة الأدب العربي على يد جماعة من اليسوعيين والمبشرين هناك. كما أن الحركة العربية المضادة للعثمانيين نبعت من هذه المنطقة. وظهرت عائلتا اليازجي والبستاني وغيرهما. ومن الأسماء المعادية للعثمانيين والمنادية بالقومية العربية يوسف كرم ونجيب عزوري. كما ظهرت المدارس الخاصة المرتبطة بالدول الغربية كفرنسا وأمريكا وروسيا، وكان لكل من هذه الدول تأثيره الثقافي والسياسي في المنطقة. ويجب أن نذكر أنه كان لفرنسا مشروع أخذت تعد له العدة ثم عدلت عنه، وهو توطين المارونيين في الجزائر بعد فتنة الشام سنة 1860[1].

والصورة التي قدمها الإعلام الفرنسي منذ الاحتلال عن مصر تقوم على أن هناك صداقة حميمة بين حكام مصر والفرنسيين. فهناك العلماء الفرنسيون يقدمون خبرتهم للمصريين، والبعثات العلمية المصرية المرسلة إلى فرنسا. بالإضافة إلى أن العلاقات الثقافية بين مصر وفرنسا كانت تقوم دائماً على أنها في أحسن مثال. فالترجمة والتمثيل والموسيقى والصحافة وما إلى ذلك تجد صداها في الإعلام الفرنسي بغزارة. وكان الفرنسيون يتتبعون نشاط المصريين المتخرجين من بلادهم مثل الطهطاوي وطه حسين ومحمد فريد، وينوهون بآثارهم وما هم مدينون به لفرنسا. وقد نالت كتب الشيخ حسن العطار (وهو

(1) انظر بحث جورج إيفير في المجلة الأفريقية عن ذلك.

لم يتخرج من فرنسا) وتخليص الأبريز للطهطاوي حظاً كبيراً من التنويه[1]. كما نوهت الصحف الفرنسية بزيارة إبراهيم باشا لفرنسا. وكان هدف هذه الصحف هو توظيف العلاقات المصرية ـ الفرنسية في خدمة العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية.

ومن ذلك زيارة الفرقة الموسيقية المصرية للمغرب سنة 1905. وكان ذلك حدثاً صغيراً لو كانت الأمور عادية. ولكن فرنسا ربطت بين هذا الحادث الصغير وسياستها في المغرب والجزائر، وشكلت صحيفة (الأخبار) شبه الرسمية والناطقة باسم الكولون في الجزائر، ذلك الخبر بشكل يبعث على السخرية. فقد ذكرت أن السلطان المغربي المولى عبد العزيز، قد استقدم الفرقة المصرية لتهدئة الخواطر وتبادل الهموم بين الشعبين المصري والمراكشي وأن هذا السلطان كلف وكيله في مصر ليبعث إليه فرقة مصرية أخرى من الموسيقيين والراقصين والراقصات ليزيل ما علق بخاطره من الهموم على إثر زيارة الامبراطور الألماني ويليام الثاني لطنجة. وقد مرت الفرقة المصرية من تونس إلى المغرب (عبر الجزائر؟) برئاسة الفنان موسى بركات[2].

ومنذ 1869 نشرت (المبشر) مقالة مطولة عن نشأة (الجمعية العلمية السورية) وبرنامجها. وكانت هذه الجمعية قد تأسست بزعامة بطرس البستاني[3]. ولعلها كانت مدعومة من بعض الدول والهيئات الدولية، بينما كانت فرنسا تطرد السوريين من الجزائر إذا ظهر لها أنهم يثيرون الشغب

---

(1) مثلاً أنظر محمد الصالح العنتري (هدية الإخوان)، ط. قسنطينة 184. وكذلك المجلة الآسيوية J.A. رقم 10 سلسلة 4، السنة 1847، ص 259 ـ 262.

(2) الفرقة الأولى وصلت المغرب أبريل 1904 بعد اتفاق فرنسا وبريطانيا المعروف على إطلاق يد كل منهما في المغرب ومصر. وكانت أيضاً برئاسة موسى بركات. انظر (الأخبار) عدد 15 أكتوبر 1905. وعدد الفرقة الثانية ثمانية، رجالاً ونساء.

(3) المبشر 15 أبريل 1869.

ضدها. فقد ذكر لويس رين أن سلطات بلاده قد طردت أحد السوريين سنة 1881 لأنه جاء إلى الجامع الكبير بالعاصمة (الجزائر) وأخذ يروج لرأي الشيخ محيي الديـن يحيى بن شرف الشافعي في وجوب الهجرة من بلد يتسلط عليه الكفار[1].

* * *

ومن جهة أخرى كان الجزائريون يشعرون بالحرمان والكبت الثقافي، سيما أولئك الذين يعيشون على التراث العربي الإسلامي والذين اكتشفوا ذلك التراث بعد اليقظة التي بدأت أوائل هذا القرن. كان تلفّتُهم إلى المشرق تلفتَ العطشان إلى المنهل العذب. وكانوا يتتبعون أخبار الأدب والثقافة، وتطور الأفكار، ودور الأزهر الشريف، والمعارك بين التجديد والتقليد، أما السياسة الشرقية فكانت لا تهمهم إلا قليلاً لأن الدول الكبرى هي التي كانت تحركها، ابتداء من ثورة الشريف حسين والانتدابات، ووعد بلفور وإنشاء الجامعة العربية، والانقلابات. ورغم عقلانيتهم فان الجزائريين كانوا يغارون على الإسلام والعربية، ويشككون أحياناً حتى فيمن كان مخلصاً لدعوته في التجديد والتغيير.

وفي هذا الإطار هاجم محمد السعيد الزاهري طه حسين على «شعوبيته» فقد قرأ في جريدة بيروتية اسمها (النداء) أن طه حسين كتب في إحدى الجرائد المصرية أن المصريين خضعوا لبغي وعدوان شعوب متعددة من بينها الفرس واليونان والعرب والفرنسيون والإنكليز. ويبدو أن هذا الخلط في «الشعوب المعتدية» على المصريين قد أدى إلى غضب الشباب العربي في سورية والعراق حتى طالبوا بحرق كتب طه حسين، بينما قامت عناصر فرعونية تدافع عنه. وقد دخل الزاهري إلى الميدان أيضاً وانتقد طه حسين على شعوبيته، وجعل عنوان مقالته (الدكتور طه حسين شعوبي ماكر). وحكم بأنه كان ضد الإسلام والعروبة وأنه يعرف كيف يتستر عن شعوبيته.

---

(1) لويس رين (مرابطون وإخوان)، الجزائر 1884، ص 500. ومن هو ابن شرف هذا؟.

واستعرض الزاهري بعض آراء طه حسين من كتبه ليدلل على رأيه فيه[1].

وكذلك انتقد بعض الجزائريين المجمع اللغوي المصري على اختياره حسن حسني عبد الوهاب (من تونس) ليكون عضواً نائباً عن المغرب العربي. وفي نظرهم أن عبد الوهاب كان موظفاً عند فرنسا في المهدية، وأنه كان تحت تأثيرها ومن ثمة فاختياره في المجمع إنما كان بإيعاز فرنسي[2]. وكان ابن باديس أيضاً من بين الذين انتقدوا هذا التعيين[3]. وليس ذلك منهم إلا غيرة على اللغة العربية والإسلام، لأنهم يعرفون نفوذ فرنسا أكثر ربما مما يعرفه الشرقيون الذين ينظرون إلى الموضوع عادة نظرة غير مسيّسة.

وكان الجزائريون يعتبون على الشرقيين قلة اهتمامهم بقضايا المغرب العربي وانشغالهم بشؤونهم الخاصة ولو كانت تافهة، ويأخذون عليهم عقدتهم من الغرب واهتمامهم بشؤونه والأخذ عنه مهما كانت البضاعة التي يقدمها لهم. وفي كلمة تتميز بالحرارة كتب الشيخ فرحات بن الدراجي (عتابا إلى الشرقيين) سنة 1937 تعرض فيها لوشائج القربى بين المغرب والمشرق والصلات التاريخية والروحية، ومع ذلك فأنه لا يجد إلا الإهمال لشؤون المغرب من المشارقة. واستثنى من هذا العتاب مجلة الفتح والرابطة العربية وجريدة الشباب.

واتخذ ابن الدراجي مثالاً على ذلك الإهمال واللامبالاة أن جمعية العلماء المسلمين وزعت نسخاً من كتابها المعنون (السجل) على بعض الأعيان والمجلات، وطلبت من أصحابها كتابة تنويه بدور الجمعية في النهضة العربية والإسلامية، ولكنها لم تجد ما كانت تنتظره. كما أن نهضة

(1) محمد السعيد الزاهري، جريدة (الصراط) عدد 4 ـ9 أكتوبر 1933. مقالة طويلة في صفحتين من الجريدة.

(2) البصائر، عدد 53، 29 يناير 1937. وعنوان المقال هو (المجمع اللغوي المصري يعتدي على الأدب والأدباء).

(3) جريدة البصائر، 1939. وبالخصوص حول تصريح أدلى به حسن حسني عبد الوهاب إلى محطة إذاعية فرنسية.

الجزائر بدأت منذ عقدين دون أن تغطيها في نظره، الصحف والمجلات المشرقية. وانتقد أيضاً الكلمة «الهزيلة» التي كتبتها جريدة «السياسة» الأسبوعية المصرية. وكانت (الرسالة) محل نقد خاص عنده، لأنها تتخذ شعارها جمع أبناء البلاد العربية على وحدة الثقافة، ومع ذلك لم تكتب تقريظاً للسجل المذكور رغم أن الجمعية قد أهدتها نسخة خاصة منه. ثم وجه الدراجي انتقاده إلى الزيات، صاحب الرسالة، على اهتمامه «براقصات أوروبا» وبالتوافه، ولكنه اعترف بأنه كتب عن الجزائر في إحدى افتتاحياتها العبارة التالية «وفي الجزائر رؤوس تدور من خدر السياسة، وقلوب تذوب من حرارة الظلم»، وانتقد الدراجي الشرقيين عموماً على جهلهم بالأسماء الشخصية وأسماء المدن الجزائرية، فهم ينطقون وهران (أوران)، وقسنطينة (قسطنطين) بينما يتهالكون على كل ما هو أوروبي ولو كان مخلاً بتقاليدنا مثل الروايات البوليسية[1].

ويدخل في هذا النطاق نقد الشيخ ابن باديس للشاعر أحمد شوقي الذي حكم، عند زيارته القصيرة للجزائر، على جهل وبؤس الجزائريين من خلال أطفالهم ماسحي الأحذية. وكان الشيخ أبو يَعلي الزواوي الذي عاش طويلاً في الشام ومصر كثير العتاب للمشارقة أيضاً على قلة اهتمامهم بأحوال المغرب العربي، ولا نستثني من ذلك الشيخ الإبراهيمي الذي عاش في المشرق مرحلتين هامتين من حياته، وكانت له فيه صداقات وعلاقات.

وقد نالت مع ذلك، قضية تأبين الشاعرين شوقي وحافظ حصة من الاهتمام في الجزائر، وتتبع الجزائريون مبايعة شوقي بإمارة الشعر، وتأبينه بعد وفاته وزميله حافظ إبراهيم، بحنين كبير وحرص على المشاركة والحضور. ومع أن ظروفهم لم تسمح لهم بالمشاركة البدنية فقد اجتمعوا

(1) فرحات بن الدراجي «كلمة عتاب إلى إخواننا الشرقيين» في البصائر عدد 3 ديسمبر 1937. مقالة طويلة على ثلاث صفحات، وعدد الرسالة المشار إليه هو رقم 42.

على بكاء الشاعرين الكبيرين. كما نظم شعراؤهم في ذلك القصائد الحارة[1]. وحتى لا يتكرر الغياب كتب «الشاب» الشاذلي المكي من تونس يقترح مشاركة الجزائر في تأبين مصطفى صادق الرافعي الذي كانت لجنة خاصة تحضّر له في مصر، واقترح بعض الأسماء[2].

* * *

إننا نوهنا في هذا الفصل بشخصيات عديدة، ولكن مكانة خاصة يجب أن يحظى بها الشيخ صالح الشريف التونسي. فهذا الرجل كان طيلة خمسة عشر عاماً تقريباً شعلة متقدة ضد الاستعمار الفرنسي وصوتاً مدوياً لصالح قضية الجزائر وتونس. ومن واجب الجزائريين اليوم أن يحتفوا به وبإخوانه باش حانبه (علي ومحمد) ومحمد السنوسي، والمكي بن عزوز والخضر حسين والثعالبي وعلي بوشوشة، وإسماعيل الصفائحي وأضرابهم. فانهم لم يكونوا ينظرون إلى قضية المغرب العربي مجزأة كما هي اليوم بل كانت في نظرهم قضية واحدة.

ومنذ كان شيخاً في جامع الزيتونة كان صالح الشريف مهتماً بالسياسة التونسية والجزائرية. وهو من الذين ساهموا في تكوين جيل من المناهضين للاستعمار. وكان من آل البيت، ومن بيت قديم في تونس. وهاجر منها إلى المشرق حوالي 1906، حين بدأ الاضطهاد السافر للحركة الوطنية هناك، ثم لحقه الأخوان باش حانبه والصفائحي والخضر حسين. ونشط صالح الشريف بالذات في اسطانبول ودمشق، وكان على صلة بأعيان المهاجرين من أبناء الأمير عبد القادر وغيرهم. وقيل انه أقنع بعض الجزائريين بعدم الرجوع إلى الجزائر وأنه عارض الفكرة الإصلاحية المعتدلة التي دعا إليها رشيد رضا (عدم الاهتمام بالسياسة) على مذهب الشيخ محمد عبده. وعزا بعضهم محاولة اغتيال رشيد رضا سنة 1909 في

(1) انظر كتابنا (شاعر الجزائر محمد العيد)، والخرفي الشعر الجزائري الحديث.
(2) البصائر 16 يوليو 1937، وقد أمّنت الجريدة على هذا الاقتراح.

دمشق إلى اعتراضات صالح الشريف عليه.

وبعد تولي جمعية الاتحاد والترقي السلطة في الدولة العثمانية وجدت في صالح الشريف زعيماً نشيطاً، فأرسلته في عدة مهمات إلى دمشق وغيرها، ثم حدثت حرب طرابلس فذهب مع أنور باي (بيك)، وارتبط به وأصبح مستشاره في شؤون المغرب العربي. وكان صالح الشريف هو الذي ألقى سنة 1910 خطاباً ثم صلى بالناس عند ضريح خير الدين بربروس بإسطانبول بحضور أعيان وأمراء مثل محمد باشا بن الأمير عبد القادر[1].

وخلال الحرب العالمية انتقل صالح الشريف إلى سويسرا، وظل يعمل لتحرير تونس والجزائر والمغرب. ولعله اشترك في مؤتمر القوميات الذي انعقد بلوزان سنة 1916 إلى جانب محمد باش حانبه ومحمد فريد وعلي الغاياتي وآخرين. ذلك أنه أصدر في هذه السنة كتيباً بعنوان (آلام الشعوب المضطهدة، تونس والجزائر) بالألمانية، وقد اشترك معه في وضعه زميله إسماعيل الصفائحي، كما صدر نفس الكتيب بالفرنسية سنة 1917[2]. وفي هذه الأثناء صدر لهما أيضاً كتيب آخر بعنوان (شمال افريقية...).

وعند نهاية الحرب أدركت صالح الشريف الوفاة (1919). ولا ندري إن كان من المساهمين في إنشاء مجلة المغرب وفي الدعوة إلى تطبيق مبدإ تقرير المصير على الشعوب المستعمرة. والغالب أنه فعل ذلك. لقد كان صالح الشريف، كما تدل خطواته، من مدرسة جمال الدين الأفغاني. يرى السياسة في العمل من أجل إسقاط النظام الاستعماري، وكان يؤمن بتحريك

---

(1) تعرف على صالح الشريف وعلى زميله الصفائحي، أحد البولنديين باسم سيف الدين ثادي غازويت الذي قيل انه اعتنق الإسلام وزار الجزائر وتونس، وكتب عن صالح الشريف في «النشرة البولونية» عدد 15، 1907. وقد رافقه غازويت إلى اسطانبول أيضاً. انظر باردان، (الجزائريون والتونسيون)، مرجع سابق، ص 190 ـ 193.

(2) المكتبة الوطنية ـ باريس رقم 2283 LK8 8. وهو في 32 صفحة. وقد ترجم إلى العربية.

الجماهير وتجنيد القادة لقيادتها. وقد أدركه الموت دون أن يرى الضوء الذي عمل على أن يَعُمَّ بلاده والمنطقة كلها، ولكن تلاميذه صاروا على دربه وجنوا ثمرات جهوده[1].

وهكذا فانه بالرغم من العزلة التي فرضت على الجزائر منذ 1830 فانها كانت تتصل بالمشرق والمغرب من عدة طرق، كما كان المشارقة والمغاربة يتصلون بها ويهتمون بقضيتها ولا سيما منذ أوائل هذا القرن. ومع وسائل الإعلام والاتصال ونشأة الحركات الوطنية هنا وهناك، وتواصل رجال الدين والسياسة، والبعثات الطلابية حدث تطور كبير في هذه العلاقات، ثم تدعمت وتوسعت منذ إنشاء الجامعة العربية وظهور حركة الإخوان المسلمين، ونكبة فلسطين التي أصبحت رمزاً لاهتمام العالم العربي والإسلامي. وقد عادت الجزائر إلى أصالتها العربية الإسلامية وزال عن أهلها الشعور بالحرمان والكبت، كما صحح المشارقة نظرتهم عنها فلم تعد هي تلك الفردوس المفقود الذي يشبه الأندلس، ولكنها الفردوس الموعود والعائد الذي بشرت به انتفاضات وإرهاصات قرن وربع، ثم ثورة 1954.

انتهى الجزء الخامس
ويليه الجزء السادس

---

(1) من مصادره، بالإضافة إلى ما ذكرنا، الأعلام الشرقية، 2/113، وشجرة النور لمحمد مخلوف. وربما كان الثعالبي من أنصاره. ولا ندري متى تخلى صالح الشريف عن جمعية الاتحاد والترقي التي خيبت آمال الزعماء العرب والمسلمين. وعن محمد باش حانبه أنظر علال الفاسي (الحركات الاستقلالية)، ط 1، 1948، ص 41 ـ 45، سيما عن دوره في وحدة المغرب العربي. وعن مؤتمر القوميات 1916 انظر فلوري «الحركة القومية العربية في جنيف» في (العلاقات الدولية) رقم 19، خريف 1979، ص 332.

المحتوى

HISTOIRE CULTURELLE
DE
L'ALGÉRIE

PAR

Professeur Aboul Kacem Saadallah
Université d'Alger

Tome 5

1830 - 1954


Bibliotheca Alexandrina
0645189